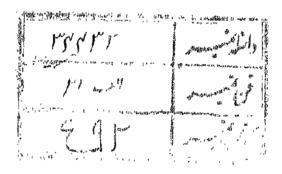
645/

COLON R

-



﴿ فَهُرَسَتُ الْجَزِّءُ الْأُولُ مِنَ كَنَابِ الوَّحِيْرُ ﴾ ﴿ فَى فقه الأمام الشافي للامام المرالي ﴾

صحيمة

٣ خطبة الكتاب

﴿ قم القدمات ﴾

ا ﴿ كتاب الطهارة ﴾

٤ الباب الأول في المياه الطاهرة

\$ القسم الأول المساء المطلق

ه القسمٰ الثاني المساء المتغير يسيرا

٥ الفسم الثالث الماء المتغير كثيرا

٦ الباب الناني في المياه النجسه

٣ الديسل الأول في النجاسات

٧ الفصل الثاني في المــــاء الراكد

٨ الهصل الثالث في الماء الحاري

المصل الرابع في ازالة النحاسة

۹ فروع سبعه

ه الباب النالث في الاجتهاد

١٠ الباب الرابع في الأواني

١٠ الفسم الاول المتحذمن الحلود

١١ الفسمُ الثاني المتبحد من العظام

١١ القسم الثالث المتحد من الدهب والفصة

﴿ قسم المقاصد ﴾

66 W 30

صيره يرزله

المالاة المالاة

٣٧ البار، الأول في المواقيت

٣٧ التصال الأول في وقالر فاهية

۲۴ العصل الثاني في وهم المعذور بن

٣٥ المحمل الناك في الأوقاب المكروهة

٣٥ الباب الناني في الأذان

٣٥ العصل الأول في محله

٣٦ الدصل الناني في منه الأذان

٣٦ المصل الناك في منه المؤدن

٢٧ الباب الناك في الاستقبال

٣٩ الباب الرابع في كيفية الصلاة

٢٤ الباب الحامس في شرائط المسلاة

٠٥ الباب السادس في السجدات

٧٥ الباب السابع في صلاة التطوع

٥٣ المعدل الأول في الرواس

٤٥ الصل الذاني في عدر الرواب

(كتاب العدلاة باجاً اله

٥٥ النصل الأول في نضالها

٥٥

٥٥ الحل الناني في معاد الأعم

٥٦ الفصل الثال في سرائط القدوه

﴿ كناب صلاة المسافرين ..

٨٥ الباب الأول في القصر

إ ٠٠ الباب الماني في الجمع

45 Y 30

41,20

١١ الباب الأول في صنة الوضوء

١٢ الفول في سأن الوضوء

١٤ الباب الثاني في الاستنجاء

١٤ الفصل الاول في آداب قضاء الحاجة

١٤ الفصل الناني فها يسننجي عنه

١٥ الفصل الثالث فيا بستنجي به

١٥ الفصل الرابع فى كيفية الاستنجاء

١٥ الباب الثالث في الاحداث

١٥ الفصل الاول في أسبابها

١٧ الفصل النابي في حكم الحدث

١٧ الباب الرابع في النسل

١٨ كناب التيمم

١٨ الباب الاول فيما يبيح التيم

٢١ الباب الثاني في كيفية التيم

٢٢ الباب الثالث في احكام التيمم

٢٣ باب المسيح على الخفيان

٥١ كتاب الحيض

٢٥ الباب الاول في حكم الحيض والاستحاضة

٢٦ الباب الثاني في المستحاضات

٧٧ الباب النالث في التي نسيت عادتها

٢٩ الباب الرابع في التلفيق بين ايام الطهر والحيض

ا ٢٦ الباب الحامس في النفاس

600

طغيعه

٩٧ فصل ثان في الركاز

١٠٠ (كتاب الصوم)

١٠٥ (كتاب الاعتكاف)

١٠٦ الفصل الاول في أركانه

١٠٧ المصل الثاني في حكم النذر

١٠٨ الفصل الثالث في قواطع النابع

١٠٨ (كتاب الحيح)

١١٤ القسم الثاني من الكتاب في المقاصد وفيه ثلاثة أبواب

١١٤ الباب الاول في وجوه اداء التسكين

١١٦ الباب الثاني في أعمال الحج

١١٦ الفصل الأول في الاحرام

١١٨ الفصل الثاني في سنن الاحرام

١١٨ الفصل النالث في سنن دخول مكة

١١٨ الفصل الرامع في العلواف

١١٩ الفصل الخامس في السي

١٢٠ الفصل السادس في الوقوف بعرفة

١٢٠ الفصل السابع في أسباب التحال

١٢١ الفصل النامن في المبيت

١٢٢ الفصل الناسع في الرمي

١٢٣ الفصل العاشر في طواف الوداع

١٢٣ الفصل الحادي عشر في حكم الصي

١٧٤ الباب الثالث في محظورات الحج والممرة

١٣٠ القسم الثالث من كتاب الحبح

6 2 3

صحيفة

﴿ كتاب الجمة ﴾

٦١ الباب الاول في شرائطها

ع الباب الثاني فيمن تلزمه الجمعة

٥٠ الباب الثالث في كيفية الجمعة

٦٦ (كتاب صلاة الخوف وقت الحرب)

۲۹ (کتاب صلاة العیدین)

٧١ (كناب صلاة الحسوف)

٧٧ (كتاب صلاة الاستسقاء)

٧٧ (كتاب صلاة الجنازة)

٧٤ القويل في النكفين

٧٥ القول في الصلاة

٧٧ القول في الدفن

٧٩ القول فىالنعــزية والبكاء على الميت

٧٩ باب تارك الصلاه

٧٩ (كتاب الزكاة)

٨٧ باب صدقة الحلطاء

٨٧ الفصل الاول في حكم الحاطة وشرطها

٨٣ الفصيل الثاني في البراجع

٨٣ الفصل الثالث في اجباع الخلطة

٨٣ الفسلالرابع في اجبماع المختاط والمنفرد في ملك واحد

٨٤ الفصل الحامس في تعدد الخليط

٩٦ فصل اذا قلنا العامل لا يملك الريح بالطهور وجب زكاة الجميع

dasso (كماب المفالين) 110 (كاب الحير) 171 (كناب الصام) 177 ١٧٧ الهصل الأول في أركابه ۱۷۸ الفصل النابي في البراحم على الحقوق ١٨٠ الفصل الثاان في المازع (كناب الحواله) ۱۸۱ (كناب الممان) ۱۸۳ ١٨٣ الباب الأول في أركانه ١٨٥ الباب الداني في حكم الضان الصحيح (كان الركه) 111 (كان الوكاله) ۱۸۸ ١٨٨ الباب الاول في أركانها ١٩٠ الباب الماني في كم الوكاله ۱۹۰ الباب الدالث في الزاع ۱۹۳ الباب الدالث في الزاع (كاب الافرار) ١٩٤ الباب الأول في أركامه ١٩٧ الباب الناني في الأفارير المجله ٧٠٠ الباب البالف في تعديب الأورار عا رفه ٢٠١ الباب الرابع في الافرار بالنسب

التيميدة إ

١٢٠ الباب الأول في موانم الحج

١٣١ الباب الراني في الأماء

١٣١ الديل الأول في المالما

۱۳۲ اله ل الماني في مكان اراه ما مرملم

﴿ حَنَابِ النَّمِ ﴾

١٣٢ الباب الأول في اركانه

١٣٦ الباب الااني في النساد بجهد الربا

١١٨ الباب المالت في القساد من جهه النهي

١٤٠ الباب الرابع في النساد من جيه فنربق العنفلة

زِ الذفار الحامس).

١٥١ الباب الأول في معامله العبيد

١٥٧ الباب الماني في المحالف

كماب السلم والفرض ﴾

٧٥٤ الباد، الأول في سرائط السام

١٥٧ الباب الناني في اداء المسلم فيه والفرض

كناب الرهن }،

١٥٩ الباب الأول في اركانه

١٦٢ الباب الناني في الفيض والطوارئ فبله

اللب الله في حكم المرهون بعد القبض

الماب الرام في النزاع دين المناهدين

```
صحمة
     ٢٣٤ الباب الثاني في حكم الاجارة الصحيحة
        ٣٣٤ الفصل الاول في موجب الالفاظ المطلقة
                      ٢٣٤ الفصل الثاني في الصان
  ٢٣٤ الباب الثالث في الطوارئ الموجبة للفسخ
    (كتاب الجعالة)
                                         450
(كتاب احياء الموات)
                                         721
  (كتاب الوقف)
                                         Y & &
         ٢٤٤ الباب الأول في أركانه ومصححاته
       ٧٤٧ الباب الثاني في حكم الوقف الصحبيح
                ٧٤٧ الفصل الاول في أمور لفطية
              ٧٤٧ الفصل الناني في الاحكام المعنوية
     (كتاب الهبة)
                                         Y & 9
                     ٧٤٩ الفصل الأول في أركانها
                    ٢٤٩ الفصل الناني في حكمها
    (كتاب اللقطة)
                                         Y0+
                   ٢٥٠ الباب الاول في أركانها
              ٢٥٧ الباب الثاني في أحكام اللقطة
    (كتاب اللقيط)
                                         YOS
          ٢٥٤ الياب الأول في الالتقاط وحكمه
             ٢٥٤ الباب الثاني في أحكام اللقيط
 (كتاب الفرائض)
                                         44.
```

€∧}

aa.co (كتاب المارية) 100 (كتاب الفصب) 4.0 ٢٠٥ الباب الأول في الضان ٢٠٩ الباب الثاني في الطوارئ ٢٠٩ الـ صل الاول في النقصان ٣١١ الفصل الثاني في الزيادة ٣١٣ الفصل الثالث في تصرفات الغاصب (كناب الشفعة) 817 ٢١٤ الباب الاول في أركان الاستحقاق ٢١٩ الباب الثاني في كيفية الأخذ ٢٧٠ الباب الثالث فيما يسقط به حق الشفعة (كتاب القراض) ٢٢١ الياب الاول في أركان صحته ٢٢٣ الباب الثاني في حكم القراض الصحيح ٢٢٥ الباب الثالث في النفاسيخ والننازع (كتاب الساقاة) ٣٢٦ الباب الاول في أركانها ٢٢٨ الباب الثاني في أحكامها (كتاب الاجارة) 444 ٢٢٩ الباب الاول في أركان صحتها



التقارب المورد المعنى المام مالك وأبى حنيصة والمزى والاقوال والاوجه البعيدة لاصحاب الامام الشافعي بالرمن الحكل منها بالدطلاح مخصوص

مير تأليف بدن (حدة الاسلام الادام تمدين تمد) الحراح المراكث سيماكي أراء المراكث سيماكي

(طبع في معليمة الآداب والمؤلد عصر سنه ١٣١٧) . . على نفقة شركة طبع الكنب العربية عصر بن

(1.)

di de

٢٩٧ الفصل الأول في يان الورث

٢٦٣ الفصل الثاني في التقديم والحجب

٢٦٨ النصل الثالث في أصول الحساب

٢٦٠ (كتاب الوصايا)

٢٦٩ الباب الاول في أركانها

٢٧٤ الباب الثاني في أحكام الوصية الصحيحة

٧٨١ الباب الثالث في الرجوع عن الوصية

٢٨٢ الباب الرابع في الوصاية

٢٨٤ (كتاب الودبعة)

٢٨٨ (كتاب قسم النيء والغنائم)

٢٨٨ البابالاول في النيء

٠ ١٠ الباب الثاني في قسم الفنائم

۲۹۲ (كتاب قسم الصدقات)

٢٩٢ الباب الاول في بيان الاصناف الثمانية

٢٩٤ الباب الثاني في كيفية الصرف اليهم

(T)

أحمد الله على نعمه السابغة * ومننه السائف * وأنوكل عليه بمرفة يستحقر في ضيائها نور الشمس البازغة * وبصبرة تنخنس دون بهائها وساوس الشياطين النازغة * وهداية يُمحق في روائها أباطبل الحبالات الزائفة * وطمأنينة تضمحل في أرجائها تخايبل المقالات الفارغه * وأصلي على المصطفي محمد المبموث بالآيات الدامغة * المؤيد بالحجج البالغة * وعلى آله الطيبين * وأصحابه الطاهرين إرغاماً لأنوف المبتدعة النابغة

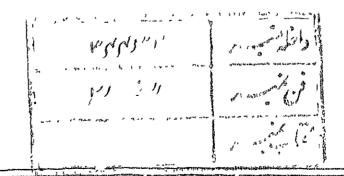
﴿ أما بعد ﴾ فاني محفك أيما السائل المناطف * والحريص المتشوق المهذا الوجيز الذي اشندت البه ضرورتك وافقارك * وطال في نبله انظارك * بعد أن محضت لك فيه جمله الفقه فاستخر جن زيديه * وسفحت تفاسيل السرع فانتقيت صفونه وعمدته * وأوجزت لك المذهب البسسط الطويل * وخففت عن حفظك ذلك العبء المقبل وأدمجت جميع مائله بأصولها وفروعها بألفاظ عررة لطبفة * في أوراق معدوده خفيفه وعبيب فيها الفروع الشوارد * نحت معاقد القواعد ، ونبهت فيها بالرموز ، على الكنوز * واكنفيب عن نقل المذاهب والوجوه البعيده بنفل الظاهر من مذهب الامام الشافعي المطلي رحمه الله * مناه مذهب مالك وأبي حذاله والمزنى والوجوه البعيدة الاصحاب بالهلامات * والرعوم الرحوم الرحوم الرحوه البعيدة الاصحاب بالهلامات * والرعوم الرحوم الرحوم الرحوم المنافع المعالدي وعمد الله المعاب بالهلامات * والرعوم الرحوم الرحوم الرحوم الرحوم المنافع المعالدي و أبي حداله والوجوه البعيدة الاصحاب بالهلامات * والرعوم الرحوم الرحوم الرحوم المردة (١) فوق

⁽۱) تعبيه قد استندل هنده العمالامات الحمراء برسم كل من الميم والحاء والراي والواو بين قو بين تعدالكامة لا فوقها فليتدكر المالانه بن دلاء



﴿ قَرْرُ عِلَى ادارة (شركة طبع الكنب العربية في مصر القاهرة) ﴾ ﴿ يُوم الحميس (١٨، ذي القعدة سينة ١٣١٦) طبع كتاب (الوجيز) ﴾ ﴿ في ففه الامام الشافعي تأليف حجة الاسلام الامام أبي حامد الغزالى ﴾ ﴿ رضى الله تعالى عنها لانه مع اجماع الفقهاء على جلالة قدر هذا ﴾ ﴿ الكتاب لم يسبق طبعه . رغبة في تعميم نفعه بين الحاصة والعامة لاسيما ﴾ ﴿ الذين يتعبدون على مذهب الامام الشافعي رضى الله تعالى عنه وآكثر ﴾ ﴿ أهل مصر منهم . جعل الله قارئه موفقاً والنفع به بين الجميع محققاً آمين ﴾





ما البحر وما البر وكل ما نبع من الارض أو نزل من السماء * ولا يستشى عنه الا الماء المستمل في الحدث فانه طاهر (ح) غير طهور (م) على القول الجديد لتأدي العبادة به وانتقال المنع اليه *فالمستممل في الكرة الرابعة طهور لعدم المعنيين * وأما المستمدل في الثانية والثالثة أو في تجديد الوضوء أو في غسل الذهبية اذا اخسلت من الحيض ليحل للزوج غشيانها فقيه وجهان لوجو دأحد المعنبين دون التاني من الحيض ليحل للزوج غشيانها فقيه وجهان لوجو دأحد المعنبين دون التاني من الحيض ليحل للزوج غشيانها فقيه وجهان الحدث لا يستممل في الحبث على احسن الوجهين في الثاني ما اذا جمع الماء المستممل حتى بلغ قانين عاد طهوراً على أقيس الوجهين كالماء النجس هو الثالث بها اذا اندهس الجنب في الحقيل لويا و غرح ارتفعت (و) بنابه و صار الماء اذا اندهس الجنب في الحقيل الويا و غرح ارتفعت (و) بنابه و صار الماء مستعملاً بعد الحروم و الانفيسال

هِ القسم الثاني به ماتفير عن وصف خاهته تغيراً يسيراً لا بزايله اسم الماء المطلق فهو طهو ركالمتغير (و) بيسبر الزعفر ان «وكذا المتغير بما يجاورد(و) كالعود والكافور الصلب ، وكذا المتغير بما لا يمكن صون الماء عنه كالمتغير بالطين والطحلب وكالمنفسير بطول المركث والتراب والزرنيخ والنورة فان كل ذلك لا يسلب اسم الماء المعلل وكذا المسخن والمشمس «وفي المسم من كراهية من جهة الطي اذا أسر في المراد الفرطة الحراره في الاواني العلم به

مه القدم الثالث في مانفا من أنميره بمخالطه ماديستعني الماء عنه حقى زايله الهم الماء المطلق فليس بداءور (ح) وان لم بستجد الهما أخر كالمتنسبر بالصابون والزعفران الكثير (ح) وأجناسها

، غز فروع تلاتة ﴾ ..

وَ اللَّاوِلَ ﴾ المتغير بالتراب المطروح فيه قصدًا فيه وجهان أظهرها أنه طهور

الكلمات * فالميم علامة مالك * والحاء علامة أبي حنيفة * والزاي علامة المزنى فاستدل باثبات هذه العلامات فوق الكلمات على مخالفتهم في تلك المسائل الكامنين * على الفصل بين المسئنتين * كل ذلك حذرا من الاطناب * و تنحية الكامنين * على الفصل بين المسئنتين * كل ذلك حذرا من الاطناب * و تنحية المقشر عن اللباب * فتحرر الكتاب مع صغر حجمه * وجزالة نظمه * و بديع ترتيبه * وحسن ترصيعه و تهذيبه * حاويا لقواعد المذهب مع فروع غريبة * خلا عن معظمها المجموعات البسيطة * فان أنت تشمر تلطالعتها * وأدمنت مراجمتها * و تفطنت لر موزها و دقائقها * المرعية في ترتيب مسائلها * اجتزأت مراجمتها * و تفطنت لر موزها و دقائقها * المرعية في ترتيب مسائلها * اجتزأت كام كثيرة فضلنها كام قليلة * في التحقيق اذا تأملتها قصيرة عن طويلة * فكم من عزوجل * أن يدفع عنا كيد الشيطان اذا استهوي واستزل * وأن لا يجعلنا ممن عن الحق وضل * وأن يعفو عما طغى به القسلم أو زل * فهو أحق من أسدى الى عباده سوّهم وأذل" (١)

- عير كتاب الطهارة عجره س وفيه ثمانية أبواب به

﴿ الباب الأول في المياه الطاهرة ﴾.

والمطهر للحدث والحبث (ح) هو الماء من بين سائرالمائمات ﴿ ثُم الياهِ الطاهرة على ثلاثة أقسام

﴿ القسم الاول ﴾ الماء المطلق الباني على أوصاف خلقته فهو طهور ومنه

(١) قوله وازل اى اسدى كما في المختار فهو عطف صادف اه

الباطن فأصله على النجاسة كالدم والبول والمذرة الا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقيه وجهان * وكذافي خرء الجراد والسمك وماليس له نفس سائلة وجهان لشبههابالنبات * والألبان طاهمة من الآدميين (ح) ومن كل حيوان مأكول * والأنفحة مع استحالهافي الباطن فيل بطهارتها لحاجمة الجبن اليها * وأما المني فطاهم من الآدمي (م) * وفي سائر الحيوانات الطاهم في الاثه أوجه يخصص الطهارة في الثالث بالمأكول اللحم منها لانه يشبه بيض الطير * وفي بذرالقز وبيض مالايؤ كل له وجهان * أما دود القز فطاهم * والمسك طاهم * وفارته كذلك على الاظهر

وفر الفصل الثاني في الماء الراكد في والقليل منه ينجس بملافاة النجاسة وان لم يتغير *والكنبر لا ينجس الااذا تغير ولو تغيرا يسيرا فان زال الاغير بطول المكث عاد طهورا * وان زال بطرح المسك والزعفران فلا * وان زال بطرح المسك والزعفران فلا * وان زال بطرح المرب والكتير فاتان (ح) لقوله عليه السلام اذا باغ الماء فاتبن لم يحمل خبثا *والأشبه أنه للاثمائة من تقريبا لا تحديدا م فروع فسسة * الاول في مالابدركه الطرف من النجاسة اضطرب فيه نص الشافعي رضى الله عنه الون ما يتمل به فلا يدخل عن الذكليف التحديك الطرف مع مخالفة لونه للون ما يتمل به فلا يدخل عن الذكليف التحديل الثاني في قلدان نجستان عرم غيرين اذا جمناو لا نعبر عاد ماطاهر بن فاذافر قنا بقينا على الطهارة ولم بضر التفريق الااذا كان النجاسة جامدة فبقيت في احدى القالين من الثالث بمنجاسة جامدة وفعت في ماء راكد كثير بجوز في الاغتراف من جو انبها على القول القديم وهو الاقيس * و بحب التباعد عنها الاغتراف من جو انبها على القول القديم وهو الاقيس * و بحب التباعد عنها الاغتراف من جو انبها على القول القديم وهو الاقيس * و بحب التباعد عنها

ويقرب منه الملح اذا طرح (و) في الماء لانه أجزاء سبخة من الارض بها يصير ماء البحر مالحا فيضاهي التراب ﴿ الثانى ﴾ اذا تفنتت الاوراق في المياه وخالطتها فقيها ثلاثة أوجه يفرق في التالث بين الحريفي والربيعي لتعذر الاحتراز عن الحريفي ﴿ الثالث ﴾ اذاصب مائع على ماء قليل ولم يغيره فان كان عيث لو خالفه في اللون لتفاحش تغيره زالت الطهورية به * وان كان أقل منه فهو طهور * ويجوز استعال الكل على الاظهر * وقيل اذابقي قدر ذلك المائع لم يجز استعاله

-م ﴿ فِي المياه النجسة * وفيــه فصول أربعــة ﴾

والفصل الاول في النجاسات في والجادات كلها على الطهارة الا الخسر وكل نبيذ (م) مسكر « والحيوانات كلها على الطهارة الا السكاب والحنزير وفروعها والميتات كلها على النجاسة الاالسائ والجراد» وكذا الآدي على الصحيح «وكذا ود الطعام فهو طاهر على الاصح « ولا يحرم أكله مع الطعام على الصحيح « وماليس له نفس سائلة لا ينجس الماء اذا مات فيه على الجديد «وقيل انها نجست (ح م) بالمون» وهذا عفو لتعذر الاحتراز عنه «وقيل انها لا تنجس بالموت اذ ليس فيها دم معفن فأشبهت النبات «أما الأجزاء المنفصلة عن ظاهر الحيوان فكل ماأيين من حي فهو ميت الا الشعور المنتفع بهافي المفارش والملابس فانها طاهرة بعد الجز للحاجة « وأما الأجزاء المنفصلة عن باطن الحيوان فكل مترضح ليس له مقر يستحيل فيه الاجزاء المنفصلة عن باطن الحيوان فكل مترضح ليس له مقر يستحيل فيه كالدمع واللعاب والعرق فهو طاهر من كل حيوان طاهر» وما استحال في

ثانية وتالئة وفي وجوب المصر وجهان فان وجب العدر ففي الاستكتفاء بالجفاف وجهان

-٥٪ فروع سبمة ٪٠٠

﴿ الأول بُر اذاأُورِد الثوب النجس على اعقلبل نجس الماء ولم يعاله و النوب، على الاظهر ﴿ الثاني ﴾ اذا أصاب الارض بول فأفيض عليه الماء حتى صاره غلوبا أا ونضب الماء طهر (ح). وكذا اذا لم ينضب اذا حكمنا بطنارز النسالة وأن العصر لامجب ﴿ الثالث ﴾ اللبن المدجون شاء أجس يعالهراذا. ب عابه الساء [[الطهور فان طبيخ طهر ظاهره بافاضة الماء دون باللنه ﴿ الرابِعِ ، بول الصبي قبل إ أن يطم يكفي فيه رشالماء (حم) ولايجب النسل بخلاف الصبية!! . ا عني ا [الحامس ؟ ولوغ الكاب ينسل سبعا احداهن بالتراب وعرنه وساراً أورا كاللمابوفي الحلق(م)الخنزير بهقولان والأظاءر أنه لايقو مالمه ابور والـ ' نان ا (ز) مقام التراب ولا النسلة الثامنة ولوكان التراب نبسا أوصل با "ل نو بالله : ولوذر التراب على المحل لم يكف بل لا بده ن ماه بهذر به صوحاله اله الدار. سؤر الهرة طاهر فالأكلت فأرة نمولنت في باعقايل نابيه نلاته أو جه يسرني ﴿ في الثالث بين أن تلغ في الحال أو بعد غيبة محتد له لار ارغ في الماء الد عدر إ والأحسن تمميم العفو للحاجة ﴿السابعِ عَمَالُهُ النَّجَاءَ أَنْ تَبُرَّتُ فَا مِنْهُ وان لمِتنفير فحكمها حكم المحل بعد النسل ان طهر فيالش (ح) وفي الناسم . هي طاهرة بكل حال مالم تتغير وقبل حكمه حاسكم الحل قبل النسل و ذالور فائدته في رشاش الغسلة الثانية من ولوغ الكاب

ميز الباب الناك في الاجتهاد كدرو-

مها اشتبه أناء تيقن نجاسته بمشاهدة أو سماع عن عندال بأناء طاعر

بقدر القلتين في القول الجديد ﴿ الرابع ﴾ كوزفيه ماء نجس غير متغير طريق تطهيره أن يغمس في ماء كثير فاذا استوي عليه الماء صار طهورا للاتصال به ﴿ الحامس ﴾ فأرة وقعت في بثر فتمعط شعرها فالعاريق أن يستق الماء الموجود في البئر فا يحصل بعد ذلك ان رؤي فيه شعر فنجس والا فعلهور اذ الاصل طهارته ووقوع الشعر فيه مشكوك فيه واخراج جميعه هو الغالب باستقاء الماء

﴿ الفصل الثالث في الماء الجاري ﴾

فان وقعت فيه نجاسة ماثعة لم تغيره فطاهم اذالاً ولون لم يحترزوا من الانهار الصغيرة «وانكانت جامدة تجرى بجرى الماء فا فوق النجاسة وما تحتها طاهم لتفاصل جريات الماء « وماعلى جانبيها فيه ملريقان « قيل بطهارته » وقبل بتخريجه على قول التباعد « وانكانت النجاسة واقعة فالحكم ماسبق الاأن ما يجري من الماء على النجاسة وينفصل عنها فهو نجس فيا دون القلتين «فان ما يجري من الماء على النجاسة وينفصل عنها فهو نجس فيا دون القلتين «فان زاد على القلتين أعنى مايين المغترف والنجاسة فوجهان أظهر هما المنع الاأن يجتمع في حوض متراداً فإن الجاري لاتراد له فهى متفاصلة الاجزاء هذا في الانهار المعتدلة «فأما النهر العظيم الذي يمكن التباعد فيه عن جوانب النجاسة في الانجاسة وهو الذي تندير شكله بقدر القاتين فلا يجتنب فيه الاحريم (و) النجاسة وهو الذي تندير شكله بسبب النجاسة «وهذا الحريم عجتنب أيضا في الماء الراكد

﴿ الفصل الرابع في ازالة النجاسة ﴾

فان كانت حكمية فيكفى اجراء الماء على موردها * وان كانت عينية فلا بد من ازالة عينها *فان بقي طم لم يطهر لان ازالته سهل * وان بقي لون بعد الحت والقرض فمفو عنه * والرائحة كاللون على الاصح * ثم يستحب الاستظهار بفسلة

التتريب (ح) والتشميس (ح) ولا يجب استعمال الماء في أبناء الدباغ على أُقيس الوجهين * ويجب افاضــة المــاء المطلق على الجلد المــد بوغ على أظهر ا الوجهين * شم الجلد المد بوغ طاهر ظاهره وباطنه (وم) بجور بمه (وم) ويحل أكله على أقيس القولين ﴿ القسم النَّانِي ﴾ المتخذ من العظام ؛ والعظام ينجس (ح) بالموث على ظاهر المندهب وقيل قولان كما في الشعر * ولا ينجس { و } شمر الآدمي بالموت والابانة ولا نسمر الحيوان المأكول بالجز قولا واحداً فإن حكم بأنشعراً "ما لا نجس بالموت فالاستح أن شمر الكلب والخنزير نجس لنجاسة المنبت ﴿ القسم النالَ مَ المتخدُّ من _ الذهب والفضة وهو محرم الاستمال على الرجال والنساء 4 ولا يجوز تزيين الحوانيت بهـا عـلى الاصح ولا يجوز أتخاذه (و) ولا قيمة على كاسره (و} ولا يتعــدي التحريم الي النميروزج والياقوت على الاصح لان نفاستهما لا مدركها الا الحواص * والمموه لا بحرم على أظهر المذهبين ؛ والمضبب في محل يلقي فم الشارب محظور على الاظهر وان لم يلق فان كان صنبراً لا ياوح من البعد أو على قدر حاجـة الكسر فجائز (و) فان اننفي المنبان فحرام (ح) وان وجد أحدهما فوجهان * وفي المكحلة الصغيرة تردد ، هذا قدم المقدّمار ، أما المقاصد ففهما أربعة أبواب

- الباب الأول في سفة الوضوء > ١٠

وفرائضه ستة (الاول) النية فهي سرط في كل طهارة عن حدث (ح) ولا يجب (و) في ازالة النجاسة ولا يصبح (ح و) وضوء الكافر وغسله اذ لا عبرة بابنه الا الذهبية تحت المسلم تغتسل عن الحيض لحق الزوج فلا يلزمها الاعادة بعد الاسلام على احد الوجهين موالردة بعد الوضوء لا تبطله (و) وبعد النيه م بطله

لم يجز {و} أخذ أحــد الاناءين الا باجهاد (ز) وطلب علامــة تغلب ظن الطهارة * فان غلب على ظنه نجاسة أحد الاناءين بكونه من مياه مدمني الخر والكفار المتدينين باستعمال النجاسة فهو كاستيقان النجاسة على أحد القولين وعليه تمتنع الصلاة في المقيابر المنبوشة ومع طين الشوارع وكل ما الغيالب نجاسته * ثم للاجتهاد شرائط (الاول) أن يكون للعلامات مجال في الحِتهد فيه عن المذكاة والاجنبية (الثاني) أن يتأمد الاجتهاد باستصحاب الحال فلا يجو ز الاجتهاد عنداشتباه البول أوماء الورد(ح) بالماء على اظهر الوجهين { الثالث } أن يمجز عن الوصول الى اليقين * فان كان على شط نهر امتنع الاجتهاد في الاواني والثياب على أحد الوجهين (الرابع) أن تاوح علامة النجاســـة كحركة الماء أو نقصانه أو انصبابه أو ابتلال طرف الآناء اذاكانت النجاسة بولوغ الكاب ويشترك في دركه الاعمى (و) والبصير فان لم تلح علامة صب الماء وتيم فان تيم قبل الصب وجب القضاء لان معه ماء طاهراً بيقين ﴿ فرع ﴾ لوأدي اجتهاده الى اناء وصلى به الصبح ثم أدي عند الظهر اجتهاده الى الثاني بمهم ولايستعمل لان الاجتهاد لابنقض بالاجتهاد * وخرّج ابن سريج انه يسنعمل ونورده على جميع موارد الاول لان هذه قضية أخري . وعلى النص هل يقضى الصلاة الثانية لان معه ماء طاهراً بحكم الاجتهاد فيه وجهان

مَنْ الباب الرابع في الاواني * وهي ثلاثة أقسام ﷺ صـــ

﴿ القسم الأول * المتخدّ من الجلود ﴾ واستماله جائز بشرط أن يكون الجلد طاهراً وطهارته بالذكاة فيما يؤكل (ح) لحمه أو بالدباغ في الجميع الا الكاب (ح) والحنذير * ومكيفية الدباغ نزع الفضلات بالاشياء الحرّيفة ولا يكني

وجهان لأن كفافتها قد تعد نادراً وجهب اغاضة الماء على ظاهر الله على المارجة عن حد الوجه على أحد القواين الاراق والقرش الدائث عسل اليه ين مع المرفقين فلو قطع يده من الساعة غسل الباق وان فعلم من الدخل المستحب غسل الباق لتعاويل النرقة وان كان من النه ل يجب غسل رأس العظم الباقي على أصح القواين لانه ون المرفق وارتبت بد زائدة من ما بده وجب غسلها وان لم يتميز الرائد من الاصلى وجب غسلها وان لم يتميز الرائد من الاصلى وجب غسلها وان خرجت من العضد لا تغسل الا اذا عاذت على النرس فيا القدر الحاذي هذا فعه واحدة (و) بشرط أن لا يخرج على المسحمين المارأس ولا يست بالنسل في واحدة (و) بشرط أن لا يخرج على المسحمين المارأس ولا يست بالنسل في في الأبلال دون الله وجمان الزائر من الحاد في غسل الرجلين مع الكمبين إللهرض المادس الترقيب (ح م ز) الا اذا في المنسيان ابن بما ر في تراث النرقيب (ح) على المنابة فالاستراف المنابة فالاستراف المنابة والمدث النرقيب (ح) على المنابة فالاستراف المنابة والمدت النوب وان شماء الترويب في أن النرقيب (ح) على المنابة فالاستراف المنابة والمدت النوب وان شماء الترويب في المنابة والمدت النروب وان شماء المنابة والمدت المنابة والمدت النوب وان شماء الترويب في المنابة والمدت النرابة والمدت النرابة والمدت النوب وان شماء الترويب في المنابة والمدت النوب وان شماء الترويب في المنابة والمدت النوب وان شماء الترويب وان شماء الترويب في المنابة والمدت النوب وان شماء الترويب في المنابة والمدت النوب وان شماء الترويب في المنابة والمدت النوب وان شماء الترويب في المنابة والمدت الترويب في المنابة والمدت الترويب في المنابة والمدت الترويب في المنابة والمدت الترويب في المدت وان المدالة الترويب في المنابة الترويب في المنابة الترويب في المدت المدت الترويب في المدت الترويب في المدت الم

- عمر القول بي من الرورو وي عال الروكي

أن يستاك بقندبان الاندجار من أنويس ب فالد خدد كل سارة وعند تغير النكهة بولا يكره الابعد الزوال (م م) الدائم مده أن بسول بسم الله في الابتداء «وأن إنسار بدلا الاتا فيل ادا الم الاتام وأن فنسوش ميستنسق فيأخذ غرفة لهيه و أرنه لا نفه على أحد القواين، وفي النائي يأخذ غرفة الها على أدارا الربين اذا كانت الفرنة واحدة ويقدم المدة منة المناهدة عرفة المدة ويقدم المدة منة المدة عرفة المدة ويقدم ويقدم المدة ويقدم المدة ويقدم وي

في أحد الوجهين لضعف التيمم *ثم وقت النية حالة غسل الوجه ولا يضر المزوب بعده * ولو اقترنت بأول سنن الوضوء وعزبت قبل غسل الرجه فوجهان * وكيفيتها أن ينوى رفع الحدث أو استباحة الصلاة أو ما لا يساح الأبالطهارة أوأداء فرض الوضوء * فان نوي رفع بعضالحدث دون البحض إ فسدت اينه على احد الوجهين وان نوى استباحة صلاة لا بمينها صحت اينه على أحد الرجمين ﴿وقيل تفسد في الكرل ﴿وقيل بِباح له ما نوي ﴿ ولو نوى ا مايستحد له الوضوء كقراءة القرآن للدحدث فوجهان * ولو شك في الحدث بمد تيقن الطهارة فتوضأ احنياطا ثم تبين الحدث ففي وجوب الاعادة وجعان للتردد في النية؛ وان نوي بوضوئه رفع الحدث والتبرد لم يضر على الاظهر وكذا ال نوي غسل الجنابة مع غسل الجمة حصلا معاً * والمستحاضة لا يكفها أية رأم الحاءث بل تنوى استباحة الصلاة ورفع الحدث ولواقتصرت على نية الاستباحة بازعلى الاصم * ولوأغفل لمه في الاولى فانفسات في الكرة الثانية على قصد التنفل نني ارتفاع الحدثوجهان * ولوفر ّق النية على أعضاء الوضوء لميجز ً على أظهر الوجهين (الفرض الثاني) استيعاب غسل الوجه من مبتدا تسطيح الجاعة الي منتهي الذقن ومن الاذن الى الاذن واجب «ولا تدخل النزعنان ولا موضع العبلية التحديد يوه وضع التحذيف (٣) من الوجه على الاظهر ووالنصم ان استوسب جيم الجهة وجب ايصال الماء اليه فان لم يستوعب فوجهان ويجب ايسال الماء الى منابت الشمور الحفيفة غالباً كالحاجبين والاهداب والشاربين والمذارين * فأما شــعرالذقن فال كثف يحيث لا تتراآي البشرة للناظر لم يجب ايصال الماء إلى منابتها الا المرأة فان لحيتها نادرة * وفي العنفقة

ماينتشر من العامة ولايقتصر على الحجر في دم الحيض *و في النجاسات النادرة قول أنه يتعين الماء وقيل المذي نادر * واذاخر جت دودة لم تاوث فق وجوب الاستنجاء وجهان

وهوكل عين طاهرة منشفة غير الفصل الثالث فيما يستنجى به ته وهوكل عين طاهرة منشفة غير معترمة فلا يجوز بالروث والزجاج الأملس والمطموم وفي سقوط الفرض بالمطموم وجهان والعظم مطموم والجلد الطاهر يجوز الاسانجاء به على أصيح الاقوال

واجب (حمز). فان لم يحصل الانقاء استعمل رابعاً فان حصل أو تربخامسة واجب (حمز). فان لم يحصل الانقاء استعمل رابعاً فان حصل أو تربخامسة ويمركل حجر على جميع الموضع على أحسر الوجبين وقيل ان واحدة الصفحة اليمني وواحدة العسفحة اليسري وواحدة الوسط « وينبغي أن بضع الحجر على موضع طاهر حنى لا يلقي جزأ من النجاسة ثم يدير لبختطف النجاسة ولا بمر فنقلها « فانأمر ولم ينتل كفي على أصح الوجه بين ويستنجي بيده اليسري « والافضل أن بجمع بين الماء والحجر

- يحرر الباب الثالث في الاحداث ، وفيه فصلان ><-

من الفصل الأول بني أسبابها ولا تنتقض الطهارة بالفصد (ح) والحجامة (ح) والقيقمة (ح) في الصلاة وغير هاواكل مامسته النار (و) وانما تنتقض بأمور أربعة (الأول) خروج الحارج من أحد السبياين ربحا كان أو عينا نادر اكان أو ممتادا طاهراً أو نجساً وفي معناه نقبة انفتحت نحت المدة مم السداد المسلك الممتاد * فان كان فوق الممدة أو تحتها ولكن مع انفتاح المسلك الممتاد فقو لان * فان قلنا ينتقض فلو كان الحارج نادرا فقو لان . وفي جواز الاقتصار فيه على الحجر

في الوجه الناني وان بالغ فيها الا أن يكون صائما فيرفق * وأن يكرر الغسل والمسح (حمو) في الجميع وان شك أخذ بالاقل * وأن يخلل اللحية اذاكانت كثيفة * وأن يقدم اليمني على اليسرى وأن يطول الغرة * وأن يستوعب الرأس بالمسح فان عسر تنحية العامة كل بالمسح على العمامة * وأن يمسح أذنيه بماء جديد ظاهرها وباطنها * وأن يمسح الرقبة * وأن يخلل أصابع الرجلين بخنصر اليد اليسري من أسفل أصابع الرجل اليني ويبتدي مختصر اليمني ويختم بخنصر اليمني وينه في سنة على الجديد * وأن لا يستعين في الوضوء بغيره * وأن لا ينشف الاعضاء فهي سنة على الجديد * وأن لا يستعين في يفض بديه للنهي عنه ؛ وأن يدعو بالدعوات الماثورة المشهورة عند غسل الاعضاء ينفض بديه للنهي عنه ؛ وأن يدعو بالدعوات الماثورة المشهورة عند غسل الاعضاء ينفض بديه للنهي عنه ؛ وأن يدعو بالدعوات الماثورة المشهورة عند غسل الاعضاء

-> الباب الناني في الاستنجاء لله<﴿ وهو واجب ﴿ وفيه فصول أربة ﴾

والقمر والقبلة استقبالا واستدبارا الا اذاكان في بناء * وأن لا يجلس في والقمر والقبلة استقبالا واستدبارا الا اذاكان في بناء * وأن لا يجلس في متحدث الناس ولا على الشوارع * ولا يبول في الماء الراكد ولا في الجحرة ولا يحت الاشجار المشرة ولا في مهاب الرياح استنزاها من البول * ويعتمد في الجلوس على الرجل اليسري * ويعد النبل (٣) ولا يستنجي بالماء في موضع قضاء الحاجة * ولا يستعمر شيأ عليه اسم الله تمالى ورسوله * ويقدم الرجل اليسرى في الحروج * وأن يستبري من البول بالتنجيح والنتر في دخوله الحلاء والميني في الحروج * وأن يستبري من البول بالتنجيح والنتر الخرج الممتاد نادره كانت أوممتادة جاز الاقتصار في الحجر مالم تنشر الا

⁽٣) (فوله النبل) هو حجاره الاستنجاء بافي أيار اه

فرجل وان بال بفرج النساء أو حاض فاصرأة فان بال بفرج الرجال وحاض بفرج النساء قيل التعويل على المبال لأنه أدوم وقيل مشكل (الثانية) ببات اللحية ونهود الندي فيه خلاف والأظهر أنه لاعبرة بهما كالاعبرة بتأخر النبات والنهود عن أوانهما (الثاله) أن براجع الشخص لبحكم بميله فاذا أخبر لايقبل رجوعه الاأن يكذبه الحس بأن نقول أنا رجل ثم ولدت ولدا في المصل الثاني في حكم الحدث أنه وهو المنع من الصلاة ومس المصحف وهمله ويستوي (ح) في المس الجلد والحواشي ومحل الديتابة * وفي مس الحريطة والصندوق (ح) والعلاقة وتقليب الاوراق بقضيب وحمل صندوق فيه أمتعة سوي المصحف خلاف * ولا يحرم مس كتاب الفقه والتفسير والدراه المنقوضة الاماكنب للدراسة كاوح الصيان (و) والاصح أنه والدراه المنقوضة الاماكنب للدراسة كاوح الصيان (و) والاصحف

، حز الباب الرابع في الفسل >< ١-

وه وجبه الحيض والنفاس والمون والولادة وان كانت ذات جفاف على الاظهر والجنابة **و حصولها بالنقاء الحتانين أوبايلاج قدر الحشفة من مقطوع الحشفة في أن زج كان من غير المأتي أو مبت (ح) أو بهيمة (ح) وبخر وجالمني * وخواص صفاته المانة رائحة العالم والتدفق بدفعات والناذذ بخر وجه فلو خرج على لون الدم لاستكنار الوقاع وجب الفسل لهية الصفات. وكذلك لوخرج (حم) بغير شهوة لمرض أو خرج بقيته بعد الفسل حصات (م) الجنابة اذا بقيت رائحة الطلع * ولو أنبه ولم ير الاالثخانة والبياض فيحتمل أن يكون ودياً فلا يازه ه الفسل * والمرأة اذا تلذذت بخر وج ماء مهالزمها الفسل . وكذا اذا اغتسات و خرج منها مني الرجل بعده فانه لا ينفك عن مائها * نم

للأنة أوجه يفرق في النالب بن المماد وغيرد. وكذا في انتقاض العالم بمسه ووجوب النسل بالابلاء نه وحل النظر اليه تردد (التاني) زوال العقل باغماء أو جنون أوسكر أو نوم كال ذلك ينقيس الطهر الا النوم فاعدا (م و ز) مكنا مقددة من الارض (المالت) لس يشره المرأة الكبيرة الأجنبية ناقض الطواره (م م م) فانكانت مرما أوصفيرة أومينة أو مس شعرها أو ظفرها أو عدَّو امباناه نها فق الكيَّل خلاف. وفي الملموس قولان واللمس سهوا أوعمداً سواء (و م) (الرابع) مس الدكر بعلن الكف ناقدن (حز)لاوضوء وكذامس فرج الرأة وكذا مس علقة الدبر (م) على الجديد وكذا فرج البهيدة على القديم وكذا فرج المين (و) والصنير (م) وكذا عل الجب (و) وفي الذكر المبان وجهان يه وفي المس يرأس الاصابع وجهان وعما بين الاصابع لاينتقض على الصحيح * واذامس الحنني من ننسه أحد فرحيه لم بنتقض لاحتال أنه زائد * وان مس رجــل ذكره أو اصرأة ذرجه التفض اذ لا بخار عن مس ولمس * وان مس أ رجل فرجه أو اصرأه ذح كره لم منتفض لاحتمال أن الملموس زائد ، ولوأن خنابين مس أحدها من ساحبه الفرج ومس الآخر الله كو نقله التقض طهارة أحدهما لابمينه و لكن يصم صلاة كلواحد وحدولان بقاءطهارته ممكن واليقبن لايرنم بالشك (م) لافي الطنارة ولا في الحدث ولوتيقن أنه بعد طلوع الشمس توضأ وأحدث ولمريدرأيهما سبق أسند الوهم الى ماقبله فان انتهى الى الحدث فهو الآن متطهر لانه نيقر ﴿ طهرا بعده وشك في أ الحمدث بعمد الطور وان انتهى الي الطور فيسو الآن محمدث وقيل انه بستصحب ماقبل الحالتين ويتمارض الظنان هز قاعدة تُ تنكشف حال الحنثي بثلاث طرق (الاولي) خروجخارج منالفر جينفان بال بفرج الرجال أوأمني في الوقت فلا يلزمه * وان كان بين الرتبتين فقد ذمن أنه يلزمه اذا كان على عين المنزل أويساره ونص فيما اذاكانعل صوب مقصده انهلايلزمه فقيل قولان وقيل بتقرير النصين لان جوانب المنزل منسوبة اليه دون صوب الطريق * ثم ان تيقن وجود الماءقبل مضي الوقت فالاولى النَّاخير قولاواحدا *فان توقعه بظن غالب فقولان لتقابل لفس فضيله أول الوقت معرظر ﴿ ادراكُ الوضوء * الرابعة أن يكون المـاء حاضراً كماء البئر يتنازع عليها الواردون وعلم أن النوية لاتنتهي اليه الابعد الوقت فقد نص فيهوفي مشله فيالنوبالواحد أنه يصبر ونص في السفينة أنه يصلى قاعدا اذاضاق محل القيامولايصبرفقيل سببه أن القعود أهون ولذلك جاز في النفل مع القدرة على القيام. وقيل قولان بالنقل والتخريج ﴿ فرعان * أحدهما ﴾ لووجد ماءلا يكفيه لوضوئه ينزمه (ح) استعاله قبل التيمم على أظهر القولين ﴿ الثاني ﴾ لوصب الماء في الوقت فنيمم ففي القضاء وجهان وجهوجوبه أنه عصى بصبه بخلاف السب قبل الوقت وبخلاف مالوتجاوزنهراً ولم توضأفي الوقت (السبب الثاني) أن يخاف على نفسه أوماله من سبم أوسارق فله التبمم ولو وهب منهالماء أو أعبر منهالدلو يلزمه القبول بخلاف مااذا وهب (ز) ثمن الماء أوالدلو فان المنة فيـــه تثقل * ولو بيع بنبن لميلزمه شراؤه وبنمن المئل يلزم الا اذا كان عليه دين مستنرق أو احتاج اليه لنفقه سفره * والأصح أن نمن المشل يعرف بقدر أجرة النقل (الثالث) أن يحتاج الي الماء لعطشه في الحال أو يوفعه في المآل أو لعطش رفيقه أو عطش حيوان محمدترم فله التيمم وانءان صاحب الماء ورفقاؤه عطشي عموه وغرموا للورثة النمن فان المثــل لا يكون له فبمه غالبا « ولو أوصى عــائه لأولى الناس به فحضر جنب وحائض وميت فالميت أولى لأنه آخر عهده

مراجانا به حكم الحدث مع زيادة تحريم قراءة القرآن والمكث في المسجد (ز) أما العبور فلا (مح) ثم لا فرق في القراءة بين آية (م) أو بعضها (ح) الا أن يقول بسم الله على قصد الذكر * ولا يحل للحائض قراءة لحاجة التعليم (م) وخوف النسيان على الاصح * وفضل ماء الجنب والحائض طهور ولا بأس للجنب أن يجامع ويأكل ويشرب ولكن يستحب له أن يتوضأ وضوءه للصلاة * ويغسل فرجه عندا جماع (أماكيفية الغسل) فأقله النية واستيعاب البدن بالغسل ولا يجب المضمضة والاستنشاق (ح) ويجب ايصال الماء الى منابت الشعور وان كثفت ويجب (م) نقض الضفائر ان كان لا يصل الماء الى منابت * والاكمل أن يغسل ماعلى بدنه من أذي أولاً ثم يتوضأ للصلاة وان لم يكن عمدنا ويؤخر غسل الرجلين الي آخر الغسل في أحد القولين ثم يتمهد معاطف بدنه ثم يغيض الماء على رأسه ثم يكر رثلاثا ثم يداك * وان كانت حائضا تستعمل فرصة من مسك أوما يقوم مقامها * وماء الغسل والوضوء غير مقدر (ح) وقد يوفق بالقليل فيكفي ويخرق بالكثير فلا يكفي والرفق أولي وأحب

~ٍ﴾ كتاب التيم*وفيه ثلاثة أبواب ﴾< ر

﴿ الباب الأول * فيما يبيح التيمم ﴾ وهو العجز عن استمال الماء * ولا مجز أسباب سبعة (الأول) فقد اللاء وللمسافر أربعة أحوال * الأولي أن يتحقق عدم الماء حواليه فيتيمم من غير طلب (و) * الثانية أن يتوهم وجود الماء حواليه فليتردد (ح) الرجل الي حد يلحقه غوث الرفاق . فلو دخل عليه وقت صلاة أخرى ففي وجوب اعادة الطلب وجهان * الثالثة أن يتيقن وجود الماء في حد القرب فيلزمه (ح) أن يسعي اليه * وحد القرب الي حيث يتردد اليه المسافر للرعى والاحتطاب وهو فوق حد النوث فان انتهى البعد الي حيث لا يجد الماء للرعى والاحتطاب وهو فوق حد النوث فان انتهى البعد الي حيث لا يجد الماء

- عرض الباب الثاني في كيفية التيمم حر

وله سبعة أركان (الركن الاول) نقل النراب الي الوجه واليدين فلا يكفي ضرب(ح) اليد على حجر صلد * ثم ليكن المنقول تراباً طاهراً خالصاً مطلفاً فيجوز التيمم بالاعفر والاسود والاصفر والاحمر والابيضوهوالمأكول والسبخ والبطحاء فانكل ذلك تراب ولا يجوزالز ربيخ (ح) والجص (ح) والنورة (ح)والمعادن اذ لايسمى تراباً ولا يجوزالتراب النجس والمشوب بالزعفران وان كان قايلا ولا النراب المستعمل علىأحد الوجهين * ولا يجوز سحاقة الحزف ا وفي الطين المشوى المأكول تردد * ويجوز بالرمل اذاكانعليه غبار (الثاني) وهو عاجز جاز * وانكان قادراً فوجهان(الثالث)النقل فلوكان على وجهــه | تراب فردده بالمسح لم يجز اذ لا 'قبل فان 'قبل من سائر اعضائه الي وجهـــه | جاز * وان نقل من يده الي وجهه جاز على الاصح * ولوممك وجهه في التراب جاز على الصحبح (الرابع) أن ينوى استباحة الصلاة فلو نوي رفع الحدث لم يجز يه وأكمله أن ينوى استباحة الفرض والنفل جميعاً أو استباحة الصلاة مطلقاً فيكفيه (و) فار نوى استباحة النرض جاز النفل أيضاً بالتبعية على الصحيح ولكن في جوازه بعد وقت ملك الفريضة أو قبــل فعلها خــلاف ا مشهور؛ ولو نوى الثفل ففي جواز الفـرض به قولان ؛ فان منع ففي جواز ﴿ النفل وجهان من حيث ان النف كالتامع فلا بفرد ، ولو نوى استباحة فرضين صح تيمه لفرض واحد على أحد الوجهين (الخامس) أن يستوعب (ح) وجعه بالمسح ولا يلزمه ايصال النراب الي منابت السُمور وان خفت ا (السادس) مسح اليدين الي المرفقين (م)فيضرب ضربة واحدة لوجهه ولا ينزع

ومن عليه تجاسية أولى من الجنب اذ لابدل له ﴿ وفيه مع الميت وجهان * والجنب أولي من المحدث الااذاكان الماء قدر الوضوء فقط ، فإن انهي هؤلاء الىماء مباح واستووا في اثبات اليد فالملك لهـم وكل واحد أولي عملك نفسه وان كان حدث غيره أغلظ (الرابع) العجز بسبب الجهل كما اذانسي الماء فى رحله فتيهم (ح) قضى الصلاة على الجديد ولو أدرج فى رحله ولم يشعر به لم بقض على الصحيح اذلاتفريط * ولوأضل|لمـاء فيرحله فلم يجده مع|لاممان في الطلب فني القضاء قولان كمن أخطأ القبلة * ولوأضل رحله في الرحال فقولان أ والاولى سقوط القضاء لان المخيم أوسع من الرحل (الحامس) المرض الذي يخاف من الوضوء معه فوت الروح أوفوت عضو أومنفعة أومرضا مخوفا * وكذا ان لم يخف الاشدة الضني وبطء البرء أو نقاء ندين على عضو ظاهر على أقيس الوجهين فان كل ذلك ضرر ظاهر * وان كان يتألم في الحال ولا يخاف عاقبة لزمه الوضوء (السادس) القاء الجبيرة بانخلاع العضو فيجب غسل ماصح من الاعضاء والمسم على الجبيرة بالماء * وفي نزوله منزلة مسم الحف في تقدير مدته وستقوط الاستيماب وجهان ثم يتيمم مع الغسل والمسيح على أظهر الوجهين * ولا يمسح الجبيرة بالتراب على الاصم لان التراب ضميف * وفي تقديم النسل على التيمم ثلاثة أوجه الأعدل هو الثالث وهوأنه لا ينتقل عن عضو مالم يتم تطهير ذلك المضو * فاو كانت الجراحة على يده نيم قبل ٥ سيح الرأس (السابع) الجراحة اللم يكن عليها لصوق فلا يمسح على محل الجرح وال كان فهي كالجبيرة *وفي لزوم إلقاء اللصوق عند امكانه تردد كالتردد في لروم لبس الحف على من وجـــد من المــاء مايكــفيـه لو مســـح على الحفـــ *ثم مــها تيمم لمرض أوجراحة أعاده لكل صلاة ولم يعد الوضوء ولا المستح. الناس في الصحراء «ووقت صلاة الميت بغسل الميت والفائنة بتذكرها والنوافل الرواتب لا يتأقت يممها على أحد الوجهين « ولو تيم لفائة ضحوة النهار فلم يؤدبه الا ظهراً بعمد الروال فهو جائز على الاصح « وكذا لو تبم للظهر ثم تذكر فائة فأدى الظهر به فعلي هذا الحلاف (الحكم الثالث) فيما يقضى من الصاوات فأدى الظهر به فعلي هذا الحلاف (الحكم الثالث) فيما يقضى من الصاوات المختلة «والضابط فيه أن ماكان بعذر (ح) اذا وقع دام فلا قضاء فيه كصلاة المستحاضة وسلس البول وصلاة المريض فاعداً ومضطجماً وصلاة المسافر بيمم « واذا لم يكن العذر فيه دائماً نظر فان لم يكن له بدل و جب (و) الفضاء بيمم « واذا لم يكن العذر فيه دائماً نظر فان لم يكن له بدل و جب (و) الفضاء أومن علي جرحه أو ثوبه نجاسة ويسانني عنه صلاة شدة الحوف فأنها رخصة أومن علي جرحه أو ثوبه نجاسة ويسانني عنه صلاة شدة الحوف فأنها رخصة وان كان له بدل كتيم المقيم (و) أو التيمم لالقاء الجبيرة أو تبم المسافر لسدة ولون كان له بدف وجه لا يتم الركوع والسجو د بل يومئ حدة والمذر وعدمالبدل وان قلنا يتم فالاظهر أنه لا يقضى لان وجوب السنر لبس من خصائص الصلاة وان قلنا يتم فالاظهر أنه لا يقضى لان وجوب السنر لبس من خصائص الصلاة وان قلنا يتم فالاظهر أنه لا يقضى لان وجوب السنر لبس من خصائص الصلاة وان قلنا يتم فالاظهر أنه لا يقضى لان وجوب السنر لبس من خصائص الصلاة وان قلنا يتم فالاطهر أنه لا يقضى لان وجوب السنر لبس من خصائص الصلاة

م الله السعم على الحفين المناب

(والنظر في شروطه وكيفيته وحكمه) * وله شرطان (الأول) أن يلبس الحف على طهارة مائية كاملة قوية * فلو غسل احدي رجليه وأدخلها الحف لم يصبح لبسمه حتى يغسل النائبة ثم يبتدئ اللبس * وكذا لوصب الماء في الحف (ح) بعد لبسمه على الحدث * والمستحاضة اذا لبست على وضوئها لم تمسح على أحد الوجهين لضعف طهارتها * ووضوء المجروح اذا تيم لأجل الجراحة كوضوء الموجهين لضعف طهارتها * ووضوء المجروح اذا تيم لأجل الجراحة كوضوء

خاتمه ولايفرج أصابعه وينزغ ويفرج في الضربة الثانية ويمسح اليالمرفقين ولايغفل سُيئًا (السابع)الترتيب كافي الوضوء

- مير الباب الثالث في احكام التيمم لله ٥-

وهي للانة(الاول) انه يبطل برؤية الماء قبل الشروع في الصلاة ولا تبطل الصلاة (ح ز) بعد الشروع فها وتبطل بظن وجود الماء قبل الشروع ولكن المصلى اذا رأي الماء فالاولي له أن يقلب فرضه نفلا على وجه * وأن يستمر على وجه ﴿وأَن يخرج من الصلاة على وجه ليدرك فضيلة الوضوء ٠٠ وفى وجه يلزمه المضى ولا يجوز الخروج وعلى هــذا لوكان فى نافلة بطلت لانها غير مانمة من الحروج وهو بميد * نم لوأرادأن يزيد في ركمات النافلة فني جوازه وجهـان (الناني) أن لا يجمع بين فرضين بتيمم واحد ويجمع بين فرض ونوافل وبين فرض ومنــذورة ان قلنا يسلك بهامسلك جأئر الشرع لامسلك واجبه وين فرض وركعتي الطواف الااذاقلنا انهما فريضة ويجمع بينهما وببن الطواف بتيمم واحد على أحد الوجهين لانهما كالتابع له*ويجمع يين فربضة وصلاة جنازة * ولا يقعد في صلاة الجنازة مع القدرة على القيام هذا نصه وقيل قولان بالنقل والتخريج * وقيل ان تعينت عليه فلها حڪم الفرض « وقيل لهـا حكم النفل ولكن القعود لا يحتمل مع القــدرة لان القيام أظهر أركانها ﴿ومن نسى صلاة من خمس صلوات يصلي خمس صلوات | بنيمم واحد * وان نسى صلاتين فان شا، صلى خمس صلوات بخمس تيمات وان شاء اقتصر على تيممين وأدي بالتيمم الاول الاربعة الاولى من الخمســـة | وبالناني الاربعة الاخيرة من الخسة ﴿ وَكَذَلْكُ لَا يَتَّيْمُ لَفُرْيُضُةً قَبْلُ دَخُولُ ا (ح) وقتها * ووقت صلاة الحسوف بالحسوف * ووقت الاستسقاء باجتماع

» الميض «وفيه خسه أبواب، ><

﴿ الأول في حَمَ الحيضُ والاستحاضة ﴾

أما الحيض فأول وقت امكانه اول السنة التاسعةفي وجه ﴿ واداه ضي سنهأسْهِر ه نهافي وجه «وأول العاشرة في وجه «فما قبل ذلك دم فساد» وأقل مدة الحيض يوم (ح م) والبلة(و)واكثرهاخمسة عنسر يوماً ﴿وأقل الطهر خمسة عشر يوماً (ح) وآكثره لاحدله ﴿ وأُعْلَبِ الحيض ست أو سبع ﴿ وأَعْلَبِ الطور بَقْيَةُ السَّهِرِ «ومسنند هذه النقديرات الوجوب المعلوم بالاستفراء فلو وجدنا اص أة تحبض أقل من ذلك على الاطراد ففي اتباع ذلك خــلاف لان بحث الاولين أوفي * وحكم الحيض تحريم أربعة أمور(الاول)مايفتقر الي الطهارة كسجو دالتلاوة والطواف والصلاة ثم لا يجب قضاء الصلاة عليها (الناني) المبور في المسجد فان أمنت التلويث فالمكث محرم وفي العبور وجهان (الثالث)الصوم فلابصح منها ويجب القضاء بخلاف الصلاة (الرابع) الجماع ولا يحر مالاستمتاع عا فوق السرة وماتحت الركبة *و بمانحت الازار (م) وجهان ، نم ان جامعها والدم عبيط نصدق بدينار ﴿ وَفِي أُواخِرِ الدَّم بِنصف دينار استحبابًا ؛ أما الاستحاضة فكسلس البول لاتمنع الصلاة ولكن تتوضأ اكل صلاة في وفتها ولنلجم وتسنثفر وتبادر اليالصلاةفان أخرت فوجهان ووجهالنع تكرر الحدت عليها مع الاسنفناء وفى وجوب تجديد العصابة لكل فريضة وجهان وفان ظهر الدمعلى المصابة فلابد من التجديد * ومهما شفيت قبل الصلاذ استأنفت الوضوء * وان كانت في الصلاة فوجهان أحدهما أنها كالمنيمم اذارأى الماء والناني أنها تتوحناً ونسه نأنف لان الحدث متجدد فان انقطع قبل الصلاة ولم ببعدمن عادتها المو دفاها النسروع في الصلاة من غير اسنئناف الوضوء ولكن ان دامالا نقطاع فعليهاالقضاء «وان بعد

المستحاضة ثمان جوزنا فلاتستفيد بطهارة المسح الاماكان يحل لها لوبقيت طهارتها الاولي وهو فريضة واحـدة ونوافل (الشرط الثاني) أن يكون ا والمشقوق القدم الذي يشد محل الشق منه بشرج فيه خلاف . والقوي ما يتردد إ عليه في المنازل «لا كالجورب واللفاف وجورب الصوفية « والمنصوب (و) لا يجوز المستح عليه على أحد الوجهين لان المستح لحاجة الاستدامة وهو مأمور بالنزع أ ﴿ فَرَعَ ﴾ الجرموق الضميف فوق الحف لا يمسح عليـه وانكان قويا لم يجز أ (م ح) المستح عليه أيضافي الجديد بل عليه أن يدخل اليد بينهما فيمستح على الاسفل ا ﴿ النظر الثاني في كيفية المسح﴾، وأقله ماينطلق عليه الاسم مما يوازي محل [الفرض فلو اقتصر على الاسفل فظاهر النص منعه *وأما الاكمل فأن يمسح على أعلى الحف وأسفله الا أن يكون على أسفله نجاسة ﴿وأما الفسل والتكرار فحكروهان؛ واستيماب الجميع ليس بسنة ﴿النظر الثالث في حَكَّمه ﴾، وهو إباحة | الصلاة الي انقضاء مدته أو نزع الحف «ومدته للمقيم يوم وايلة (مو) وللمسافر | ثلاثة أيام من وقت الحدث فلولبس المقيم ثم سافر قبل الحدث أتم مدة المسافرين *وكذا لوأحمدث في الحضر *فانمسح في الحضر (ح ز)ثم سافر أتم مسم المقيمين (ح) تغليباللاقامة *ولو مسيح في السفر شمأ قام لم يزد (ز) على مدة المقيمين ولوشمك فلم يدر أنقضت المدة أومسح في الحضر فالاصل وجوب الفسل ولا يترك مع الشك « ومهما نزع الخفين أوأحدها فيجب غسل القدمين «وأما | الاستثناف فلايجب ان قلنا ان المسح لا يرفع الحدث وان قانا يرفع وجب لأنه فيعوده لا يتجزأ ﴿ فرع ﴾ لولبس فردخفه لميجز المسح الا أن تكون الرجل الاخرى ساقطة من الكمب

« ثم في مدة الطهر تحناط كالمتحيرة أو هي كالمستحاضات ففيه قو لان ﴿المستحاضة الثالثة بالمتادة وهي الني سبقت لها عادة فترد الي عاديها في وقت الحيض وقدره فان كانت تحيض خمساً وتطهر خمساًوعنسر بن فجاءهادور فحاضت ستاً ثم استحيضت بعد ذلك رددناها الي الست لان الصحيح ثبوت العاده عرة واحدة ﴿المستحاضةالرالِعة ﴿ المعتادة المعزة فان رأت السـوادمطالِمَّا لايام المادة فهو المراد * وان اختلفت بأن كانت عادنها خسة فرأت عسرة سوادا ثم أطبقت الحمرة فهل الحكم للمادة أم للتمييز فيه قولان ﴿فعلى هذا ان رأت في أيام العادة خمسة حمرة نم عشرة سواداً ثم أطبقت الحمرة ففي وجه الحكم للعادة (م) وفي وجه للتمييز فتحيض في العشر السواد ﴿ وفي وجه (ح م) يجمع بينها الا أن يزيد المجموع على خسة عشر فيتمين الاقتصار على العادة أو عَلَى النميز ﴿ فرعان ﴿ الأول ﴾ مبتدأة رأت خمسة سواداً ثم أطبق الدم على لون واحد فني النهر الناني نحيضها خمساً لارن التمييز أثبت (حم) لهـا عادة ﴿ النَّانِي ﴾ قال الشَّافعي رحمه الله الصَّـفرة والكدرة (م) في أيام الحيض حيض (ح) وهو كذلك في أَبام المادة ، وفيا وراءها الي تمام الخسة عشر ثلاثة أوجه: أحدها أنه حبض كابام العادة، والناني لا لضعف اللون، والنالث ان كان مسبوفًا بدم فوى واولطخة فيكون حيضًا والا فلا * ومرد المبندأة كايام المادة أوكما وراءها فبه وجهان

- من الباب النالف ، في الني نسيت عادمها بحره

ولها أحوال (الاولى : التي نسيت العادة قدراً ووقتاً وهي المنجرة وهي مردودة الى المبتدأة في قدر الحيض مه والى أول الاهيله في دول ضعيف

ذلك من عادتها فعليها استئناف الوضوء في الحال

﴿ الباب الناني في المستحاضات وهن أربعة ﴾

و المستحاضة الاولي بَم مبتدأة مميزة تري الدم القوي (ج) أولا فنحيض في الدم القوى بشرط أن لايزيد على خمسة عشريوما ولا ينقص عن يوم وليلة وتستحيض في الضميف بشرط أن لا ينقص عن خمسة عشر يوما *والقوي هو الاسود أو الاحمر بالاضافة اليلون ضعيف بعده *ولو رأت خمسة سوادا ثم خسة حمرة ثم أطبقت الصفرة فالحمرة مترددة بين القوة والضعف ففي وجه تلحق بالسواد اذا أمكن الجمع الا أن تصير الحمرة أحد عشر وفي وجه تلحق الحمرة أبدا بالصفرة هذا اذا تقدم القوى؛ فلو رأت خمسة حمرة ثم خمسة سوادا ثماستمرت الحمرة فالصحيح أن النظر الي لون الدم لاالي الاولية وقيل يجممان اذا أمكن الجمع بأن لم يزد المجموع على خمسة عشر * ثم المبتدأة اذا انقلب دمها الى الضعيف في الدور الاول فلا تصلى فلعل الضعيف ينقطع دون الخمسةعشر يومافيكون الكلحيضا فانجاوزذلك نأمرها بتدارك مافأت فيأيام الضعيف نم في الشهر الثاني كما ضعف (م) الدم فتغتسل اذ بان استحاضتها * ومهما شفيت قبل خمسة عشر يوما فالضميف حيض مع القوى ﴿المستحاضة الثانية ﴾ مبتدأة لا تمييزلما أوفقدت شرط التمييز فها قولان * أحدها أن ترد الي عادة نساء بلدتها على وجه * أو نساء عشيرتهاعلى وجه بشرط أن لا ينقص عن ست ولا يزيد على سبع لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم تحيضي في علم الله سنا أو سبعاً كما تحيض النساء ويطهرن ﴿ والقول الثاني أنها ترد الي أقل مُدة الحيض احتياطاً للعبادة * وأمافي الطهر فــترد الى أغلب العادات وهي أربع وعشرون لانه أغلب في الاحنياط وقيل الي تسع وعشرين لانه تتمة الدور

الحيض والطهر «نم لا يحنمل الانقطاع في العشر الاول فتنوضاً اسكل صلاة ويحنمل في العشر الثاني فتغتسل لكل صلاة «ولو قالت أضلات خمسة عشر في عشرين من أول الشهر فالحمسة الثانية والثالثة من أول الشهر حيض بيقين لانها تندرج تحت تقدير النقديم والتأخير جميماً فرع ، اذا انسقت عادتها وكانت تحيض في شهر ثلانا نم في شهر خمساً نم في شهر سبماً ثم تمود الي النلاث على هذا الترتيب ثم استحيضت ففي ردها الى هذه العادة الدائرة وجهان فان قلنا لا ترد اليها فقد قيل انها كالمبتدأة » وقبل انها ترد الي القدر الاخير فبل الاستحاضة «وقبل ترد الي الناداة أن استحيضت بعد الحسسه ولكن لا على سبيل الانساق مغان قلنا ترد الي العادة الدائرة فهذه كالي نسين وسبع النوبة المتقدمة في العادة الدائرة بعد الاستحاضة «وحكمها الاحياط « فعليها النوبة المتقدمة في العادة الدائرة بعد الاستحاضة «وحكمها الاحياط « فعليها أن تفتسل بعد الثلاث لان الثلاث حيض بيتين ثم تتوضأ لكل صلاة الى انقضاء الحامس » ثم تقتسل من أخري سم تتوضأ الى انفضاء السابع شم نتسل «ثم هي طاهم الى آخر النبور

الباب الرابع في النافيق .

فاذا انقطع دمها بوماً يوماً وانقطم على الخسة عنس وفي فول تانقط أيام النقاء وتافق (ح) ويحكم بالطهر فبه والقول الاصح انا نسحب (م) حكم الحبض على ايام النقاء ونجعل ذلك كالفترات بين دفعات الدم لان الطهر الناقص فاسد كالدم الناقص ولكن نسحب حكم الحيض على النفاء بنير طين (أحدها) أن يكون النقاء محنوساً بدمين في الخسمة عشر حتى لو رأت يوماً وليلة دماً وأربعة عشر نقاء ورأت في السادس عشر دماً فالنقاء مع ما بعده من الدم طهر لانه

والصحيح أنه لا يعين أول الاهلة فانه تحكم بل تؤمر بالاحنياط أخذاً باشق الاحتمالات في أمور ستة (الاول) أن لا يجامعها زوجها أصلا لاحتمال الحيض (التاني) أن لاتدخل المسجد ولا تقرأ القرآن (الثالث) أنها تصلي وظائف الاوقات لاحتمال الطهر وتغتسل لكل صلاة لاحتمال انقطاع الدم (الرابع) يلزمها أن تصوم جميع شهر رمضان لاحتمال دوام الطهر *ثم علمها أن تقضى ستة عشر يوماً لاحتمال دوام الحيض خمسة عشر يوماً وانطباقها الى سنة عشر بطريانها في وسط النهار وقضاء الصلوات لا بجب (و) لمافيه من الحسرج(الحامس) اذاكان عليها قضاء يوم واحد فلاتبرأ ذمتها الا بقضاءثلاثة أيام * وسبيله أن تصوم يوماو تفطر يومائم تصوم يوما ثم تصوم السابع عشر من صومها الاول فتخرج مما عليها بيقين لان الحيض كيفها قدر مقدما أو مؤخراً فيخرج يوم عن الحيض «وعلة هذا التقدير ذكر ناها في كتاب البسيط (السادس) اذا طلقت انقضت عدتها بثلاثة أشهر ﴿ وَلَا تَقَدُّر تَبَاعُدُ حَيْضُهَا الى سن اليأس لانه تشديد عظيم ﴿ الحالة الثانية ﴾ أن تحفظ شيأ كما لوحفظت أن ابتداء الدم كان أول كل شهر « فيوم وليلة من أول كل شهر حيض يقين *وبعده يحنمل الانقطاع إلى انقضاء الخامس عشر وتفتسل لكل صلاة حفظت أن الدم كان ينقطع عنــد آخر كل شهر * فأول الشهر الي النصف طهر بيقين * ثم بعده يتعارض الاحتمال ولا يحنمل الانقطاع لان في آخره حيضاً بيقسين فتتوضأوتصلي الي انقضاء التاسع والعشرين *واليوم الاخسير بليلته حيض بيقين ﴿ الحالة الثالثة ﴾ اذا قالت أضللت عشرة في عشرين من أول الشهر فالعشر الاخير طهر بيقين*وجميع العشرين من أول الشهريحنمل شرطه (الرابعة الناسية) " فان أمر ناها بالاحنياط على الصحيح فحكمها حكم من أطبق الدم عليها على قول السحب اذما من نقاء الا ويحامل أن يكون حيضا " وانما تفارقها في أنالا نأمرها بتجديد الوضوء في وقت النقاء لان الحدث في صورته غير متجدد ولا بتجديد الغسل اذ الانقطاع مستحيل في حالة انتفاء الدم " وعلى قول التلفيق يفشاها الزوج في أيام النقاء وهي طاهرة فيها في كل حكم الدم " والباب الحامس في النفاس ؟

وأكثره ستون يوما * وأغلبه أربمون يوما * وأقله لحظة (ز) والتمويل فيه على الوجود * فان رأت قبل الولادة دماً على أدوار الحيض فله حكم الحيض في أحد القولين * الافي انقضاء العدد به * فلو كانت تحيين خمساً وتطهر خمساً وعشرين فاضت خمساً وولدت قبل مضى خمسة عشر من الطهر فما بعد الولد نفاس * ونقصان الطهر قبله لايقدح في افساده ولافي افساد الحيين الماضى لأن تخلل الولادة أعظم من طول المدة : ولو اتصلت الولادة بآخر الحسة وجملناها حيضا فلانمدها من النفاس ولا نقول هو نفاس سبق * وكذلك ما يظهر من الدم في حال ظهور شايل الطلق * فأما الدم بن النوأه بن فنفاس على أصح الوجهين "وفيل انه كدم الحامل ؛ فأن قانا الله نفاس فما بعد الثاني على وجه ونفاس واحد على وجه * وقبل ان عادي الاول ستين يوما فنفاسان والافنفاس واحد : أما المستحاضات في النماس فهن أربع يوما فنفاسان والافنفاس واحد : أما المستحاضات في النماس فهن أربع الاربمين على قدر عادتها ثم تبدئ حيضها ؛ ولو ولدت مرادا وهي ذات الاربمين على قدر عادتها ثم تبدئ حيضها ؛ ولو ولدت مرادا وهي ذات خماه وطهر ت ستة وهكذا مرادا ثم استحيضت فلا عادة كما أنها لوحاضت خمسة وطهر ت ستة وهكذا مرادا ثم استحيضت فلا

ليس محتوشاً بالحيض في المدة (والثناني) أن يكون قدر الحيض في المدة الخسة عشر تمام يوم وليلة وان تفرق بالساعات «وقيل ان كل دم ينبغي أن يكون يومًّا وايلة * وقيل لا يشترط ذلك بل لوكان المجموع قدر نصف يوم صار الباقي حيفناً ﴿ فرع ﴾ المبتدأة اذا تقطع دمها فتؤمر بالعبادة في الحال واذا استمر التقطع فني الدور النالث لاتؤمر بالمبادة ﴿ وفي الناني تبني على أن المادة هل تثبت عرة واحدة «أما اذاجاوز الدما لخسة عسر صارت مستحاضة فلهـا اربعــة أحوال (الاولي المتادة) فانكانت تحيض خمــاً وتطهــر خمــاً وعشرين فجاءها دور وأطبق الدم مع التقطع وكانت تري الدم يوماً وليسلة والنقاء كذلك فعلى قول السحب نحيضها خسة من أول الدور لأن النقاء فيه محتوشبالدم ﴿ ولوكانت عادتُها يوماً وليلة فاستحيضت وكانت تري يوماً دماً وليلة نقاء وهكذا ففيه اشكال لان اتمام الدم بالنقاء عسمير اذ ليس محنوشاً بدمين في وقت المادة فلا يمكن تكميل اليوم بالليلة ؛ فقد فيل همنا تمود الى قول التلفيق فتلتقط النقاء من الحيض * وقيل لا حيض لهما أصلا * وقيل يسحب حكم الحيض على ليلة النقاء ويضم اليوم الثاني اليه فيكون قد ازداد حبضها (الشانية المبتدأة) فاذا رأت النقاء في اليوم الناني صامت وصلت وهكذا تفعل مهما رأت النقاء الى خمسة عشر «فاذا جاوز الدم ذلك تبين أنهها استحاضة *ثم مردها اما يوم وليلة واما أغلب عادات النساء في حقرا كالعادة في حق المعتـادة (الشـالثة المميزة) وهي التي تري يومَّا دمًّا قويًّا ويومًّا دمًّا ضعيفاً * فان أطبق الضعيف بعد الخسة عشر حيصناها خمسة عشر نوماً لاحاطة السـواد بالضعيف المتخلل ﴿وَكُلُّ ذَلْكُ تَفْرِيعُ عَلَى تُرَكُّ التَّلْفِيقِ ﴿وَأَمَا لَا اذا استمر تعاقب السواد والحمرة في جميع الشهر فهي فاقدة التمييز لفوات

بغروب الشمس و عتمد (م) الي غروب الشفق في قول وعلى قول اذا مضي بعد الغروب وقت وضوء وأذان واعامة وفدرخمس (و)ركمات فقد انقضي (ح) الوفت لان جبريل علبه السلام صلاها في النومين في وقت واحد . وعلى وجهان ﴿ ووقت المشاء بدخــل إنبيروية النسـفق وهو الحره (ح) الني نلي الشمس دون البراض والصفرة علم عند وف الاختمار الى مات اللبل على قول والى النصف على قول. ووفت الجواز إلى طلوع النجر (و) ، ووقت الصبح مدخل بطاوع الفجر الصادق المه: طبر ضوءه لا بالفجر الكاذب الذي سدو مستطيلاً كذنب السرحان * تم يتمحق أنره نم يتمادي وقب الاختيار الي الاسفار ، ووقت الجواز الي الطاوع. بم يندم (وم) أذان هذه العملاة على الوقت في النيناء لسبم بنم من الليل وفي السمن بنصف سبع ، وقدل مدخل وقت أذانه بخروج وفت اخسار الفساء ، بم البكن للمسجد مؤذنان بؤذن أحدهما فيل الصبح والآخر المدد فاعده تجب العملاة بأول (ح) الوقب وجوبا موسماً (م) فلو مان في وسط الوف قبل الأواء عسى على احد الوجهين .. راو أخر حي خرج بمض اله لاه عن الوقب فني كونه أداء نلامة أوجه " وفي الدالت نجعل القدر الخارج فناء (ح) ؛ ثم نسجيل الصلوات أَفْضَالُ (- ح)عند ناوفينه له الاولة بأن له نفل بأسباب العملاة كما دخل الوقف " وقبل تمادي الفضيلة الى نصف وقت الاختيار . ونسته عن تأخير العثاء على أحد القواين وسنحب الابراد بالظهر في شهده الحر الي وقوع النال الذي عنبي فيه الساعي الى الجاعة ، وفي الابراد بالجمعة وجهان السيدة الحتار في فوانها ﴿ فرع م من استبه عله الوقت يجتهد ونستدل بالأوراد وغيرها تقيم الدور سنة بل أقصى ماير نقى الدور اليه تسمون يوما وهي ما تقضى به عدة الآسة فما فوقه لا تؤثر العادة فيه (الثانية) المبتدأة اذا استحيضت برد الي لحظة على قول * والى اربعين على قول * (الثانية) المميزة فحكمها حكم الحائض في نسرط التمييز الا أن الستين ههنا بمثابة خمسة عشر ثم لا ينبغي أن يزيد الدم القوي عليه * (الرابعة) المتحبرة اذا نسيت عادتها في النفاس فني قول ترد الي الاحتياط * وعلى قول الى المبتدأة * والرد ههنا الي المبتدأة أولى لأن أول وفتها معلوم بالولادة ﴿ وَهُ عَلَمُ اللهُ عَلَى النفساء عاد الحلاف في التلفيق * ولو طهرت خمسة عشر يوما ثم عاد الدم فالعائد نفاس على وجه لوقوعه في الستين * وقول السحب مدة النقاء أيضا نفاس * وقبل تستنى هذه الله ورة أيضا على قول السحب مدة النقاء أيضا نفاس * وقبل تستنى هذه المه ورة أيضا على قول السحب اذبيعد نقدير مدة كاملة في الطهر حيضا وعليه ليخر جمااذا ولدت ولم تر الدم الي خمسة عشر في أن الدم الواقع في الستين هل غون الدم الواقع في الستين هل هو نفاس أم لا والله اعلى

٥٠٠ يزكتاب الصلاة - وفيه سبعة أبواب > ٥٠٠

﴿ الباب الاول في المواقيت ﴿ وَفِيهِ للاَّهُ فَصُولُ ﴾.

" الأول في وقت الرفاهية) أما الظهر فيلدخل وفنه بالزوال وهو عباره عن ظهور زيادة الظل لكل شخص في جانب المشرق «و يتمادي وفت الاختيار الى أن يسيرظل الشخص (مزح) مناه من موضع الزيادة وبه يدخل وقت العصر (حز) و يتمادى (م) الي غروب الشمس * ووقت الفضيلة في الاول وما بعده وقت الاختيار الي مصير الظل مثليه * وبعده وقت الجواز الى الاصفرار * ووقت المغرب يدخل الى الاصفرار * ووقت المغرب يدخل

على تركها بعا العشر وان لم يكن عليه قضاء والاعماء في معنى الجنون (ح) قل أوكتر وزوال العقل بسكر أو بسبب شرتم لاب قط القضاء ولو سكر أثم جن فلا يقضى أيام الجنون « واو از د نم جن فضى أيام الجنون « واو از دن أو سكرت م حانب لا ياز مها قضاء أيام الجبض لان سقوط الفضاء عن المجنون رخسة وعن الحائض عزيمة

الفيسل البالث. في الاوقات المكروهة

، يم الباب اللي في الأذان وفيه الأنه فسول بده

. الأول في عله وهو مسروع سنه على أنا رالرأيين في الجاء له الأولى من ساوات الرجال في كل مسروع سنه على أنا رالرأيين في الجاء له الأرب من ساوات الرجال في كل مسروضة مؤداه، وقل الجاروفي مولان وفي جماله النال المراوفي الخال وفي المنارد في بينه الاية أفوال وفي النال

فان وقعت صلاته فى الوقت أو ما بعده فلا فضاء عليه وان وقعت قبل قضى على أحد القوابن ، وكذافى طلب سهر رمضان - والقادر على درك اليقين بالصبر هل له المبادرة بالاجهاد فى أول الوقت فيه وجهان

الفعمل الياني - في وفت المعذورين -

ونعنى بالعذر مايسهقط القضاء كالجنون والصبا والحبض والكفر الله الله أحوال الاولى أن نخلو عنها آخر الوفت شدر ركمة كما لو طهرت الحائض قبل الغروب تركعة يزوها العصر (ز) وكذاهه وتكبيرة (مز) على أقيس القولين: وهل بازمها (ح) الظهر بما يازم به المصر فيه قولان : فعملي قول بلزم (مح) • وعلى التاني لابد من زيادة أربع ركمات على ذلك حتي يتصور الفراغ مرن العابر فعلا نم بفرض لزوم العصر بعده « وهذه الاربعة في مقابلة الظهر أوالعصر فيه قولان ، وتظهر فائدته في المفرب والعشاء ٪ وهل تستبر مدة الوضوء مع الوقت الذي ذكرناه فعلى قولين موان زال الصبا بعد أداء ونايفة الوقت فلا بجب (حوز) اعادتها * وكذا يوم الجمعة وان أدرك الجمعة بعد الفراغ من الظهر على أحد الوجهين : وكذا لو بلغ الصبي بالسن في أثناء الصلاة واسنمر عليها وقع عنالفرض {الحالةالثانية أن يخاو أول الوقت فاذا طرأ الحيض وقد مضى من الوقت مفدار مايسع الصلاة لزمنها ولا يلزم بأقل من ذلك ﴿ وقيل لا يلزم مالم تدرك جميم الوقت في صورة الطريان * وأما العصر فلا يلزم بادراك أول الظهر لانوقت الظهر لايصلحالمعصر في حق الممذور مالم يفرغ من فمل الظهر ﴿ الحالةالتالثة ﴾ أن ييم العذر جميع الوقت فيسقط القضاء «ولا تلتحق الردة بالكفر بل يجب (مح) القضاء على المرتد (مح) * والصبي يؤمر بالصلاة بعد سبع سنين ويضرب اذاكثر المؤذنون فلا يستحب أن ينراسلوا بل أن اتسع الوقت ترتبوا ﴿ ثُمَّ مِنْ أَوْلَا فَهُو يَقِيمُ فَانَ تَسَاوُوا أَقْرَعَ بِيْهُم ﴿ وَوَقَتَ الْآقَامَةُ مُنُوطً بِنْفَارِ الْأَمْامِ ﴿ وَوَقَتَ الْآقَامَةُ مُنُوطً بِنْفَارِ اللهِ اعْلَمَ

- مجر الباب النالت وفي الاستقبال بحد-

والنظرفيه فيأركان تلاثة ﴿ الأول الصلاة َ وتعين الاستقبال في فرائض إ(و) الا في القنال «فلا تؤدى فريضة على الراحلة ولا منذورة ان قلنا يسلك ما مسلك واجب الشرع ولاصلاة جنازة (ح) لان الركن الاظهر فيها القيام "ولاتصم فريضة على بمير معقول * وفي أرجوحة معلقة بالحبال لانهما ليسا لاقرار بخلاف السفينة الجارية لان المسافر محناج اليها ، وبخلاف الزورق المشدود على الساحل لانه كالسرير والماء كالارون «أما النوافل فيجوز افاه تها في السفر الطويل راكبّاً وماشيّاً وفي السفر القصير قولان*ولانجوز (و) في الحضر «ولا يضر انحراف الدابة عن القبلة ، وقيل بجب الاستقبال عند التحرم (و) ؛ وقيل لا بجب الا اذاكان العنان بيده : نم صوب الطريق بدل عن القبله في دوام الصلاة: ولا | بصلى رآكب العاسيف اذ ليس له سوب معين , وان حرف الداية عمداً عن أ صوب الطربي بدال صلامه، وإن كان فلسبًّا لم يطل إن قصر الزمال لكن إ يسجد للسهو * وال طال فق البطلان خلاف بجرى منله في الاسدبار ناسيًا وان كان بجهاح الدامه بطل ان طال الزمان وارث قصر فوجهان * تم على الراكب أن يومي بالركوع والسجود " ويجمل السجود (ح) أخفض من الركوع يوان كان في مرفدانم السجود والركوع بوأما الماشي فاستقباله كمن بيده ا زمام نافته ويركع ويسجيه ويقعه لابناً في هذه الاركان و ولا يمشي الا في حال القبام ﴿ وَفِيه قُولَ أَنَّه يُومِيُّ بِذَلْكُ كُلَّه ﴿ فَرَع ﴾ لو مشى في نجاســــة ا

انما يؤذن اذا انظر حضور جمع فان فانا لا يؤذن فني اقامته خلاف * وان قلنا يؤذن في المته خلاف * وان قلنا يؤذن فيستحب وفع الصوت ولا أذان في غير مفروضة كصلاة الحسوف والاستسقاء وصلاة الجنازة والعيدين بل ينادي لها الصلاة جامعة * وفي الصلاة الفائنة المفروضة تلاثة أقوال وفي الثالت يقيم ولا يؤذن (ح) ولوقد مالعصر الي اوقت الظهر يؤذن المظهر ويقيم لكل واحدة * واو أخر الظهر الى العصر يؤديها باغامتين (ح) بلا أذان (و) بناء على أن الظهر كالفائنة فلا يؤذن لها يؤدن لها إلى الفصل الثاني * في صفة الاذان . وهو مثني مثني * والاقامة فرادي (ح) مع الادراج ، والترجيم (ح) مأه وربه وكذا التثويب (ح) في أذان الصبح على الفديم وهو الصحيح * والقيام والاستقبال شرط للصحة في أحد الوجهين * ثم الفديم وهو الصحيح * والقيام والاستقبال شرط للصحة في أحد الوجهين * ثم ورفع الصوت في الاذان ركن * والتربيب في كلمات الاذان شرط فلوعكسها فقو لان مرتبان وأولي بالبطلان * واو ارتد في أثناء الاذان بولو بي عليمه غيره فقو لان مرتبان وأولي بالبطلان * واو ارتد في أثناء الاذان بطل وان قصر الزمان على أحد الفواين لان الردة تحبط العبادة

سر الفصل الثالث * في صفة المؤذن ؛ ويسترط أن يكون مسلماً عافلا ذكراً فلا بصح أذان كافر وامرأة ومجنون وسكران مخبط * ويصح أذان الصسي المهيز * وتستحب الطهارة في الاذان ويصح بدونها * والكراهية في الجنب أشد * وفي الاقامة أشد * وليكن المؤذن صيتاً حسن الصوت ليكون أرق لسامعيه * وليكن عدلاً تقة لتقاده عهدة المواقيت * والامامة أفضل من التأذين على الاصح لمواظبة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليها * وللامام أن يستأجر على الاذان من ببت المال * وهل لآ حاد الناس ذلك فيه خلاف ﴿ فرع ﴾ على الاذان من ببت المال * وهل لآ حاد الناس ذلك فيه خلاف ﴿ فرع ﴾

* تم مهما صلى بالاجهاد فتيفن الحطأ وبان جهة الصواب وجب (حم) عليه القضاء على أحمد القولين * فان تيقن الخطأ ولم يظهر الصواب الا بالاجتهاد ففي القضاء قولان مرتبان وأولي بأن لا يجب ﴿ وَمَنْ صَلَّى أَرْبُعِ صَلُواتِ الْيَ اربع جهات بأربع اجتهادات ولم تنمين له الخطأ فلا فضاء (و) عليه وان تيقن انه استدبر وهو فيأنناء الصلاة نحول و نبي الا اذا قلنا بجب القضاء عندالخطأ إفهم:ا أولى بالابطال كيلا مجمع في صلاة واحدة ببن جه:بن ﴿ أَمَا اذَا ظهر الحطأ نقيناً أو ظناً ولكرن لم يظهـر جهة السواب فان عجز عن الدرك إبالاجتماد بطلت صلاته ، وإن قدر على ذلك على القرب ففي البطلان فولان مرتبان على تيقن الصواب وأولي بالبطلان لاجل التحير في الحال ولو بان له الحطأفى التيامن والتباسر فهل هوكالحطافى الجهة فعلى وجهبن برجع حاصلها الى أن بين المستد في الاستقبال وبين الاشد تفاونا عند الحاذق فبل بجب طلب الاشد أم يكني حصول أصل الاشتداد فعلى وجهين . فروع أربمة . الاول به اذا صلى الظهر باجتهاد فهل بازمه الاستئناف للمصرفعلي وجهان ولو أدي اجبهاد رجاين الي جهتين فلا يقندي أحدهما بالآخر واذا نحرم المفلد في الصلاة فقال له من هو دون مفلده أو منله أخمااً مك فلان لم بلزمه فبوله وان كان أعلم فهوكنفبر اجتهاد البصير في أثناء صلاته في نفسه ولو فعام بخطئمه وهو عدل لزمه القبول لأن فعلمه أرجح من ظن غبره ؛ واو قال البسير للاعمى الشمس وراءلة وهو عدل فعلى الاعمى فبوله لانه اخبار عن عسوس لاعن احتياد

^{- ،} بر الباب الرابع: في كبنمية العسلاة ، 🗙 ر

وأركانها أحد عشر النكبير والقراءة والقيام والركوع والاعندال عنه

فســـداً يطلب صلاته يخلاف ما لو وطئ فرسه نجاسه * ولا بلزمه المبالغة في التحفظ عندكثرة النجاسة في الطريق ﴿ الركن النَّانِي القبَّلَةِ ﴾ ومواقف المستقبل مختلفة «فالمصلى في جوف الكعبة يستقبل أي جدار شاء ويستقبل الماك وهو مردود ، وانكان مفتوحاً والمتبة مرتفعة قدر مؤخرة الرجل جاز * ولو انهدمت الكعبة والعياذ بالله صحت صلاته خارج المرصة متوجهاً المهاكمن صلى على أبي قبيس والكمبة تحنه ﴿ وَانْ صَلَّى فَيْهَا لَمْ يَجِزُ (ح م) الأ أَن يَكُونَ بِن مديه شجرة أو نقية حائط ﴿ والواقف على السطح كالواقف في العرصة : فلو وضع بين يديه شيأ لا يكفيه ﴿ ولو غرز خشسة فوجها ن *والواقف في المسجد لووقف على طرف ونصف بدنه في محاذاه ركن ففي صحة صلاته وجهان ولو امتد صف مستطيل فريب من البيت فالحارج عن سمت البيت لا صلاة له : وهؤلاء فد يفرض تراخيهم عن أخريات المسجد فنصح صلاتهم لحصول اسم الاستقبال ، والواقف عكمة خارج المسجد ينبغي أن يسوى محرابه بناء على عيان الكامبة ، فإن لم يقدر استندل علمها بما بدل علمها إ *والواقف بالمدينة ينزل محراب رسول الله صلى الله عليه وسلم في حقه منزلة الكمبة فايس له الاجبهاد فبهبالنيامن والبياسر :وهل له ذلك في سائر البلاد فعلى وجهين ﴿ الْكُنِّ النَّالَبِ فِي المُسْتَقِيلِ ﴿ فَالْقَادُرُ عَلَى مَعْرَفَةَ الْفِيلَةِ لَا يَجُوزُ له الاجتهاد . والفادر على الاجهاد لا يجوز له التقايسد . والاعمى العاجز بقال سْخَصّاً مَكَاهاً مسلما عارفًا بأدل القبلة . وليس للمجتهد أن يقلد غبره ؛ وان تحير في الحال في نظره صلى على حسب حاله وقضى + وقيـــل يقلد وتقضى * وقيل أنه نفلد ولا نقضي * أما البصير الجاهل بالادلة أن قار بلزمه الفضاء الا اذا قلنا لأبجب تعلى أدلة القبلة على كل نصبر فعند ذلك بنزل ونزلة الاعمى

* ولو فال الله الجليل آكبر فوجهان * لنفير النظم *ولو قال الأكبر الله نص أنه لا بجوز ونص فى قوله عليكم السلام أنه يجوز لانه يسمي نسليا وذلك لايسمى تكبيراً ، وفيل قولان بالنفل والتخريج ، أما العاجز فبلزه ه ترجمنه ولا إ يجزئه ذكر آخر لايؤدي معناه ، والبدوي بلزمه فصد البلدة المعلم عَلمة النكببر على أحد الوجهمين « ولا يكفيه النرجة بدلا بخلاف النيمم ، وسنن النكبير ثلاث أن يرفع يديه مم التكبير الى حذو المنكرين في فول ، والي أن تحاذي رؤوس الاحالِم أذنيه في قول * والي أن نحاذي أطراف أحابِه أذنيه م والهامه شحمة أذنيه وكفاه منكبيه في قول ٣ تُم فيل يرفع غيره كبر - ثم سنديُّ التكمير عند ارسال اليد * وقبل يبيدي الرفع مع التكبير : وفيل يكبر وبداه فارتان بمد الرفع وقبل الارسال * نم اذا أرسل يدبه وضم المي على كوع (ح) اليسري تحت صدره ` الركن الناني القيام ِ وحده الأند اب مم الاقلال فان عجز عن الاقلال انتصب متكمًّا * فان عجز عن الانداب فأم منحنيا بهفان لم تقدرالا على حد الراكمين فمد ، فان عجز بمن الركوع والسجود دون القيام قام (ح) وأوماً بهما ﴿ ولوعجز عن النيام فعد كيف شاء ، لكن الافعاء مكروه وهو أن بجاس على وركبه وينصب ركبنمه. والانتراس أفيال في قول ﴿ والنربع في قول ﴿ وقبل ينصب ركبته الْمَنِّي كَالْفَارِي ۚ ثِبَّ لَسَ بَيْنَ مَدِّي ﴿ المقرئ ليفارق جلسة التشهد * ثم ان قدر الفاعد على الارتفاع الى حد الركوع يلزمه ذلك في الركوع ، فإن لم يقدر فيركع فاعداً إلى حد نكون النسبة بينه وبين السجود كالنسبة بذبها في حال القيام . فأن عجز عن وضم الجهة انحني للسجود وليكن السجود أخفض منه لاركوع: فإن عجز عن القمود صلى (ح) على جنبه الأين (و) مستقبلا بمقاديم (ح) بدنه الى القبلة

والسجود والقعدة بين السجدتين مع الطمأنينة في الجميع والتشهـــد الاخــير والقعود فيه والصلاة على النبي صلى الله عليه وســلم والسلام (ح) * والنية بالشرط أشبه ﴿والانعاص أرنمة القنوتوالتشهد الاول والقنود فيه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأول وعلى الآل في التشهد الاخــير على أحد القولينوهذه الأربع تجبر بالسجودوما عداها فسنن لاتجبربالسجود ﴿ الركن الاول ﴾ التكبير ولتكن النية مقرونة به بحبث تحضر في العلم صفات الصلاة ويقترن القصد الي هذا المعلوم بأول التكبير ويبقى مستديماً للقصد والعلم الى آخر التكبير فلو عزبت بعد التكبير لم يضر * ولو عزبت قبل تمام التكبير فوجهان «ولو طرأ في دوام الصلاة مايناقض جزم النية لطل كما لو نوي الحروج في الحال أو في الكمة النانية أو تردد في الحروج * ولو علق نية الخروج بدخول شخص ان دخل ففي البطلان وجهان * واو شك في أصل النية ومضى مع السُك ركن لايزاد منله في الصلاة كركوع بطل * وان لم يمض وقصر الزمان لم يبطل * ولو طال فوجهان * والصوم يبطل بالتردد في الحروج على أحد الوجهين لانه ليس له عقد وتحريم يؤثر القصـــد فيه * ثم كيفية النية أن ينوي الاداء أوالظهر * وهل يجب التعرض للفرضية والاضافة الى الله عز وجل فوجهان * والنبة بالقلب لاباللسان * وأماالنوافل فلابد من تعيين الرواتب بالاضافة * وغير الرواتب يكفي فيها نبة الصلاة مطلقة * ولو نوى الفرض قاعداً وهو قادر على القيام لم ينعقد فرضه * وهـل سعقد نفلا فيه قولان ﴿ وَكَذَا الْحَلَافَ فِي التَّحْرُمُ بِالظَّهِرِ قَبْلِ الرَّوَالُّ وَكُلُّ حَالَهُ تَنافي الفرضية دون النفلية * هذا حكم النية أما حكم التكبير فتتمين كلمته على القادر فلا تجزئ (ح) ترجمته ولو قال الله الاكبر فلا بأس ﴿ لانه لم يغير النظم والمعني

الوجهين * ولو ترك الموالاة ناسيا ففيه تردد * ولو طو"ل ركنا قصرا ناسيا لميضر ﴿ أَمَا العَاجِزِ فَلا يَجِزِ نَهُ تَرْجَتُه (ح) بخلاف التكبير بل يأتي بسبع آيات من القرآن متوالية لاتنقص حروفها عن حروف الفاتحة « فان لم يحسن فتفرقة «فان لم يحسن فيأتي بتسبيح وتهليل لا تنقص حروفه عن حروف الناتحة « فان لم يحسن النصف الاول منها أتي بالذكر بدلا عنه * ثم يأتي بالنصف الاخــير * فان تعلم قبل قراءة البدل لزمته قراءتها * وانكان بِعد الركوع فلا * وان كان قبل الركوع وبعد الفراغ فوجهان ، ثم بعد الفاتحة سنتان (احداهما) التأمـين مع تخفيف الميم ممــدودة أومقصورة به وفي جهر الامام به خلاف « والاظهـر الجهـر » وليؤمن المأموم مع تأمـين الامام لاقبـله ولا بعمده (الثانية) السورة وهي مستحبة للامام والمنفرد في ركعتي الصبيح والاوليبن من غيرهما * وفي الثالثة والرابعة قولان منصوصان الجديد أنها تستحب (ح) وان كان الممل على القديم «والمأموم لايقرأ السورة في الجرية بل يستمع فأن لم يبلغه الصوت ففي قراءته وجهال ﴿ الرَّكُنِّ الرَّكُونِ الرَّكُوعِ ﴾. وأفله أن ينحني بحيث تنال راحتاه ركبتيه وبطه أن (ح) بحيت ينفصل هويه عن ارتفاعه ﴿ وَلَا يَجِمُ الذَّكُرِ ﴿ وَأَكْمَلُهُ أَنْ يَعْنَى بَحِيتَ يَسْتُويَ طَهْرِهِ وَعَنْقُـهُ ا وينصب ركبتيه ويضع كفيه عليهما * ويجافي الرجل مرفقيه عن جنبيه - ولا بجاوز في الانحناء الاستواء ﴿ ويقول الله آكبر رافعاً يديه عند الهويّ ممدودا علىقول * ومحذوفاعلى قول كيلاينير المني بالمد *و يقول سبحان ربي المظيم نلاناً *ولا يزيدالامام على الثلاث * ثم يعتدل عن ركوعه *ويطمئن (ح) و ستحب رفع اليدين الى المنكبين يتم يخفض يديه بعد الاعندال ويقول عندرفعه سمم الله لمن حمده ربنا لك الحمد «يستوي (ح) فيه الأمام والمنفرد «ويستحب (ح) القنوت كالموضوع (و) فى اللحد * فان عجز فيومي، (ح) بالطرف أويجرى الافعال على قلبه لقوله عليه السلام اذا أمرتكم بأمر فأنوا منه بمــا استطعتم ﴿ فروع ثلاثة * الأول ﴾ من به رمد لا يبرأ الا بالاضطحاع فالأقيس أن يصلى مضطجاً وان قدر على القيام * ولم ترخص عائشة وأبو هريرة لا بن عباس فيه ﴿ الثاني ﴾ مها وجد القاعد خفة في أثناء الفاتحة فليبادر الي القيام * وليترك القراءة في النهوض الي أن يعتدل * ولو مرض في قيامه فليقرأ في هويه * وان خف بعد الفاتحة لزم القيام دون الطمأنينة ليهوي الي الركوع * فان خف في الركوع قبل الطمأ بينة كفاءأن يرتفع منحنياً الى حدّ الرآكمين ﴿ الثالث ﴾ القادر على القَّمُود لا يتنفل مضطجماً على أحد الوجهين اذ ليس الاضطجاع كالقمود فاله يمحو صورة الصلاة ﴿ الرَّكُنِّ الثالثِ القراءة ﴾ ودعاء الاسنفناح بعد التكبير مستحب (م ح) * ثم التعوذ (م) بعده من غير جهر (و) * وفي استحباب التعوذ فيكل ركعة وجهان ﴿ثُمَ الفَاتِحَةُ بعده متعينة (ح) لا تقوم (ح) ترجمتها مقامها ﴿ ويستوى فيه الامام والمأموم (ح) في السرية والجهرية (ح) الافي ركعة المسبوق؛ ونقل المزني سقوطها عن المأموم في الجهرية ﴿ثُم بسم الله الرحن الرحيم آية (حم) منها وهي آية من كل سورة اما مع الآية الاولي أو مستقلة بفسما على أحدالقولين * ثم كل حرف وتشديدركن * وفي ابدال الضادبالظاء تردد * ثم الترتيب فيها شرط * فلو فرأ النصف الاخير أولاً لم بجزه * ولو قدم آخر التشهد فهو كقوله عليكم السلام * والموالاة أيضاً شرط بين كلاتها فلو قطعها بسكوت طويل وجب الأستئناف (و)وكذا بتسبيح يسير * الاماله سبب فى الصلاة كالتأمين لقراءة الامام* والسؤال والاستعاذة أو سجود التلاوة | عند قراءة الامام آية سجدة أو رحمة أو عذاب فان الولاء لاينقطع على أحد

الاخبر (ح) وهو أن بسم ر بله كذلك نم يخر جها من بيهه يمنه . و تمكن . وركه من الارض «تم نضم البد السرى على طرف الركبة ه نسوره مع الدهر نيم ال المقتصد **والىد الىمنى دخـ،مهاكذلك كن نفبض الحنصر والبنصر والوسـطى ا ويرسل المستبحة ،. وفي الابهام أوجه قسل برسالها وفيل بجلق الابهام أ والوسطى ﴿ وَقِبْلُ بِضِّمِهَا الى الوسطى المُمبُّوضَة كَالْفَابِضُ للزَّا وعسر بن ا - م برفع مسبحه في السهاده عند هوله الا الله. وفي محربك عند الرفع ال خلاف أما الله علم الاخبر فواجب (ح م) والصلاه على الرسول علمه ا السلام واجبه معه (-جم)و لي الآل فولان وهل نسن المالاه على الرسول في ا الأول فولان شم آكل السهده سرور وأفله المحمات لله سلام عالمك أنها إ الذي ورحمة الله سلام علينا وعلى عباد الله الصالح بن أنسهد أن لا اله الا الله إ وأسهد أن مجمداً رسول الله وهو الاحدر المكرر في جميم الروامات وأوجز ، ﴿ ابن سرنج بالمعي وقال السمات لله سلام سالتُ أنها النبي ســــلام علمنا وعلى [ا عبادالله الصالمين أسهد أن لا اله الا الله وأن محدا رسوله و مول دـده إ. اللهم صل على محمَّد وعلى آل مُمَّد ، ثم ما دوره مستون إلى قوله انك عدد عبد إ * مم الدعاء بمده مسنون والمنفركل من الدعاء أعجبه اله وع الماجر أ عن السهد بأبي مرحمه ككبره العدرم والماجر من الدعاء بالمرجه لأما مو بالمجمه بحال ، وفي سار الإذكار مل بأن سرحها بالهجمه مده مداه سَالِ كَنَ السَّاسِ السَّلَامِ وهو واجب ولا هوم (ح) معامه أد ماذ السَّلاه | «وأهله أن هول السلام-أيكم واو عال الام عامكم مو - مان وهيا - برادا نبه [الحروج و جمان ، وآلكه السالام علمكم ورحه الله صريه: (ع م) في الحديد ا مع الالمات من الجانبين بحسب برى نداه ومع نه السلام على من جل جانبه

في الصبيح ، وان نزل بالمسلمين نازله ورأى الامام الهنوت في سائر الصلوات ففولان منم الجهر بالفنون مسروع على الظاهر *والمأموم يؤمن فان لم يسمم صوته فنت على أحد الوجهـين ﴿ الركن الحامس الســجود ﴾ وأفله وضع أ الجمة على الارض مكشوفة بقدر ما ينطلق عليه الاسم «وفي وضع البدين والركبتين والفدمين هولان *فان أوجبنا وضع اليــدين ففي كشفهما فولان * وكشف الجبهة واجب ولو سجد على طرته (ح)أو كورعمامنه (ح)أوطرفكه المتحرك بحركمه لم بجز(ح) * والننكس واجب في السجود وهو استملاء الاسافل * ولو تعذر التنكس لمرض وجب وضع وسادة لوضع الجبهة عابها في أظهر الوجهـ بن * وأما اكمل السجود فلبكن أول ما يقع منه على الارض ركبتاه (حم) ، وليكبر عند الهوي " ، ولا يرفع اليد ، ويقول سبحان ربي الاعلى تلاث مرات ﴿ ويضع الانف (ح) مع الجبهة مكشوفًا ﴿ ويفرق بن ركبتيه ﴿ وَبِحَافِي مَرَفَقِيهُ عَنَ جَنِيبِهُ ﴿ وَيُقُلُّ بِطِنْهُ عَنْ نَخَذُبُهُ وَهُو النَّخُويُهُ ﴿ والمرأة لأنخوي «وبضع يدبه بازاء منكببه منشوره الاصابع ومضمومتها -تُم يُجلس مفنرشاً (ح) بين السجد تين حي بطمئن * و بضع يد به قر باً من ركبسه منشورة الاصابع ويقول اللهم اغفر لي واجبرني وعافني وارزفني واهدي. ثم يسجد سجدة أخرى مىلها * ىم بجلس جلسة خفيفة للاسنراحة * يم بقوم مكبراً واضماً يا يه على الارض كما يضع العاجن مؤ الركن السادس ب السهد والنسهدالاولسنة موالقعود فيه على هيئة الافتراش(م)لاله مستوفز للحركه *والمسبوق يفترش في النشهد الاخبر لاسبفازه*وهن عليه سجو د السبو ها_ بفنرش فيه خلاف والافنران أن يضم الرجل اليسري ويجاس علم اوبنصب الفدم اليمني ويضع أطراف الاصابع على الارض * والنورك سينة في التشهد

اسنتر سقط حكم النجاسة عنه * وان مات قبل النزع لم ينزع على النص لانه ميت كله * وفيه قول مخرج أنه لا ينزع عند خوف الهلاك ﴿ الثانية ﴾ قال صلي الله عليه وسلم لعرن الله الواصلة والسنتوصلة والواشمة والمستوشمة | والواشرة والمستوسُرة ﴿وعلة تحريم الوصل أن الشمر اما أن يكون نجساً أو [شعر أجنبي لابحل النظر اليه وان كان مبانا على أحد الوجهين * فان كان شعر بهيمة ولم تكن المرأة ذات زوج فهي متعرضة للتهمة * وان كانت ذات زوج فهي ملبسة عليـه * وان كان باذن الزوج لم بحرم على أقيس الوجهين * وفى تحمير الوجنة تردد في الحاقه بالوصل (وأماالمكان) فليكن كل ما عاس مدنه طاهراً (ح) وما لايماس فلا بأس بنجاسته الا مايحاذي صدره في السجود ففيه وجهان لأنه كالمنسوب اليه * وقد نهي عليه السلام عن الصلاة في سسبعة مواطن المزبلة والحجزرة وقارعة الطريق وبطن الوادي والحمام وظهر الكعبة وأعطان الابل * أما مسلخ الحمام فقبه تردد * وأعطان الابل مجتمعها عند الصدر عن المنهل اذ لا بؤمن نفارها هذا حكم النجاسات التي لاعذر في استصحابها * أمامظان الاعذار فيمسه (الاولي) الأثر على معل النجو * ولوحمل المصلى من استجمر لم بجزعلي أصح الوجبين لان العفو في محل نجوالمصلى للحاجة ولوحمل طيرا جاز * ومافى البطن ليس له حكم النجاسة قبل الحروج لانهامسنترة خلقة * وما على منفذه لامبالاه به على الاظهر * وفي الحاق البيضة المذرة بالحيوان تردد لان النجاسة مسنرة خلفة ﴿ والفارورة المصممة الرأس ليست كالبيضة (و) (النانية) يعذر من طين الشوارع فيما بتعذر الاحتراز عنه غالباً *وكذا ماعلى الحف في حق من يصلي معه (النالنة) دم البراغيث معفو" عنه | الااذاكثركثرة يندر وقوعه ويختلف ذلك بالاوقات والأماكر فان وقع من الجن والانس والملائكة * والمقتدي ينوى الرد على امامه بسلامه * ﴿ خَاتَمَةٌ ﴾ لا تربيب في قضاء الفوائت لكن الاحب تقديم الفائنة على المؤداة الا اذا ضاق وقت الاداء * فان تذكر فائنة وهو في المؤداة أتم الني هو فيها ثم اشتغل بالقضاء

- على الباب الحامس في شرائط الصلاة ١٠٠٠

وهي سنة ﴿ الأول الطهارة ﴾ عن الحدث فلو أحدث عمدا أو سهوا بطلت صلاته * ولو سبقه الحدث بطلت (ح) على الجديد * وعلى القديم يتوضأ وبني بشرط أن لاتكلم ولا محدث عمداً * ويجري هذا القول في دفع كل مناقض لا تقصير منه فيه كما اذا انحل ازاره فرده * وكما لو وقع عليــه نجاسة يابسة فدفعها في الحال * وانقضاء مدة المسح منسوب الي تقصيره وفي تخرق الحف تردد * لتقصيره بالذهول عنه ﴿ الشرط الثاني ﴾ طهارة الحبث وهي واجبة في الثوب والبدن والمكان (وأما الثوب) فان أصاب أحدكميه نجاسة فأدي اجتهاده الي أحدهما فنسله لم تصدح صلاته على أحد الوجهين لانه استيقن نجاسة التوب ولم يستيقن طهارته * ولو ألق طرف عمامته على نجاسة بطلت صلاته وان كان لا يتحرك بحركنه * ولو قبض طرف حبـل ملقى على نجاسة بطلت صلاته انكان الملاقي تحرك محركته والافوجهان ولوكانعلى ساجوركلب أوعنق حمار عليه نجاسة فوجهان مرتبان وأولى بالجواز * ولو كان رأس الحيل تحت رجله فلا بأس لأنه ليس حاملا (وأما البدن) فيجب تطهيره كماسبق في الطهارة * وفيه مسألتان ﴿ احداها ﴾ اذا وصل عظمه بعظم نجس وجب (حو) نزعه وان كان يخاف الهلاك على المنصوص * ولكن اذاكان متعديا في الجبر بأن وجد عظما طاهرا واذا لم يكتس العظم باللحمفان

* وفي حرف بعده مدة تردد * والتنجنح لغير ضرورة مبطل في أصح الوجوه * فان تعذرت القراءة الا به لم يضر * وان تعذر الجهر فوجهان * ولا نبطل الصلاة بسبق اللسان ولا بكلام الناسي (ح) * ولا كلام الجاهل (ح) بتحريم الكلام ان كان قريب العهد بالاسلام * وهل تبطل ا بكلام المكره فيه قولان * ومصلحة الصلاة ليست عذرا (م) فى الكلام * ولو فال ادخلوها بسلام على قصد القراءة لم يضر وان قصد التفهيم * فان لم يقصد الا التفهيم بطلت * وفي السكوت الطويل في أثناء الصلاة وجهان | ﴿ الشرط الحامس ﴾ ترك الافعال الكمشيرة * والكنير مايخيــل للنــاذار ا الاعراض عن الصلاة كثلاث خطوات أو ثلاث ضربات متواليات * ولا أ تبطل بمادونه * ولا بمطالعة القرآن * ولا بتحريك الاصابع في سبحة أو حكه" على الاظهر * وإذا مرّ المـار بين بديه فليدفعه فإن أبي فليقاتله فإنه شبطان أ هذا لفظ الحبر * وهو تأكيد لكراهية المرور واستحباب الدفع * فان لم ينصب المصلي بين يدبه خشبة أو لم يستقبل جدارا أوعلامة لم يكن له الدفع على أحد الوجهين لتقصيره * ولا يكفيه أن يخط على الارض بل لابد من إ شيُّ مرتفع أو مصلى طاهر* فاذا لمريجد المــار سبيلا سواه فلا دفع له بحــال ا ﴿ الشرط السادس ﴾ ترك الأكل * وقليله مبطل لانه اعراض * وهل بطل بوصول شيء الىجوفه كامتصاص سكرة منغير مضغ فيه وجهان ﴿خَاتُّمَةً﴾ [للمحدث المكث في المسجد * وللجنب العبور دون المكث * ولبس للحائض العبور عند خوف التلويث * وعند الامن وجهان * والكافريدخل المسجد باذن المسلم ولايدخل بغير اذن على أحد الوجهين * فان كان جنبا منع كالمسلم وقيل لا لانه لم يلتزم تفصيل شرعنا

كثرته في محل الشك فالاحتياط أحسن * والترخص به جأئز أيضا(الرابعة) دم البثرات وقيحها وصديدها معفو عنه وان أصابه من بدن غيره فوجهان * ولطخات الدماميل والفصدان دام غالباً فكدمالاستحاضة * وان لم يدم ففي الحاقها بالبثرات تردد (الحامسة) الجاهل نعاسة توبه فيه قولان الجديد وجوب القضاء فان كان عالماً ثم نسى فقولان مرتبان وأولي بالوجوب(م) * ومثار التردد أنه من قبيل المناهي فيكون النسيان عذرا فيه أو من قبيل الشروط كطهارة الحدث﴿الشرط النالث﴾ ستر العورة وهو واجب فيغير الصلاة *وفي وجو مه في الحاوة تردد * والمصلى في خلوة يلزمه الستر في الصلاة * وعورة الرجل مايين السرة والركبة * وعورة الحرة جميع بدنها الا الوجه واليدين الى الكوعين «وظهو رالقدمين عورة في الصلاة وفي اخمصيهاوجهان * وأما الامة فما مدومتها في حال المهنة ليس بعورة * وما بينه الي محل عورة الرجل فيهوجهان * وأما السائر فكما ما محول بين الناظروبين البشرة فلا يكفي الثوب السخيف ولا الماء الصافي * وبكني الماء الكدر والطين * وفي وجوب التطيين عنــد فقد الثوب وجهان * واذاكان القميص متســع الذيل فلا بأس وان كان متسع الازرار لم يجز الا اذا كانت كثافة لحيته تمنع من الرؤية عند الركوع فيجوز على أحدالوجهين * وكذا لو ستر باليد بعض عورته * ولووجد خرقةلاتكني الا لاحدي سوءتيه لم يستربها الفخذ ويخير بين السوءتين على واستمرت فلو كان الخمار بعيداً فعلى قولى سبق الحدث ﴿الشرط الرابع} ترك الكلام، والعمد منه مع العلم بتحريمه مبطل للصلاة فل " أوكثر فتبطل الصلاة بالحرف الواحد ان كان مفهما * فان لم يكن مفهما فلا تبطل الا بتوالى حرفين

الفرض لا يقطع بالسنة *فانعادعالماً بطلت صلاته *وان عاد جاهلا لم تبطل لكن يسجد للسهو «وانكان مأموماً وقعد امامهجاز الرجوع على أحد الوجهين إ لان القدوة في الجملة واجبةوان لم يكن النقدم بهــذا القــدر مبطلا*وان تذكر قبل الانتصاب فيرجع ثم يسجد للسهو ان كان قد انتهى الي حد الرَّاكمين لانه زاد ركوعاً (الرابع) اذا تشهد في الاخبير قبل السجود تدارك | السجود وأعاد التشهــد وسجــد للسهو لانه زاد قدوداً طويلا * ولو ترك أ السجدة الثانية وتشهد تم تذكر لميسجد لهذا السهو لانه ركن طويل فلم يوجد الا نقل التشهد وهو غير مبطل على أحد الوجهـين*وان جلس عن قبام ولم تشهد لكن طول سجد للسهو «وان تذكر على القرب فلا لان قدر جلسة الاستراحة في مثل هذا الوقت عمداً لا يبطل الصلاة (الحامس) اذا قام الى الحامسة ناسياً بعد التشهد فان تذكر جلس وسلم * والقياس أنه لا يعيـــد. النشهد والنص أنه يتشهدلرعا يةالولاء بين التشهد والسلام وكي لا يبقى السلام فرداً غير منصل مركن من أحدالجانبين (السادس) اذا شك في أثناء الصلاة | أخذ بالاقل (ح)وسجد للسهو ﴿ ولو شك بعد السلام فقولان ﴿ أحدهما أن يقوم الى النــدارك وكأنه لم بســلم ﴿ والثاني أنه لا يُعتبر بعد الفراغ لمــا فيه ا ﴿ فُواعِد أَرْبِع * الأولي ﴾ من شك في ترك مأمور سجد للسهو اذ الأصل انه لم يفعله * وان شك في ارتكاب منهي لم بسجد لان الاصل العدم * ولو شك في أنه سجد للسهو أو في أنه سجد واحده أو ثننين للسهو فالاصل العدم الا في مسألة وهو أنه لو شك أنه صلى ثلاثًا أو أربعاً أخــذ بالافل قباسا وسجد للسهو جبراً وان كان الاصل انه لم يزد * وقيل ان علتمه انه

-مر الباب السادس في السجدات كة-

وهي ثلاثة ﴿ الأولى ﴾ سجدة السهو * وهي سنة (ح مر) عند ترك التشهد الاول أو الجلوس فيه أو القنوت أو الصلاة على الرسول في التشهد الاول او على الآل في التشهد الثاني انرأ يناهما سنتين * وسائر السنن تجبر بالسجود * وأما الاركان فيرها بالتدارك فان تعمد ترك هذه الابعاض لم يسجد على أظهــر الوجهين * ولو ارتكب منهياً تبطل الصــالاة بعمده كالأكل والافعال الكثيرة فليسجد عند ارتكابه سهواً * ومواضع السجود ستة (الاول) اذا قرأ التشهد أو الفاتحة في الاعتدال من الركوع عمداً بطلت صلاته وان سها سجد لانه جمع بين تطويل ركن قصير ونقل ركن * ولو وجد أحد المعنيـين دون الثاني فني البطلان بعمده وجهان * فان قلنا لا تبطل فني السجود بسلموه وجهان * والاظهر أن الجلسة بين السجدتين ركن طويل (الثاني) من ترك أُربع سجدات من أربع ركعات سهواً لم يكفه أن يقضيها في آخر صلاته بل الثانية ثنتين ومن الرابعة واحدة فليسجدسجدة واحدة ثم ليصل ركعتين «فان ترك أربع سجدات من أربع ركعات ولم يدر من أين تركها فعليه سجدة واحدة وركعتان أخذاً بأشق التقديرين المذكورين * ﴿ فرع ﴾ لو تذكر في قيــام الثانية أنه نسى سجدة واحدة ولم يكن قدجلس بعدالسجدة الاولي فليجلس ثم ليسجد * والقيام لا يقوم مقام الجلسة * وان كان قد جلس بعد السجدة الاولي فيكفيه أن يسجد عن قيامه *فانكان قصد بتلك الجلسـة الاستراحة فني تأدى الفرض بنية النفل وجهـان * ثم لا يخني أنه يسجد للسهو في جميع ذلك (الثالث) اذا قام الي الثالثة ناسياً فأن انتصب لم يمد الي التشهد لان جري السلام محللا * وان عن له أن يسجد عاد الى الصلاة على أحد الوجهين وبان أن السلام لم يكن محللا ﴿ السجدة الثانية ﴾ سجدة التلاوة وهي مستحبـة في أربع عشرة آية (مرو) * ولا سجدة في ص (حم) * وفي الحج سجدتان (م) ثم هي على القاري والمسنمع جمياً * فان سجد القاري تأكد الاستحباب على المستمع * وانكان في الصلاة سجد لقراءة نفسه انكان منفرداً أو لقراءة ا امامه ان سجد امامه * ولايسجد (ح) لقراءةغيرالامام * ومن قرأ آية في مجلس مرتين هل نشرع السجدة النانية فيه وجهان * ثم الصحيح أن هذه سجدة فردة وان كانت تفتقر الي سائر شرائط الصلاة * ويسنحب فبلماتكميرة مع رفع اليدين ان كان في غير الصلاة ودون الرفع ان كان في الصلاة * وقبل بجب التحرم والتحلل والشهد * وفيــل يجبالتحرم والتحلل دون التشهد * وفيل لايجب الا التحرم ﴿ فرع ﴾ الاصح أن هـذه السجدة اذا فانت وطال الفصل لاتقضى لانه لايتقرب الي الله تعالي بسجدة التداء كصلاة الكسوف والاستسقاء بخلاف النوافل الروانب * وفبل آنه مفرب الي الله سبحانه بها ابتداء ﴿ السجدة النَّالَثَة ﴾، سجده (ح) الشَّكروهي سنة عند هجوم لعمة أو الدفاع بلية لاعند استمرار لعمة * وبستحب السجود بين ا يدي الفاسق شكرا على دفع المعصية وننبها له * وان سجد اذا رأى المبلى فليكننه كيلا يتأذى * وهـل نؤدي سجود السلاوة والشكر على الراحلة فيه وجهان

-ه الباب السابع في صلاة النطوع * وفيه فصلان €

﴿ الأول في الرواتب ﴾ وهي احدي عشرة ركعة * ركعتان قبل الصبح * وركعتان قبل الظهر * وركعتان بعده * وركعتان بعد المغرب * وركعتان

ادي الرابعة على تردد حتى لو تيقن قبل السلام أنها رابعة سجــد أيضًا ﴿ وقيل لايسجد عند زوال التردد ﴿ الثانية ﴾ اذا تكرر السهو فيكفىسجدتان ^ا في آخر الصلاة وانما يتعدد سجود السهو في حق المسبوق اذا سجد لسهو الامام فانه يميد في آخر صلاة نفســه *وكذا اذا صلوا صلاة الجمعة ثم بان ا لهم بعد سجود السهو أن الوقت خارج تمموهـا ظهراً وأعادوا السجود * ولو ظنّ الامام سهواً فسجد ثم تبين أن لا سهو فقد زاد سجدتين فيسجد لهذا السهو سجدتين أخريين * وقيل ها جابرتان لانفسها كشاة من أربعين شاة تَزَكَى نفسها وغيرها ﴿ الثالثـة ﴾ اذا سها المأموم لم يسجد بل الامام ^ا للحمل عنه كما لتحمل عنه سجود التلاوة ودعاء القنوت والجهر والقراءة عن أ المسبوق والتشهد الاول عن المسبوق بركعة * ولو سها بعد سلام الامام لم يتحمله * ولو ظنّ أن الامام سلم فقام ليتدارك ثم جلس قبل سلام الامام فكل ماجاء به سهو ولاسجود عليه * فاذا سلم الامام فليتدارك الآن *وان ا تذكر فى القيام أن الامام لم يتحلل فليرجع الى القعود أو لينتظر قائمًا سلامه ا شم ليشتغل بقراءة الفاتحة بعده ﴿ الرابعة ﴾ يسجدالمأموم مع الامام اذا سجد لسهوه (ح) فان ترك الامام سجد المأموم على النص لاجل سهو (ز) الامام ا * ولوسجد المسبوق مع الامام فهل يعيد في آخر صلاة نفسه فيه قولان بلتفتان الى أنه يسجد لسهوه أو لمتابعتـه * فان لم يسجد الامام سجد في آخر ^ا صلاة نفسه على النص * وسهو الامام قبل اقتداله يلحقه على الاظهر كما بعد اقلدانه * أما محل السجود وكيفيته فهما سجدتان (ح م) قبل السلام على القول الجديد *فان سلم عامداً قبل السجود فقد فو"ت على نفسه * وان سلم الماسياً فطال الزمان فقد فات وان تذكر على القرب فان عن له أن لا يسجد فقد

ــه ﴿ كَتَابِ الصَّلَاةُ بَالْجُمَاعَةُ * وَفَيْهُ ثَلَاثُةً فَصُولُ ﴾.~

والاول في فضلها وهي مستحبة وليست بواجبة الافى الجمعة * ولا فرض كفاية على الاظهر * وتستحب للنساء (ح) * والفعل فى الجمع الكثير أفضل الا اذا تعطل فى جواره مسجد فاحياؤه أفضل * وفضيلة الجماعة لاتحصل الا بنهود الدراك ركة مع الامام * وفضيلة التحبيرة الاولي لاتحصل الا بنهود تحريمة الامام واتباعه على الاصح * وه بهما أحس الامام بداخل في استحباب الانتظار ليدرك الداخل الركوع قولان * ولا ينبغي أن يطول ولا أن يميز بين داخل وداخل * ومن صلي منفر دا فأدرك جماعة يستحب له اعادتها بين داخل وداخل * ومن صلي منفر دا فأدرك جماعة يستحب له اعادتها بم يحتسب الله تعالي أيهما شاء * ولا رخصة له في ترك الجماعة الا بعذر عام كالمطر والربح العاصفة بالليل * أوعذر خاص منل أن يكون مريضاً أو ممرضاً أو خاماً أو عام العفو عنه أوكان عليه قصاص يرجو العفو عنه أوكان حافناً أو جائماً أو عادياً

﴿ الفصل الثانى ﴿ في صفات الأثمة ﴾ وكل من لا تصح صلاته صحة الاقتداء به ﴿ ومن صحت صلاته صح الاقتداء به الاقتداء به ﴿ ومن المحسن حرفا من الفاتحة الا اقتداء القارئ بالامي على القول الجديد ﴿ ومن لا يحسن حرفا من الفاتحة والمأموم يحسنه فهو أمي في حقه ﴿ ويجوز اقتداء الامن بمناه ﴿ ويصح اقتداء الرجل بالمرأة ولا بالحنثي ولا اقتداء الحني بالحنثي ﴿ ويصح اقتداء المرأة بالحنثي وبالرجل ﴿ فان اقتدى الرجل بحني فبان بعد الفراغ كونه رجلا وجب القضاء على أظهر القولين لوجود التردد في نفس الصلاة ﴿ ولو بان بعد الفراغ كونه أو بان بعد الفراغ كونه ولو بان بعد الفراغ كونه ولو بان بعد الفراغ كونه أو كافرا وجب القضاء لان لهماعلامة ﴿ ولو بان كونه وزنديقا فوجهان ﴿ ويصح الاقتداء وجب القضاء لان لهماعلامة ﴿ ولو بان كونه ويصح الاقتداء وجب القضاء لان لهماعلامة ﴿ ولو بان كونه ويصح الاقتداء وجب القضاء لان لهماعلامة ﴿ ولو بان كونه ويصح الاقتداء وجب القضاء لان لهماعلامة ﴿ ولو بان كونه ويصح الاقتداء وحب القضاء لان لهماعلامة ﴿ ولو بان كونه ويصح الاقتداء وحب القضاء لان لهماء لانهماء المن المناه ولو بان كونه ويصح الاقتداء وحب القضاء لان لهماء لان لهماء لانهماء للمراح لانهماء لانهماء لانهماء للمراح ل

بعد العشاء * والوترركعة * وزاد بعضهمأربع ركعات قبل العصر * وركعتين بعد الظهر فصار سبع عشرة * أما الوتر فسنة (ح) وعدده من الواحد الي احدى عشرة بالأوتار * وفي جواز الزيادة عليه تردد لانه لم ينقل * واذا زاد على الواحدة فيتشهد تشهدين في الأخيرتين على وجه * وتشهدا واحدا في الاخيرة على الوجه الناني وهما منقولان * والكلام في الاولى * والأظهر أن ثلاثة مفصولة أفضل من ثلاثة موصولة وأن الثلاثة الموصولة أفضل من ركعة فردة * ومن شرط الوترأن وترماقبله ولا يصح (ح) قبل الفرض وفي صحنه بعد الفرض وقبل النفل وجهان * والمستحب أن يصحون الوتر آخر تهجده بالليل * ويشبه أن يكون الوتر هو التهجد * ويستحب القنوت في النصف الاخير من رمضان

والحسوفين والاستسقاء فهي أفضل من الرواتب ومن صلاة الضحى والحسوفين والاستسقاء فهي أفضل من الرواتب ومن صلاة الضحى وركعتى النواف * نم أفضلها صلاة العيدين * ثم الحسوفين * وأفضل الرواتب الوتر وركعتا الفجر * وفيهما قولان * ويستحب الجماعة في التراويح تأسياً بعمر رضى الله عنه * وقيل الانفراد به أولي لبعده عن الرياء * ثم التطوعات لاحصر لها * فان تحرم بركعة واحدة جاز له أن يتمها عشرا فصاعدا * وان تحرم بعشر جاز له الافتصار على واحدة * وله أن يتشهد بين كل ركعتين أوفي كل ركعةان شاء * والاحب مثني مثنى * وأظهر الاقوال أن النوافل المؤقتة تقضى (حم) كما تقضى الفرائض * وركعتا الصبح بعد فرض الصبح أداء وليس بقضاء

كاف على أصح الوجهين * فان زاد على ثلاثة أذرع لم تصيح القدوة على أظهر لوجهين ﴿فرع﴾ لوكان الامام في المسجد والمأموم في موات فان لم يكن حائل صمح على غلوة سهم * ولوكان بينهماحائل أوجدار لم بصح *وان كان مشبك و باب مردود غـير مغلق فوجهان ﴿ ولوكان بينهما شارع مطروق أونهر لا يخوضه الا السابح فوجهان (الثالث) لية الاقتداء فلوتابع من غير لية بطلت سلاته * ولا يجب تعيين الامام * ولكن لو عين فأخطأ بطات صلاته * ولا | بجب موافقة نية الامام والمأموم بل يقتدي (حمو) في الفرض بالنغل* وفي | لاداء بالقضاء وعكسهما ﴿ ولا تجب نية الامامة على الامام وان اقتدى (ح) ه النساء؛ فلوأخطأ في تعيبن المقتدى لم يضر لان أصل النية غير واجب عليه ﴿ أُ الرابع) توافق نظم الصلاتين فلا يقتدى في الظهر بصلاة الجنازة وصلاة الحسوف يقتدي في الظهر بالصبح * ثم يقوم عند سلام الامام كالمسبوق * فان قتدى في الصبح بالظهر صح على أحد الوجهين *ثم يتخير عند فيام الامام الي إ اثالثة بين أن يسلم أوينتظر الامام إلى الآخر (الخامس) الموافقة وهو أن لا يشتغل ك تركه الامام من سجو د التلاوة أوالتشهد الاول «ولا بأس بانفراده بجلسة إ لاستراحة والتنوت اللق الامام في السجود (السادس) المتابعة فلا يتقدمه لابأس بالمساوقة الا في التكبير فانه لابدفيه من التأخير ﴿ والاحب التخلف | , الكل مع سرعة اللحوق*فان تخلف بركن لم يبطلوان تخلف بركنين من بر عذر بطل (ز)* والاصح أنه اذا ركع قبل أن يبتدي الامام الهوي الي ا سجود لم يبطل ﴿ وَإِنَّ ابْتُدَأُ الْهُويُّ لَمْ يُبْطِلُ أَيْضًا عَلَى وَجِهُ لَأَنَّ الْاعتدالُ إ س ركنا مقصوداً * فان لابس الامام السجود قبل ركوءه بطل *والتقدم التخلف * وقيل يبطلوان كان بركن واحد ﴿ فروع ﴾ المسبوق ينبغي أن يكبر بالصبي والعبد والأعمي وهو أولي (ح) من البصير لأنه أخشع * والافقه الصالح الذي يحسن الفاتحة أولي من الاقرإ والأورع والأسن والنسيب * وفي الاسن والنسيب قولان لتقابل الفضيلة * واذا تساوت الصفات قدم بحسن الوجه ونظافة الثوب * وأما باعنبار المكان فالوالى أولي من المالك والمالك أولي من غيره * والمكتري أولي من المحسن (ح مر) * والسيد أولى من العبد الساكن

﴿ الفصل الثالث في شرائط القدوة ﴾

ويرجع ذلك الى شروط ستة ﴿ الاول ﴾ أن لا يتقدم فى الموقف على الامام «فان فعل لم تنعقد (مو) صلاته * والاحب أن يتخلف * ولو ساواه فلا بأس * ثم ان أمّ باثنين اصطفا خلفه * وان أمّ بواحدوقف على يمينه * والحنثى يقف خلف الرجل * والمرأة خلف الحنثي * ويكره أن يقف المقتدي منفرداً بل يستحب أن يدخل الصف أو يجرالي نفسه واحدا * فان لم يفعل صحت صلاته مع الكراهية * وان تقابل الامام والمأموم داخل الكعبة فلا بأس * وان كان المأموم أقرب الي الجماع في الموقف بين الامام والمأموم أما بمكان جامع كالمسجد فلا يضر فيه التباعد واختلاف البناء أو بالتقارب كقدر غلوة سهم يسمع فيها صوت فيه الامام في الساحات المنبسطة ملكاكان أو وقفاً أو مواتا مبنيا أو غير مبني * واما باتصال محسوس عند اختلاف البناء كما اذا وقف في بيت آخر على والامام في سفل فالا يد من اتصال الصف بتواصل المناكب * ولو وقف في علو والامام في سفل فالا تصال عوازاة رأس أحدها ركبة الآخر * وان وقف في بيت آخر خلف للامام في بيت آخر خلف الامام في بيت آخر خلف الامام في بيت آخر خلف المام في بيت آخر خلف المام في بيت آخر خلف في علو والامام في سفل فالاتصال بتلاحق الصفوف على ثلاثة أذرع وذلك في بيت آخر خلف في بيت آخر خلف في بيت آخر خلف المام في بيت آخر خلف الامام في بيت آخر خلف الامام فالاتصال بتلاحق الصفوف على ثلاثة أذرع وذلك في بيت آخر خلف الامام في بيت آخر خلف الامام فالاتصال بتلاحق الصفوف على ثلاثة أذرع وذلك

لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ثمانية عشر بوما ﴿ وهل يزيد على تلك المدة فقولان * وانكان يتوقع انتجاز غرضـه كل ساعة وهو على عزمر إ الارتحال نرخص ان كان الغرض قتالا * وان كان غيره فقولان * أماالطويل فحده مسيرة يومين (ح) وهو ستة عشر فرسخا لايحتسب منها مدة الاباب لقيه لم بنرخص وان تمـادي سفره الا اذا علم أنه لا يلقاه قبل مـرحاتين * ولو نرك الطريق القصير وعدل الى الطويل لغيرغرض لميترخص (حوز)*ومهما بدا لهالرجوع في أنناء سفره انقطع سفره فلينم الي أن بنفصل عن مكانه منوجها الى مرحلتين * وأما المباح فالعاصى بسفره لا يترخص (حز) كالآبق والعاق * فان طرأتالمعصية في أنناء السفر ترخص على النص * وفي تناول الميتة ومسح يومر وليلة وجهان أصحها الجواز لانهما ليسامن خصائص السفر * فلاقصر في الصبح والمغرب * ولا في فوائت الحضر * وفي فوائت الســفر ئلاثة أقوال يفرقـــ في الثالت بين أن يقضي في الحضر أوالســفر * والمسافر في آخر الوفت نفصر * والحائض اذا أدركت أول الوقت نم حاضت نلزه ما الصلاة لأن هذا القدركل وقت الامكان في حفها * بخلاف لمسافرهذا هو النص * وقيل فيها قولان بالنقل والنخريج * ﴿النظر النالُكَ ﴾ فى الشرط وهو النان (الاول) أن لالعتدى بمفهم فلو اقتندي ولو فى لحظة | (مر) لزمه الانمام * ولو شك في أن امامه مقم أمر لا لزمه الاتمام * ولو نسك في أنه نوي الاتمام وهو مسافر لم يلزمه الاتماملان نية الاتمامر لاشعار لها مخلاف المسافر * ولو اقتدى بمقيم ثم فسدت صلاته لزمه (ح)

للعقد ثم للهوى " فان اقتصر على واحد جاز * الااذا قصد به الهوى " فان أطلق ففيه تردد لتعارض القرينة * ولو نوي قطع القدوة في أثناء الصلاة فني بطلان صلاته ثلاثة أقوال يفرق الثالث ببن المعذور وغير المعذور * وعلى كل قول اذا أحدث الامام لم تبطل (ح) صلاة المأموم * والمنفرد اذا اقتدى في أثناء صلاته لم يجز في الجديد * واذا شك المسبوق أن الامام هل رفع رأسه قبل ركوعه فني ادراكه قولان لان الاصل كونه لم يدرك * ويعارضه أن الاصل أنه لم يرفع رأسه * والمسبوق عند سلام الامام يقوم من غير تكبير على النص

-0ﷺ كتاب صلاة المسافزين وفيه بابان №-

والشرط (الاول)السبب وهو كل سنر طويل مباح (ح) والمراد بالسفر ربط القصد بمقصد معلوم «فالهائم لا يترخص واتما يترخص المسافر عند ربط القصد بمقصد معلوم «فالهائم لا يترخص واتما يترخص المسافر عند مجاوزة السورا وعمران البلد ان لم يكن له سوروان لم يجاوز المزارع والبساتين «ويشترط مجاوزتها على سكان القرايا أعني المزارع الحوطة « وعلى النازل في الوادي أن يخرج عن عرض الوادي «أو يهبط ان كان على ربوة «أو يصعد ان كان في وهدة «أو يجاوز الخيام ان كان في حلة «فان رجع المسافر لاخذ ان كان في وهدة «أو يجاوز الخيام ان كان في حلة «فان رجع المسافر لاخذ شيء نسيه لم يقصر في رجوعه الى وطنه الا اذا رجع الي بلد كان بها غريباً فأظهر الوجهين أنه يترخص وان كان قد أقام بها «ثم نهاية سفره بالعود الي عمران الوطن أو بالعزم على الاقاه ة مطلقا أو مدة تزيد على ثلاثة أيام ليس فيها يوم الدخول والحروج * فان كان له في البلد غرض يعلم أنه لا ينتجز في ثلاثة أيام فهو مقيم «الا اذا كان الغرض قنالا فيترخص على أظهر القولين

بعد الثانية فوجهان مرتبان وأولى بأن لا تبطل هذا في السفر (أما المار) نيرخص (حز) في القديم في حق من يصلى بالجماعة * فأما في المنفرد أرمن عشى الي المسجد في كن نوجهان * وفي التأخير أيضاً وجهان لانه لايشق دوامر المطر * ولا بد من وجود المطر في أول الصلاتين * فان انقطع تبل لصلاة الثانية أو في أثنائها فهو كنية الاقامة

- ، ﴿ كَنَابُ الْجُمَّعَةُ * وَفِيهُ ثَلَاثُةً أَنُوابُ ﴾< ٥٠-

إالباب الأول بَ في شرائطها وهي ستة الأول الوقت بعفاو وقع تسايدة لامام في وفت المصر فات الجمعة * ولو وقع آخر صلاة المسبوق في وقت لمصر جاز على أحد الوجبين لانه تابع في الوقت كما في القددوة ﴿ الثانى بَ الر الاقامة فلا تقام الجمعة في الصحاري (ح) ولا في الحيام (و) بل تقام في خطة قرية (ح) أو بلدة الى حد يترخص المسافر اذا انتهى اليه ﴿ الثالث بَ لا تكون الجمعة وسموقة بجمعة أخري * فلو عقدت جمعتان فالتي تددم كل تدبيرها هي الصحيحة * وقيل العبرة بتقدم السلام * وقيل بتقدم أول لحلبة * فان كان السلطان في التانية فهي الصحيحة على أحد الوجهين أكملا قدر كل شرذمة على تفويت الجمعة على الاكثرين * وان وقعت الجمعنان ما مقدر كل شرذمة على تفويت الجمعة على الاكثرين * وان وقعت الجمعنان ما منابقة ثم التبست فاتن (وز) الجمعة ووجب (ز) الظهر على الجميع ﴿ ولو المنابقة ثم التبست فاتن (وز) الجمعة (و) ومالم يتمين كانه لم يسبق * وفيه لي الحر أن الجمعة فائدة ﴿ الرابع العدد ﴾ فلا تنعقد الجمعة بأفل من أربين لي أحم) ذكور مكافين أحرار (ح) مقيمين (ح) لا يظمنون شتاء ولاصية االاحم على الحجة * والامام هو الحادي والاربعون على أحد الوجهين * ولو انفض القوم كالمجة * والامام هو الحادي والاربعون على أحد الوجهين * ولو انفض القوم كالمجة * والامام هو الحادي والاربعون على أحد الوجهين * ولو انفض القوم كالمجة * والامام هو الحادي والاربعون على أحد الوجهين * ولو انفض القوم كالمجة * والامام هو الحادي والاربعون على أحد الوجهين * ولو انفض القوم كالمجة * والامام هو الحادي والاربعون على أحد الوجهين * ولو انفض القوم كالمده كور مكافين أحد الوجهين * ولو انفض القوم كالمحد كل المحد كلي المده كور مكافين المده كالمحد كل التحد كل المحد كل المحد

الاتمام * وكذا لو ظن الامام مسافرا فكان مقيما لانه مقصر اذشمار الاقامة ظاهر * ولو بان أن الامام مقيم محدث لم يازه ه الاتمام على الاصح لانه لاقدوة ظاهراً وباطناً * ولو رعف الامام المسافر وخلفه مسافرون فاستخلف مقيما أتم المقتدون * وكذا الراعف اذاعاد واقت دي به (الشرط الثاني) أن يستمر على نية القصر جزماً في جميع الصلاة فلو لم ينو القصر ولا الاتمام أو شك في نية القصر ولو لحظة لزمه (زح) الاتمام * ولو فام الامام الي الثالثة ساهيا فتوهم المقتدي أنه نوي الانمام شاكا لزمه الاتمام فو واو فام المسافر الى الثالثة والرابعة سهواً سجد السهوه * ولا يكون متما بل وقصد أن يجعله اتماما ها علي ركعتين أخريين

-ه ﷺ الباب الثاني في الجمع ﷺ<--

والجمع بين الظهر والعصر * وبين المنرب والعشاء في وقتيهما جأئر بالسنر (زح) والمطر * وهل يختص بالسفر الطويل قولان * والحجيج يجمعون بعلة السفر أوبعلة النسك فيه خلاف * والرخص المختصة بالسفر الطويل أربعة * القصر والفطر * والمسح ثلاثة أيام * والجمع على أصح القولين * ثم الصوم أفضل من الفطر * وفي القصر والاتمام قولان * والذي لا يختص بالطويل أربعة * التيمم * وترك الجمعة * وأكل الميتة * والتنفل على الراحلة على أصح القولين * ثم شرائط الجمع ثلاثة الترتيب * وهو تقديم الظهر على العصر * ونية الجمع في أول الصلاة الاولى أو في وسطها * ولا يجوز في أول الثانية * والموالاة * وهو أن لا يفرق بين الصلاتين بأكثر من قدر افامة * وفي الهذه الشرائط عند الجمع بالتأخير خلاف * ومها نوى الاقامة في أثناء الصلاة الاولى عند التقديم بطل الجمع * وان كان في أثناء الثانية فوجهان * وان كان

*وانقلناليس كالمسبوق فيشتغل بترتيب صلاة نفسه ويسعى خلف الامامر وهو معذورفي التخلف؛ أما اذا لم يمكن من السجودحتي ركع الامام فقولان (أحدها) بركم معه وقد حصلت له ركعة واحدة اماملفقة من هذا السجو دوالركوع الاول على أحد الوجهين * واما منظومة من هذا الركوع والسجود *فانقلنا بالملفقة فهل تصلح لادراك الجمعة بها فعلى وجهين * ولوخالف أمرنا ولم يركع مع الامام لكن سجد بطات صلاته الا اذاكان جاهلا فيجعل كأن لمسجد * وينظر بعده فان راعي ترتيب صلاة نفسه فاذا سجد في ركمته الثانية حصات لهركعه فيهانقصان التلفيق ونقصان القدوة الحكمية لوقوعهابمد الركوع الثاني للامام * وهل تصلح الحكمية لادراك الجمعة فيه وجهان ؛ أما اذاتابع الامام بعد فراغه من سجوده الذي سهابه فقد سجد مع الامام حسا وتمت له ركمة مافقة (والقول الناني) أنه لا يركم مع الامام بل براعي ترتبب صلاة نفسه * فان خالف مع العلم وركع بطاب صلاته ، وان كان جاهلا لمبطل وحصل له بسجوده م الامام ركعة ملفقة دوان وافق فولنا وسجد فسجوده واقع في قدوة حكمبة فني الادراك بها وجهان ، فعلى هـذا للاه امرحالـان عنــد فراغه من السجود؛ فانكان فارغامن الركوع فبجريعلي ترنيب صلاة ا فسه ، وان كان راكما ركم معهان فانا انه كالمسبوق ، والاجرى على ترتبب صلاة نفسه « ومهما حكمنا بأنه لم بدرك الجمعة نهل "نفاب حلانه ظهراً فبه ولان بعبر عنهما بأن الجمعة هي ظهره قصورة أمر هي صلاة على حمالها - فان نلنا لانتقلب ظهرا فهل لبق نفسلا يبنى على القولين في المنحرم بالظهر فبل إ ازوال ﴿ والنسيان هل بكون عذراكالزحام فبهوجهان ` النمرط السادس } لخطبة *وأركانها خمسة (ح) * الحمدللة ويتعين هذا اللفظ موالصلاه على رسول

في الحطبة لم يجز (ح) لان اسماعها أربعين رجلا واجب * فان سكت الحطيب ثم بني عند عودهم مع طول الفصل فقد فاتت الموالاة * وفي اشتراطها قولان * وكذلك في اشتراطها بين الخطبة والصلاة * فلو انفضوا في خلال الصلاة ولو في لحظة بطل على قول * وعلى قول ثان لا تبطل (م) مهما توفر العــدد في لحظة اذا بقي مع الامام واحــد على رأى أو اثنــان على رأى * وعلى قول ثَالَثُ لَا تَبْطِلُ بِالْانْفَضِاضُ فِي الرَّكَمَةُ الثَّانِيةُ الجَمَاعَةُ ﴿ الْحَامِسُ ﴾. فلا يصح الانفراد بالجمعة * ولا يشترط (ح) حضور السلطان في جماعتها ولا اذنه (ح) وفيه تبلاث مسائل ﴿ الأولي ﴾ اذاكان الامام عبيداً أو مسافراً صح لانهمافي جمعة مفروضة * وقيل لايصح اذا عددناه من الاربعين * وانكان متنفلا أوصبيا فقولان * وانكان محدثًا فقولان مرتبان * وانكان فائمــالي الركعة الثالثة سهوا فهوكالمحدث في حق من اقتدى به جاهلا * ولولم يدرك مع المحدث الاركوع الثانية ففي ادراكه وجهان بالثانية َ اذا أحدثالامام سهواً أو عمداً فاستخلف من كان اقتدى به وسمع الحطبة صبح استخلافه في الجديد فان لم يسمع الخطبة فوجهان ﴿ وَلا يُسْتَرَّطُ اسْنَتْنَافَ نَيْهُ القَدُّوةُ بِل هُو خَلَيْفَةً الأول * وان لم يسنخاف الامام فتقديم القوم كاستخلافه (ح) بلهو أولي من استخلافه * وذلك واجب في الركمة الاولى * وانكان في النانية فلهم الأنفراد بهاكالمسبوق (الثالثة) اذازوحم المفنديءن سجو دالركمة الاولي انتظر التمكن فانسجدقبل ركوع الامام وفرأفي الثانية كان. مذورا في التخلف م وان وجدالامام راكعاعند فراغه من السجود النحق بالمسبوق على أحدالوجم ينحتي تسقط القراءةعنهالركعة الثانية «فان وجد الامام فارغا من الركوع و لمنا انه | كالمسبوق فههنا يتابع الامام فىفعلهلكن يقوم بعدسلامالامامرالىركعة ثانيـــة

الحضورسوي المريض فانه اذاحضر ازمه لكماله مدويلنحق بعذر المرض المطر والوحل الشديد * وكل ماذكر من المرخصات في ترك الجماعة * ويترك بعذر | التمريض أيضاً اذا كان المريض قريبا مشرفا على الوفاة * وفي معناه الزوجة والمملوك والمريكن مشر فاولم يندفع بحضوره ضررلم يجز الترك وال اندفع به ضرر جاز ﴿ فروع * في صفات النقصان ﴾ من نصفه حر ونصفه رقيق كالرقيق * وقيل تلزمه الجمعة الواقعة في نوبته عند المهايَّاه * والمسافر اذاعنهم على الاقامة ببلدة مدة لزمته الجمعة ثم لم يتم العدد به وأهل القرى لاتلزمهم الجمعة الا اذا بلغوا أربعين من أهل الكمال أوبلغهم نداء البلد من رجل رفيع الصوت واقف على طرف البلدفي وقت هدو الاصوات وركو دارباح * والعذر الطاريء بعد الزوال سرخص الا السفر فانه بحرم انشاؤه * وفي جوازه قبل الزوال وبعدالفجر قولان أقيسهما الجوازية ثم المنع في سفره باح * أما الواجب والطاعة فلا منع منهما * ويستحب لمن يرجي زوال عذره أن بؤخر الظهر الي اليأس عن درك الجمعة * ومن لا رجو فليعجل الظهر كالزمن، فانزال العذر بعدالفراغ فلاجمعة (ح) عليه ٪ وكذا الصبي اذابلغ بعد الظهر ، وزوال العذر في أنناء الظهر كرؤيه المنيمم الماء في أثناء الصلاه * وغير المدور اداصلي الظهر فبل الجمعة فني صحته قولان فان قالما يصح فني ســقوط الخطاب بالجمعة قولان * وانقلنا لاتسقط فصلى الجمعة فالفرض هو الاول أو الثاني أو كلاهما أو أحمدها الادبينه أربعةأقوال

- ﴿ الباب النالث في كيفية الجمعة ﴿ --

وهي كسائرالصلوات * وانما تنميز بأربعة أمور ﴿ الأول ﴾ الغسل ويسنحب ذلك بعد (ح) الفجر * وأقربه الى الرواح أحب * ولا يجزىء قبـل الفجر

الله ويتعمين لفظ الصلاة * والوصية بالتقوي * ولا يتعمين لفظها اذغرضه الوعظ * وأُقلها أُطيعوا الله * والدعاء لاءؤمنين * وأُقله رحمكم الله * وقراءة ﴿ القرآن * وأذا ما آبة * والدعاء لا يجب الافي النانيــة * والقراءة تخلص بالاولي إ على أحد الوجهبن "والتحميدوالصلاةوالوصية واجبة في الخطبتين " وشر ائطها سته * الوقت وهو ، ابعدالزوال * وتقديمها على الصلاة بخلاف صلاة العيدين *والقيام فيهما * والجلوس بين الخطبتين مع الطمأ نبسة * وفي طهارة الحبث والحدث والموالاة خلاف * ويجب رفع الصوت بحيث يسمع أربعـين من إ أهل الكمال *وهل يحرم الكلام على من عدا الاربعين فيه قولان * الجديد أنه لايحرم كمالايحرم الكلام على الخطيب * وقيل بطردالقولين في الخطيب فان ذلنا بجب الا نصات فلايسلم الداخل «فانسلم لم يجب «وفي تشميت العاطس وجهان * وفي وجوبه على من لايسمع الخطبة وجهان *وتحية المسجد مستحبة في أثناءالخطبة(حم) *وانقلنا لا يجب الانصات ففي تشميت العاطس وفي ردالسلام وجهان ﴿ وأماسنن الخطبة فأن يسلم الخطيب على من عندالمنبر ﴿ ثُمَا ذَاصِعِدَالْمُنْبِرُ أَفْبُلِ وسلم (مرح)وجلس اليأن يفرغ المؤذن *ثم يخطب خطبتين باين تدين قريبتين من الأفهام مائلتين الى القصر يسندبر القبلة فيهما * ويجلس بينالخطبت ين بقدر سورة الاخلاص* ويشغل احدي يديه في الخطبتين محرف المنبر والثالية نقبض سيف أوعنزة *ثم اذافرغ ابتدر النزولمع اقامةالمؤذن بحيث يبلغ المحرابعند عامالاقامة

-ه ﴿ الباب الثاني فيمن تــلزمه الجمعه ﴾

ولاتلزم الاعلى مكلف حرّ ذكر مقيم صحبح فالعاري عن هذ والصفات لا يازم فان حضر لم يتم العدد به سوى المريض لكن تنعفد له سوى المجنون ولهم أداء الظهر مع

من أحد الصفين * ولو تولى الحراسة في الكمتين طائفة واحدة لم بجز على أحد القولين لتضاعف التخلف في حقهم عن الامام * والحراسة بالصف الاول أليق فلو تقدم الصـف الثاني في الرَّكمة الثانيـة الي الصف الأول وتأخر الصف الاول ولم تكثر أفعالهم كان ذلك حسناً ﴿ الثالث ﴾ أن يلتحم القتال ويحتمل الحال استغال بعضهم بالصلاة فيصدع الامام أصحابه صدعين وينحاز بطائفةالي حيث لانبلغهم سهام العدو فيصلى بهم ركعة فاذا قامر الي النانية انفردوا بالثانية وسلموا وأخمذوا مكان اخوانهم في الصف وانحاز الفئة المقاتلة الى الاماموهو ينتظرهم واقتدوا بهفىالثانية فاذا جلس للتشهدفاموا وأتموا الئانية ولحقوا بهقبل السلام وسلم بهم هكذا صلى رسول الله صلي الله عليه وسلم بذات الرفاع في رواية خوات بن جبير وليس فيهاالاالانفراد عن الامامر في الركعة الثانية وانتظار الامام للطائفة الثانية مرتين * وهذا أولي منرواية ابن عمر فان فيهاكثر ذالافعال مع الاستنناءعنها * ثم الصحيح أن الامام في الثانية نقرأ الفاتحة قبل لحوق الفرقة الثانية لكن يمد القراءة عند لحوقهم * و نقل المزنى رحمه الله أنه بؤخر الفاتحة الي وقت لحوقهم * وكذا هذا الخلاف في أنتظاره في النسهد قبل لحوقهم * ثم هذه الحاجه ان وقعت في صلاة المغرب فليصل الامام بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعة لان في عكسه تكليف الطائفة الثانية تذهداً غبر محسوب * ثم الامام ان انتظرهم في التشهد الاول فجائز * وان انتظرهم في القيام النالث فسن * وان كان في صلاة رباعية في الحضر فليصل بكل طائفة ركمنين * فان فرقهم أربع فرق فالانتظار النالث زائد على المنصـوص وفي تحريمه قولان * فال ابن سريج الانتظار في الركعة النالئة هو الانتظار الباني في حق الامامر فلا منع منه ﴿ وفي اقامة الجمعة على هذه الهيئة وجهان (م)

بخلاف غسل العيد فان فيه وجهين * ولا يستحب الالمن حضر الصلاة بخلاف غسل العيد فان ذلك يوم الزينة على العموم * والاولي أن لا يتيمم بدلا عن الغسل عند فقد الماء * وقيل يتيمم * ومن الأغسال المستحبة غسل العيدين * والغسل من غسل الميت * والاحرام * والوقوف بعرفة * وبمزدلفة ولدخول مكه * وثلاثة أغسال أيام التشريق * ولطواف الوداع على القديم وللكافر اذا أسلم غير جنب بعد الاسلام على وجه * وقبله على وجه * والغسل من الافافة من زوال العقل * وأما النسل عن الحجامة والحروج من الحمام فقيم تردد في الناتي به والنرجل في المشي مع الهيئة والنؤدة * ولا بأس بحضور العجائرمن غير زينة وتطيب في المابع به يستحب قراءة سورة الجمعة في الركمة العجائرمن غير زينة وتطيب في الرابع به يستحب قراءة سورة الجمعة في الركمة الاولى * وفي الثانية اذا جاءك المنافقون * فلو نسى الجمعة في الاولى قرأها مع المورة المنافقين في الثانية

->ﷺ كناب صلاة الخوف * وفيه أربعة أبواع ≫ر--

ويصلي بأحدهم ركمتين والطائفة الثانية تحرسه ويسلم * ثميصلي بالطائفة الاخرى المحدون أخريين هما له سنة ولهم فريضة وذلك جائز من غير خوف والمنه كذلك صلي رسول الله صلي الله عليه وسلم ببطن النخل والثاني به أن يكون العدو في وجه القبلة فيرتبهم الامام صفين فاذا سجد في الاولي حرسه الصف الاول فاذا قام سجدوا ولحقوا به * وكذلك يفعل الصف الثاني في الركمة النائية الإول فاذا قام سجدوا ولحقوا به * وكذلك يفعل الصف الثاني في الركمة النائية الإول مكذا صلي رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفان وليس فيه الا تخلف عن الإمام بركنين وذلك جائز لحاجة الحوف * ثم لا بأس لواختص بالحراسة فرقتان

صلاته خوف فبادر الي الركوب وكان يقدر على اتمام الصلاة راجلا فأخذ بالحزم لم يصح بناء الصلاة * ولو انقطع الحوف فنزل وأتم الصلاة صح الحاجة أرهقه الحوف فركب وقل فعله جاز البناء * وان كثر الف مل مع الحاجة فوجهان كما في الضربات المتوالية * ويجوز لبس الحرير وجلد الكاب والحنزير عند مفاجأة القتال * ولا يجوز في حالة الاختيار بخلاف الثياب النجسة ويجوز تسميد الارض بالزبل لعموم الحاجة * وفي لبس جلد الناه المينة وتجليل الحيل من جلد الكلاب وجهان * وفي الاسنصباح بالزيت لنجس قولان

- مير كتاب صلاه العيدين ١٥٥٠

رهي سنة وليست بفرض كفاية * وأقالها ركعتان كسائر الصاوات * ووقتها باين طلوع الشمس الى زوالها * ولا ينترط فيها شروط الجمعة في الجديد واذا غربت الشمس ليلة العيدين استحب التكبيرات المرسلة ثلاثانسقا حيث كان في الطريق وغيرها الى أن بتحرم الاه ام بالصلاة * وفي استحبابهاعقيب لصلوات الثلاث وجهان * ويستحب احياءليلني العيدلقوله عليه السلام من أحيا يلتي العيد لم يمت قلبه يوم تموت القاوب * ويستحب الفسل بعد طلوع الفجر * وفي جزائه ليلة العيد لحاجة أهل السواد وجهان * نم النطيب والتزين بأياب بيض متحب للقاعد والحارج من الرجال * وأما العجائز فيخرجن في بذله النياب بيض على الرجال التزين بالحرير والمركب من الابريسم وغيره حرام ان كان الابريسم على الرجال الوزن * فان وجد أحد المعنيين دون الناني فوجهان * ولا على ما بلطرف بالديباج وبالمطرز وبالمحشو بالابريسم فان كانت البطانة من حرير يجز * وفي جواز افتراش الحرير للنساء خلاف * وفي جواز لبس الديباج

ووجـه المنع أن العدد فيها شرط ويؤدي الي الانفضاض في الركعة الثانية * ثم بجب حمل السلاح في هذه الصلاة وصلاة عسفان ان كان في وضعها خطر * وان كان الظاهر السلامة واحتمل الخطر فيستحب الاخــذ وفي الوجوب قولان ﴿ فرع ﴾ سهو الطائفتين محمول في وقت موافقتهم ا الامام * وسهو الطائفة الاولي غير محمول في ركعتهم الثانية وذلك لانقطاعهم عن الامام * ومبـدأ الانقطاع الاعتدال في قيام الثانية أورفع الامام رأسه من سجود الاولي فيه وجهان * وأما سهو الطائفة الثانية في الركمة الثانية فني حمله وجهان لانهم سيلتحقون بالامام قبل السلام * وهو جار في المزحوم اذا سها وقت التخلف * وفيمن انفرد بركعــة وسها ثم اقتدى في الثانية ﴿ النوع الرابع ﴾ صلاة شدة الحوف * وذلك اذا التحم الفريقان ولم عكن ترك القتال لأحد فيصلون رجالا وركبانا مستقبلي القبلة وغير مستقبليها ايماء بالركوع والسجود محترزين عن الصيحة وعن موالاة الضربات من غير حاجة * فان كثرت مع الحاجة في أشخاص فيحتمل * وفي شخص واحد لامحتمل لندوره * وقيل محتمل في الموضعين * وقيل لامحتمل فيهما * فان تلطيخ سلاحه بالدم فليلقه * فان كان محتاجا الي امساكه فالأقيس أنه لا يجب عليه القضاء * والاشهر وجوبه لندور العذر * ثم هــذه الصــلاة تَّقَامُ في كُلُّ قَتَالَ مَبَاحُ وَلُو فِي الذَّبِ عَنَ المَّالِ ﴿ وَكَذَا فِي الْهُزِّ مَهُ المَّبَاحَةُ عَن الكفار * ولا تقام في اتباع أقفية الكفار عند الهزامهم * ويقيمها الهارب من الحرق والغرق والسبع ﴿ والمطالب بالدين اذا أعسر وعجز عن البينة ﴿ والمحرم اذا خاف فوات الوقوف قيل يصلي مسرعاً في مشيه * وقيل لايجوز ذلك*ولو رأى سوادا فظنــه عــدوا فني وجوب القضاء قولان * ومهما فاجأه في أثناء أفطرنا وبان فوات صلاة العيد على الأصح * ثم قضاؤهافي بقية اليوم أولي أوفى الحادي والثلاثين فيه خلاف * وان شهدوا نهارا وعدلوا ليلا فالعـبرة بوقت التعديل أو الشهادة فيه خلاف * واذاكان العيد يوم الجمعـة فلاهل السواد الرجوع قبل الجمعة ، وان كان النداء يبلغهم على الصحيح للخبر

← ﴿ كَتَابِ صِلاَةِ الْحُسُوفُ ﴾﴿ حَبَابُ صِلاَةِ الْحُسُوفُ ﴾

رهي سنة مؤكدة * ولاتكره الافيأوفان الكراهية * وأفلها ركعنان في كل كعة ركوعان (ح) وقيامان * فان تمادي الكسوف فهل يجوز زيادة ثالثة نيه وجهان * وان أسرع الانجلاء فهـل يقتصر على واحدة فيه وجهـان * وأكملها أن يقرأ في القيامالاول بعدالفاتحة سورة البقرة وفي الثانية آل عمران وفي النااثةالنساء وني الرابة المـائَّدة أومقدارها وكل ذلك بعد الفاتحة * ويسبح في الركوع الأول بقدر مائة آية وفي الثاني بقدر ثمانين وفي الثالث نقدر سبمين وفي الرابع بقدر خمسين ﴿ وَلَا يَطُولُ السَّجِدَاتُ وَلَا القَّمَدَةُ بِيْرِمَا * ويستحب أن نؤدى بالجماعة ؛ وأن يخطب الامام بدها خطبتين كافي العيد * ولا يجهر (م) في صلاة الكسوف ويجرر في السوف بوفروع ﴾ المسبوق ذا أدرك الكوع الثاني لم يدرك الكة لان الاصل هو الاول ﴿ وَتَفُوتَ ملاه الكسوف بالانجلاء وبغروب الشمس كاسفة * ويفوت الحسوف الانجلاء وبطلوع قرص الشمس * ولا يفون بنروب القمر خاسفاً لان الليل كله سلطان القمر * ولا يفوت بطلوع الصبح على الجديد لبفاء الظامة *واو جتمع عيد وكسوف فدم العيد انخيف فواته والافقولان فيالتقديم والتأذير * ولواجتمع كسوفوجمعة قدمت الجممة عندخوف الفوات والافقولان *ولو جتمع جنازةمع هذه الصاوات فهي مقدمة الا الجمعة فانها تقدم عند ضيق

للصبيان خيلاف * ويجوز للغازي لبس الحرير * وكذا للمسافر لحوف القمار والحكة * وهـل يجوز بمجرد الحكة في الحضر فيه وجهان * ثم اذا تزين فليقصد الصحراء ماشياً والصحراء أولى من المسجدالا بمكة * وليكن الخروج في عيد الاضحى أسرع قليلا * ثم ليخرج الامام وليتحرم بالصلاة في الحال * وليناد الصلاة جامعة * فيقرأ أولا دعاء الاستفتاح * ويكبر سبع (ح) تكبيرات زائدة (م) في الأولي وخساً (ح) في الثانية وبقول بين كل تكبير تين سبحان الله والحمد لله ولااله الا الله والله أكبر ثم يقرأ الفاتحة بعبد التكبير والتعوذ ولقرأ سورة ق في الاولي واقتربت في الثانية * ويرفع اليدين (ح) في هذه التكبيرات * ثم يخطب بعد الصلاة كطبة الجمعة لكن يكبر تسعا قبل الحطبة الاولى وسبعاً قبل الثانية على مثال الركمتين * ثم اذا خطبرجم الى بيته من طريق آخر * ويستحب في عيمه النحر رفع الصوت بالتكبير عقيب خمس عشرة مكتوبة * أولها الظهر من يوم العيــد وآخرها الصبيح آخر أيام التشريق * ثم قيل يستحب عقيب كل صلاة تؤدي في هذه الايام وانكان نفلا أو قضاء * وقيل لايستحب الا عقيب الفرض وقيل لايستحب الاعقيب فرض من فرائض هذه الايام صايت في هذه الايام قضاءأو أداء * ولو نسى التكبيرات في ركمة فلا تداركها على الجديد اذا تذكرها بعد القراءة لفوات وقتها * واذا فاتت صلاه العيد بزوال الشمس فقد قيل لاتقضى * وقيل تقضي (حم) أبدا * وقيل لاتقضى الا في الحادي والثلاثين * وقيل تقضى في شهر العيد كله * واذا شهد الشهود على الهلال قبل الزوال أفطرنا وصاينا * وان شهدوا بعد الغروب يوم الثلاثين لم نصغ اليهم اذ لا فائدة الا ترك صلاة العيه * وان شهدوا بين الزوال والغروب

قيصه (م ح) ومحتاط في غض البصر عن جميع بدنه الالحاجة ، ويحضر ماء بارد (ح) طهور * ويبعد الآناء من المفتسل حذراً من الرشاش ثم يبتدئ يغسل سوءتيه بعد لف خرقة على البد × وبعــد أن بجلس فيمسح على بطنــه لتخرج الفضلات * ثم يتعهد مواضع النجاسة من بدنه * ثم ينعهــــــــ أســـنانه ومنخره بخرفة مبلوله «ثم يوضأ ثلاياه م المضمضة (ح) والاستنساف ﴿ثُم يتعهد.شعره بمشط واسع الاسنان *ثم يضجع على جنبه الايسر ويصبالماء على شفه الايمن * ثم يضجم على شقه الايمن ويصب الما، على الشنى الايسر وذلك غسلة واحدة *ونهم بفعل ذلك ثلاثا *وفان حصل الانقا، والا فخمس أو سبع * ثم يبالغ في تنشيفه صبانة للكفن * وبستعمل قدراً من الكافور لدفع الموامّ ، وبستعمل السدر في بعض النسلات ، ولابسقط (ح) الفرض به فان خرجت نجاسة مد المسل أزالت النجاسة ولم يمد الفسل على الصحيح وفي اعادة الوضوء وجهان * وأما الناسل فلايغسل رجل امرأة الا بزوجية (ح) أو محر مية أو ه لك بمين فينسل مستولدنه وأمته (ح) ونفسل الزوجة | زوجها * ولا ننسل المستولدة والاه فه سمدهما على أحد الوجهين لان الموت ينقــل ملك البمين و فرر ملك النكاح - فان مانت المرأة ولم يحضر الاأجنبيّ غسلها (مح) وغض البصر * وفبل تهم وكذا الخنني نغسله رجل أوامرأة استصحاباً لحكمه في الصغر ، فإن ازدحم جمع كبير بصلحون للفسل على امرأة فالبــدابة بنساء المحارم نم بالاجنبيات نم بالزوج ثم بالرجال المحارم ثم برنيب المحارم كترنيبهم في الصلاة * وقيل نفدم الزوج على النساء لانه ينظر ما لا يظرن البه * وفيل بقدم رجال المحارم على الزوج لان النكاح انتهي بالموت | ﴿ فَرَعَ ﴾ المحرم لا يقرّب طبياً ولايستر رأسه بل يبقى (مح) أثر الاحرام وقتها * ويكفيه للجمعة والكسوف خطبة واحدة * وكذا للعيد والكسوف ولا يبعد اجتماع العيد والكسوف فان الله على كل شيء قدير ولا تصلى صلاة الكسوف للزلازل وغيرهامن الآيات

﴿ كتاب صلاة الاستسقاء ﴾

وهى سنة عندانقطاع المياه ولو انقطع عن طائفة من المسلمين استحب لغيرهم أيضا هذه الصلاة * ولا بأس بتكريرها اذاتأخرت الاجابة * وان سقينا قبل الصلاة خرجنا المشكر والدعاء والوعظ * وهل تصلي المشكر فيه خلاف * والاحب أن يأمر الامام الناس قبل يوم الميعاد بصوم ثلاثة أيام وبالخروج من المظالم * ثم يخرج بهم في ثياب بذلة وتخشع مع الصبيان والبهائم وأهل الذمة ويصلي بهم ركمتين كصلاة العيد ويقرأ في احدي الركعتين انا أرسلنا نوحا ثم يخطب خطبة العيد ولكن يبدل التكبيرات بالاستغفار * ثم يبالغ في الدعاء في الحطبة الثانية * ويستقبل القبلة فيهما ويحول رداء م تفاؤلا بتحويل الحال فيقاب الاعلى الحياد والمين الى البسار والظاهر الي الباطن * ويتركه كذلك الي أن ينزع ثيا به المي الاسفل واليمين الى البسار والظاهر الي الباطن * ويتركه كذلك الي أن ينزع ثيا به

- ﴿ كَنَابِ صَلَاةً الْجِنَازُ ﴾ إ

المحتضر يستقبل به القبلة فيلتي على قفاه (ح مر) وأخمصاه الي القبلة *ويلقن كلمة الشهادة * وتتلي عليه سورة يس * وليكن هو في نفسه حسن الظن بربه تعالي * ثم اذا مات تغدف عيناه * ويشد الياه بعصابة * وتلين مفاصله ويستر بثوب خفيف * ويوضع على بطنه سيف أو مرآة * ثم يشتغل بغسله وأقله امرار الماء على جميع أعضائه * وفي وجوب النية على الغاسل وجهان * فان أو جبنا لم يصح من الكافر * وأعيد غسل الغريق الغاسل وجهان * فان أو جبنا لم يصح من الكافر * وأعيد غسل الغريق * وأما الاكمل فأن يحمل الي موضع خال ويوضع على سزير ولا ينزع

-0 ﴿ القول في الصلاة ﴾ ٥-

النظر في أربعة أطراف ﴿ الأول ﴾ ، فيمن يصلي عليه وهو كل مبت مسلم يس بشهيد :: احترزنا بالميت عن عضو آدمي فانه لا يصلي عليه الا اذا علم | ءوت صاحبه فيصلي علىصاحبه وان كانغائباً _م. وينسل الدخو ويواري بخرقة يدفن « وكذا السقط الذي لم يظار فيه التخطيط لاينسل ولايصلي عليه» ان ظهر التخطيط فني الغسل قولان ، فان غسل أني الصلاة قولان منشؤهما لانفصال فالصلاة عليه أولى (حم) * فان سرخ واستهل فهو كالكبير * احترزنا بالمسلم عن الكافر فانه لا يوسلي عليه ذميًّا كان أو حربيًّا لكن كمفين الذمي ودفنه من فروض الكفايات وفاء بذمته ﴿ وقيل لا ذمة بعـــد إ لموت فهو كالحربي - ولو اختلط موتي المسلمين بالمشركين غسانا جميعهم كفناهم تفصياً عن الواجب وثم عند الصلاة يميز المسلمون بالنية ووأما الشهيد للا يغسل (ح) ولا يصلي عليه، والشهيد من مات بسبب القنال مع الكفار | ي وقت قيام القتال فان كان في قنال أهل البغي أو مات حنف أنفه في قال لكفار أو قتله الحربي اغنيالا من غيرفتال أو جرح فى القتال ومات بمد الفصال لقتال وكان بجيث يقطع بموته فني الكل قولان منشؤها التردد فيأن هذه | لاوصاف هل هي ، وُثرة أم لا ؛ أما القتيل ظلماً ، ن ، سلم أو ذمي أو باغ أو لمبطون أوالغريب يغساون وبصلي عايهم موكذا القنيل بالحق قصاصاً أوحداً ليس شهيد ، و تارك الصلاة يصلي عليه (و) و قاطع الطريق يقتل أولاً ويصلي عليه وينسل ويكفن ثم بصاب مكفنا على قول، وعلى قول يتنل وصاوبا مم بنزل وينسل ويصلي عليه ويدفن ، ومن رأى أنه يقتل مصملوبا ويبني فقه. فال لابصــلي إ وهل تصان المعتمدة عن الطيب فيه وجهان * وغير المحرم همل يقلم ظفره ويحلق شعره الذي يستحب في الحياة حلقه فيه قولان

-ه ﴿ القول في النَّكُفين ﴿ ٥-

والمستحب في لو نه البياض وفي جنسه القطن والكتان دون الحرير فانه محرم للرجال ويكره للنساء * وأما عدده فأقله ثوب واحــد ساتر لجميم البدرن والثاني والثالث حق الميت في التركة تنفذ وصيته باســقاطهما * وليس لملورثة المضايقة فيهما * وهل للغرماء المنع منهما فيه وجهان * ومن لا مال له يكفن من بيت المال * وتقتصر على تُوب وأحد في أظهر الوجيين * وفي وجوب الكفن على الزوج وجهان * والريادة على الثلاث الي الخمس مستحب للنساء جائز للرجال غير مستحب «والزيادة على الحمنس سرف على الاطلاق «ثم ان إ كفن في خمس فعمامة وقميص وثلاث لفائف سوابغ * وان كفن في ثلاث ا فثلاث لفائف من غير قميص ولا عمامة * وانكفنت في خمس فازار وخمار وثلاث لفائف سوابغ * وفي قول تبدل لفافة بقميص * وان كفنت في ثلاث ال فثلاث لفائف * ثم يَذرّ على كل لفافة حنوط * ويوضع الميت عليه * ويأخذ ا قدراً من القطن الحليج ويدسمه في الاليتين * وتشد الاليتان وتستوثق * وتلصق بجميع منافذ البدن من المنخرين والاذنين والعينين قطنة عليها كافور 🗄 ثم يلف الكفن عليه بعد أن يبخره بالعود ويشد عليه بشداد * وينزع ا الشداد عند الدفن * ثم يحمل الجنازة ثلاثة رجال رجل سابق بين العمودين ا ورجلان في مؤخر الجنازة * فان عجز السابق أعانه رجلان خارج الممودين ا فتكون الجنازة محمولة بين خمسة أوببن ثلاثة * والمشىقدام الجنازة أفضل (ح) والاسراع بها أولى

تبطل الصلاة على الاظهر * فأما الأكمل فأرن يرفع (مرح) اليدين في التكبيرات * وفي دعاء الاستفتاح والتعوُّذ خلاف والاصح أن الاستفتاح! لايستحب * ثم لا يجهر بالقراءة ليلاكان أونهاراً * ويستحب الدعاءلا. ومنين إ عندالدعاء للميت * ولم يتعرّ ض الشافعي رضي اللّه عنه لذكر بين التكبيرة الرابعة والسلام ﴿ فَرع ﴾ المسبوق يكبر (ح و) كماأدرك وان كان الامام في أثناء | القراءة * نم الله يتمكن من التكبيرة الثانية مع الامام صبر الي النكبيرة النالثة فيكبر التكبيرةالثانية عندها * نم اذاسلم الامام تدارك مابقءليه * ولو | لم يكبر الثانية قصدا حتى كبر الامام الثالنة بطلت صلاته اذ لاقدوة الافي التكبيرات ﴿ الطرف الرابع * في شرائط الصلاة › وهي كسائر الصاوات ولا | يشترط الجماعة فيها ولكن قيل لابسقط الفرض الا بأربية يصلون جماً أو آحاداً * وقيل يسقط بثلاث * وقيـل بسقط بواحد * وفي الأكنفاء بجنس أ النساء خلاف ، ولا يشــترط حضور الجنازة بل يصــلي (م ح) على الغائب ا الا (و) اذا كان في البلد * ولا يشنرط (م ح) ظهورالميت بل تجوزالصلاة ا على المدفون ولكن تقديم الصـــلاه واجب * فان لم نقدم فلا يفوت بالدفن | تم قيل آنه يصلي بعد الدفن الي ثلاثة أيام * وفبل الى شهر * وفيل الى انمحاق الأجزاء * وفيل من كان مميزا عند مونه يصلى عليه ومن لا فلا ﴿ وقيل بصلى ا عليه أبدا * ومع هذا فلا يصلي على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم

﴿ القول في الدفن ﴾

وأقله حفرة تحرس الميت عن السباع وتكتم رائحنه وأكله فبرا على قامة الرجل * واللحد أولى من الشق * وليكن الاحد في جزة القبلة · ثم توضع الجنازة على رأس القبر بحيث يكون رأس الميت عند ، وخر

ليست من أثر الشهادة فيه خلاف * وثيابه الملطخة بالدم نترك عليــه مع ^ا كفنه الا أن ينزعه الوارث * وينزع منــه الدرع وثياب القتال ﴿ الطرف | الثاني فيمن يصلي ﴾ والاولى بها القريب * ولا يقدم على القرابة الاالذكور أ ولا يقدم الوالي (و) عليه * ثم سِدأ بالاب نم الجد ثم الابن ثم العصبات على " إ ترتيبهم في الولاية * ثم الاخ من الاب والام مقدم على الاخ من الاب في أصح الطريقين * ثم ان لم يكن وارث فذوو الارحام * ويقدم عليهم المعتق فاذا تمارض السين والفقه فالفقيه أولى على أظهر المذهبين ﴿ وَلُو كَانَ فَهُـمَ ا عبد فقيه وحرَّغير فقيه أو أخ رقيق وعم حرَّ ففي المسئلتين تردد * وعنـــد تساوي الخصال لامرجع الا القرعة أو الـتراضي * ثم ليقف الامام وراء ا الجنازة عنـ د صـ در الميت ان كان ذكرا وعنـ د (ح) عجزة المرأة كأنه يسترها عن القوم * فلو تقدم على الجنازة لم يجز على الاصح لأن ذلك يحتمل في حق الغائب بسبب الحاجة * واذا اجتمعت الجنائز فيجوز أن يصلي على كل واحدة وأن يصلي على جميعهم صلاة واحدة * ثم يوضع (و) بين يدي الامام بعضهم وراء بعض والكل في جهة القبلة * وايقرَّب مرن الامام الرجل ثم الصبي ثم الحنثي ثم المرأة * ولايقـدم بالحرية وانما يقدم بخصال دمنية ترغب في الصلاة عليه ﴿ وعند التساوي لايستحق القرب الا بالقرعة أو التراضي ﴿ الطرف الثالث * في كيفية الصلاة ﴾ وأقلها تسعة أركان النيـة والتكبيرات الاربع والســلام والفاتحة (مـ ح) بــــد الاولى والصلاة على الرسول بعد الثانية * وفي الصلاة على الآل خلاف * والدعاء المميت بعد الثالثة * وقيل يكني الدعاء للمؤمنين * ولو زاد تكبيرة خامسة لم

﴿ الفول في التعزبه والبكاء على الميت ﴾،

(النعزبة) سنة الى نلانة أنام ، وهو الحمل على الصبر بوعد الأجر والدعاء للمبت وللمصاب ، ولازي المسلم بقريبه الكافر والدعاء الحي ، ويعزي الكافر بقريبه المسلم والدعاء للميت ، وبسنت بهيئة طعام لأهل الميت ، والبكاء جأز من غيرندب ولا باحة ومن غبر جزع وضرب خد وشق ثوب وكل ذلك حرام ، ولا لعذب المت بناحة أهله الا اذا أوصى به فلا تزر وازرة وزر أخرى

- مرزباب نارك الصلاة كدر-

من ترك صلاة واحده عمداً وامننع عن فضائها حنى خرج وفت الرفاهية والضرورة فتل (ح) بالسيف ودفن كايدفن سائر المسلمين * وبصلي عليه ولا يطمس قبره ، وفيل لا ينذل الا اذا صار النرك عاده له ، وفيل اذا ترك ثلاث صلوات والله أعلم

(كناب الزكاه ، وفيه سنه أنواع)

﴿ الأول) ذكاه النبيم والنفار في وجوبها وأدائها ﴿ أما الوجوب فله كلائه أركان الأول) فدر الواجب وسبأن ببانه (الماني) ما يجب فبه وهو المال وله ستة شرائط أن يكون نهما له ابا عملوكا ، نهيئاً لكمال النصر ف سائمة باقب في حولا ﴿ النسر ط الأول ﴾ أن يكون نعما فلا زكاه الا في الابل والبقر والغنم ﴿ ولا تجب في غيرها ولا في الحال (ح) ولا في المولد ببن الظباء والنهم وان كانت الأورات (ح) من الغنم ﴿ الشرط الناني ﴾ أن يكون النم نصاباً والنهم وان كانت الأوراع وعشرين من الابل فيا دونها الغنم ﴿ في كل خس شاة الماله له في كل خس شاة الماله) فني أربع وعشرين من الابل فيا دونها الغنم ﴿ في كل خس شاة الماله له في كل خس شاة الماله له في كل خس شاة الماله الماله في أربع وعشرين من الابل فيا دونها الغنم ﴿ في كل خس شاة الماله الله الله الماله الماله

القبر فيســله الواقف الى القــبر من جهة رأســه * ولا يضع المبت في قبره الا الرجل فان كانت امرأة فيتولى ذلك زوجها ومحارمها * فان لم يكن فميدها * فان لم يكن فصيان * فان لم يكن فأرحام م فان لم يكن فالاجانب لأنهن يضعفن عن مباشرة هذا الاسر + تم ان لم يستقل واحمد يوضعه فليكن عدد الواضعين وترا * تم يضجع الميت على جنبه الأعمر في اللحد بحيث لاينكب ولايستلق * ويفضي وجهه الى تراب أولبنة * تم نضد اللبن على فتح اللحد * وتسد الفرج بما يمنع التراب إنم يحثو عليه كل من دنا ثلاث حثيات * ثم يهال عليه النراب بالمساحي ﴿ وَلَا يُرْفَعُ نَمْشُ الْقَبِّرِ الْآ بَقْدُرْشَبُرُ ا ولا يجصص * ولا يطين * ولا بأس بالحصا ووضع حجر على رأس القـ بر للعلامة ﴿ثُمُ التسنيم أَفْضِل من التسطيح مخالفة لشمار الروافض ﴿ثُمُ الْأَفْضُلِّ لمشيع المُ الزة أن يمكث الي مواراة الميت ﴿ فرعان ١٠١٨ ول ﴾ لايدفن في قبر واحد ميتان الالحاجة * ثم يقدم الافضل الى جدار اللحد * ولا يجمع بين الرجال والنساء الالشدة الحاجة وشم يجعل بينهما حاجز من النراب ﴿ الثَّانِي ﴾ القبر يحذم فيصان عن الجلوس والمشي والاتكاء عليه به بل يقرب الانسان منه كما يقرب منه في زيارته لوكان حيا* ولا سنبس القبر الااذا انمحق أثر المبت بطول الزمان * أو دفن من غير غسل * أوفي أرض مغصو له * أو في حكفن مغصوب (و) * ولو دفن قبل التكفين لم نبش على أظهر الوجهين * وآكتفي بالتراب ساترا * ولا يصلي على جنازة مرتين الا أن محضر الولي وقد صلى أ عليه غيره فيصلي * ولا يكره الدفن ليلا * فان دفنت ذمية حاملا بمسلم دفنت بين مقابر المسلمين والكرفار ، وقيسل يجعل ذابرها إلى القبرة . فإن ابتلع جوهرة لغيره ومات شق جوفه على الاصح * وان كانت له فوجهان أيضاً أ

الى ابن لبون * فمن وجب عليه بنت مخاض ولم تكن في ماله أخذ ابن لبون * وان لم يكونا في ماله جاز له شراء ابن لبون * ولوكان في ماله بنت مخـاض معيبة فهي كالمعدومة * ولو كانت كريمة لزمه على الاقيس شراء بنت مخاض لانها موجودة في ماله وانما تترك نظراً له * وتؤخذ الحنثي من بنات اللبون بدلا عن بنت مخاض عند فقدها * ويؤخذ الحق بدلا عن بنت لبون عند فقدها كما يؤخذ ابن لبون بدلاءن بنت مخاض ﴿ النظر الثالث ﴾ اذا ملك مائتين من الامل فانكان في ماله أحــد السنين أخذ منه الموجود * وان لم يكونا في ماله اشترى(و) ماشاءمن الحقاق أوينات اللبون * وان وجدا جميماً وجب اخراج الأغبط للمساكين * وقيل الخيرة اليه * وقيل يتعين الحفاق فلو أخذ الساعى غير الاغبط قصداً على قولنا يجب الاغبط لم يقع الموقع وان أَخَذَ بَاجِتُهَادُهُ فَقَيْلُ لَا يَقَعُ الْمُوقَعُ * وَقَيْلُ يَقَعُ الْمُوقَعُ وَلَيْسُ عَابِمُهُ جَبْر التفاوت * وقيل عليـه جبر التفاوت ببذل الدراهم * وقبل يجب جبره بأن يشتري بقدر التفاوت شقصاً ان وجده إما من جنس الاغبط على رأى أو من جنس المخرج على رأى ﴿ فرع ﴾ لوأخرج حقت بن وبنتي لبون ونصفاً لم يجز التشقيص * ولو ملك أربعائة فأخرج أربع حقاق وخمس بنات لبون جاز على الاصح مر النظر الرابع في الجبران ﴾ وجبران كل مرتبة في السن الجبران * وان نزل أعطى *والخيرة في تمين الدراهم والشاة (و) الي المعطى *والحيرة فى الانخفاض والارتفاع الي المالك الا اذا كان إبله مراضا فارثق وطلب الجبران لم بجز لانه رعما يكون خمرا مما أخرجه * ولو أخرج بدل الجدعة ثنية لم يكن له جبران على أظهر الوجهين لأنه جاوز اسنان الزكاة * ولو كان

فاذا بلغت خمساً وعشرين الي خمس وثلاثمين ففها بنت مخاض أنثى * فان لم تكن في ماله بنت مخاض فائن لبون ذكر * فاذا بلغت سنّاً و للاثين الى خمس وأربعين ففيها بنت لبون * فاذا بلغت سناً وأربعين الى سنين ففيها حقة * فاذا بلغت احدي وستين الي خمس وسبعين فقها جذعة * فاذا بلغت ستا وسبعين الي تسمعين ففيها بنتا لبون * فاذا بلغت احمدي وتسمعين الي عشرين ومأنَّه ففيها حقتان * فاذا صارت احــدى وعشرين ومائة ففيها ثــلاث بنات لبون * فاذا صارت مائة وثــلاثين فقد اســـتقر الحساب فني كل خمسين حقة وفي كل أربعين بنت لبون (ح) * كل ذلك لفظ أبي بكر رضي الله عنه في كتاب الصدقة * وبنت المخاض لها سنة * ولبنت اللبون سنتان * وللحقة ثلاث * ولاجذعة أربع (وأما البقر) ففي ثلاثين منه تبيع وهو الذي له سنة * وفي أربعين مسـنة وهي التي لهـا سنتان * ثم في الستين تبيعان * ثم استقر الحساب ففي كل ثـلاثين تبيع * وفي كل أربعين مســنة (وأما الغنم) ففي ثلاث شباه * وفي أربعائة أربع شياه * وما بينهما أوقاص لا يبتد بها * ثم الضأن وهي التي لهــا سنة أو الثنية من الممز وهي الني لها سنتان «ثم يتصدي النظر في زَكاة الابل في خمسة مواضع ﴿ الاول ﴾ في اخراج شاة عن الابل وهي جذعة من الضأن أو ثنية من المعز * والعبرة في تعيين الضأن أو المعز بغالب غنم البلد * وقيل اله يخرج ما شاء ويؤخذ منه لان الاسم منطلق عليه * ولو أخرج ذَكراً فهو على هذين الوجهين * ولو أخرج بعيراً عن خمس أوعن عشر أخذ وان نقصت فيمته عن قيمة شاة ﴿ النظر الثاني ﴾، في العدول

واحد * فلو خلط أربعين بأربعين لغيره فني الكل شاة واحدة (ح) * ولو خلط عشرين بعشرين لغيره فني كل واحد لصف (مرح) شاة * وشرط الحلطة اتحاد المسرح والمرعي والمواح والمشرع وكون الحليط أهلا للزكاة لا كالذمي والمكاتب * وفي اشتراك الراعي والفحل والمحلب ووجود الاختلاط في أول السنة وجربان الاختلاط بالقصد واتفاق أوائل الاحوال خلاف * وفي تأثير الحلطة في الثمار والزرع ثلاثة أقوال * فعلى النالث يؤثر خلطة الشيوع دون الجوار * ولا تؤثر خلطة الجوار في مال التجارة وفي الشيوع قولان الجوار * ولا تؤثر خلطة الجوار في مال التجارة وفي الشيوع قولان شاخود منه بالناجع * وللساعي أن يأخذ من عرض المال ما يتفق ثم يرجع المأخوذ منه بقيمة حصة خليطه * فلو خلط أربعين من البقر بئلاثين

والفصل الثاني في النراجع في وللساعي أن ياخد من عرض المال مايتفق ثم يرجع المأخوذ منه بقيمة حصة خليطه * فلوخلط أربعين من البقر بثلاثين بل لغيره لم يجب على الساعى أخذ المسنة من الاربعين والنبيع من الثلاثين بل يأخذ كيف اتفق * فان أخذ كذلك فيرجع باذل المسنة بثلاثة أسباعها على خليطه وباذل التبيع بأربعة أسباعها على خليطه لان كل واحد من السنين واجب في الجميم على الشيوع كأن المال ملك واحد

﴿ الفصل الثالث ﴾ في اجتماع الحلطة والانفراد في حول واحد * فاذا ملك رجلان كلواحد أربعين غرّة المحرم وخلطاغرّة صفر فني الجديد بجبعلى كل واحد في آخر الحول الاول شاه * وفها بهده من الاحوال نصف شاه نفليباً للانفراد * وعلى القديم يجب أبدا نصف شاه * فان ملك الثاني غره صفر وخلط غرة ربع فالقولان جاريان * وخرّج ابن سريج أن الحلطة لانتب أبداً لمقاطع أواخر الاحوال

﴿ الفَصل الرابع ﴾ في اجماع المختلط والمنفرد في ملك واحد * فلو خلط عشرين بعشرين لغيره وهو يملك أربعبن بالمدة أخرى فقولان * أحدهما أن

عليه بنت لبون فلريجدوا في ماله الاحقة وجذعة فرقي الي الجذعة لم يجزعلي أظهر الوجهين لانه كثر الجبران مع الاستنناء عنه * ولو أخرج عن جبران واحد شاة وعشرة دراهم لم يجز * ولو أخرج عن جــبرانين شاتين وعشرين درهما جاز ﴿ النظر الحامس ﴾ في صدفة المخرج في الكمال والنقصان * والنقصان خمسة (الاول) المرض فان كانكل المال مراضا أخذ (م) منه مريضة فانكان فيها صحيح لم يأخذ الاصحيحة تقرب قيمتها من ربع عشر ماله اذا كان ماله أربعين شاة (الثاني) العيب فانكان الكل معيبا أخذ معيبة * وانكان فيها سليمة طلبنا سليمة تقرب قيمتها من ربع عشر ماله * وان كان الكل معيبا وبعضه أردأ أخذ الوسط مما عنده (الثالث) الذكورة فانكان في ماله أنثيأوكان الكل إناثًا لم بؤخذ الا الانثى لورودالنص بالاناث*فانكان الكل ذكورا لم بؤخـــذ الذكر أيضاً على أحــد الوجهين لظاهر اللفظ (الرابع) الصغر فان كان في المال كبيرة لم تؤخذ الصغيرة * فان كان الكل صغارا كالسخال والفصلان أخذنا الصغيرة * وقيل لاتؤخذ لانه يؤدى في الابل الى التسوية بين القليل والكثير * وقيل يؤخذ في غير الابل وفي الابل فيما جاوز احدى وستين *ولا يؤخذ فها دونه كيلا يؤدي الى التسوية (الحامس) رداءة النوع فانكان الحكل معزا أخذ المعز * وان اختلف فقولان * أحدهما انه منظر الى الأغلب وعندالتساوى يراعى الاغبط للمساكين * والثاني أنه يؤخذ من كل جنس بقسطه * هذا بيان النصاب ولازكاة فما دونه الا اذا تم بخلطة نصابا

ـــــ باب صدقة الحلطاء * وفيه خمسة فصول ۗ
◄٥--

﴿ الاول * في حَكُمُ الحَلطة وشرطها ﴾ وحَكُمُ الحَلطة تنزيلِ المالين منزلة مال

النصاب في الزكوات العينية * فان زال بالا بدال عثله ولو في آخر السنة انقطع ا الحول * فلوعاد بفسخ أورد بعيب استؤنف الحول ولم يبن * وكذا اذا انقطع ا ملكه بالردة ثم أسلم * وكذا لا يبني حول وارنه اذا مات على حوله * ومن أ قصد بيع ماله في آخر الحول صح به (م)وأثم ﴿ السرط الحامس السوم ﴾ فلا زَكَاهَ فَيَمَا عَلَفَ فِي مَعْظُمُ السَّنَّةُ * وَفَيَمَا دُونَهُ أَرْبَعَةً أُوجِهِ * أَفْقَهُ } أَن المستقط قدر يعد مؤونة بالاضافة الى رفق السائمة * وفيـل لا يسـقط الا العلف في معظمالسنة*وقيل القدر الذيكانت الشاة تموت لولاه يسقط حتى لوأسامها نهاراً وعلفها ليلا لم يسقط * وقيل كلما تمو"ل من العلف يسقط * ولو اعنافت الدابة بنفسها أو علفها المالك لامنناع السوم بالتلج على أن يردها الى الاسامة أوعلفها الغاصب فني سقوط الزكاة وجهان يعبر عنهما بأن القصد هل يعتبر ء﴿ وكذا الحلاف في قصد السوم فان أوجبنا الزكاة في معلوفة أسامها الناصب نني رجوعه بالزكاة على الغاصب وجهان ﴿السَّرَطُ السَّادَسُ كَالَ الملكُ ﴾ وأسباب الضمف ثلاثة ﴿ الأول ﴾ امتناع التصرف فاذا نم الحول على مبيع فبسل القبض أو مرهون أو مفصوب أو ضال أو مجحود لا ببنة علمه أو دين على ممسر فني جميع ذلك خلاف لحصول الملك وامناع النصرف وفي المنصوب فول تااب أنه أن عاد بجمه م فوائده زكاه لأحواله الماضية ﴿ وَانْ لَمِنْعَدُ اللَّهُ وَانَّدُ فلا* والتحميل قبل عود المال غير واجب فطماً والدين المؤجل فيــل انه بلحق بالمفصوب، وفيل كالغائب الدي بسهمل احضاره * فان أوجبنا لم يجب النعجبل في أصح الوجهين لان الخسة لفداً تساوي سلم نسيته فبؤدي الى الاجداف به مم السبب الناني به نسلط النبر على ملكه كالملك في زمن الحيار * والملك في اللقطة في السنة النائية اذا لم يتملكما الملتقط هل تجب

الحلطة خلطة ملك فكأنه خلط السنين بالعشرين * والثاني أنه خلطة عبن فلا تتعدى حكمها الى غير المخلوط * فان قلنا بخلطة العين فعلى صاحب العشرين نصف شاة * وأن قلنا بخلطة الملك فعليــه ربع شــاة وكأنه خلط السيتين * وأما صاحب السيتين فقيد فيهل يلزمه شاة تغليباً للانفراد * وقيــل ثـــلاثة أرباع شــاة تغليباً للخلطة * وقيل خمسة أسداس ونصف سدس جما بين الاعتبارين فيقدر في الاربعين كانه منفرد بجميع الستين فيخص الاربعين ثانا شاة * ويقدر في العشرين كأنه مخالط بالجميَّم فيخص العشرين ربع شاة والجموع ما ذكرناه * ولو خلط عشرين بعشرين لغيره ولكل واحداً ربعون ينفرد به فالاوجه الثلاثة جارية في حق كل واحد ﴿ الفصل الحامس في تعدد الحليط ﴾ فاذاملك أربعين وخاط عشرين بعشرين لرجل وعشرين بعشرين لآخرفان قلنا بخلطة الملك فعلى صاحب الاربعين نصف شاة فان الكل ثمانون وصاحب العشرين يضم ماله اليخليطه * وهل يضم الى خليط خليطه فوجهان * فان ضم فواجبه ربع شاة والا فواجبه ثلث شاة لان المجموع سنون * وانقلنا بخلطة العين فعلى صاحب العشرين نصف شاة * وفي صاحب الاربعين الوجوه الثلاثة وهو شاة لتغليب الانفراد؛ أونصفها لمغايب الاخللاط * أو ثلثا شاة للجمع بين الاعنبارين ﴿ السَّرَطُ الثَّالَثُ ﴿ فَاللَّهِ اللَّهِ الْحُولَ ﴾. فلا زَكاة في النع حتى يحول عليها الحول الا السخال الحاصلة في وسط الحول من نفس النصاب الذي انعقد الحول عليه فان الزكاة نجب فيها يحول الامهات مها أسيمت في بقية السنة * فلومات الامهات وهي نصاب لم تنقطع النبعية (ح و) * ولو ملك مائة وعشرين فنتجت في آخر الحول سخلة وجب شاتان لحدوثها في وسط الحول ﴿ الشرط الرابع ﴾ أن لا يزول الملك عن عين

النالث ﴾ فيمن تجب عليه* وهو كل حرّمسلم فتجب في مال الصبي (ح) والمجنون(ح) * وفي مال الجنين تردد *وتجب على المرتد (م ح) ان قلنا ببقاء | ملكه مؤاخذة له بالاسلام * ولا زكاة على مكاتب ورقيق ولا على سيدهما فى مالهما * ومن ملك بنصفه الحر شيأ لزمه (مح) الزكاة (الطرف الثاني للزكاة طرف الاداء) وله ثلاثة أحوال ﴿ الاولي ﴾ الاداء في الوقت وهو | واجب على الفور (ح) عندنا وبتخير ببن الصرف الي الامام أو الي المساكبن | في الاموال الباطنة وأتيهما أولى فبه وجهان * والصرف الي الامام أولى في الاموال الظاهرة وهل بجب فيه قولان * وتجب نيسة الزكاة بالقلب (ح) فينوى الزكاة المفروضة * فان لم سعرض للفرض فوجهان * ولا بلزم تعبين المال * فان قال عن ماني الغائب وكان تالفاً لم ينصرف الى الحاضر * ولو عال عن الغائب فان كان تالفاً فعن الحاضر أو هو صدقة جاز لأنه مقتضي الاطلاق * وسنوي ولى الصي والمجنون * وهل سنوي السلطان اذا أخذ الزكاة من الممتنع ان قلنا لا تبرأ ذمة الممتنع فــلا * وان قـلنا تبرأ فوجهان * أ ويستحب للساعي أن يعلم في السنة شهرا لاخذ الزكوات ﴿ وان رد المواشي الي مضيق قريب من المرعى ليسهل عليه العدد * ونستحب أن شول للمؤدى آجرك الله فما أعطيت وجعله لك طهوراً وبارك لك فما أنقس: * ا ولا تقول صلى الله عليك وان فاله علبه الركم لآل أبي أوفي لانه مخصوص به فله أن سنم به على غــيره * وكما لا نفال محــدعن وجلّ وانكان عزيزاً | جليلا فلا محسن أن نقال أنو بكر صلى الله عليه وان كان بدخل نحت آله تبمًّا ﴿ القسم الثاني في التعجيل ﴾ والنظر في أمسور ثلاثه ﴿ الاول ﴾ في ا وقله ﴿ وَلَا يَجُوزُ تَمْجِيلُ الزَّكَاةُ (ح م) قبل تمام الحول ﴿ وَلَا يَجُوزُ قبلَ كَالَ النَّصَاب

الزكاة فيها فيه خلاف * واذا استقرض المفلس مائتي درهم فني زكاته قولان * وجه المنع ضعف الملك لتسلط مستحق الدين عليه وقديملل بادائه الي تثنيــة الزكاة اذ يجب على المستحق باعتبار يساره بهــذا المــال * وعلى هـــذا ان كان المستحق بحيث لا تلزمه الزكاة لكونه مكاتباً أويكون الدين حيواناً أو ناقصاً | من النصاب وجبت الزكاة على المستقرض* فان كان المستقرض غنياً بالعقار وغيره لم يمتنع (زح م) وجوب الزكاة بالدين * وقيل الدين لا يمنع وجوب فهذا أولي بأن يمنع الزكاة لتعلقه بعين المال * ولو قال جعلت هذه الاغتمام ضحايا فلا يبق لايجاب الزكاة وجه متجه وان تمّ الحول عليــه * ولو قال لله عليّ التصدق بأربعين من الغنم فهذا دين بترتب على دين الآ دمبين وأولي بأن لا يدفع الزكاة *ودين الحج كدين النذر*واذا اجتمع الزكاة والدين في تُركَّة فني التقديم ثلانة أقوال* وفيالثالث يسوَّى بينها* ووجه تقدم الزكاة | تعلقها بالمين ﴿ السبب النالث ﴾ عدم فرار الملك * ففي الزكاة في الغنيمة قبل القسمة ثلاثة أوجه وجه الاسقاط ضعف الملك فانه يسقط بالاسقاط * وفي الثالث انكان الحكل زكويا وجب والا فلا لاحتمال أن الزكاة تقع في سهم الحنس * ولواكري داراً أربع سنين بمائة دينار نقداً وجب علمه في السنة الأولى زَكَاة ربع المائَّة * وفي الثانية زكاة نصفها لسنتين الا ما أدى * وفي النالنة زَكَاةَ ثَلَاثَةَ أُربَاعُهَا لِتُـلَاثُ سَنَيْنَ اللَّا مَا أُدِي * وَفَالَرَابِعَةَ زَكَاةَ الجَمِيعِ لاربع سنين ويحط عنه مأأدي لان الاجرة هكذا تستقر * بخلاف الصداق فان تشطره بالطلاق ليس مقنضي العقد * وسقوط الاجرة بالانهدام مقتضي الاجارة وفي المسئلة قول ثان أنه يجب في كل سنة اخراج زكاة جميع المبائة ﴿ الرَّكَنَّ

وقيل انا نقدره مقرضا اذالم نقع عن جهة الزكاة فنلفت هذه الاحكام على أن القرض يملك بالقبضأو بالتصرُّف * ولولم علك الأأربعين فعجل واحدة فاسنغني القابض فان جعلنا المخرج للزكاة قرضا لم يلزمه تجديد الزكاة لان الحول انقضى على تسع وثلاثين بخلاف ماذا وقع المخرج عن الزكاة لان المخرج عن الزكاة كالباقى * وان قلنا تبين أن الملك لم نزل التفت على المجحود والمفصوب لوفوع | الحيلولة ﴿ القسم الثالث ﴾ في تأخير الزكاة ، وهو سبب الضمان (ح) والعصيان (ح) عند التمكن * وان تلف النصاب بعد الحول وفبل التمكن فلا زكاة *وأن ملك خساً من الابل فنلف واحد قبل التمكن فأحد القولين أنه يسقط كل الزكاة كما لو تلف النصاب قبل الحول لان الامكان شرط الوجوب * والاصبح انه لايسقط الا خمس شاه لان الامكان شرط الضمان * وعلى هذا لو ملك تسماً فتلف أربع قبل التمكن فالجديد أن الزكاة لاتبسط على الوفس فلايسقط بسببه شيء من الزكاه وعلى الفديم يسقط أربعة أتساع شاة *وامكان الاداء يفوت بغببه المال أوبغيبة المسنحق وهو المسكين أوالسلطان فان حضر مستحق فأخر لانتظار القريب أو الجار لم بعص علىأحدالوجهبن *ولكنجو ازالتأخير بشرط الضمان علىأصح الوجهبن ﴿ فَانَ صَلَّ ﴾ فما وجه نعلى الزكاة بالعين ﴿ قَلْمُنا ﴾ فيه أربعة أقوال * فيل لا تتعلى به * وفبل المسكين سر لك فيه مه وقيل له استيثاق المرنهن ، وفيل ان له أملهاً كمعلق أرسُ الجناية وهو الاصح * وعليه نفرع فنقول بصح بعه قبل أداء الزكاة ولكن الساعى ينبع المال ان لميؤد المالك ، فإن أخذ الساعي من المشنري انتقض البيع فيه * وفي البافي فولا فريق الصفهة * وللمستري الحيار قبسل أخذ الساعي اذا عرف ذلك على أحد الوجهين لتزلزل ملكه ، فان أدى المالك

ولا قبل السوم «وفي تعجيل صدقة عامين وجهان « ولو ملك ما ثة وعشر بن شاة فعجل شاتين ثم حدثت سخلة ففي اجزاءالثانية وجهان * أحدهما وهو الاصح آجزاؤه | * وأما زكاة الفطر فتمجل فيأول رمضان * وزكاة الرطب والعنب لاتعجل قبل الجماف * وقيل تعجل بعد بدو الصلاح * وقيل تعجل بعسد بدو الطلع * وأما الزرع فوجوب زكاته بالذرك والتنقية * ويجوز عند الادراك وبمد الادراك وان لم تفرك * وقيل يجوز بعد ظهور الحب وان لم نشتد ﴿ الثاني ﴾ في الطوارئ المانسة من الاجزاء وهو فوات شرط الوجوب * وذلك في القابض بأن يرتد أوءوت أو يستغنى بمال آخر * فان عرضت بمض هذه الحالات وزالت قبل الحول فوجهان * أو في المالك بأن يرتد أو يموت أو يتلف ماله فيتبين بجميع ذلك أن المعجل لم يقم عن الزكاة * أما المال لوتلف في يد المسكين أو في بد الامام وقد قبض بسؤال المسكين فلا بأس * وان قبض بسؤال المالك فهو من ضمان المالك * وان اجتمع سؤال المالك والمسكين فأى الجانبين يرجح فيه وجهان * وحاجة أطفال المساكين كسؤالهم * وحاجة البالغين هل تنزل منزلة سؤالهم فيه وجهان ﴿ الثالث ﴾ في الرجوع عند طريان هذه الاحوال فان قال هذه زكاتي المعجلة فله الرجوع * وقيل شرطه أن بصرح بالرجوع وعلى هذالو نازعه المساكين في الشرط فالمالك هو المصدق في أحد الوجهبن لانه المؤدي * أما اذا لم تعرض للتحيل ولا عامه المساكين فني الرجوع وجهان * فان قلنا يرجع فيصدق مع يمينه اذا قال قصدت التعجيل * ولو تلف النصاب بنفسه لم يمتنع الرجوع على أصح الوجرين * وان كان المال "الفا في يد المسكين فعليـه ضمانه » وان صار ناقصاً ففي الأرش وجهان » وان كانبا قيَّارد بزوائده المنفصلة والمتصلة ونقض تصرفه وكأنه بان أنه لم يملك

آخر (مر) * ويكمل العلس بالحنطة فانه حنطة حبتان منه في كمام واحد والسلت قيل أنه يضم الى الشعير لصورته * وقيــل يضم الي الحنطة لانه على طبعها * وقيــل هو أصــل بنفسه * ولا يكمل ملك رجــل بملك غيره 'لا السُريك والجار اذا جعلنا للخلطة فبــه أثرا * ولا يضم حمــل نخــلة الى حملها النـاني * ولا حمل نخــلة الى حمــل أخرى اذا تأخر اطلاع الآخر عرب جداد الاولى * وان تأخر عن زهوها فوجهان * ووقت الجداد كالجداد على رأى * ولو ضممنا نخلة الى أخري فجدّت الني أطلعت أولا ثم أطلعت ثانياً قبل جداد الثانية لم نضمها الي النانية لان فيها ضما الي الاولي وقد أطلعت بعد جدادها وذلك يتساسل فلا تضم الى الثانية * وأما الذرة لو زرعت بمد حصدالاولي فعلى قول هما كحملي شجرة فلا يضم ﴿ وعلى قول يضم مهما وقع الزرعان والحصادات في سنة * وعلى قول بكنفي في الضمّ بوقوعُ الزرعين في سمنة لانه الداخل نحت الاختيار * وعلى قول ينظر الي اجتماع الحصادين فانه المقصود *وعلى قول ان وقع الزرعان والحصادان أو زرع الثاني وحصد الاول آكتني به * والزرع بعدائسداد الحبكهو بعد الحصاد على أحد الرأيين * والزرع بتناثر الحبات للاول وبنقر العصافير كهو بالاخنيار * وقيــل انه يضم لانه تابع * ولو أدرك أحد الزرعين والآخر بقــل فالظاهر الضمّ * | وقيل يخرّج على الاقوال ﴿ الطرف الثاني ﴾ في الواجب * وهو العشر فيما سقت السماء * ونصف العشر فبما يسسفى بنضح أو دالية * والقنوات | كالسماء * والناعور الذي يدير الماء ينفسه كالدواليب م ولو اجنسمع الســقيان على تساو وجب ثلاثة أرباع العشر في كل لصف بحسابه وان كان أحدهما أغلب اعنبر الاغلب فىقول؛ ووزع عليهما في القول الثاني *والاغلب

سقط خياره على الاصح * ولا يلتفت الي رجوع الساعي بخروج ماأخــذه مستحقاً * واذا ملك أربعين من الغنم فتكرر الحول قبل اخراج الزكاة فزكاة الحول الثاني واجبة ان قلنا ان الدين لا يمنع وجوب الزكاة * وأو رهن مال الزكاة صحم؛ فانكان قبل الحول وقلنا الدين مع الرهن لا منع الزكاة أخرجت الركاة من عين المرهون على الاصح تقديما لحق الزكاة على الرهن كما نقدم حق الجاني * ثم لو أسر المالك فهل يلزمه أن يجبر للمرتهن قدر الزكاة ببذل. قيمته ليكون رهناً عنده فيه وجهان ﴿النوعِ الثاني «زكاة المعشرات﴾ والنظر في الموجب والواجب ووقت الوجوب ﴿ الطرف الأول ﴾ الموجب وهو مقدار خمســة أوسق من كل مقتات (ح م) في حالة الاختيار (مـ) أنبتنه | أرض مملوكة أو مستأجرة (ح) *خراجية (ح) أوغير خراجيه اذا كان مالكه معيناً (ح) حرا (ح) مسلما (ح) * ولا زكاة على الجديد في الزيتون والورس والعسل (ح)والزعفران والعصفر ﴿ كَمَّا لَازَكَاهُ فِي ٱلفُواكَ (ح) والحضراوات * ولكن مجب في الارز والماش والباقلا وغيرها من الاقوات *والنصاب معتبر وهو تمان مائة من فإن الوسن ستون صاعاً * وكل صاع أربعة أمــداد * وكل مد رطل ونلث بالبفــدادي * والرطل مائة وثلاثون درهما * والمن مائنان وستون درهما * والرطل نصف من وهو اللها عشرة أوقية * والاوقية عشرة دراهم وأربعة دوالين *والدرهم أربعة عشر قيراطا * كل ذلك بالوزن البغدادي * فأن جعلنا ذلك تقريبا لأتحديدا فلا نسقط الزكاة الا مقدار لو وزع على الأوسق الحسة لظهر النقصان * ثم هــذه الاوســن تعتب تمرآ أوزبيبا * وفي الحبوب منتي عن القشر الا فما يطحن مع قشره كالذرة * ومالا تتنمر يوسقرطبا (و) * ولا يكمــل نصاب جنس نجنس رواج التام * ويعتبر (ح) النصاب في جميع الحول * ولا يكمل (ح) نصاب أحد النقدين بالآخر ولكن يكمل جيد النقره برديئها ثم يخرج منكل تقدره * ولا زكاة في الدراهم المنشوشة ما لم بكن قدر نقرتها نصاباً * وتصبح المعاملة مع الجهل بقدر النقرة على أحد الوجهين كالغالبة والمعجونات * ولو كان له ذهب مخلوط بالفضة فدر أحدهما ستمائة وقدر الآخر أربعهائه وأشكار عليه وعسر التمبيز فعلبه زكاة ستمائة ذهباً وسنمائة نقرة لمخرج مما عليه يقين * ولو ملك مائة نقداً ومائة مؤجلاً على ملى ولم نوجب علبه نعجبل زكاة المؤجل وجب اخراج حصة النقدعلي أصح الوجهين لأن المبسور لابتأخر بالمعسور ﴿ النظر الثاني ﴾ في جنسه ﴿ ولازكاة في شيء من نفائس الاموال الا في النقد بن * وهو منوط بجوهرهما على أحد القولين * وفي الثاني منوط بالاستغناء عن الانتفاع بهماحتي لو اتخذمنه حلى على قصد اسنعمال مباح سفطت الزكاة * وانكان على قصد اسنعال محظور كما لو فصد الرجل بالسوار أو الخلخال أن يلبسه أو قصدن المرأه ذلك في المنطقة والسنف لم تسفط الزكاه | لأن المحظور شرعاً كالمعدوم حساً * بل لايسقط اذا فصد أن بكنزهما حلماً | لان الاسنعال المحتاج اليه لم يفصده * ولو لم بخطر بباله فصد أصلاً ففي السقوط وجهان ينظر في أحدهما الي حصول الصاغة * وفي الناني الي عدم قصد الاستعمال * فان قصد اجارتهما فقمه وجهان * والفصد الطارئ بعما الصباغة في هذه الاموركالقصد المفارن * ولو انكسر الحليّ واحناج الي الاصلاح لم يجر في الحول لانه حليّ بعد * وصل يجرى لىعذر الاستعمال * وقيل ينظر اليوصد المالك للاصلاح أو عدمه ﴿ فَانَ صَلَّ ﴾ ما الانتفاع ا المحرم في عين الذهب والفضة ﴿ قَلْنَا ﴾ أما المذهب فأصله على السحريم في حق ا

يعرف بالعدد في وجــه وبزيادة النمو والنفع في وجــه * واذا أشكل الاغلب فهو كالاستواء *وبجب أن يخرج العشر من جنس المعشر ونوعه *فان اخنلف النوع فمن كل بقسطه * فان عسر فالوسط ﴿ الطرف الثالث ﴾ في وقت الوجوب وهو الزهو في الثماروالاشتداد في الحبوب * فبنعقد سبب وجوب اخراج التمر والحب عند الجفاف والننقية * فلو أخرج الرطب في الحال كان مدلاً ﴿ ويستحب (ح) أن يخرُّص عليه فيعرف مايرجع اليه تمراً ﴿ وللخلِّ في الخرص جميع النخيل * ولا بترك بعضه (و) لمالك النخيل * وهل يكفي خارص واحدكالحاكم أو لامد من اثنين كالشاهــد فيه قولان * ومهما تلف بآفة سماوية فسلا ضمان على المـالك لفوات الامكان * ولوكان بانلافه غرم قيمة عشر الرطب على قولنا ان الحرص عبره * أو قيمه عشر التمر على قولنا أنه تضمين * ثم اذا ضمناه النمر نفـــذ نصرفه في الجميع * وان لم نضمنه نفذ في الاعشار التسعة ولم ينفذ في العشر الا اذا قلنا الزكاة لا تتعلق بالعبن * ومهما ادعى المالك جائحة ممكنة صدَّق عبينه * وان ادعى غلط الحارص صـدَّق أَبْضًا الا اذا ادعى قدرا لا يمكن النلط فيه أو ادعى كذبه قصــداً * ومهما أصاب النخيل عطش يضر بالقاء الثمار جاز للمالك فطعه لان في القاءالنخيل منفعة للمساكين ثم يسلم الى المسكين عشر الرطب اذا قلنا القسسمة افراز حق أوثمنه اذا منعناه القسمة*وقيل يتخير اذ لا سعد جوازالقسمةللحاجة كما لاسعد| أُخَذُ البدل للحاجة فليس أحدهما بأولي منالآخر ﴿ النوع الثالث ﴾ في زكاة | النقدين والنظرفي قدره وجنسه (أما القدر) فنصاب الورق ما تتادره *و نصاب الذهب عشرون دينـاراً * وفيهاربع العشر * وما زاد فبحسانه * ولا وقص | (ح) فيه * وان نقص من النصاب حبة فلا زكاة فبه وان كان بروج (ح)

ان كان المشــترى به عرضا ماشية كانت أولم تـكن ﴿ وَانْ كَانَ الْمُشــتري مه نقدا فمن وقت النقد نصاباً كان أولم يكن ان قلنا ان النصاب لايعتبر في ابتداء الحول * وبالجملة زكاة التجارة والنقــدين يبتني حول كل واحد . نهما على حول صاحبه لاتحادالمتعلق ومقدارالواجب «وكل زيادة حصلتبارتفاع القيمة وجب الزكاة فنها نحول رأس المال كالنتاج * فان رد الي أصل النضوض فقدر الربح من الناض لايضم الي حول الأصل على أحد القواين | لانه مستفاد من كيس المسترى لامن عين المال * فان نتيجمال التجارة كان النتاج مال تجارة أيضاً على أحد الوجهين * ويجبر به نقصان الولادة في نصاب مال التجارة وجهاً واحداً * نم حوله حول الاصـل علىالاصـح (وأما المخرج)فهو ربع عشر القيدة من النقد الذي كان رأس المـال نصابًا كان أولم يكن * فان كان اشتراه بعرض فنية قو ّم بالنقدالغالب * فان غلب نقدان فلم أ يبلغ نصاباً الا باحــدهما قوَّم به * وان بلغ بهما نصاباً يخــير المـالك على وجه وروعي غبطة الساكين على وجه *وتنعين الدراه على وجه لأنه أرفق * ويدتبر بالنقد الغالب في أقرب البلاد على وجه ﴿ وَلا يُتنعُ عَلَى النَّاحِرِ التَّجَارُةُلُمَّدُمُ ا اخراج الزكاة * وأما الاعتاق والهبة فهوكبيم الموانبي بمد وجوب الزكاه فيها ﴿ فاعدة حَ يَجِبِ اخراج الفطرة (ح)عن عبد النجارة مم زكاة المجاره وان كان مال التجارة نصاباً من السائمة غلب زكاة العـين في فول لانه مقطوع به يوغلب زكاة التجارة في تول لانه أرفق بالمساكين العمومه ﴿ فَانَ غلمنا الزكاة ولم يكن المال نصاباً باعنماره عمدلنا الى الزكاة الاخري فيأظ ر الوجهين * ولو اشترى معاوضة التجارة ثم أسامها وقبلنا المغاب زكاة العين فالاظهر انه يجب في السنة الاولى زكاة التجارة كيلا يحبط بعض حول

الرجال وعلى التحليل في حقالنساء *ولا يحله للرجال الا تمويه لا يحصــل منه الذهب أو اتخاذ أنف لمن جدع أنف له وأما الفضة فحلال للنساء * ولا محل للرجال الا التختم به «وتحلية آلات الحرب كالسيف والمنطقة » وفي السرج واللجام وجهان * ويحرم على المرأة آلات الحرب لما فيــه من التشبه بالرجال * فأما في غير التحلي فقد حرَّم الشرع أتخاذ الأواني من الذهب والفضة على الرجال والنساء * وفي المكحلة الصغيرة تردد * وفي تحلية السكين للمهنة بالفضة الحافاً لها بآلات الحرب فيه خلاف * وفي تحلية المصحف بالفضة وجهارن للحمل على الأكرام * وفي تحليته | بالذهب ثلاثة أوجه * يفرق في الثالث بين الرجال والنساء * وتحلية غـير المصحف مرس الكتب لايجوز أصلا* كتحلية الدواة والسهم والسرير والمقلمة * وقيل بجواز تحلية الدواة بالفضة * ويلزم على قياسه المقلمة والكستب * وتحلية الكعبة والمساجد بالقناديل من الذهب والفضة قيل أنه ممنوع ولا يبعد تجويزه آكراماً كما في المصحف ﴿ النَّوْعِ الرَّابِعِ ﴾، زكاة التجارة *ومالالتجارة كل ما قصد الاتجار فيه عند أكتساب الملك بالمعاوضة المحضة | ولا يكنى مجرد النية دون الشراء * ولا عنــد الاتهاب أو الرجوع بالعيب وهــل يكفي عند الحلم والنكاح فيه وجهان ﴿ ولو اشترى عبداعلي بية التجارة بثوب قنية فرد عليه بالعيب انقطع حوله * وكذا لو باع ثوب تجارة بعبــد للقنية ثم رد * والنصاب معتبر في أول الحول وآخره دون الوسط على قول وفى جميع الحول على قول «وفي آخر الحول فقط على قول لان انخفاض السعر | لانضبط * فلو صار النقصات محسوساً بالتنضيض ففي انقطاع الحول على هذا القول وجهان * وابتداء حول التجارة من وقت الشراء بنيــة التجارة |

انقطع بروان كان لمرض أو سفر فوجهان ، وكذلك يكمل النيل (و) بما يملكه من أموال النجارة حتى المنت النقدين لا من جهة المعادن ، وبما يملكه من أموال النجارة حتى تجب الزكاة في قدر النيسل بحسابه وان لم تجب فيها كل به لعدم الحول فيه فان زكاة المعدن والنقدين والتجارة منشابه في اتحاد المتعلق فيكمل بعضها بعض «وللمسلم أن يزعج الذي من معادن الاسلام «ولكن ما ناله قبل الانزعاج يملكه ولا زكاة عليه الا اذا فلنا على وجه بعيد ان مصرفه النيء على قولنا واجبه الخس م فاذذاك يؤخذ من الذي "

﴿ الفصل الناني في الركاز ﴾ وفعه الحس مصروفاً الى مصارف الصدقات (ح ز و) ﴿ ولايشترط الحول ﴿ ويشترط النصاب (م ح) وكونه من جوهم النقدين على الجديد ﴿ ويشرط كونه على ضرب الجاهلية ﴾ فان حصان على ضرب الاسلام فلقطة ﴿ وقبل مال ضائع يحفظه الامام ﴿ وان لم بكن عليه أثر كالأواني والحلي فهو ركاز على وجه ولقطة على وجه ﴿ ويشترط أن يوجه في موضع مشترك كوات أو شارع ﴿ وما يوجه في دار الحرب فغنيمة أو في وما يجده في ماك نفسه الذي أحياه بملكه وعليه الحس ﴿ وهل بدخل في ملكه بمجرد الاحياء فيه وجهان ﴿ ولو اشتراه مُم وجه فيه ركازاً يجب طلب الحيي فانه أولي به ﴿ ولا خمس على الذي لانه ليس من أهل الزكاة ﴿ ولو تنازع المبائع والمعتر والمعت

التجارة * ولو اشتري حديقة للتجارة فأثمرت وقلنا الثمرة مال التجارة *أو اشترى الثمار قبل الصلاح في يده وغلبنا زكاة العين فالعشر المخرج لا يمنع من انعقاد حول التجارة على الثمار بعد القطاف * وهل نسقط زكاة التجارة عن الاشجار والاراضى فيه ثلاثة أوجه منشؤها التردد في التبعية * وفي الثالث يتبع الشجرة دون الارض * ولو اشترى أرضاً للتجارة وزرعها ببذر القنية فحق الزرع العشر * ولا تسقط زكاة التجارة عن الارض لان التجارة لم توجد في متعلق العشر حتى يستتبع غيره

و فصل المالك العامل لا يملك الربح بالظهور وجب زكاة الجميع (و) على المالك و و فيه وجه المالك و و فيه وجه المالك و و فيه وجه اله الله و فيه وجه أنه لا زكاة عليه لانه لا يستقل بالتصرف فاشبه المنصوب ثم ان قلنا يجب فه ل يستبد باخراجه فيه خلاف يلتفت على أن الخصوب ثم ان قلنا يجب فه ل يستبد باخراجه فيه خلاف يلتفت على أن الزكاة كالمؤن أو كاسترداد طائفة من المال وعليه ينبى أن ما يخرجه المالك من الزكاة يحتسب من الربح أو من رأس المال في النوع الحامس و زكاة المعادن والركاز و فيه فصلان في الاول في المعادن وكل حر مسلم نال نصاباً من النقدين (حو) من المعادن فقيه ربع العشر على قول ول المنافة الي من المعادن المنافة المنافقة الي المنافقة المناف

المغصوب والضال والآبق طريقان قيل تجب وقيل قولان كسائر الزكوات * ولوانقطع خبر العبد الغائب نص على وجوب فطرته وعلى أن عنقه لايجزي عن الكفارة * وقيـل قولان في المسئلتين لتقابل الاصلين * وقيل بتقر بر النصين ميلا الى الاحنياط فيهم ﴿ السابعة ﴾ نفقة زوجة العبدف كسبه وليس عليه فطرتها لانه ليس أهلا لزكاة نفسه فلا يتحمل عن غيره ﴿ الطرف الثاني بَهِ في صفات المؤدى * وهي الاسلام والحرية واليسار* فلا زَكاة على كافرالافي عبده (ح) المسلم على قولنا ان المؤدى عنه أصل و المؤدي متحمل عنه * ولا زكاة على رقيق ولا مكاتب (و) في نفسه وزوجنه ولا يجب على السيد زكاة المكاتب لسقوط نفقته * وقيل تجب عليه * وقيل تجب في مال المكاتب * ومن نصفه حرّ وجب عليه نصف صاع * والمعسر لا زكاة علبه وهو من لم بفضل عن مسكنه وعبده الذي يحناج الى خدمته ودست نوب يلبسه صاع من الطعام فلو أيسر بعد الهلال لم يتجدد الوجوب بخلاف الكفارات ﴿ ولوكان الفاضل نصف صاع وجب اخراجه على أحد الوجهين * ولوكان الفاضل صاعاً ومعه زوجنه وأقاربه أخرج عن نفسه على الاصح * وقيل عن زوجه لان فطرتها دين والدين يمنع وجوب هذه الركاة ﴿ وَفَيْلَ يَتَّخِيرُ انْ شَاءَ أَخْرَجَ عَنْ وَاحْدَ وان شاء وزَّع * وقبل لا يجوز النوزيع ولكن يخرج عمنسُاء * ولوكان الفاضل صاعاً وله عبد أخرج عن نفسه « وهل بلزمه بيع جزء من العبد في زكاة نفس العبد فيه خلاف * ولو فضـل صاع عن زكانه ونفقنه وله أفارب قدم من يقدم نفقنه * فال اسنووا فنخبر أو يفسط فيه وجهان مؤ الطرف الثالث ﴾ في الواجب وهوصاع مما يقنات، والصاع أربعة أمداد (ح) والمد رطل وثلث بالبغدادي ﴿ والقوت كلما يجب فيه العشر ﴿ وَفَي الْأَقْطُ قُولَانَ

تمام الحول ففي التكميل خلاف * ﴿ النوع السادس ﴾ زكاة الفطر *وتجب بغروب الشمس ليلة العيـــد في قول * وبطلوع الفجر يوم العيـــد في قول * | وبمجموع الوقاين في قول ثالث * وعلى الثالث لو زال الملك في وسط الليل وعاد في الليل فني الفطرة وجهان ﴿ وعلى الأول اذا ملك عبداً أو ولد له بعد الغروب بلحظة أو مات قبل الغروب بلحظة فلا زكاة * والنظر في ثلاثة أطراف ﴿ الطرف الاول ﴾ في المؤدى عنه * وكل من وجبت نفقته تجب على المنفق فطرته من الزوجة (ح) والمملوك والقريب * ولا تفارق الفطرة النفقة الا في مسائل ﴿ احداها ﴾ الابن تلزمه نفقة زوجة ابيه ﴿ وفي فطرتها ا وجهانأ صحمًا الوجوب(ح) ﴿ الثانية ﴾ الابن الكبيرالذيهوفى نفقةأبيه اذا وجِد قدر قوته ليلة الميد فلا فطرة على أيه لسقوط النفقة ولا عليه لعجزه ﴿ الثالثة ﴾ الزوج ان كان معسراً لم تستقر فطرتها في ذمته وان استقرت النفقة * ولا تج علها فطرة نفسها وان كانت موسرة نص عليه ونص في الامة المزوجة من المعسر أن الفطرة تجب على سيدها وفيل قولان بالنقل والتخريج وقيل الفرق أن سلطنة السيد آكد من سلطنة الحرة * ولو أخرجت الزوجة فطرة نفسها مع يسار الزوج دون اذنه لم يصبح على أحد الوجهين لان الزوج أصل لا متحمل ﴿ الرابعة ﴾ البائن الحامل تستحق الفطرة * وقيل اذا قلنا ان النفقة للحمل فلا تستحق ﴿ الحامســة ﴾ لا فطرة على المســلم في عبده | الكافر وتجب عليه في نصف العبد المشترك أو في العبد الذي نصفه حرٌّ ﴿ولو جرت مهايَّاة فوقع الهلال في نوبة أحدها ففي اخنصاصه بالفطرة وجهان لانه إ خرج نادراً ﴿ السادســة ﴾ العبد المرهون تجب فطرته على ســيده * وفي

ينوي لكل يوم (م) نية معهنة (ح و) مبيته (ح) جازمة * والنعبين أن ينوي أداء فرض رمضان غداً * وقيل لا ينعر ّض للفريضة * وقيل يتعر ّض لرمضان هذه السنة * ومعنى النبيت أن سوي ايلا * ولا يختص بالنصف الاخير(و)* ولا يجب تجديدها (و)بعد الاكل ولابعدالنبه من النوم * ويجوز نية التطوع قبل الزوال (م ز) * وبعده قولان * وهــذا بشرط خاو أول ا اليوم من الاكل * وفي اشتراط خلو أول اليوم عن الكفر والجنوب والحيض خلاف * والمعنى" بالجازمة أن من نوى لبلة السُلك صوم غدان كان من رمضان لم يجز (ح ز) لانها غير جازمة ﴿ نَمَ لَا نَصْرَ النَّرُودُ بِعَــلَّهُ إِ حصول الظن سنهاده أو استصحاب كما في آخر رمضان * أو اجهاد في حن المحبوس في المطمور، ونم ان غلط المحبوس بالنَّاخير لم يلزمه القضاء إ * وان غلط بالنقديم وأدرك رمضان لزمه القضاء » وان لم بنبين الا إمد رمضان لم لزمه الفضاء على أحد النولين ، وكان السُمر بدلا في حقه للضرورة حيى لوكان الشهر يسماً وعشر بن كفاه وان كان رمضان ثلاثه ن ﴿ الرَّكَنِ الثَّانِي مَهُ الْامسالْةُ عَنِ المَفطراتِ ﴿ وَهِي الجَّمَاعُ وَالْاسْمِنَاءُ وَالْاسْمُ اء ودخول داخل «وحد الدخول أن كل عبن وصل من الظاهم الى الباطس في منهذ مفيوح عن عصد من ذكر الصوم فهو مفطر * أما الباطن فهو كل حبوف فيه قوة محملة كباطن الدماغ والبطن والامعاء والمنانة فيفطر بالحقنة والسموط * ولا يفطر بالأكسمال (م) والتقطير (مح و) في الاذنان * وفيما يصل الى الاحليل وجهان * ولا نقطر بالفصد والحجامة * ولا يتشرب الدماغ الدهن (ح) بالمسلم * ويفطر اذا وجي بطنه بالسكبن وان كان بمض السكين خارجًا (أما القصــد) فنعني بهأنه لو طارت ذبابة الى جوفه أو

للتردد في صحة حديث ورد نبيه * فان صح فاللبن والجبن في معناه دون المخيض والسمن * ثم لايجزي المسوس والمديب ولا الدفيق فانه بدل *وقيل انه أصل * ثم يتعين من الافوات القوت الغالب يوم الفطر في قول *وجنس قوته علي الحصوص في فول * وقيل يتخير في الاقوات * واذا تعين فلوأ بدل بالاثرف جاز كابدال الشعير بالبر * ولو كان اللائل بحاله الشعير فاكل السبر أو بالعكس جاز أخذ ما بابق بحاله * ولو اختلف قوت مالكي عبدواحد لم يكن باختلاف النوعين بأس * وفيل يجب على صاحب الارد إ موافقه صاحب الاشرف حذراً من التوين

- مي كتاب الصيام كان

والنظر في الصوم والفطر (أما الصوم) فالنظر في سببه وركنه وشرطه وسننه في أما السبب منه فرؤية الهلال ويثبت بشهادة عدلين وان كانت السماء مصحية ويثبت بشهادة واحد على قول احنياطاً للعبادة بخلاف هلال شوال ويثبت بمن تقبل روايته على قول سلوكاً به مسلك الاخبار * فان صمنا بقول واحد ولم نر هلال شوال بعد ثلاثين لم نفطر بقوله السابق * وفيل نفطر لان الاخبر يثبت ضمناً لثبوت الاول لاقصداً بالشهادة عليه * فاذا رؤي الهلال في وضع منه المول لا قصداً بالشهادة عليه * فاذا رؤي الهلال في وضع محكمه سائر البلاد * فعلى الاول لو سافر الصائم الى بلد آخر لم ير فيه الهلال بعد ثلاثين صام معهم بحكم الحال * ولوكان أصبح معيداً وسادت به السفينة بعد ثلاثين صام معهم بحكم الحال * ولوكان أصبح معيداً وسارت به السفينة الى حيث لم ير الهلال كان الاولى أن يمسك بقية النهار ويبعد ايجابه فان فيه تجزئة اليوم * فاذا رؤي هلال شوال قبل الزوال لم يجزز (ح) الافطار الا بعد الغرنة اليوم * فاذا رؤي هلال شوال قبل الزوال لم يجزز (ح) الافطار الا بعد الغروب ﴿ القول في ركن الصوم ﴾ وهوالنية والامساك * أما النية فعليه أن

النهار (و) * وانغماره بالاغماء فيه أقوال أنه كالنوم أوكالجنون * وأصح الاقوال انه ان أفاق في أول النهار لم يضره بعده الاغماء ﴿ الرابع ﴾ الوقت القابل للصوم وهو جميع الايام الايوم العيدين (ح) وأيام التشريق (و) ولا يصبح صوم المتمتع في أيام التسريق على الجديد ، وصوم بوم الشات صحيح ان وافق نذراً أوقضاً أووردا *وان لم يكن لهسبب فهومنهي (مح) وفي صحته وجهان كالصلاة في الاوقات المكروهة * ويوم الشـك أن يُحدث برؤية الهلال من لايثبت الهلال بشهادته كالعبيد والفساقي ﴿ القول في السنن ﴾ وهي ثمانية تعجيـل الفطر بعد تيقن الغروب بتمر أو ماء ﴿ والوصال منهي عنــه وتأخير السحور مستحب * وكذا اكثار الصدقات وكثرة تلاوة القرآن والاعتكاف لاسما في العشر الاخير لطاب ليلة القدر * وكف اللسان عن الهذيان * وكذاكف النفس عن جميع الشهوات وهو سر" الصوم * وترك السواك بعد الزوال * وتقديم غسل الجنابة على الصبح ﴿ القسم النَّانِي ﴾ في مبيحات الافطار وموجباته * أما المبيح فهو المسرض والسفر ااطوبل * وطاري المـرض في أثنـاء النهار مبيح * وطاري السفر لا ببيح * واذا زالا | وهو غيرمفطر لم يبح الافطار ﴿والمسافر اذا أصبيح على نية الصوم فله الافطار والصوم أحب من الفطر في السفر لنبرئة الذمــة الا اذاكان تنضرر به «أما موجبات الافطار فاربعة ﴿ الأول ﴿ القضاء وهو واجب على كل تارك بردة (ح) أو سفر أو مرض أو اغماء أو حبض ﴿ ولا بجب على من ترك بجنون أو صبا أوكفر أصليّ * وما فات من بعض الشهر في أيام الجنون لا يقضي (ح) * ولو أفاق في أثناء النهار فني قضاء ذلك اليوم وجهــان * ولا | يجب التتابع في قضاء رمضان ﴿ النَّانِي ﴾ الامساك تشبهاً بالصائمـين وهو

وصل غبار الطريق الى باطنه أو أوجر بغير اختياره فلا يفطر الا أن يوجر المغمى عليه معالجة ففيه وجهان * ولو ابتلع دماً خرج من سنه أو سـناً أفطر يخلاف الربق الا أن مجتمع الربق بالعلك ففيــه وجهان * ولورد النخامة الى أَقْصَى الفيم ثم ابتلع أَفطر * ولو قدر على قطعه من مجراه فترك حتى جري ينفسه ففيه وجهان * ولو سبق الماء في المضمضة الى باطنه فقولان * وان بالغ فقولان مرتبان وأولى بالافطار * وان جرى الريق ببقية طعام في خلال الآُسنان فان قصر في تخليل الأُسنان فهو فيصورة المبالغة * وان لم يقصر فهو كغبار الطريق * والمنيّ ان خرج بالاستمناء أفطر * وان خرج بمجرد الفكر والنظر فلا * وان خرج بالقبلة والمعانفة مع حائل فهوكالمضمضة *والمضاجعة متجرداً كالمبالغة * وتكره القبلة للشاب الذي لايملك إربه * وخروج القي كالمني * ولو اقتلع نخاهــة مرن مخرج الحاء فني الحاقه بالاستقاء وجهانب * ومخرج الحاء من الظاهر * وفي افســـاد القصد شرعاً بالآكراه قولان أصحها أنه يفطر لانه ليس بصائم؛ فأما ذكر الصوم احترزنا به عن الناسي للصوم فانه لا يفطر بأكل ولا جماع (مو) * والغالط الذي يظن عــدم طلوع الفجر أو غروب الشمس أفطر ويلزمه القضاء في الآخر ولا ينبغي أن يأكل في آخر النهار الا بيقين * فأما بالاجتهاد ففيـه خلاف وفى أول النهار يجوز بالاجتهاد * ولو هجم ولم يتبـين الخطأ لزمه القضاء في الآخر ولم يلزم في الأول؛ ولوطلع الصبح وهو مجامع فنزع انعقد(ز)الصوم ولو اسنمر فسد ﴿ القول في شرائط الصوم ﴾ وهي أربعة ثلاثة في الصائم وهي النقاء عن الحيض والاسلام والعقل في جميع النهار * وزوال العقل البالجنون مفسد ولوفي بعض النهار * واستناره بالنوم ليس بمفســـد ولو في كل

من الصوم الي الاطعام بعذر شدة الغلمة وجواز "نفريق الكفارة على الزوجة والولد عند الفقر واستقرار الكفارة في الذمة عند العجز عن جميع هذه الحصال وقت الجماع خلاف * فنى وجه نميل الى القياس ونحمل هذه القضايا في حمديث الاعرابي على خاصيتهما * وفي وجمه نعمل بظاهر الحمديث ﴿ الرابع﴾ الفـدية وهي مدّ من الطعام مصرفها مصرف الصــدقات تجب [بثلاثة طرق (أحدها) فوات نفس الصوم فيمن تعدي بتركه ومات قبل القضاء فيخرج من تركته مد * وقال في القديم يصوم عنه وليه * ولايجب على من فاته بالمسرض * ويجب على الشبيخ الهرم على الصحيح (الثاني) مايجب بفضيلة الوقت وهي في حق الحامل والمرضع فاذا أفطرتا خوفا على ولديهما قضنا وافتــدنا عن كل يوم مدا * وفيــه قول آخر أنه لايجب كالمريض * وهل يلحق بهما الافطار بالعدوان * ومن أنقـذ غيره من الهلاك وافتقر الى الافطار فيه وجهان (الثالث) مايجب لتأخير القضاء فلكل يوم أخر قضاؤه عن السنة الأولى مع الامكان مد ﴿ وَانْ تَكْرُرْتُ السَّنُونَ فَنَّى ا تكررها وجهان * فأماصوم التطوع فلايلزم (مح) بالشروع * وكذا القضاء (مح) اذا لم يكن على الفور * وصوم التطوع فى السنة صوم عرفة | وعَاشُوراء وتاسوعاء وسُتة أيام بعد عيد رمضان * وفي الشهر الأيام البيض وفي الاسبوع الاثنين والحميس * وعلى الجملة صوم الدهر مسسنون بشرط الافطار يوم العيدين وأيام التشريق

سير كتاب الاعتكاف يدر

الاعتكاف سنة مؤكدة لاسيما في العشر الاخير من رمضات لطلب ليلة القدر * وهي في أوتار العشر الاخير * وميل الشافعي الى الحادي والعشرين

واجب على كل متعد" بالافطار في شهر رمضان غمير واجب على من أبيح له بقية النهار * ويجب على من أصبح يوم الشك مفطراً أذا بان أنه من رمضان على الصحيح * أما الصبا والجنون والكفر اذا زال لم يجب الامساك على وجه * ويجب في وجه * ويجب على الكافر دونها في وجه * ويجب على الصبي والكافر دون المجنون في وجه لانها مأموران على الجملة * وفي وجوب قضاء | هذا اليوم أيضاً تردد * ومن نوي التطوع في رمضان لم ينعقه وانكان مسافراً لتعين الوقت ﴿ الثالث الكفارة ﴾ وهي واجبة على كلمن أفسد صوم يوم من رمضان بجماع تام أثم به لاجل الصوم (ح) فلا يجب على الناسي اذا جامع لانه لم يفطر على الصحيح * ولا على من جامع في غيير رمضان ولا على المرأة لانها أفطرت بوصول أول جزء من الحشفة الى باطنها * وفيه قول قديم * ثم الصحيح أن الوجوب لا يلاقيها * وقيل يلاقيها * والزوج يتحمل * ولا يتحل الزاني * ولا الزوج المجنون ولا المسافر اذ لاكفارة عليهما ولا عن المعسرة فان واجبها الصوم فلا يقبل التحمل *ولا كفارة على من أفطر(حم) بغير جماع من الأكل ومقدمات الجماع * وبجب بالزنا وجماع الأمة ووطء البهيمة (حو) والاتيان في غير المأتي (و) * ولا تجب على من ظن أن الصبح غير طالع فجامع (ح) * وتجب على المنفرد (ح) برؤية الهلال * وعلى من جامع مرارا كفارات (ح) * وتجب على من جامع ثم أنشأ االسفر (ح) *ولو طرأ بعدالجماع مرضأو جنون أو حيض سقط في قول ولم يسقط في قول *وتسقط بالجنون والحيض (م) دون المرض (ح) في قول *ثم هذه كفارة من تبة ككفارة الظهار * وفي وجوب القضاء وجواز العدول

ويستوي فيه سائر المساجد * والجامع أولي به * ولا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتما على الجديد * ولو عين مسجدا بنذره فالصحيح أن المسجد الحرام يتعين * وسائر المساجـ لا تتعين * وفي المسجد الاقصى ومسجد المدينة قولان * وقيل ان الكل لايتمين * وقيـل ان الكل يتمين * وأما أ الزمان فالمذهب أنه يتعين (و) كما في الصوم شم يقضي (و) عند الفوات ﴿ الفصل الثاني في حَمَمَ النَّذَرَ﴾ والنظر في ثلاثة أمور ﴿الأول ﴾ في التتابع | فاذا قال لله على أن أعتكُف شهراً لم يلزمه (و) التتابع الا اذا شرط * ولوقال يوماً لم يجز تفريق الساعات على الايام في أصح الوجهين * واذا فال أعتكف ا هذا الشهر لم يفسد أوله بفساد آخره * ولا يلزم التابع في قضائه لانالتتابع وقع ضرورة لا بقصده * بل لو صرح وقال أعتكف هذا الشهر متناباً لم يلزم التنابع في القضاء على أحد الوجهين اذ التنابع وقع ضرورة فلا أثر للفظه ﴿ الثاني في استتباع الليالي ﴾ فاذا نذر اعتكاف شهر دخلت الليالى فيه | ويكفيه شهر بالاهلة * ولو نذر اعتكاف يوم لم تدخل الليلة * ولو نذرعشرة [أيام ففي الليالى المتخللة ثلاثة أوجه * وفى الثالث تدخــل ان نذر التنابع والا | فلا * واذا نذر العشر الاخــير فنقص الهــلال كفاه التـــــع ﴿ الثالث في | الاستثناء ﴾ فاذاقال أعتكف شهرا متنابعالا أخرج الالعيادة زيّد لم يجزا لحروج لغيره * ولو قال لاأخرج الا لشغل يعن ّ لى جاز (م و) الخروج لكل شغل ا دني أودنيوي لا كالنظارة والتنزه * ولو قال أتصدق بهذه الدراهم الا أن | أحتاج اليها فالاظهر صحة الشرط * ولو قال الا أن يبدو لي فالاظهر فساد | الشرط * ثم الزمان المصروف الى غررض المستثنى يجب قضاؤه الاأن يعين | الشهر فيحمل استثناؤه على نقصان الوقت لاعلى قطع التنابع فقط

* وقيـل انها في جميع الشهر * وقيـل في جميع السـنة ولذا قال أبوحنيفة لوقال لزوجته في مننصف رمضان أنت طالق ليلة القدر لم تطلق الا اذامضت سنة لأن الطلاق لا يقع بالشك* ويحتمل أن تكون في النصف الاول * وفي الكتاب ثلاثة فصول

﴿ الفصــل الأول في أركانه ﴾ وهي أربَّة ﴿ الاول الاعتكاف ﴾ وهو عبارة عن اللبث في المسجد ساعة مع الكف عن الجماع * وهل يشترط الكف عن مقدمات الجماع فيه قولان * ولايشترط (ح و م) اللبث يوماً ولايكني المبور * ولا يشترط ترك التطيب وترك البيع والشراء (م و) وترك الأكل (مح) بل يصح الاعنكاف من غير صوم * فان نذر أن بعتكف صائمًا لزمه كلاهما * وفي لزوم الجمع قولان * ولونذر أن يعتكف مصلياً أويصوم معتكفاً لميلزم الجمع ﴿ الثاني النية ﴾ ولابد منها في الابتداء ويستمر حَكُمُها وان دام اعتكافه سنة * فان خرج لقضاء حاجة أولغــيره فاذا عاد لزمه استثناف النية » أمااذا قدّر زماناً في نيته كمالونوي أن يعتكف شهراً لميزمه اذا خرج تجديد النية في قول * ولزمه انطالت مدة الحروج في قول * ولام بالخروج لغيرقضاء الحاجة قرب الزمان أو طال فى قول * ونية الحروج عن الاعتكاف كنية الحروج عن الصوم ﴿ الثَّالَثُ المُعتَكَفُ ﴾ وهو كلُّ مسلم عاقل ليس بجنب ولا حائض فيصح اعتكافالصي والرقيق * والسكر لايفسد كالاغماء * وقيل انهما يفسدان * وقيل انهما لايفسدان * والحيض مهما طرأ قطع* والجنابة ان طرأت باحتلام فعليه أن سادرالي الغسل ولا يلزمه الغسل في المسجد وان أمكن ﴿ الرابع المعتكف فيــه ﴾ وهو المسجد

المميز لو حج باذن الولي جاز ﴿ وكذا العبد ﴿ ولا يشترط لوقوعه عن حجة الاسلام الا الاسلام والحرية والتكليف * ويشترط لوجوب حج الاسلام هـذه الشرائط مع الاستطاعة * والاستطاعة نوعان ﴿ الاول ﴾ المباشرة والقدرة عليها تتعلق بالزاد والراحلة والطريق والبدن (أما الراحلة) فلابد منها ولا يجب (حم) الحج على القوى على المشيالا فيما دون مسافة القصر * ولا على من لم يستمسك على الراحلة ما لم يجد محملا أو شق محمل مع شريك، فإن لم يجد الشريك لم يلزمه (وأما الزاد) فهو أن يماك ما يبلغه الي الحج فاضلا عن حاجنه أعنى به المسكن والعبد الذي يخدمــه ودست ثوبه ونفقة أهـــله الي الاياب * فان لم يكن له أمل ولامسكن ففي اشتراط نفقة الاياب الى الوطن وجهان * ولو احتاج الى نكاح لحوف العنت فصرف المال اليــه أهم * وفى صرفرأس ماله الذي لايقدر على التجارة الابه الى الحج وجهان ﴿ وَمِنْ لا نَفْقَهُ معــه في الطريق وقدر على الكسب لم يازمه الحروج للمشــقة في الجمع ببن الكسب والسفر (وأما الطربق) فشرطه أن يكون آمناً عما يخاف في الناس والبضم والمال « فلوكان في الطربق بحر لزم الركوب على قول لغلبة السلامة ولم يلزم في قول لايخطر * ولزم على غير المستشمر في قول دون الجبان * واذا لم نوجب فاوتوسط البحر واسنوت الجهات في النوجه اليمكة والانصراف عنها فني الوجوب الآن وجهان. واستطاعة المرأة كاستطاعة الرجل لكن اذا وجدت محرماً أو نسوة (حوو) ثقات مع أمن الطربق * ولو كان على المراصد من يطلب المال لم يازم الحج * وفي لزوم أجرة البذرقة (٣) وجهان * واذا لم يخرج محرم المرأة الابأجرة لزم على أظهر الوجهين (وأما البدن) فلا يعتـــبر

٣) (فوله البذرقه) بالدال المعتجمة هي الحفارة اه

﴿ الفصل الثالث في قواطم التنابع ﴾ وهو انقطاع شروط الاعتكاف والحروج بكل البدن عن كل المسجد بغير عذر * فلو أخرج رأسه أو رجله لم يضر * ولو أذن على المنارة وبابها في المسجد لم يضر * وان كان بابها خارج | المسجد وهي ملتصقة بحريم المسجد فثلاثة أوجه * يفرق في الثالث بعذر المؤذن ا الراتب دون غيره * وأماالعذر فعلى مراتب (الأولى) الخروج لقضاء الحاجة وهو لايضر ؛ ولا يجب قضاء تلك الاوقات ولاتجــديد النية عنــد العود * ولا فرق بين قرب الدار و دمدها(و)وبين أن يكثر الحروج(و)لقضاء الحاجة أو يقل * ولا بأس بميادة المريض في الطريق من نير تمريج * ولا بأس بصلاة الجنازة من غير ازورار عن العاريق * وكذا كلوقنة في حد صـــلاة الجنازة | * وان جامع فىوقت قضاء الحاجة انقطع التنابع (و) (الرُّبَّة الثانية) الحروج إ بعذر الحيض غير قاطع للتنابع الااذا قصرت مدة الاعتكاف وأمكن ايداعها في أيام الطهر فقيــه وجهان (الرّبة الثالثة) الحروج بالمرض أو [بالنسيان أو بالأكراه أو لأداء شهادة متعينة أو تمكين من حد أو عدة ففيه | قولان مرتبان على الحيض وأولى بأن ينقطع التنابع * ثم مهما لم ينقطع فعايه | قضاء الاوقات المصروفة الى هـذه الاعـذار * وفى لزوم تجـديد النيــة عند العود خلاف

-ه کاب الحج که د

ولا يجب في العمرالا مرة واحدة والنظر في المقدمات والمقاصد واللواحق هز القسم الاول في المقدمات » وهى الشرائط والمدواقيت ﴿ القدول في الشرائط ﴾ ولا يشترط لصحة الحج الاالاسلام «اذ يجوز للولي أن يحرم (ح) عن الصبى و يحج به ولا يشترط لصحة المباشرة الا الاسلام والتمييز فان

الاستنابة وذلك عند القدرة علمها من المكلف الحر بمال بملكه فاضلاً عن حاجته التي ذكر ناها وافياً باجرة الاجير راكباً * فان لم يجد الا ماشياً لم يلزمه على أحد الوجهين لما فيــه من الخطر على المال * وان قدر ببذل الاجنسي مالاً لم يلزمه القبول للمنة * وان بذل ابنه الطاعة في الحج عنه وجب القبول (ح) * وان بذل الاجنبي الطاعة أو الابن المـال فوجهان * وانكان الابن إ ماشيًّا ففي لزوم القبول وجهان * وان كان معوَّلا فيزاده على الكسب أوعلى ـ السؤال فلاف مرتب وأولى بأن لا يجب » ومها تحقق وجوب الحج فالعمرة تجب (م ح) على الجديد ﴿ الطرف الثالث ﴾ في الاستئجاروالنظر فىشرائطه وأحكامه * فأماشروطه فمذكورة فىالاجارة * ولنراع همنا أربعة | أمور ﴿ الأول ﴾ أن يكون الاجير قادراً فانكان مريضاً أوكان الطريق | مخوفاً أو طالت المسافة مع ضـيق الوقت لم يصح * ولا بأس به فى وقت | الأنداء والتـاوج فان ذلك يزول * ثم ليبـادر الاجـير مع أول رفقـة | ولا يلزمه المبادرة وحــده ﴿ الشَّانِي ﴾ أن لا يضـيف الحج الى السنة | القابلة (ح) الا اذا كانت المسافة بحيث لا تقطع في سنة أو كانت الاجارة على الذمــة ﴿ النَّالَثُ ﴾، أن تُـكُونَ أَعمَـال الحج معلومــة ﴿ للأُجيرِ * وفي اشتراط تعيين الميقات قولان * وقيــل انه انكان على طريقه [ميقات واحد تعين * وان أمكن أن يفضي الى ميفاتين وجب التعيين ﴿ الرابع ﴾ أن لايمقد بصميغة الجعالة ﴿ فلو قال من حج عني فله مألَّة فحج إ عنه انسان نقل المزني صحته * وطرده الاصحاب في كل اجارة بلفظ الجعالة | * والاقيس فساد المسمي والرجوع الىأجرة المثل لصحة الاذن * أماأحكامه | فتظهر باحوال الاجير وهي سبعة ﴿ الاولى ﴾ اذا لم يحج في السنة الاولى ا

فيه الا قوة يستمسك بها على الراحلة * ويجب على الاعمى اذا قدر على قائد * وبجب على المحجور والمبذر * وعلى الولي أن ينفق عليه وينصب عليه قوَّ اماً ﴿ ومهما ثمت الاستطاعة وجب الحج على التراخي (م ح ز) وله أن يتخلف عن أول قافلة * فان مات قبل حج الناس سين عدم الاستطاعة * وان مات بعد الحجفلا* وان هلك ماله بعدالحج وقبل إياب الناس سين أن لااستطاعة لان نفقة الاياب شرط في الحج * فان دامت الاستطاعة الي اياب الناس ثم مات أوطرأ المضدلق الله عن وجل عاصياً على الاظهر «وتضيق عليه الاستنابة اذا طرأ العضب بعد الوجوب؛ فان امتنع ففي اجبار القاضي اياه على الاستنابة وجهان * ولا بد من الترتيب (مح) في الحج فيبدأ بحجة الاسلام ثم بالقضاء (و) ثم بالنذر ثم بالتطوع فلو غير هذا الترتيب وقع على هذا الترتيب ولغت أنيته * واذا حج عن المستأجر وهو لم يحج عن نفسه وقع عنه دون المستأجر (مح) ﴿ النوع الثاني ﴾ استطاعة الاستنابة * والنظر في ثلاثة أطسراف ﴿ الطرف الأول ﴾ جوازالاستنابة * وانماتجو زللعاجز عن المباشرة بالموت أو بزمانة (م) لا يرجى زوالها * وانما تجوز في حجة الاسلام اذاوجب بالاستطاعة أو مات قبل الوجوب أو امتنع الوجوب لعدم الاستطاعة * وفي الاستئجار للنطوع قولان * واذا استأجر المعضوب حيث لا يرجي زواله فمات أوحيث لا يرجي برؤه فشني فغي وةوع الحج موقعه قولان ينظر في أحدهما الي الحال وفي الآخر الى المآل * فان قلنا انه لا يقع عنه فالصحيح أنه تقع عن تطوعه ويكونهذا عذراً في تقديم التطوع كالصبا والرق *ثم يستحق الاجير الاجرة ولا يجوز الحج عن المعضوب بغمير اذنه * ويجوز عن الميت من غير وصية (مح) ويستوي فيــه الوارث والاجنبي ﴿ الطرف النَّانِي ﴾ في وجوب

﴿ الحامسة ﴾ لو أحرم عنه ثم نوى الصرف الى نفسه لم ينصرف اليه وسقط أجرته على أحد القولين لانه أعرض عنها ﴿ السادسة ﴾ من مات في أثناء الحج فهل للوارث أن يسد نأجر أجيراً ليبني على حجه فيه قولان * فان جوزنا ذلك فان مات بين التحلاين أحرم الاجمير احراماً حكمه أن لايحرم اللبس والقلم لانه بناء على ماسبق فهو كالدوام * فعلى هذا اذامات الاجير في أثناء الحج استحق قسطا من الأجرة لانماسبق لمبحبط * وانقلنا لا يمكن البناء فقد حبط حق المسنأجر فني استحقاقه شيئًا وجهان * ولو مات قبل|الاحرام فني استحقافه قسطاً لسفره وجهان مرتبان وأولى بأن لانسنحق لأن السفر لم يتصل بالمقصود ﴿ السابعــة ﴾ لو أحصر فهو كما لو مات * ولو فات الحج فهو كالافسادلانه يوجب القضاء ولايستحق شيئاً * ﴿ المقدمة الثانية المواقبت ﴿ ا *والميقات الزماني للحجشم شوال (ح)وذوالقعدة وتسعمن ذي الحجة * وفي ليلة الميذالي طلوع الفجر وجهان * وأما العمرة فجميع السينة وفتها * ولا تكره في وقت أصلاً الاللحاج العاكف بمني في شغل الرمي والمببت لاتنعقد عمرته لعيجزه عن التشاغل به في الحال * ولو أحرم قبل أشهر الحج بحجج انعقد احرامه وبتحلل بعمل عمرة * وهل يقع عن عمرة الاسلام فيه قولان * أما | الميقات المكانى فهو فى حق المقيم بمكه خطة مكه على رأي وخطة الحرم على رأى * والافضل أن يحرم من باب داره * فان أحرم خارج الحرم فهو مسىء *أماالآ فاقي فيقات من يتوجه من جانب المدينة ذوالحليفة * ومن الشمام الجحفة * ومن اليمن بلملم * ومن نجد اليمن *ونجد الحجاز قرن * ومن جهة | المشرق ذات عرق * وهـذه المواقيت لاهلها ولكل من مرتبها * والذي مسكنه بين الميقات وبين مكة فيقاته من مسكنه * والذي جاوز الميقات لاعلى

خت الاجارة الااذاكانت على الذمة فلامستأجر الحيار كافلاس المشترى وقيل تنفسخ في قول كالقطاع المسلم فيه * فان حكمنا بالحيار فكان المسنأجر سيتًا فليس للوارث فسخ الاجارة فانه يجب صرفه الى أجير آخر فأجير الميت أولى ﴿ الثانية ﴾ اذا خالف في الميقات فأحرم بعمرة عن نفسه ثم أحرم بحبح المستأجر في مكه وفي قول لاتحسب المسافة له لانه صرفه الي نفسه فيحط من أجرته بمقــدار التفاوت بين حجه من بلده وبين حجه من مكة فيكثر المحطوط * وعلى قول تحسب المسافة فلا يحط الا مقدار التفاوت ببن حج من الميقات وحج من مكة فيقل المحطوط * وان لم يعتمر عن نفسه وأحرم من مكة فعليه دم الاساءة * وهل ينجسبر به حتى لا يحط شيُّ فيسه وجهان * فان قلنا لا يُعبر فني احتساب المسافة في بيان القدر المحطوط وجهان مرتبان وأولى بأن يحتسب لانه لم يصرف الى نفسه * ولو عين له الكوفة فهل يلزمه الدم فى مجاوزتها الحافاً لهــا بالميقات الشرعي فعــلى وجهبن * ولو ارتكب محظوراً لزمه الدم ولاحط لانه أني بمام العمل ﴿ الثالثة ﴾ اذاأمر بالقران فأفرد فقد زاد خيراً * وان قرن فدم القران على المستأجر على أصح الوجهين * ولو أمر بالافراد فقرن فالدم على الاجير * وبرئت ذمةالمستأجر عن الحج بالعمرة لان القران كالافراد شرعاً وفي حط شيء من الاجرة مع جبره بالدم الخـلاف السابق * وان أمر بالقران فنـمتم كان كالقران على وجه * وفي وجه جعل مخالفاً له وعليــه الدم * ويعود الحلاف في حط شيء من الاجرة ﴿ الرابعة ﴾ اذا جامع الاجير فسدحجه وانفسخت الإجارة ان وردن على عينه ولزمه القضاء لنفسه * وان كان على ذمته لم تنفسيخ * وهل يقع قضاؤه عن المستأجر أوتجب حجة أخري سوى القضاء له على وجهين

الاول) أن لايكون من حاضري المسجد الحـرام فان الحاضر ميقاته نفس مَكَةَ فَلَا يَكُونَ قَدْ رَبْحِ مِيقَاتًا * وَكُلُّ مِنْ مَسَكَّنَهُ دُونَ مُسَافَةُ القَصَّرُ حُوالَى مَكَة فهو من الحاضرين * والآفاقي اذا جاوز الميقات غير مريد نسكا فكما دخل مكة اعتمر نم حيج لم يكن متمنعا اذصار من الحاضرين *اذليس يشترط فيه قصد الاقامة * (الناني)أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج فلو تقدم تحاله الم يكن متمتعاً اذ لم يزحم الحج بالعمرة في مظننه * ولو تقــدم احرامها دون التحلل ففيه خلاف * فاذا لم يكن متمتماً فني لزوم دم الاساءة لاجل انه أحرم بالحجمن مكه" لامن الميقات وجهان ﴿ (الثالث) أن يقع الحج والعمرة في سنة واحدة *(الرابع)أن لا يعود الى ميقات الحج فلو عاد اليه أو الى مثل مسافته كان مفرداً * ولو عاد الي ميقات كان أقرب من ذلك الميقات فوجهان * (الحامس) أن يقع النسكان عن شخص واحد فلو اعتمر عن نفســه ثم حج عن المستأجر فلا يمنعُ على أحد الوجهين * (السادس) نية التمتع على أحــد الوجهين تشبيها له بالجمع بين الصلاتين * والاصح أنه لاينـــترطكما في القران * واذا وجـــدت الشرائط فمكه ميقات المنمتع كما أنها ميفات المكي «فلوجاوزها في الاحرام لزمه دم الاساءة مع عدم النمتع * وانما يجب دم النمنع باحرام الحج * وهل يجوز تقديمه بعد العمرة على الحج فيه قولان للتردد في نشبيه العمرة باليمين مع الحنث فانه أحد السببين * وأما المعسر فعليه صيام عشرة أيام ثلاثة في الحيح بعد الاحرام وقبل يوم النحر ﴿ولا تقدم (ح) على الحج لانها عباده بدنيـة * ولا يجوز في أيام النسريق على الجديد * واذا نأخر عن أيام التسريق صار فائتا ولزم القضاء (ح) * وأما السبعة فأول وفها بالرجوع الي الوطن * وهل يجوزفي الطريق فيه وجهان * وقيل المراد به الرجوع الي مكة * وقيل الفراغ

قصد النسك فاذا عن له النسك فيقاته من حيث عن له والأحب أن يحرم من أول جزء من الميقات * وان أحرم من آخره فلا بأس * ولوحاذي ميقاتا فيقاته عند المحاذاة اذ المقصود مقدار البعد عن مكة * وان جاء من ناحية لم تحاذ ميقاتا ولامر به أحرم من مرحلتين فانه أقل المواقيت وهو ذات عرق * ومها جاوز ميقاتا غير محرم فهو مسىء وعليه الدم * ويسقط عنه بأن يعود الى الميقات قبل أن يبعد عنه بمسافة القصر * وان عاد بعد دخول مكة لم يسقط * وان كان بينها فوجهان * ثم ينبغي أن يعود أولا ثم يحرم من الميقات * فان أحرم ثم عاد محرماً فني سقوط الدم وجهان * ولوأحرم عبد الميقات الحج الافي حق المدى قبل الميقات كان أحب * أما العمرة فيقاتها ميقات الحج الافي حق المدى والمقيم بها * فان عليهم الحروج الي طرف الحل ولو بخطوة في ابتداء الاحرام * فان لم يفعل لم يعتد بعمرته على أحد القولين لانه لم يجمع ببن الحل والحرم * والحاج بوقوف عرفة جامع بينهما * وأفضل البقاع لاحرام العمرة الحمرانة ثم التنعيم ثم الحديبية

﴿ القسم الثاني من الكتاب في المقاصد ﴿ وفيه للاَّنَّة أَبُوابٍ ﴾

﴿ الباب الاول ﴾ في وجوه أداء النسكين « وهو ثلاثة » (الاول) الافراد وهو أن يأتي بالحج مفرداً من ميقاتها » (الناتي) القران وهو أن يحرم بهما جميعاً فيتحد الميقات والفعل (ح) وتندرج العمرة تحت الحج * ولو أحرم بالعمرة ثم أدخل الحج عليه قبل الطواف كان قارنا » وانكان بعده لغاادخاله * ولو أدخل العمرة على الحج لم يصح في أحدالقولين لانه لا يتغيير الاحرام بعد العقاده * (الثالث) الممتع وهو أن يفرد العمرة ثم لحج ولكن يتحد الميقات اذا تحره بالحج من جوف مكه * وله ستة شروط لحج ولكن يتحد الميقات اذا تحره بالحج من جوف مكه * وله ستة شروط

فهو كما لو أحرم مفصلا ثم نسى ما أحرم به * والقول الجديد في أنه لا يؤخذ الملبة الظن اجتهاداً لكن يبني على اليقين فيجعل نفسه فارناً فتبرأ ذمت عن الحج بيقين * وكذاءن العمرة الا اذا قلنا لا يجوز ادخال العمرة على الحج فانه يحتمل أنه وقع الآن كذلك " وقيل النسيان عذر في جواز ادخال العمرة على الحج في الحج في فان قلنا في يبرأ عن العمرة فعليه دم القران والا فلا * وان طاف أولا ثم شك فيمتنع ادخال الحج لوكان معتمراً فطريقه أن يسمي ويحلق ويبتدئ احرامه بالحج وتبمه فيبرأ عن الحج بيقين لانه ان كان حاجا فغايته حلق في غير أوانه وفيه دم * وان كان معتمراً فقد تحال ثم حج وعليه دم التمع فالدم لازم بكل حال * ولا يضره النك في الجهة فان التعيين ليس بشرط في نية الكفارات

من الفصل الثاني في سنن الاحرام به وهي خمسة هو الاولي به الفسل تنظفا حتى يسن للحائض والنفساء و يغتسل الحاج لسبعة مواطن وللا حرام و و حول مكة والوقوف بعرفة و و بردلقة و ولرمي الجمر الثلاث لان الناس بجلمه و في هذه الاوقات في الثانية التطيب للاحرام في ولا بأس بطبب له جرم (ح) وفي تطيب ثوب الاحرام قصداً له خلاف و لا نه ربحا ينزع فيكون عند اللبس كالمستأنف و فان الفق ذلك فني وجوب الفدية وجهان و ويستحب خضاب المرأة تعميما لليد لا تظريفاً في النائة به أن يتجرد عن المخيط في ازار ورداء أبيضين و نعاين في الرابعة به أن يصلي ركمتي الاحرام نم يلبي حيث تنبعث به دابته و وفي القديم بحيث يتحلل عن الصلاة في الحرام نم يلبي حيث تنبعث به دابته وفي القديم بحيث يتحلل عن الصلاة في الخامسة به أن بلبي عند النية و يجددها عند كل صعود و هبوط و حدوث حادث وفي مسجد مكة و مني و عرفات و وفيا عداها من المساجد قولان و وفي حال الطواف

عن الحج * ثم اذا فات الثلاثة قضى عشرة أيام * ويفرق بين الثلاثة والسبعة بمقدار ما يقع الفرقة في الاداء * فان لم يفعل فني صحة اليوم الرابع عن هذه الجمة قولان * فان فلنا لايصح (و) صح مابعده * وجعل اليوم الرابع كالافطار المتخلل * وان وجد الهدي بعد الشروع في الصوم لم يلزمه * ولو وجد قبل الشروع وبعد الاحرام الحج ببني على أن العبرة في الكفارات بحالة الاداء أو بحالة الوجوب * ولو مات المتمتع قبل الفراغ من الحج سقط عنه الدم على أحد القولين نظر الله الاحم في أخرج من تركته فان مان معسراصام عنه وايه أو فدى كل يوم بمدكما في رمضان * وقيل انه يرجع ههنا الى الاصل وهو الدم

- م الباب الثاني في أعمال الحج * وفيه أحد عشر فصلا كة --

﴿ الفصل الأول في الاحرام ﴾ وينعقد بمجر د النية (ح) من غير تلبية ﴾ وإن أحرم مطلقاً ثم عين بحج أو عمرة أو قران فله ذلك الأ أن يحرم قبدل أشهر الحج ثم يعين للحج أو يدخل عليه الحج بعد الاشهر فانه لا يجوز (و) ولو أهل عمرو باهلال كاهلل زيد صح * فان كان احرام زيد مفصلا أو مطلقاً كان احرام عمرو كذلك * وان كان زيد أطلق أولا ثم فصله قبل احرام عمرو نزل احرام عمرو على المطلق نظراً الي الاول أو على المفصل نظراً الي الآخر فيه وجهان * ولو لم يكن زيد محرماً بني احرامه مطلقاً الا اذا عرف أنه غير محرم * فان عرف موته انعقد لعمرو احرام مطلقاً على أظهر الوجهين ولفت الاضافة فانه نص في الأم انه لو أحرم عن مستأجرين تعارضا وانعقد عن الاجير * وكذا لو أحرم عن نفسه وعن المستأجر تساقطت الاضافنان ولقي الاحرام عن الاجير * ولو مات زيد بعد الاحرام أو عسر مراجعت ولقي الاحرام عن الاجير * ولو مات زيد بعد الاحرام أو عسر مراجعته

بشرط في اجزاء الطواف على الصحيح «أماسنن الطواف فهي خمس ﴿الأولى بُهِ أن يطوف ماشياً لا رَاكباً * وانمـا ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم ليظهر ا ليستفتي ﴿ الثانية ﴾ تقبيل الحجر الاسود * ومس الركن الهاني باليــدُ * فان منعت الزحمة عن التقبيل اقتصر على المس والاشارة * وبستحب ذلك في آخر كل شوط * وفي الاوتار آكد ﴿ التالثة الدعاء ﴾ وهو أن يقول عند ابتداء الطواف بسم الله وبالله والله آكبر اللمم ايماناً يكوتصديقاً بكتابك ووفاء بعهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد عليه وعلى آله السلام ﴿ الرابعة ﴾ الرمل في الاشواط الثلاثة الاول والهينة في الاربعة الاخيرة * وذلك في طواف الفدوم ففط على قول * وفي طواف بعده سعى فقط على قول*وان تركُ الره ل أولاً لم يقضه | آخراً أذ تفوت به السكينة * ولو تعذر الرمل مع الفرب للزحمة فالبعد أولى * ولو تعذر لزحمة النساء فالسكينة أولي * وليقل في الرمسل اللم ّ اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وسعياً مشكوراً ﴿ الحامسة ﴾ الاضطباع في كل طواف | فيــه رمل وهو ان يجعل وسط ازاره فى ابطه اليمنى ويجمع طرفيه علىعاتقه الايسر ثم يديمه الى آخر الطواف في قول والي آخرالسعي في قول ﴿ فرع ﴾ لو طاف المحرم بالصي الذي أحرم عنه أجزأ عن الصي الا اذا لم يكن قد طاف عن نفسه فان الحامل أولى به فينصرفاليه ولا يكفيهما طوافواحد بخلاف ما اذاحمل صبيبن وطاف بهما فانه مكني الصبيبن طواف واحدكر آكبين على داية

﴿ الفصل الخامس في السعي ﴾ ومن فرغ من الطواف استلم الحجر وخرج من اباب الصفا ورقي على السعة ويدعو شم اباب الصفا ورقي على السعة ويدعو شم يشي الى المروة ويرقافيه ويدعو ويسرع في المئي اذابق بينه وبين الميل الاخضر

ويستحب رفع الصوت بها الاللنساء

والفصل الثالث في سنن دخول مكة من بنية كدى واذا وقع بصره على الكعبة قال مكة من ثنية كداء * ويخرج من ثنية كدى واذا وقع بصره على الكعبة قال اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة وبراً وزد من شرفه وعظمه ممن حجه واعنمره تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة وبراً * ثم يدخل البيت من باب بني شيبة فيؤم الركن الاسود * ويبتدئ طواف القدوم * وكل من دخل مكة غير مريد نسكاً لم يازمه (ح) الاحرام على أظهر القولين ولكنه يستحب كتحية المسجد

و الفصل الرابع في الطواف في وواجباته ستة و الاول في شرائط الصلاة من طهارة الحدث والحبث وستر العورة الا أنه يباح فيه الكلام و الشاني التربيب (ح) وهو أن يجعل البيت على يساره و يبتدئ بالحجر الاسود و ولا التربيب الحجد جعله على يمينه لم يصح ولو استقبله بوجهه فيه تردد ولو ابتدأ بغير الحجر لم يعتد بذلك الشوط الي أن ينهي الي أول الحجر فنه يبدأ الاحتساب ولو حاذي آخر الحجر ببعض بدنه في ابتداء الطواف فيه وجهان و الثالث في أن يكون بجميع بدنه خارجاً عن البيت فلا يمشي على شاذروان البيت ولا في داخل محوط الحجر و فان سنة أدرع منه من البيت ولوكان يمس الجدار يبده في موازاة الشاذروان صح (ح) لان معظم بدنه خارج و الرابع في أن يطوف داخل المسجد ولو في أخرياتها وعلى سطوحها وأروقها فلو طاف بالمسجد لم يجز و الحامس كوركانية العدد فلو اقتصر على ستة أشواط لم يصح بالمسجد لم يجز و الحامس كوركان عقيب الطواف مشروعتان وليستا من الاركان وفي وجوبها قولان وليس لتركها حبران لانه لا يفوت اذ الموالاة ليس وفي وجوبها قولان وليس لتركها حبران لانه لا يفوت اذ الموالاة ليس

منى بعد طلوع الشمس رموا سبع حصيات الى الجمرة النالنة وكبروا مع كل حصاة بدلا عن التلبية * ثم بحلقون وينحرون ويمودون الى مكة لطواف الركن * ثم يمودون الى منى لارمى فى أبام الاثريق * ولاحج نحالان يحصيل أحدها بطواف الزيارة والآخر بالرمي * وأيهما فدّ م أو أخر فلا بأس * ويحل بن التحلاين اللبس والقلم * ولا يحل الجماع * وفى النطيب والنكاح والامس وفئل الصيد قولان * وان جعلنا الحلق نسكاً صارت الاسباب بلائة فلا يحصل أحد التحللين الا بائين أي النين كانا * ويدخل وقت التحلل بانتصاف يحصل أحد التحللين الا بائين أي النين كانا * ويدخل وقت التحلل بانتصاف الحلق نسكاً فولان * ولا خلاف أنه مسنحب بازم بالندر * وفي حكون الحلق نسكاً فولان * ولا خلاف أنه مسنحب بازم بالندر * فان جعل نسكاً جاز (مح) البداءة به فى أسباب التحلل * وفسدت العمرة بالجماع فبدل الحلق لان التحلل لم يتم دونه * واذاتركه لم ينجبر بالدم لان تداركه بمكن على رأسه شعر فيسنحب (ح) امرار الموسى على الرأس * وبقوم لم بكن على رأسه شعر فيسنحب (ح) امرار الموسى على الرأس * وبقوم التقصير والنتف والاحراق مفام الحلق الا اذا نذر الحلق * ولا حلى على الرأة * وبسنحب لها النفرة بالما النفرة بالله الا اذا نذر الحلق * ولا حلى على الرأة * وبسنحب لها النفرة بير

و الفصل النامن في المبيت ؛ والمبين بمزدلفة ليلة العبد وبمني ئلاث لبال بمده نسك ، وفي وجوبه قولان ، فان ملنا انه واجب فنجبر بالدم (ح) ، وفي قدر الدمقولان ، أحدها دم واحدا جميع ، والناني دم لمزدلفة ودم لليالي مني ، والرمي ومجاوزة الميفات مجبوران بالدم قولا واحدا ، والطواف والسعي والوقوف والحلق لا تجبر بالدم فولاً واحداً فانها أركان ، والمببن وطواف الوداع والجمع بين الليل والنهار بعرفة فيها فولان ، ولادم على من

المعلق نفناء المسجد نحو ستة أذرع الي أن يحاذي الميلين الاخضرين ثم يعود الي الهينة * والترقي والدعاء وسرعة المشي سنن* ولكرن وقوع السعي بعد طواف ما شرط *فلايصح الابتداء به * فان نسي بعد طواف القدوم لايستحب الاعادة بمده ولا يشترط فيه الطهارة وشروط الصلاة بخلاف الطواف ﴿ الفصل السادس في الوقوف بعرفة ﴾ والمستحب أن يخطب الامام اليوم السابع من ذي الحجة بمكة بعد الظهر خطبة واحدة ويأمرهم بالغدو الى منى وبخبرهم بمناسكهم ويخرج اليوم الثامن ويبيت ليلة عرفة بمني ثم يخطب بعد الزوال بعرفة خطبة خفيفة ويجلس ثم يقوم الي الثانية ويبـدأ المؤذن بالاذان حتى يكون فراغ الامام مع فراغ المؤذن * ثم يصلي الظهر والعصر جميعاً * ا ثم يقبلون على الدعاء الى وقت الغروب ويفيضون بعد الغروب الى مزدلفة يصلون بها المغرب والعشاء * والواجب من ذلك ما ينطلق عليه اسم الحضور في جزء من أجزاء عرفة ولو في النوم (و) وان سارت به دابته * ولا يكفي حضور المنمى عليه * ووقت الوقوف من زوال يوم عرفة الي طلوع الفجر من يوم الميد * ولو أنشأ الاحرام ليلة العيد جاز (و) لان الحج عرفة ووقته باق، وقيل لا يجوز الا بالنهار * ولو فارقءرفة نهاراً ولم يكن حاضراً عند | الغروب ولا عاد بالليل تداركا فغيوجوب الدمقولان * حاصلهما أن الجمع بين ا الليل والنهار هــل هو واجب * ولو وقفوا اليومالعاشر غلطا في الهلال فلا قضاء * ولو وقفوا اليوم الثامن فوجهان لان هذا الغلط نادر

﴿ الفصل السابع فى أسباب التحلل ﴾ فاذا جمع الحجيج ببن المغرب والعشاء عزدلفة باتوا بها *ثم ارتحلوا عند الفجر فاذا انتهوا الى المشعر الحرام وقفوا ودعوا وهذه سنة *ثم يتجاوزونه الى وادى محسر فيسرعون بالمشى فاذا وافوا

* والثاني وظيفة جمرة * والنالث ثلاث حصيات

والفصل العاشر في طواف الوداع به وهو مشروع اذا لم يبن شغل وتم التحلل * فلو عرّج بعده على شغل بطل الافي شد الرحال ففيه نردد * وفي كونه مجبوراً بالدم قولان *ولا يجب على غير الحاج * ومها انصرف قبل المجاوزة مسافة القصر وتدارك جاز * والحائض لا يازمها الدم بترك طواف الوداع * فان طهرت قبل مسافة القصر لم يازمها المود بخلاف المقصر بالترك الوداع * فان طهرت قبل مسافة القصر لم يازمها أن الوداع يفوت بمجاوزة الحرم أو مجاوزة مسافة القصر

و الفصل الحادي عشر في حكم الصبي ﴾ وللولي أن يحرم عن الصبي الذي لم ييز (ح) ويحضره المواقف فبحصل الحيج الصبي نفلاً وللام ذلك أيضاً وفي القيم وجهان * وهل الولي أن يحرم عن الميز فيه وجهان * والمميز يحرم باذن الولي * ولو استقل لم يتعقد على أحد الوجبين *أما المميز فينعاطي الاعمال بنفسه * وما يزيد من نفقة السفر على الولي أو الصبي فيه وجهان * ولوازم الحظورات لم تجب على أحد الوجهين نظراً له فان أوجب فعلى الولي أو الصبي فيه وجهان * ويفسسد حجه بالجماع * وفي لزوم القضاء خلاف مرب على المدنية وأولى بأن لا يجب لانها عبادة بدنية * فان أوجب لم يصبح من الصبي على أحد الوجهين لكونه فرضاً * فاذا لمنغ لزمه القضاء بعد الفراغ عن فرض الاسلام * وان بلغ الصبي في حجه قبل الوقوف (ح) وفع عن حجة الاسلام الن فد سعي قبله لزمه الاعادة في أصبح الوجهين * وهل يلزمه دم بنقصان احرامه اذا وقع في الصبي فيه فولان * وعنق العبد في الحج كبلوغ الصبي * ولو طيب الولى الصبي في الولى * الا اذا قصد المداواة فيكون

ترك المبيت بعذركرعاة الابل وأهل سقاية العباس ومن لم يدرك عرفة الا ليلة النحر * وفي الحاق غير هذه الاعذار بها وجهان

﴿ الفصل التاسع في الرمي ﴾ وهو من الأبماض المجبورة بالدم وهو رمي سبعين حصاة *سبعة يوم النحر الىجمرة العقبة *واحدى وعشرين حصاة في كل يوم من أيام التشريق الى ثلاث جمرات * ومن نفر في النفر الاول سقط عنـــه رمي اليوم الاخير ومبيت تلك الليلة فان غربت الشمس عليه بمنى لزمه المبيت والرمي * ووقت الرمي في أيام التشريق بين الزوال والنروب * وهل يتمادي الي الفجر فيه وجهان * ولا يجزئ الا رمى الحجر * فأما رمى الزرنيخ والاثمد والجواهم المنطبعة فلا * وفى الفـيروزج والياقوت خلاف * ويتبع اسم الرمي فلا يكفى الوضع * ولو انصــدم بمحل فى الطريق فلا بأس * ولو وفع في المحمل فنفضه صاحبه فلا يجزي * ولو رمي حجرين معاً فرمية واحدة وان تلاحقًا في الوقوع * ولو أنبع الحجر الحجر فرميتان وان تســـاويا (و) في الوقوع * والعاجز يستنيب في الرمي اذا كان لا نرول عجـزه وقت الرمي ﴿ فَلُو أَغْمَى عَلَيْهِ لَمُ يَعْزُلُ لَائِبُهِ لَانَّهِ زِيادَةً فِي الْمُجْزِ ﴿ وَلُو تَرَكُ رَمِّي يُومُ قولان * فان قلنا أداء تأقت بما بمد الزوال وكان التوزيع على الايام مستحبًّا * ولا بد في التدارك من رعاية الترتيب في المكان * فلو ابتدأ بالجمرة الاخيرة لم يجزه بل يبدأ بالجمرة الأولي ويختم بجمرة العقبة ﴿ وَفَى وَجُوبَ تَقْدَيْمُ القَصَاءُ على الاداء قولان * ومهما ترك الجميع يكفيه دم واحد في قول * ويلزمه أربعة دماء في قول لوظيفة كل يوم دم ﴿وفي قول دمان دم لجمرة العقبة ودم لايام مني * وفي أقل مايكمل به الدم ثلاثة أوجه * أحـــدها وظيفـــة يوم

الورد والبنفسج وجهان ﴿ والبان ودهنه ليس نطيب ﴿ واذا تناول الحبيص المزعفر فانصبغ لسانه لزمت الفدية بدلالة اللون على بقاء الرائحة * واذا بطل رائحة الطيب فلا يحرم استعال جرمه على الصحيح كماء ورد اذا وقع في ماء وانمحق « ومعنى الاستعال الصاق الطبيب بالبدن أو الثوب « فان عبق به الريح دون المين بجلوسه في حانوت عطار أو في بيت يجمرساكنوه فلا فدية * ولو احنوى على مجمرة لزمت الفيدية ١٠ ولو مس جرم العود فان عبق به رأْ عته فقولان * ولو حمل مسكاً في قارورة مصممة الرأس فلا فدية ، وان حمله في فأرة غير مشقوقة فوجهان ﴿ ولو طيب فراشه ونام عليه حرم ﴿ وأما القصد فالاحتراز به عن الناسي اذ لا فديه عليه * وكذا اذا جهل كون الطيب محرَّماً ﴿ وَلَوْ عَلَمْ أَنَّهُ طَيْبِ وَلَمْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَعْبُونَ بِهُ لَزَمْتَ الْفَدِّيَّةِ ﴿ وَلَو أَلْقَ عَايِـهُ ا الريح طيباً فليبادر الي غسله فان تواني لزمته الفدية ﴿ النوع الثالث ﴾ ترجيل شعر الرأس والاحبة بالدهن موجب للفدية ولو دهن الاصلع رأسه فلا شيء عليه * وان كان الشمر مُعاوفًا فوجهان * ولا يكره في الجديد الفسل ولا غسل الشــعر بالسدر والحطى ، ولا بأس بالأكحال اذا لم بكن فيــه طبـــ، وفي الحلق الحضاب للسمر بالنرجيل تردد ﴿ النوع الرابع ﴾ الننظف بالحلق وفي ممناه القلم * وتجب به الفديه سواء أبان الشمر باحران أو ننف أو غـــبره من رأسه أو من البدن؛ واو فطع بد نفسه وعليه سُعرات فلا فدية ، واو اماشط ا لحيته فانتفن شعرات لزمت الفدية « وان شك في أنه كان منسلاً فانفصل أو انتنف بالمشط ففي الفدية قولان العارد، السبب الظاهم أصل البراءة ، وبكمل الدم في ثلاث شمرات - وفي الداحدة مد في قول * ودرهم في قول م وثلث دم في، قول ﴿ ودم كاه ل في قول . وان حلى بسبب الاذي جاز ولزم

كاستعمال الصبي على أحد الوجهين

-عِمْرِ الباب الثالث في محظورات الحج والعمرة « وهي سبعة أنواع ﷺ - · ﴿ النوع الأول اللبس ﴾ ويحرم على المحرم أن يستر رأسه بما يمـد ساترا من خرقة أو ازار أو عمامة * ولو توسد نوسادة أو استظلّ بالمحمل أو انغمس ' في ماء فلا بأس * ولو وضع زنبيلاً على رأسه أو حملاً ففيه قولان * ولو طين رأسه ففيه احتمال * ولو شدّ خيطاً على رأسه لم يضر بخلاف العصابة * وأقـل ' ما يلزم الفدية أن يستر مقداراً بقصد ستره لعرض شجة أو غيرها * أما سائر . البدن فله ستره لكن لا يلبس المخيط الذي أحاطتــه الحياطة كالقميص « أو النسيج كالدرع * أو العقد كجبة اللبد * ولو ارتدى بقميص أو جبة فلا بأس* وكذا اذا التحف نامًا * ولو لبس القباء لزمه الفدية وان لم يدخل اليد في الكم ولا بأس بعقد الازار تكة تدخل في حجزة * ولا بالهميانوالمنطقة *ولابلف الازار على الساق * أما المرأة فاحرامها على وجهها وكفيها فقط * ولها أن تستتربثوب متجاف عن الوجه واقع بازائه هذا في غير المعذور ﴿ أَمَا المُعَدُورَ ا بحر أو برد فله اللبس ولكن يلزمه الفدية * وان لم يجد الا سراويل ولو فتقه لم يتأت منه ازار فليلبس ولا فدية عليه للخبر * وكذا اذا قطع الحف أسفل الكعبين «واستتارظهر القدم به كاستتاره بشراك النعل * وليس للرجــل لبس القفازين في اليدين * وللمرأة ذلك في أصح القولين * وان اتخذ للحيته خريطة فغي الحاقه بالقفازين تردد ﴿ النوع الثاني التطيب ﴾ وتجب الفدية باستعمال الطيب قصــداً * والطيب كل ما يقصد به رائحة كالزعفران والورس والورد والنرجس والبنفسيج والريحان الفارسيُّ *دون الفواكه كالآترج والسفرجل والادوية كالقـرنفل والدارصيني وأزهار البواديكالقيـــوم * وفي دهر_

والماسة *وكل ما ينقض الطهارة منهـا يوجب الفدية أنزل أو لم ينزل (مر) * ولا تجب البدنة الا بالجماع * وأما النكاح والانكاح لا ينعقدان من المحرم (ح) ولا فدية فيه ﴿ فان قيل ﴾ فلو باشر هذه المحظورات كلها فهل يتداخل الواجب ﴿ قَلْنَا ﴾، أن اختلف الجنس كالاستهلاك والاستمتاع لم يتداخل * وان اختلف النوع في الاستهلاك كالقسلم والحلق لم يتسداخل أيضاً * وجزاء الصيود لا يتداخل * وان أتحد النوع والزَّمان في الاستمتاع تداخل * كما اذا لبس العمامة والسراويل والحف على التواتر الممتاد فيكفيه دم واحد* وارت تخلله زمان فاصل فقولان في الاتحاد * ومهما تخلل النكفير تعدُّد * وان اختلف النوع في الاستمتاع كالبطيب واللبس فالاصح التعدد * وانكان العذر شاملاً كما اذا حلق وتطيب بسبب شجة أو تطيب مراراً بسبب مرض واحد ففي التداخل وجهارنـــ * ولو حلق ثلاث شعرات في ثلاثة أوقات وقلنا لا أثر ا لتفريق الزمان فالواجب دم والا فثلاثة دراهم على قول * أو ثلاثة أمداد على قول ﴿ النوع السابع ﴾ اتلافالصيد «ويحرم بالحرموالاحرامكل صيد ماكول | ليس مائيـًا من غير فرق بين أن يكون مستأنساً (م) أو وحشـياً مملوكا أو إ مباحاً (م) * ويحرم التعرضِلاً جزائه ولبيضه * وما ليس ماكولا فلا جزاء إ فيه (ح) الااذا كان تولدمن ماكول وغير ماكول «وصيد البحر حلال « ويضمن هذا الصيدبالمباشرة والسبب واليد « والسبب كنصب شبكةأوإرسال كلبأو أ انحلال رباطه بنوع تقصير في ربطه أو تنفير صيد حتى ٰيتعنر قبل سكون نفاره وكل ذلك يوجب الضمان اذا أفضي إلى التلف * ولو حفر المحرم بثرا في ملكه لم يضمن ما يتردي فيـه * ولو حفر في الحرم فوجهان * ولو أرسل كلباً حيث لاصيد فعرض صيد فق الضمان وجهان * ولو دل حلالاً على صيد عصى

الفدية * وال نبتت شعرة في داخل الجفن فلا فدية في نتفها لانه مؤذ ننفسه كالصيد الصائل * والنسيان لا يكون عذراً في الحلق والاتلافات على أظهر القولين ﴿ ولو حلق الحلال شعر الحرام باذنه فالفدية على الحرام ﴿ وان كان مكر ها ۖ فعلى الحلال * وانكان ساكتاً فقو لان ﴿ النَّوعِ الحَّامِسِ الجَّاعِ ﴾ ونتيجته الفساد | والقضاء والكفارة «وانمايفسد بالجاع قبل التحللين (ح) وفيما بينهما فلا «وفي العمرة قبل السعى الا اذا قلنا الحلق نسك فيفسدقبل الحلق * وليس للعمرة الا تحلل واحد *ثم يجب المضي في فاسدها باتمام ماكان تمة لولا الافساد * ثم عليه بدنة ان أفسد * وان كان بين التحلين فشاة * وقيل بدنة * وقيل لا يجب شيء * والجماع الثاني بعد الافساد فيه شاة * وقيل بدنة * وقيسل لا شيء بل يتداخل * ثم اذا أتمّ الفاســد بلزمه القضاء * ويتأدي بالقضاء ماكان يتأدي بالاداء من فرض اسلام أو غيره * فان كان تطوعاً فيجب القضاء ولا يتأدي به غير التطوع * وفي وجوب القضاء على الفور وجهان * وكذا في الكفارة وقضاء الصوم اذا وجبا بعدوان * وان كان بسبب مباح فلا يضيق * وقضاء الصلاة المتروكة عمداً على الفور لتعلق القتل به ، واذا أحرم من مكان لزمه في القضاء أن يحرم من ذلك المكان * ولا يلزمه أن يحرم في ذلك الزمان بل له التأخير * ولو أفســـد القارن ففي لزوم دم القران وجهان * وتفوت العمرة بفساد القران، وهل تفوت بفوات الحج في القران فيه وجهان * ووجه الفرق أن التحلل عن الفائت باعمال العمرة * والجماع دائر بين الاستمتاعات والاستهلاكات؛ فان ألحق بالاستمتاع كان النسيان عذراً فيه ، ويفسد الحج بالردة طالت أو قصرت * فلو عاد الي الاسلام لم يلزم المضيّ في الفاسد على أحد الوجهين لان الردة محبطة ﴿ النوع السادس ﴾ مقدمات الجماع كالقبلة |

حاملاً أخرج طعاماً بقيمة شاة حامل حتى لاتفوتفضيلة الحمل بالذبح *وقيل بذبح شاة حائلاً بقيمة الحامل * وان ألقت الظبية جنينا مينا فليس فيــه الا ماينقص منالام * وان انفصل حيًّا ثممات فعليه جزاؤه * وان جرح ظبيًّا فنقص من قيمته العشر فعليه الطعام بعشر ثمن شاة كيلا يحناج الي التجزئة وقيل عشر شاة * ولو أزمن صيداً فتمام جزائه * فان قتله غيره فمليه جزاؤه معيباً * ولو أيطل قو"ة المشي والطيران من النعامة فني تعدد الجرزاء وجهان * واذا أكل من لحم صيد ذبحه غيره حلّ له الا اذا صيد له (ح) أوصيد بدلالته فلا يحل له الاكل منه * فان اكل ففي وجوب الجزاء قولان * ولو أكل من صيد ذبحه لم يتكرر الجزاء (ح) بالأكل * ولو اشترك المحرمون في فتل صيد واحد أوقتل القارن صيداً أو فتل المحرمصيداً حرمياً اتحد (ح) الجزاء لاتحاد المتلف ﴿ السبب الثاني للتحريم الحرم؟ وجزاؤه كجزاء الاحرام (ح) «ويجب على من رمي من الحل الي الحرم أو بالعكس « ولو فطع السهم في مروره هوا، طرف الحرمفوجهان * ولو تخطى الكاب طرف الحرم فلاجزاء اذالم يكن له طريق سواه * ولو أخذ حمامة في الحل فهلك فرخها في الحرم أو بالمكس ضمن الفرخ * ونبات الحرم أيضاً يحرم قطعه أعنى ماينبت بنفسه دون مايستنبت * ويســتثني عنه الاذخر لحاجة السقوف * ولو اخنــلي الحشيش للبهائم جاز (ح) على أحد الوجهين ﴿ كَمَا لُو سُرَّحْهَافِيهُ ﴿ وَلُواسْتَنْبُتُّ ما ينبت أو ببت ما يستنبت كان النظر الى الجنس (و) لا الى الحال حتى لو نقل أراكاً حرمياً وغرسـه في الحل لم ينقطعحكم الحرم * ثم فى قطع الشجرة ا الكبيرة بقرة (مح) * وفي الصنيرة شاة (مح) * وفيا دونهما القيمة كافىالصيد * وفى القديم لايجب(ح) فى النبات ضان * ويلحق حرم المدينة |

ولا جزاء عليه * وفي تحريم الأكل عليه منه قولان * وما ذبحه بنفسه فأكله حرام عليه * وهل هو ميتة في حق غيره فيه قولان * وَكَذَا صيد الحرم * وآثبات اليه عليــه سبب الضمان * الا اذاكان في بده فأحرم ففي لزوم رفع البيد قولان * فان قلنا يلزم ففي زوال ملكه قولان * وان قلنا لايلزم فلو قتله ضمن لانه ابتداء اتلاف * ولو اشتري صيداً وفانا ان الاحرام لا يقطع دوام الملك ففيه قولان كما في العبد المسلم * والصحيح انه يرث ثم يزول ملكه * وال أخذ صيداً ليداويه كان وديمة (ح) * والناسي كالعامد في الجزاء لافي الاثم * ولو صال عليه صيد فلا ضمان في دفعه * ولو أكله في مخمصة ضمن * ولو عمت الجراد المسالك فتخطاه الهرم ففيه وجهان ﴿النظر الثاني في الجزاء ﴾ فالواجب في الصيد مئله من النعم (ح) أوطعام بمثل قيمة النعم ﴿ أُو صيام يعدل الطعام كل يوم مد ، فان انكسر مدكمل وهو على التخبير فان لم يكن مثليا كالمصافير وغيرها فقدر قيمته طعامًا أو عدل ذلك صياماً والعبرة في قيمة الصيد بمحل الاتلاف * وفي قيمة النم بمحل مكم" لانه محل ذبحـه * والمثلى كالنعامة ففيـه بدنة * وفي حمار الوحش بقرة * وفي الضبع كبش * وفي الارنب عناقب * وفي الظبي عنز ﴿ وفي البربوع جفرة * وفي غير فاسق فني جوازه وجهان ﴿وفي الحمام شاة روفي معناه القمري والفواخت وكل ماعت وهدر * وما دونه فيه القيمة * وما فوقه فيه قولان * أحدهما القيمة فياساً * والثاني الحاقه بالحمام ﴿ فروع ﴾ مجوز مفابلة المريض بالمريض * وفي مقابلة الذكر بالانثي مع التساوي في اللحم والقيمة ثلاثة أفوال ؛ في الثالث تؤخذ الانثى عن الذكركما في الزكاة بخلاف عكسه * ولوفتل ظبيـة

فلازوج مباشرتها والاثم عليها ﴿ الحامس ﴾ للأبوين منع الولد من التطوع بالحج * ومن الفرض على أحد الوجهيين ﴿ السادس ﴾ لمستحق الدين منع المحرم الموسر من الحروج * وليس له التحال بل عليه الاداء * فان كان معسراً وكان الدين مؤجلاً لم يمنع من الحروج * فأما من فاته الوقوف برفة بنوم أوسبب فعليه أن يتحلل بأفعال العمرة ويلزمه القضاء ودم النوان ، بخلاف الحصر فانه معذور * فلو أحصر فاخنار طريقا أطول فقاته ، أو صابر الاحرام على مكانه توقعاً لزوال الاحصار فقانه فني القضاء فولان اتركب السبب من الاحصار والقوات * ولو صدة بعد الوقوف عن لقاء البين لم يجب الفضاء على الصحيح (و) كما قبل الوقوف * والمتمكن من لفاء البيت اذا صدة من عرفة فني وجوب القضاء عليه قولان

-هﷺ الباب الثاني في الدماء ﴿ وفيه فصلان ◄٥-

والفصل الأول به في أبدالها وهي أنواع إلاول دمالنمتع وهو دم رتيب و تقدير كافي القرآن وفي معناه دم النوان والقرآن إلئاني جزاء الصبد وهو دم تعديل وتخيير (و) في نص القرآن إلئالت مدم الحلق وهو دم تعدير و تقدير اذ يتخير ببن شاة وثلاثة آصع ه ن طمام كل صاع أراعة أه داد بطعمه المنة مساكين م وبين صبام ثلاثة أيام فهذه النلاث مند، و ص علم الرابع كالواجبات المجبورة بالدم فيها دم تعديل و ترتيب و فيل انه كدم التمنيع في المقدير أيضاً إلى المناه و فيه دول آخر أنه دم تحيير ذسبها بالحل م و ومبل انه دم ترتيب و نعد بل الها و قيه دول آخر أنه دم تحيير ذسبها بالحل م و ومبل انه دم تفدير أيضاً الما الما الناه م وأما القالم من الما عمر وفيه بدنة أو بقرة أو سبع من المنام فان عجز فو مالبدنة دراهم الما عمر وفيه بدنة أو بقرة أو سبع من المنام فان عجز فو مالبدنة دراهم الما المناه وفيه بدنة أو بقرة أو سبع من المنام فان عجز فو مالبدنة دراهم المناه دم المناه الما عمر وفيه بدنة أو بقرة أو سبع من المنام فان عجز فو مالبدنة دراهم الماهم المناه وفيه بدنة أو بقرة أو سبع من المنام فان عجز فو مالبدنة دراهم المناه دم المناه وفيه بدنة أو بقرة أو سبع من المنام فان عجز فو مالبدنة دراهم الماهم الماهم الماهم المناه وأما القالم في الماهم في الماهم في المناه وفيه بدنة أو بقرة أو سبع من المنام فان عجز فو مالها دراهم الماهم الماهم في المناه وفيه بدنة أو بقرة أو سبع من المناه وفيه بدنه أو بقرة أو سبع من المناه الماه وفيه بدنه أو بقرة أو سبع من المناه ولا الماهم الم

بحكة في التحريم * وفي الضان وجهان * أحدهمالا * اذورد .فيه سلب ثياب الصائد فهو جزاؤه * ثم السلب السالب * وقيل انه لبيت المال * وقيل انه يفرق على محاويج المدينة * وأنما يستحق السلب اذا اصطاد أو أتلف (و) * والشجر والصيد في الساب سواء وورد النهى عن صيد وج الطائف ونباتها * وهو نهى كراهية يوجب تأديباً الإضمانا

﴿ القسم الثالث من كتاب الحج في اللواحق * وفيه بابان ﴾

﴿ الأول في موانع الحج ﴾

وهي سية ﴿ الأول ﴾ الاحصار وهو مبيح للتحلل مها احتاج في الدفع الى قتال أو بذل مال * وان كانوا كفاراً وجب القتال الا اذا زادوا على الضعف * ولو أحاط العدو من الجوانب لم يتحلل على قول لانه لا يريح منه التحلل كالا يتحلل بالمرض (ح) * ولو شرط التحلل عند المرض فني جواز التحلل قولان * وتحلل المحصر هل يقف على ارافة دم الاحصار (ح) فيه قولان * فان كان معسراً وقلنا ان الصوم بدل فني توقفه القولان المرتبان * وأولى بأن لا يتوقف لان الصوم طويل * ولا يشترط (ح) بعث الدم الى الحرم * واذا قلنا لا يتوقف فيتحلل بالحلق أو بايه التحلل * ولا قضاء (ح) على المحصر ﴿ الثانى ﴾ لو حبس السلطان شخصاً أو شر ذمة من المحبح فهو كالاحصار العام * وقيل فيه قولان * وقيل يجوز التحلل والقولان في وجوب القضاء ﴿ الثالث ﴾ الرق فللسبد منع عبده ان أحرم بنير اذنه * واذا منع تحلل كالحصر ﴿ الثالث ﴾ الرق فللسبد منع عبده ان أحرم من فرض الحج (مرح) قولان * فاذا أحرمت فني المنع قولان مرتبان من فرض الحج (مرح) قولان * فاذا أحرمت فني المنع قولان منعت تحللت كالحصر * فان لم تفعل من فرض الحج (مرح) قولان * فاذا أحرمت فني المنع قولان منعت تحللت كالحصر * فان لم تفعل من فرض الحج (مرح) قولان * فاذا أحرمت فني المنع قولان منعت تحللت كالحصر * فان لم تفعل من فرض الحمد * فان لم تفعل من فرض الحمد * فان لم تفعل منعت تحللت كالحصر * فان لم تفعل منعت تحللت كالحصر * فان لم تفعل من فرص الحمد * فان لم تفعل منعت تحليت كالحصر * فان لم تفعل * فان منعت تحليل كالحصر * فان لم تفعل * فان منعت تحليل كالحصر * فان لم تفعل * فان منعت تحليل كالحصر * فان لم تفعل * فان منعت تحليل كالحصر * فان لم تفعل * فان منعت تحليل كالحصر * فان لم تفعل * فان منعت تحليل كالحصر * فان لم تفعل كالحصر * فان لم تفعل كالحسر * فان لم تعل كالحسر * فان لم تفعل كالحسر * فان لم تعل كالحسر * فان كالحسر * فان كل كالحسر * فان كل

النكاح فأنه لا يجري مفافصة (٣) * وينعقد البيع بالكناية مع النية على الاصح كالكتابة والحلع * بخلاف النكاح فانه مقيد بقيد الشهادة مر الركن الثاني ﴾ العاقد وشرطه التكايف فلا عبارة لصبي (حم) ولامجنون باذن الولي ودون اذنه ﴿ وَكَذَلَكَ لَا بَفَيْدُ فَبَضِهِمَا المُّلَكُ فِي الْهَبَّةِ ﴿ وَلَا تَعَيِّنَ الْحَقِّ فِي استيفاء الدين ويعتمد اخباره عن الاذن عنمه فنح الباب * والملك عند ايصال الهمدية على الاصح * أما اسلام العاقـــد فلا يشــترط الا اســـلام المشــترى في شراء ا العبــد المســـلم والمصحف (ح)على أصبح القولين دفعاً للذل * ويصبح شراء الكافر أباه المسلم على أصح الوجهبن * وكذلك كل شراء يسنعقب العتاقة * ويصح استئجاره وارتهانه للعبد المسلم على أقيس الوجهين * لانه لا ملك فيه كالاعارة والايداع عنده ﴿ ولا يمنع من الرد بالعيب ﴿ وان كان يتضمن انقلاب إ العبد المسلم الى الكافر على أظهر المذهبين لان الملك فيه فهري كما في الارث *ولو أسلم عبد كافر لكافر طولب ببيعه * فان أعنق أو أزال الملك عنسه بجهة كنى * وَتُكَنَّى الكتابة على أسد" الوجهبن * ولا تكنَّى الحيلولة والاجارة وفاقًا الا في المستولدة لان الاعتاق تخسير والبيع مملنع (و) * ثم يستكسب بعد الحيلولة لاجله * ولو مان الكافر قبـل البيع بنع على وارثه ﴿ الرَّكَنِ النَّالَثُ المعقود عليه ﴾ ونسر النطه خمسة ﴿ أَن يكون طأهراً ﴿ منتفعاً به * مملوكاً للعاقد *مقدوراً على تسليمه * معلوماً ﴿ الأول ﴾ الطهارة فلا مجوز بيع السرجين (م ح) والكلب (م ح) والخنز بر والاعبان النجسه* كما لا بجوز بيع الحمر والعذرة والجيفة وفاماً والكانفيها منفعه والدهن اذا نجس بملافاة النجاسة صح بيعه (م) وجاز استصباحه على أُطهر القولان ﴿ الثاني المنفعة ﴾ وبيع (٣) (فوله معافضه) المعافضه الأحد على عن، أه

والدراهم طعاماً والطعام صياماً * فهو دم تعديل وترتيب * وقيبل انه دم تخيير كالحلق * وقيل بين البدنة والبقرة والشاة أيضاً ترتيب ﴿ السابع ﴾ الجماع الثاني أو بين التحللين ان قلنا فيه شاة فهو كالقبلة * وان قلنا بدنة فكالجماع الاول ﴿ الثامن ﴾ دم التحلل بالاحصار وهو شاة فان عجز فلا بدل له في قول * وفي قول بدله كدم التمتع * وفي قول كدم الواجبات المحبورة

﴿الفصل الثاني * في مكان اراقة الدماء وزمانها ﴾ ولا يختص دماء المحظورات والجبرانات بزمان بعد جريان سبها بخلاف دم الضحايا * ودم الفوات براق في الحجة الفائتة * أوفي الحجة المقضية فيه قولان * وأما المكان فيخلص (ح) جواز الاراقة بالحرم * والافضل في الحج مني * وفي العمرة عند المروة لانها على تحلها * وقيل لو ذبح على طرف الحرم جاز * وقيل ما لزم بسبب مباح لا يختص بمكان * واخنتام الكتاب بمعني الايام المعلومات وهي العشر الاول من ذي الحجة وفيها المناسك * والمعدودات فهي أيام التشريق وفيها الهدايا والله أعلم بالصواب

- ﷺ الباب الاول فيأ ركانه ﷺ ۔

وهى ثلاثة ﴿ الاول ﴾ الصيغة وهو الايجاب والقبول * اعتبرا للدلالة على الرضا الباطن * ولا تكني المعاطاة (مح و) أصلاً *ولا الاستيجاب (م) والايجاب وهو قوله بعني بدل فوله اشتريت على أصح الوجهين * بخلاف

بعت صاعاً من هذه الصبرة وكانت معلومة الصيعان صع ونزل على الاشاعة وانكانت مجهولة الصيمان لم يصبح على اخنيار القفال لتمذر الاشاعة ووجود الابهام * وابهام ممسر الارض المبيعة كابهام نفس المبيع * وبيع بيت من دار دون حق الممر جائز على الأصح * أما القدر فالجهل به فيما في الذمة ثمناً أو مثمناً مبطل كقوله بعت بزنة هذه الصنجة * ولو قال بعتك هذه الصبرة كل صاع بدرهم صح (ح) * وان كانت مجهولة الصيمان لان تفصيل الثمن معلوم وان لم يعلم جملته * والغرر ينتني به * فانكان معيناً فالوزن غـير مشروط بل يكني عيان صبرة الحنطة والدراهم ﴿ فَانَ كَانَ تَحْبُهَا دَكُهُ تَمْنَعُ تَخْمِينُ القَـدر فيخرّ ج على قولى بيع الفائب لاستواء الغرر * وقطع بعض المحققين بالبطلان لمسر اثبات الخيار مع جريان الرؤية ﴿ أَمَا الصَّفَة فَنِي اشتراط معرفتُهَا بالعيان قولان * اخنار المزنى الاشتراط وأبطل بيع (حم)ما لم يره وشراءه ولعمله أصحالقولين * وفي الهبة قولان مرتبان * وأولى بالصحة * وعلى القولين يخرّج شراء الاعمى لانه يقدر على التوكيل بالرؤية والفسخ على أصح الوجهين * ويصبح سلم الاعمي اعتماداً على الوصف ؛ وكذلك الآكمه الاعلى رأى المزني فانه أوَّ لَ كَالَام الشَّافعي رضى الله عنه على غير اللَّاكمه ﴿ النَّفْرِيعِ ﴾ ان شرطنا | الرؤية فالرؤيةالسابقة كالمقارنة (و) فيما لا يتغير غالباً «وليس استقصاء الوصف كالرؤية على الاظهر ﴿ ورؤية بعض المبيم كافية ان دل على الباقي لكونه من جنسه أوكان صواناً له خلقة كقشر الره ان والبيض « وان لم تشترط | الرؤية فبيع الابن فى الضرع باطل(م)النوقع اختلاطه بغيرالمبيع.وعسرالتسليم، ولو اشترى ثوبًّا نصفه في صندوق فالنصّ أنه باطل لان الرؤية سبب اللزوم | وعدمها سبب الجواز فيتناقضان على محل واحد لا يتبعض * ولو قال بعت ما

ما لامنفعة فيمه لقلته كالحبسة من الحنطة * أو لحسسته كالحنافس والحشرات ا والسباع (و) التي لا تصيد باطل ﴿ وَكَذَلْكُ مَا أَسْقُطُ الشُّرعِ مَنْفَعَتُهُكَا لَاتَ ا الملاهي (و) *ويصح بيع الفيل والفهدو الهرة * وكذا الماء (و) والنراب والحجارة وان كثر وجودها لتحقق المنفعة ﴿ ويجموز بيع (م ح) لبن الأدميات لانه طاهم منتفع به ﴿ الثالث ﴾. أن يكون مملوكاً لمن وقع المقد له فبيمالفضولي مال الغير لا يقف (ح) على اجازته على المذهب الجديد « وكذلك بيع الناصب وان كثرت تصرفاته في أثمـان المفصوبات على أقيس الوجهين فيحكم ببطلان ا الكل * ولو باع مال أبيه على ظن أنه حي فاذا هو ميت والمبيع ملك البائع حكم بصحة البيع على أسد القولين ﴿ الرابع ﴾ أن يكون مقدوراً على تسليمه | فلا يصح بيع الآبق والضال والمغصوب * وان قدر المشــتري على انتزاعـــه من يد الغاصب دون البائع صح على أسدّ الوجهين * ثم له الحيـــار ان عجز * | وبيع حمام البرج نهاراً اعتماداً على العود ليلاً لا يصدح على أصد الوجهـين * | ولا يصح بيع نصف من سيف أو نصل قبل التفصيل لان التفصيل ينقصه والبيع لايوجب نقصان غير المبيع * ويصح بيع ذراع من كرباس (٣) لاينقص بالفصــل على الاصح * ولا يصح بيع ما عجز عن تسليمه شرعاً وهو المرهون| *واذاجني العبدجناية تقتضي تعلق الارش برقبته صح بيعه علي أقوى القواين وكان النزاماً للفداء لانه لم يحجر على نفسه فيقدر على ما لا يفو"ت حق المجني" عليه شملمجني عليه خيار الفسيخ ان عجز عن أخذ الفداء ﴿ الحامس العلم ﴾. وأبيكن المبيع معلوم العين * والقدر * والصفة * أماالعبن فالجهل به مبطل * و نعني به أنه لو قال بعت منك عبداً من العبيد (ح)أو شاةً من القطيع بطل (ح) يا واو فال (٣) الكرباس بالكسر ثوب من الفعلن الابيض معرب فارسيته بالفتح كافىالعاموس

سبرة بصبرة جزافاً وانخرجتا متماثلتين ﴿ وَلا يُصِحْبِيعِ الْهُرُويُ ۚ (ح)بالهُرُويُ *ولاباحد التبرين على الحلوص * ولا بيع مدّ و درهم (ح) بمدّ و درهم لان حقيقة المائلة غسير معلومة * ولو راطل مائتي دينار وسط بمائة دينار عنق ومائة دينار ردىءلم يجز لان مافي أحدالجانبين اذا وزع على مافي الجانب الثاني باعتبار القيمة أفضى الى المفاضلة اذ لاتعلم المفاضلة الابتقدير القيمة * والنقويم تخمين وجهل لايفيد معرفة في الربا * فهما اشنمات الصفقة على مال الربا من الجانبين واختلف الجنس في أحد الجانبين «أو في كلا الجانبين» أو اختلف النوع فالبيع باطل(ح)﴿ الطرف الثاني ﴾ في الحالة التي تعتبر المماثلة فيها * وقد ا سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر فقال أينقص الرطب اذا جف فقيسل نم فقال فلا اذاً * فنبه على أن الماثلة تراعى حالة الجفاف وهو حال كمال الشيء * ولا خــلاص فى الماثلة قبــله فلا يجوز بيع الرطب بالرطب (مرحز) ولا بالتمر *وكذا العنب (ح) * وكل فأكهة (و) كالهافى جفافها وهوحالة الادخار * وادخارالحب اذا بني حبّاً فلايدخر الدقيق (حمو) وما يخذ منه * ولا الحنطة المقلية والمباولة * ويدخر السمسم والدهن والربيب والحل* وكمال منفعة اللبنأن يكون لبناً أو سمناً أومخيضاً دون ماعداه من سائر أحواله * وكذاكل معروض على النار من دبس أو لحم فلا كمال فبه * وماعرض للنمييز كالعسل فهو على السكمال * واذا نزع النوى من التمر بطل (و) كماله * بخلاف العظم اذا نرع من اللحم اذ ليس في ابقائه صلاح لا دخاره ﴿ الطرف الثالث ﴾ في معنى الجنسية * والأدقة والالبان والحاول والأدهان مختلفة باختلاف أصولها مه وفي لحوم الحبوانات قولان أصحهما أنها مختلفة لتفاوت المعنى وان اتفق الاسم * وأعضاء الحيوان الواحد كالكرش والكبد

فى كمي لم يصح (و) ما لم يذكر الجنس * ومهما رأي المبيع فــله الخيار * وله الفسخ قبل الرؤية دون الاجازة لان الرضا قبــل حقيقــة المعرفة لا يتصور * وفيه وجه آخر

- ﴿ الباب الثاني في الفساد بجهة الربا ﴿ --

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاتبيعوا الذهب بالذهب والورق بالورق والبر بالبر والتمر بالتمر والشعير بالشعير والملح بالملح الاسواء بسواء عيناً بعين يدا بيد * فن باع شيئاً من هذه المطعومات بجنسه فليرع المماثلة بمعيار الشرع والحلول أعنى ضــد النسيئة والتقابض (ح) في الحبلس فان باع بغــير | جنسه لم يسقط الا رعاية الماثلة في القدر * وفي معنى المطعو ماتكل ما يظهر | فيه قصد الطعم وان لم يكن مقدرا حتى السفرجل (و) والزعفران (م) والطين الارمني (م) لان عـلة ربا الفضـل فيــه الطعم (مح) ولـكن في | المتجانسين ﴿ وعلة تحريم النسأ ووجوب التقابض الطعم (م ح) فقط ﴿ واذا | بيع مطعوم بمطعوم فهو في محل الحكم بتحريم النسأ ووجوب التقابض ﴿وعلة الربا في النقدين كونهما جوهري الانممال (ح) فتجرى في الحليّ والاواني المتخذة منهما * ولا يجوز سلم شيء في غيره اذا كانا مشتركين في علة النقدية | أو في الطعم * ثم النظر في ثلاثة أطراف * أولهـا طـرف الماثلة * فــاكان | مكيلاعلى عهد رسول الله صلي الله عليه وسلم فلا يجوز فيه الا الكيل «وما كان موزونا فبالوزن * ومالم يثبت فيه نقل فالوزنفيه أحصر(ح)* وقيل الكيل جائز لانه أعم * وقيــل ينظر الى عادة الوقت (و) * وما لا يقدّر | كالبطيخ (و) فبلا خلاص فيه عن الربا الا ماله حالة جفاف وهو حالة كماله فيوزن * والجهل حال العقد بالماثلة كحقيقــة المفاضــلة * فلا يصتح بيع

صحالشرط (و) لدلالة الحبر (الحامس) أن يشترط مالا يبقى علقة ككل شرط يوافق المقــد من القبض وجواز الانتفاع * أو مالايتعلق به غرض كشرطُه أن لاياً كل الا الهريسة * وهذا استننى بالقياس * وكذلك شرطه أَن يَكُونَ خَبَازاً أَوْ كَامِاً وَكُلُّ وَصَـفَ مَقْصُودٍ * فَلُو شَرَطُ أَنْ يكون حاملاً فقولان * ولو شرط أن تكون لبوناً فالاصح أنه كشرط الكتابة * وه هم فسدت هذه الشرائط فسد بفسادها العقد * والاصح أن سرط نفى خيار المجلس والرؤية فاسد * والعقد الفاسد لايفيد الملك (ح) وان اتعد ل الفبض به * وان كانت جارية فوطئها وجب المهر وثبت النسب للشهة والولد حر ولا ينقلب العيفد صحبيحا * بخلاف الشرط وان كان في المجلس (ح) * ولا يصح شرط أجل (ح)وخياروزيادة بمن (ح)ومئمن بعداز ومالعقد ، والافيس منعه أَيضاً في حالة الجواز ﴿ الفسم الناني ﴾ من المناهى مالا بدل على الفساد وهو كلمانهي عنــه لمجاوره ضرراباه دون خلل في نفســه ﴿ وَمَنَّهُ النَّهِي عَرْبُ الاحتكار » والتسمير * وأن يبيم حاضر لباد وهو أن يتربص بسامته الي أن يغالي في ثمنها فيفوت الرزق والرَبْح على الناس ﴿ وأَن يَتْلَقِّي الرَّكْبَانِ وَيَكَذِّبُ فى سسعر سلعتهم فيشنريها رخيصاً فللبائع الحيار اذا عرف كذبه لانه تغرير * ونهي عن السوم على السوم وهو بعد قرار الثمن وفبـــل العقد * ونهى عن البيع على البيع وهو بعد العقد وفيسل اللزوم * ونهى عن النجش وهو أن يرفع فبمة السَّلمة وهو غبر راغب فيها ليخدع المشترى بالترغيب * ونهى أن توله (٣) والدة بولدها وذلك في الصغير ﴿ فَانَ فَرَّقَ بِينِهِمَا بِالْبِيعِ فَفِي فَسَادُ الْبِيعِ قولان لان التسليم تفريق محرم فكأنه منعذر

⁽ ٣) الوله التحير من شدة الوجد اه

والشحم أجناس على الاظهر ان جعلنا اللحم أجناسا * ولا يجوز بيع (حو) اللحم بالحيوان من غير جنسه على أحد القولين لأنهي عنه * ولا يجوز بيع دهن السمسم بالسمسم * ولا بيع السمن باللبن وان جاز بيع كل واحد منهما بجنسه

->﴿ الباب الثالث في الفساد من جهة النهي ﴿ ٥-

والمناهي قدمان ﴿ أحدهما ﴿ مايدلعلى فساد العقد وذلك كنهيه عن بيع اللحم بالحيوان (ح) وبيع مالم يقبض ﴿ وبيع الطعام حتى يجري فيه الصيعان ﴿ وبيم الكالي بالكالي * وبع الغرر * وبيع الكاب والخازير * وبيع مسب الفحل وهو نطفته * وحبــل الحبلة وهو نتاج النتاج * والملاقيح وهي مافي بطون ا الامرات والمضامين وهي ما في أصلاب الفحول * وبع الملامسة وهو أن يجمل اللمس بيعاً * والمنابذة بأن يجمل النبذ بيعاً * ورمى الحصاه وهو أن يعين للبيم ما نقع الحصاة عليه * وبيعتين في بيعــة فيةول بعت بأ لفــين أســيئة | أو بالف نقداً فخذ بأيهما شئت ﴿ وعن بيع وشرط ﴿ فلو باع بشرط قرض ﴿ أَو بشرط بيم آخر * أوشرط على بائع الزرع أن يحصده(و) * أوكان مما يبق عامة | بعد العقد يثبت نزاع بسبها لم يجز الا في مواضع عدة استثنيت بالنصوص (أحدها) شرط الاجل المعلوم (والثاني) شرط الحيار ثلاثة أيام(والىااب) ' شرط وثيقة الثمن بالرهن بعد تعيين المرهون * وبالكفيل بعــد تديينــه إ *و بالشهادة ولايشترط فيها التعيين * ومهما تعذر الوفاء بالرهن المسروط أُووجِد به عيباً فله فسخ العـقد (والرابع) شرط عتق العبد احتمل لحديث بريرة * والقياس ابطال الشرط * وقد قيل به * ثم للبائم المطالبة بالعنق على الاصح * فان أبي المشترى أجبر عليه (و) * وان شرط أن يكون الولاء له

الخيار الى خيار التروّي* والى خيار النقيصة * وخيار النروّي مالانتوقف على أ فواتوصف * وله سببال (أحدهما) المجلس فيثبت (مح) خيار المجلس في كل معاوضة محضة من بيع وسلم وصرف واجارة (ح) الآ فيما بستعقب ا عتاقة كشراء القريب وشراء العبد نفسه (و) * ولا يثبت فيما لا يسمى بيماً بلفظ يدلُّ على اللزوم وتمـام الرضا * وبمفارقة الحجلس بالبدن * وهل يبطل ا بالموتفيه قولان * أصحماأنه لا يبطل كحيار الشرط(وح)فيثبت للوارث *ولو فرّ ق بينهما على أكراه ففي بطلان الحيار خــلاف * ويثبت عنــد جنون أحد المتعاقدين قبل التفرّ ق للقيم * ولو تنازعا في جريان التفرّ ق فالاصل عدمه * ومن يدعيــه يطالب بالبينة * ولو تنازعاً في الفسيخ بعد الاتفاق على التفرُّ ق فالاصل عدم الفسخ (و) ﴿ السبب الثاني الشرط ﴾ قال عليه السلام لحبان بن منقذ وكان يخدع في البيوع اذا بايعت فقل لا خلابة * واشتراط الحيار ثلاثة آيام * ولا يجوز الزيادة عليه (م) * ولا التقدير بمدّة مجهولة * ولاالابهام في أحد العبدين *وأولمه"ته عند الاطلاق من وقت العقد لامن وقت التفر"ق على الاصح * ولا يتوقف النسخ به على حضور (ح) الحصم وقضاء القاضي (ح) ﴿ ويُئبت خيارالشرط في كل معاوضة محضة مما هو بيع ﴿ الاَّ في الصرف والسلم وما يستعقب العتق من البيوع * ثم ان كان الحيار للبائم وحده فالمبيم اباق على ملكه على الاصح * وان كان للمشتري وحده فالملك منتقل (و ح) اليه أب وان كان لهما فثلاثة أقوال (أحدها) أنه موقوف فان استقر العقد تبين زوال الملك بنفس المقد * وان فسخ تبين أنه لم يزل الملك ولم يتمّ السبب * والكسب والنتاج والوطء والاستيلاد والعتق وغمير ذلك مرن

-مُحِيرُ الباب الرابع *في الفساد من جهة تفريق الصفقة ك∞-

ومها باع الرجل ملك نفسه وملك غيره فني صحة بيعه في ملكه قولان * ولو كان ما بطل البيع فيه حراً أو خمراً أو خنزيراً أو ما لاقيمة له فقولان مرتبان وأولي بالبطلان * وللبطلان علتان (احداهما) أن الصيغة متحدة فاذا فسدت في بعض المقتضيات لم تقبـل التجزي (والاخري) أن الثمن فيما يصح يصير مجهولاً * وعلى هذه العلة لا يمتنع تفريق الصفقة في الرهن والهبة اذ لاعوض فيهما * ولا في النكاح فانه لا يفسد بالجهل بالعوض * ولو اشتري عبدين وانفسخ العقد في أحدهما بالتلف قبــل القبض أو بسبب يوجب الفسخ ففي الانفساخ في الباقي قو لا تفريق الصفقة * وأولى بأن لا ينفسخ في الباقي * والاصح أن الفساد مقصور على الفاسد الا اذا صار ثمن مايصح العقدعليه مجهولا حتى لو باع عبداً له نصفه صح في نصيبه اذ حصته نصف الثمن ﴿ وَكَذَا بِيم جَمَلَةُ الثمار وفيها عشر الصدقة * بخلاف ما لو باع أربعين شاة وفيها الزكاة اذ حصة الباقي مجهولة * ثم مهما قضينا بالصحة فلامشتري الحيار اذ لم يسلم له جميم ما اشتراه * ويأخذ الباقي ان أجاز بقسطه من الثمن على أصح القولين لا بكل الثمن * وأصحالقولين انهلوجمع بين عقدين مختلفين في صفقة واحدة كالاجارة والسلم * أوالاجارة والبيع *أو النكاح والبيع * مثل أن يقول زوجتك جاريتي وبعتك عبدي بدينار فالعقد صحيح وان اختلفت في الدوام أحكامهما ﴿ وَتَعَدُّدُ الصفقة بتعدّدالبائع * وبتفصيل الثمن مثل أن يقول بعت هذا بدرهم وهــذا بدينار * وهل تنمدّ د بتمدّ د المشترى فيه قولان * واذا جرى العـقد بوكالة فالاصح أن الاعتماد على الموكل في تعدّده واتحاده ﴿ النظر الثاني * في لزوم اتحاد العقد وجوازه ﴾ والاصــل في البيع اللزوم والحيار عارض * ثم ينقسم

بفير المبيع لورود الخبر * ولو تحفلت الشاة بنفسها *أوصر ّي الآنان *أو الجارية أولطخ الثوب بالمداد مخيسلاً أنه كاتب فلا خيبار له (حو) لانها ليست في معنى النصوص * وأحوط المذهبين أن غير التمر لا يقوم مقام التمر * وأن قدر الصاع لا ينقص (و) بقلة اللـبن ولا يزيد بكثرته للاتباع * وثبوت الحيـار بالكذب في مسألة تلقي الركبان من باب التغرير * وكذلك خيارالنجش اذاكان عن اتفاق مواطأة البائم على أقيس المذهبين * ولا ينبت(م)بالغبن خيار اذا لم يستند الي تغرير يساوى تغرير المصرّاةحتى لو اشتري جوهمة رآها فاذا هي زجاجة فلاخيار * هذه أسباب الحيار وموجباته (أمادوافعه ومسقطاته) أيني في خيار النتميصة فهي أربعة إالاول بسشرط البراءة من العيب صحيح على أقيس الشرط (ح) في قول ثالث ﴿ ويصح في الحيوان ويفسد في غيره (ح) في قول رابع ﴿ النَّانِي ﴾ هلاك المعقودة عليه » فلو اطلع على عيب العبد بدلم أ موته فلا ردّ اذ لا مردود - فاوكان العبــد قائمًا والنوب الذي هو عوضــه أ تَالَهَا رِدْ المبِه بالعِيبِ ورجم الى فيمة النوب « والعدى والاستيلاد كالهلاك. ﴿ إ وهل يجوز أخذ الارش بالبراضي مم الحكان الردّ فيه وجهان : واذا عجز عن أ الردّ فله الارش وهو الرجوع المي جزء من النمن يعرف فدره بمعرفة نسبة ﴿ قدرنقصان العيب من قيمة المبيم فيرجع من الثمن بمنل نسبته، وزوال الملائءن المميب يمنعه من الرد في الحال ، ولا يمنع طلب الأرس في الحال لنوقم ا عود الملك على الاصعر * ولو عاد الملك اليـه نم اطلع على عيب فله الرد على | الاصح ﴿ فَالرَّائِلُ الْمَائِدُ كَالَّذِي لَمْ يَزِّلُ ۚ النَّالَثُ ۚ التَّقْصَارِ إِمَّهُ مَرَفَةُ الميب سبب بطلان الحيار وفوات المطالبة بالارش لتقصيره * وترك التقصير بأن

الطوارئ فروع الملك فينتظر آخر الامر وما يستقرّ عليه آخراً يقدر وجوده أُولاً (و) * ويحصل الفسيخ بوطء البائم (و) وبيعه وعتقه وهبته مع القبض ا وانكان من ولده * ولا تحصـل الاجازة (و) بسكوته على وطء المشترى * وما جعاناه فسخاً من البائم فهو اجازة (و) من المشتري ان وجــــ * وكذا الاجارة والتزويج في معنى البيع (و) من كل واحد منها * والعرض على البيع والاذن فيه لا يقطم خيار البائع * ولو اشترى عبداً بجارية وأعنقهما معاً تمين ا العتق في العبد على الاصح (ح) تقديماً للاجازة على الفسخ ﴿ الفسم الشاني ا خيار النقيصة ﴾ وهو ما يثبت بفوات أمر مظنون نشأ الظن فيه من النزام شرطيّ *أو قضاء عرفي *أو تنرير فعليّ (أما الالتزام الشرطيّ) فهو أن يقولُ بعت بشرط أنه كاتب أو خباز أو متجعد الشمر فان فقد فللمشتري الخيار * وكذلك كل وصف تعلق به غرضأو مالية (وأما القضاء العرفي)فهو السلامة عن العيوب المذمومة فهما فاتت ثبت الحيار * وذلك بكل عيب ينقص القيمة *والخصيّ معيب وان زادت قيمته * واعنياد الزنا والسرقة والاباق والبول في الفراش (ح) عيب * والبخر والصنات (ح) الذي لا يقبل المعالجة ويخالف العادة عيب في العبسيد والاماء * وكون الضميعة منزل الجنود * و ثقل الحراج عيب * وكل عيب حدث قبل القبض فهو من ضمان البائع * والرد يثبت به * وما حدث بعده فلاخياربه(م) * وان استند الى سبب سابق كالقطع بسرقة سابقة والقتبل بردة سابقة والافتراع بنكاح سابق ففيمه خلافُ (وأما النغرير الفعليّ) فهو أن يصرّي ضرع الشاة حتى يجنمع اللبن ويخيل غزارة اللبن فمهما اطلع عليه ولو بمد ثلاثة أيام ردّها (ح) وردّ معها صاعاً من تمر بدلاً عن اللبن الكائن في الضرع الذي تعذر رد عينه لاخنلاطه

المقد فيحلف أني بعتــه وأقبضـنه وما به عبب ﴿ وَلا يُمَّنَّمُ الرَّدُ بُوطُهُ الثَّيْبِ (ح) ﴾ والاستخدام ﴿ ولا بالزوائد (ح) المنفصلة ﴿ بل تسلم (م) الزوائد للمشتري ال حصلت بعد القبض * وكذلك لو حصلت فبل المبض على أقيس الوجهين * والحمل الموجود عند العفد بسلم أنضاً للمنسنري على أصح القولين * والافالة فسخ (م) على الجديد الصحبح * ولا يتوقف الرد بالمبب على حضور الخصم وقضاء القاضي (ح) ﴿ النَّفَارُ النَّالُ } في حكم العَّمَادُ ا قبل القبض وبعـــده * ولا بد من ببان حكم القبض وصورته ووجوبه (أما الحكم) فهوانتقال الضمان الى المشتري والاسلط على التصرف اذ المبهم قبل القبض في ضمان البائع (م) * ولو تلف انفسيخ العقد وانلاف المشنري فبض هنه « واتلاف الاجنبيّ لا يوجب الانفساخ على أصح القولين · ولكين نعيب المبيع بآفة سماوية فيل القبض فللمشيري الخبار • فان أجاز بجـيز بكل الثمن له ولايطالب بالأرش الا أن بكون النعبب بجناية أجنبي فبطالبه بالأرس ، وكذا ان كان بجنابة البائع على الاصح ، ونلف أحدالعبـــــ بن يوجب الانفساخ في ذلك القدر (و)وسقوط هـ. مله من النمن ﴿ والسففُ ا من الدار كأحــد العبدين، لاكالوصف على الالله . وفد نهي رســول الله صلى الله عليه وسلم عن ببع مالم يقبض ، ولا بعاس على البسم العسق (و) | والهبة (و) والرهن * وكذلك لا يقاس عايه الاجاره * والنزونج على الاصح « وبيع الميراث والوصية والملك العائد بالفسخ قبل القبض والاسنرداد جائزً * وانماً المانع يد تقنضي ضمان العند * ولذلك لايجوز بنع الصــدان قبل القبض اذا فلنا آنه مضمون على الزوج ضمان العقد * وكذلك في بدل الخلع والصاح

بردعليه في الوقت ان كان حاضراً * وان كان غائبًا أشهد شاهد بن حاضر بن فان لم يكن حضر عند القاضي ويترك الانتفاع في الحال * وينزل عن الدابة ان كان راكباً * ويضع عنه إكافه وسرجه فانه انتفاع * ولا يحط عذاره فانه في محل المسامحة الا أن يمسر عليه القود فيعذر في الركوب الى مصادفة الخصم أوالقاضي ﴿ الرابع ﴾ العيب الحادث مانع من الرد * وطريق دفع الظلامـــة | أن يضم أرش الحادث الي المبيع ويرده*أو يغرم البائع له أرش العيب القديم *فان تنازعاً في تعيين أحد المسلكين فالاصح أن طالب أرش القديم أولى بالاجابة لان أرش العبيب الحادث غرم دخيل لم يقتضه العقد * والكان المبيع حلياً وقدقو بل بمثل وزنه فبضمّ الارش اليه أواسترداد جزء من الثمن أ للعيب القديم يوقع في الربا * قال ابن سريج يفسخ العقد لتعـــذر امضائه ولا | الفضل وهو الاصح * وقيل أنه لايبالي بذلك أذ المحذور الزيادة في المقاللة في ابتداء عقده * واذا أنعل الدابة وأراد ردها بالهيب فلينزع النمل * وانكان نزع النعل يعيبها فليسمح بالنعل * والافليسله على البائع أرش ولافيمة النعل ا * وان صبغ الثوب عما زاد في فيمته فطاب فيمةالصبغ له وجه *واكن أ ادخال الصبغ وهو دخيل في ملك البائع كادخال أرش السب الحادث * ولا يرد البطيخ (ح و) والجوز والبيض بعد الـكسر وان وجده معيباً بل يأخذ أرش العبب * وقيل ان له الرد (م ح و ز) وضم أرش الكسر اليه * واذا اشتري عبداً من رجاين فله أن يفرد (ح) أحدها برد نصيبه * واذا اشتري ا رجلان عبداً من واحد فلأحــدهما أن بفرد نصيب نفســه بالرد على أصحرا القولين * واذا تنازعافىقدم الميبوحدوثه فالقول قول البائع اذ الاصل لزوم

في موجب الالفاظ المطلقــة وتأثــيرهـا باقــتران العرف * وهي ثلاثة أقسام ﴿ الاوَّل ﴾ مايطلق في العقد * فمن اشتري شيئًا عمالة فقال لنسيره وليتكُ أ هذا العقد فقبل انتقل الملك اليه بالمائة» وسلم الزوائد للاول (و) × و تتجدد إ الشفعة بجريان هذا البيع (و) * ولوحط عن المائه لحق الحط (و) المستري الثاني أ لانه في حتى الثمن كالبناء * ولوقال أشركتك في هذا العقد على المناصفة كان أ تولية فى نصف المبيع * ولو لم يذكر المنــاصفة فالاصح التــنزيل على الشعار [﴿ القسم الثاني ﴾ ما يطلق في النمُن من أَلفاظ المرابحــة * فاذا فال بعت بمــا [اشــــتريت وربح دهيازده وكان فد اشـــتري بمائة استحق مائة وعشرة ﴿ ولو ا قال بحط ده یازده وکان قد اشتری بمـاثة وعشرة استحق مائة (و) ﴿ ولو ا قال بعتك بمـا قام على الســــــــــق مع الثمن مابذله من أجرة الدلال والــكـيال وكراء البيت * ولا يستحق ماأنفقــه في علف الدابة.. ولاأجرة مثله انكان | يه مل بنفسه أوكان البيث ملكه لانه ليس من خرج التجارة ، فلوكان ا مقدار مااشنري به أو ماقام عليه مجهولا للمشترى الناني عند العقد بطل (و) عقده * ويجب (ح) على البائع حفظ الامانة بالصدق في مدر مااشـــتري به | وبالاخبار عما طرأ في يده من عيب منقص أوجناية (ح) له ولا يلزم الاخبار | عن الغبن (و) في المقد * ولا عن البائم و ان كان ولده (حرو) .. و يجب ذَكر تأجيل الثمن إ فان كذب في شيء من ذلك ففي استحقاق حط فدر النماوت قولان * فان ا قلنا لا بحط فله الحيار لكونه مظلوماً بالنابيس الا اذا كان عالماً بكذبه «والاصحأن لاخيار للبائم ان فلنا يُحط ولا للمشرى · ولوكذب بنقصان الثمن وصدفه المشنري فالاصح أن لاسلحمه الزيادة اذ العمد لا يُصنمل الزبادة | ولكن للبائع الخيار ان صدقه المشتري * وان كذبه فلاتسمع بينته ودعواه

عن دمالعمد * والمبيع سواء كان منقولا أوعقاراً (ح) فيمتنع (م) بيعه قبل القبض * وان كان دينا كالسلم فيه فكمثل (م) * وكل دين "بت لابطريق المعاوضة بل بقرض أو باتلاف فيجوز الاستبدال عنه ولكن بشرط قبض البدل في المجلس على الاصح * ولا يجوز بيع الدين من غير من عليه الدين على الاصح * والاظهر منع الحوالة بالمسلم فيه * وعليـه لان في الحوالة معنى ا الاعتياض * ويجوز (و) أن يستبدل عن النقدبالنقد وان كان ثمناً (و) للحديث هذا اذا لم يكن معيناً * فانءين تمين (ح) * وامتنع (ح) الاستبدال عنه * وانفسخ المقد بتلفه (ح) (أماصورة القبض) فيحكم فيه بالعادة * ففي العقار يكفي فيه التخلية * وفي المنقول يكفي فيه النقل * ولا يُكفي التخلية (مح) *وقدفيل يحصل انتقال الضمان بالتخلية * وما يشتري مكايلة فتمام القبض فيه بالنقل * والكيل * فاذا اشتري مكايلة و باع مكايلة فلا بد لكل بيع (و) من كيل جديد ليتم القبض للحديث وليس لأحدرو)أن يقبض لنفسه من نفسه فيتولى الطرفين * الا الوالد يقبض لولده من نفسه * ولنفسه من ولده كما يفعل ذلك في طرفي البيم (وأماوجوب التسليم) بيم الطرفيين والبداءة بالبائم (حم) في قول ﴿ وبالمشترى في قول ﴿ ويتساويان (مح) في أعدل الاقوال فمن ابتدأ أجبر صاحبه ﴿ فَانَ سَلَّمَ الْبَائْمُ طَالَبِ الْمُشْتَرِي بِالنَّمْنِ من ساعته * فان كان ماله غائبًا أشهد على وقف ماله أي حجر عليه (و) *فان وفي أطلق الوقف عنه * وان لم يكن له مال فهو مفاس * والبائع أحق (ح) بمتاعه هذا لفظ الشافعي رضي الله عنه وهذا حجر سببه مسيس الحاجة اليه خيفة فوات أمواله بتصرفه * وذلك عنــد امتناع الفسخ بالفلس * وقيــل بانــكار الحجر لكنه خلاف نص الشافعي رضي اللهعنه ﴿ النظر الرابع ﴾ من الكتاب الرفوف * والسلاليم المنبنة بالمسامير ﴿ اللَّهْظُ الرَّابِعِ العبدَ﴾، ولا يتناول مال العبد وان قلنا آنه يملك بالتمليك * وفي ثيابه النيعلبه ثلاثه أوجه* وفي الثالث يندرج ساتر العورة دون غيره * والوجه الصحيح تحكيم العرف ﴿ اللَّهُ ظُلَّا لَكُمَّا مِنْ الشجر ﴾ ويندرج تحنه الاغصان والاوراق حتى ورق الفرصاد على الاصح وكذا العروق *ويسنحق الايفاءمغروساً * ولايستحق المغرس على الاصحمن القولين «ولكن سنحق منفعةاللابقاء «وان كانعليهانمرة مؤبرة لمندرج تحنه ا *وغيرالمؤبرة تندرج(ح)* وفِمعنى المؤبرة كل ثمرة بارزة ظهرت للناظربن * ا واذا تأبر بمض النمار حكم بانقطاع النبعمة فىالكل نظراً الى وقت النأببرلعسر | تتبع العنافيد * هذا اذا أيحد النوع وشملت الصفقة * فان اختلفا أو احدهماففيه خلاف * وليس لمشترى الاشجار أن يكاف البئم اقطع المار ، بل له (ح) الإيفاء الى أوان القطاف للعرف. ولكل واحد أن بسنى الاشجار اذاكان يحناج اليهان لم يكن تنضرر صاحبه 1⁄4 وان نفابل الصرران فأبهما أولى به ١٠ فيه ثلانه أوجه أصمها أن المنتري أولى اذا العزم البائع سلامه الاشجار له ﴿ وَفَي الثالث | يتساوبان فيفسخ العقد لتعذر الاهضاء ان لم نصطلحاً ومهما لم تتضرر النمار بالسق وتضر رالسجر بنرك السقى فعلى البائع السعى أو الفطع ﴿ اللفظ السادس بيع المار﴾ وموجب اطلافه استحقاق الانفاء الى الفطاف؛ فان كان بعــــــ ال بدو الصلاح صح بكل حال دوه وجب الاطلاق السمية (ح) وان كان فبله بطل (ح) الآبشرط الفطع لأنها شرّض للماهات فلا يونق بالفدره على النسلم الي الفطاف * وقد نهي عليه السلام عن سم الهار حيى ننجو من العاهمة ولو اشتراها صاحب الشجرة فلا بجب شرط الفطع(و)م واو باع السجرة وبفيب أ التمار له لم بجب شرط الفطع لان المبيع هو السجر ولا خوف فيــه * ولو باع

لانه على نقيض ماسبق.نه *وان ذكروجهاً مخيلا في الغلط فتسمع دعواه على رأي لبه ض الاصحاب متجه ﴿ القسم الثالث ﴾ ما بطلق في المبيع ﴿ وهي سنة آلفاظ ﴿ الأول لفظ الارض ﴾ وفي معناها العرصـة والساحة والبقية . ولا أ تندرج تحتها الاشجار والبناء على أصح القولين *الا اذا قال بعت الارض (و) بما فيها * وأصول البفول كالاشجار* والزروع لاتندرج قطعاً *ولاالبذر وان كان كامنا والاصح أنها لاتمنع صحة بيع الارض كما لو باع داراً مشمونة بأمتعة * نيم ان جهل المشترى فله الحيار لتضرره بتعطيل المنفعة * والاصح أنه يدخل في ضمان المشتري (ح) ويده بالتسليم اليه وان نمذر انتفاعه بسبب الزرع * والحجارة ان كانت مخلوقة في الارض الدرجت * وان كانت إ مدفونة فلا * وعلى البائع النقل والتفريغ وتسوية الحفر * فان كانت تنعيب به الارض أو تتمطل به منفعة في مدة النقل فله الحيار عندالجهل * فان أجاز فالاظهر أن له طلب أجرة المنفعة في هذه المدة وفي مدة بقاء الزرع * وكذلك له طلب أرش التعيب * فان ترك البائع الحجارة بطل خيار المشترى لانه غير منضرر بالبقاء * ثم لا يملكه بمجرد الاعراض (و) الا اذا جرى لفظ الهبة وشرطها ﴿ اللَّهُ ظَالَنَانِي البَّاغُ ﴾ وفي معناه البسنان * وهو مستتبع للانسجار * ولا أ يتناول البناء علىالاظهر * وأما اسم العرية والدسكرة(٣)بتناولالبناء والنجر [﴿اللفظ الثالث الدار﴾ ولا يندرج تحته المنقو لات الامفتاح الباب استثناه صاحب النلخيص * ويندرج تحته الثوابت وما أثبت من مرافق الدار للبقاء كالابواب والمغاليق * وفي الاشجار وحجر الرحا والاجانات المنبتة خلاف *وفي معناها

 ⁽٣) الدسكرة لفط مشترك يطلق على القر به والصومعه والارض المستويه وبيوب
 الاعاجم يكون فيها الشراب والملاهي وبناء كالقصر حوله بيوت اهقاموس

النظر الى جانب من حصل الرطب في ملكه لان الرطب عمل الحرص الذي هو خلاف القياس * هذافي الرطب التحرية فأمافي الرطب بالرطب فقيه خلاف * وكذافي غير المحاو بجاذا العاطوال ح) العرايا * واذا اجناحت الآفة الثمار قبل القطاف وبعد التخلية فهي من ضمان البائع على أحد القولين * وميل الجديد الى أنه لبس من ضمانه (م) * وما فات بآفة الدرقة ليس من ضمانه على الاصح * ويجب على البائع أن يدق الاشجار لتربة النمار * فان ترك السق فقسدت الثمار فهي من ضمانه * فان لم تقدم على القبض * وان باع الفثاء أو ما يغلب عليه التلاحق وعسر التسليم بطل على الاصح * فان كان باع الفثاء أو ما يغلب عليه التلاحق وعسر التسليم بطل على الاصح * فان كان باع الفثاء أو ما يغلب عليه التلاحق انفسخ المقدع في قول * ولمل الاظهر أنه لا ينفسخ المقدع في قول * ولمل الاظهر أنه لا ينفسخ * ولكن المشتري الحيار (و) ان لم يهب البائع ما تجد د منه * فان وهب سفط خياره * وان كان ذلك بعد التخلية * فان قانما ان الجوائح من نهانه فهو كما قبل النخاية

- عير النظر الحامس من كناب البيع كجرد

﴿ فِي مِدَايِنَةِ العِبِيدِ وَالنَّالِفِ ؛ وَفِيهِ بَابَانَ ﴾

﴿ الأول في مماملة المبيد ﴾

والنظر في المأذون له في النجاره وغيره أما المأذون ؟. فالنظر فيما يجوز له وفي العهدة وفيما يفضي منه دبونه أما ما يجوز له فكل ما يندرج تحت اسم النجارة أوكان من ارازمه فلا ينكاح ولا بؤاجر (ح) نفسه ولا يتعدى (ح) النوع الذي رسم له الانجار فيه ولا يأذن (م) العبيده في التجارة الا بتوكيل ممين ولا يتخذ (م) الدعوة للهجيزين ولا يعامل التجارة الا بتوكيل ممين ولا يتخذ (م) الدعوة للهجيزين ولا يعامل سيده (ح) * ولا يتصر ف (ح) فيما اكتسب باحاطاب واصطايادواتهاب

الشجرة مع الثمرة فلا يشترط القطع لفـقد العلة المذكورة * ولو اطرد عرف قوم بقطع الثمار فني الحلق المرف الحاص بالعام خــــلاف * ثم الفقوا على أنَّ وقت بدو الصلاح كاف (ح) كما في التأبير ولكن بشرط أتحاد الجنس * وكذلك ينبغي أن يتحد النوع والبستان والملك * والصفقة *فلواختلف شيء من ذلك قفيه خلاف* وصلاح الثمار بأن يطيب أكلما ويأخذ الناس في الاكل وذلك بظهور مبادي الحلاوة * وبيـم البطيخ ان كان مع الاصول يتقيــد إ (و) بشرط القطع قبل الصلاح الا اذا بيع مع الارض * وبيع أصول البقل لا يتقيد به اذ لا يتعرّض للآفة * ولا بد من الاحنياط في أمرين ﴿ أحدها ﴾ أَنْ تَكُونُ النَّهَارُ بَادِيةُ الأَّ عَلَى قُولَ تَجُويْرُ بِيعِ الفَائْبِ ﴿ أُوفِيهَا صَلَاحَهُ فِي القَائَةُ فِي الكمام كالرمان * وفي استتار الحنطة بالسنبلة والارزة بالقشرة والباقلاء والجوز بالقشرة العليا خلاف (مح) منشؤه أن الصلاح هل يتعلق ببقائه فيها ﴿ الثاني ﴾ أن يحذر من الربا فلو باع الحنطة في سنبلها بحنطة فهي المحاقلة (٣) (م) المنهى عنها وهي ربًّا اذ لا يمكن الكيل في السنابل * وكذا لو باع الرطب بالتمر أيضاً فهي المزابنة المنهي عنها (م) * ولاخبر في التخمين بالحرص * الافيادون خمسة أو سق (سم) اذا باعها خرصاً بما تعود اليــه على تقدير الجفاف وهي العرايا (مح) التي أرخص فيها * والاظهر الجواز في قدر خمسة أوســق * وميل المزني رحمه الله تمالي الي تخصيص الجواز عادون خمسة أوسق لترددالراوي فيه * فلو زاد على خمسة أوسق في صفقات جاز (ح) * وكذا اذا تعدد المشترى واتحد البائع ﴿ ولو اتحد المشنرى وتعدُّد البائع ففيه خــلاف ﴿ ووجه الفرق ا

والرهن (ح) وغيره * فوجبه التحالف سواء كانت السلعة قائمة أو هالكة" (حم) جري مع العاقد ﴿ أو مع ورثته ﴿ قبـل القبض أو بعــده (ح) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اختلف المتبايمان تحالف وترادًا ﴿ ويجرى في كل معاوضة ﴿ كالصلح عن دم العمد ﴿ والخلع ﴿ والنكاح؛ والاجارة * والمساقاة * والقسراض * والجمالة * ولكن أثره في بدل الدم والبضع الرجوع الى بدل المئل لافسيخ الخلع والنكاح * ولو قال وهبت هذا مني فقال لابل بعتمه فالقول قوله في أنه ماوهب * ولم يتحالفا اذ لم يتففا على عقد * ولو تنازعا في شرط مفسد فكذلك .. والاصح أن القول قول من ينكر الشرط الفاســـد * ولو رد المبيع عليه بعيب فقــال هـذا ليس مافبـضـّته | منى فالقول قوله * وان جري ذلك في المسلم فيه فقيه خلاف من حيث انه لم يمترف له بقبض صحيح - وقال ابن سريج ان كان بحيث لو رضي به لوقع عنجهة الاستحقاق لرجوع التفاوت الى الصفة فهو كالمبيع لان القبض صحيح فيه لو رضي به ، ﴿ أَمَا كَيْفِيةِ الْهِينَ ﴾. فالبداءة (ح) بالبائع * وفي السلم | بالمسلم اليه * وفي الكتابة بالسيد لانها في رتبة البائم ، وفي الصداق بالزوج لانه في رتبه بائم الصداق ، وأثر التحالف بنابر فيه لافي البضع ، وقيل انه القاذي ء نم يحلف البائع يميُّناً واحداً ويجمع بين النفي والأنبان ﴿ وَيَقَدُّمُ (وَ ﴾ [النفي فيقول والله مابمته بألف بل بمته بألفين ﴿ فَانَ حَلْفَ الْبَائْعِ عَلَيْهُمْ وَأَكُلُّ المشــتري عن أحدهما قفني عليه له وفيــه هول مخرّج أنه لايجمع في يمــين واحــدة بين النفي والاتبات بل يحلف البــائم على النفي ثم المشترى على النفي | * ثم البائع على الاثبات تم المشترى على الاثبات فينعدد اليمين * أما حكم

* ثُمُلا ينعزل (ح) بالاباق * ولايستفيد (ح) الاذن بالسكوت واذا ركبته الديون لم يزل (ح) ملك سيده عما في يده * ويقبل اقراره (ح) بالدين لابيه وابنه * ولأيكتني بقوله (ح) اني مأذون * بل لابد من سماع من السيد أو بينة عادلة * ويكتني بالشيوع على أحد الوجهين * ويكتني بقوله في الحجر ﴿ أما العهدة ﴾ فهو مطالب (و) بديون معاملته * وكذا سيده على الاظهر * وقيل السيد لايطالب أصلا * وقيل يطالب ان لم يكن في يد العبــد وفاء *ويطرد هذا الحلاف في عامل القراض مع رب المال * وقيــل بطرده أيضًا في الموكلانة اسلم الى وكيله ألفاً معينة * وان عتق العبد طولب به * فان غرمه فني رجوعه على السيد وجهان * ولو ســـلم الى عبده أَلْفاً ليتيجربه فاشترى بمينه شيئاً وتلف الالف انفسخ العقد * وان اشتري في الذمة فشـــلائة أوجه * الثالث أن للمالك الحيار ان شاء فسخ وان شاء أجاز وأبدل الالف ﴿أَمَّا إِ قضاء ديونه ﴾فمن مال التجارة * لامن رقبته (ح) * وفي تعلقه باكتسابه من الاحتطاب وغيره وجهان ﴿وأَما غير المَأْذُونَ﴾ فلا يتصرف بما يضر سيده كالنكاح فأنه لا ينعقد دون اذنه * والاقيس جواز اتهامه *وقبوله الوصية فيدخل في ملك سيده كما يدخل باحتطابه * ويخلع زوجته *ولا يصمرز) ضمانه وشراؤه على الاصح لانه عاجز عن الوفاء بالملتزم * وقيل انه يصح كما في المفلس *ولا يملك العبد بتمليك السيد (م) على القول الجديد

- ﴿ الباب الثاني في التحالف ﴾ -

والنظر في سببه وكيفيته وحكمه ﴿ أما السبب﴾ فهو التنازع في تفصيل العقد وكيفيته بعد الآنفاق على الاصل * كالخلاف في قدر العوض (ح) وجنسه .* ووقدر الاجل (ح) وأصله (ح) * وشرط الكفيل (ح) والحيار (ح) العادة الأجل * فان أطلق ثم ذكر الاجل قبل التفرّ ق جاز نصّ عليه * ثم إ لايجوزتأقيت الاجل بالحصاد والدياس (م) وما يختلف وقته * ويجوز (وح) بالنيروز والمهرجان * وكذا بفصح(و) النصاري وفطر اليهود (و) ان كان يعلم دون مراجعتهم * وفي قوله الى نفر الحجيج * أو الى جمادي وجهان * والاصح صحته * والتنزيل على الاول * ولو قال الى ثلاثة أشهر احتسب بالاهلة (ح) الاشهراً واحــداً انكسر في الابتــداء فيكمل ثلاثين * ولو قال الي الجمعة أو | رمضان حسل بأول جزء منسه * ولو قال في الجمعة أو في رمضان فهو مجهول لانهجمله ظرفاً * ولوقال الى أول الشهر أو الى آخره فالمشهور البطلان لانه يعبر به عن جميع النصف الاول والنصف الاخـير ﴿ السَّرَطُ الثَّالَثُ ﴾ أنَّ يكون المسلم فيه مقدوراً على تسليمه ﴿ فلا يصح السلم في منقطع لدى المحل * ولايضر الانقطاع قبله (ح) ولابعــده * ولايكفي الوجود في قطر آخر لايمتاد نقله اليه في غرض المعاملة » ولوأسلم في وقت الباكورة في فدركثير يمسر تحصيله ففيه وجهان » ولو طرأ الانقطاع بعد انعقاد السلم فأصح القولين انه لاينفسخ؛ بلله الحيار كما في اباق العبد المبهم ﴿ وَلُو تَدِينَ الْعَجْزُ قَبْلُ الْحُلُّ فَفِي تنجيز الحيار أو تأخره الى المحل قولان * وأُصح القولين أنه لا ينسترط تعيين مكان التسليم «بل ينزل المطلق على مكان العقد ﴿ الشرط الرابع ﴾. أن يكون معلوم المقدارُ بالوزن أو الكيل * قال رسول الله صلى الله عليه وسلم * من أسلم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم ٪ ولايكفي ألعد في أ المعدودات * بللا بدمن ذكر الوزن في البطيخ والبيض * والباذنجان * والرمان | * وكذا الجوز * واللوز ان عراف نوع لا يتناوت في القشور غالباً * ويجمع في اللبن بين العد والوزن * ولو عين مكيالا لايمتادكالكوز فسد المقد * وان

التحالف فهو انشاء الفسخ اذا استمرا على النزاع * وفيه قول مخرّج أنه ينفسخ * ثم القاضى يفسخ * أو من (و) أراد من المتعاقدين فيه وجهان * ثم يردعين المبيع عند التفاسخ ان كان قائما والا فقيمته عند التلف اعتباراً بقيمته يوم التلف على الاصح * وقيل يعتبر يوم القبض * ولو كان المبيع عبدين وتلف أحدها ضم قيمة التالف الى القائم * ولو كان تعيب في يده ضم أرش العيب اليه * وان كان آ بقاً أو مكاتبا أو مرهو نا أو مكرى غرم القيمة * واذا ارتفعت الموانع فني رد العين واسترداد القيمة خلاف

-مُركتاب السلم والقرض * وفيه بابان ﴿ ٥-

﴿ الْأُولُ * فِي شرائطه ﴾

والمتفق عليه منها خمسة ﴿الأول ﴾ تسليم رأس المال في المجلس جبرا للغرر في الجانب الآخر * ولوكان في الذمة فعين في المجلس فهو كالتعيين في المعقد *وكذلك في الصرف * وفي مثل ذلك في بيع الطعام بالطعام خلاف * ومعها فسيخ السلم استرد عين رأس المال وان كان قد عين بعد العقد على الاصح * وأصح القولين وهو اختيار المزني أن رأس المال اذا كان جزافا غير مقدر جاز العقد (ح) كما يجوزف البيع وكما يجوزمع الجهل بقيمته ﴿ الشرط الثاني ﴾ أن يكون المسلم فيه دينا * فلا ينعقد في عين لان لفظ السلم للدين * وهل ينعقد بيعاً فيه قولان *وكذلك لوقال بعث بلا ثمن هل ينعقد هم والاصح الابطال لتهافت اللفظ * ولو أسلم بلفظ الشراء العقد * وهل ينعقد سلما ليجب تسليم رأس المال في المجلس فعلى وجهين * منشؤها تقابل النظر الى المفظ والمعنى * ولايشترط (ح) في المسلم فيه كونه مؤجلا * ويصح سلم الحال اللفظ والمعنى * ولايشترط (ح) في المسلم فيه كونه مؤجلا * ويصح سلم الحال (حم) ولكن يصر ح بالحلول * فان أطلق فهو محمول على الاجل لافتضاء (حم) ولكن يصر ح بالحلول * فان أطلق فهو محمول على الاجل لافتضاء (حم) ولكن يصر ح بالحلول * فان أطلق فهو محمول على الاجل لافتضاء المناه المناه في الاجل لافتضاء المناه في الاجل لافتضاء المناه المناه في الاجل لافتضاء المناه في المناه في الاجل لافتضاء المناه في الاجل لافتضاء المناه في الاجل لافتضاء المناه في المناه في الاجل لافتضاء المناه في الاجل لافتصاء المناه في الاجل لافتصاء المناه في الاجل لافتصاء المناه في الاجل لافتراه المناه المناه في الاجل لافتراه المناه المناه

الجشة * ويقول في اللحم لحم بقر أوغنم صأن أومعز ذكر أوأشي خصي أو غير خصي رضيع أو فطيم معلوفة أو راعية من الفخذ أو من الجنب * ولا يشترط نزع العظم * ولا يسلم في المطبوخ والمشوي اذا كان لايعرف قدر تأثير النار فيه بالعادة * وفي السلم في رؤس الحيوانات بعد التنقية من الشعور قولان لترددها بين الحيوانات والمعدودات * والاصح في الاكارع الجواز لقلة الاختلاف في أجزائها * ويجوزالسلم في اللبن * والسمن * والزبد * والحيف والوبر * والصوف * والقطن * والابريسم * والغزل المصبوغ وغير المصبوغ * وكذا في الثياب بعد ذكر النوع والدقة والغلظ والطول والعرض * وكذا في الحلب والحشب * والحديد * والرص * وعندا أصاف الموال اذا اجتمعت الشرائط والحسب * والحديد * والرص * وفي الشرائط التي ذكر ناها * فان شرط الجودة جاز * ونزل على أقل الدرجات * وان شرط الرداءة فكذلك لا يجوز فان شرط الاردأ جاز على الاصبح لان طلب الاردإ عناد محض فلا يثور به شرط الاردأ جاز على الاصبح لان طلب الاردإ عناد محض فلا يثور به نزاع * والوصف الذي به النعريف ينبغي أن يكون بلغة يعرفها غير المتعاقدين المناع * والوصف الذي به النعريف ينبغي أن يكون بلغة يعرفها غير المتعاقدين النا و ميزل المنام فيه والقرض كيخ٥-

﴿ أَمَا الْمُسلَمِ فَيه ﴾ فالنظر في صفته وزمانه ومكانه (أما صفته) فان أني بغير جنسه لم يقبل لانه اعنياض وذلك غير جائز في المسلم فيه * وان كان من جنسه ولكنه أجود وجب قبوله * وان كان أردأ منه جاز قبوله ولم يجب * وان تي بنوع آخر بأن أسلم في الزبيب الابيض فجاء بالاسود ففي جواز القبول وجهان اذ يكاد أن يكون اعنياضا (أما الزمان) فلايطالب به قبل المحل ولكن ن جاء به قبله وله في التعجيل غرض بأن كان بالدين رهن أو ضامن أو كان يظهر (و) خوف الانقطاع وجب القبول * كما يجب قبول النجوم من المكاتب

كان يعتاد فسد الشرط وصح العقد على الاصح لانه لغو ﴿ واو أُسلم في عُمرة ســتان بعينه بطل لانه ينافي الدّينية ﴿ وَانْ أَضَافُهُ الِّي نَاحِيةً كَمَعْلَى البصرة جاز اذ الغرض منه الوصف ﴿ الشرط الحامس } معرنة الأوصاف ﴿ فلا يصم السلم الا في كل ما ينضبط منه كل وديف تختلف به القيمة اختيلافاً ظاهرا لا يتغابن الناس مثله في السلم * ولا يصح في المختلطات القصودة الأعكان(١) كالمرق والحلاوي والمعجو نات والخاف والقسي والزال والاصح انه بصح في العتابي والخز وان المختلف اللحمة والسدى لانه في حكم الجنس الواحدكالشهد (و) واللبن * وكذلك مالا يقصد خلطه كالحبر وفيه الماح، والجبن وفيه الانفحة * وكذا دهن البنفسج والبان * وفي خل الزيب * والتمر وفيه الماء تردد * وأما مايقبل الوصف لكن يفضى الاطناب فيه الى عزة الوجود كاللآلئ الكبار؛ واليواقيت ؛ والجارية الحسناء مع ولدها الي غير ذلك مما يعزوجوده فان ذلك يوجب عسرا في النسليم فلا يجوز السلم فيه * و يجوز السلم في الحيوان(ح)للاخبار والآثارفيه فيتعرّض للنوع ﴿واللون ﴿ والذَّكُورَة ﴿ والانوْثَة والسن فيقول عبد تركي أسمر ابن سبع طويل أو قصير أوربع «ثم ينزل كل شئ على أقل الدرجات * ولا نشترط وصف آحاد الاعضاء اذ نفضي اجتماعها الى عزة الوجود * وفي الكحل والدعج وتكاثم الوجه والسمن في الجارية «ومالايعز وجوده ولكن قديمد استقصاء فيه تردد « وكذا في ذكرالملاحة ويقول في البعير ثني أحمر من نعم بني فلان غير مودون أي غير ناقص الحلقة * ويتعرض في الخيل للون * والسن * والنوع * ولا يجب التمرض للشيات كالأغر،واللطيم(٣)*ويتعرض في الطيور للنوع* والكبر * والصغر ، ن حيث ال(١) هو مَنْ قَوْلُهُمْ ثَرَيْدَةَ دَكَنَاءَ كَثَيْرَةَ الْآبَازِيرِ اهَ ﴿ ٣) هُوَ الَّذِي احْدَخَدِيهُ ابْيض

يلزمه الوعد * بخلاف البيع فانه يفسد بمثله اذ بصير ذلك القرض جزأ من العوض المقصود (وأما حكمه) فهو التملك ولكن بالقبض أوبالتصر ف فيه قولان أقيسهاانه بالقبض لانه لا يتقاعد عن الهبة * وللعوض فيه مدخل وعلى هذا الاصح أنه لو أراد الرجوع في عينه جاز لانه أقرب الى حقه من بدله وله المطالبة ببدله للخبر * وان قانا بملك بالتصرف فقيل انه كل تصرف يزيل الملك فيخرج عنه الرهن والتزويج * وقيل كل تصرف يتعلق بالرقبة فبخرج عنه الرهن والتزويج * وقيل كل تصرف يتعلق بالرقبة فبخرج عنه الرهن المستعار جائز

-٥﴿ كتاب الرهن * وفيه أربعة أبواب ﴿ حَالِ

-ه ﴿ الباب الأول في أركانه ﴿<-

وهي اربعة الراهن والمرهون والمرهون به وصيغة الرهن الركن الاولي المرهون وفيه ثلاثة شرائط المرهون وفيه ثلاثة شرائط الولي الله أن يكون عيناً فلا يجوز رهر الدين الرهن عبارة عن وثيقة دين في عين الهائة كان عيناً لم يشترط (ح) فيه الافراز بل يصح رهن الشائع ويكون على المهائة كافي شركاء الملك الثانية الله أن لا يمتنع اثبات يد المرتهن عليه كرهن المصحف (ح) والعبد (ح) المسلم من الكافر فيه خلاف مرتب على البيع وكذا رهن الجارية الحسناء ممن ليس بعدل فهو مكروه ولكن ان جري فالاصح صحته الجارية الحسناء ممن ليس بعدل فهو مكروه ولكن ان جري فالاصح صحته الموالئة والدي أن تكون العين قابلة للبيع عند حلول الاجل فلا يجوز رهن أم الولد والوقف الوسائر أراضي العراف من عبادان الى الموصل طولاً المومن القادسية الى حلوان عرضاً فانه وقف على اعتقاد الشافعي رضي الله ومن القادسية الى حلوان عن على المسلمين بعد تعلي عنوة وقال ابن

قبل الحل * وان لم يكن له غرض سوي البراءة نظر فان كان للممتنع غرض بأن كان في زمان نهب أو غارة أو كانت دابة يحذر من علفها فلا يجبر * وان لم يكن من الجانبين غرض فقولان في الاجبار (أما المكان) فمكان العقد فلو ظفر به في غيره وكان في النقل مؤنة لم يطالب به * ولكن يطالب (و) بالقيمة للحيلولة *ثم لا يكون عوضاً اذ يبقي استحقاق الدين * وان لم تكن مؤنة طالب به * وفي مطالبة الناصب بالمثل في موضع آخر مع لزوم المؤنة خلاف تغليظاً عليه ﴿ أما القرض ﴾ فأداؤه كالمسلم فيه ولكن يجوز الاعنياض عنه * ويجب المثل في المثليات * وفي ذوات القيم وجهان أشبههما بالحديث أن الواجب المثل *اسنقرض رسول الله صلى الله عليه وسلم بكراً ورد بازلاً (٣) والقياس القيمة * ثم النظر في ركن القرض وشرطه وحكمه (أما ركنه) فمن جهة اللفظ صيغة دالة عليه كقوله أقرضتك * وفي اشتراط القبول وجهان * وجه المنع ان هــذه اباحة اتلاف بعوض وهي مكرمة ولذلك يجوز الرجوع (م) عنه في الحال * ولا يجوز (م) شرط الاجل فيه * وأما المقرض فكل ما جاز السلم فيه جاز قرضه الا الجواري ففيها قولان منصوصان والقياس الجواز * وما لا يجوز السلم فيه ان قلنا أنه يرد فى المتقوَّمات القيمة فيصح أيضاً اقراضه (أما شرطه) فهو أن لايجرّ القرض منفعة ﴿ فلو شرط زيادة ـ قدر أو صفة فسد ولم يفــد جواز التصرّف ﴿ وَلُو شُرَطُ رُدُّ الْمُكُسِرِ عَرِ ﴿ يَ الصحيح * أو تأخير القضا، (م) لغا شرطه وصح القرض على الاصح لانه عليمه لا له * ولو شرط رهناً أوكفيلاً به جاز فانه إحكام عينه * ولو شرط رهناً بدين آخر فسد * ولو قال أقرضتك بشرط أن أقرضك غيره صح ولم

الدين لانه معير في حقه ان كان الدين حالاً . وان كان مؤجاراً فقو لان ولا يباع في حق المرتهن الآ اذا أعسر الراهن * ولو تلف في يد المرتهن فلاضمان على أحد على الاصعم؛ وان تلف في يدالراهن ضمن لانه مستمير، والاصمح أنه يشترط في هذه الاعارة ذكر قدر الدين و بنسه ومن يرهن عندهلان معنى الضمان ظاهر فيسه والذرض يختلف به ﴿ الرَّكُنَّ الثَّانِي المرهون به ﴾ وله تلاثة شرائط أن يكون ديناً ثابتاً لازماً * فلا يرهن بمين ولا بدين لم يثبت بعد كقوله رهنتك بما تقرضه مني أو بالثمن الذي ألنزمه بالشراء منك * ولوفال بعت منك العبد بألف وارتهنت النوب به فقال اشتربت ورهنت جاز على الاصح ، لأن شرط الرهن في البيم جأئز للحاجة فزجه به أولى وآكد . ولكن ليتقدّم من الخطابين والجوابين لفظ البيع * وليتأخر لفظ الرهن حتي يتأخر تمام الرهن عند تمام الببع ﴿ وَكُلُّ دَينَ لَا مُصَدِّيرً لَهُ الْمُ اللزوم كنجوم الكتابة لا يصح الرهرن به * وما هو لازم أو مصيره الي اللزوم كالنمن في مدّة الحيار جاز الرهن به ﴿ وَمَا أَصَلُهُ عَلَى الْجُوازُ الْكُنِّ فَدْ يصير الى اللزوم كالجعل في الجمالة فبه وجهان ﴿ والاصمح المنع لان سبب وجوده لم يتم قبل الممل فكأنه غير تابت ، ولا ينترط في الدين أن لايكون به رممن بل تجوز الزبادة في قدر المردون بدين واحد ﴿ وَفِي الزبادة فِي الدينِ على مرهون واحد قولان * واخليار المـزنيّ جوازه (ح) ﴿ الْرَكْنِ النالِثُ ا الصيغة ﴾ ولا يخني اشتراط الايجاب والفبول فيه ﴿ وَكُلُّ شَرَّطَ قَرِّنَ بِهُ مُمَّا يوافق مقتضى مطلقه : أو لا يتعلق به غرض أصلاً فلا يقدم ، وما يغير موجبه كشرط المنع من بيعه في حقه فهو مفسد ، وما لايفير مطاعه ولكن يتملق به غرض كقوله بشرط أن ينتفم به المرتهن فقولان في فساد الرهن *

سريج هي ملك * ويجوز رهن الام دون ولدها اذ لا تفرقة في الحال * وعند البيم تباع الام دون الولد على رأي * ويقال هـذه تفرقة ضرورية * وعلى رأي تباع معمه * ثم يختص المرتهن بقيمة الام فتقو م الام منفردة فاذا هي مأتة ومع الولد فهي مأنة وعشرون فنقول حصمة الولد سدس كيفها اتفق البيع * وقيل ان الولدأيضا بقدرقيمته مفرداً حتى نقل قيمته فتكون عشرة مثلاً فيقال هو جزء من أحـد عشر جزأ فيقسم على هذه النسبة * ورهرن ما يتسارع اليه الفساد بدين مؤجل قبل حاول أجله صحيح ان شرط البيم وجعل الثمن رهناً *وان شرط منعه فباطل * وان أُطلق فقولان * ولاخلاف أنه لو طرأ مايعر"ضه للفساد يباع ويجعل بدله رهناً ﴿ ويجوز رهن العبد(ح) المرتدكما يجوز بيعه ﴿ ورهر للعبد الجاني ينبني على جواز بيعه ﴿ ونص الشافعي رضي الله عنه على أن رهن المدبر باطل * وفيه قول مخرّج منقاس أنه صحيح * وكذا رهن المعلق عتقه بصفة * وقيل انه باطل اذ لا يقوي الرهن على دفع عتق جرى سببه * ويصح رهن الثمار بمد بدو الصلاح * والاصح جوازه أيضاً قبل بدو الصلاح وان لم يشترط القطع * ولكن عند البيع يشترط القطع * وقيل لا يجوز الا بالتصريح بالاذن في شرط القطع عند البيم ﴿فَانَقِيلَ ﴾ هل يشترط أن يكون المرهون ملكاً للراهن ﴿ فَلَنَّا ﴾ لا فقد نص ّ الشافعي على أنه لو استعار الرهن جاز؛ وفي تغليب حقيقة الضمان أو العارية تردد قول * والاولى أن يقال هو فيما يدور بين الراهن والمرتهن رهن محض وفيما بين المعير والمستعير عارية * وفيما بين المعير والمرتهن حكم الضمان أغلب فيرجع فيه ما دام في يد الراهن * ولا يرجع بعد القبض على الاصتح لانه ضمن له الدين في عين ملكه ويقدر على اجيار الراهن على فكه بأداء

* وقيل بالفرق لضعف الرهن * ثم لا بد (و) من مضى زمان يمكن المسير فيه الي البيت الذي فيه الرهن حتى يلزم ينونص الشافعي رضي الله عنه أنه لا يكون قبضًا ما لم يصل الي بيته * وقيل ان ذلك أنما بشترط عند التردد في بقائه ليتيقن وجوده * والاصح (و) أنه او باع من المودع دخل في ضمانه بمجرد البيع * ولو رهن من الناصب لم ببرأ (محز) من ضان النصب، كما لو تمدي في المرهون يجامع الضمان والرهن : ولر أودع من الناصب يبرأُ ﴿ وفى براءته بالاجارة منه وتوكيله بالبيع وجهان ﴿ وَكَذَلْكُ فِي بِرَاءُهُ الْمُسْمِيرِ ﴿ *وكذا لوصر "حبابراء الفاصب مع بقائه في بده ﴿ أَمَا الطُّوارِيُّ فَبْلِ القَّبْضِ ﴿ ا فكل ما يزبل الملك فهو رجوع « والتزويج ليس برجـوع * واجارته رجوع ان قلنا انها تمنع من البيع م والتدبير رجوع على النصّ ، وعلى التخريج لا ﴿ والنصّ أنه ينسخ بموت الراهن ولا ينفسخ بموت المرتهن ﴿ فَقَيْلُ قُولَانَ ا بالنقل والتخريج لتردد الرهن بين البيم الجائز والوكالة ﴿ وقيل بالفرق لان ركن الرهن من جانب الراهن العين وهو منعلق حق الورثة والغرماء. وركنه | منجانب المرتهن دينه وهو باق بحاله بمد وفاته ، والأظهر أنه لا ينفسخ بجنون العافدين « وبالحجر عليهما بالنبذير · وفي انفساخه بانقلاب العصير خمراً « وباباق المبد وجنايته وجهان أيضًا « ولا يجوز اقباضه وهو خمر فلو انقاب [خمراً بعد القبض خرج عن كونه مرهونًا * فاذا عاد خلا عاد هرهونًا (و) * والتخليل بالقاء الملح فيه (ح) حرام الديب أبي طلحة : وبالاه ساك غبر محرم *وكذا بالنقل من ظلّ الى شمس على الاصمح

⁻ عبر الباب التالت من كم المرهمون به المدين ك. . -

*واذا قال رهنتك الاشجار بشرط أن تحدث الثمار مرهونة فني صحة الشرط قولان * ولو شرط عليه رهن في بيم فاسد فظن لزوم الوفاء به فرهن فله (و) الرجوع عنه * كما لوظن أن عليه ديناً فأد اه ثم تبين خلافه * ولو قال رهنتك الارض فني اندراج الاشجار تحنه * وكذا في اندراج الأس تحت الجدار * وفي المدراج المغرس تحت الشجر قولان * وكذا في الثمار غيرالمؤبرة وفي الجنين واللبن في الضرع خلاف * ووجه الاخراج من اللفظ ضعف الرهن عن الاستتباع * الركن الرابع العاقد ؟ فلا يصح الا ممن يصح منه البيع عن الاستتباع * الركن الرابع العاقد ؟ فلا يصح الا ممن يصح منه البيع الوفيه زيادة شرط وهو كونه من أهل التبرع * ولذلك لا يصح لولي الطفل ولا يساوي المرهون آكثر من مائة حتى لو تلف لم يكن فيه ما لا يجبره ولا يساوي المرهون آكثر من مائة حتى لو تلف لم يكن فيه ما لا يجبره المشتري * الأ اذا كان في وقت يجوز فيه الايداع خوفاً من الهب فيجوز المرهن * وكوز أن يرهن عقاره استيفاء الحق أو تأجله مها باع بنسيئة مع النبطة * ويجوز أن يرهن عقاره المنتبطاء فاهمة في القوت حتى لا يفتقر الى بيعه المنتبطاء في القوت حتى لا يفتقر الى بيعه المناه الخ بالمناه في القوت حتى لا يفتقر الى بيعه المناه المناه في القوت حتى لا يفتقر الى بيعه المناه قالقوت حتى لا يفتقر الى بيعه المناه قاله القوت حتى لا يفتقر الى بيعه المناه المناه في القوت حتى لا يفتقر الى بيعه المناه المناه في القوت حتى لا يفتقر الى بيعه

- مرير الباب الثاني * في القبض والطوارئ قبله كان -

القبض ركن في الرهن لا يلزم (م) الآبه وكيفيته في المنقول والعقارما ذكرنا في البيع ولا يصبح الآمن مكلف ويجوز للمرتهن أن ينيب غيره الآعبد الراهن ومستولدته لان يدهما يد الراهن ويستنيب مكاتب الراهن وفي عبده المأذون خلاف ولو رهن من المودع نص أنه يفتقر الي اذن جديد وفي الهبة من المودع نص أنه يلزم فقيل قولان بالنقل والتخريج والتخريج والمعند وفي الهبة من المودع نص أنه يلزم والتناس المودع المنتقل والتخريج والمعند والمعن

سقط الفرم عنه * وني البيرع قبل حاول الاجل يمنم (ح) تعلقه بالثمن * وله الرجوع قبـل البيع ، وكذا اذا أذن في الهبة ووهب ولم يقبض نله الرجوع * واو شرط فى الاذن فى البيع جمل الثمن رهناً لم يجز ذلك فى الاصح لانه أ بعوض فاسد * بخلاف ما او شرط لوكيله أجرة مر ن أي مايبيعه اذ ايس الموض ههنا في مقابلة الاذن * والتركة اذا تعلقت الديون بها كالمرهون في منع التصرف فيه * وقيل آنه كالعبد الجاني * فان منع منه فظهر دين برد إ عوض بعد تصرف الورثة نني تتبعه بالنقص خلاف ﴿ الطرفالنَّانِي ١٠جانب المرتهن * وهو مستحق ادامة اليد ولا تزال بده الا لاجل الانتفاع (ح) نهاراً تمريرة عليه ليلاً ﴿ ولو شرط التحديل على بد ثالث ليثق كل واحد به إ جاز يرشم ليس للعدل أسليمه الى أحدها دون اذن صاحبه * فان فعل ضعن أ الآخر * ولو تغير حاله بالفد ت أو بالزيادة فيه فلكي واحد طلب التحويل منه أ المي عدل آخر ﴿ وَلَامَرْتُهُنَّ اسْتَحْقَاقَ البَّبْعِ تَقَدُّهَا بَهُ عَلَى الْفُرْمَاءُ عَنْدَ حَاوَلَ ا الدىن ولكن لايستةل به دون اذن الراهن «بل يرفع الي الفاضى حتى يدلالب الراهن أو يكانه البيم : ولو أذن للحامل وقت الرهري في البيع الهجب مراجعته تانيا على اللا رم .. واو دنام التمن في يد اا بدل زو أمانه .. فان - لم الى المرتبين بإذن الراهن ولكن أنكر السليمه عرو منامن يا فان صدقه الراهن فق ضمانه اتقصيره في الانه إد خلاف: ولا يبيع المدل الا بثمن المثل م فان إطلب بزيادة في خاس المعدول العدال العالب عوعلى الرادين مؤونة | المرهون ؛ وأجرة الا علما إو ان الدالة ؛ وسمّ الاستجار ؛ ومؤلّة الجداد [من خاص ماله على الاصم حوفيل انه يباع فبه جزء من المرهون * فان إ

والنظر في أطراف ثلاثة ﴿ الأوَّل ﴾ جانب الراهن * وهو ممنوع عن كُلُّ تصرف قولي يزيل الملك كالبيع والهبة * أويزاحم حقه كالرهن.من غيره * أو بنقص كالتزويج؛ أو يقلل الرغبة كالاجارةالتي لاتنقضي مدتها قبل حاول الدين ﴿ وَفِي الْاعْتَاقِ (حِ) ثلاثة أَقُوال يَفْرِق فِي الثالث بين المُوسر والمُعسر : فَانَ نفذنا غرّ مناه * وان لم نفذ فالاقيس أن لا يعود العتق ارن انفــق فكاك الرهن * وحكم النعايق مع الصفة في دوام الرهن حكم الأنشاء * فان وجدت الصفة بعد فكاك الرهن نفذ على الاصح * ويمنع من الوطء خيفة الاحبال أ المنقص *والاحوط (و) حسم الباب وان كانت صغيرة (و) أو آيسة (و) * فان فعل فالولد نسيب * والاستيلاد مرتب (و) على العتق وأولي بالنفوذ لانه فعل ا * وقيل بنقيضه لان العتق منجز *ثم اذا الفك فالاصحعود الاستيلاد *ولو ماتت بالطلق فعليه القيمة لأنه مهلك بالاحبال ﴿ وَكَذَا اذَا وَطَيُّ أُمَّةَ النَّبِرِ بِشَهَّةً *ولا يضمن الزوج زوجته به*وكذلك الزاني بالحرةلانالاستيلادكأنهاثبات ا يد وهلاك تحت اليد المســنولية على الرحم والحرّة لاتدخل تحت اليد والا فمجرد السبب ضعيف * ولذلك قيـل على رأي يجب أقصى القيم من يوم الاحبال الى الموت * وقيل يعتبريوم الاحبال * وقيل يوم (ح) الموت * ولا يمنع من الانتفاع (ح) بسكني الدار «أو استكساب العبد «أو استخدامه «أوانواء الفحل على الآناث ان لم ينقص فيمته * ويمنع عن المسافرة به لعظم الحيار له كما يمنع زوج الامة عن السفر بها * بخلاف الحر فاله يسافر بزوجته «وان أمكن استكساب العبد في يده لم ينتزع من يده جمَّاً بين الحقين * ومـهما انتزعـفـايـه | الاشهاد * الا أن يكون عدالت ظاهرة ففي تكايفه ذلك خلاف * وكل مامنع منه فاذا أذن المرتهن جاز لان الحق لايعدوها * ثم اذا أذنه في العتق

(ح) والزيادات العينية (ح)كاللبن والولد (ح) والصوف والثمرة (ح) * فان كان الولد مجنَّناً حالة البيع والعـقد كانَ تابعاً * وانكان مجنَّناً في أ احدى الحالتين ففي تبعيته خلاف ﴿ الطرف الثالث في فك الرهن ﴾. وهو حاصل بالنفاسخ * وفواتءين المرهون بآفة سماويّة * ويلتحق به ما اذا جني العبد وبيع في الدين فانه فات بغير بدل * وكما يقدم حق المجني عليه على حق ا المالك يقدم على حق المرتهن *فان جني على عبد السيد أوالسيد نفسه فله القعم اص كما للاجنبي * وليس له الارش والبيع اذ لا يستحق شيأ على عبد نفسه * ولو جنى على عبد أبيه وانتقل اليه بموته فني استحقاقه الفك خلاف لانه في حكم الدوام * وان جني على عبد آخر له مرهون من غبر هذا المرتهن فله فنله *وانْ فات حقّ المرتهن فان عنا على مال تعلق حقّ مرتهن القتيل بالعبد * وان عفا بنير مال فهو كمفو المحجور عليه * ولو أوجب أرشاً فلمرتهن القتيل أن يطلب بيعه في حقه * وان كان القليل أيضاً مرهوناً عنده فهو فوات محض في حقــه الاَّ أَنْ يَكُونُ القَتيلِ مرهوناً بدين آخر يخالف هذا الدين فله بيعــه وجمــل تُمنه رهناً بالدين الآخر * وبنمـك الرهن أيضاً بقضاء كل الدين * فان قضى بعضه بقي كل المرهون مرهونًا ببقية الدين ﴿ وَكَذَلْكُ اذَا رَهُنَ عَبْدَيْنَ وَسُلِّمْ أحدهما كان مرهوناً بجمله الدبن (ح) ﴿ وَكَذَا لُو تَلْفَ أَحَدُهَا الْا أَنْ يَتَعَدُّهُ العقد والصفقة أو مسنحق الدين أو المسنحق عليه فينفصل أحدهاعن الآخر ولا ينظر الى تعدُّد الرَّكيل واتَّحاده * وفي النظر الى تعدُّد الملك في الرهون المستعار من شخصين خلاف مهم قصد بقضائه فك نصيب أحدها * واذا مات الراهن فقضي أحد ابنيه نصف الدين لم ينفك (و) نصيبه * ولو تعلق دين باقرار الورثة بالتركة فقضى واحد نصيبه فني انفكاك الحصة قولان * |

كان بحيث تهلكه النفقة يباع كما يفعل بما يتسارع اليه الفساد * ولا يمنع الراهن من الفصد والحجامة والحنان، ويمنع من قطع سلة (١) فيه خطر * والمرهون أمانة (ح) في يده * ولا يسقط (ح) بتلفه شيُّ من الدين * ولو أذن له في الغراس بعد شهر فهو بعد الغراس عاربة مضمونة * وان سرط أن إيكون مبيعاً منــه بعــد شهر بالدين فهو بعد الشهر مضمون لانه مبيع بيعاً فاســـداً * وللفساد حكم الصحة في ضمان العقود * ولو ادعى المرتهن تلفاً أو ردًّا فهو كالمودع عنــد المــراوزة ﴿ والقول قوله ﴿ وطردوا ذلك في ا المستأجر * وكل يد هي غيير مضمنة * وفال العراقيون يختص ذلك بالوديعة وبالوكيل بغير أجرة * ومرن عداهما يطالب بالبينــة فياساً لان المودع وقع الاعتراف بصدقه وأمانته دون غيره * والمرتهن من الغاصب عند المراوزة كالمودع من الغاصب يطالب ولا يستقرُّ الضمان عليه وانب تلف في يده * وكذا المستأجر يخلاف المسنعير والمسنام * وعند العرافيين في مطالبتهم وجهان * ثمّ في قرار الضمان بعد المطالبة وجهان آخران * والمرتهن ممنوع من كل تصرّف قولاً وفعلاً فإن وطئ فهو زان * وإن ظنّ الاباحــة فواطئ بالشبهة * فان أذن له الراهن وعلم التحريم فزان * وفيل مذهب عطاء في اباحة الجواري بالاذن شبهة * وان ظن ّحلاّ فواطئ بالسّبهة* وفي وجوب المهر عليه وقيمة الولد عليه وجهان من حيث انَّ الاذن ضعيف الآثر في الوطء بدليل المفوَّضة * وهذه الاحكام تثبت في عين الرهن وبدله الواجب بالجناية على المرهون اذ يسري اليه حقّ الرهن حتى لا ينفذ ابراءالرهن أ استقلالاً ولا أبراء المرتهن اذ لا دين له * ولا يسرى الى الكسب والعةر (٣)

⁽١) السلعة شيءيشبه الدمل اه (٣) العقر بالصم دية الفرح المغصو ، وصداق المرأه اه

وان قال تعمدت الكذب فلا يسمع (و) ولا يمكن من النحليف ﴿ الأمر الثالث في الجنباية ﴾ فاذا اعترف الجاني وصدّقه الراهن دون المرتهن أخـــذ الأرش وفاز به * وان صدّقه المرتهن أخذ الأرش وكان رهناً عنده الى قضاء الدين * فاذا قضي من موضع آخر فهو مال ضائع لا بدعبه أحد * وان جني العبـــد واعــترف به المرتهن فالقول قول الراهن * ولو قال الراهن أعنقته أو غصبته قبل أن رهنت أوكان فد حنى وأضاف الى معين عجني عليه ففيه ثلاثه أقوال ﴿ كَمَا فِي تَنْفِيذُ عَنْقُهُ لَا نَهُ مَالُكُ لَا تَهُمَةً فَيْهِ ﴿ فَانْ قَلْنَا لَا يَقْبُلُ فَيَحَلف المرتهن على نفي العلم * فانحاف هل يغر مالر اهن لاهقر" له يبتني على قولى الغرم بالحيلولة؛ وان نكل يرد اليمين على الراهن أو على المقرّ له قولان ﴿ وكل واحد من المرتهن والمقرّ له مهما نكل فقد أبطل حقّ نفسه عن الغرم بنكوله ﴿ وَانَ رددنا على الراهن فنكل فهل للمقرّ له الحلف لكيلا يبطل حفه بنكول غيره فيه قولان * وان قلنا يقبل اقراره فهل للمرنهن تحليفه فيه وجهان * فان حلفناه فنكل وحلف المرتهن الىمبن المردودة ففائدة حلفه نقرير العبد في يده أو أن يغرم الراهن له قولان* ولوكان المقرّ به الاستيلاد فبزيد أنالمسنولدة | تحلف اذا نك كل الراهن وان حرية الولد والنسب تثبت لا محالة ﴿ الامر الرابع فبما يفــك الرهن ﴾، فلو أذن المرتهن في البيع ثمّ ادّعي الرجوع قبل البيع فالقول قوله (و) لان الاصل أن لا بيع ولا رجوع فيتمارضان وبهق أن الاصل استمرار العقد * ولو قال الراهن ما سلمته من المال كان عن جهة | الدين الذي به الرهن فانفك وادعى المرتهن أنه عن جهة غبره فالقول نول الراهن ١٠ وكذا في كلّ ما يدّعيه من قصوده في الاداء فانه أعرف بنية نفسه ﴿ ولو قال لم أنو عند التسليم أحد الدينين فعلي وجه يوزع على الجهتين ﴿ وعلى

ومهما انفك نصيب أحدها فله أن يستقسم المرتهن بعد اذن النبريك الراهن بناء على الاصيح في أن حكم القسعة في مثل هذا الحكم الافراز لا حكم البيع ولو فال للمرتهن بع المرهون لي واستوف النمن لي ثم استوفه لنفسك ففي استيفائه لنفسه تردد من حيث اتحاد القابض والمفبض وان قال بعه لي واستوف الثمن لنفسك فسد استيفاؤه وكان مدنمونا في يده لانه استيفاء فاسد فأشبه الصحيح في الضمان ولو فال بع لنفسك بطل الاذن اذكيف يبيع ماك غيره لنفسه ولو قال بع مطلقاً فالاصح صحنه وتنزيله على البيم للراهن

-ه﴿ الباب الرابع ﴿ فِي النَّزاعِ بَيْنِ المُتَّمَاقَادِينَ ﴾ِ≈٥-

وهو في أربعة أمور ﴿ الأول في العقد ﴾ ومها اخلفا فيه فالقول قول الراهن اذ الاصل عدم الرهن * فلو ادّعي المرتهن أن النخيل التي في الارض ورهو نة مع الارض فللراهن أن ينكر رهنها أو وجو دها ويحلف ان لم يكذبه الحس في انكار الوجود * فان كذبه واستمر على انكار الحس جعل ناكلاً عن اليمين وردّ على المرتهن الا أن يعدل الي نني الرهن فيحاف عليه * واو ادّعى على رجلين رهن عبدها عنده فلاحدها أن ينتهدعلى الا خر اذا انفر د بتكذيبه ولو ادّعى رجلان على واحد فصد ق أحدها فهل له أن يشهد للمكذب فيه وجهان ينبنيان على أنه هل يشاركه فيما سلم له لولم ينود إلا مر الثاني في القبض أو القول فيه أيضا قول الراهن * وكذا ان وجدناه في يد المرتهن اذا قال الرائن غصبته (و) * ولو قال أخسذته وديعة أو عارية أو بجهة أخرى مع الاذن نوجهان * لانه اعترف بقبض بأذون نيه من الرائن وأزاد صرفه عنه * فلو أقيمت الحجة على اقراره بقبض الرهن ففال كنت غلطت فيه تمويلاً على فلو أقيمت الحجة على اقراره بقبض الرهن ففال كنت غلطت فيه تمويلاً على خياب الوكيل أو اقامة على رسم القبالة (و) فله أن يحلف المرتهن على نفيه * كتاب الوكيل أو اقامة على رسم القبالة (و) فله أن يحلف المرتهن على نفيه *

استفيد منه * وأجرةالكيال والحمال وما يتعلق بمصلحة الحجر يقدتم على سائر الديون * ولو الشترى شيئاً قبل الحجر فله رده بالعيب على وفق الغبطة * فان كانت الغبطة في ابقائه فلاكما في ولي الطفل *ولو حجر عليه في مدة الحيار فله التصرّف بالفسخ والاجازة في العقدالمتقدم من غير نقيبد (و)بشرط الغبطة | لانالامر فيه لميسنقر بعد فليس تصرفاً مبنداً * واذاكان له دين وله شاهد واحد فيحلف * وكذا اذا ردّتعليه اليمين *فان نكل فالنص أن الغريم لا يحلف والمفلس حي * فلوكان ميتاً فقو لان منصوصان * فنهم من سوتي ومنهم من فرق بأن صاحب الحق قائم فنكوله يوهم أمراً * ولو أراد سفراً فلمن له دين حال منعه ﴿ وليس لمن له دين مؤجل منعه ﴿ ولا طلب الكفيل ولا طلب ا الاشهاد(و) ﴿ الحُـكُمُ الثاني بيع ماله وقسمته ﴾ وعلىالقاضي أن يبادر اليه كيلا تطول مدة الحجر * ويقسم على نسبة الديون * ويبيع بحضرة المفلس * ولايسلم مبيعاً قبل قبض الثمن * ولا يكلف الغرماء حجة على أن لا غريم سواهم * وبعوَّل على أنه لوكان لظهر مع استفاضة الحجر * فان ظهر بعـــد القسمة فلا تنقض القسمة" بل يرجع على كل واحد بحصه" يقتضيها الحساب * ولو خرج مبيع مستحمًّا فكذلك يرجع علي كل واحد بجزء من النمن ﴿ فَانْ كَانْ قَدْ بِيمِ في حالة الفلس فيرد تمام الثمن * أويضارب فيه خلاف * ووجه الاكمال اله من مصالح الحجر *ثم يترك عليه دست نوب يلبق بحاله حتى خفه وطيلسانه انكان حطها عنه بزرى بمنصبه ﴿ وَلا يَتِركُ مَسَكَنَهُ وَخَادِمُهُ ﴾ بل يبهي له سكني يوم واحد ونفقته ونفقه زوجنه وأولاده ﴿ وَكَذَا بِنَفِي عَايِهِـم مَـدّة الحجر ﴿ وَنُصَّ فِي الْكُفَارَةُ أَنَّهُ يَعِمُلُ إِلَى الصِّيامِ * وَانْ كَانَ لَهُ مُسكَنَ وَخَادُم فقيل بمثله فيالديون * والفرق أن الكفارة لها بدل وحقوق الله على المساهلة

وجه يقال له اصرف الآن الي ما شئت * وكذا في جميع 'نظائره

-ه ﴿ كناب التفايس ﴾ ا

التماس الغرماء الحجر بالدمون الحالة الزائدة على قدر المال سبب لضرب الحجر (-) على المفلس بدايل الحديث « وفي التماس المفلس دون الغرماء والتماس الغرماء بدين يساوي المال أو يقرب منه خلاف، والديون المؤجلة لاحجر بها (و) «ولا يحل الاجل بالفلس على الاصح *ثمّ للحجر أربعة أحكام ﴿ الاول ﴾ منع كل تصرف مبتدإ يصادف المال الموجود عند ضرب الحجر كالعتق * والبيع * والرهن * والكتابة * ولا يخرّج علقه على علق الراهن لان تنفيذه ابطال لما أنشئ الحجر له * ثمّ لو فضل العبد المعتق أو المبيع بعد قضاء الدين ففي الحكم منفوذه خلاف * فان قلنا غف فليقض الدين من غيره ما أمكن * أما ما لا يصادف المالكالنكاح * والحلم * واستيفاء القصاص * وعفوه * واستلحاق النسب * ونفيه باللعان * واحتطابه * واتهابه * وقبوله الوصيه فهي صحيحه " وكذا شراؤه على الاصح * وكذا اقراره *الآ أن ما يتعلق منه بالمال يؤاخذ له لعد فك الحجر ولا شبل على الغرماء * ولو أقرَّ في عين مال أنه و ديمه عنده أو غصب أو عارية ففيه قولان في القديم « ومنه خرَّج قول اســــــ الاقرار المرسل بالدين أيضاً يوجب قضاءه في الحال من ماله اذ لا تهمه فيه * والمال الذي يتجدد بعد الحجر هل يتعدّي اليه الحجر فيه خلاف * ومن باع بعد الحجر منه شيئًا فني تعلقه بمين متاعه ثلاثة أوجه يفرق في الثالث بينأن يعلم افلاسه أو يجهل * فان قلنا لا يتعلق به فيصبر على وجه الىأن يقضى ثمنه بمدُّ فك الحجر فانه دين جديد فلا يقضي من المال القــديم كما يلزمه بضمان أو اقرار أو اتلاف * وعلى وجه يضارب به لان ثمن المبيع في مقابلة ملك جديد

لان فيه منة وغرر ظهور غريم آخر * ولا رجوع (و) اذا تعذر بامتناعه بل يستوفيه القاضي * ولو القطع جنسه ومنعنا الاعتباض عن الثمن فله الفسيخ كما في انقطاع المسلم فيه (الثاني الحلول) ولارجوع الا اذاكان الثمن حالاولا | يحل الاجل بالفاس على الاصح ﴿ وأما المعاوضة ﴾ فلها شرطان (الاول) أن يكون معاوضة محضة فلانتبت الفسخ في النكاح والحلع والصلح بتعذر استيفاء العوض * ويثبت في الاجارة والسلم فيثبت الرجوع الى رأس المـال عند الافلاس انكان باقيا * والمضاربة بقيمة المسلم فيه انكان تالهَّأ * ثم يشــترى | بقيمته جنس حقه * ولا يجوز الاعتياض عن المسلم فيه * واذا أفلس|المسئأجر| بالاجرة رجع المكري الى عين الدابة أو الدار المكراة؛ فان كان في بادية نقله | الي مأمن بأجرة مثله يقدّم بها على الغرماء * وانكان قد زرع الارض ترك ا زرعه بعدالفسيخ بأجرة يقدّم لها على الغرماء اذ فيه مصلحة الزرع الذي هو حق الغرماء ﴿ وَانْ أَفْلُسُ الْمُكُرِّي لِمِلْدُ تَعَيْنُ مَا آكْرَاهُ فَالْا فَسَخَ بِلَ يَقْلُمُ م المسأجر بالمنفعة لنملق حقه بعين الدابة كما بفدم المرتهن ، وانكانت الاجارة [واردة على الذمة فله الرجوع الى الاجرة اذا بقين بعينها أو المضاربة بقيمـــة ا المنفعة لتحصلله المنفعة (الشرط الثاني)للمعاوضة أن تكونسابقة على الحجر * احترزنانه عما مجري سبب لزومه بعد الحجركما اذا باع من المفلس المحجور عليه هل شعلق بعين ماله وقد ذكر ناه « وكذلك لوأفلس المكري والدار في يد الكنري فأنهدمت ثبت لهالرجوع الىالاجرة وهل يزاحم بهالفرماءفيه وجهان *وكذا لو باع جارية لعبد فنافت الجارية في يد المفاس المحجور فردّ بائعها العبد بالعيب فله طلب قيمة الجاربة قطعاً يوهل يتقدم بالقيمة أو يضارب بها وجهان * والاصح أنه يضارب ﴿ أما المعوض}، فله شرطان (الاول) أن يكونباقياً |

* ثم ان بقي شيء من الدين فلايستكسب(م) * وفي اجارة مستولدته والضيعة" الموقوفة" عليه خلاف مأخذه أن المنفعة ليست مالاً عنيداً وانما هو اكتساب «ثم اذا لم سق له مال واعترف به النرما ، فيفاك الحجر « أم يحتاج الي فاك القاضي فيه خلاف *وكذا لوتطابقو اعلى رفع الحجر لان الظاهر أن الحق لا يعدوهم وأكن محتمل أن يكون وراءهم غريم * والاظهر أن بيمه ماله من غير النرماء لا يصح وان كان باذنهم * ولو باع من الغريم بالدين ولا دين سواه فهيمه خلاف لان سقوط الدين يسقط الحجر على رأى ﴿ الحكم الناات ﴾ حبسه الى تبوت اعساره * وللقاضي ضريه ان ظهر عناده باخفاءالمال *فان أقام بينة على اعساره سمع في الحال (حم) وأنظر الى ميسرة * وليشهد من يخبر باطن حاله فانه شهادة على النفي قبلت للحاجة * ثم للخصم أن يحلقه مع الشهادة * فان لم يطاب فهل بجب على القاضي أدبا في قضائه فيه خلاف * وان لم يجد بينة وقد عهدله مال فلا يقبــل قوله * وان لم يعهــد فقيل ان القول قوله لان الاصل عدم اليسار * وقيل لابل الاصل في الحر الاقتدار * وقيل ينظر أن ازمه الدين باختياره فالظاهر أنه لايلتزم الا عن قدرة * فان لم يقبل يمينه فان كان غريباً فليوكل القاضي به من يسأل عن منشئه ومنقلبه حتى يغاب على ظنه افلاسه فليشهد كيلا يتخلد الحبس عليه * والصحيح أنه يحبس في دين ولده لانهلولم يحبس فيؤدي الى أن يفر" ويمتنع عن الأداء ويعجز عن الاستيفاء ﴿ الحـكم الرابع ﴾ الرجوع (ح) الي عين المبيع لقوله عليه السلام أيمار جل مات أوأفاس فصاحب المتاع أحق عتاعه اذاوجده بعينه «ويتعلق الرجوع بثلاثة أركان الدوض والمعوض والمعاوضة ﴿ أماالعوض ﴾ وهوالثمن فله شرطان(الاول) أن يتعذر استيفاؤه بالافلاس فلو وفي المال به فلا رجوع، وانقدمهالغرماءذلمالرجوع

مأنقص قبل القبض لم يدخل في ضمان المشتري * ويعتبر للشجرة اكثر القيمتين على الاظهر (و) تقليــلا للواجب على المشتري * أما الزيادة الملتحقة بالمبيع من خارج ينظر ان كان عيناً محضاً كما لوبني المشتري أوغرس فعلى ثلاثة أقوال * أحدها أنه فاقد عين ماله * والثاني أنه يباع الكل فيوزع مه على نسبه القيمه * والاصم أنه يرجم إلى المين ويتخير في الغراس بين أن يبذل قيمته وبين أن يغرم أرش النقصان أو يبقى بأجرة * فان لم تقبل الزيادة التمييز كمالو خلط مكيلة زيت مكيلة من جنسه أو أردأمنه رجع (و) البائع الىمكىلة واحدة * وان خلط بأجود فهو فاقدعلي قول * ويباع على قول ويوزع على نسبة القيمة * وعلى قول نقسم المكيل على نسبة القيمه" * والفرق بينه وبين الأردإ أن ماحصل من نقصان الصفة عكن أن بجمل عيناً في حق البائع فيقال له اما أن تقنع بالمبيع بعيب أو تضارب * وتضييع جانب المشتري لاوجهله هذا هو النص * و نقل عن ابن سريج التسوية * وان كانت الزيادة عيناً من وجه ووصفاً من وجه كمالو صبغ الثوب فان لم تزد قبمنه فلا أثر له ﴿ ا وان زاد فالمشتري شريك (ح) مذلك القدر الذي زاد ﴿ الا اذاكانت الزيادة ا آكثر من قيمة الصبغ فالزيادة على قيمة الصبغ صفة محضه * وفي الصفه المحضة في طيعن الحنطة ورياضة الدابة وقصارة النوب وكل مايسسنأجر على تحصيله قولان * أحدها أنه يسلم للبائع فهوكالزيادة المنصلة ، نالسمن وغبره * والناني أنها كالصيغ لانهاعمل محترم متقوم * بخلاف مالوصدر من الغاصب فأنه عدوان محض * فعلى هذا للاجير حق الحبس * ولوتلف الثوب في يد القصار سقطت أُجِرته * ولوكانت قيمةالثوب عشرة وقيمةالقصارة خمسة والاجرة درهم وأفاس وتبل توفيه الاجرة فيقدم (و) الاجير بدرهم والبائع بعشرة وأربعــة للفرماء

في ملكه * فلوهناك فليس له الا المضاربة بالثن * وكذا (و) لو زادت القيمة على الثمن * والحروج عن ملكه كالهلاك * وتعلق حق الرهن والكتابة كزوال الملك * ولو عاد الى ملكه بعد الزوال رجع اليــه فى أظهر القولين (الثانى) | أن لا يكون متغيراً * فان تغير بطربان عيبُ فليس له الا أن يقنع أو يضارب بالثمن * الأأن يكور بجناية أجنى فله المضاربة بجزء من الثمن على نسبة نقصان القيمة لابارش الجنابة اذ قديكون ذلك كل القيمة عند قطع اليدين وذلك لا يمتبر في حق البائم * وجنابة المشــترـــيــ كجنابة الاجنيّ على أحد الطريقين * وان تغير بفوات بعض المبيع كأحد العبدين رجع الى القائم وضارب أُ ثَمْنِ التَّالَفَ * وَنَقْصَانَ وَزَنَ الرِّيتِ بِالْآغِلاءُ تَغْمِيرِ صَفَةً أُو تَلْفَ جَزَّءَ فيله وجهان؛ أما التغيربالزيادة فالمتصلة من كلوجه لاحكم لها بل تسلم للبائم مجانا * والمنفصلة من كل وجه كالولد لا يرجع فيه ولكن ان كان صغيرًا فعليه أن يذل قيمة الولد حددراً من التفريق * فان أبي يطل حقه على رأي من رأي الرجوع (و) "وبيعت الام والولد على رأي * وصرف اليه نصيب الام على الخصوص ، واذا تفرخ البيض المشتري أو نبت البذر بالزراعة فقــد فات المبيع على الاظهر (و) وهذا ، وجود جديد * وانكانت الجارية المبيعة حاملا فولدت قبل الرجوع فني ذلن الرجوع به قولان * ولو حبلت بعــد البيع فالصنحيح تعدي الرجوع الى الجنين * وحكم الثمرة قبـل التأبير حكم الجنين وأولى بالاستقلال * ولو نقيت الثمرة للمشتري فعلى البائع انقاؤها الى الجداد *وكذا انقاء زرعه من غيرأجرة (و)*وحيث يثبت الرجوع في الثمار فلو كانت ا قىدتىلفت فرجم في الشجرة فيطالب بجزء من الثمن للثمرة بطريق المضارية * ويمرف قدره باعتبار أقل(و) القيمتين من يوم العقد الى يوم القبض لان * والاصح أنه لا يقبل اقراره باتلاف مال الغير كالصبي * وينعقد احرامه بالطح ثم يمنع الزاد ان لم يكن فرضا عليه * ثم حكمه حكم المحصر أوالمحرم المفلس حتى لا يتحلل الا بلقاء البيت فيه خلاف * وولي الصبى أبوه أو جده وعند عدمها الوصى * فان لم يكن فالقاضى * ولا ولاية للام (و) * ولا يتصرف الولي الا بالغبطة * ولا يستوفي قصاصه (ح) ولا يعفو عنه ولا يعتق * ولا يطلق بعوض وغير عوض * ولا يعفو عن حق شفعته الا لمصاحته * فلوترك فليس له الطلب بعد البلوغ على الاصح (و) * وله أن يأكل بالمعروف من ماله انكان فقيرا * وانكان غنيا فليستعفف

- م ﴿ كتاب الصلح * وفيه ثلاثة فصول ﴿ و

﴿ الفصل الاول في أركانه ﴾ وهو ماوضة له حكم البيع ان جرى على غير المدي * فالصلح لا يخالف البيع الافي ثلاث مسائل ﴿ الاولى ﴾ فال صاحب التلخيص يجوز الصلح على أروش الجنايات ولا يصح بلفظ البيع * وأنكر الشيخ أبو على وغيره وقال ان كان معلوم القدر والصفة جاز باللفظين والا امتنع (ح) باللفظين * وان علم القدر دون الوصف كابل الدية فني كلا اللفظين خلاف ﴿ الثانية ﴾ أن يصالح عن بعض المدعى فهو جائز فيكون بمنى هبة البعض ولفظ البيع لا ينوب منابه في هذا المقام * وقيل انه بلفظ الصلح أيضا لا يصح ﴿ الثالثة ﴾ اذا قال اسداء لغيره من غير سبق خصوه قصالمني من دارك هذه على ألف ففيه خلاف اذ لفظ البيع واقع فيه * ولا يطلق لفظ الصلح الا في الحصومة * وأما الصلح عن الدين فهو كبيع الدين * فان صالح على بعضه فهو ابراء (و) عن البعض * ولوصالح من حال على مؤجل أو مؤجل أو مؤجل على عال أو صحيح على مكسر أومكسر على صحيح فهو فاسد لا نه وعد من المستحق أوالمستحق أو المستحق أوالمستحق أوالمستحق أوالمستحق أوالمستحق أو المستحق المستحق المستحق المستحق المستحق المستحق المستحق المستحق المستحد المستحد

*وانكانت الاجرة خمسه وقيمه القصارة درهم اختص الاجير بالدرهمم الأربه الأجير بالدرهم القصارة وضارب بالاربعه ويقال (و) للاجير اقنع بماوجدته من القصارة أوضارب بكل الاجرة فان القصارة وان شبهت بالصبغ فليست عينا يمكن الراد الفسخ علما

-مر كتاب الحجر كا

﴿ أُسَبَابُ الْحَجْرُ خَسَةً ﴾ الصبا والرق والجنون والفلس (ح) والتبذير (ح) * وحجرالصبي ينقطع بالبلوغ مع الرشد * والبلوغ باستكمال خمس عشرةسنة (حم) للغلام والجارية * أوالاحلام * أو الحيض للمرأة (ح) * أونبات (ح) العانة في حق صبيان الكفار فانه أمارة فيهم (و) لعسر الوقوف على سنهم * وفي صبيان المسلمين وجهان * وأما الرشد فهو أن يبلغ صالحا في دينه مصلحا لدنياه * فاذا اخلل أحدالاس بن استمر الحجر (محو) * ومهماحصل انفك الحجر (و) * فلوعاد أحد المعنيين لم يعد الحجر لان الاطلاق الثابت لا يرفع الا بيقين كَمَاأَنَ الحجر الثابت لا يرفع الابيقين * فلو عاد الفسق والتبذير جميما يعود الحجر أويعاد على أظهر الوجهين * ثم يلي القاضي أمر ه أموليه في الصبيّ فيه وجهان * وكذا في الجنون الطاري بعد البلوغ * وصرف المال الى وجوه البر ليس بتبذير * فلا سرف في الخير * وصرفه الى الاطعمة النفيسة التي لاتليق محاله تبذير (و) * فاذا انضم اليه الفسق أوجب الحجر * ثم فائدة الحجر سلب استقلاله في التصر فات المالية كالبيع والشراء (و) والاقرار بالدين (م) * وَكَذَا الْهَبَة * وَفِي سلب عبارته عند التوكيل به خلاف * وعليه يبتني صحة قبوله الوصية والهبة * ولاحجر عليه فما لايدخل تحتالحجركالطلاق والظهار والخلع واستلحاق النسب ونفيه والاقرار بموجب العقوبات لانه مكلف والوليّ لايتولى ذلك فلابد وأن يتولاه ينفسه

ساكن هل ينحط من باب داره الى أسنل السكه نيه نردة، ولا يجوزائراع الجناح وفتح باب جديد الا برضاهم» ورضاهم اعارة بجوز الرجوع عنـــه × [ولو فنح باب دار أخرى في داره الني هي في سكه منسدة الاسفل » أوفنح | من تلك الدار بأياً ثانياً في السكم" فوق الباب الاولفنيه نردّد لانه بكاد بكون إ كان ملك أحدهما فلا يتصرّف الآخر فيه الاّ بامره . فان اسماره لومنم جدعه لا يلزمه (م) الاجامه في الفول الجديد - فان رضي فهم رجع كان له النقض بشرط أن يغرمالنقصء وفيل فأئدة الرجوع الطالبة بالاجر هالمسنقبل * وان كان مشتركًا فلكل واحد منع صاحبه من الانفاع دون رضاه ، فلو | تراضيا على القسمة طولاً أو عرضاً جاز * ولا يجبر على الفسمة في كل الطول ونصف العرض اذ يتعذر الانتفاع بوضع الجذوع ، وكذا في نصف الطول (و) وكل العرض * واذا جرت بالبراضي أفرع في الصورة الاخبرة ، والاولى التخصيص لكل وجه بصاحبه في الصورة الاولى حنى لا نقضى القرعة بخلافه * ولا مانع (و) في الاساس من الاجبار على قسمه. والفول الجديد أنه لا بحبر (مح) على العارة في الاملاك المنسركة لانه رما بنضر " بنكايفه العارة علم لوانفرد النبربك الآخر فلا يمنع لانه عناد محض « نم ان أعاد الجدار بالنفض المشنرك عاد ملكاً مشيركًا كما كان .. ولو أماونا على العمل فكمثل * ولو انفرد احدها ونسرط له الآخر أن بكون ماما الجدار له صح " وكان سدس النفض عوضًا عن عمله المصادف اللك لاسريك .. واذا الهدم العلو والسفل وهانالبس اصاحب العاو اجبار السمال على العارة فلهأن بعمر بنفسه فان عمر فلبس (و) له منع صاحب السفل من الانتفاع بسفله

لأنه نزل عن القدر للحصول على زيادة صفة * ولو صالح عن ألف حال على خسمانة مؤجل فهو ابراء عن خسمائة ووعد في الباقي لايزم * هذاكله في الصلح على الاقرار * فأما الصلح على الانكار فلا يصح (ح) كما اذا قال صالحني على دعواك الكاذبة أو عن دعواك أوصالحني مطلقا * فان قال بعني الدار التي تدعيها فهو اقرار فيصح وان فال صالحني عن الدار فالظاهر انهليس باقرار والصلح باطل * وفي صلح الحطيطة على الانكار في العين وجهان لانه في حكم الهبة للبعض بزعم صاحب اليد * وكذا الحلاف في صلح الحطيطة في الدين * وان جاء أجنبي وصالح من جهـة المدعى عليـه وقال هو مقر صح نظراً الي توافق المتعاقد من * وان فال هو منكر ولكنه مبطل في الانكار فالنظر الى مباشر العقد وهو مقر أو الى من له العقد وهو منكر فيه خلاف، ولو صالح لنفسه وزعم أنه قادر على الانتزاع فالاظهر (و) الصحة * واذا أسلم الكافر على عشر نسوة ومات قبل التعبين صح اصطلاحهن في قسمة الميراث مع التفاوت في المقدار وكان مسامحة * وصح مع الجهل للضرورة * ولا بصح الصلح على غير التركة لانه معاوضة من غير ثبت في استحقاق المعوض ﴿ الفصل الثاني ﴾ في التزاحم على الحقوق في الطرق والحيطان والسقوف * و﴿ أَمَا الطُّرَقَ ﴾ فالشُّوارِع على الآباحة كالموات الآ فيما يمنع الطُّروق فلكلُّ ا واحد (ح) أن يتصرّف في هوائه بما لا يضرّ بالمارّة ولا يمنع الجمل مع الكنيسة * وكذلك يفتح اليه الابواب * والاظهر (و) جواز غرس شجرة وبناء كُنَّهُ اذا لم يضيق الطريق أيضاً * والسكة المنسدة الاسفل عند العراقيين كالشوارع * وعند المراوزة هي ملك مشترك بين سكان السكة " * وشركه كل

بلجامها مختص باليد اذ ليس نمت علامة قوية في الاشتراك فالركوب ظاهر في التخصيص * أما وضع الجذوع فزيادة انتفاع فهو كزبادة الاقشة في الدار * وكذلك اذا تنازع صاحب العلو والسفل في السقف فهو في يدهما (حم) الا اذا كان بحيث لا يمكن احداثه بعد بناء العلو فيكون متصلا بجدار الما انصال ترصيف وهو علامة اليد * وكذا الجدار المننازع فيه اذا اتصل بأحدها اتصال ترصيف كان هوصاحب اليد « الثالثة } علو الحان لواحد وسفله لآخر وتنازعا في العرصة * انكان المرفى في أسفل الحان فالعرصة في يدها « وانكان في دهايز الحان فوجهان

- ﴿ كتابِ الحواله ﴿ حَابِ

وهى معاملة صحيحة لقوله صلى الله عليه وسلم مطل الغنى ظلم فاذا أحيل أحدكم على ملي فليحتل * والنظر في شرائطها وأحكامها * أنها الشرائط * فالاول به رضا المستحق للدين والمسنحق عليه (و) ايجاباً وفبولا * ورضا الحال عليه لايشترط (ح) لانه محل التصرف * وهل يسترط أن يكون على الحال عليه عليه دين فيه وجهان * فان لم يشترط فحقيفه تجويز الضمان بشرط براءة الاصيل * وعند ذلك يسترط رضاه لامحاله * الناني به أن بكون الدين لا زما أو مصيره الى الازوم * فنصح (و) الحواله على النمن في مدة الحيار فان فستخ البيع القطعت الحوالة ، وفي نجوم الكمابة خلاف * قيل بحال بها ولا يحال عليها ﴿ النالث مَا أن بكون ماعلى المحال عليه مجانساً لما على المحبل فه روصها * فلو كان بينهما نفاوت بفنفر في أدائه عنه الى المعاوضة لم يجز وان لم يفتقر بل أجبر على قبوله كأداء الجبد عن الردي ، جاز (و) * وان افتقر الى الرضا دون المعاوضة ففيه خلاف (و) * أما حكم هافبراءة الحيل (ح) عن دين المحال و تحول دون المعاوضة ففيه خلاف (و) * أما حكم هافبراءة الحيل (ح) عن دين المحال و تحول دون المعاوضة ففيه خلاف (و) * أما حكم هافبراءة الحيل (ح) عن دين المحال و تحول دون المعاوضة ففيه خلاف (و) * أما حكم هافبراءة الحيل (ح) عن دين المحال و تحول المعاوضة ففيه خلاف (و) * أما حكم هافبراءة الحيل (ح) عن دين المحال و تحول المعاوضة ففيه خلاف (و) * أما حكم هافبراءة الحيل (ح) عن دين المحال و تحول المعال و تحول المعا

ولا أن يغرمه (و) قيمة ما بناه من الجدار والسقف * ومن له حق اجراء الماء في المك النير فلا يجبر على العارة بحال * أما السقف الحائل بين العاو والسفل يجوز لصاحب العلو الجلوس عايه وان كان مشتركاً للضرورة * وكذا ان كان مستخلصاً لصاحب السفل وانما يتصور ذلك بأن يبيع صاحب السفل حق البناء على سقفه من غيره فيصح (ز) هذه المعاملة وهي بيع فيها مشابه الاجارة * ولا يجوز بيع حق الهواء لاشراع جناح من غير أصل يعتمده البناء * ويجوز بيع حق مسيل الماء وعجراه * وحق المحر وكل الحقوق المناه في التأبيد * ويجب أن يذكر قدر البناء وكيفية الجدار لاختلاف الذرض في تثاقله * ولو باع حق البناء على الارض لم يجب (و) ذكر ذلك الخومها هدم صاحب السفل السفل المينه البيع لانه مخالف للاجارة ولكن يغرم له قيمة البناء للحيلولة * فاذا أعاد السفل استرد القيمة

والفصل الثالث في التنازع به وفيه ثلاث مسائل والاولى به لو ادعى على رجلين دارا وهي في يدهما فكذبه أحدهما وصدقه الآخر فصالح المصدف على مال فأراد المكذب أخذه بالشفعة ان ادعي عليهما عن جهتين جاز * وان ادعى عن جهة واحدة من ارث أوشراء فلا * لانه كذبه في استحقاقه فالصلح باطل بقوله * وفيه وجه أنه بأخذه في الثانية به تنازعاً جداراً حائلا ببن الملكيهما فهو في أيديهما * فلو كان وجه الجدار أوالطاقات أومعاقد القمط الى أحدها لم يجعل (م) صاحب يدلان كونه حائلا بينها علامة ظاهرة اللاشتراك فلا ينير بمثله * وكذا (ح) لو كان لاحدها عليه جذوع المخلاف مالو شهدت بينة لاحدها بالملك في الجدار يصير (و) صاحب يد في الأس اذليس فيه علامة الاشتراك * وكذا راكب الدابة مع المتعلق في الأس اذليس فيه علامة الاشتراك * وكذا راكب الدابة مع المتعلق

اذا اندفهت الحوالة حتى لا يضيع حقه * وفيه وجه آخر انه لا يطالب لا نه اعترف ببراءته بدعوي الحوالة * أما اذا قال للستحق وكلتني فقال لا بل أحلتك فان لم يكن قد قبض فقد امتنع عليه القبض * وان كان بعد القبض فالصحيح (و) أنه يتملكه الآن وان لم يملك عند القبض

- عير كتاب الضمان * وفيه بابان ١٠٠٠

- ميز الباب الاول في أركانه ﴿ ٥-

وهي خسة ﴿ الأول المضمون عنه ﴾ ولا يشترط رضاه لانه يجوز لغيره أن يؤدي دينه بنير اذنه * وبصح (ح) الضمان على الميت المفاس * وأصح الوجهين أنه لا يعتبر معرفته ﴿ الركن الثانى المضمون له ﴾ وفي اشتراط معرفته وجهان * فان شرطت فني اشتراط رضاه وجهان * فان شرط فني اشتراط قبوله وجهان * وهذا لان الضمان تجديد سلطة له لم تكن فلم يجز الا باذنه بخلاف المضمون عنه ﴿ الركن الثالث الضامن ﴾ ويشترط فيه صحة العبارة وأهلية التبرع * ويصح (م) ضمان الزوجة دون اذن الزوج * وفي ضمان الرقيق دون اذن السيد وجهان * فان صح فيتبع به اذا عنق * فان ضمن بالاذن فيتعلق بكسبه في وجه • ولا بتماتي به في وجه * ويفرق بين المأذون في التجارة وغيره في وجه • والركن الرابع المضمون به ﴾ وسرطه ان يكون حقاً ثابتاً (مح و) لازماً (مح و) معلوماً (مح و) واحسترزنا بالنابت عن خمان دين سيلزم بيع أو قرض بعده فانه لا بصح (مح) في الجديد * وفي ضمان ما سبق سبب وجو به ولم يجب كنفقة الند للمرأة قولان في الجديد * وفي ضمان العهدة المستري صحيح (و) بعد قبض الثمن لاجل الحاجه الى معاملة الغرباء * وكذاك المشتري صحيح (و) بعد قبض الثمن لاجل الحاجه الى معاملة الغرباء * وكذاك

الحق الى المحال عليه و براءة ذمة المحال عليه من دين المحيل * فلوأ فلس المحال (ح) عليه أو جحد لم يكن (ح) للمحتال الرجوع على الحيل اذ حصلت البراءة مطلقة * ولوكان الافلاس مقروناً بالحوالة وهو جاهل فالاظهر ثبوت الحيار *ولوأحال المشتري بالثمن على انسان فرد عليه المبيع ففي انفساخ الحوالة قولان (و) أظهرهما أنها تنقطع * فان كان ذلك قبـل قبض المبيع فأولى بأن تنقطع وان كان بعــد قبض المحتال مال الحوالة فأول بان لا تنقطع * فلو أحال البائم على المشتري فأولى بأن لاينقطع ﴿ وهو الظاهر لانه تماق الحق بثالث * ومنشأ الحلاف تردد الحوالة بين مشابه الاستيفاء والاعتياض * فان قلنا لا ينفسخ فللمشتري (و) مطالبة البائع بتحصيله ايغرمله بدله * أو بتسايم بدله اليه في الحال اذا لم يكن قد قبض البائع بعد مال الحوالة * وان قلنا ينفسخ ولم يكن قد قبض فليس له القبض * فان فعل فالاصم (و) أنه لا يقع عن المشتري لان الحوالة انفسختوالاذن الذي كان ضمناً له لايتوم بنفسه «ولو كان المبيع عبداً فأحيل بالثمن على المشتري فقال الدبد أنا حرّ الاصل وصدقوه جميعاً بطلت الحوالة * وان صدقه البائع والمشتري دون الحتال لم يكن قولهما حجة عليه فتبقي الحوالة في حقه ﴿ فرع ﴾ اذا جري لفظ الحوالة وتنازعا فقال أحــدهما أردنًا به الوكالة وقال الآخر بل الحوالة فقولان في أن القول أ قول من * ينظر في أحدهما الى ظاهم اللفظ * وفي الثاني الى تصديق من بدعي ارادة نفســه ونبتــه فانه أعلم بها ﴿ ولو لم يتفقا على جريان لفظ ولـكن قال ا مستحق الدين أحلتني وقال من عليه الدين وكلتك باستيفاء ديني منه فالقول فول من عليه الدين في نفي الحوالة * ثم ان لم يكن فد قبض فليس له ذلك لأنه | انعزل بانكار الوكالة وأبدفعت الحوالة بانكار من عليهالدين ﴿ وَلَّهُ مَطَالَبُنَّهُ بِالْمَالُ

الصيغة ﴾ وهي قوله ضمنت * وتكفلت * وتحملت * وما ينبئ عن اللزوم * ولو عال أؤدي أو أحضر لم يكر ضامناً * ولو شرط الحبار في الضمان فسد * ولوعلق بمجيء الشهر فسد (ح) * ولوعلق الكفالة بالبدن بمجيء الشهر أو بوفت الحصاد فقبه خلاف لانه بني على المصلحة * ولا بجوز نعلمي الا براء كما لا يجوز تعلمي ضمان المال * ولو نجز كفاله البدن وشرط الناخبر في الاحضار شهراً جاز للحاجة * ولو شرط الاجل في ضمان المال الحال فقيه خلاف * ولو ضمن المؤجل حالاً ففي فساد الشرط وجهان * فان فسد في فساد الضمان وجهان ، ولو حكفل بعضو من بدنه صح في الكل على وجه * وصح ان كان العضو لا سبق البدن دونه على وجه والا فلا

- مير الباب الثاني في حكم الضمان المحبح كرد-

وله أحكام ﴿ الاول ﴾ بجوز (م) مطالبة الضامن من غير الفطاع الطلبة عن المضمون عنه * ومها أبري الاصل برئ الكفيل * وان أبري الكفيل لم دبرأ الاصل * ولو كان الدبن مؤجلا فمان الاصيل لم يطالب الكفيل لانه حي إلى النابي } أن للضامن اجبار الاصل على نخليصه ان طولب * وفي مطالبه بالنخليص فبل أن لطالب خلاف * وكذا في قدرته على المطالبة بنسلم المال الله حي تؤديه بنفسه فيخرج عن العهدة ﴿ الثالث الرجوع ﴾ ومن أدى دين غبره بغبر اذنه لم برجع * وان أدى تشرط الرجوع واذنه رجع * وان أدى بالاذن دون شرط الرجوع فوجهان * والضامن برجع ان ضمن وأدى بالاذن * وان استقل بهما لم يرجع * وان ضمن دون الاذن وأدى بالاذن عن مطالبة فيرجع * وان ضمن بالاذن عن مطالبة فيرجع فالصحبح أنه لا يرجع * وان ضمن بالاذن عن مطالبة فيرجع فالصحبح أنه لا يرجع * وان ضمن بالاذن عن مطالبة فيرجع فالصحبح أنه لا يرجع * وان ضمن بالاذن عن مطالبة فيرجع فالم

ضمان نقصان الصنجة ورداءة الجنس في المبيع * وفي صحة ضانعهدة تلحني بالعيب أو بالفساد مسن جهة أخرى لابخروجه مستحقا وجهان ﴿ فَانَ صحح صر يحافق الدراجه تحت مطلق ضمان العهدة وجهان * واحترز لاباللاز معن نجوم الكتابة فلا بصبح ضمانها * ويصبح (و) ضمان التمن في مدة الحيار اذه صبره الى اللزوم * وفي ضمان الجعل في الجعالة وجهان * واحترزنا بالمعلوم عن ضمان المجهول وهو باطل (ح) على الجديد * وكذلك الابراء (ح) عن المجهول * والصحبح جواز ضمان ابل الدنة كما يجوز الابراء عنها * ولو فال ضمنت من واحد الى عشره فاشهر القولين الصحة * ويصح (و) كفاله البدن عن كل من وجب عليه الحضور بمجلس الحكم من زوجة أو عبد آبق أو من عليه عقوبه لآدى على الاظهر لانه حق كالدين فلا يشترط كونه مالا * وكذلك ضمان عين المغصوب والمبيع * وكل ما يجب مؤنة تسليمه دون الوديعة والامانات * وتصح كفالة البدن ممن ادعي عليه وان لم تقم عليه البينة بالدبن اذ الحضور مسمحق عليـه * ومعناها الزام احضاره * وتصح الكفالة ببدن الميت اذ قيد يستحق احضاره لأداء الشهادة على صورته * ويخرج الكفيل عن العهدة بنسلمه في المكان الذي شرط أراده المسنحني أو أباه الاأن يكون دونه مد جلبلة مانعة فلا يكون تسليما * ويلزمه اتباعه في غيبنه ان عرف مكانه * فان مات أو هرب أو اخنفي فالصحيح أنه لا يلزمه شيء * وفيل يلزمه الدين ان قامت به البينة * فان قلنا لا بلزمه شيء سوي الاحضار فلا تجوز الكفاله دون رضا المكفول بــدنه * وتجوز الكفاله ببدن الكفيل كما يجوز ضمان الضامن * فاذا مات المكفول له انتفل الحق الي ورثته على الاظهر * ومعما حضر بنفسه بريُّ الكفيل كما لو أدّى الاصيل الدين ﴿ الرَّكَنِ الحامس

تراخي ففيه خلاف * ولايئترط (و) تساوى المالين في الفدر * ولا العلم بالمقدار حاله العقد * ولا تصحّ سركة الابدان (مح) وهي شركة الدلالين والحمالين اذ كل واحد منميز بملك منفعته فاخلص بملك بدلهـــا * ولا شركه المفاوضة (ح م) وهي أن يشتركا فيما يكتسبان من مال وبلنزمان من غرم بغصب أو بيم فاسد اذ كل من اخنص مسبب اخنص محكمه غرماً وغما * ولا نمركة الوجود (ح) وهي أن يبيع الوجيه مال الحامل بزيادة ربح لبكون له بعضه ، بل كل الثمن لمالك المثمن * وله أجر المنسل * وحكم النسركة نسايط كل واحد على النصر"ف بشرط الغبطة مع الجواز حنى يفدركل واحد على العزل ، و سفسخ بالجنون والموت* ويتوزّع الربح والحسران على قدر المـال * فلو سرطا نفاوتاً بطل الشرط وفسد العقد * ومعنى الفساد أنَّكل واحد يرجع على صاحبـــه بأجرة عمله في ماله ولو صح لما رجع ﴿ ولو سرط زباده ربح لمن اخس عزيد عمل فني صحة الشرط خلاف ﴿ وَمَنْ حَكُمُهَا كُونَ كُلُّ وَاحْدُ أُمِّينَا الْقُولُ فُولُهُ فَمَا يَدَعَيُهُ مِن تَلْفُ وَخَسَرَانَ * الآ اذا ادعى هَلَاكًا نَسَبِ ظَاهِمَ فَعَلَبُهُ اقَامَهُ إ البينة على السبب ونم هو مصد ف فالهلاك به، والفول فوله فما اشتراه أعصد مه نفسه أومال السُركة «فان فالكان من مال السركه فخاص لى بالهسمه فالمول دول صاحبه في انكار القسمة «واذا باع أحد النبر كابن باذن الآخر عبداً مسنركا نمّ أورّ الذي لم يبعأنّ البائع فبض النمن كلهوهو جاحد فالمنسري بريء من نصاب المقرّ لاقراره وللبائع طلب نصببه من المسترى وفان استحافه المدرّ فحاف أنه لم يقبض سلم له ما فبض * وان نكم حلف الحصم واسنحق ، ولوكانب المسأله بحالها ولكن أقر "البائع أن الدي لم سبم دبض اليمن كله لم نسل اهرار الوكيل على الموكل * وبرى المئه زي من مطالبة المنز بان: راكي فبض اذا كان شربكه (و) * وان ابتداً فوجهان * ولو صالح المأذون في الاداء بشرط الرجوع على غير جاس الدين رجع على الاصح * ولو صالح الضامن عن ألف بعبد يساوي تسعائة يرجع بتسعانة على وجه * وعلى وجه بالالف لان المساعة جرت معه * ولو سومح الضامن بحط قدر من الدين أو صفته لم يرجع الا بما بذل هذا كله اذا أشهد على الاداء * فان قصر في الاشهاد ولم يصد قلا يرجع * وان صدقه المضمون عنه فلا يرجع أيضاً في وجه لانه لم ينفعه أداؤه * وان صدقه المضمون عنه فلا يرجع أيضاً في وجه لانه لم ينفعه من البينة مع انكاره * ولو أشهد رجلا وامرأتين جاز * وفي رجل واحد ليحلف معه خلاف خوفاً من فاض حنفي * وفي المستورين خلاف * ولو ادعى موت الشهود وأنكر المضمون عنه أصل الاشهاد فوجهان في أن القول ادعى موت الشهود وأنكر المضمون عنه أصل الاشهاد فوجهان في أن القول قول من لتقابل القولين

-ه ﴿ كتاب الشركة ﴿ ح

شركة العنان معاملة صحيحة * وأركانها ئلاته ﴿ الاول العاقدان ﴾ ولا يشترط فيهما الاأهاية التوكيل والنوكل فان كل واحد متصرف في مال نفسه و مال صاحبه باذنه ﴿ الثاني الصيغة ﴾ وهي ما تدل على الاذن في التصر ف * والاظهر أنه يكفي قولهما اشتركنا اذا كان يفهم المقصود منه عرفاً ﴿ الثالث المال ﴾ واشارة النص الي أنه لا بد وأن يكون نقداً كالقراض لان مقصوده التجارة * والاقيس أنه يجوز في كل مال مشترك * والاشتراك بالشبوع هو الاصل * ويقوم مقامه الحلط الذي يعسر معه التميز فانه يوجب الشيوع * ولا يكن (ح) خلط الصحيح بالقراضة * ولا السمسم بالكتان * ولا عند (ح) اختلاف السكة * وكذا (ح) كل اختلاف يمكن معه التميز فان الشيوع لا يحصل معه * وليتقدم (ح) الحلط على العقد * فاو

أوصاف السلم * ولوترك ذكر مبلغ الثمن أوذكر النمن ولم يذكر نوعه فقيه خلاف * والتوكيل بالابراء يستدعي علم الموكل بمبلغ الدين المبرإ عنـــه لا علم الوكيل » ولا علم من عليه الحق «ولو قال بع بما بأع به فلان فرسه فالعلم بمبلغ ماباع به فلان فرسه يشترط في حق الوكيل لافي حق الموكل ﴿ولو فال وكاتك ا بمخاصة خصماي فالاظهر جوازه وان لم يمين ﴿ الرَّكُنِّ النَّانِي المُوكُلِّ ﴾ وشرطه أن يملك مباشرة ذلك النصرف بملك أوولاية * فلا يصح توكيل الصبي (ح) والمجنون * ولا يصح (ح) توكيل الرأة في عقد النكاح * ويجوز توكيل الاب والجد * ولا يصح توكيل الوكيل الا اذا عرف كونه مأذوناً بلفظ أو قرينة ﴿ وَفِي تُوكِيلِ الولِيِّ الذِّي لايجبر تردد لتردده بين الولى والوكيل ﴿ الركن النالث الوكيل ب ويشترط فيه صحة العبارة وذلك بالتكليف * ولا يصح (ح) توكيل الصبي الا في الاذن في الدخول | وايصال الهدية على رأي ، ولا بصح توكيل المرأة (ح) والمحرم (ح) في عقد النكاح * والاظهر جواز توكيل العبد والفاسق في ايجاب النكاح * وكذا الحجور بالسفه والفلس اذ لاخال في عبارتهــم * ومنع اســـتفلالهـم بسبب أمور عارضة الركن الرابع الصيغة ولا بد من الايجباب * وفي ا القبول نلائه أوجه « الاعدل هو الىالت وهو أنه لو أتى بصيغة عقد كفوله وكانك أو فو منت يسترط القبول مدوان فال بع وأحمى فيكفى القبول بالامتنال كما في اباحة العامام ، وإذا لم يشترط قبوله ففي اشـ تراط عامه مفروناً بالوكالة خلاف ، ولا خلاف في أنه بسترط عدم الردهنه ﴿ فان رد | انفسيخ لانه جائز * وفي المليق الوكاله بالاغرار خلاف مشهور * فارت منع فوجد الشرط ففد فيل يجوز النصرف يحكم الاذرب ﴿ وَفَائِدَةُ فَسَادُهُ

﴿ الباب الأول في أركام ا ﴾

وهي أربعة ﴿ الاول ﴾ مافيه التوكيل وشروطه ثلاثة (الاول) أن يكون ا مملوكا للموكل * فلووكل بطلاق زوجة سينكحها * أُوبيع عبد سيملكه فهو ا باطل (الثاني) أن يكون قابلا للنيابة كأنواع البيع * وكالحوالة * والضمان * والكفالة * والشركة * والوكالة * والمضاربة * والجعالة * والمسافاة * والنكاح * والطلاق * والحلم * والصلح * وسائر العقود * والنسوخ * ولا يجوز التوكيل في العبادات الافي الحج وأداء الزكوات * ولا يجوز في المعاصي كالسرقة | والغصب والقتل بل أحكامها تلزم متعاطيها * ويلنحق بفن العبادات الأيمان والشهادات فانها تتعلق بألفاظ وخصائص * واللعان والايلاء من الأيمـان * وكذا الظهار على رأي * ويجوز التوكيل بقبض الحقوق * وفى التوكيل بانبات اليد على المهامات كالاصطياد والاستقاء خلاف * وفي التوكيل بالاقرار خلاف لنردده بين الشهادة والالتزامات * ثم ان لم يصحح ففي جمله مقرا بنفس التوكيل خلاف * وكذلك يجوز التوكيل بالخصومة برضا الخصم وغير رضاه (ح)* وباستيفاء العقوبات فيحضور المستحق * وفي غيبته طريقان * أحدهما المنم * والآخر قولان * وقيل بالجواز أيضا (الشرط الثالث) أن يكون مابه التوكيل معلوما نوع علم لايعظم فيه الذرر * ولو قال وكلتك بكل قليل وكشير لم يجز * ولوقال وكلتك بما اليّ من تطليق زوجاتي وعتق عبيدي * وبيع أملاكي جاز ﴿ ولوقال وكلتك بما اليّ من كل قابل وكثير ففيه تردد ﴿ ولوقال اشتر عبدا لم يجز (و) * ولوقال عبدا تركيا بمائة كنى * ولايشـــترط

الوكيل بالاثبات لايستوفى * وبالاستيفاء يثبت ومخاصم سعيا في الاستيفاء ﴿ الثالثة ﴾ أن الوكيل بالشراء أذا أشتري معيبًا ثمن مثله وجهل الهيب وقع عن الموكل * وان علم فوجهان * وان كان بغبن وعلم لم يقع عن الموكل * وان جهل فوجهان ﴿ ثُمُّ مَهَا جهل الوكبل فله الرد (و) الا آذاكان العبد معيناً إ من جهة الموكل فوجهان في الرد ﴿ وحيث يكون الوكيل عالمًا فلا ردله ﴾ وفي الموكل وجهان * اذ قـد تقوم علم الوكيل مقـام عــلم الموكل كما في رؤيته ﴿ ومهما ثبت الحيار لم يسقط برضا الوكيل حق الموكل ﴿ ويسقط برضًا الموكل رد الوكيل ﴿ الرابَّة ﴾، الوكيل بتصرف معين لايوكل الااذا اذن له فيه * فلو وكل بتصر ّ فات كنيرة وأذن في التوكبل وكل * وان أطلق فثلاثة أوجه * وفي الثالث يوكل في المقدار المعجوز عنه ويبانسر البافي * ثم لا | يوكل الآ أميناً رعاية للغبطة ﴿ الخامسة ﴾ تتبع مخصصات الموكل، فلوقال بع من زيد لم يبع من غيره * وان خصص زماناً نعـين * وان خصص سوقاً يتفاوت بها الغرض تعين والا فلا ﴿ واذا صرّح بالنهي عن غـبر المخصوص امتنع فطعاً * ولوفال بع عائة يبيع بمافوقه الآ اذا بهاه عنه ، ولا يبيع بما دونه بحال * ولو قال اشتر عائة يئتري عا دونها الا اذا نهاه ، ولا ستري عما فوقها محال * ولو فال بع عائـة نسيئة فباع نقداً عائـه .. أوفال اشنر عائـة نقداً | فاشتري عائة نسبئةفوجهان لان التفاوت فيه يئبه اختلاف الجنسء ولا خلاف أنه لو فال بع بالف درهم فباع بألف دينار لم بجز وفيه احمال ، ولو سلمّ البه ديناراً ليشتّرى شاهً فاشتري شانبن تساوي كل واحدة منهما ديناراً وباع احمداهما مدينار ورد الدينار والشاه فقمه فعل هذا عروة البارق مع سقوط الجعل المسمي والرجوع الى الاجرة * ولو قال وكلتك فى الحال ولا يتصرف الا بعد شهر فهو جائز (و) ويلزمه الامساك * ومهم صحنا التعليق فقال مها عزلتك فأنت وكيلي فطريقه فى العزل أن يقول ومهما عدت وكيلي فأنت معزول حتى يتقاوما فى الدور ويبتي أصل الحجر

﴿ الباب الثاني في حكم الوكالة ﴾

ولها ثلاثة أحكام ﴿ الأول ﴾ صحة ماوافق من التصرفات وبطلان ماخالف ﴿ الاولى ﴾ اذا قال بع مطلقاً فلا يبيع بالعرض (ح) ولا بالنسيئة (ح) ولا عـا دون ثمن المئل (ح) الاقدراً يتغابن الناس عثله كالواحد في عشرة *وييم (ح) على الاصحمن أقاربه الذين تردّله شهادتهم * ولا يبيع من نفسه * فان أذن له في البيع من نفسه ففي توليه الطرفين خلاف * أجراه ان سريج في تولي ابن العم لطرفي النكاح * وتولى من عليه الدين أوالقصاص أو الحد استيفاءه من نفسه بالوكالة * ويطرد في الوكيل من الجانبين بالخصومة ومن الجانبين في عقد النكاح والبيع * كما اذا كان وكيلا من جهة الموجب والقابل جميماً * وان أذن له في البيم بالاجل ه تدرا جاز * وان أطلق فالاصح ان العرف يقيده بالمصلحة * وقيل أنه مجهول ﴿ النَّالَيَّةِ ﴾ الوَّكيل بالبيم لا يملك تسلم المبيع قبل توفر الثمن * وبعد النوفير لايجوز له المنع فانه حق الغير | * والوكيل بالشراء يملك تسايم الثمن المسلم اليـه وعلك قبض المشــتري * إ * والوكيل بالبيع هل مملك قبض الثمن من حيث أنه من توابعه ومقـاصـده وان لم يصرح به فيه خلاف ﴿ ونقرب منه الحلاف في أن الوكيل باثبــات ا الحق هل يستوفى * وباستيفاء الحق هل يخاصم فيه ثلاثة أوجه * الاعدل أن

فبنعزل بعرُل الموكل اياه فى حضرته ، وكذا فى غيبته (ح) قبل باوغ الحبر في أقبس القولين . كاينعزل ببيع الموكل واعافه، وينعزل بعزل نفسه ، وبرده الوكالة وجحوده مع العلم ردّ لهما : ومع الجهل أو لغرض فى الاخفاء ليس بردّ ، وينعزل بخروج كل واحد منها عن أهلبه التصرّف كالموت والجنون بدوكذا الاغماء على الاظهر * وفى انعزال العبد بالعنق والكتابة والبيع خلاف * لحروجه عن أهليه الاستخدام ، والامر فى حفه منزل على الحدمة

مر الباب النالث في النزاع بحره

وهو في نلانة مواضع مؤالاول؟ في اصل الاذن وصفنه وقدره والفول فيه قول الموكل به فاذا اشتري جارية بعشرين ففال ماأذنت الآ في الشراء بعشرة وحلف به فان كان اشتراه بعين مال الموكل وصد فه البائع في أنه وكبل فالبيع باطل وغرم له الوكيل العشرين وان اشتراه في الذهة واعترف البائع بالوكالة فباطل وان أنكر البائع الوكاله لم يقبل فان انكر الوكالة وبقيت الجارية في يد الوكيل فليتلطف الحاكم بالموكل حتى فول الموكبل بعتك بعشرين فان فال انكر الوكالة وبقيت الجارية في يد الوكيل فليتلطف الحاكم بالموكل حتى فول الموكبل بعتك بعشرين والوكيل ان كذت أذنت لك فقد بعتك بعشرين صبح على النص ولكن له بعها وأخذ العنسر بن من نمنها لانه ظفر بفهر جذر حقه ومن له الحلق لا يدعى عدين المال فيقطع مجواز أخذه و الماني في المأذون فاذا قال تصر فت كما أذنت الوكيل لانه أو ين وهادر على الانشاء رااندسرف البه (والآخر) لا فانه اقرار على الموكل ملزم والأسل عده عده وأما اذا ادعي تلف المال فالقول قوله على الموكل ملزم والأسل عن نفسه وكذا اذا ادعي رد المال سواء كان بجعل لانه يبيق دفع الضمان عن نفسه وكذا اذا ادعي رد المال سواء كان بجعل

بيع الشاة خلاف ظاهر * وتأويل الحديث أنه لعله كان وكيلاً مطلقاً ﴿ السادسة ﴾ الوكيل بالخصومة لا يقرّ على موكله كما لا يصالح * ولا يبريُّ الوكيل بالصلح عن الدم على خمر اذا فعل حَصَل العفوكما لو فعله الموكل؛ ولو صالح على خنزير ففيه تردّد * والوكيل بالشراء الفاسد لا يستفيد به الصحيح فلا معنى لوكالته * وليس للوكيل بالخصومة أن سهد لموكله الآاذا عزل قبل الحوض في الخصومة ثمّ شهد * والكان قد خاض لم نقبل لأنه منهم نتصديق نفسـه * واذا وكل رجلين بالخصومة فهل لكل واحد الاسبتداد وجهان ﴿ السابعة ﴾ اذا سلم ّ اليه أَلْهَا وقال اشتر بعينه شيئاً فاشترى في الذمة لم يقع عن الموكل * وان قال اشتر في الذمة وسلمَّ الالف فاشتري بعينه فني صحنه وجهان * ثم الوكيل مهما " خالف في البيع بطل تصر فه ومهم خالف في الشراء بمين مال الموكل فكمثل * فان اشتري في الذمة وقع عن الوكيــل الآ اذا صرّح بالاضافة الي الموكل فني وقوعه عن الوكيل وجهان ﴿ الحكم الثاني للوكالة العهدة في حقَّ الوكيل ﴾ *ويده يد أمانة في حقّ الموكل حتى لأ يضمن سواء كان وكيلاً بجمل أو بغير جعل * ثم ان سلمّ اليه الثمن فهو مطالب به مهما وكل بالشراء * وان لم يسلمّ الثمن وأنكر البائم كونه وكيلاً طالبه * وان اعترف وكالته ففيه ثلاثة أوجه * والظاهر أنه يطالبه بهدون الموكل * وفي التاني يطالب الموكل دو نه * وفي النالث يطالبهما * ثمّ ان طولب الوكيل فالصحيح رجوعه علي الموكل * وكذلك لو تاف الثمن في يده بعد أن خرج ما اشتراه مستحقاً * فالمستحقّ يطالب البائع * وفي مطالبتــه الوكيل والموكل هذه الاوجه * وكذا الوكيل بالبيع اذا قبض الثمن وتلف في يده فخسرج المبيع مستحقاً فرجع المشتري بالثمن على الوكهل أو على الموكل فقيه هذا الخلاف ﴿ الحُـكِمُ الثالث لاوكالة الجواز من الجانبين ﴾

سلوب مطلقاً * نعم لو ادَّعى أنه بلغ بالاحللام في وفت امكانه بصدَّق اذلا بمكن معرفته الا من جهته * ولو ادّعي البلوغ بالسن طولب بالبينة * والحبنون وهو مسلوب القول مطلقاً * والسكران وهو مانيحق بالمجنون أو الصاحي فيه خلاف مشهور * والمبذر والمفلس وقد ذكرنا حكمها * والرقيق وافراره مقبول بما يوجب عليه عقوبة * ولو أقرّ بسرفة مال ووجب عليــه القطع ففي قبوله في وجوب المال قولان * ولو أفرّ بانلاف مال وكذبه السيد لم يتعلى برقبته بل يطالب به بعد المتق * ولو كان مأذوناً فأقرّ بدين معاملة قبل وأدى من كسبه * ولو لم يسنند الى معاهلة بل أطلق فني القبول خلاف ، ولو أفرّ بعد الحجر بدين أسنده الى حال الاذن فالظاهر رده لانه في الحال عاجز عرب انسأله * والمريض وهو غيير محجور عليه عن الاقرار في حنى الاجانب * وفي ا حقّ الوارث أيضاً على الصحيح * وفيـل فيه قولان * ولو أفرّ بانه كان وهب من الوارث في الصحة فالظاهر أنه لايقبل لعجزه عرب الانشاء في الحال * ولو أقرّ بدين مستفرق فمات وأفرّ وارنه عليه بدين مستفرق فيتزاحمان * أو يقدم اقرار المورت لوفوع اقرار الوارث بعــد الحجر فيه قولان * ولوأقر بمبن ماله في المرض لشخص نم أقر بدبن مستغرق سلم العين للاول ولا شيَّ للثاني لانه مان مفلسًّا ﴿ وَانْ أَخْرِ الْأَوْرَارِ بِالْعَبْنَ فَكُمثل ﴿وَفِيهِ وَجِهُ آخِرِ أَنَّهِ اذَا نَأْخِرَ بِنَزَاحَانَ ﴿ الرَّكُنِ النَّانِي المَفْرَّلَهُ ﴾ وله شرطان ﴿ الأول كَبِّهُ أَن بَكُونَ أَهْلًا للاستحقاق ﴿ وَلُو فَالَ لَهَذَا الْحَمَارُ عَلَى ۖ ألف يطل قوله * ولو فال يسببه على ألف لزمه لمالكه على تقدير الاستثجار * ولو أقرّ لعبد لزم الحق لمولاه * ولو فال لحمل فلانه على ألف من ارث أو وصية قبل * ولو أطلق ولم يذكر الجهة فظاهر النص أنه لا بقبل * وفيه فول

أُو نغير جعل * وذكر العراقيون في تصديق الوكيل بالجعل وجهين * وكذلك لو قال قبضت الثمن وللف في يدي وكان ذلك بعـــذ التسليم فالقول قوله لان الموكل يريد أن يجعله خائنًا بالتسليم قبل الاستيفاء * فأما اذا كان قبل التسليم فالقول فيه قول الموكل والأصل بقاء حقه ﴿ النَّالَثُ ﴾ اذا وكله بقضاء الدينُ فليشهد فان قصر ضمن بترك الاشهاد * وكذا قيم اليتيم لا يصد ق (و) في دعوي ردّ المـال * قال الله تعالي فاذا دفعتم اليهــم أموالهم فأشهدوا عليهــم * أ ومن يصدّق في الردّ اذا طولب بالردّ هل له النأخير بقدر الاشهاد وجهان * ولمن عليه الحقّ (ح و ز) أن لا يسلم الى وكيــل المستحقّ الا بالاشهاد وان اعترف مه * وان كان في يده تركة وأقرّ لانسان بأنه لا وارث سواه لزمه (و) التسليم ﴿ ولم يجزله تكليفه شهادة (و) على أن لاوارث سواه ﴿ ولواعترف لشخص بانه استحقّ ألفاً عن جهة الحوالة ولكن خاف انكار المحيل فهو كحوف انكار الموكل فعلى وجهين * ولو ادَّعي على الوكيل قبض الثمن فجحد فأقيم عليه بينة ا بالقبض فادَّعي للفاً أو ردّاً قبل الجحود للقبض لم يقبل قوله لانه خائن ولا بينته (و) لا نه لا تسمع دعواه * ولو ادّعي بمدالجحو د ردّاً سمع الدعوي(و)ولا يصدّ ق لانه خائن * ولكن تسمع البينة * ولو ادّعى التلف صدق لببرأ من العين ولكنه حائن فيلزمه الضمان

-مُر كتاب الاقرار* وفيه أربعة أبواب №-

﴿ الباب الاول فيأركانه ﴾

وهى أربعة ﴿ الرَّكَنَ الْأُولَ ﴾ المقرّوهو ينقسم الى مطلق ومحجور * فالمطلق ينفذ افراره بكل ما يقدر على انشأئه * والمحجور عليه سبعة أشخاص * الصبي واقراره

وكذا اذا قال زنه أو خذه (و) ولو قال بلي أو أجل أو نعم أو صدقت أو أنا مقر" به أولست منكراً له فهو اقرار * ولو قال أنا مقر ولم يقل به فلا يكون اقراراً به * ولو فال أنا أقر" به قيل انه اقرار * وقيل انه وعد بالاقرار * ولو قال أيس لي عليك ألف ففال بلي لزمه * ولو قال نعم قيل انه لا بلزمه والأصح التسوية * ولو فال اشتر مني هذا العبد فقال نعم فهو اقرار بالعبد

-ه ﴿ البابِ الثاني في الاقاريرِ المجملة ﴾ ٥-

وهى سبعة ﴿ الاوّل ﴾ اذا فال الفلان على شي يقبل تفسيره بأقل ما يتمول الرح) لانه محتمل * وهل يقبل بحبة من الحنطة فيه خلاف * وهل يقبل بالحكاب والسرجين وجادالميتة فيه خلاف * والاظهر القبول لانه شي لازم * ولا يقبل بالحمر والحنزير لانه لا يازم ردّها * ولا يقبل برد جواب السلام والعيادة فانه لامطالبة بها * وان قال غصبت شيئاً قبل بالحمر والحنزير * ولوقال له عندي شئ لم يقبل بالسلام لانه لا يملك * وفيه وجه * ثم ان امتنع عن التسفير حبس الى أن يفسر على رأى * وجمل نا كلا عن العين على رأى حتى يحاف المدعي * فلو فسر بدرهم فقال المدعى بل أردت عشرة لم يقبل دعوى الارادة بل عليه أن يدعى نفس العشرة * والقول قول المقر في عدم الارادة وعدم الازوم ﴿ الناني مَ اذا فال على مال يقبل باقل مالية ولوقال المعتول ولا يقبل بالحكاب وجلد المينة * والاظهر فبول المستولدة * ولوقال مال عظم الرتبة بالاضافة * فلو فال مال آكثر من مال فلان أو مما شهد به الشهود على فلان قبل تفسيره بما دونه * ومعناه ان الدبن آكثر بقاء من المين أوالحلال على فلان قبل تفسيره بما دونه * ومعناه ان الدبن آكثر بقاء من المين أوالحلال كثر من الحرام ﴿ الناكُ كُلُو فال كذا فهو كالشي * واذا قال كذا المين أوالحلال على من الحرام ﴿ الناكُ مَن الحرام ﴿ الناكُ مَن الدبن آكثر بقاء من المين أوالحلال على فلان قبل تفسيره بما دونه * ومعناه ان الدبن آكثر بقاء من المين أوالحلال كثر من الحرام ﴿ الناكُ مَن الحرام ﴿ الناكُ مَن الحرام ﴿ الناكُ مَن الماكُ مَن الحرام ﴿ الناكُ مَن مال فلان أو كالشي * واذا قال كذا

أنه تقبل وينزل على هذا الاحتمال * وكذلك اذا قال للمسجد أو للمقبرة على" أَلْفُ ان أَضَافُ الى وقف عليه قبل * وان أُطلق فعلي الحلاف ﴿ الثَّانِي ﴾ أَنْ لآيكذبه المقرَّ له فان كذبه لم يسلم اليه ويترك في يدالمقر في وجه * ويحنظه القاضي في وجه * فان رجع المقرُّ له عن الانكار سلم اليه * فان رجع المقرُّ في أ حال انكار المقرّ له فالاظهر أنه لايقبل لانه أثبت الحق لغيره بخلاف المقرّ ال فاله اقتصر على الانكار عن الركن الثالث المقرّ به > ولا يشـ ترط أن يكون معـلوماً بل يصح الاقرار بالحجهول * ولا أن يكون ممـلوكا للمقر بل لوكان أ ملكا بطل اقراره * فلو قال داري لقلان أو مالي لفلان فهو متناقض م ولو أ شهدالشاهد أنه أقر" له بدار وكان ملكه اليأن أقر" كانت الشهادة باطلة * واو قال هذه الدار لفلان وكانت ملكي الي وقت الاقرار آخذناه بأوّل كلامه ولم نقبل آخره * نعم يشترط أن يكوز الآمر" به تحت يده وتصرّفه * فلو أقرّ بحرية عبد في يد غيره لم يقبل * فلو أقدم على شرائه صح تعويلا على قول صاحب اليد * ثم قيل انه شراء * وقيل انه فداء من جانبه بيم من جانب البائم *والصحيح أنخيارالشرط والحِلس لايثبت فيه * كالايثبت في يعه عبده من نفسه * ولا يثبت في بيع العبد من قريبه الذي يعنق عليه على الصحيح * ثم يحكم بعتق العبد على المشتري ولا يكون الولاء له ولاللبائع * فان مات العبد وله كسب فللمشتري أن يأخذ من تركنه قدر الثمن لانه ان كذب فسمناه له * وان صدق فهو للبائم وله الولاء وقد ظلمه بالثمن * وقد ظفر هو عاله هَكُذَا ذُكَّرِهُ المزني رحمه الله * ومن الاصحاب من خالفه لانه غير مصدق في هـنده الجهة هؤ الركن الرابع الصيغة ﴾ فاذا قال لفلان على أوعندي ألف فهو اقرار * ولو قال المدعى لى عليك ألف فقـال زن أو خذ لم يكن اقرارا *

ناقصاً يلزمه الاتمــام عند القفال * ولا يلزمه عند أبي زيد للحصر * ولو قال الالف الذي في الكيس لا يازمه الاتمام * فان لم يكن فيه شيء فهل يازمه الالف فوجهان * ولو فال له في هذا المبد ألف درهم ان فسر بارش الجناية | قبل * وان فسر بكون العبد مرهوناً فالاظهر أنه يقبّل * ولو قال وزن في شراء عشره ألفاً وأنا استربت جميع الباقي بألف قبــل ولا يلزمه الاعشر العبد * ولو قال له في هذا المال ألف أو في ميرات أبي ألف لزمه * ولو قال له في مالى ألف أو في ميراثي من أبي ألف لم يلزمه للتناقض ﴿ السادس ﴾ اذا قال له عليّ درهم درهم درهم لم يازمه الا درهم واحد لاحتمال التكرار * ولو قال درهم ودرهم أو درهم ثم درهم لزمه درهان لامتناع التكرار «ولو قال درهم مع درهم أو درهم تحت درهم أو فوق درهم لايلزمه الا واحد تقديره مع درهم لي مخلاف نظيره من الطلاق * ولو قال درهم قبل درهم أو بعد درهم لزمه درهمان اذ النقيدم والنأخر لايحتمل الا في الوجوب * ولو قال درهم ودرهم ودرهم وفال أردت بالنالث تـكرار الناني قبل* ولو قال أردت بالنالث تكرار الاوللم يقبل لتخلل الفاصل * وكذافي فوله طالق وطالن وطالق «فاذا أطلق فني الطلاق قولان (أحدهما) بلزمه ثلاثة لصورة اللفظ | (والثاني) ثنتان لجري العادة في الكرار * والاظهر فيالافرار أنه يلزمه عند ا الاطلاق ثلاثة لانه أبعدعن قبول الماكبداعلياداً ﴿ ولو فال على درهم فدرهم بلزمه درهمواحد * ولو قال أنت طالق فطالق يقع طلقنان * وُتقدير الاقرار فدرهم ا لازم؛ وقيل بتخريج فيه من الطلاق ؛ ولو قال درهم بل درهمان فدرهمان، ولو قال درهم بل ديناران فدرهم وديناران ؛ اذ اعادة الدرهم في الدينار غير مَكُن ﴿ السَّابِعِ ﴾ اذا فال يوم السبت عليَّ ألف وفال ذلك يوم الاحــد لم

كذا درهم فهو تكرار * ولو قال كذا درهم (ح و) يلزمه درهم واحد * وكذلك كذا وكذا (ح) درهم * ولو قال كذا وكذا درهما نقل المزنى رحمهالله قولين (أحدهما)أنه تفسير لهما فعما درهمان (ح) (والثاني)أنه درهم (ح و) واحد * وهذا في قوله درهما بالنصب * وفي قوله درهم بالرفع الأصح انه درهم واحد * ولو فال على ألف ودرهم فالالف مبهم وله تفسيره بما شاء * مخلاف مالو قال ألف وخمسة عشر درها * أو ألف وماله وخمسة وعشرون درهما فان الدرهم لم يثبت بنفسه فكان تفسيراً للكل ولو قال درهم ونصف فغي النصف خلاف ﴿ الرابع ﴾ اذا قال على درهم يلزمه درهم فيه ستة دوانيق عشرة منها تساوي سبعة مناقيل * وهي دراهم الاسلام * فان فسر بالناقص في الوزن متصلا قبل (ح) * وانكان منفصلا لم يقبل * الااذا كان التعامل به غَالْباً فَفِيهِ وَجِهَانَ ** وَعَلِيهِ يَحُرُّ جَ التَّفْسِيرِ بِالدَّرَاهِ المَفْشُوشَةِ ** وَلُو فَسر بِالفَّلُوس لم يقبل محال ﴿ وَكَذَا لُو قَالَ عَلَى دَرِيهِمَاتَ أُو دَرَاهُمْ صَـغَارُ وَفَسَرُ بِالنَّاقِصَ لم يقبل * ولو قال على دراهم بلزمه ثلاثة * ولو قال على من واحد الى عشرة فالاصح أنه يلزمه تسمة * وقيل ثمانية * وفيل عشرة * ولو فال درهم في عشرة ولميرد الحساب لم يلزمه الا واحد ﴿ الحامس ﴾ اذا قال له عندي زيت في جرّة أو سيف في غمد لايكون مقرًّا بالظرف (ح) * ولو قال له عندي غمد فيمه سيف أوجر"ة فيها زيت لم يكن مفراً الا بالظرف * وعلى قياس ذلك قوله فرس في اصطبل * وحمار على ظهره اكاف * وعمامة في رأس عبد ونظائره * ولوقال له عنديخاتم وجاءيه وفيه فص وقال مأأردت الفص فالظاهر اله لايقبل * ولو قال جارية فجاء بها وهي حامل ففي استثناء الحمل وجهان * ولو قال ألف في هذا الكيس ولم يكن فيه شيء لزمه الالف * فان كان الالف

أَلفَ آخر * وهو أُظهر فيما اذا فال على وفى ذه في أو فال ألف دينًا ﴿ النَّالنَّةِ ﴾ اذا قال هذه الدار لك عارية قبل لان الاضافة باللام تحنمل المارية اذا وصل به * وقيل فيه قولان * ولو قال هي لك هبة نم فال أردت «بة قبل القبض فبل أيضاً * ولو قال وهبت وأقبضت ﴿ أورهنت وأقبضت ثمقال كذبت لم أ نقبل * ولو فال ظننت أن القبض بالقول قبض ، أوأشهدت على الصك على العادة ؛ وهل تقبيل دعواه البحلف الخصم فيسه خلاف ولو أفر تم قال لقنت بالعربية وهو عجمي لايفهم قبل دعواه بالنجليف والرابعة - اذا قال الدار لزيد بل لعمرو سلم الى زيد وينرم لعمرو فى أفيس التولين . ولو فال غصبتها من زيد وملكها لعمرو يبرأ بالنساييم الى ذيد فلمله مرنهن أو | مسنآجر ﴿ الحامسة ﴾ اذا استنبى عن الاقرار مالا يستنرق صح كـقوله على " عشرة الاتسعة يلزمه واحد . ولو عال عشرة الاتسعة الاثمانية يلزمه تسعة | لان الاستثناء من النفي البات كما أنه من الاثبات نفي ﴿ السادســة ــ الاستثناء من غير الجنس صميح كقوله على ألف درهم الأنوب ممناه قيمة أوب بنم ايفسر بما ينقص قيمنه عن الالف - فاو استغرق ادال تفسيره في وجه ؛ وأصل استثنائه في وجه ﴿ السَّالِيهِ ﴾ الاستثناء عن العين صحيح كنَّقوله [هذه الدار لفلان الاذلك البيب والحاتم الاالمص ودؤلاء المبيد الإلو واحداً ﴾ ثم له التحبين ، فان مانوا الا واحداً ففال هو المستنى فبل ﴿ وَقَيْمُ لَيُّ فيه فولان

﴿ الباب الرابع في الافرار بالنسب ومن هو من أهل الأفرار ﴿ اذا قال لنيره هـــذا ابني التحق به بـــرط أن لاَ بكذبه الحس بأن يكــون، اكبر سناً منه ﴿ أو النسرع بأن يكون مشـــهور النسب أو المقرّ له بأن بكون. يزمه الآألف واحد الآأن يضيف الي سببين مختلفين * فلو أضاف أحدهما الي سبب وأطلق الآخر نزل المطلق على المضاف * وكذلك لو قامت الحجة على اقرارين بتاريخين جمع بينهما * وكذلك اذاكان بلغتين احداهما بالمعجمية والاخري بالعربية * وكذلك لو شهد على كل واحد شاهد واحد فالاصح أنه يجمع نظراً الى الهبر عنه * وفي الافعال لا يجمع أصلاً

- ﴿ الباب الثالث * في تعقيب الاقرار بمـايرفعه ۞--

وله صور ﴿ الاولى ﴾ اذا قال على ألف من ثمن خمر أو خنزير أو من ضمان شرط فيه الحيار فني لزومه قولان يجريان في تعقيب الاقرار بما ينتظم لفظاً في العادة ويبطل حكمه ﴿ وكذلك اذا قال على ألف من ثمن عبد ان سلم سلمت وفعلي قول لا يطالب الا بتسليم العبد ﴿ وعلى قول يؤاخذ بأوّل الاقرار ﴿ ولو قال ألف لا يلزم يلزمه لانه غير منتظم ﴿ وقيل قولان ﴿ ولو قال علي ألف قضيته فالاصح أنه يلزمه وقيل قولان ﴿ ولو قال ألف ان شاء الله فالاصح أنه لا يطالب في أنه لا يلزمه ﴿ وقيل قولان ﴿ ولو قال ألف ان شاء الله فالاصح أنه لا يطالب في الحال ﴿ وقيل قولان ﴿ ولو قال ألف مؤجل من جهة تحمل العقل قبل قولاً واحداً ﴿ ولو قال من جهة القرض لم يقبل ﴿ ولو قال على ألف ان جاء رأس الشهر فهو على القولين اذ وقع لزوم الاقرار بالتعليق ﴿ ولو قال ان جاء رأس الشهر فهو على القولين يلزمه أصلا ﴿ لان الاقرار الملق باطل ﴿ الثانية ﴾ اذا قال له على ألف لم يلزمه أصلا ﴿ لان الاقرار الملق باطل ﴿ الثانية ﴾ اذا قال له على ألف ثم الميه بالنه بعد الاقرار ﴿ وفيه قول آخر أنه لا يقبل تفسيره بالوديمة أصلا فيلوره أولا فيل قوله في سقوط الضمان لو ادعي عليه بالتعدي وكان لازماً عليه ﴿ ولا يقبل تفسيره بالوديمة أصلا فيلوره أصلا فيلوديمة أصلاً فيلزمه التلف بعد الاقرار ﴿ وفيه قول آخر أنه لا يقبل تفسيره بالوديمة أصلاً فيلزمه التلف بعد الاقرار ﴿ وفيه قول آخر أنه لا يقبل تفسيره بالوديمة أصلاً فيلزمه ألتلف بعد الاقرار ﴿ وفيه قول آخر أنه لا يقبل تفسيره بالوديمة أصلاً فيلوديمة ألوديم المؤلودي المؤلودي المؤلوديم المؤلودي المؤلوديم المؤلودي المؤلوديم المؤلودي المؤلودي المؤلودي المؤلودي المؤلوديم المؤلودي المؤلوديم المؤلودي المؤلوديم المؤلو

باقرارها لانهامستغرقة * فان لم تكن معتقة فوافقها الامام فقيه خلاف لان الامام ليس بوارث انماهو نائب * ولو خلف اثنين فأقر أحدها بأخ ثالث وأنحكر الآخر لم يثبت النسب ولا المديراث (ح) على القول المنصوص * وقيل انه يثبت باطناً وفي الظاهر خلاف * فلو مات وخلف ابناً مقر افهل يثبت الآن فيه خلاف * لان اقرار الهرع مسبوق بانكار الاصل * وكذا الخيلاف فيا اذا لم يخاف الا الاخ المقر : ولوكان ساكتاً فيات فأقر ابنه المنت لا محالة * والاخ المكبيره مع الصغير لا ينهر د بالاقرار بالنسب على الاصح ، ولو أقر بنخص فأنكر المقر له لسب المقر وقيل انه يستحق المكل * وله أن من أقر له ليس من أهل الاقرار * وقيل انه يستحق المكل * والمقر يحتاج الى البيئة * ولو أقر الاخ بابن لاخيه الميت فالفائر أنه بنبت النسب دون الميراث اذ لو ثبت لحرم الاخ ولحرج عن أهلية الاقرار * وقبل انه من أهما لا شبتان * وقيل انه ما لا شبتان * وقيل انهما لا شبتان *

-ه کر کتاب العاریة کدر-

والنظر في أركانها وأحكامها ؛ أما الاركان فأربه قسر الاول المهير ولا يعسر فيه الاكونه مالكاً للمنفعة غير محجور عليه في التبرع، فيصح من المستأجر ولا يصح من المستمير على الافلهر لانه مستبيح بالاذن كالظمف. ذم له أن يستوفي المنفعة بالوكيل يوكله لنفسه ﴿ الثاني المستعبر ﴾ ولا به تبرفيه الآكونه أهلاً التبرع ﴿ الثالث المستعار ﴾ وشرطه أن يكون منتفعاً به مع بقائه وفي اعارة الدنائير والدراهم لمنفعة التزيين خلاف لانها منفعة ضمينه فاذا جرت في مضمونة لانها عارية فاسدة ، وأن يكون الانتفاع مباحاً فلا نستعار الجواري للاستماع * ويكره الاستخدام الا للحرم * وكذا يكره استعارة أحد الجواري للاستماع * ويكره الاستخدام الا للحرم * وكذا يكره استعارة أحد

بالغا فينكر * فلواسناحق مجهولا بالنَّأ ووانَّه لحق * ولركان صغيراً - لن في الحال حتى بتوارثان في الصغر * ذار بلغ وأنكر نفي اعتبار انكاره بعدالحكم ىه خلاف د ولو مات صى وله مال فاستلدقه "ببت نسبه وورث « وان كانْ بالنَّا فاستاحته بعد الموت ففيه خلاف « لان تأخيره الى الموت بوشاك أن أبكون خوفاً من انكاره * ولوكان له أمتان ولسكل واحسدة ولد ولا زوج لهما فقال أحدها ابني علقت به أمه في ملكي طول بالنديين ﴿ فَانَ عِينَ ثَبِّتَ نسبه وعقه وأمية الله الأم و فان مات كان تميين الوارث كتمبينه و فان عِزنا عنه فالحاق القائف كتميينه . فان عجزنا فيقرع ير يا فمن خرجت فرحته عتق ولم شبت نسبه ولا ميراثه اذ القرعة لاتمال الا في المتق وهل يقرع بين الأمتين الاستيلاد فيه خلاف من حيث ان أميــة الولد فرع النسب وذله أيس عنه * وهل يوقف نصيب ابن من الميراث فيه خلاف لانه نسب أيس من ظهوره فيمتنع التوريث به ﴿ ولوكانت له أمة لها ثلاثة أولاد فقال أحدهم اني فان عين الاصغر تمين * وان عين الاوسط عتق معه الاصغر وثبت نسبهما * الأأن يدعى استبراء بعد ولادة الاوسط ورأينا ذلك نافياً لانسب * فان مات فبل البيان وعجزنا عن تعيين الوارث والفائف أقرع بينهـ - * وأدخل الصغير في القرعة ﴿ وَفَائِدَةَ خَرُوجِ القَرَعَةُ عَلَيْهِ اقْتُصَارِ الْعَتَقَ عَايِمُهُ والا فهو عتيق في كل حال * وفي وقف الميراث الحلاف الذي مضى أدااذا أَقْرَّبَاخُومٌ غيره أو يعمومته فهو افرار بالنسب على الغير فلا يقبل الا من وارت مستغرق * كَنَّ مات وخلف امناً واحـداً فأقرَّ بأخ آخر ثبت نسبه ومــيرامه « وان كان معه زوجة اعتبر موافقتهما (و) لشركتهما في الارث ﴿ وَ عَامَا ا موافقته المولى (و)المعتق * وان خلف بنتاً واحــدة وهي معتقة ثبت النسب

أعار للبناء والغراس مطلقاً لم يكن له نقضه مجاناً لانه محترم * بل يتخبر ببن أن يهنى بأجرةأو ينقض بارش أو يتملك ببدل فأيها أرادأ حبر المستمير عليه * فان أبى كلف تفريغ الملك * فان بادر الى التفريغ بالقام ففي وجوب تسوية الحفر | خلاف لانه كالمأذون في القلع بأصل العارية * وبجوز للمعسير دخول الارض | وبيعها قبل التفريغ * ولا يجوز للمستعير الدخول بعد الرجوع الاّ لمرّمة البناء | على وجه * وفي جواز بيعه البناء خــلاف لانه معــرّض للنقض ﴿ ولو قال ا أعرتك سنة فاذا مضت قلمت مجاناً فله ذلك ﴿ ولو لم يسترط القلع لم يكن له | الآ التخبير بين الحصال الثلاثة كما في العارية المطلقة. واذا أعار للزراعة ورجع ا قبل الادراك لزمه الابقاء الى الادراك * وله أخذ الاجرة من وقت الرجوع أ * وإذا حمل السيل نواة إلى أرض فأنبت فالشجرة لمالك النواة * والظاهر أن لمالك الارض قامها مجاناً اذ لا تسليط من جهنه ﴿ الحَكِمِ الرابع فصل إ الحصومة ﴾ فاذا قال رآك الدابة لمـالكها أعرتنها وقال المـألك أجرتكهـا فالقول قول الراكب * ولو قال ذلك زارع الارض لمالكها فالقول قول المالك لان عاربة الارض نادرة * وفيل في المسئلمبن هو لان بالنفل والنخريج * ولو ا قال بل غصبة نبيها فالقول قول المالك اذ الاصل عدم الاذن ﴿ وَلَوْ قَالَ الرَّاكَبِ اركبتنيها وفال المىالك أعرىكها فالفول فول المىالك اذ الاصل عدم الاجارة فبحلف حنى يستحق الفيمة عند الناف عوجواز الرجوع عند القيام

س الله النصب وفيه بابان المذيد

مة والباب الأول في الضمان € --

وفيه ثلاَّنة اركان ﴿ الأول الموجب ﴾ وهو ثلاثه والنفويت بالمباشرة أو ا التسبب أو اثبات اليد العادية « وحدّ المباشرة انجاد عله الناف كالفتل والأكل ا

الابوين المخدمة * واعارة العبد المسلم من الكافر * ويحرم اعارة الصيد من المحرم ﴿ الرابع صيفة الاعارة ﴾ وهو كل لفظ يدل على الاذن في الانتفاع، ويكفي القبول بالفعل * ولو قال أعرتك حماري لنعير لي فرسك فهو اجارة فاسدة غير صحيحة ولا مضمونة * ولو قال اغسل هذا النوب فهو استعارة ليدنه * والكان الناسل بمن يعمل بالاجرة اعنياداً استحق الاجرة * أما أحكامها فأربعة ﴿ الأول الضال مَن والمارية مضمونة الردّ والعين بقيمتها (ح) يوم التلف * وقيل بأقصى القيم من يوم القبض الى يوم التلف كالغصب *وما بنمحق من أجزائها بالاستعال غير مضمون «والمستعير من المستأجر هل يضمن فيه خلاف * والمستمير من الغاصب يستقر عايه الضمان اذا للف تحت يده * ولو طولب بأجرة المنفعة فما ثلف تحت بده فلا خلاف في قرار ضمانه على المعير * وما للف باستيفائه فقو لان لانه مغرور فيه * والمستعيركل طالب أخذ المال لنرض نفسه من غير استحقاق «فلو أركب وكيله المستعمل في شفله دايته فتلفت فلا ضمان عليه ﴿ ولو اركب في الطريق ففيراً تصــدقاً عليــه فالاظهر أنه لا يضمن ﴿ الحَكِمِ النَّانِي ﴾ التسلط على الانتفاع * وهو بقدر النسليط * فان أذن له في زراعة الحنطة لم يزرع ما ضرره فوقها ﴿ وزرع ما ضرره مثلها ﴿ أُو دونها الآ اذا نهاه * ولو أذن في الغراس فبني أو في البناء فغرس فوجهـان لاخنلاف جنس الضرر * ولو أعار الارض ولم يمين فســـدت العارية * فان عين جنس الزراعة كفاه ﴿ الحُكِمِ الثالث ﴾ جواز الرجوع عن العارية * الا اذا أعار لدفن ميت فيمتنع نبش ألقبر الي أن يندرس أثر المدفون * واذا أعار جدارا لوضع الجذوع عليه فلا يستفيد بالرجوع قبل الانهدام شيأ اذلا أجرةله حتى يطالب به ولا يمكن هدمه والطرف الآخر في خاص ملك الجار * فان

 « وان دخل ولم يزعج ولم يقصد الاستيلاء لم يضمن « وان قصد صار غاصبا للنصف والنصف في يد المــالك - والضعيف اذا دخل دار القويّ وهو فيها [وقصد الاستيلاء لم يضمن * لان المقصود غير ممكن * وان لم يكن التوي | | فها ضمن لانه في الحال مستول واثر القوة في القدرة على الانتزاع ﴿ فَهُو كُمَّا إِلَّا لو غصب قلنسوة ملك ضون في الله: وكل يدنبتي على يد الغاصب فهي ال يد ضمان ان كان مع العلم ، وان كان مع الجهل بالفصب فرو أيضاً يد ضمان «واكن في اقرار الضمان تفصيل « وكل بدلوا بنني على بدالمالك اقتضي أصل الضمان كيد الداربة والدوم والنسراء؛ فإن ابنني على يد الناصب مع الجهل [[اتتفى قرارالضان عند الناف، وما لا كبد الوديمة والاجارة والرهن والوكالة لا تَمْنَفَى قُرَارِ الفَمَانَ وَمَمَا أَمَانَ الآخَذَ مَنِ الفَاصِبِ فَالقَرَارِ عَلَيْـهِ ا أبداً ٪ الاّ اذاكان منروراً ٪ كما لر فدم اليه ضيافة ففيه قولان لمعارضة 🛮 الغرور والمباشرة . وكذا الخلاف فيما لو غرّ الفياصب المبالك وقدمه اليه فاكله المالك: وهمهنا أولى بأز، ببرأ الناء وكذلك بدار د الحلاف في الا يداع أ والرهن والاجارة من المالك اذا نانف في بده ولوزوَّ بج الجارية من المالك [فاستولدها مع الجهل نفذ الاستبلاد وبرئ الناصب. وكذلك لووهبه ممه فان التسليط نام . ولو نال دنو سيدي فأسمه نند ديل لا مفذ عنقه لا نهمذرور | . وهيل ينذ ويرجم بالرم وفيل لابرجم بالرم الركن اللي في الوجب فيه به وهو كل ال منه وب وينقمه إلم الحموان ونبيره فالميوان يضمن بقيمنه سي المبد دنيون نا. الدان والانلاف بأسري ذبه ، وارفطع ا الغاصب احدى يدي الديد النزم آكه الاصرين من نصف قيمته أو أرسَ النقصان لانه تاف يحت يده اذا ذانا جراح الده مقدور ولو سقطت يده

والاحراق * وحدّ السبب ايجاد ما يحصل الهلاك عنده لكن معلة أخرى اذا كان السبب مما يقصد لتوقع ثلث العلة فيجب الضمان على المكره على اتلاف المال ﴿ وعلى من حفر بثرا في محل عدوان فتردت فيه جيمة السان ﴿ فارنِ رداه غيره فعلى المردي تقدعاً للمباشرة على السبب؛ ولو فتح رأس زق فهبت ريح وسقط وضاع فلا ضمان « لأن الضياع بالريح ولا يقصد بفتيح الزق تحصيل الهبوب * فهو كالوفتح الحرزفسرق غيره *أودل سارفاً فسرق * أوبي داراً فألق فيها الربح ثوباً وضاع «أو حبس المالك عن الماشية حتى هلكت فلا ضمان في شيء من ذلك ؛ وكذا اذا نقل صبياً حرّاً الى مضيعة فافترسمه سبع * ولو نقله الى مسبعة أو فتح الزقّ حتى أَسْرقت السَّمس وأَذَابت ما فيه فني الضمان خلاف * لأن ذلك يتوقع فيقصمه * وكذلك نقول اذا غصب الامهات وحمدثت الزوائد والاولاد في مده مضمونة وكان ذلك تسبباً الى اثبات اليد ﴿ وَلُو فَتَحَ قَفُصَ طَائَّرُ فُوقَفَ ثُمَّ طَارِ لَمْ يَضْمَنَ لَانَهُ مُخَنَارٌ ﴿ وَان المقيد عنزلة الربيمة * وان كان المبد عاقلا فلا يضمن من فتح باب السجن وان كان آيقاً * ولو فتح رأس الزق فنقاطرت قطرات والتل أسفله وسيقط ضمن لان التقاطر حصل بفعله ﴿ ولو فتح الزقُّ عن جامد فقرَّب غيره النار منه حتى ذاب وضاع فالثاني بالضمان أولى * وقيسل لا شمان عليهما ؛ أما انسات اليد فهو مضمن * واذاكان عدواناً فهو غصب * والمودع اذا جحمد فهو من وقت الجحود غاصب « واثبات اليد في المنقول بالنقــل الآ في الدابة فيكفي فيها الركوب (و)* وفي الفراش الجلوس عليه فهو غاية الاستيلاء٪ وفي المقار ح) يثبت الغصب بالدخول وازعاج المالك؛ وان أزعج ولم يدخل لم يضمن

ثم قدر على المثل فلا يرد الفيمة على الاظهر لتمام الحكم بالبدل الحقيق * ولو أتلف مثلياً فظفر به فى غــير ذلك المـكان لم يلزمه الاالقيمة ، فاذا عاد الي ا ذلك المكان لزمه المثل وأخذ القيمة ﴿ ولو ظفر به في غير ذلك الرمان جاز أ طلب المئل لان رد الزمان غير ممكن فتعذر المثل الحقيق ﴿ والمسلم اليه اذا | انتقل لم يطالب * وفي مطالبنه بالقيمة تردد من حيث انه اعتياض مرَّ فان منع [فله الفسخ * وطلبرأسالمـال * ولو أتـلف آنية من نقرة يلزمه المثل * وما زاد بالصنَّمة يقوَّ م بغير جنس الاصلحذاراً من الربا ﴿ وقيل لا يبــالى به فانه | ليس ببيع .. ولو أتخذ من الرطب تمراً وفيانا لاه الى للرطب ولا تمر منل الو من الحنطة دقيقاً فالإولى أن يَخبر المالك بين المطالبة بقيمة الرحاب والدقيق | أو مثل التمر والحنطة ﴿ كَمَا لُو اتَّخَذُمْنَ السَّمَ سَمَّ الشَّيْرَجِ فَيْطَالْبِ انْشَاء بِالسَّمَاسِمُ ا أوبالشيرج * ولوعدم المثل الا بالاكثر من ثمن المثل لم يزه الشراء على ا الاظهر * أما المتقوّ مات اذاتافت تضمن بأقصى فيمتها من وقت الفصب الى النلف * فان أبق العبد ضمن (ح) في الحال للحيلولة * فاذاعا در دت القبمة (ح) وسلم العبد * وللغاصب حبس العبد الى أن ترد القيمة عليه * وان تشازعا في ا تلف المنصوب فالقول قول الغاصب(و)لانه ربمـايـجزعن الببنةوهو صادف * فان حلف جاز طلب القيمــة وان كان المين باقية بزعم الطالب للمجز بالحلف ﴿ وَكَذَلَكُ اذَا تَنَازُعَا فِي الْفَيْمَةُ أُوفِي صَفْفَةُ السِّبَدُ (و) أُوفِي عَيْبِ (ز) نؤثر في القيمة فالقول فول الغاصب لأن الاصل براءة الذمة 1 وكذلك اذا ننازعا في الثوبالذي على العبد لان العبد و نوبه في يد الفاصب

﴿ الباب الناذي في الطواري ﴿ وَفَيْهِ اللَّاهِ ذَ. وَلَ -

﴿ الأول في النقصان ﴾ فاذا غصب القيمنية عشرة فعاد الى درهم وردّه

بآفة سماوية لايضمن الا ارش النقصان * ولا يجب في عـين البقرة والفرس الا ارش النقص * ولا يضمن الحمر لذمي ولا مسلم * ولكن يجب ردهاان كانت محترمة * ولا يراق على أهل الذمة الا اذا أُطْهروها * فان أربق فلا ضمان * وكذلك الملاهي اذا كسرت * فانأحرقت وجب قيمة الرضاض لانه غيرجائز * وكذا في الصايب والصنم والمستولدة والمدبر * والمكاتب ملحق في الضمان بالمبد القن * ومنفعة الاعيان تضمن بالفوات تحت اليد والتفويت * ومنفعة البضع لاتضمن الابالتفويت * ومنفعة بدن الحر تضمن بالتفويت * وهل يضمن بفواتها عند حبس الحر وجهان * وهو ترددفي ثبوت يد غيره عليه حتى ينبني عليه جواز اجارة الحر عند استشجاره ان قلنا تثبت اليـــد وانه بتسليم نفسه هل يتقرر أجرته * وفي ضمان منفعة الكاب المفصوب وجهان * وما اصطاده بالكلب المفصوب فهو للغاصب على أحـــــد الوجهــين * فان اصطاد العبد فهل بدخل أجرته تحته لان الصيد للمالك فيــه وجهان * ولو لبس ثوباً ونقص قيمته فهل تندرج الاجرة تحت النقص فيه وجهان * ولو ضمن العبد المنصوب بعد اباقه فهل تسقط عنهأجرته بعد الضمان فيهوجهان مَرْ الرَّكُن الثالث ﴾ في الواجب: وهو ينفرج الي المنل والقيمة * وحد المنلي ما تما ثل أجزاؤه في المنفعة والقيمة من حيث الذات لامن حيث المنفعة * | والاظهر ان الرطب والعنب والدقيق مثلي * وكذا الحبر فان أخلاطه غير مقصودة بخلاف سائر المخلوطات * ثمان لم يسلم المثل بعد أن تلف المغصوب حتى فقد المثل*فقيل الواجب أقصى قيمة المفصوب من ونت الغصب الي التلف * وقيل أقصى قيمة المثل من وفت وجوبه الى الاعواز * وقيل من وقت النصب الى الاعواز * وقيل الى وقت طلب الضمان ولو غرم القيمة |

أو لوقوعه في شارع يحذر من التعثر به ضمانًا * ولو حفر بئراً في داره فله طمها وان أباه المالك ليخرج عن عهـدة ضمان التردي * فان أبرأه المـالك فالاظهر أن رضاه الطاريُّ كالرضا المقرون بالحفر حتى يســقط الضمان به فلا ا يجوز له الطم بعد رضاه * واذا خصى العبـد فعليه كمال قيمته * فان سقط ذلك العضو بآفة سماوية فلا شيء (و) عليه لا نه به تزيد قيمته ؛ وكذلك اذا ﴿ نقص السمن المفرط ولم ينقص من القيمة * ولو عاد الزيت بالاعلاء الى نصفه ضمن مثل نصفه وان لم تنقص القيمة لان له مثلا له وكذا في اغلاءالعصير * وقال ابن سريج لايضمن في العصير لان الذاهب مائية غير متموَّلة نخلاف الزيت * ولو هنزلت الجارية ثم سمنت * أو نسى الصنعة ثم تذكر * أو أبطل ا صنمة الاناء ثم أعاد مثله ففي حصول الجبر وجهان ﴿ وَلُواْعَادُ صَنَّمَةُ أَخْرَى فَلَا ﴿ نحير أصلا * ولو غصب عصيراً فصار خمراً ضمن مثل العصير لفوات المالية * ولو صار خلا فالاصح أنه يردّمع أرش النقصان انكان الحل أنقص قيمة | * وقيل يفرم مثل العصير ويرد الحل وهو رزق جديدكالســــــر · _ العائد * وكذا الحلاف في البيض اذا تفرّخ * والبذر اذا زرع * والاصح الاكتفاء ، مه فانه استحالة الى زيادة * ولو غصب خمراً فلخلل في يده ﴿أُو جلد ميتـــةُ فدينه فالاصح أن الحلل (ح) والجلد للمفصوب منه * وقيل بل للفاصب فانه إ حصل بفعله مما لامالية للمالك فيه

﴿ الفصل الثاني في الزيادة ﴾، فاذا غصب حنطة فطحنها ، أو ثوباً فقصره * أو خاطه * أو طيناً فضربه ابناً * أو شاه فذبحها وشواها لم يملك (ح) نسيأً من ذلك * بل يرده على حاله وأرش النقص ان نقص * وان غصب نقرة فصاغها حاياً ردّها كذلك * ولوكسره ضمن الصنعة وان كانت من جهته

لمينه فلا شيء عليه لان الفائت رغبات الناس لاشيء من المغصوب * وان تلف فالواجب عشرة وهو أقصى القيمة * وان تلف بعضه كالثوب اذا أبلاه ^ا حتي عاد الي نصف درهم بعد رجوع الاصل الى درهم ضمن القدر الفائت وهو نصف الثوب بنصف أقصى القيم وهو خمسة *وردها مع الثوب البالي * ولو مزق الثوب خرقاً لم مملكه (ح) بل يرد الحرق وأرش النقص *وان كانت الجنابة لاتقف سرايتها الى الهــلاك كما لو بلّ الحنطة حتى تعفنت ﴿ أُو اتخذمنهاهريسة* أومنالتمر والسمن حلواء فنص الشافعي رحمة الله عليه أن ا المالك بالخيار بين أن يأخذ المعيب وأرش النقص أو يطالب بمثل أصل المال فان مصيره الي الهلاك في حق من لا يريده فكأ نه هالك * وفيه قول ا مخرّ جوهو القياسأنه ليس له الا مابتي من ملكه وأرش النقص * ولوجني | العبد المغصوب جناية قتل بها قصاصا ضمن الفاصب للمالك أقصى قيمته اذ حصل الفوات تحت يده * وان تعلن الارش برقبته ضمن الغاصب للمجنى عليه كما يضمن المالك اذامنع البيع وكأن الغاصب مانع * فان تلف العبد في يده ضمن للمجنى عليه الارش وللمالك القيمة * وانسلم القيمة الى المالك فللمجني عليه التعلق به لأنه بدل عبد تعلق به أرشه * فاذا أخذُه المجنيّ عليه رجع المالك على ا الغاصب بما أخـذه لانه لم يسملم له ﴿ واذا نقل الغاصب التراب من أرض المـالك فعليه رد التراب بعينه أوردمثله أوالارش لتسوية الحفر * والبائع اذا | قلع أحجاره يكفيه تسوية الحفر ولا يلزمه الارش * وقيل في المسئلتين قولان بالنقــل والتخريج * والأكتفاء بالتسوية في الموضِّمين أولى فانه لايتفــاوت * بخلاف مناء الجدار بمد هدمه * وليس للفاصب أن ينقل التراب الى ملكه الا بإذنه «فان منعه لم يكن له ذلك الا اذا تضرر الغاصب به لتضييقه ملكه

على تفاوت فيؤدى الى الربا * وخلط الدفيـق بالدقيق كخلط الزيت بالزيت * وخلط الزيت بالشيرج أولي بجعله اهلاكاء وخلط الحنطة بالشعبر ليس باهلاك بل يلزمه الفصل بالالتفاط « ولو غصب ساجـة وأدرجها في بنائه لم يملك بل يرد (ح) على مالكه وان أدّي الي هدم بنـائه ، وان أدرج في ســفينة لم ينزع ان كان في النزع اهلاك الغاصب؛ أو اهلاك حيوان محترم، أواهلاك مال لغيره ولكن يذرم القيمة في الحال للحياولة الي أن يتيسر الفصل * وان لم يكن فيه الاّ مال الغاصب فني جواز النزع وجهان ﴿ وَكَذَا لُو غُصِبِ خَيْطًا وَخَاطُ به جرح آدمي أو حيوان محترم غير مأكول وكان في نزعه خوف هلاك لم ينزع اذ يجوز النصب عتل هذا القدر التداء بل بفرم قيمته عنان مات الحروح أوارتد ففي النزع خلاف لان فيه منله ١٠ وفي الحبوان الماكول خلاف لأنه ذبح لغير مأكلة ﴿ وينزع عن الحنزير والكاب العفور أذ لا حرمـــه لهما ، ولو أدخل فصيلاً في بيته أو ديناراً في محــبرته وعسر اخراجه كسر عليسه تخليصاً للمال * وان لم يكن بفعله فالاظهر أن المخاص ماله يفرم أرش النفص * وان غصب فردخف قيـة الكرل عنـرة وقمه الفردنلانة ضدن سبعة لان الباق للائة ، وفيل للانه لانه المفصوب وقال خسه كا لو أثلف غبره الفرد الآخر تسويه بناهما

ر الفصل النالث في نصر عاب الفاصب في فاذا باع الجاربة المفصوبة ووطئها المسترى وهو عالم لزمه الحلة والمهر (س) ان كانت مستكرهة وان كانب المسترى وهو عالم لزمه الحلة والمهر (س) ان كانت مستكرهة وان كانب راضية فوجهان لقوله عليه الصلاة والسلام لا مهر لبغي ولكن المهر للسيد فيشبه ان لا يؤثر رضاها وفي والله الفاصب بهذا المهر تردّد لان منافع البضع الله عهر واحد لا تحت الغصب به وان كان جاهلاً لرمه المهر ولا يجب الا مهر واحد

لأنها صارت تابعةً للنقرة * فان أجبره المالك على رده الى النقرة فله ذلك ولا يضمن أرش الصنعة * ويضمن ما نقص من قيمة اصل النقرة بالكسر * ولو غصب ثوبا قيمته عشرة وصبغه بصبغ قيمته عشرة فصارت قيمة النوب عشرين فها شريكان *فبباع ويقسم الثمن بينها *فان وجدز بون يشتري بنلائين صرف الى كل واحد خمسة عشر وان عاد التوب الى خمسة عشر بالصبغ حسب النقصان على الصبغ * وان عاد الي ثمانية ضاع الصبغ وغرم الغاصب درهمين * وكذا القول في ثبوت الشركة" اذا طير الربح النوب الى اجانة صباغ * أوصبغ الثوب المغصوب بصبغ مغصوب من غيره * فان قبل الصبغ الفصل أجبر الغاصب على فصله كما يجبر على قتلع الزرع والفراس والبناء وان نقص زرعه به * وقال ابن سريج لا يجبر على فصل الصبغ ان كان يضيع بالفصل أولا تني قيمته بما يحدث في الثوب من نقصان بسبب الفصل؛ ومعما طواب بالفصل وكان يستضر مه فلو تركه على المالك أجبر على قبوله في وجه كالنعل في الدابة المردودة بالعيب، وان لم يكن عليه ضرر لم يكن له الاجبار على القبول * ولو بذل المالك قيمة الصبغ لم يكن له أن يتملك عليه فان بيع الثوب للخلاص من الشركة سهل "بخلاف المعيريتملك بناء المستعيربيدل لان بيع العقار عسير * ومهما رغب المالك في بيع الثوب أجبر الغاصب على بيع الصبغ ليصل كل واحد الى الثمن * فان رغب الناصب فني اجبار المـالك وجهان * واذا غصب زيتًا وخلطه بزيته فالنص أنه كالاهلاك فيضمن المثل من أبن شاء * وتخريج الإصحاب أن لا ضمان لانه لو خلطه بمثله فهو مشترك * وان خلطه بالاجود أو بالاردإ فقولان * ان قلنا انه هالك غرم مثله من أين شاء * وان قلنا انه مشترك فبباع الكل ويوزّع على نسبة القيمة * ولا يقسم الزيت (و) بعينه

عقار ثابت منقسم * احترزنا بالعقار عن المنقول فلا شفعة فيه للشريك لحفة الضرر فيه * وبالثابت عن حجرة عالية مشتركة مبنية على سـقف لصاحب السفل فانه لاأرض لها فلا ثبات * فان كان السقف لشركاء العلو فوجهان لان السقف في الهواء فلا تبات له * واحترزنا بالمنقسم عن الطاحونة والحمام وبئر الماء وما لا يقبل القسمة الآبايطال منفعته المقصودة منه فلا شفعة فيها (ح و) اذ ليس فيها ضرر مؤنة الاستقسام وتضايق الملك بالقسمة سِ الركن الثاني الآخذ ﴾. وهو كل شريك بالملك * فلا شفعة (ح) للجار عنــدنا وان كان ملاصقاً(و) * وتثبت للنسريكوانكانكافراً * فان شارك بحصة موقوفة وقلنا لا يملك الموقوف عليه فلاشفعة * والاّ فهو بناء على أنه هل يجوز افراز الوقف عن الملك * والشريك في المرّ المنقسم يأخذ المرّ بالشفعة الكان للمشترى طريق آخر الي داره «والا فيأخذ بشرط أن عكنه من الاجنياز * وقيل يأخذ وان لم يمكن * وقيل لا يأخذ وان مكن ﴿ الرَّكَنِ الثالثِ المأخوذُ | منه ﴾ وهوكل من تجدّد ملكه اللازم بمعاوضة * احترزنا بالتجدّدعن رجلين اشتريا داراً فلا شفمة لاحدهما على الآخر اذلا تجدُّد لاحدهما * واحنرزنا باللازم عن السراء في زمان الحيار فانه لايؤخذ انكان للبائم خيار لانه اضرار به * ولا حقٌّ للشفيع على البائع * وان كان للمشتري وحده فطريقان | أحدهما لا لان العـقد بعد لم نستقرٌ * والنـاني فيه مولان * كما لو وجــد | المشترك بالشقص عبباً وأراد ردّه وقصد الشفيع أخذه فأيها أُولِي وقد تقابل الحقان فيمه فولان * وكذا الحلاف في تزاحم الشفيع والزوج اذا طلق قبل المسبس على الشقص المهور * واحترزنا بالمعاوضة عن ملك حصل بهبة أو ارث أو رجع بافالة أو رد بعيب * فلا شفعة في شيء من

بوطآت اذا اتحدت الشبهة * وفي تعدد الوطء بالاستكراه تردّد في تعدّد المهر * أما الولد فهو رقيق لا نسب له ان كان عالمًا * وان كان جاهلا انعقد على الحرية * وضمن المشتري قيمته «ورجع به على العاصب اذ الشراء لا يوجب ضمان الولد * وان انفصل الولد ميتاً فلا ضمان لان الحياة لم تنيقن * وانسقط ميتاً بجناية جان يجب الضمان لانه انفصل مضموناً وقد قدّر الشارع حياته إ وضانه عشر قيَّمةَ الام * وقيل في هذه الصورة يجب أقلَّ الامرين من عشر قيمة الام أو الغرّة اذ وجب الضمان بسببها فلا يزيد عليها ويضمن المشتري (ح) أُجرة المنفعة التي فاتت تحت يده * ومهر المشـل عنــد الوطء وقيــمة | المقاده حرّاً * ويرجع بكل ذلك على الناصب مهاكان جاهـ الأ * ويغرم قيمة العين اذا نلفت ولا يُرجع * وكذا المتزوّج من الغاصب لا يرجع بالمهر * وهل يرجع المشتري بقيمة منفعة استوفاها فيه قولا الغرور* ولو بني فقلع بناءه فالاولى أن يرجع بأرش النقص * ولو تميب في يده نص الشافعي أنه يرجع (ز)لان العقد لا يوجب ضمان الاجزاء بخلاف الجملة ﴿ وَكَذَا اذَا تَعْمِبُ قَبَّارُ ا القبض لم يكن للمشتري الارش، ولو اشتريءبداً لجارية وردّ الجارية بعيب وبالعبد عيب حادث لزمه قبول العبد أو طلب قيمته * وليس له طلب الارش مع العبد ولذلك فرق بين الجزء والجملة * ونقصان الولادة لا يجبر (ح)بالولد أ فان الولد زيادة جديدة

-ەﷺكتاب الشفعة * وفيه ثلائة أبواب ٍٍ≫∽

-ه إلباب الاوّل في اركان الاستحقاق كرا

وهي ثـالائة الْمأخوذ والآخـذ والمأخود منـه ﴿ الاوَّل المأخوذ ﴾ وهوكل

النمابك بالسراء في ثبوت خبار المجلس للشفيع وامنناع النصرف في الشفص قبل القبض وامنناع الملك دون رؤية الشقص فيه خلاف من حيث انه ينبه البيع في كونه معاوضة وبخالفه في أنه لا يراضي فبه ﴿ العارف النَّانِي ۖ فيما َ يبذل من النمن * وعلى الشفيع بذل منل مابذله المشتري انكان مثامًا أوفيمة إ (و) يوم العفد أن كان من ذوات الهيم فببذل في المهور وما علمه الحلم فبدنه [.. (وم) البضع، وفي عوض الكتابة فبمة النجوم (وم) -وفي عوض المعة , قيمة المنمة (وم) وفي الصلح عن الام فيمة الدم (وم) وان باع بالف الى إ سنة فان شاء مجل في الحال الالف وأخذ ، وان نساء نبه على العالم (و) وأخر الدسليم الى مضيّ السنه * وروى حرمله دولا أنه يأخذ (ح) بنمن وقرجل عليه كما أخذه المشتري " وحكى ابن سريج أنه نأخــذ بموض يساوي أانا الى إ سنة ﴿ وَلَوَ اشْتَرِي شَقْصاً وَسَيْفاً بِأَلْفَ أَخَذَ (م) السَّقَصَ بَمَا يُـ ٥٠٥ و نَ الْنَمْنَ باعتبار قيمة يوم العقد ، ثم لاخبار لامشارى فيما فرّ ف علمه من السففه ولو نعيبت الدار باضطراب سقفها أخذ المدبب بكل النمن كما بأخذ المسترى ه ز_ البائم اذا عاب المبيع قبل القبض * وان للف الجدار مع بمن العرصة بأن تُغشَّاه السبل أَسْدُ الباقي بحصنه * وان اني عمام الرصه واحترفت السفوف فان فلنا أنهاكأ طراف العبد أخذ (م) بالكول وان فانا كأحد السدين أُخذ بحديثه ، وانكان النفض بافَّباً فهو منعول ففي بعا، السفعه فد له فولان (و) لأنه لو فارن الابتداء لم يتعلق با السفعه ، وإن فيانا يبني حي الشفيع فيه فيأخذ المنهدم مع النقض بَكل النمن ، وان هانا لا بيني الحق ميه فان هانا الجدار كأحد اله بدبن أخذ البافي محتمنه وال داناكاطراف العبد فنولان اذيبه أن يفوز المنذري بسئ مجأنًا ولو المنزى السفص بألف ثم حط بالإبراء ذلك * وتنبت (ح) الشفعة فيما جمل أجرة في اجارة * أوصداقاً في تكاح * أوعوضاً في كتابة أو خلع أو صابح عن دم عمد أو عن متعة نكاح * ولو بذل المكاتب شقصاً عوضاً عن نجومه ثم عجز ورق فني السفعة خلاف اذخرج عن كونه عوضاً * ولو أوصى لمستولدته بشقص ال خدمت أولا ده شهراً فهيه خلاف لتردده بين الوصية والمعاوضة * ولو اشتري الوصي للطفل وهو شريك أخذ (و) بالشفعة لنفسه * ولو باع شقص الطفل لم يأخذه (و) لانه متهم كما لو باع من نفسه * والاب يأخذ فانه غير متهم * ولذلك ببيع من نفسه * ولو كان له المنترى كان له في الدار شركة أخرى فديمة فيترك (و) عليه ما يخد لوكان المسترى غيره * ولوباع المريض شفساً يساوى ألهين بألف من أجنبي والوارث شريك فلا يأخذ بالشفعة لانه يصل اليه المحاباة * وقيل يأخذ لان الحاباة موقيل من أبني والوارث شريك أي أخذ الوارث بقدر قيمة الالف والباقي يتى للمشترى عجاناً * ولو تساوق شريكان الى مجلس الحكم وزعم كل واحد أن شراء الآخر متأخروله الشفعة فالقول قول كل واحد في عصمة ملكم عن الشفعة * فان تعالماأو تناكلا تساقطا فالقول قول كل واحد في على ملن حلف فال حلف أحدها و نكل الآخر قضي لمن حلف

- ﴿ البابِ الثاني في كيفية الاخذ ﴿ ٥-

والنظر في أطراف ثلاثة مؤ الأولى * فيمالا يملك به فلا يملك بقوله أخذت وتملكت * ولحكن يملك بتسليم الثمن وان لم يرض المشتري به * أو بتسليم الممن في ذمته * وهل يملك بمجر درضا المشترى الشقص اليه رضا بكون الثمن في ذمته * وهل يملك بمجر درضا المشترى دون التسليم * أو بقضاء القاضي له بالشفعة عند الطلب * أو بمجر د الاشهاد على الطلب فيه خلاف * والاظهر أنه لا يملك * وهل يلتحق هذا المشهاد على الطلب فيه خلاف * والاظهر أنه لا يملك * وهل يلتحق هذا المسلم

* ولو تنازع المشترى والشفيع في العـفو فالقول قول الشفيع، أوفي قدر أ الثمن فالقول قول المشتري ﴿ أُو فِي كُونَ الشَّفِيعِ شَرِيكَا فَاللَّهِ وَلَ أَوْ فَوْلَ ا المشتري يحلف أنه لا يعرف له شريكاً * فان أنكر المشترى الشراء فان كان أ للشفيع بينة أخذ الشقص وترك الثمن في يده على رأي (و) الى أن يقر ﴿ أَوِ ا يحفظه القاضي في وجه * أو يجبر المشتري على قبوله في وجه .. وان لم يكن أ له بينة فان أقرَّ البائع بالبيع دون قبض الثمن سلم التمن اليـه وأخــذ (و) بالشفعة فالحق لايمدوهما «وان قال قبضت الثمن فيقرر الثمن في يده أو يحفظه القاضي * وقيل لاشفعة همنا لتعــذر الاخذ بلا تمن ﴿ الطرف النالث ﴾ في أ تزاحم الشركاء *فان توافقوا فى الطلب وتساوت حصصهموزع عليهم بالسوية | * وان تفاوتت حصصهم فقولان في أنه يوزع على قدر الحصص (حو) أو على عدد الرؤس * والجديد على أنه على قدر الحصص * ولو باع أحد الشريكين نصيبه من شخصين في صفقاين متعاقبتين فالمشاتري الاول هل يشارك الشريك القديم في اخذ مضمون الصفقة الثانية وملكم في نفسه معرّض أ للنقض ثلاثة أوجه يفرق في الثالث بين أن يأخــ ذ القديم نصيبه فلا بســـاهمه (ح) أو يعفو عن صفقته فيستقر شركته فيساهم فيه * وان عفا أحدالشر يكبن وجب على الثاني أن يأخذ الكل (و) لان أخذ البعض اضرار بالمشتري ، وانءَمَا شريك واحد عن بعضحقه سقط (و)كله يكالعفو عن القصاص فأنه لا يُتجزأ نظراً للمشترى * وانكانوا ثلاثة ولم يحضر الا واحد أخذ السكل وسلم كل الثمن حذراً من التبعيض «فاذا رجع الثاني شاطره وه لك عليه من وقت تسليم نصف الثمن اليه وعهدته عليه * وإذا جاء النالث فاسم الجيماً موه هما تعدد البائع أو المشتري جاز أخذمضمون احدى الصنفتين ، وان اشارى في صنقة

فأنه ان كان بعد اللزوم فلا ياحق الشفيع * وان كان في مدة الحيــار لحقه على الاصح (و) * وان وجد البائع بالعبد الذي هو عوض الشقص عيباً وأراد استرداد الشقص قبل أخذ الشفيع فهو أولي به من الشفيع في أقيس القولين *وان كان بعد أخذ الشفيع لم ينقض (و) ملك الشفيع *ولكن يرجع الي قيمة الشقص * فان زاد على مابذله الشفيع أونقص ففي التراجع بين المشتري والشفيع خلاف اذ صارت القيمة ماقام الشقص بها على المشتري أخيراً *وكذا لو رضى البائع بالعيب ففي استرداد الشفيع به قيمة السلامة من المشتري خلاف * وان وجد المشتري بالشقص عيباً بعد أخذ الشفيع لم يكن (و) له طلب أرش * فان ردّ الشفيع عليه ردّ هو على البائع * فان وجد قبل أخذ الشفيع ومنعه عبب حادث من الرد فاسترد أرشاً فهو محطوط عن الشفيع قولاً واحداً * ولو اشتري بكف من الدراهم لم يعرف وزنه وحلف على أنه لايعرف وزنه فلا شفعة (و) اذ الأخذ بالحجمول غير ممكن «ولو خرج ثمن المبيع مستحقاً وهو معين تعين بطلان (ح) البيع والشفعة * وان خرج ثمن الشفيع مستحقاً لزمه الابدال ولم يبطل ملكه ولا شفعته في أظهر الوجهين * وكذا اذا خرجزيوفاً *ولو بني المشتري في الشقص الذي قاسمه وكيل الشريك في غيبته فاذاحضر لحْقه في الشفعة باق له فانه كان شريكاً ولم يسقط هو حق الشفعة وقد نقى له نوع اتصال وهو الجوار * ولكن لا يقلع (ح ز) بناء المشترى مجاناً * بل يخير بَّان بِيقِي أَحِرة أَو يَمْلُكُ بِعُوضَ أُويِنْقُصْ بِأُرشَ كَالْمُعِيرِسُواءَ ﴿الْأَنَّهُ بِيقِي زرعه ولا يطالبه (و) بالاجرة * والمعير له الاجرة لان المشتري زرع ملك نفسه فكأنه استوفي منفعته فهو كما لوزرع ملكه وباع «ولو تصرف المشتري بوقف أوهبة نقض (و) ﴿ وَانَ كَانَ بِسِيعُ فَالشَّفِيعُ بِالْحَيَارُ بِبِنَ أَنْ يَأْخَذُهُ بِالبِّيعِ الْأُولُ فَيْنَقِّطُهُ (و) ﴿ أَو بِالثَّانِي ﴿

جاهلاً فني بطلان شنمته خلاف

-، حركتاب المراض ﴿ وفيه ثلاثة أبواب ﴿ و

- مر الباب الاول في اركان صحنه كده-

وهي سنة ﴿ الاول رأس المال ﴾ وشرائطه أربعة وهي أن يكون نقداً معيناً | معاوماً مسلماً منه احترزنا بالنقد عن المسروض والنقسرة التي ليست مضروبة فان ما يخنان قيمنه اذا جمــل رأس المــال فاذا ردّ بالاجرة اليه ليتميز الربح ا فربمـا ارتفع قيمته فيستفرق رأس المـال جميع الربح ﴿ أَوْ لَقُصَ فَيَصِيرُ بِمَضَ ا رأس المال ربحاً ﴿ ولا يُروز (و) على الفلوس ولاعلى الدراه (ح و) المنشوشة [« واحترزنا بالمعاوم عن القراض على صرّة دراهم « فان جهل رأس المـال بؤدي الى جهل الربح ، واحترزنا بالمعين عن القراض على دين في الذمة ، ولو عـين ا وأبهم فقال فارضنك على أحد هذين الاانمين والآخر عندك وديعة وهما في كيسين متميزين فنميه وحيان ، ولوكان النقاء ودبعةَ أو رهناً في يده أو غصباً وعارضه عليه صني وفي الفطاع ضان المصب خلاف وأردنا بالمسلم أن يكون في مد المعامل عاون طالمالا عان بكون في بده أو أن يكون له بد أو يراجع في التصرّف أو يراجم منسرفه في له السراض لانه أضبهق للتجارة «ولو سرط أن يعمل معه غلام المالك جاز على الندن الركن الناني الممل . وهو عوض الربح «وشروطه ملائة وهي أن بكون نجارة غبر ، ضيئة بالنمبين والتأقيت. احترزنا بالتجارة عن الما بنع والخبز والرفة فان عقد الفراض على الحنطه ليربح بذلك فاسد * ا النقلُّ والدُّ - كبل والوزن وأواحــق التجـارة تبع للتجارة * والنجارة هي الاسترباح بالبيم والنسراء لا بالرفة والسنعة "ثمّ لو عين الخزّ الاحكن أوالحيل

واحدة شقصين في دارين شريكهما واحد فني جواز أخذ أحدهما وجهان - عير الباب الثالث فها يسقط به حق الشفعة ﷺ –

* وفيه ثلاثة أقوال (الاول) الجديد انه على الفور (م) * قال صلى الله عليه وسلم الشفعة كمل العقال(والثاني) أنه يبقى ثلاثة أيام (والثالث) أنه تأبد فلا سطلُ الاّ بابطال أو دلالة الابطال (و) * والصحيح أنه على الفور وانه بسقط بكل ما يعد تقصيراً أو توانياً في الطلب * فاذا بلغه الحبر فلينهن عن مكانه طالباً * فان كان ممنوعاً عرض أو حبس في باطل فليوكل * فارز بالم بِوكُلُ مَعَ القَدَرَةُ بَطِلُ حَقَّهُ (وَ) إِنَّ لَمْ يَكُرْنِ فِي التَّوْكِيلُ مُؤْنَةً وَمَنْةُ تُقيلةً * فان لم يجد الوكيل فليشهد * فان ترك الاشهاد ففي بطلان حقه قولان «وان كان المشتري غائباً ولم يجد في الحال رفقة وثيقة لا يبطل حقه * وانكان في حمام أو على طعام أو في صلاة نافلة لم يازمه (و) قطعها على خلاف العـادة ﴿ ولو أخبر ثمّ قال لم أصدّ ق المخبر فان أخبره من تقبل شهادته بطل حقه *وان أخبره من لا تقبل روايته كفاسق وصيّ فلا يبطل * وان أخبره عدل واحد أو عبد يقبل روايته فالاظهر (و) أنه يبطل حقه * وان كذب المخبر في مقدار الثمن ﴿ أُو تَمْهِينَ المُشتري ﴿ أُو جنس (و ح) الثمن ﴿ أُوقَهُ رَالْمُبِيمُ فَتَرَكُ المُبِيمُ لِيبطل حقه لان له غرضاً * وان أخبربان الثمن ألف فاذا هو ألفان لم يكن له الرجوع اذ لا غرض فيه * واذا لتى المشتري فقـال السلام عليكم لم يبطل حقـه * ولو قال بكر اشتريت ففيه تردّد ﴿ وَكَذَا فِي قُولُهُ بَارِكُ اللَّهُ اللَّهُ فِي صَفْقَة يَمِينَكُ ﴿ ولو قال اشتريت رخيصاً وأنا طالب بطل حقه لأنه فضول من غيرغرض. ولو باع ملك نفسه مع العلم بالشفعة بطل حقه * فان لم يعلم فقولان من حيث | انه انقطع الضرر وإن صالح عن حق الشفعة لم يصبح الصلح * ثمّ ان كان

نمد د العامل واتحد المالك أو بالعكس فلا حرج * ومهما فسد القراض بفوات شرط نفذ النصر فات وسلم كل الربح للمالك * وللعامل أجرة مشله الآ اذا فسد بأن شرط كل الربح للمالك فني استحقاقه الاجرة وجهان لانه لم يطمع في شيء أصلا

-0 ﷺ الباب الناني في حكم القراض الصحيح ﷺ«-

وله خمسة أحكام ﴿ الحَكِمِ الأوَّل ﴾ أن العامل كالوكيل في تقييد تصرَّ فه بالغبطة * فلا يتصرّف بالغبن ولا بالنسيئة بيعاًولا شراء الاّ بالاذن * ويبيع بالعرض فانه عـين التجارة * ولـكل واحـد منهم الردّ بالعبب* فان تنازعا فقال العامل يرد وامتنع رب المالأو بالعكس فيقدم جانب الغبطة ولا يعامل العامل المالك * ولا يشتري عمال القراض أكثر من رأس المال * وان اشتري لم يقع للقراض * والصرف اليه ان امكن * ولو اشتري من يعتق على المالك لم يقع عن المالك فأنه نقيض النجارة * ولو اشتري زوجة المالك فوجهان * والوكيل بشراء عبد مطلق ان اشنرى مرن يعتق على الموكل فيه ا وجهان ﴿ والعبد المأذون ان قيل له اشتر عبداً فهو كالوكيل ﴿ وان قيل له اتجر فهو كالعامل ؛ وان اشترى العامل قرب نفسه ولا ربح في المال صحم ؛ وان ارتفعت الاسواق وظهر ربح وقلنا يملك بالظهور عنق حصته (و) ولم يسر اذ لا اخليار في ارتفاع السوق ﴿ وَانْ كَانَ فِي الْمَالُ رَجُوقَلْنَا لَا مُلْكُ بِالظُّهُورِ ا صح ولم يعنق * وان قلنا يماك فني الصحة وجهان لانه مخالف للنجارة * فان صح عنق (و) حصته وسرى الى نصبب المالك لانالمشترى مخنار وغرم له حصته ﴿ الحَمِ الثَّانِي ﴾ ايس لعامل القراضأن يقارض عاملا آخر بغيراذن المالك * وفي صحت اللاذن خلاف (و) *فان فعل بغير الاذن وكثرت التصرّفات والربح ا

الاملق للتجارة عليه ﴿ أُو عَيْنُ شَخْصاً للمعاملة معه فهو فاسد (ح و) لا نه تضيبق * ولو عين جنس الخزّ أو النرّ جاز لانه معتاد * ولو ضيق بالنأقيت الى سـنة مثلا ومنع من البيع بعدها فهو فاسد فانه قد لا يجد زبوناً قبلها ﴿ وَانْ قَيْدُ الشراء وقال لاتشتر بعد السنة ولك البيع فوجهان؛ اذ المنع عن الشراء مقدور له في كلوقتفامكن شرطه * فان قال قارضتك سنة مطلَّفاً فعلى أيِّ القسمين ﴿ ينزل فيه وجهان ﴿ الثالث الربح ﴾ وشرائطه أربع وهي أن يكون مخصوصاً بالعاقدين مشتركاً معلوماً بالجزئية لا بالنقدير ﴿وعنينا بالحصوص أنه لو أضيف جزء من الربح الى ثالث لم يجز * وبالاشتراك أنه لوشرط الكل للعامل أو للهالك فهو فاسد (م) * وبكونه معلوماً احترزنا عما اذا قال لك من الربح ما شرطه فلان لفلان فانه مجهول * ولو قال على أن الربح بيننا ولم يقل نصفين فالاظهر (و) التنزبل على التنصيف ليصح * واحترزنا بالجزئية عما اذا قال لك من الربح مأنة أو درهم أو لي درهم والباقي بيننا فكل ذلك فاسد اذ ربما لاَ يَكُونَ الرُّبِحِ الآَّ ذلك المقدار ﴿ الرَّابِعِ الصَّيْغَةُ ﴾ وهي أن يقول قارضتك أو ضاربتك أو عاملتك على أن الربح بيننا نصفين فيقول قبلت * ولو قال على أن النصف لي وسكت عن العامل فسد (و) * ولو قال على أن النصف لك وسكت عن جانب نفسه جاز ﴿ الركن الخامس والسادس العاقدان ﴾ ولا يشترط فيهما الاّ ما يشترط في الوكيل والموكل * نعم لو قارض العامل غيره بمقدار ما شرط له باذن المالك ففيه وجهان لان وضع القراض أن يدور بين عامل ومالك * ولوكان المالك مريضاً وشرط ما يزيد على أجرة المثل للعامل لم يحسب من الثلثِ لان التفويت هو المقيدبالثلث والربح غير حاصل * وفي نظيره ا من المساقاة خلاف (و) لان النخيل قد تثمر بنفسها فهو كالحباصل *ولو

غرم حصته * وكذا الاجنبي فان الاتلاف كالقسمة * ولوكان في المال جارية لم يجز للمالك وطؤها لحقه في الحاسم في الزيادة العينية كالثمرة والنتاج محسوب من الربح وهو مال القراض * وكذا بدل منافع الدواب ومهر وطء الجواري حتى لو وطيء السيدكان مسترداً بمقدار العقر (٣) * وأما النقصان فيا يحصل بانخفاض السوق أو طريان عيب ومرض فهو خسران يجب جبره بالربح * وما يقع باحتراق وسرقة وفوات عين فوجهان أصحها أنه من الحسران كا أن زيادة العين من الربح * ولو سلم اليه ألفين فتلف أحدها قبل أن يشتري به شيأ أو بعد أن يشتري كما لو اشتري عبدين منلا ولكن قبل البيع فرأس المال ألف أوالهان فيه وجهان وهو تردد في أنه هل يجعل ذلك من الحسران وهو واقع قبل الحوض في التصرقات

-هﷺ الباب النالث * في التفاسخ والتنازع ۗ،

والقراض جائز ينفسخ بفسخ أحدها « وبالموت » وبالجنون «كالوكالة فارف انفسخ والمال ناض لم يخف أمره « وال كان عروضاً فعلي العامل بيعه ال كان فيه ربح ليظهر نصيبه « وال لم يكن ربح فوجهان » مأخذ الوجوب أنه في عهدته أن يرد كا أخذ « فان لم يكن ربح ورضي المالك به وفال العاه ل أبيعه لم يكن له ذلك الا أذا وجد زبوناً بستفيد به الربح « ومهما باع العاه ل قدر رأس المال وجعله نقداً فالباقي مشترك بينها ولبس عليه بيعه » وان رد الى نقد ليس من جنس رأس المال لزمه الرد المح جنسه «ولومات المالك فاوار ثه مطالبة العامل بالتنضيض » وله أن يجدد العقد معه ان كان المال نقداً » وان كان في المال ربح أخذ بقدر حصته من ربحه عند القسمة « والباقي ينبع فيه كان في المال ربح أخذ بقدر حصته من ربحه عند القسمة « والباقي ينبع فيه كان في المال ربح أخذ بقدر حصته من ربحه عند القسمة « والباقي ينبع فيه كان في المال ربح أخذ بقدر حصته من ربحه عند القسمة « والباقي ينبع فيه المقر بالضم دية الفرج المغصوب اله

49

فعلى الجديد الربح كله لامــامل الاول ولا شيَّ للمالك * وللمــامل الثاني أجر | مثله على العـامل الاوّل اذ الربح على الجديد للفـاصب * والعامل الاوّل هو | الغاصب الذي عقد العقد له * وقيل كله للمامل الثاني فانه الفاصب وعلى القديم يتبع موجب الشرط للمصلحة وعسر ابطال التصرّفات وللمالك نصف (و) الربح والنصف الآخر ببن العاملين نصفين (و) كما سرطا ١٠ وهل يرجع العامل الثاني بنصف أجرة مثله لانه كان طمع في كل النصف من الربح ولم يسلم له فيه وجهان ﴿ الحَمَالثالث ﴾ ليس للعامل أن يسافر (ح مو) بمال القراض الا بالاذن فانه خطرفان فعل نفذت تصرفاته واستحق الربح واحسكنه ضادن بعدوانه * واذا سافر بالاذن فأجرة النقل على مال القراض كما أن نفقة الوزن والـكيل والحمل الثقيل فىالحضر أيضاًعلىمال القراض ﴿ وليس علىالعامل الا التجارة والنشر والطيّ و نقل الشيء الخفيف « فان تماطي شيئاً مما ليس عليه فلا أجرة له * وان استأجر على ماعليه فعليه الاجرة * ونفقته على نفسه (م) في الحضر * ونص في السفرأن له نفقته بالمعروف * فنهم من نزله على نفقة النقل ﴿ ا ومنهم منقال فيهقولان؛ ووجه الفرق بين الحضر والسفرأنه متجرد فيالسفر أ الشغل * نعلى هذا لو استصحب مع ذلك مال نفسه وزع النفقة عليه ما يه شم قد قيل القولان في القدر الذي يزيد في النفقة بسبب السفر ؛ وقيل انه في الأصل ﴿ الحَكِمُ الرَّابِعِ ﴾ اختلفالقول في أنه هل يملك الربح بمجرد(م ز) الظهور أم يقف أ على القاسمة * فان قلنا يملك بمجرد الظهور فهو ملك نبير مستقر بل هووقاية | لرأس المال عن الحسران * وان وقع خسران انحصر في الربح * ولا يستقر الا بالقسمة * وهل يستقر بالتنضيض والفسخ قبل القسمة فيه وجهان * و ن فلنا | لا يملك (ح) فله حق مؤكد حتى لو مات يورث عنه ﴿ ولو أَنْلَمْ المَالَكُ المَالُ

المعاملة عليه لنهيه علمه الصلاة والسلام عن المخابره وهي أن بكون البذر من العامل * وعن المزارعة وهي (و) أن يكون البذر من المبالك؛ نعم يجوز ذلك على الاراضى المتخللة بين النخيل والكرم تبعاً للمسافاة بشرط اتحاد المامل وعسر افراز الاراضي بالعمل* فلو وفعت منغايرة بتعدّد الصفقة أو بتفاوت ا الجزء المشروط من الزرع والنمر أو بكثرة الاراضي وان عسر افرازها بالعمل أو بكون البذر من العامل فني بفاء حكم السبعية في الصحة خلاف ﴿ الناني﴾ ﴿ أن لاَ تَكُونَ الثَّارِ بارزه * وان سافي بعدْ البروز (م) فسد على القديم وصحَّ على الجديد لانه عن الغرر أبعد اذ العوض موثوني به ﴿ الثالث ﴾ أن نكون الاشجار مربَّية والاّ فهو باطل للغرر ﴿ وفيل انه علىفولى ببعالغائب ﴿ الْرَكَنَ الثاني الثمار ﴾ وليكن مخصوصاً بما شرطا على الاستهام معلوماً (و) بالجزئبة لا بالنقدير كما في الفراض * ولو سافي على وديّ غير مغروس لنغرسه فهو فاسد (و) فانه كتسليم البذر ﴿ وان كان مغروساً وهدّر العقد بمده لا يثمر فيها فهو باطل * وان كان بتوهم وجود النمار فان غلب الوجود صبح (و) - وان غلب العدم فلا (و) * وان نساوي الاحمالان فوجهان * ثمّ ان سافي عشر سنين وكانب النمرة لا سوفع اللَّ في العاسرة جاز فمكون ذلك في مقابلة كل العمل كالاشهر من سنة واحدة * ولو قال سافينك على أن لك من الصبحاني نصفه ومرز العجوة ثله لم يصح الآاذا عرف مفدار الاسجار وان شرط النصف منها لم نشترط معرفه الافدار ﴿ ولوسافاه على احدى الحديمين لا نعبنها ﴿ أو على أنه ان سغى بماء السماء فله الثاك أو بالدالمة فله النصف فهو فاسد لنردده بين جهمبن *ولو ساقى شركه في الحديقة و يرط له زياد صح أن اسببد بالعمل * وان شارك الآخر بالعمل فلا ﴿ الرَّكُنُّ الثَّالْتُ العمل ﴾ وسرطه أن لا يضمُّ البه موجب الشرط * وان كان عرضا فني جواز التقرير عليه وجهان * ووجه الجواز أنه قد ظهر رأس المال وجنسه من قبل فلم يوجد علة اشتراط النقدية همنا * وان مات العامل لم يجز تقرير وارثه على العرض فانه ما اشتراه بنفسه فيكون كلا عليه * نع ان كان تقدا فهل ينعقد القراض معه بلفظ التقرير فيه وجهان * ومها كان استرد المالك طائفة من المال وكان اذ ذاك في المال ربح فهو شائع ويسنقر ملك العامل على ما يخصه من ذلك القدر فلا يسقط بالنقصان * وان كان فيه خسران لم يجب على العامل جبر ما يخص المسترد من الحسران * وان فال العامل نلف المال أو رددت (و) أو ما ربحت أو خسرت بعد الربح أو هذا العبد اشتريته للقراض أو لنفسي أو ما نهيتني عن شرائه وخالفه المالك فالقول قول العامل * وان اختلفا في قدر ما شرط له من الربح فيتحالفان ويرجع الى أجر المثل * وان اختلفا في قدر رأس المال فالقول قول العامل اذ الاصل عدم القبض

- ﴿ كَتَابِ السَّاقَاهُ * وَفَيْهُ بَابَانُ ﴾ ٥-

-ه ﴿ الباب الأول في اركانها ﴾ --

وهي أربعة ﴿ الأول متعلق العقد ﴾ وهو الاشجار اذ عليها يستعمل العامل بجزء من الثمار كما يستعمل عامل القراض * الآأن المساقاة لازمة ، وققة يستحق (و) الثمار فيها بمجرد الظهور بخلاف القراض * وأصلها ما روى أنه صلى الله عليه وسلم ساقى أهل خببر على النصف من الثمر والزرع * وللاشجار ثلاث شرائط ﴿ الأول ﴾ أن يكون نخيلا أوكرماً * وفيها عداها من الاشجار المشمرة قولان * وكل ما يثبت أصله في الارض فشجر الآ البقل (و) فانه يلتحق بالزرع والبطيخ والباذ نجان وقصب السكر وامثاله * ولا يجوز (و) هذه

الْمُمَارِ للعامل وكان هو متــبرعا * وكذا لو استأجر عايــه اذ ليس له أن يحكم لنفسه * ولو عجز عن الحاكم فكمثل (و) ان لم بشهد على الاستئجار * وانْ أشهد فوجهان * ثم له أن يفسخ العقد اذا مجز ويسلم الى العامل أجرة مثل إ ماعمل فبل الهرب وفان تبرع أجنى بالعمل فله أن يفسيخ اذ قد لا رضي بدخو له ا ملكه * وان عمل الاجنبي قبل أن يشعر به المـالك سلم الثمـار للعامـل وكان إ الاجنى متبرعاً عليه لاعلى المالك * فان مات العاه ل تمم (و) الوارثالعمل إ من تركته ﴿ فَانَ لَمْ يَكُن تُركَّهُ فَلَهُ أَن يَتُمْ مِن مَالُهُ لَأَجِلَ الثَّمَارِ ﴿ فَانَ أَبِي (وم) لم يجبعليه شيء اذا لم يكن تركه وسلم اليه أجرة العمل المـاضي وفسيخ العقد ا للمستقبل * وان ادعى المالك سرقة أو خيانه على العامل فالقول فول العامل فانه أمين * فان ثبتت خيانته بنصب (و) عليه منسرف وعليه (و) أجرنه ان ثبت بالبينة خيانته ﴿ وَانْ لَمْ يَكُنْ حَفَظَهُ بِاللَّشِّرِ فَ أَرْبِلْتُ (مَ و)بدد واسنؤ جر عليه * فان خرجت الاشجار مستحقة فلاما مل أُجرة عمله على الفاصب * فان ا كانت الثمار باقية أخذها المسحق ﴿ فَانَ لَلْفَ عَمْمُ الدَّاهُ لِ مَا فَبْضُهُ لَدْ عَانِهُ ضمان (و) المشترى فانه أخذه في معاوضة. ونصيب المسافي وكذا الاشار اذا نلفت يطالب مها الغاصب وفي مطالبة العامل بها وجهان من حبث ان با ه لم يثبت عليه مقصوداً بخلاف المودع. فان طواب رجم (و) به على الفاديب رجوع المودع * وان اختلف المنعافدان في قدر ا لمز. الأنروط نحالها (م) كمافي القراض

⁻ مير كناب الاجارة ، وفيه الانه أبواب > -- مير الياب الاول في أركان صخيها الهنز.

وهي بعد العاقدين ولا يخفي أمرها ثلاثه ﴿ الأولَ ﴾ العينة وهي أن يفول

عمل ليس من جنس المساقاة * وأن لا يشترط مشاركة المالك معه في اليد بل الستبة المامل باليد * ثم لو شرط دخول المالك أيضاً لم يضر (و) * وأن لا يستبد المامل باليد * ثم لو شرط دخول المالك أيضاً لم يضر (و) * وأن لا المالك صح على المالك معه بل ينفرد بالعمل * ولو شرط أن يعمل معه غلام المالك صح على النص * ثم النفقة على المالك الا اذا شرط على العامل فني جوازه وجهان * ووجه المنع أنه قطع نفقة المالك عن الملك * ولو شرط أن يستأجر العامل بأجرة على المالك ولم يبق للعامل الا الدهقنة والتحذق في الاستعال ففيه وجهان * ويشترط ناقيت المسافاة لانها لازمة فيضر التأبيد * وليعرف العمل جملة منم ليعرف بالسنة العربية فبرزت الثمار في آخر المدة ولم تدرك في المدت عرف بالدرك ولم تدرك في المدت عرف بالدة ولم تدرك في المدت على هذه النخيل بالنصف أو عاماتك فيقول قبلت * فلو عقد بلفظ الاجارة لم يصح على الاظهر (و) لفقد شرط الاجارة * ولا يشترط (و) تفصيل الاعمال فان العرف بعرف الرفالة

∞ ﴿ الباب الثاني في أحكامها ﴿ وَ

وحكمها وجوب كل عمل يتكرر فى كل سنة وتحناج اليه الثمار من السق والتقليب وتنقيمة الآبار (و) والآنهار وتنعيمة الحشيش المضر والقضيبان وتصريف الجريد وتسوية الجرين ورد الثمار اليه * وما لا يتكرر فى كل سنة ويعد من الاصول فهو على المالك كفر الآبار والانهار الجديدة وبناء الحيطان ونصب الدولاب وأمثاله * وفى أجرة الناطور وجداد الثمرة وردم للمة يسيرة فى طرف الجدار خلاف * واذاهرب العامل قبل تمام العمل الستقرض القاضى عليه أو استأجر من يعمل عليه * فان عمل المالك بنفسه سلم

الكرم والبستان لثمارها والشاة لنتاجها ولبنها وصوفها باطل فانه بيع ءين قبل الوجود؛ واستئجار الشاة لارضاع السخلة باطل واستئجار المرأة للارضاع مع الحضانة جائز *ودون الحضانة فخلاف* والاولي الجواز للحاجة *واستئجار الفحل للضراب فيه خلاف * والاولى المنع لانه لايوثق بتسليمه على وجه ينفع* أما القدرة على التسليم نعني به ان استئجار الاخرس للتعليم والاعمى للحفظ بأطل لان المقصود غير ممكن * ولو استأجر قطعة أرض لاماء لهــا لازراعة فهو باطل * وان استأجر للسكني فجائز * فان أطلق وكان في محل يتوفع الزراعة كان كالتصريح بالزراعة * وان كان الماء متوفَّماً ولكن على الندور ففاســـد بناء على الحال * وان كان بملم وجود الماء فصحبح * وان كان يغلب وجود الماء بالامطار فالنص أنه فاسد نظراً ألى المجز في الحال * وقيل الله صحيح اذ انقطاع الشرب العدّ والماء الجاري أيضاً ممكن ﴿ وان اسنأجر أرضا والماء مستوعليها في الحال ولا يعلم انحساره فهو باطل ﴿ وان علم انحساره فهو صحيح (و) ان تقدمت رؤبة الارض أوكان الماء صافياً لا بمنع رؤية الارض * واجارة الدار للسنة القابلة فاسدة (ح) اذ لا نسلط عليه عنيب المقد مع اعتماد العقد العين * ولو أجر سنة شم أجر ، ن نفس المسئأجر السنة الثانية فوجهان * ولو فال استأجرت هذه الدابة لأركبها نصف الطريق وأترك النصف الياك * فال المزنى هو اجارة للزمان القابل اذ لا بتعين له النصف الاول * وقال غبره يصح * وانما النقطع بحكم المهايأة فهو كاستئجار نصف الدابة ونصف الدار وهو صحيح (ح) والعجز شرعاً كالعجز حسّاً ﴿ فَاوَ استأجر على فلع سن صحيحة وقطع يد صحيحة أو اسـنـأجر حائضاً على كنس (٣) العد مكسر العين المساء الحارى الدائم الذي له مادة لاسقطع كاء العين والبئر اه

آكريتك الدار أو أجرتك فيقول قبلت * ويقوم مقامهما (و) لفظ التمليـك ولكن يشترط أن يضيف الى المنفعة فيقول ملكتك منفعة الدار شهراً * والظاهر (و) أن لفظ البيع لا يقوم مقـام التمليك لانه موضوع لملك الاعيان ﴿ الرَّانِ الثَّانِي الاجرةَ ﴾ فانكانت في الذمة فهي كالثمن حتى يتعجل (ح م) بمطلق العقد * وان كان معيناً فهو كالمبيع ف يراعى شرائطه فلو أجر داراً بعمارتها أو بدراهم معلومة بشرط صرفها الى العمارة بعمل المستأجر فهو فاسد لان العمل في العمارة مجهول * ولوكانت الاجرة صبرة مجهولة جازكما في البيع * وقيل اله على قولين كما في رأس مال السلم * ولو استأجر السلاخ بالجلد والطحان بالنخالة أو بصاعمن الدقيق فسد لميه عليه الصلاة والسلامعن قفيز الطحان ولانه باع ماهو متصل بملكه فهو كبيع نصف من سهم "ولوشرط للمرضمة جزأ من المرتضم الرفيق بعد الفطام ﴿وَلَقَاطُفُ الْثَمَارِ جَزَّا مِنَ النَّمَارِ المقطوفة فهو أيضاً فاسد * وان شرط جزأ من الرقيق في الحال أو من الثمـار ا في الحال فالقياس صحته (و) وظاهر كلام الاصحاب دال على فساده حتى منعوا استئجار المرضمة على رضيع لهافيمه شرك لان عملها لايقع على خاص ملك المستأجر ﴿ الرَّكَنِ الثالث المنفعة ﴾ وشروطها خمسة أن تكون متقومة إ لا بانضام عين اليها * وأن تـكـون مقدوراً على تسليمها * حاصلة للمستأجر * | معلومة ﴿ أَمَّا النَّمْوَ بِمَ عَنْيِنَا بِهِ أَنْ اسْتُنْجَارَ تَفَاحَةُ لَلْشُمِّ وَطَعَامُ لَنَزْيِينَ الحانوت لا يصح * وكذا (ح) استئجار الدراهم والدنانير لنزيين الحانوت فانه لاقيمة له على الاصح (و) * وكذا استئجار الاشجار لتجفيف الثياب والوقوف في ظلها ﴿وَكَذَا اسْتُتَّجَارِ البِّياعِ عَلَى كُلَّةَ تُروجِ لهَاالسَّلْمَةُ وَلَا تُعْبُ فِيهَا ﴿ وَفَي اسْتُنْجَارِ ا الـكلب للحراسة والصيد وجهان * أما المتقوم دون العين معناه ان استئجار

بالحاجة * والناني أنه لا يزاد على ئلائين سنة * ولو آجر سنين ولم يقدّر حصة كل سنة من الاجرة فالاصح (و) الجوازكما في الاشهر من سنة واحدة * ولو قال آجر تك شهراً بدرهم وما زاد فبحسابه فهو فاسد اذ لم يقدر جملته * وقيل أنه يصم في الشهر الأوّل ونفسه في الباقي * ولو قال آجرنك الأرض ولم يعسين البناء والزراعة والغراس لم يجز لانه مجهول * ولو فال لتنتفع به ما شئت جاز (و) * ولو قال آجر تك الزراعة ولم يذكر ما يزرع فقيه خلاف لان التفاوت فيه قريب * ولو فال آكر نك ان شئت فازرعها وان شئت فاغرسها جاز على الاصح (و) و بتخسير كما لو قال النفع كبف سُئت ﴿ ولو قال آكريتك فازرعها واغرسها ولم يذكر القدر فهو فاسد به وقيسل آنه بنزل على النصف *ولو أكثرى الأرض للبناء وجب نعريف عرض البناءو، وضعه ﴿ وَفَي لَمَّرُ يَفُّ ارتفاعه خلاف (و)(أما الدواب)فان استؤجر للركوب عرف (م) الآجر الراكب برؤية شخصه أوسماع صفنه فيالضخامة والنحافة ليعرف وزنه تخميناً ﴿ وَبَعْرِفُ الْحَمْلُ (ح) بالصفة في السَّمَّةُ والضِّيقُ وبالوزن فان ذَكُرُ الوزن دُون الصَّفة أو بالعكس ففيه خلاف (و) » ويعرف تفاصيل المعاليق » فات شرط المعالمق مطلقاً فهو فاسد (حم) على النصّ لنف اوت الناس فيمه * والمسأجر بعرف لدابة برؤيتها أو بوصفها انأوردت الاجارة على الدين أهي فرس أم بغل أم ناقة أم حمار ﴿ وَفِي ذَكَرَ كَيْفِيةَ السِّيرِ مِن كُونَهَا مُهماجاً أَو بحرآ خلاف (و) * ويعرف تفصيل السمير والسرى ومقدار المنازل ومحل النزول أهو القرىأو الصحراء ان لم يكن للعرف فيه ضبط «وان كان فالعرف متبع * وان استوُّجر للحمل فيعرف قدره بالتخمين ان كان حاضراً * فان كان عَائبًا فبتحقق الوزن بخلاف الراكب * وانكان في الذمة فلا يشــترط معرفة

سجد فهو فاسد لان تسليمه شرعا متعذر ولوكانت اليد متأكلة أو الســــ; وجعة صحت * فان سكنت قبــل القام انفسخت الاجارة * ولو اســتأجر منكوحة النبر دون اذن الزوج ففاسه (و) * ولو استأجرها الزوج لنفسهفهو صحبيح *وان استأجرها (و) لارضاع ولده منهاصح * أما الحصول للمستأجر نعني به ان استئجاره على الجهاد (و) والعبادات التي لاتجري النيابة فيهافاسد اذ يقع للاحير * وأما الحج وحمل الجنازة وحفر القبر وغسل الميت فيجري فيها النيابة والاجارة * وللامام (و) استئجار أهــل الذمة للجهاد اذ لا يقع لهم * والاستئجار على الاذان جائز للامام * وقيل انه ممنوع كالجهاد * وقيل انه يجوز لآحاد الناس ليحصل للمستأجر فأئدة معرفة الوقت * ولا يجوز الاستئجار على امامة الصلوات الفرائض * وفي امامة التراويح خــلاف * والاصح منمه*وبالجملة فكل منفعة متقوّمة معلومة مباحة بلحق العامل فيها | كلفة ويتطوع بها الغمير عن الغير يصبح ابراد العقد عليها ﴿ وأَمَا قُولُهُ مُعَاوِمَةً فتفصيله في الآدميّ والاراضي والدوابّ *(أماالآدميّ) اذا استؤجر لصنعة " عرف بالزمان أو بمحل العمل كما لو استأجر الحياط يوماً أو لحياطة ثوب معين * ولو قال استأجرتك لتخيط هذا القميص في هــذا اليوم فسد (و) لانه ربما يتمّ العمل قبــل اليوم أو بعده * وفي تعليم القرآن يعلم بالسور أو ا بالزمان * وفي الارضاع يمين الصبي ومحل الارضاع * فان هذا عما يخلف الغرض به (أما الاراضي) فما يطلب للسكني يري المستأجر مواضع الغرض فينظر في الحمام الي البيوت وبــــثر المــاء ومســـقط القماش والاتون والوقود وبمرف قدر المنفعة بالمدة * فان أجر سنة فذاك * فان زاد فالاصح (و) أنه جائز ولا ضبط فيه قولان آخران * أحدهما انه لا يزاد على السنة لانه مقيد

داراً ليس لها باب وميزاب فليس عليه نجديده * فان جهله المكنري فله الحيار؛ وتطهير عرصة الدار عن الكناسة والنلج الحفيف والانون عن الرماد على المكتري*ونسليم الدار وبئر الحش والبالوعة خالية على المكري؛ فانامتلاً ففي وجوب تفريغه على المكري لبقية المهّنة خلاف، واذا مضت المهّة على المكنري النفريغ من الكناسات ولايازمه تفريغ البالوعة والحنس ﴿ ومسننفع | ٠٠ الحام كالحش ورماد الانون كالكناسة وأما الاراضي واذا اسنؤ جرت للزراعة ولها شرب معلوم فالعرف فيه الانباع وان لم بذكر * وان كان العسرف مضطرباً فالاصح أنه لا يتبع * وقيل ان لفظ الزراعة كالشرط للسرب * وقيل يفسد لاجل هذا النردد ، فأن مضت المدّة والزرع بأن وأنحا بي لنقصيره في الزراعة فلع مجاناً * وان كان لغلبة البرد لم يقلع مجاناً فانَّه غبر مقصر * وان اسنؤجر لزراعة القمح سُهرين فان شرط القلع بعد المسدّة جازوكأنه لا يبغي الآ القصيل * وان شرط الابقاء فهو فاسد للنناقض بينه وببن التأفيب * وان أطلق فقيل انه صحيح وينزل على الفلع. وفيل انه يفسد اذ العادة نقضى بالا بقاء * وكذا ان آجر للبياء والغراس سنة أو سنيين انبع الشرط * فات أطلق فهو كالزرع الذي ببتى . وحيث صححنا ففي جواز الفَّلع مجانًّا بعد المدَّه خلاف « وقيل انه لا هلم كما في العاربه المؤفنة ، وفيل انه بقلم اذ فائده المأفبت في العارية | طلب الاجره بمد المدّه ولا فأمَّده ههذا الاَّ القلع ﴿ فَانَ فَلْنَا لَا يَقْلُعُ مُجَانّاً فَهُو ۗ ا كالمعير ينخير بهن القلع بالأرسُ أو الابفاء بأجرة أو النملك بعوض، ومباشرة القلع أو بدل مؤننه على الآجر أو المسمأجر فيه خلاف ﴿ فَانَ مَنْعِ الْمُسْأَجِرِ ماعينه الآجر فبل أنه نقلع مجانًا نفر دماً لملكه - والاناس أنه تقلع وينسرم له ولا يبطل حفه بامتناعه ، ولو استأجر أرضاً للذرة فله زرع الفمح ،: ولواستأجر

وصف الدابة الآ اذاكان المنقول زجاجا اذ يخلف الغرض بصفات الدابة *
واذا شرط مائة من من الحنطة بكون الظرف ورآه فليعرف قدره ووزنه الآ
اذا تماثلت الغرائر بالعرف *وان قال مائة من فهو مع الظرف على الاصح(و)
* وان استؤجر للسقي فيعرف قدر الدلاء والعدد وموضع البثر وعمقه * وان كان
للحراثة فيعرف بالمدة (و) أو بتعبين الارض فيعرف صلابها ورخاوتها وعلى
الجملة ما يتفاوت به الغرض ولا تسامح به في المعاملة يشترط تعريفه

الانتزاع وان قدر ولكن المكتري الحيار * ويجب على المكرى تسليم المفتاح ** |

فان ضاع في يد المكتري فهــو أمانة * وليس على المكري ابداله * ولو أجر ا

وفي وقت القيلولة (و) ولا يجوز الاتزار به * وفي الارتداء به تردّد ﴿ الفصل الثاني في الضمان ﴾ و بد المستأجر في مدة الانتفاع بدأمانة ﴿ وكذا بعد مضي المدة على الاصح * وفيه وجه أنه بمد المدة كالمستعير * وقبل الانتفاع لو ربط الدابة ولم ينتفع استقرتالاجرة ﴿ فَانَ نَلْفَتَ فَلَا ضَمَانَ الْا اذا انهدم الاصطبل عليه ضمن لانه لو ركب لأمن من هذا السبب ، أما يد الاجمير على الثوب الذي يراد خياطته أو صبغه أو قد صارته أو على الداية لرياضتها وأمثاله فهي (ح) يد أمانة على الاصح (و) كيد المستأجر بوفيه قول آخر أنه يد ضمان (ح) ﴿ وقول ثالث ان يد الاجبر المشترك يد ضمان بخلاف الاجير الممين للعمل * وظاهر النص أن من غسل ثوب غييره أو دلكه أو حلق رأسه ولم يجر لفظ الاجارة لابستحق أجرة لانه أللف منافع نفسه باختياره * وقال المزني انكان عادته طلب الاجرة اسندق الاجرة * وأما من دخل الحمام لزمه الاجرة لانه ينلف منفعة غيره بسكونه ، ولا ضمان [على الحمامي اذا ضاع الثياب بغير تقصبره على الاصح (و) كسائر الاجراء | * ولو قصر الثوب فتلف في بده * فإن قلنا إن القصارة عين لم يسنحق الأجرة لانه للف قبل التسليم * وان قلنا أتر فبسحن اذ وفع مسلما بالفراغ ولو استأجر دابة ليحملها عشرة آصع فزاد صاعاً صار عاصباً ضاهناً ، ولو سام الى المكرى وقال انه عشرة وهو أحد عسر وكذب فنانت الدابة بالحل فهجب عليه الضمان * وفي قدره فولان *أحدهما النصف كما اذا جرح نفسه جراحات وجرحه غده جراحة فمات * والثاني أنه مجب جزء من أحد عشر جزأ من الضمان لان الجراحات لاتنضبط يخلاف الحمل ، وهذا الحلاف جار ف الجالاد اذا زاد واحداً على المائة انه يضمن النصف أو جزأ بحسابه. وان سلم توبا إلى

للقمح لم يجز زرع الذرة وله الشمير ﴿ وَكَذَا اذَا اسْتَأْجَرَ دَكَانًا لَصَنْعَة فَلَا سِاشَرَ ما ضرره فوقها * ويفحل ما ضرره دونه * فلو استأجر للقميح فزرع الذرة فللآجر القلع في الحال * فان لم يقلع حتى مضت المدّة يخير بين أجرة المشل وبين أخذ المسمى وأرش نقص الأرض * وقيل انه تعين أجر المشل وهل تعين المسمى وأرش النقص والنص هو الاوّل * ولو عدل من الزرع الي الغرس تعين أجر المثل اذ تغير الجنس * ولوعدل من خمسين منا الى مائة في الحمل نمين المسمى وطلب الزيادة لانه استوفى المعقود عليه وزاد هؤأما في الدوابُّ ﴾فيجبعلى مكري الدابة تسليم الاكاف * والحزام * والثفر (*) والبرة والحطام * وفي حقّ الفرس في السرج خلاف * والمحمل والمظلة والفطاء وما يشدّ به أحد المحملين الى الآخر فعلى المكنري * والوعاء الذي فيه نقــل الحمول على المكتري ان وردت الإجارة على عين الدابة * وان ورد على الذمة فعلى المكري * فالدلو والرّشاء في الاستقاء كالوعاء * ويجب تقدير الطعام المحمول * فلو فني فالاظهر أنَّ له ابداله * ويجب عـلى المكري اعانة الراكب للنزول والركوب في المهمات المتكرّرة * وكذا الاعانة على رفع الحمل وحطه * وكذا في المحمل الآ اذا وردت الاجارة على عين الدابة وسلمَّ الي يد المكتري * ومهما للفت الدابة المعينة الفسخت * وان أورد على الذمة فسلم دابة فتلفت لم ينفسخ * وكذا ان وجد بها عبباً * ويجوز ابدال المستوفي فله أن ترك (ح ز) مثل نفسه «بلله أن بؤاجر الداية والدار من غيره * ولا يجوز ابدال الاجير المعين والداية والدار * وفي ابدال الثوب الذي عين للخياطة والصبي الذي عين للرضاع والتعليم وجهان * ومهما استأجر ثوباً للبس نزعه ليلاً اذا نام (٣) الثفر بالتحريك وبالمثلثة ثفر الدابة وهو السير الذي يجعل في مؤخر السرج اه

ينفسخ (ح) العقد * ولو مات الصبي المتعلم أو المرتضع أوللف الثوب المخيط فهو متردّد بين ثلف العاقد والدابة الممينة فقيه خلاف (و) انه هل ينفسخ به أم يبدل بغيره * واذا غصب الدار المستأجرة حتى مضت المدة انفسخت * وفيه قول أن للمستأجر الحيار * فان شاء طالبالغاصب بأجرة المنل * ولو أقرّ المكري للناصب بالرقبة قبل اقراره في الرقبة ﴿ وَهُلَ هُوتَ حَقَّ المُنْفَعَةُ ا تبماً على المستأجر فيه خلاف (و) * والاقيس (و) أن للمستأجر أبضاً | مخاصمة الغاصب لاجل حقه في المنفعة * ومها حبس المكتري الدابة حتى مضت المدة استقرت الاجرة سواء قدرت المدة أم لا عينت الدابة أم لا * فان حبس المكرى وقدرت المدة انفسخت * وارت لم تقدّر فوجهان ﴿ النالث ﴾ ما يمنع استيفاء المنفعة شرعاً بوجب الفسيخ كما لو سكن ألم السن المستأجر على قلمه * أو عفا عمن عليه القصاص وفد استؤجر (و) لقطعه ، ولو مات البطن الاول من أرباب الوقف بعد الاجارة وقبل مضى المدة فالاقيس (و) الانفساخ لانه تناول مالا علـكه * ولو آجر الولى الصي أو داينه مدة تجاوز الباوغ لم يجز * فان قصرت فبلغ بالاحتىلام على قرب فالافبس أنه (و) الاجارة * ولا خيار (و) للعبد * ولا برجع بالاجرة على السد في أقبس الوجهين * ونفقته على بين المال في هذه المدة * وقبل أنها على السيد * ولو باع الدار المسنأجرة من المسنأجر صح ولم ينفسخ الاجارة على الاصح (و) فيستوفى المنفعة بحكم الأجارة * وكذلك يصح للمستأجر اجارة الدار من المالك كما يصم من الاجنبي * وقيل ان الاجارة والملك لايجتمعان كالنكاح | والملك * ولو باع الدار من غير المستأجر صح (و) البيع في أقيس الوجهبن |

خياط فخاطه قباء فقال ماأذنت لك الا في القميص * فاذاتنازعا (م) تحالفا اذ يدعي المالك خيانته فاذا حلف أنه مأذون سقط الارش * ويدعى الحياط اذن المالك والاجرة فاذا حلف أنه لم يأذن سقطت الاجرة * وفيه قول أن الاجرة تسقط عند التحالف ولكن الضمان يجب فكان أثر التحالف في رفع المقد * وفال ابن أبي ليلي القول قول الخياط * وقال أبو حنيفة رضي الله عنه القول قول المالك * وقال الشافعي رضى الله عنه قول أبي حنيفة أشبه * وكلاهما مدخولان * وقيسل انهما قولان للشافعي رضى الله عنه وليس بصحيح

ــــــ الباب الثالث في الطواري ُ الموجبة للفسخ №

وهي ثلاثة أقسام ﴿ الأول ﴾ ماينقص المنفعة نقصاناً تتفاوت به الأجرة فهو عيب موجب للفسخ قبل قبض الدار وبعده الا اذا بادر المكرى الى الاصلاح ان قبل الاصلاح * وان ظهر العافد عذر بأن تخلف عن السفر وقد استأجر الدابة أو تنبر حرفته وقداستأجر الحانوت أومرض لم يكن له (ح) الفسخ بهذه الاعذار لا نه لاخلل في المعقود عليه * ولو آكترى أرضاً لازراعة فقسد الزرع بجائحة فلا بحط شيء من الاجرة * ولو فسد الارض بجائحه ثبت الرد * فها أجاز أجاز بجميع (و) الاجرة كما في البيع * وان فسخ رجع الى أجرة البافي واسنقر مااستوفاه على الاصح (و) * ويوزع المسمى على المدتين باعتبار القيمة لا باعنبار المدة ﴿ الثاني ﴾ فوات المنفعة بالكابة كموت الدابة والاجير المعين * وانهدام الدار موجب الفسخ نص عليه * ونص ان انقطاع شرب الارض غيره وجب الخيار لانها بقيت أرضاً والدار لم تبق دارا * وفدقيل فيها فولان بالنقل والتخريج وهو الاظهر * واذا مات أحد المتعاقدين لم فيها فولان بالنقل والتخريج وهو الاظهر * واذا مات أحد المتعاقدين لم فيها فولان بالنقل والتخريج وهو الاظهر * واذا مات أحد المتعاقدين لم فيها فولان بالنقل والتخريج وهو الاظهر * واذا مات أحد المتعاقدين لم فيها فولان بالنقل والتخريج وهو الاظهر * واذا مات أحد المتعاقدين لم فيها فولان بالنقل والتخريج وهو الاظهر * واذا مات أحد المتعاقدين لم فيها فولان بالنقل والتخريج وهو الاظهر * واذا مات أحد المتعاقدين لم في المتعافدين المنفعة بالكابة كور المنافعة بلكابة ولمنه بالمتعافدين لم في المنفعة بالكابة وقد المنافعة بالكابة ولمنه به ونصرا بالمتعافدين المنفعة بالكابة ولمنافعة بالكابة والمنافعة بي المنافعة بالكابة ولمنافعة بالكابة بالكابة ولمنافعة بالكابة ولمنافعة بالكابة ولمنافعة بالكابة ولمنافعة بالكابة بالكابة ولمنافعة بالكابة ولمنافعة بالكابة بالكابة ولم

1 1 1

حى لا يستحق بالبعض البعض * بل لو مات العبد على باب الدار أو هرب قبل الدسليم فلاحق * وان أنكر المالك شرط أصل الجمل * أوشرطه في عبد معين * أو سعى العامل في الردّ فالفول قوله * وان تنازعا في مفدار الجعل محالفا والرجوع الى أجرة الملل

- مير كناب احباء الموات كذر-

والمسنركات للائة والاراضى ومعادنها ومنافعها ذأما الاراضيء فالموات منها علك بالاحياء « قال صلى الله عليه وسلم • ن أحبا أرضاً منه فهي له « والموات كل منفك عن اختصاص به والاختصاص سنة أنواع سؤ النوع الاول م العمارة فلا يتملك معمور «وان اندرست (و) العمارة فانها ملك لمعبن أو لببت المال الا أن بكون عماره جاهاية ولم بظهر أنها دخلت في مد المسلمين بطريق الفندمة أوالفيَّ حنى نجرى حكمها فني نملكها بالاحساء (و) فولان لنمارض أصل الاباحة وظاهر استبلاء المسلمين علمه مه ومعمور دار الحرب لايملك الاكما (و) بملك سائر أموالهم ، ومواتها الذي لا بذبون المسلمين عنها | علمكها المسلمون والمكفار جميعاً بالاحباء «بخلاف وات الاسلام فان الكفار لا مملكون إرح) بالاحماء عدأما موات بذبون عنها فاذا اسمولي طائفة عامها ففي اختصاص المسموابن بها دون الاحياء خلاف * قبل أ بم يملكون * وقيل هِ أُولِي بِالْمَلَكُ بَاحِيانُه ، وقيل لاأنر لجرد الاستبلاء فَمَا لَسَ بَمُمُولُتُ ﴿ الثَّانِي ا حريم العمارة ﴾ فلا بملك. وأهل دار الحرب اذافر روا في للد بصلح فلا بحـا (و) ما حوالها من الموات « وسائر الفرى للمسلمين لا بحما ما حوالها من مجمع النادي، ومرنكض الخبل، وملمب الصبان، ومناخ الابل وما المدّ من حدود مرافقهم، وأما الدار ان كان في موات فحريمها مطرح البراب والثلج ومصب

واستمرت الاجارة الى آخر المدة * وفى استثناء المنفعة عن بيع الرقبة شرطاً خلاف (و) مأخوذ من جواز بيع المستأجر

حر كتاب الجعالة كده

وصورتها أن يقول من ردّ عبدي الآبق فله درهم مثلا * وهي صميحة وأركانها أربعة ﴿ الاوَّلِ الصِّيعَةِ ﴾ الدالة على الاذن في الرد بشرط عوض * فلو ردّ انسان ابتداء فهو متبرع فلا شيء له (حم) * وكذا اذا ردّ من لم يسمع نداءه فانه قصد التبرع * واذا كذب الفضولي وقال قال فلان من رد " فله درهم فلا يستحق الراد على المالك ولا على الفضولي لانه لم يضمن * وان قال الفضولي من رد عبد فلان فله درهم لزمه لانه ضامن ﴿ الثاني العاقد ﴾ وشرطه أهلية الاجارة * ولا نشترط تعيـين العامل لمصلحة العقد * وكذلك لا بشترط القبول (و)قطعاً ﴿ الثالث العمل ﴾ وهو كل مايستأجر عليه وان كان مجهو لا فان مسافة رد العبد قد لاتعرف * ولا يشترط (ز) الجهل بل لو قال من خاط ثوبي أو من حج عنى فله دينار استحق (ز) لانه اذا جاز مع الجهــل فمع العلم أولي * وفيه وجه آخر انه لايجوز الا على عمــل مجهول ﴿ الرابع الجعل ﴾ وشرط أن يكون معلوماً مقدراً كالاجرة فلو قال من رد من بلد كذافله دينار فرد من نصف الطريق استحق النصف أو من الثلث استحق الثلث * ولو ردّ من مكان أبعد لم يستحق زيادة لانه لم يشترط *وان | قال من ردّ فله دينار فاشترك فيه آثنان فهو لهما* فانعين واحداً فعاونه غبره لقصـــد معاونة المامل فالكل للعامل * وان قصـــد طلب أجرة فلا شيء له | * وللعامل نصف دينار ﴿أَمَا أَحَكَامُهَا ﴾ فالجواز من الجانبين كالقراض وجواز | الزيادة والنقصان قبل فراغ العمل ووجوب استحقاق الاجرة على تمام العمل

في موضع آخر أو يترك الحرفة أو يطول مرضه بحيث ينقطع الالفة الي غبره * والاظهر (و) أن الاقطاع لامدخل له فيها اذ الملك ليس مطلوباً منه *ومن جلس في المسجد ليقرأ عليه القرآن والعلم فيألفه أصحابه فهو كمفاعد الاسواق * فان جلس للصلاة لم يختص به في صلاة تانية * وبخنص (و) في تلك ا الصلاة اذا عاب بعذر رعاف أو غبره ﴿ والسابق في الرباطات وغيرها الى بقمة يختص بها ﴿ ثُمُ انْ طَالَ عَكُوفَهُ عَلَى هَذَهُ الْانْتَفَاعَاتُ المُشْتَرَكَةُ وَصَارَ ا كالتملك الذي أبطل أثر الاشتراك فني الازعاج خلاف(و) ﴿ أَمَا الممادنَ ﴾ [فظاهر، وباطنة (أما الظاهر،)فالملح والنقط وأحجار الرحا والرخام والبرمة | وكل مالايحناج فيه الى طلب فلا يخنص به أحد الاباحياء وتحوبط حوله ولا يختص بتحجير ولا باقطاع بل هو مباح كالمياه الجارية ﴿ والسابق الي موضع لا | يزعج قبل قضاء وطره * فان نسابق رجلان أقرع بينهما (و) وبفدم القاضي من رآه أحوج (أما الباطنة) وهي الني نظهر بالعمل كالذهب والقصة؛ فان ظهر في أ ملك انسان بعد أن أحباه فهو ملكه ، فان لم يحي ولكنه ظهر بعمله فهل يملكه مه فيه وولان * فان علنا على دخل الافطاع فيه كالمواب * ولا يقنصر ملكه على محل النيل بل الحفرة التي حواليه وبابق بحرعه علكه أيضاً ﴿ أَمَا المياهة. فنلائه، محرز في الاواني فهو ملك (و)كسائر الاملاك بصح (و) بيعه * وعامٌّ لم يظهر بعمل ولا بجري بحفر نهر فلكل واحد أن يأخذ ساقية منه فيجري الماء الى أرضه، وللأعلى أن بسنى أرضه الى الكعب (و)ويلزمه بعد ذلك أن يسرّحه الى الاسفل وفيل لاملزهه (و) × فان نعلى واحد وأخذ | ساقية وقطع الماء عن الكل منع لا نهم باحماء الارس استحفوا مرافقهما والماء من المرافق فيمنع من احداث مالم يكن « الشالث مانرد د بين

المنزاب والممرّ في صوب البياب * وان كان في ملك فلا حريم (و) لها اذ الاملاك متعارضة * ولكل واحد أن يتصرف في ملكه بحسب العادة * فان تضرر صاحبه فلا ضمان ولواتخذ حانوت حداد أو قصار أو حاما على خلاف المادة فني منعه خلاف * ولوكان لا يتأذى المالك الا بالريح كالمدبغ فالظاهر (و) أنه لا يمنع منه * أما البئر في الموات فحريمها موضع النزح والدولاب ومتردد البهيمة * وان كان فناة فيا حواليها بما ينقص ماءها لو حفر * وقيل انه لا يمنع مما ينقص اذا جاوز حريم البسئر ﴿ الثالث ﴾ اختصاص الحلت بالوقوف بعرفة * هل يمنع من الاحياء فيه نرد د * والاظهر أنه اذا لم يضيق لا يمنع ﴿ الرابع ﴾ اختصاص المتحجر مرعى وهو نصب أحجار علامة على العارة فهو أولي به ان لم يطل الزمان وكان مشتغلا بأسباب العارة * فان جاوز ذلك بطل اختصاصه (و)* وقيل البطلان لو تعدى غبره وأحبا فني حصول الملك خلاف (و) * وكذا في جواز اعتياض المتحجر عن اختصاصه ﴿ الحامس ﴾ اقطاع الامام * وهو متبع في الموات * وحكمه قبل الاحياء كحكم التحجر ﴿ السادس﴾ الحمى لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو النقيع ولمن بعده من الأئمة كالتحجر في المنع من الاحياء * ولا يجوز لمن بعده أن يحمى لنفسه وكان ذلك خاصة له * ويجوز (و) أن يحمى لابل الصدقة أعنى للأمَّة * وفي نقص الحمي بعد زوال الحاجة خلاف (و) * قيل أنه لا يغير كالمسجد * وقيل نعم لانه بني على مصلحة حالية ﴿ أَمَا المُنافِعِ المُشْتِرَكَةِ ﴾ فهي منفعة الشوارع للطروق والجلوس ومنفعة المساجد والرباطات * أما الشوارع فللطروق * ويجوز إالجلوس بشرط أن لايضيق * ثم السابق تختص به فلا يزعج * فان قام بطل حقه الا اذا جلس للبيع فيبقى حقه الى أن يسافر أو يقمه

11

وقف المستولدة والكاب (و) خلاف «سببه التردّد في أنّ الوقف هل نربل ملك الرقبة * ويجوز وقف الحلي للبس * ووقف الدراهم للتزبين فيه تردّدكما في الاجارة ﴿ ولا يجوز وقف الطعام فان منفعته في استهلاكه ﴿ الْرَكْنِ الثَّانِي المو قو ف عليه ﴿، فَانَ كَانَ مَ وَقُوفًا عَلَى شَخْصَ مَعَينِ فَسُرَطُهُ أَنْ يَكُونَ أَهَلًا ا للبة منه والوصية له «فيجوز الوقف على الكافر الذمي " وعلى المرتد" والحربي فيه خلاف (و) لانه لا بقاء له لانه مقنول * ولا يجوز على الجنين لانه لاتسايط في الحال * ولا على العبد (و) في نفسه ولكن الوقف عليه وقف على السيد * ا والوقف على البهيمةهل هو وقفعلى مالكها فيه خلاف * ولا يجوز الوقف ا على نفسه (م) اذ لا يُتجدّد به الآ منع النصرّف ﴿ وَفَيه وَجِهُ آخَرُ أَنَّهُ يَجُوزُ إ * ولو شرط أن يقضى من ريع الوقف زكاته وديونه فهو وقف على نفسه ﴿ وَكَذَا أَنْ وَقَفَ عَلَى الْفَقِرَاءِ ثُمَّ صَارَ فَقَيْرًا فَفِي شَرَكَتُهُ خَلَافَ (و) ﴿ وَلُو كَانَ الوقيف على جهة عامة كالمساكبن والفقراء فانكان فيمه قربة فصحيح * وان كان مصمة كالوقف على عمارة البيع والكنائس وكنبة النوراة ونففة فطاع إ الطريق فباطل ووان لم يكن لا فربة ولا معصية كالوقف على الاغنباء أو ا على المساكبن، ن الكفار والفساق ففيه خلاف (و) ﴿ الرَّكُنَّ الثالث الصَّيْعَةُ ﴾ ولا بدّ منها ، فلو أذن في الصلاة في ملكه لم بصر مسجداً * وكذا اذا صلى ما لم يقل جعلنه مسجداً * وللصبغة مراتب (الاولى) فوله وفيفت وحبست. وسبلت وكل ذلك صريح (الثانبه) قوله حروت هذه البقعة وأتبدتها ان نوي الوقف فهو وقف * وان أطلق فوجهان (النالمة) قوله تصـدّقت بهذه البقعة وهي بمجرّدها ليس بصريح - فان زاد وقال صدقة محرّ. لا تباع ا ولا توهب صار وقفاً (و) * فان اقتصر على الحرّمة أو اقتصر على مجرّد النية

العموم والاختصاص وهو ماء البئر فهو مختص به ولا يلزمه بذله لغيره (و) لفرض الزرع (و) الا بعوض وهل يلزمه بذله الماشية الله المحديث للمحديث البئر مملوكاً له بل كان قصده من الحفر الانتفاع بالماء وجب البذل للحديث وان كان مملوكاً فالظاهر وجوبه للحديث ومنهم من خصص بما لم يملك هنبه وألحق هذا بالحرز بالاواني أما القناة المشتركة فالملك فيها بحسب الاشتراك في العمل ولهم القسمة بنصب خشبة فيها تقب متساوية وقصح المهاياة ولا تلزم على الاظهر (و) فإفان قبل وما طريق احياء الموات وقلنا كان قصد المسكن فلا يملك الا بالنحويط وتعليق الباب (و) وتسقيف (و) البعض اذ المسكن فلا يملك الا بالنحويط وتعليق الباب (و) وتسقيف وفي البستان يحتاج مع التحويط وتعليق الباب (و) المي حفر الانهار وسوق الماء اليه (و) ووق الماء اليه (و) ولا ألمزرعة الى جمع (و) التراب حواليه وتسوية الارض وسوق الماء اليها المائرة الى جمع (و) التراب حواليه وتسوية الارض وسوق الماء اليها والاظهر أنه يحتاج الى الزرع وفيه وجه آخر أنه لا يحتاج اليه كالا يحتاج الى الدروق الدار والله أعلم

ــەﷺ كتاب الوقىف ﴿ وفيه بابان ﴾.~

-مير الباب الاوّل في اركانه ومصححاته ۞ --

وهى أربعة ﴿ الأوّل الموفوف ﴾ وهو كل مملوك متعين يحصل منه فائدة أو منفعة لا يفوت العين باستيفائها * فيجوز وقف العقار والمنقول (حم) والشائع والمفرز * ويجوز وقف الاشجار لنمارها * والحيوان (ح) لالبانها وأصوافها * والاراضى لمنافعها * ولا يجوز وقف الحرّ نفسه * ولا وقف الدار المستأجرة * ولا يجوز وقف الموصى بخدمته لانه لا ملك في الرقبة * وفي

وقف على شخصين وبعدها على المساكين فيات أحدها فنصيبه لصاحبه أو للمساكين فيه وجهان ولو رد البطن الثانى وفلنا برتد برد فقد صارمنقطع الوسط فنى مصرفه ما ذكرناه * وقيل اله بصرف الى الجهة العامة المذكورة بعد انقراضهم فى شرط الوقف * وقيل بصرف الى البطن الثالث ومجمل الذين ردوا كالمعدومين

- على الباب الثاني في حكم الوقف الصحيح * وفيه فصلان 🔆 ·

و الفصل الاوّل في أمور لفظية ؟ فاذا فال وفف على أولادي وأولاد أولادى فهو للتشريك ولا يفدم البطن الاول الا بشرط زائد ولو فال وقفت على أولادى لم بدخل الاحفاد، ودخل البنات والحناني، ولو فال وقفت على البنات أو على البنين لم ندخل الحناني ولا مدخل نحت الولد الجنين ولا المنفق (و) باللمان ، ولو فال على ذرخي أو نسلى أو عفي الجنين ولا المنفق (و) باللمان ، ولو فال على ذرخي أو نسلى أو عفي دخل (م) الاحفاد ولو قال على الموالى وله الاعلى والاستفل فهو فاست للاحتال ، وقيل يوزع ، وقبل يخنص بالاعلى المصوبة

﴿ الفصل الثانى فى الأحكام المعنونة ﴾ وحكم الوقف اللروم (ح) في الحال الوات لم يضف الى ما بعد الموت * ونا أبره ازاله الملك وحبس المصرف على الموقوف * ثمّ ان كان مسجداً فهو فك مدين فهو ملك (و) للموقوف عليه ﴿ ولو وفف على جهه عامله فالملك على معين فهو ملك (و) للموقوف عليه ﴿ ولو وفف على جهه عامله فالملك مضاف الى الله * وقيل باطلاق ثلاثه أقوال (أحدها) أنه للوافف (ح) ولم يزل ملكه بدليل انباع شرطه (والناني) أنه لله (م و) اذ لا تصرف الاحد فيه (والثالث) أنه للموقوف علمه (ح م) فانه المصرّف بالانفاع * إ

فوجهان * اللَّ اذا عين شخصاً وقال تصدّقت عليك لم يكن وقفاً (و) بمجرّد النية بل ينعقد فيها هو صريح فيه وهو التمايك ﴿ أَمَا المُوقُوفَ عَلَيْهِ الَّذِي قَالَ رددت الوقف ارتد (و) *وان سكت فني اشتراط قبوله وجهان * وأما البطن الثاني فلا يشترط قبوله (و) * وفي ارتداده عنه برده وجهان ﴿ الركن الرابع في الشرائط، وهي أربع ﴿ الاولى ﴾ التأبيد فاذا قال وقفت سسنة فهو باطل كالهبة المؤقنة * وفي الوفيف المنقطع آخره قولان * كما لو وقف على أولاده ولم يذَّكر من يصرف اليه بمدهم * فان قلنا بالصحة فقولان في أنه هل يمود ملكاً الى الواقف أو الى تركته بعد القراضهم « فان قلنا لا يعود فيصرف الي أهم الحيرات * وفيل انه لاقرب النياس اليه * وقيل انه للمساكين (و) * وفيل أنه للمصالح أذ أُم الحيرات أعمها ﴿ الثانية التنجيز ﴾ فأذا قال أذا جاء رأس الشهر فقد وففت لم يصبح (و) فانه تعليق كما في الهبة «ولو قال وقفت على من سيولد من أولادي فهو منقطع الاول فقو لان كَنْقَطْمُ الآخرِ * وقيل يبطل قطعاً لانه لا مقرّ له في الحال. وإن صحمنا فاذا وقف على عبده أو على وارثه وهم من اض ثمّ بعده على المساكين فهو منفطع الاول ع الثالثة الالرام به فلو فال علي أني بالخيار زر الرجوع عنه ورفع شرائطه فسد (و) الوقف * ولو فال علىأن لي الحيارفي نفصيل النرط مع بقاء الاصل ففيه وجهان ﴿ ولوسْرِطُ أَ أن لا يؤاجر الوفف اتبع شرطه * وفيل لا بتبع الآ في الزيادة على السنة * ولو خصص مسجداً بأصحاب الرأي والحمدبث لم يخنص (و) * ولو خصص المدرسة والرباط جاز * ولو خصص المقبرة ففيه تردّد (و) ﴿ الرابعـة بيان المصرفَ ولو اقتصر على فوله وقفت لم يصحّ (م) على الاظهـر * وقيـل يَصِيح ثم يصرف الى أهم الحيرات كما ذكرنا في مصرف منقطع الآخر * ولو

والدار اللهدمة م أما المسجد نفسه ان انهدم ونفر ق الناس من البلد فلا بمو د ملكا لانه يتوقع أن يعودوا اليه

٠٠ ﴿ كتاب الهبة ٠٠ وفيه فصلان ١٠٠٠

وَ الأوَّلُ فِي أَرِكَانُهَا ﴾ وهي ثلاثة ﴿ الأول الصيفة ﴾ ولا بد من الانجباب والقبول الا في هدايا الاطعمة * وفيد فيهل انه يكتني بالمماطاة اذكان ذلك ال معتاداً في عصر رسول الله صلى الله علبه وســـلم / ولا بصــح نماــقه وتأفينه / وتأخير القبول فيه عن الابجاب كالببع · ولو فال أعمرنك هذه الدار فاذا من | فهي لورثتك صح (م) فانه هبــة .. ولو اقتصر على قوله أعمرتك لم بصح | (ح و) على الفول الفديم لانها مؤفئة ، وعلى الجديد يصد وينأبد وفان قال فان مت عاداليّ فهو بالبطلان أولى . وكذا الرفىي فهي بالبطلان أولي ـ وهو أَن يقول أرقبتك هذه الدار وجعلتها لكرقبي أو وهبنك علىأنك ان مت فبلي عاد اليُّ أو مت قبلك استقرُّ عليك ﴿ الناني الموهوب ﴾ وما جاز بيمه جاز [هبه فلا يمننع بالشيوع وان قبل القسمه (ح) ؛ ولا بسيح (م)هبة الجهول عند الفان فكاكه فبه خلاف (و) وهبه الدين لانه عمر (و) كما لا بصعم رهنه اذ الفيض فيه غير ممكن ﴿ النالث الفيض ﴿ وَبِهِ مُحْصَلُ (م و) الملك وه فان مات الواهب قبل القبض تخير الوارث في الافباض - وفبل فسيخ كالوكالة ﴿ وَكَمَا فَبْلِ الْفَبُولُ ﴾ واو فبض إ اللَّهُبِ دون اذن الواهب لم المحصل الملك

أُ سَرِ الفصل الناني في حَمَّها ﴾، وهو فسمان ﴿ الاوّل ﴾، ماقبـــد بنق النواب فيازم بالقبض * ولا رجوع فيه الا للوالد (ح م) فيما يهب لولده *وفي معناه

وبملك الموقوف عليه الغلة والثمرة والصوف والوبر من الحيوان وبدل منفعة البضع والبدن وان لم يكن له الوطء للشبهة * وهل يملك نتاجه فيه خلاف لانه بتردّد رين ولد الضحية وهو ضحية وبين لبن الحيوان الموقوف والظاهر (و) أنه يمكن تزويجها ثمّ يتولى النزويج من نقول ان الملك فيها له * فان قلنا للموقوف عليه فلا يستشير أحداً * وان قلنا لله فالسلطان يستشير الموقوف عليه (و) * وتولية أمر الوقف الى من شرط له الواقف فان سكت فهو اليه أبضاً لانه لم يصرفه عن نفسه *وقبل ببني على الاقوال في الملك فهو للمالك * ثمّ يشترط في المتولي الامانة (و) والكفاية «ويتولى العارة والاجارة وتحصيل الربع وصرفها الى المستحقّ ويأخذ أجرته ان شرطت له * وان كان الوقف عبداً فنفقته من حيث شرط *فان لميشرط فن كسبه * فان بطل كسبه فعلى مالكه ويخرّج على أقوال الملك * ولو اندرس شرط الوقف فينقسم على الارباب بالسوية * فان لم يمرف الارباب فهوكوقف منقطع الآخر في المصرف * ولو آجر المتولى الوقف على وفق الغبطة في الحال فظهر طالب بالزبادة لم يفسخ على الاقيس (و) * ولو تعطل الموقوف وبقىله أثر نظر ﴿فَانَ كَانَ البَّافِي هُو الضَّمَانَ بَأَنَ قَتْلُ الْعَبْدُ فَيَشْـَتَّرَي بِهِ المُثْلُ ويجعل وقفاً * وان لم يوجه عبد فشقص عبد * وقيل انه يصرف ملكماً الى الموقوف عليه * والكان شجرة فجفت فقيل ينقلب الحطب ماكماً للوافف * وقيل هو ملكالموقوف عليه * وقيل يباع ويشترى به شقص شجرة و يجعل وقفًا * وقيل ينتفع به جذعًا ولا يباع ولا يملك لانه عين الوقف * والحصير في المسجد اذا بلي ونحالة خشبه قيل انه باع ويصرف في مصالح السجد * وقيل انه يحفظ فانه عين وقفه فلا يباع * وكذا القول في الجذع المنكسر

علم الحيانة فمحرّم * وان خاف الحيانة فق الجواز خلاف كما في هار. المناء ممن بخاف الحيانة ﴿ وقد فال رسول الله صلى الله عليه وسلم • ن المفدل اله علمه فليشهد علبها «فاحنمل أن بكون بعار بن الارشاد واحنول أرز. بكون الجاباً ففيه خلاف (و) * ثم اذا أشهد فلبعرف الشرود بدن (و) أو اف اللادله ليكون في الاشهاد فائده (أما المله على فهو كل حر مسلم مكاند، عادل لان فبه ممنى الامانه والولاية والكسب. والادين أن الكافر أهل للالمفاد! في] دار الاسلام كالاحتطاب ، وفي أهلبه الناسق والمبد والصي حرلان (و) أيديهم مضمونه ، ولمل الاصح أنهم عملكون لأن أخبار الله ا. عاده ، فعلى هذا الفاضي اما أن يننزع اح و) من بدالفاسن على أحدالوج بن أو من ب (ح و) علمه رفيباً كما يراه إلى أن عضى مده الدرون، والمبدد أز امرف، وينملك باذن السبد ويحصل الملك للسبد ونفير اذنه فيه خلاذ ، (و) كما في أ السراء ، وأن للف في بده فبل المده فلا خمان الذا، في ماه دمد وادر المعريف ﴿فَانَ أَذِنَ السَّمَدُ فِي الْعَمَاتُ نَعَلَى اللَّهِ بَالْ بَالْ اللَّهِ وَ ﴾ لا بر دينه كما ار أذن في السراء، وإن لم تأذن لعلى بذمه العبد لا بذمه السبه ولا برديه لانه لاخبانه منه ولا اذن من السد ، والمكاب ومن نه مر واد منه رهبي كالحرّ على الاصح و وهو المنصوص وأما الصبي فمذبن أن منزعا الرلم من يده وبملك له بمد مدّه المربم فإن ألله الحبيّ م ن وان للف في يده فوجهان ووجه الانباب انه ابس أهار الامانه وإسالمه المالاء علمه. بخلاف الابداع عندالصن فان مدراً الوال المن المرابي الم الدبي أو نام ففرار المعلمان على الراءُ لانه بالمزم حنا الحرب، برابر أبا

الوالدة والجد (م) وكل أصل * وفيل انه يختص بالاب * وان تصدق عليه لفقره فني الرحوع خلاف * ومها تلف الموهوب أو زال ملك المتهب فات الرجوع * ولا بثبت طلب القيمة * ولو كان عصبراً فصار خمراً ثم عاد خلا عاد الرجوع * ولا بثبت طلب القيمة * ولو كان عصبراً فصار خمراً ثم عاد خلا واله فني عود الرجوع قولان (و) * ولو حصان زيادة منفصلة سلمت زواله فني عود الرجوع قولان (و) * ولو حصان زيادة منفصلة سلمت الممتهب واخنص الرجوع بالاصل فن الثاني الهبة المطلقة في ان كان من النظير على الاظهر *ولو كان الى الكبير من الصغير لم تقتض ثواباً * وكذا ان كان من النظير على الاظهر *ولو كان الى الكبير من الصغير فقولان * الجديد أنه لا ثواب (م) * والقديم أنه يلزمه (ح) للعرف * ثم قبل انه ما برضي به الواهب (م) * وقبل قدر القيمة رجع فيه * أما اذا صرّح بشرط النواب فان عينه فهو بيع ويثبت فيه أحكام البيع (و) * ولكن عند العقد أو عند القبض قولان * وفيل لا ينعقد لتناقض المنطف * وان كان مجولاً * فان قالنا المطلق لا يقتضيه بحال فهو فاسد * وان قلنا يقنضيه فقبل ان هذا كالمطلق * وفيل ان النصريح بالثواب يجعله بها قلنا يقنضيه فقبل ان هذا كالمطلق * وفيل ان النصريح بالثواب بجعله بها قلنا يقنضيه بالمول في فيفسد بالجهل

-ه ﴿ كَنَابِ اللَّقَطَّةُ * وَفَيْهُ بَابَانَ ۚ كَالْمُدِّهِ -

-- ﴿ الباب الاوَّل فِي أَرِكَانُهَا ﴾ --

وهي الالتقاطوالملنقط واللقطة ﴿ أَمَا الالتقاط ﴾ فهو عبارة عن أخذ مال ضائع ليعرّفه الملتقط سنة ثم يتملكه ان لم بظهر مالك بشرط الضمان اذا ظهر * والاظهر أنه ليس بواجب ولكنه ان وثق بأمانه نفسه فمسنحب (م) * وان

علم

يجوزله أن يسافر به فيعرّف في موضع آخر ﴿ وَانْ وَجِدُ فِي الصَّحْرَاءُ فَيُعرُّفَ فى أي بلدة أراد قرب أم بعد* ولا يلزَّمه أن بغير قصده فيقصد أقرب البلاد * ثمّ وجوب النمريف سنة في مال كنير لا يفســـد * أما القليـــل الذي لا يتموَّل فلا يعرَّف أصلاً ﴿ وان كان متموَّلا عرَّف مرَّة (حم و) أو مرَّين على قدر الطلب في مثله ﴿ وحدّ القلبل ما يفتر مالكه عن طلبه على القرب، وقبل انه يقدّر بنصاب السرفة «وفيل الدينار فما دونه فليل اذ وجد على كرّم| الله وجهه ديناراً فأمره صلى الله عليه وسلم بالاستنفاق «أما ما يفسد كالطمـام ا فقد فال صلى الله عليه وسلم من النقط طعاماً فليأكله ﴿ وَفِي مُعنَّاهُ السَّاةُ فأنه طمام يحناج الى العلف؛ وفي الجحش وصنار الحموانات الني لا نؤكل خلاف م فقبل لا يلتحق بالشاة لان الساهل في الطمام آكثر. • ثمّ في وجوب التمريف بمد أكل الطعام خلاف (و) * وان وجد طعاما في بلد فقد فيـــل يبيعه وبعرّف ثمنه لان ذلك في الصحراء غبر ممكن؛ وفبل بخلافه لعموم الحبر ﴿ الشالتُ التملك } . وهو جائز بمد مضى المدّة ، وفد قبل أنه بحسل بمجرّد مضيّ السنة اذا تقدّم الفصد، وقيل لا بدّ من تجديد القصد، وقيل لا بدّ | من لفظ أيضاً * وقيل لا بدّ من نصر ف أبضاً مزبل للملك كما في القرض ، أما لقطة مكة فلا يتملكها ؛ حم) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحلّ لفطمها الا لمنشد ومناه على الدوام والآلم نظم فأده التخصيص، وفيل أنه علك كسأم البلاد ﴿ الرابع ﴾ وجوب (و) الردَّ، فهما أفام المالك بنه فاب أطنب في الوصف وغلب على الذان تسدمه جاز الردّ، وفي الوجوب بغير بنه خلاف، ولملَّ الأكمفا، بعمدل واحمد أولى فان الربنة فه أمسر اعام هما ﴿ فان ردُّ الى الواصف فظهر مالك وأفام البينــة فان شا، طالب الملتقط، وان شاء طالب

اللقطة ﴾ فهوكل مال معرّض الضياع كان في عامر الارض أو غامرها وذلك ظاهر في كل جماد وحيوان صغير * أما الابل وفي معناه البقروالحمار ان وجد في صحراء لم يلتقط (ح) لورود الحبر * ولو وجد في عمران فقد قيل يلتقط لانه يضيع بامتداد بد الناس اليه * ولو وجد كلباً النقطه واختص بالانتفاع به لعد مدة التعريف

- الباب الثاني في أحكام اللقطة كاب

وهي أربعة ﴿ الاوّل حكم الضان ﴾ وهو أنه أمانة في يد من فصد أن يحفظها أبداً لمالكها ومضمون مغصوب في يد من أخذها على قصد الاخترال و و من أخذها ليسر فها سنة ثم يتملكها فهي أمانة في يده في السنة و فاذا مضت وكان عزم التملك مطرداً صار ممسكا لنفسه ولو أخذ على قصد الامانة ثم قصد الحيانة ولم يحقق فني تأثير مجرد القصد في التضمين خلاف (و) وان كان مجرد قصد المودع في دوام يده لابؤ ثر لانه مسلط من جهة المالك و ثم مها صار ضامناً فلو عرف سنة لم يتملكه بمدها و ويل انه يتملك لان التحريم لم يتمكن من عين السبب وانحا المحسرة م القصد ولم يتحقق و الحكم التاني التعريف أن السبب وانحا المحسرة م القصد ولم يتحقق و الحكم التاني التعريف أن كل أسبوع ثم كل شهر بحيث لا ينسي أنه تكرار لما مضي و وذكر في التعريف كل أسبوع ثم كل شهر بحيث لا ينسي أنه تكرار لما مضي و وذكر في التعريف المنات اذا قصد (و) التماك فاذ ذاك يكون ساعياً لنفسه في التعريف وفاذا قصد الحفظ ابدا أمانة لمالكوفي لزوم أصل التعريف خلاف والاظهر لزومه فانه كتمان مفوت للحق في و نبغي أن يعرف في موضع الالتقاط ان كان في بلد و لا

" فان نقل من بلد الى قربة أو بادية لم إنجز لنفاوت المهيئة * فان نقل من البادية الى البلد جاز * وان نقل من بلد الى بلد أو من قبيلة الى قببلة فى البادية لم يجز على أحد الوجهين لان ظهور نسبه فى محل التقاطه أغلب * وأما نفقة اللقيط فنى ماله وهو ما وقف على اللقطاء "أو وهب منهم * أو أوصى لهم و بقبله القاضى * أو ما وجد تحت بده عند التقاطه يكون ملفوفاً عليه أو مشدوداً على أنوبه أو موضوعاً عليه وما هو مدفون فى الارض تحته فليس هو له الآأن توجد معه رقانه مكتوبة بأنه له فه وله على أظهر الرجابين ... وان كان بالنسرب منه مال موضوع أو دابة مشدودة ففيه وجهان * ولو وجد اللقبط فى دار بنت المال : فان لم يجد وزعه على من رآه من أغنباء المسلمين * ثم لا رجوع عليه بنيت المال : فان لم يجد وزعه على من رآه من أغنباء المسلمين * ثم لا رجوع عليه فعليه * وان ظهر وقيراً قضى ذلك من سهم الفقرا والمساكين من الصدقات فعليه * وان ظهر وقيراً قضى ذلك من سهم الفقرا والمساكين من الصدقات فعليه * وان لفهر عان أنفن دون الم بكن عاض فليسه عليه م فان أنفن دون الم بكن دون اذن القاضى فيه خلاف

ولل الباب الألق في أحكام الافيط الهدام

وهي أربعة ﴿ الأوّل اسلامه ﴿ والأسلام بحصل اسفلالا بمباسرة البالغ ولا يحصل بمباشرة العسى والأكان ممزاً (حم) على المذهب الناهر منعم اذا وصف الاسلام حيل ببنه وببن أبو به خبنه الاسدراج وذل ان ذلك استحباب ان فرعناه على المذهب في بطلان اسلامه أما العسى الذي لا بمبز والمبنون فلا يتصوّر اسلامها الا تابها : والتبعية فلات جهاب الاولى ؟ والمبنون فلا يتصوّر اسلامها الا تابها : والتبعية فلات جهاب الاولى ؟

الواصف * ثمّ القرار على الواصف ان لم يكن فد اعترف الملنقط لهبالماك * ولو ظهر المالك بعد التماك عمرم الملنقط قيمته يوم التملك * فان كان العين فائمة ففى وجوب ردّ العين تردّد (و) * فان ردّ تعين على المالك القبول * فان كانت معببة وضمّ اليه الارش فهل عليه القبول أم يجوز له المطالبة بالقيمة فيه وجهان

- مي كتاب اللقيط * وفيه بابان يح«-

حرير الباب الاوّل في الالقاط وحكمه ﴿ ﴾ --

وكل صبي ضائع لا كافل له فالنقاطه من فروض الكنايات * وفي وجوب الاشهاد عليه خيفة من الاسترفاق خلاف (و) من تب على اللقطة * وأولى بالوجوب * وان كان اللقيط بالغاً فلا يلقط * وان كان مميزاً فقيه تردد * وولاية الالنقاط لكل حرّ مسلم عدل رشيد * أما العبد والمكاتب اذا التقطا بغير اذن السيد انتزع من أيديها فان الحضانة تبرع وليس لهما ذلك * وان اذن السيد فهو الملتقط * والكافر يانقط العبي الكافر دون المسلم لانه لانه لا ولاية * أما المسلم فياتقط الكافر * وأما الفاست فينتزع من يده خوسكذا المبذر فان الشرع لا يأتمنها * وأما الفاست فينتزع من يده واثنان قد من من سبق * فان استويا قدم الغني (و) على الفقير * روالبادي على القروي * والقروي على البدوي * وكل ذلك نظراً للصبي * وظاهر العدالة مقدم على المستور في أقيس الوجهين * وان تساوبا من كل وجه أقرع بينها وسلم الى المستور في أقيس الوجهين * وان تساوبا من كل وجه أقرع بينها وسلم الى الوجهين لانه شرع في فرض كفاية فيلزمه * وعليه حفظه في موضع النقاطه الوجهين لانه شرع في فرض كفاية فيلزمه * وعليه حفظه في موضع النقاطه الوجهين لانه شرع في فرض كفاية فيلزمه * وعليه حفظه في موضع النقاطه الوجهين لانه شرع في فرض كفاية فيلزمه * وعليه حفظه في موضع النقاطه الوجهين لانه شرع في فرض كفاية فيلزمه * وعليه حفظه في موضع النقاطه الوجهين لانه شرع في فرض كفاية فيلزمه * وعليه حفظه في موضع النقاطه الوجهين لانه شرع في فرض كفاية فيلزمه * وعليه حفظه في موضع النقاطه الموضع النقاطه الموسلة ا

اللقيط * فأرشه على بيت المال من غيير توقف * كما انه لو مات فماله لبيت المـال من غير توقف * وان جني عليه فالارش له * وان فـتل عمــداً] فني القصاص قولان (و)(أحدها)أنه يجب لانه مسلم معصوم (والثـاني) لايجب لانه ليس له وارث معين * وفي المسلمين صبيان ومجانين | فَكَيف يُستوفي * وهذا يجري في قنل كل من لاوارث له * وزيف صاحب التقريب هذا لان الاستحقاق لاينسب الى آحاد المسلمين وعلله بالتوقف في اسلامه * فعلى هذا يستوفيه الامام ان شاء * أو أخذ المال لبيت المال ان رأى المصلحة فيه * وان قطع طرفه فيجب القصاص لأن مستحقه معين * وعلى تعليل صاحب النقريب ان كان الجاني مسلما توقفنا *فان أعرب بالاسلام تبينا وجويه * وان أعرب بالكفر تبينا عدمه * ثم ان قضينا يوجويه فلا يستوفيه الامام(و) لانه تفويت * وهل أخذ الارس نظر* فان كان المجنى علمه مجنوناً فقيراً أخذه * والكان صبياً غنياً لم أخذه * وان وجد أحد المعنبين فوجهان. ا فان قلنا يأخذه فبلغ أو أفاق وطلب القصاص فوجهان ﴿منسُؤها أَنْ أَخَذَ المال للحياولة أو لاسقاط القصاص ﴿ الحكم النالث نسب الاقبيط }، فان استلحقه الملتقط أوغيره ألحق به لان افامة البينة على النسب عسبر * وان بلغ فأنكر فهل ينقطع النسب فيه خلاف * وان اسلحق بالغا فأنكر لم ثبت * ولو استلحقه عبد فالصحيح من القولين أنه كالحرّ (و) في النسب «ولو استلحقه ذمي ألحق به * وفي الحكم بكفره تابعاً له ماسبق * وان استلحقته امرأة ذات زوج لحقها على أقبس الوجهين *وقبل لا لانه يتضمن اسنلحاقها لحوق الزوج * وقيل ان الحلية بلحقها دون ذاتالزوج * وان تداعى اثنان مولوداً لم يقد م حرّ (ح و)على عبد «ولا مسلم على كافر « بل يمرض على القائف «فان لم

اسلام أحد الابوين ﴿ فَكُلُّ مِن انْفُصِلُ مِن مُسَلِّم أُو مُسَلِّمةٌ (م) فَهُو مُسَلِّم * وان طرأ اسلام أحد الابوين حكم بالاسلام في الحال * وكذا اذا أسلم أحد الاجداد أو الجدّات اذا لم يكن الأقرب حيا* فان كان حيَّافني تبعيته تردد (و) *ثماذابلغ وأعربعن نفسه بالكفرفه ومرتدّعلى أصح القولين * وما سبق من التصرّفات لا ينقض * ولو قبل قبل البلوغ لم يسفط القصاص لشبهة الكفر * وان قنل بعد البلوغ وقبل الاعراب وجبت الدية * وفي القصاص خلاف لاجل الشبهة ﴿ الجهة الثانية ﴾ تبعية السابي المسلم * ومن استرق طفلا حكم باسلامه (و) * وان استرقه ذمي لم يحكم باسلامه على أصح الوجهـين * وان باعه من مسلم لم يحكم أيضاً بإسلامه لأن ملك المسلم طاريٌّ وانمـا ذلك أثر الابتداء * ولواسترقه مسلم ومعه أبواه لم يحكم باسلامه *ثم حكم هذا الصبي حكم من قضي باسلامه تأبعاً لا بويه اذا بلغ ﴿ الجهة الثالثة ﴾ تبعية الدار وهو المقصود * فكل لقيط و جد في دار الاسلام فهو محكوم باسلامه * وان وجد في دار الحرب فكافر «الا اذاكان فيها مسلم سأكن من ناجر أو أسير ففيه خلاف ﴿ ثُمُ اذَا بِلغُ وأُعرب عن نفسه بالكُفر فقد فيل انه كافرأُصليُّ وليس بمرتد لان تبعيـة الدار ضعيفة وكأنه توقف * ومنهم من قال فيـه قولان كما في تبعية السابي والوالدين؛ فاذا قلنا انه كافر أصلى ففي التوقف في الاحكام الموقوفة على الاسلام نظر *ومال صاحب التقريب الى التوقف وبه علل نص الشافعي رضي الله عنه في سقوط القصاص عن قاتله ﴿ وَلَا خَلَافَ فِي أَنَّهُ لُو أقام ذيّ بينة على نسبه التحق به وتبعه في الكفرفيـ لمل على ضعف الحكم بالاسلام * ولو افتصر الذميّ على مجرد الدعوــــــ لحقه النسب * وفى تنبرُ حكم الاسلام من حيث أنه تابع للنسب خلاف ﴿ الحكم النَّانِي ﴿، جناية

مملوكني على ملكي * فان اقتصر على قوله ولدَّنه مملوكتي فقد قيــل لأيكني. (و) لأنه قند تلد المحملوكة حرًّا * والاصح أنه يكني اذ القصيد قطع احتمال الاستناد الي ظا هم اليد ﴿ الرابعة ﴾ أن يقر على نفسه بالرق * فان كان بعد ا أَن أَقِرَ بِالحِرِّ بَهُ لَمْ نَقِيلِ عَلَى الصحيح * وان كان قبل أن أَفَر بِالحَرِيهُ قبلِ اقراره أ * وإن أقر لانسان بالرق فأنكره فأفر لغيره فالنص أنه لا تقبل للشاني لانه [• • كالمحكوم بحريته يرد اقراره الاول ﴿والقول المخرَّجِ أَنَّه يَفْبِل ﴿ كَمَّا لُواْنَكُرْتُ ا المرأة الرجمة ثم أقرت * وانكان قد سبن منه تصر فـ *فانأفيم بينة على رفه ال تتبعت النصر ّفان وجعلت كأنها صدرت من عبد بغير اذن السبد * وان عرف رقه باقراره فبقبل افراره فيما علبه مطلقاً ﴿ وَفَيمَا يَضَرُ بَفْهُمُ أَيْضاً عَلَى أَظهر الاقوال * وفي فول لا يقبل فما يضر بغبره - فان قلنا لا يفبل فيما يضر بغيره* فانكانت لقيطةفأقرّت بعد النكاح فالنكاح مطرد • والمسنحق للسيد | أفل الامرين من المسمى أو مهرالمثل . والاولاد أحرار ، ولو طلفيها زوجها فه ليها ثلاثه أفراء (و) نظراً للزوج ؛ فإن مات الزوج فعليها سُدران وخمسه أبام اذ مان الزوج فلا معنى للنظرله .. وفيل انه لا بلزمها الا الاسنبراء ان وهُ يَّت * فَانَ الزُّوجِ فَـَدَ مَاتَ وَهِي نَدْعِي بِطَلَانَ أَنْـَـلِ النَّكَاحِ ، والنَّص هو الاوّل ﴿ فرع ﴾ لو فذف له طا بالما وادى الفاذف رقه وأنكر فالاصل الحريه * والاصل براءة الله ، عن الحديد فالمول دول ، ن فه فولان (و) لنفابل الاصلبن ، ولو عطع حرّ طرفه وجرى النزاع فعلى الفوان ، وقبل يجب القصاص قطماً لان الفيمه أنضا لو عدلنا المها في سكوك مها ، والدزير الذي يعدل عن الحد اليه مسيمن بكل عال

يوجد يقال له بعد البلوغ (و) وال من شئت * ويعو"ل فيه على ميل الجبلة * فلو رجع عن اخنياره لم يمكن * ولو وجد بعده قائف قدّمت القيافة على اختياره * فان قامت بينة قدمت البينة (و) على حكم القائف * وان أقام رجلان ببنة على نسب مولود تهاترتا وأقرع بينهـما على قول ويبقى مجرد الدعوى * ولا أ يقدم صاحب اليد ان كان يده عن التقاط * وان لم يكن عن النقاط وكان قد سبق استلحاقه قدّم على من يسلحقه من بعــد وان لم يسمع استلحاقه الا عند دعوى الثاني * وفي تقديمه بمجرد اليدخلاف * ولو تنازعا في الحضالة بحكم الالتقاط فصاحب اليد أولى * فان تمارضت البينتان تساقطتا (و) وأقرع بينهما على قول * ولاوجــه للقسمة ولا للتوقف فان الصي لا يحتمل ذلك ﴿ الحَكُمُ الرَّابِعِ ﴾ رقه وحريته ﴿ وله أربع أحوال ﴿ الحَالَةَ الْاولِي ﴾ اذا لم يدع [أحد رقه فالاصل الحرية * ويحكم بها في كل ما يلزم غيره شيأ فنملك المال ونغرَّم من أَملف عليه ﴿ وميرانه لبيت المال ﴿ وَكَذَلَكُ أَرْشُ جَنَايَتُهُ فِي بَيْتُ المال * وان فتله عبد فتل به (و) * وانقتله حرّ فقد قيل يجب القصاص * وقيل يسقط بالشبهة واحتمال الرق ويبقى الدية * وقيل يجب أقل الامرين من الدية أو القيمة فانه المستيةن﴿ الحالة الثانية بَهُمأُن يَدِعَى رقه ﴿ فَلا يَقْبِلُ بِمُجِرَّ دُ الدعوى من غير صاحب اليد * ولا من صاحب اليد اذا كان يده عن الالتقاط * وان لم يكن فيحكم(و له بالرق ظاهراً *فان بلغوأنكرفني انتفاءالرق وجهان ﴿الثالثة ﴾ أن يقيم المدعي بينة على الرق مطلقاً * فقيــه ثلاثة أقوال (أحدها) أنه يسمع كبينة المال (والشاني) لالانه ربما يستندالي ظاهر يد الالتقاط (والثالث) أنه لا يقبل من الملتقط ويقبل من غيره لسقوط هذا الحيال * فان شرطناالتقيهد فالمقيد بأن يستند الي شراء أو ارث أو سبي أو يقول ولدته

أم الام * أو بمحض الذكور كام أب الاب * أو بمحض الاناث الي محض الذكوركام أم أبأب الاب فالها ترث (م) *واذا دخل في نسبها الى الميت ذكر بين الانثبين لم ترث * وفيه قول آخر أن كل جدة بدلي بذكر فلا ترث الآأم الاب وامهاتها من قبل الام (أما الاب والجد") فللاب السدس بالفريضة | المحضة ان كان للمين ولد ذكر وارث (م) * وله كل المال أو ما بقى بالمصوبة | المحضة اذا لم بكن للميت ولد وارث «فان كان للميت ولد انثى وارثة فله السدس بالفريضة * وما يبقى من الفرائض بالعصوبة * ويجمع بين الفرض والتعصيب * والجدّ في معنى الاب الآفي مسئلتين ﴿ احداهما ﴿ أَن الاب نسقط الاخوة والجله يقاسمهم (ح)﴿ النَّانِيةِ ﴾ أن الاب يرد الام الى ثلث ما يبني اذاكان في المسئلة زوج وأبوان* أو زوجة وأبوان * والجدُّلايردُّها بل لها مع الجدُّ ا الثلث كاملا (أما الاولاد) فالابن الواحد يستغرق جميع المال*وكذا الجاعة * وانكان معهم انثى فالمال بينهم للذكر منل حظ الانثبين * وللبنت الواحدة النصف * والبنتين فصاعداً الثلثان * وأما أولاد الابن اذا انفردوا فحكمهم حكم أولاد الصلب «و ذا اجنيم أولادالصلب وأولادالابن فانكان في أولاد الصلب أ ذكرسة علا أو لاد الابن * وان لم بكن نظر *فانكانت بنت واحدة فلم النصف * نم ينظر الى أولاد لابن فان كان فيهم ذكر فالباق بينهم للذكر مثل حظ الانامين «وان لم يكن ذكر فسواء كانت بنت واحدة أو بنان فلها أولهن السدس تكملة الثلنين «أما اذا كان من الصلب بندان فصاعداً فلهن الثلثان * ثم ينظر فان لم يكن في أولاد الابن ذكر سقطن اذ لم يبن من فروض البنات شيء وهو تكملة الثلثين * وان ا كان فيهم ذكر فله المال؛ أو ذكر مع الانثى فالمال لهم، وتنصب الانثى بأخيها | * وكذا بذكر هو أسفل منها كابن أخيها أو ابن ابن أخيها وان سفل(وأما

-ەﷺ كتاب الفرائض «وفيه فصول ﷺ·--

﴿ الفصل الاوّل في بيان الورثةُ ﴾ والتوريث اما بسبب أو نسب * والسبب اما عام كجهة الاسلام (ح و) في صرف الميراث الى بيت المال * واما خاص كالاعناق * ولا يورث به الآ بالعصوبة * أوكالنكاح ولا يورث به الا بالفريضة * وأما النسب فالقرابة * والوارث من الرجال عشرة اثنان مر · واثنان من الاسفل وهما الابن وابن الابن * وأربعة على الطرف وهم الاخوة وبنوهم الآبني اخوة الامّ * والاعمام وبنوهم الآ الاعمام من جهة الامّ و مم الخوة الاب للأمّ *والوارثات من النساء سبع* اثنتان من السببوهما المعتقة والزوجة *واثنتان من أعلى النسب وهما الام والجدة * واثنتان من الاسفل وهما البنت ومنت البنت * وواحدة على الطرف وهي الاخت * ومن عدا هؤلاء كأب الام *وأولاد البنات* وبنات الاخوة* وأولاد الاخوات* والعات والحالات؛ وبنات الاعمام فهم من ذوى الارحام ولا شيء لهم (زحو) * فنذكر الآن قدر نصيب كل واحد من الورّاث(أما الزوج) فله النصف «فان كان للميت ولد أو ولد ولد وارث فلهُ الربع(وأما الزوجة) فلما الربع * فانكان للمبيت ولد أو ولد ولد وارث فلها الثمن *فأنَ كنُّ جماعة اشــتركن في الربع أو النمن * ولا يزيد حقهن" (أما الأم) فلها الثلث الآفي أربع مسائل *زوج وابوان | * وزوجة وابوان *فلها في المسئلتين ثلث (و) ما يبني * وان كان للميت ولد أو ولد ولد وارث * أو اثنان من الاخوة أو الاخوات فصاعدا *فلها في المسئلتين السدس (أما الجدة) فلها السدس أبداً وهي التي تدلى بوارث * ولا شيء لام أب الام لانها تدلى بغير وارث * فكل جدّة تدلى بمحض الآناث كأم

﴿ الفصل الثاني في التقديم والحجب ﴾ فان لم يكن للميت الآعصبات قترتيبهم أن أولى المصبات البنون * ثم بنوهم وان سفلوا * ثم الاب، ثمالجدً والاخوة فانهم يتقاسمون (ح ز و) * ثماخوة الابوالام يتقدّمون على اخوة | الاب ثم بنو اخوة الابوالام*ثم بنو اخوة الاب؛ ثم العم للابوالام؛ ثم العم اللاب شم بنوه على ترتبهم ثم اعمام الاب * ثم أعمام الجدُّ وبنوهم على ترتبهم * فان لم يكن واحد منهم فالعصوبة لمعتق الميت * فان لم يكن حيًّا فلعصبات المعتق * فان لم يكن فلمعنق المعتق * فان لم يكن فلعصبات معتق المعتق الى حيث ينتهي * فان لم يكن واحد منهم فالمال لبيت المال * وهو أيضاً (ح) عصوبة (و) لانه يستغرق اذا لم يكن وارث ويأخذ مابق من أصحاب الفرائض اذاكان للميت ذو فرض ﴿ثُم ليملم ﴾ أن ابنالاخ وان سفل مقدُّ م على العم القريب لاختلاف الجهة * وأن الاخ اللاب مقدة م على أبن أن الاخ للاب والام بسبب القرب مع أن جهة الاخوه في حكم جنس واحد * ولوكان للميت ابنا عمّ أحدها أخ للام فعله بأخوّة الام السيدس والبياقي بينهما بعصوبة بنوة العمّ على السسواء * ولوكان للمبت بنت وابنا عمّ أحدهما أخ للام* فللبنت النصف ويسقط اخوة الام بالبنت * والبافي بينهما (و) بالسوية * أما عصبات المعتن * فانكان للمعتق أم وابن فالعصوبة للابن * ولا يثبت الارث بالولاء للإناث الا اذاكانت المرأة معتقــة * وأخ المعتق لابيه وأمه يقد معلى الاخ للاب كما في النسب * وقبل لا يقدم اذ لاأثر لقرابة الامومة في الولاء * ولو اجتمع جـد المعنق واخوه فقولان (أحدهما) أنهايستويان (حم) لاستواء القرب (والناني)أن الاخ مقدم لانه ابن أب المعتق *والادلاء بالبنوة أقوى في العصوبة * والولاء بدور على العصوبة

الاخوة والآخوات)ان كانوا لاب وأم فحكمهم عندالانفراد حكم أولا دالصلب ا * وكذا الاخوة والاخوات من الاب اذا انفردوا فهم كاخوة الأب والام* الأم في المسئلةالمشتركة*وهي زوجوأم وأخوانلام وأخ لابوأم *فللزوجالنصف وللام الســـــــــــ ولاخوة الام الثلث * ولا يبقى للاخ من الاب والام شيء ا فيشارك أولاد الام بقرابة الامومة ويسقط اخوة الاب * ولوكان بدله أخ أ لاب سقط ولايشاركهـم اذلايساويهم في قرابة الام * ومهما اجتمعوا لحكمهم ا حكم أو لاد الصلب مع أولاد الابن اذا اجنمعوا * وبنزل أولاد الاب والام ا منزلة أولاد الصلب؛ والاولاد من الاب منزلة أولاد الا سمن غير فرق؛ الأُ في شيء وهو أن بنت الابن بيصبها من هو أسفل منها* والاخت للاب لا بمصها الآمن هو في درجتها (وأما الاخوة والاخوات من جهة الام) فللواحد ا منهم السدس وللاثنين فصاعداً الثلث ولايزيد حقهم بزيادتهم يستوى ذكرهم والشاهم في الاستحقاق(وأما بنات الاخوة) فلا • يراث (ح و) لهن " * و بنو | الاخوة للام أيضاً لاميرات لهم(حو) ﴿ وبنر الاخوة للاب والام ﴿ وبنوالاخوة للاب فينزلون منزلتهم عند عدمهم الآفى حجب الام من النلث الى السدس * و في مقاسمة الجد * و في مسئلة المشركة " * و في أمصاب الاخت فانهم لا يردون الام الى السدس *ويسقطون بالجرّ *ويسقطون في مسئلة المشرّكة لوكانوا بدل أبيهم، ولا يعصبون اخواتهم اذ لا ميراث لاخواتهم أصـلا * وأما أخ الاب وهو الم فهو عصبة *وكذا ابنه ، وكذا عم الابوعم الجد وبنوهم * ومن حكم الاخوات أنهن مع البنات عصبات * فاذا كان للميت بنت وثلاث أخوات متفرَّقات فللبنت النصف والباقي للاخت مر • _ قبل الاب والام بالعصوبة | وسقطت الاخت للاب لعصوبة الاخت للاب والام وتسقط الاخت للام بالبنت

الاخت أخ سقط اذ لافرض للاخ بحال *هذا حكم العصبات (أماسائر الورثة) فالزوج والزوجة لايحجبان كالاب والام والابن والبنت لانهم يدلون بأنفسهم *أما الجد فلا يحجبه الاالاب * والجدة من قبل الام تحجبها الام * بل لاترث مع الام جدّة أصلا * وأم الاب يحجبها الاب والام * والقربي من كل جهة | تحجب البعدي من تلك الجهة * والقربي من جهـة الام تحجب البعدي من جهة الاب * والقربي من جهة الاب لاتحجب (ح) البعدي من جهة الام على أظهر القولين * والجدة من الجهتين لاتحجب الجدة من جهة واحدة * بل نشتركن على السواء في السدس * أما ابن الأبن فلا محيجبه الا الابن * وأما بنت الابن فيحجبها الابن * وبنتان من أولاد الصلب الا أن يكون معها أو أسفل منها من يعصبها *والاخ للاب والام لايحجبه (حزو) الاالاب والابن وابن الابن *والاخت للاب والام كذلك * والاخ للاب يحجبه من يحجب الاخ للاب والام * والاخ للاب والام أبضاً يحجبه *والاخت للاب يحجبها من يحجب أخاها «وأختان من قبل الام والاب «والاخوة والاخوات للام بحجبهم الاب والجدة والابن والبنت وابن الابن وبنت الابن * ومن لايرث لايحجب الافي مسئلة وهي أبوان وأخوان فان الاخوين ساقطان بالاب * ويحجبان الاممن الثلث الى السدس * والنقدير أنهم إ يحجبان الامأولا ثم الاب بحجهما ويأخذ فالدة حجبها «ومها اجتمعت قراسان في شخص واحد لا يجوز الجمع بإنهما في الاسلام قصداً "ولكن لوحصل بنكاح المجوس أو بوطء الشبهة يسقط أضعف القرابتين بأفواهما ولم يورث (حو)بهما *والاقوى يمرف بأمرين (أحدهما) أن يحجب احداها الاخري كبنت هي أخت لام فتسقط أخوته الامبالبنوة(والثاني) أن تكون احداها أفل حجباكاً مأم هي أخت لاب ورثت

المحضة * أما مقاسمة الجد والاخوة في النسب فالاخوة للام يسقطون * وأما مقاسمته مع اخوةالاب والامأو الاخوة للاب فصورتها آنه اذا لم يكن معهم ذو فرض فيكون الجدكواحد منهم مادامت القسمة خيراً له من الثلث * فان ا نقصت القسمة من الثلث فله الثلث كاملا * فان كان معه أخ أو نلاث أخوات أوأم وأختان فالقسمة خير ﴿وانكان معه اخوان أو أربع أخوات أو أخ وأختان فالقسمة والثلث سيان * فانكان الاحُوة آكثر من هذا فالثلث خير له فيسلم اليه * والكان معهم ذو فرض سلم لذوي الفرض فروضهم * فان لم يبق الا السدس سلم الي الجد * وان بقى أقل من السدس أولم يبق شيء أعيلت المسئلة وفرض للجدُّ سدس عائل وسـقط الاخوة * وان بقي أكثر من السدس فيسلم للجد " * اما سدس جميع المال أو نلت ما يبقى أو ما توجبه القسمة فأى ذلك كان خيراً له خص الجدّ به ﴿ هذا اذا لم يكن معه الااخوة للاب والام أو اخوة الاب، فإذا اجتمعوا جميعاً فحكم الجد لا يتغمير بل هو كما كان *وانما تعبد دالمادة وهي ان أولاد الاب نعده على الجد في حساب المقاسمة ونقدرهم ورثة * تُماذا أُخذ الجدّ حصنه قدّر نصيب الاخوة كأنه كل المال بينهم * فان كان في أولاد الاب والامذكر استرد جميع ماخص أولاد الاب * وال كان في أولاد الاب والام أنني واحدة استردت ما يكمل لها به النصف، وان كانتا اثنتين استردتامايكمل مه لهماالثلثان * فانكان لا يتم النصف أو النكان باسترداد الجيم اقتصر على ذلك اذ لم يبق شي التكميل «ولا يفرض للاخت مع الحد الاف مسئلة تعرف بالأكدرية * وهي زوج وأم وجدّ وأخن * فلازوج النصف وللام الثلث وللجد السدس ولم يبق للاخت شيء فيفرض لما النصف * وتعول المسئلة * نم يؤخذ مافي يدالجدوالاخت وبقسم عليه اللذكر مثل حظ الانثيين *فان كان بدل

لاميراث له ان كان قنله مضمو نا اما بكفارة «أو اثم (و)» أو دية «أو قصاص سواء كان عمداً أو خطأ (ح مو) *بسبب كحفر البثر* أو مباشرة من مكلف (ح) أو غـير مكلف * فان لم يكن مضموناً كقتل الامام في الحــد فقولان *وان كان يسوغ قتله و تركه كقتل القصاص*ودفع الصائل*وةتل المادل الباغي فقولان مرتبان ﴿ الرابع ﴾ انتفاء النسب باللعان يقطع النوارث بين الملاعن والولد ﴿ وَكَذَا كُلُّ مِن يَدَلِّي بِاللَّاعِنِ لَانَهُ انْقَطَّعُ نَسْبُهُ ﴿ وَبَنِّي الْأَرْثُ بِينَ الْأَم والولد *ولونفي باللعان توأمين فهما يتوارثان بأخوة الاملا بالعصو بفاذ الابو "ةمنقطعة *وولدالز نا كالمنني باللعان* فلايرث من الزاني * وترئه الام ويرثها ﴿ الحامس ﴾ اذا استبهم التقدموالتأخر في الموت ﴿ كَمَا اذا مات قوم من الافارب في سفر * أو تحت هدم؛ أو غرق «فيقدّر في حق كل واحدكانه لم يخلف صاحبه « وانميا خلف الاحياء اذ عسر النوريث للاشتباه * وكذلك نفعل ان علمنا أنهم مانوا على ترتيب ولكن عسر معرفة السابق ﴿ السادس ﴾ ما يمنع من الصرف في الحال. وهو الاشكال امافي الوجود أوفى النسب أوفى الذكورة (أما الاشكال في الوجود) فصورته الاسبر والمفقود الذي انقطع خبره * انكان له مال حاضر فلانقسم مالم تقم بينة على موته أو تمض (و) مده يحكم الحاكم فيها أن مثله لابعيش فيقسم على ورثته الموجودين عند الحكم * وان مات له وريب حاضر نوقفنا في نصيبه وأَخَذُنا في حن الحاضرين بأضر الاحوال على كل واحد أخذاً يأسو! الاحوال «فن كان ينقص حقه بمويه قد" رنافي حقه مويه «ومن كان ينقص حفه بحياته قدرنا في حقه حيانه * وقد فيل بقدر الموت في حق الكل * وقبل يقدر الحياة في حق الكل * نم ان ذاء حلافه عمر اللحكم (أما الاشكال في النسب) فهو الذي يفتقر الى عرضه (ح) على القائف فحكمه حكم المفقود

بالجدودة لان الجدة لاتسقطالا بواحدة وهي الام «والاخت تسقط بالاب والابن وابن الابن * فاذا نكح المجوسيّ ابنته فولدت بنتاً فمات المجوسي فقد خلف بنتين احداهما زوجة فلا حكم للزوجية * ولهما الثلثان * وان ماتت العليا بعده فقد خلفت بنتاً هي أخت لأب فلها النصف بالبنوة * وسقطت (حو) الاخوّة * وان ماتت السفل أوّلا فقد خلفت أماهي أخت لابفلها الثلث بالامومة وسقطت (ح و)الاخوة *فلوأن المجوسي وطيء البنت السفلي فولدت بنتاً * فاذا مات فقد خلف ثلاث منات فلهن الثلثان * فان ماتت العليا فقد خُلَفَت بنتا وبنت بنت * فللبنت النصف بالبنوة * ولبنت البنت الباقي بأخوة الاب؛ وأخوّة الاب في حق البنت العليا قد سقطت «فلوماتت الوسطى أوّلا فقدخلفت أتما و منتاً هما أختاأب وفسقطت الاخوة من الطرفين وفللام السدس وللبنت النصف * فلو ماثت السفلي أولا فقد خلفت أثما وأم أم هما أختا أب * فللام الثلث بالامومة * ولا م الأم النصف بأخرة الاب * وسقطت جدودتها بالام * هذا طريق النظر فيه ﴿ وما يندفع به الميراث ﴾ ستة أمور ﴿ الاو الله ﴾ اختلاف الدين «فلا يتوارث الكافر والمسلم (حو) «ويتوارث اليهود والنصارى وأهــل الملل * وفي توارث الذميّ والحربيّ مع انقطاع الموالاة بينهما بالدار خلاف (و) *والمعاهد (ح) في حكم الذميّ على الاظهر * لافي حكم الحربيّ * وقيل أنه في حكم الحربي * والمرتد لايرث ولايورث (ح) أصلا *بل ماله فيئ والزنديق كالمرتد ﴿ الثاني ﴾ الرقيق فلا يرث ولا يورث اذ لاملك له ويستوي فيه المكاتب (ح م) والمدبر وأم الولد والقن * ومن نصفه حرّ ونصفه رقيق لايرث *بليورث في القول الجديد * فان قلنا لا يورث فما ملكه ينهيفه الحرر لسيده به أو لبيت المال «فيه خلاف (وم) ﴿ الثالث ﴾ القائل

وأخنين للزوج النصف وهو ثلاثة من سنة اذ المسئلة من سنة وللاخنين أربعة فيكون المجموع سبعة فترفع السنة الى سبعة ﴿ أما تصحيح مسائل الفرائض ﴿ فان كان الورثة كلهم عصبات فالمسئلة من عدد رؤسهم تصح * فان كان فيهم اثني نقدر كأن كل ذكر انئيان * وان كان فيهم ذو فرض وعرفت المسئلة بعولها ثم عند القسمة انكسر على فريق أو على فريقين فطريق التصحيح ذكرناه في المذهب البسيط والوسيط جميعاً وهذا الوجيز لا يحنمل استقصاءه

- مير كتاب الوصايا * وفيه أربعة أبواب كا -

- ﷺ الباب الاوّل في أركانها ﴿ -

وهى اربعة الركن الاوّل الموصى به والبيح الوصية من كلحر مكلف لانه تبرع الهولا يصح من المجنون والصبى الذي لا يميز ويصح من السفيه المبدرلصحة عبارته في الاقارير وفي الصبى المميز قولان لترددها بين مشابه القربات والممليكات والرقيق ان أوصى ثم عنى وملك لم ينفذ على أظهر الوجهين والكافر ينفذ وصيته الآأن يوصى بخمر أو خنزير أو عمارة كنيسة ولو أوصى بمارة قبوراً نبيام مجازلان عمارتها احياء للزبارة والكافر الثاني الموصى أو من يتصور له الملك الآالقائل والوارث فلو أوصى لحمل جاز له به وهو كل من يتصور له الملك الآالقائل والوارث فلو أوصى لحمل جاز أشهر فاذ كان لما فوقه والمرأة ذات زوج لم سنحق اظهور طربان العلوف المائم وان لم يكن فأظهر الوجهين أنه بسنعن والم بهناة أن يجاوز اربع سنين لان طريان وطء الشبهة بعيد ومها انفصل ميناً ولو بجناية جان فلا ثيء له فولو أوصى

(أماالاشكال) فى الذكورة والوجود جميعاً فبأن يخلف الميت زوّجة حيل فنأخذ بأضر الاحوال فى حق كل واحد من الورثة * وأقصى المحتمل (و) من حيث العدد أن يقدر أربعة أولاد *وكذلك لو خلف ولداً خنثى فنأخذ فى حقه وحق الباقيين (حو) بأسوأ الاحتمالات أخذا بالمستيقن وتوقفا فى محل الشك

﴿ الفصل الثالث في أصول الحساب ﴾ ومقد رات الفرائض ست * النصف ونصفه وهو الرابع ونصف نصفهوهو الثمن *والثلثان ونصفهما وهو الثلث و نصف نصفها وهو السدس *أما مستحقوها * فالنصف فرض خسة من الورثة في أحوال مختلفة * والربع فرض اثنين * والثمن فرض واحدة * والثلثان فرض آربعة *والثلث فرض اثنين * والسدس فرض سبمة * واذا نأملت ما سبق عرفت التفصيل * وأما مخارج هذه المقدّرات فسبمة * الاثنان * والثلاثة والاربعة *والستة *والثمانية *والاثنا عشر *والاربع والعشرون * وزاد آخرون ثمانية عشر وستة وثلاثين * وذلك يحتاج اليه في مسائل الجدحين يطلب ثلث مابقي بعد اخراج سهم ذي فرض * ولا يخرج الثلث الآمن ثلاثة *والسدس الامن ستة ﴿والثمن الا من ثمانية ﴾ والسدس والربع معاً الاّ من اثني عشر ﴿ والثمر ﴿ والسدس معاً الآمن أربعة وعشر سن (أما العول) فداخل من جملة هذه الاعداد على ثلاثة * على ستة فتدول الي سبعة * والي ثمانية * والي تسعة * والي عشرة * ولا نزيدعليه * واثنا عشر تعول بالافراد الى ثلاثة عشر * وخمسة عشر *وسبعة عشر * ولا تعول الىأربعة عشر وسنة عشر *والاربع والعشرون تعول مرّة واحدة | الى سبعة وعشرين فقط *ومعنى المول الرفع وهو أن يضيق المال عن الاجزاء | فيرفع الحساب حتى يدخل النقصان على الكل على وتيرة واحدة ﴿ كَرُوجِ

عطية من الورثة *فان كان عنقاً فلهم الولاء * ولو أوصى لكل وارث بقدر حصته فهو لغو * فان خصص كل واحد بمين هي قدر حصـته فني الحاجة الي الاجازة فيه خلاف * والاظهر أنه يحناج اذ يظهر الغرض في أعيان الاموال * ا *وكذلك لو أوصى بأن يباع عين ماله من انسان ينفذ (حو) * ولا خلاف أنه لو باع في مرض الموت عين ما له من وارثه بثمن المثل نفذ ﴿ الرَّكَنِ الثالث في الموصى به ﴾ وتصح الوصية بكل مقصود يقبل النقل بشرط أن لا يزيد على الثلث؛ ولايشترط كونه موجوداً أو عيناً اذ يصحبالحمل *وثمرة البستان والمنفعة *ولاكونه معلوماًومقدوراً عليه اذ يصح بالحمل والمغصوب والمجاهيل *ولاكونه معيناً (و) اذ تصح باحد العبدين وان لم يصح لاحد الشخصين على الاظهر فرقا بين الموصىله والموصى به* ولاكو نهمالا اذ يصم بالـكابالمنتفع مه وجلد الميتة والزبل والخرة المحترمة وكل ما منتقل المالوارث ﴿الآ القصاص وحسد القــذف فانه لا أرب فيــه للموصى له بخلاف الوارث ** ولو أوصى بكلب ولا كلب له لم يصح لان شراءه متعذر * وان كان له كلاب لامال له سواها فوجه اعتباره من الثلث تقدير القيمة (و) لهما * وقيل يعتبر بعدد الرؤس * وقيل يقد ربتقويم المنفعة * وكلا الوجهين متعذر فيمن لا يملك الآكلباً وطبـل لهو وزق خر وأوصى بواحد منها * فان كان له مال سواه نفذ وإن قلَّ المالَ لاَّنه خير منَّ ضعف الكلب الذي لا قيمة له * وقيــل يقدركانه لا مال له ويرد الى ثلث الكلاب ﴿ واذا أُوصَى بطبل لهو فسدت الا اذاقبل الإصلاح للعرب مع بقاءاسم الطبل * وان كان رضاضه من ذهب أوعود فيكون هو القصود فينزل عليه (و) فكانه أوصى برضاضــه * ويشترط أن لا يكون الموصى به زائداً على ثلث المال الموجود عند الموت

لحمل سَيْكُون فسد في أصبح الوجهـين اذ لامتعلق للمقد في الحال * ولوأوصى بحمل سيكون صح في أصح الوجهين "كالوصية بالمنافع وتمار الاشجار "أما العبد فالوصية له صحيحة * ثم ان كان حرًّا عند الاستحقاق فهو له * والاّ فهو السيده * وفي افتقاره إلى اذن السيد في القبول (و)خلاف * وكذا في مباشرة السيد القبول بنفسه خلاف (و) * وان كان عبد وارث لم يصح (م) * لأن أَلَمُكُ لَلُوارِثُ الا أَنْ يَكُونُ عند الاستحقاق. حرّاً ﴿ أُو فِي مَلْكُ أَجِنِي ﴿ وَيُصِحَ الوصية لام الولد * والمكاتب * والمدبر ان أعنق من الثلث * والا فلا فانه عبد وارث * أما الدابة فالوصية لها باطلة ان أطلق أو قصد التمليك * وان فسر بالصرف في علفها صحّ ﴿ وهـل يفاقر الى قبول المـالك فوجهان * وان قبل فهل يلزم صرفه الى الدابة * أم هو كالوصية للعبد فوجهان * ولو قال أوصيت للمسجد فقد قيل انه كالدابة * ولا يصح الا اذا فسر بالصرف الى مصالحه * والظاهر تنزبل المطلق عليه للعرف بخلاف الدابة *أما الحربي فيصح (ح) الوصية له على ظاهر المذهب ذكالهبة والبيع * وكذا المرتد * وقيل لا يصح لانه تقرّب الى من أمر بقتله ﴿ ولاخلاف في جوازه للذميّ ﴿ أَمَا القَائِلِ فَفِي الوصيةِ له ثلاثة أقوال * يصح (ح) *ولا يصح * ويفرق في الثالث بين الوصية للجارح وبينالوصية قبل الجرح فأنه مستمجل للارث «والمستولدة اذا قُلْت سيدهافان إ استعجلت عنقت * وَكُذَا مُستَحَقُّ الدينِ المؤجلِ اذا قبَّل من عليه الدين حلُّ أجله * والمدير مردّد بين الموصى له وبين المستولدة ففيه خلاف * وأما الوارث فلا وصية له لقوله صلى الله عليه وسلمألالا وصية لوارث* وان أجاز | الورثة وصية الوارث والقائل ووصية الاجني بما زاد على الثلث نفذت في أصبح القولين وكان تُنفيذاً أو امضاء * وفي القول الثاني هو ابتداء (ح م)

الثلث ﴿وَانَ نَكُم بِأَقُلُ مِن مِهِ المثلُ فلاحرج (و) فان ذلك امتناع من الأكتساب والبضع لايرثه الوارث؛ فان آجر دوابه أو عبيده بأقل من أجرة المثل فالحاباة من الثلث *وان آجر نفسه فلا لانه لايمة مطمعاً للورثة *وفيه وجه أنه كنفعة العبد (فان قيل) فكيف يحسب من الثلث (قلنا) ان كانت التبرعات منجزة ا على الترتيب قدم الاوّل فالاوّل ﴿ وَانْ تَقَدُّم هَبَّهُ وَاقْبَاضَ فَهِي أُولَى مَنِ | العتق بمدها * وان أعنق عبيداً وضاق المال أقرع (ح) بينهم * وان وهب عبيداً نفذ في بعض كل عبد لان التشقيص في العتق محذور لورود الحبر فيه * وان أضاف الكل الى الموت فني تقديم العتق على غيره قولان * ولا يقدُّم (و) العتق على الوصية بالعتق * وهل تقدّم الكنابة على الهبات خلاف (و) * والكتابة محسوبة (ح) من الثلث * ولوكان له عبدان فقال لغانم ان أعنقتك فسالم حرّ ثم أعنق غانماً والثلث لا بني الاّ بأحدهما تمسبن غانم للعنق ولا قرعة فأنها ان خرجت على سالم فكيف يعتق ولم توجد في حقه الصفةالتي علق عليها عنقه وغانم كان السبب وسالم كان المسبب فكيف بقدتم المسبب على السبب ؛ واذا وصي بعبد هو ناث ماله وناما ماله غائب لم يتسلط الموصى له علبه ، وفي تسايطه على النات خلاف (و) * ووجه المنع مع أنه مسنحق بكل حال أن حن "الوارث أن بتسلط على منلي ما بتسلط عليه الموصى له وهو غبر ممكن هُمِنا ﴿ الرَّكُنَّ الرَّابِعِ الصَّيْعَةِ ﴾، ولا بدُّ من الايجاب وهو فوله أوصيت أو [أعطوه أو جملتــه له ، فان فال هو له فهــو اقرار يؤاخذ به الا أن يقول هو | من مالي له ، ولو قال عينه له فهو كنابه فينفذ مع النية ، والقبول شرط و) « ولا أثر له في حماة الموصى » ولا بشترط الفور بعد الموت » وان مات الموصى ، له انتقل حقّ القبول والملك الى الوارث * وان أوصى للفقراء ومن لا يتعين

قوله صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وفاص الثلث والثلث كثير * وكل تسبرع في مرض الموت فهو محسوب من الثلث وال كان منجزاً * وكذا اذا وهب في الصحة ثم أقبض في المرض (فان قيل) وما المرض المخوف (قلنا) كل ما يستعد (ح) الانسان بسببه لما بعد الموت كالقولنج، وذات الجنب ***وا**لرعاف الدائم*والاسهال المتواتر معقيامالدم*والسلّ في انتهائه (و)*والفالج | في ابتدائه ﴿ وَالْجَي المطبقة ﴾ أما ابتداء السلّ وآخر الفالج والجرب ووجع الضرس وحمي يوم أويومين فليس بمخوف * ومهما أشكل شيَّ من ذلك حكم فيــه بقول مسلمين طبيبين عدلين حربن * واذا ثبت كونه مخوفاً حجرنا عليه في التبرعات في الزيادة على الثلث * وان سلم تبينا الصحة * وان لم يكن مخوفًا لم نحجر * فان مات موتا قيــل انه من ذلك المرض وحكنا لانظنه مخوفا تبين البطلان * فان حمل على الفجأة فلا * ومهم التحمت الفرقنان في القنال * أو تموّج البحر * أو وقع في اسركفار عادتهم القتل * أو قيدم للقتل في الزنا * أو ظهر الطاءون في البلد ولم يتعلق ببدنه ففي هذه الاحوال والتحافها بالمرض المخوف قولان (و)* وان قدَّم للقصاص فالنصأُ نه قبل الجرح غير مخوف * وقبل هو كالاسمير * والحامل قبل أن يضربها الطلق ليس بمخوف لا فاذا ضربها فهو مخوف * وقيل ان السلامة منه أغلب فليس بمخوف (فان قيل) أها حدّ التبرع (قلنا) هو ازالة الملك عن ماله بغير نمن المثل من غير استحقاق كالعتني والصدقة والهبة * أما قضاء الديون والزكوات (ح) والكفارات (حو) الواجبة من رأس المال (حم) أوصى (و) بها أولم يوص ، واذا باع بمن المثل من وارث (ح) أو من بعض الفرماء نفذ من رأس المال ﴿فالوكان عِمَابَاةُ ا فقىدر المحاباة من الثلث * وان نكح بأكثر من مهر المشل فالزيادة من

والجلاهق (٣)الآ اذا قال فوس من قسي ولم يكن له الآقوس الندف والجلاهق * ولو أوصى بشاة دفع اليه الصغير والكبير والمعيب والسليم والذكر والانتي والضأن والمعز* ولا يعطى الكبش على النصّ * وقيل بعطى آذ ليس التاء فيها للتأنيث؛ واسم البعير في تناوله الناقة كالشاة في تناولهـــا الكبش فيه خلاف، والجمل لا يتناول الناقة *ولا الناقة الجمل *ولا الثورالبقرة*ولا عكسها *ولا | الكلب الكابة * ولا الحمار الحمارة * ولا الدامة الحيل والبغال والحمير * فان خصص عرف بلدة بالفرس فقيل يحكم بالعرف * وفيل ينزل على الوضم «والرقيق يتناول الصغير والكبير والمعيب والسليم والذكر والانني والخنثي «وان قال أعطوه رأساً من رقيق ومات وله واحد تعين ۥۥ وان ماتوا أو فنلوا قبـــل موته انفسخت الوصية * وان قتلوا بعد موته انتقل حنّ الوصية الي القيمة * ولو قال أعنقوا عني عبداً جاز المعيب * وقيل يخنص بالسليم لعرف الشرع في العتــق * وان فال أعنقوا عني رفاً بأ فأقله ثلاثة * فان وفي النا ث باثنين وبعض النااث اشنرينا البعض على الاظهر (و)، وان وفي تنفيسين أو خسبسين وبعض المالث ففي الاولى تردُّد ﴿ الطرف الناات فِي الموصى له ﴾ فاذا فال لحمل فلانة كذا فأتت بولد بن وزّع عليهما بالسو به ﴿ واسنوي الذكر والانَّى في المفدار؛ فلو خرج حيّ ومبت عالـ كل لاحيّ ، وفيل بسـقط الشطر * ولو عال ان كان حملهـا غلاماً فأعطوه فولدت غلامين أو غلاماً وجاريه لم بسنحق ﴿ ولو قال ان كان في بطنها غلام فأعطوه اسنحنّ الغلام دون الجارية * وارن كانا " غلامين فثلانة أوجه * فيل يوزّع عليهما * وفسل خيـار النعبهن الى الوارث * وقيل يوقف بينهما الي الصلح بعدال الوع، وكذا الكيم اذا أوصى لاحد الشخصين

(٣) الحارهن نصم الحيم وكسر الها. البدق الدي يرس به اه

لا يشترط القبول * والمعين ان ردّ بعد القبول وقبل القبض فني نفوذه خلاف * والاصح (حم) من الاقوال أن الملك قبل القبول موقوف * فان قبل تبينا الملك من وقت الموت * وان ردّ تبينا الانتقال الي الورثة بالموت * ويملك بالموت في قبول ثان (ح) * وبالقبول في قول ثالث * ونتوقف في أحكام الملك كما توقفنا في الملك كالزيادة الحادئة والنفقة وزكاة الفطر والمغارم وانفساخ النكاح ان كان الموصى به زوجة الوارث أوالوصى له والعتنق ان كان قريب الموصى له أو الوارث * ولوكان الموصى به ابن الموصى له ومات قبل القبول وقبل أخوه الوارث عنق الابن بطريق التبين من وقت (و) موت الموصى المؤمن أخوه الوارث عنق الابن بطريق التبين من وقت (و) موت الموصى * وكذا انكان القابل ابن الميت الأخرى القبول في توريثه الطال تورينه * وكذا انكان القابل ابن الميت اذير تدّ حقه الى القبول في النصف ومن نصفه * ورّ لا يرث أيضاً

- ﴿ الباب الناني في أحكام الوصية الصحيحة ﴿ -

وهى تنقسم الى لفظية والي حكمية والي حسابية ﴿ أَمَا اللفظية ﴾ فلها طرفان ﴿ الأوّل ﴾ في الموصى به * واذا أوصى بجارية دون حملها * وبالحمل دون الجارية صح * وعند الاطلاق هل يتناول الحمل باسم الجارية فيه خلاف * فان تناوله فلا ينقطع بالانفصال بل يبتى موصى به * ولو أوصى بطبل من طبوله وله طبسل لهو وطبل حرب نزل على طبل الحرب ميلا الي التصحيح * ولو أوصى بعود من عيدانه وله عود لهو والبناء والقوس بطل لان ظاهره لهو * وقيل انه ينزل على عود البناء أو القوس * كما اذا قال عود من عيدانى ولم يكن له الا عود القوس الله والبناء * ولو أوصى بقوس حمل على ما يرمى به النشاب دون قوس الندف

*ولا يدخل الابوالابن فلا لعرفان بالقريب * ويدخل الاحفاد والاجداد *وقيل لا يدخل (ح) الاصول والفروع *وقيل يدخل الكل (ح) * ولا يرتبي في بي الاعمام من الاقارب الاالى أقرب جد بنسب اليه الرجل * حنى لو أوصى لاقارب الشافعي في زمانه ارتقينا الى بني شافع لا الى نبي عبــــ مناف وجي المطلب * وفى زماننا لا يصرف الا الى أولاد الشافعي ومن يننسب اليه لاالي 📗 " ني شافع * وقرابة الام تدخل في وصية العجم * ولا ندخل في وصية العرب على الاظهر لأنهـم لايعـــدُّون ذلك قرابه * الا اذا أوصى للارحام فان لفظ الرحم لابخصون له ﴿ وَلُو أُوصَى لَافَارِبُ نَفْسُـهُ خُرْجٌ وَرَنَّهُ لَقَرَيْبُـهُ الشَّرْعُ إِ *وكانت الوصية كلها للآخرين * وقبل بوزع فببطل نصبب الوارث وبصح الباقي ، ولو أوصى لأقرب أعار مه دخل فيه الاب والابن «تم لا نرجيح بالذكورة «فيسنوى الابوالام والاخوالاخب، والاخ من الجانبين أولى من الاخ منجهة واحدة والاحفادوان سفلوا بفدمون على الاخوه * وكذا | بنو الاخوة على الاعمام امو"ة الجهــه ﴿ وَلَا يَفِدُمُ ابْنُ ابْنُ الْآخُ لِلَّابِ وَالْأُمْ على الاخ الاب، ولا على الله لان جهة الاخوة واحدة فيراعى فرب الدرجة ، ويقدم ابن البنت على حنده الابن لافرب ولا بنظر الى الوراثة ، وفالجد مع الاحالاب دولان أحدها دسومان . والماني الاخ أولى لفويه ووفي البد ، مرابن الاخ دولان أحدها الجدأولي لهربه والآخر ابن الاخ أولي القوّه البنوه " والجد أب الام مع الاخ الام كأب الاب مع الاخ للاب سِالقسم الثانيَ،» في المسائل المهنوعة أوّلها الوصية بمنافع الدار وغله البسيان وغرنه نص السافمي رضي الله عنه على صحنه ﴿وَكَذَا مِنَافِعِ العبِدُ وَهُو عَلَمَاتُ منفعة بعد المون لا مجرد (ح) اباحه حي اذامات الموصى له ورث (ح)عنه « وبصح

ومات تبل البيان ان جوّزنا الابهام في الموصى له وصححنا هذه الوصية * واذا أوصى لجيرانه أعطى لاربعين (حو) جاراً من أربعة جوانب قدّام وخلف وبمين وسمال للحديث * واسم القرّاء لمن يحفظ جميع القرآن *فان لم يحفظ عن طهر قلب فوجهان * والعلما؛ ينزل على العلماء بعلوم النسرع * ويدخـل فيسه التفسير والحديث والففه . ولا يدخل فبه من يسمع الحدبث فقط ولا علم له بطريق الحديث * ولو أوصى للفقراء دخل المساكين ، وللمساكين دخل الفقر اء اذ يطلق الاسمان على الله ريقيين * ولو أوصى للنقراء والمساكين وجب الجمر بين الفريقين * وان أوسى لسبيل الله فهو للغزاة * والرقاب فرو للمكاتبين (م) بعرف الشرع "شملا يجب الاستيماب "وأقل ما يكفي من كل جنس ثلاثة, ح) " ولا مجب التسوية بين الثلاث الآ اذا أوصى لثلاثة مسينين * ولو أوصى لزيد وللفقراء قال الشافعي الفياس انه كأحدهم * فقيل معناه أنه لو أعطى أربعه أو خمسة فيعطيه الحمس أو السدس فيكون كأحدهم (و) * وفيل يكفيه (مح) أَقَلَّ ما تموّل اذ له ذلك في آحاد الفقراء * وقيل يعطيه الربع (خ) اذ أقل عدد الفقراء ثلاثة * وقيل النصف (م) لزيد والنصف للفقراء للمقابلة في الذكروهو خلاف النصّ * ولو أوصى للعـ لوبين أو الهـ اشميين أو فبيلة عظيمة ففي صحة الوصية قولان * ووجه الابطال عسر الاستيماب * مع أنه لا عرف في السرع يخصص مثلاثة بخلاف الفقراء * ولو أوصى لزيد ولجبربل فالنصف (و) لزيد والبافي باطل ﴿ وَكَذَا لُو قَالَ لَزَيْدُ وَلَلَّ لِمَ * وَفَيْلُ الْــكُلُّ لَهُ اذْ الْأَصَافَةُ الى الرَّبح لاغية بخلاف جبربل * ولو أوصى لزيد ولله قيــل الكل لزيد * وذكر الله تعالى نأكيد لقربة الوصية * وقيل المضاف الي الله للفقراء فأنهم مصب الحقوق * ولو أوصى لاقارب زيد دخل فيه الوارث والمحرم وغير المحرم (ح)

الصدقة المنذورةوفي الكفارات ثلاثة أوجه (أحدها) انها ديون كالزكوات (والشابي) أنهاكالتطوّعات لانه متبرع بالنزامها * فان أوصى احتسب من الكفارة مهما أخرجها الوارث من مال نفسه ولم يكن له تركه وقعت عنه تشبهاً بقضاء الدين* ويستوي فيه العتق والاطعام * وأما الاجنسي اذا تبرع به ففي نفوذه عنـه وجهان ﴿ ولا يجوز التــبرع بالعنق الذي ليس بلازم على المبت للوارث ولغيره * ولو أُوْصِي بالعتق في كفارة مخـيرة والناث لا بني به فهو كالتبرع * وان كان احدى خصال الواجب * أما الدعاء للميت سفمه مدليل الحبر * وَكَذَا الصِدقَةِ * وأما الصِلاة عنه قضاء لما فاته لاتنفعه (و) * والصوم أيضاً لا يقع عنه على القول الجديد ﴿ الثالثة ﴾ اذا ملك قريبه في مرض الموت بالارث عتق (و) من رأس المال * وان ملك بالشراء عتق من النك * ف زاد لم يعنق * وان ملك بقبولوصية أو هبة نفيه وجهان * وقدر المحاباه من المبيع كالموهوب * ثم اذا عتق من الثلث لم يرث (حوم) اذ ينقلب المتق تبرَّعاً على وارث فيمتنع * وان عتق من رأس المال ورث (و) لانهوقع مستحقاً شرعاً *ولو قال أعلقوا عبدي بعد ،وتي لم يفقر الي فبول العبد لان لله حقاً في العنق * ولو قال أوصيت له برقبت ه فني اشنراط القبول وجهان * ولو أعتق ثلث العبيد بعد موته وليس في المال متسيع لم بسير لانه معسر والمال لغيره بعد موته * وان أعنق الجاريه دون الحمل فني السراية الى الحمل بعدالموت وجهان *من حيث انه من الاصل كمضو معبن لا يفف العدق عليه - وكذلك اذا استثنى الجنين صريحاً عن الحربة ففي صحة الاستنناء وجهان * ولو أوصى شلث عبــده فاستحق للثاه نزلت الومـــية على للنه الذي بقي * وقبــل لايبق

(ح) اجارته *ولا يضمن اذا للف العبدفي مده * وعلك جميع اكتساب العبد من الاصطياد والاحتطاب *ولا علك ولد الجارية ولاعقرها * ولا ماعلكه العبد بالاتهاب على أظهر الوجهين * وهل يملك المسافرة بها دون رضا المالك فيه وجهان * والوارث عملك اعتاقه *ثم يبقى (وَ.) مستحق المنافع بعد العتق | *وينزمه (ح) الانفاق قبل العتق * فان أراد الحلاص فليمتق* وقيل الانفاق على الموصى له ﴿ كَا أَنَّهَا عَلَى الرَّوْجِ * وقيل انَّهَا في كسبه * ولا يملك الوارث بيعهان أُوصى بمنفعته مؤبدا * وانكان مؤقناً فهوكبيع المستأجر * وهل يملك كتابته ولا كسب له الا الصدقات فيه وجهان «والماشية الموصى بنتاجها للغير يجوز بيعما لبقاء بعض المنافع * واذا قلل العبد فلاوارثاستيفاء القصاص * ويحبط حق الموصى له * فان رجع الى القيمة فقد قيل ان الوارث يختص بها * وقيــل يشنري بها عبد فيقوم مقامه * وقيل يوزع على الرقبـة مسـلوبة المنفعة وعلى المنفعة * ويقسم بينهما بهذا الاعتبار * وانجني هو تملق الأرش برقبته *فاذا بيع بطل حق الموصى له * وان فداه السميد استهرّ حقه * والصحبح أن طربق احتسابه من الثلث أن يعنبر ما نقص مر ٠ قيمته بسب الوصية عنفعته ﴿ الثانية ﴾ اذا أو مي بالحج عنه نظر ﴿ ان كَانْ تَنَاءً عَمَّا صحت ان جوزنا الاستثابة بتطوّع الحجه ثم هو محسوب من الثاث * ولكن يتنزل مطلقه على حجه من الميقات "أو من دويرة أهله فيه وجهان " وان كان حجة الاسلام فلا حاجة الي الوصية فانه دين يخسرج من رأس المال وان لم يوص مه كالرسحوات وسائر الديون * ولكن ان قال حجوا من ثلثي كان فائدته زحمة الوصايا بالمضاربة * ولا يقدم الحج على الوصايا في الثاث على الصحيح (و) * ثم ان لم يتم الحج بما حصل من المضارية كمل من رأس المال ﴿ أَمَا الحَجَّةِ المُنْدُورَةِ فَفَيَّا وَفَيْ

بثلث فالمسئلة من ستة عند الاجازة للموصى له بالنصف ثلاثة وللموصى له بالنصف ثلاثة وللموصى له بالنك سهمان * والمجموع خمسة والنسبة بينهما بالاخماس فنطلب مالا لثلثه خمس يضرب ثلثه في خمسه وهو خمسة عشر ويصرف ثلاثة من الحسه الي الموصى له بالثلث فهذا طريقه وهذا الوحيز للا يحتمل اكثر من هذا البيان في الحساب

-م ﴿ الباب الثالث في الرجوع عن الوصية ﴿ حِرْهُ -

ويصح الرجوع عنها قبل الموت لانه جائز لم يتصل به القبض * وللرجوع السباب مراقط الله و تركتي فالظاهر أنه ليس برجوع مرا الثاني به ما يتضمن الرجوع كالبيع والعتق والكتابة والاستيلاد والوصية بها فان ذلك ضد الوصية * أما اذا أوصى بعبد لزيد * ثم أوصى به لممرو فهو تشريك بينها كا لو قال أوصيت لها * ولو قال الذي أوصيت به لزيد فقد أوصيت به لممرو فهو رجوع * ولو أوصى بثاث ماله وباع جميع ماله لم يكن رجوعاً لان الثلث المرسل لا ينحصر في العين الحاضرة من النالث به مقد مات هذه الامور كالمرض على البيع * ومجرد الايجاب في الرهر والهمة رجوع في أظهر الوجهين لدلاته على قصد الرجوع * والوط: مع العزل ليس برجوع * ومع الانزال دليل على قصد الرجوع * والوط: مع العزل ليس برجوع * ومع الانزال دليل على قصد الرجوع * والوط: مع العزل ليس برجوع * ومع الانزال دليل على قصد الرجوع في والوط: مع العزل ليس برجوع * ومع الانزال دليل على قصد الرجوع الما قلا شيء له * وقيل انه يسنأنف له سينة كاه لة بعه الموصى له بقية السنة والا فلا شيء له * وقيل انه يسنأنف له سينة كاه لة بعه مضى مدة الاجارة سلم الى مضى مدة الاجارة سلم الى مضى مدة الاجارة سلم الى مضى مدة الاجارة سام الى مضى مدة الاجارة مؤلل الماله به الم الموصى به مهم الواقوسى بمنطة الماله والماله به الم الموصى به مهم الواقوسى بمنطة الماله والوسية شيء عند انقضاء الاجارة سلم الى مضى مدة الاجارة مؤلل الماله به الم الموصى به مهم الواقوسى بمنطة الماله به الم الموصى به مهم الواقوسى به عنطة الماله به الم الموصى به مهم الواقوسى به عنه الموسى به عنه الموسى به عنه الماله الم الموسى به مهم الموسى به عنه الموسى الموسى به عنه الموسى به الموسى به عنه الموسى به عنه الموسى به عنه الموسى به عنه الموسى به الموسى به عنه الموسى به الموسى به عنه الموسى به الموسى به الموسى به الموسى به عنه الموسى به عنه الموسى به عنه الموسى

وصية الا ثلث الثلث بحكم الشيوع ﴿ فرع ﴾ اذا منعنا نقل الصدقات فني نل ماأوصى مه فى باده للمساكين وجهان ﴿ القسم الثالث ﴾ فى المسائل الحسابية اذا قال أوصيت له عمثل نصيب ابني أو بنصيب (ح و) ابني وله ابن واحد هو وصية بالنصف (و) * ولوكان له ابنان وأوصى بنصيب واحدفهو وصية الثلث (م) * وان كانوا ثلاثة فبالربع (م) * وبالجملة يسوّى بينه وبين لبنين في القسمة * وكذا أذا أوصى بنصيب ابن ثالث لو كان ولم يكن في الحال فهوكما لوكان وأوصى بمثل نصيبه * ولوأوصى عمثل نصيب أحد ورثته أعطي مشل سمهم أقلهم نصيباً (م) * ولو أوصى بضعف نصيب ولده أعطى مشل ماأعطي ولده مرتين * ولو أوصى بضعفين أعطى مثله ثلاث مرات (حم) * وان أوصى بثلاثة أضعافه أعطى مثله أربع مرات * وان أوصى بحظ أو نصيب أو سهم أعطي أقل ما يتموّل (ح م و) * ولو أوصى بالثاث الاشيأ نزل على أقــل ما يتموّل * واذا أوصى مجزء من ماله وله ورثة فطريق تصحيح الوصية أن ينسب جزء الوصية الى ماييق من المال الذي هو مخرج الوصية ويزاد مثل نسبته على مسئلة الورثة فما بلغ فمنه تصح المسئلتان ﴿ وَبِيانَهُ أُوصَى بئلث ماله وخلف ابنين و منتين فمسئلة الوصية من نلاثة ومسئلة الورنة من ستة ونسبة جزء الوصية وهو واحد الى مابقي من مخرجها وهو الثلانة مثل النصف اذ الباقي بعد اخراج الواحد اثنان والواحد مثل نصف الاثنين فيزاد على مسئلة الورثة وهيمن ستة مثل نصفها ليصيرتسعة ويعطى الموصى له الثلث ثلاثة يبقى ستة تصبح على الورثة * أما اذا أوصى بمايزيد على الثلث وردّ مازاد علي الثلث فطريقه أن يعرف نسبة التفاوت بين أرباب الوصايا حالة الاجازة ويقسم الثلث بينهم على تلك النسسبة * فسلو أوصى لواحــد بنصف ولآخر

استقلال أحدهما عند موت الثاني صبح شرطه * ولا يجوز نصب الوصي على الاولاد البالغين * لعم ينصب وصياً في قضاء الديون وتنفيذ الوصايا * ولا يجوز نصب الوصيّ في حياة الجدّ فانه ولي شرعاً ﴿ الثالث الموصى فيه ﴾ وهو التصرّفات المالية المباحة * ولا يجوز الايصاء في تزويج الاولاد اذلاغبطة فيه * ولا في بناء البيعة * وكتبة التوراة فانها معصية ﴿ الرَّابِعِ الصَّيْعَةِ ﴾ وهي أن نقوُّل أوصيت اليك لتنصرّف في مال الاطفال ﴿ فَانَ لَمْ يَذَكُمُ التَّصرُّفُ لَمْ إِ بنزل مطلق الايصاء الآعلى مجرّد الحفظ في أحد الوجهين ﴿ ومعما اعْلَقُــلُ لسانه فقرئ عليه كتاب الوصيه فأشار برأسه كني (ح) روله أوصى اليه في إ بعض التصرُّفات لم يتعدُّ (ح) ما رسمه لانه متصرَّف بالاذن ﴿ ولو أُوصَى ا الى رجلين فطلقه منزل على التعاون حتى لايستقل أحدها بشيء الآاذا صرّح باثبات الاستقلال * فان لم يثبت الاستقلال فمات أحدها لم ينفرد الثاني حتى ينصب القاضي بدلاً عن الميت فانه ما رضي برأي واحد ﴿ وَلُو ا أوصى الى زيد ثم أوصى الى عمرو فان قبلا جميعا كانا شريكين×ولم ينفرد | أحــدهما بالتصرّف » وان قبــل أحدهما دون الآخر انفرد بالتـــرّف » ولو أوصى الي زيد ثم قال ضممت اليك عمراً فقب ل عمرو دون زيد لم يكن لعمرو الانفراد حتى يضم القياضي اليه أميناً آخر لان لفظ الضم للشركة ﴿ ومهما اخلف الوصيان في تعبين من بصرف اليه الوصيه" من الفقراء أو في حفظ المال تولي القاضي الامر المتنازع فيه ﴿ وقد قيل أنه يقسم المال بينهما اذا قبل القسمة مهما لنازعا في الحفظ . أما أحكام الوصاية } فأنها عقد جائز * وللوصيّ أن بعّزل نفسه (ح) ه ﴿ ا ناه را أن يفضي ديون الصبي * وأن ينفن عليه بالمعروف * وليس له أن يزوّج الاطفال ﴿ وله تزويج اما نَّهُمْ فطحنها * أو دقيق فعجنه * أو غزل فنسجه * انفسخت الوصية * ولو أوصى بخبز فجعله فتيتاً * أو بلحم فقد ده * أو برطب فجفه * أو بقطن فحشا به الفراش * أو بدار فانه دمت حتى بطل اسم الدار * أو بعرصة فبنى فيها أو غرس * أو بثوب فقطعه قيصا * أو بخشب فاتخذه باباً * أو بشيء ونقله من موضع الموصى له الي مكان بعيد فني الكل وجهان * فأما اذا أوصى بصاع حنطة نخلطها بغيرها كان رجوعاً * وان أوصى بصاع من صبرة فصب عليها صبرة مثلها لم يكن رجوعاً لانها زيادة لم تدخل في الوصية * وان كان أرداً فوجهان

-0ﷺ الباب الرابع في الوصاية ﷺ--

والنظر في أركانها وأحكام با (أما الاركان) فاربعة ﴿الاوّل الوصي ﴿ وَكَفَايِة التَصرّ فَ التَكْلَيفُ (م ح) ﴿ وَكَال الحرية ﴿ والاسلام (ح) ﴿ والعدالة (ح) وكفاية التصرّ ف ﴿ وفي جواز النفويض الي النساء ﴿ والام أولي من ينصب قيما ﴿ فان لم تنصب فلا ولاية لها ﴿ ولو أوصى الى مستولدته أولى من ينصب قيما ﴿ فان لم تنصب فلا ولاية لها ﴿ ولو أوصى الى مستولدته أو مد بره قفيه ترد د ﴿ منشؤه أن المرعي حالة الموت أو حالة العقد ﴿ ولو أوصى الكافر الى كافر في أولا ده الكفار جاز ﴿ ولو كان الوصى آميناً فطرأ الفست العزل ﴿ فان عاد أميناً لم بعد وصياً ﴿ وكذلك القاضى ينعزل ثم لا يعود بالتوبة على أطهر الوجهين ﴿ والا مام لا ينعزل بالفسق لا جل المصلحة الكلية ﴿ ولكن لو على أظهر الوجهين ﴿ والا مام لا ينعزل بالفسق لا جل المصلحة الكلية ﴿ ولكن لو أمكن الاستبدال به من غير فتنة فعل ﴿ الثاني الموصى ﴾ وهو كل من له ولا ية أما الوصى فليس له الايصاء الا أذن له على المولية في الايصاء فله ذلك على أصبح القولين ﴿ كا إذا اشترط أن يكون ولده وصياً بهد البلوغ إذ يتحوّل الوصاية اليه ﴿ ولو أوصى الي رجلين وشرط وصياً بهد البلوغ إذ يتحوّل الوصاية اليه ﴿ ولو أوصى الي رجلين وشرط وسياً بهد البلوغ إذ يتحوّل الوصاية اليه ﴿ ولو أوصى الي رجلين وشرط أله وسياً بهد البلوغ إذ يتحوّل الوصاية اليه ﴿ ولو أوصى الي رجلين وشرط أله وسياً بهد البلوغ إذ يتحوّل الوصاية اليه ﴿ ولو أوصى الي رجلين وشرط وسياً بهد البلوغ إذ يتحوّل الوصاية اليه ﴿ ولو أوصى الي رجلين وشرط وسياً بهد البلوغ إذ يتحوّل الوصاية اليه ﴿ ولو أوصى الي رجلين وشرط و أله و المناه المناه المناه المناه المناه الوصاية اليه ولو أوصى الي رجلين وشرط و أله و المناه الم

مع القدرة ضمن * فان عجز عن الكل فسافر به تعرض لحطر الضمان على أظهر الوجهين * ومهما تبرم بالوديعة فسلمها الى القاضي عنـــد العجز عن المــالك ففي لزوم قبوله وجهان * جاريان في الناصب اذا حمل المغصوب الى القاضي *وفيمن عليمه الدين اذا حمل الدين اليمه بوص حضرته الوفاة فلم يوص بالودبعة ضمن الأأن بموت فِحاَّة ﴿ وَلُو أُوصَى الَّى فَاسْقَ ضَمَنَ ﴿ وَلُو أُوصَى فَأَجِلَ | -ولم يميرُ الوديعة ضمن ﴿ كَمَا اذا قال عندي ثوب ولم يصفه وله أثواب ﴿ ولو قال عندي ثوب فلم يصادف في تركته فلا ضمان تنزيلا على التلف قبل الموت *ولو وجد في تركته كيس مختوم مكتوب عليهانه وديمة فلان لميسلم اليه فلعله ا كتبه تلبيسا ﴿ الثاني } فقل الوديمة من قرية الى قرية ان كان بينها مسافة ضمن بالسفر * وان لم يكن فان نقل من قرية أهله ضمن لان قرية أهله أُحرزنيحقه «ولوكانبالعكس لمريض زالا اذاظهر نقصان الحرز في القرية الآهلة ^ا مِ الثالث ﴾ النقصير في دفع المهلكات - فان ترك علف الدابة أو سقيها ضمن الااذا نهاه المالك فأنه يعصي ولا يضمن * وكذلك اذا لم يعرَّض النوب الذي يفسده الدود لار يح ضمن فان لم يندفع الاباللبس لزم اللبس ١١٨ اذانهاه المالك * ومها أمر صاحبه بعلف الدابة أوسقيها لم يضمن على الاظهر لان ذلك معناد ﴿ وَكَذَا لُو أَخْرِجِهِ لَاسَ وَالْطَرِبُقِ آمَنِ ﴿ وَقِيلَ اللَّهِ لِضَمَنَ لَانُهُ اخْرَاجِ من الحرز بغمير عمـذر ﴿ الرابع ﴾ الانتفاع فاذا لبس النوب أو ركب الدابة | ﴾ وكذا ان أخذ الدراهم البصرفها الى حاجبه (ح) ضمن * وان نوى، الاخذ ولم بأخذ لم يضون «بخلاف الملنة ول فانه اضون بمجرد النية اذ سبب أمانتــه عجرد نايته ، وفيل ان الودع أبيناً يضمن ، نم هما نرك الحيانة لم بعد (ح)

وعبيدهم على الاظهر * وليس له أن يتولى طرفي العقد *وأن يبيع من نفسه بخلاف الاب * وليس له أن يشهد للاطفال بمال اذ يستفيد بها ولايه التصرف فيه * فان لم يكن وصياً الآفي الثلث استفاد اتساع التصرف باتساع الثلث *ومهما نازعه الصبي في قدر النفقة ونسبه الي الزيادة فيها أو نسبه الى الخيانة في بيع فالقول قول الوصي فانه أمين والاصل عدم الحيانة *وان نازعه في تاريخ موت الاب او تكثير النفقة أوفي دفع المال اليه بعد البلوغ فالقول قول الوصي ها في تاريخ موت الاب او تكثير النفقة أوفي دفع المال اليه بعد البلوغ فالقول فول الصبي * اذ الاصل عدم الرد والوت واقامة البائة عليها ممكن

- ﴿ كتاب الوديمة ﴾ ٥٠-

وحقيقتها استنابة في حفظ المال « واركام اكاركان الوكالة ه وصيغتها كصيغتها هوالتكايف شرط في العافدين « فلو أخذ الوديعة من صبي ضمن الا اذا أخذ تخليصاً على وجه الحسبه فانه لا يضمن على أحد الوجهين « ولو أودع عند صبى فأنلفه الصبي لم يضمن على أحد القولين لا نه مسلط عليسه « كما لو أقرضه أو باعه » وكذا الحلاف في تعليق الضمان برقبة العبد اذا أودع فأنلف هواما حكم الوديعة في فهو عقد جائز من الجانيين ينفسخ بالجنون « والاغماء « والموت « وبعزله نفسه » واذا أنفسخ بقي أمانه شرعيه في يده كالنوب تطيره الريح الى داره هو الوديعة عقد النقصير « وللنقصير سبعه أسباب هو الاول في أن يودع عند يجب الا عند النقصير « وللنقصير سبعه أسباب هو الاول في أن يودع عند غيره سواء أودع زوجه أو عبده أو أجنبياً « الا أن يودع عند القاضى غيره سواء أودع في حالة السفر فعاريقه عند السفر أن يرد الى المالك الحضر « فالى القاضى « فان عجز فعند أمين « فان ترك هدذا الترتيب « فان المال القاضى « فان عجز فعند أمين « فان ترك هدذا الترتيب « فان المال القاضى « فان عجز فعند أمين « فان ترك هدذا الترتيب « فان ترك هدذا الترتيب

على الظالم * وفى توجه المطالبة عليه وجهان * ومهما طالبه الظالم فعليه أن يخفى * ولا بأس أن يحلف كاذبا للمصلحة *فان خير بين الحلف بالطلاقأو التسليم فانسلم ضمن ﴿وان حلف طلقت زوجته لان الحيار فىالتعيين اليه ﴿ السابع ﴾ الجُحُود وهو مع غير المالك غير مضمن * ومع المالك بعد مطالبته مضمن * وبعد سؤاله دون المطالبة وجهان * ومهما ﴿ حِد فالقول قوله * فان أقيم عليه البينة فادعى الردمن قبل فان كان صيغة جحوده انكارا الاصل الوديعة لم يقبل قوله بغير بينة * وفي قبوله مع البينة وجهان اتناقض كلاميه * وانكان صيغة جموده انه لايلزمني تسليم شيء اليك قبـل قوله في الرد والتلف اذ لاتناقض بين كلاميه ﴿ العاقبة الثانية ﴾ رد المين عند نقائه وهو واجب مهما طلب المالك * فان أخر بغير عذر ضمن * وان أخر لاستنَّمام غرض نفسه بأن كان في حمام أو على طعام جاز بشرط سلامة العاقبة * وان قال ردّعلى وكيلي فطلب الوكيل ولم يرد ضمن * وان لم يطلب ولكن تمكن من الرد. ولم يرد ففي الضمان وجهان جاريان في كل أمانة شرعية ﴿ كَالْتُوبِ اذَا طَيْرِهِ الرِّيحِ اليَّ دارِهِ * ومهما رد على الوكيل ولم يشهد فأنكر الوكيل لم يضمن بهذا التتصير على أظهر الوجهين " مخلاف الوكيل بقضاء الدّين فانه يضمي بترك الاشهاد لان حق الوديعة الاخفاء هر فرعان * أحدها ﴾، لوطالبه بالرد فادعى التاف فالقول قوله مع يمينه «الا أن يدعى تحريقاً أو غارة فانه لايصدق الا ببينة أو استفاضة | * ولوادعي الرد فالقول قوله *الا أن يدعي الرد على غير من أتمنه كدءوي الرد على وارث المالك؛ أو دعوي وارث المودع على المالك وأودعوي من طيرالريح النوب في داره*أو الملنقط *أو دعوي المودع الرد على وكيل المالك فانه يحتاج الى البينة في كل ذلك اذ لا يجب تصديقه الاعلى من اعترف بأمانته ﴿ الثَّالَيْ بَ

مينا * فلو ردّ عين ذلك الدرهم الى الكيس واختلط بالباقي لم يتعــد الضمان الي الباقي على أقيس الوجهين ﴿ بحلاف ما اذا ردّ بدله اليه فان ذلك خلط ملكه بملك النير * ومهما أنلف بعض الوديعة لم يضمن الباقي الا اذا كان متصلا به * كَااذًا قطع طرف العبدأو الثوب فانه يضمن الكل لحيالته * فانكان مخيطًا لم يضمن الا المفوّت على أســـد الوجهين ﴿ الحامس ﴾ المخالفة في كيفيه " الحفظ فاذا سلم اليه صندوقا فقال لاترقدعليه فرقدعليه فقد زادخيراً فلا يضمن الا اذا أخذ اللصوص من جنب الصندوق في الصحراء فانه يضمر على لان مثل هذه المخالفة" جائزة بشرط سلامة" العاقبة * ولو سلم اليه دراهم وقال اربطها في كمك فأخذها في يده فأخذها غاصب لم يضمن لأن اليد ههنا أحرز * فان استرخى منوم أو نســيان ضمن * وان ربط في كمه امتثالا له وجمــل الحيط الرابط خارج الركم فأخذه العار ارضمن لان ذلك اعراء العار ار *فان ضاع بالاسترسال لم يضمن وان جعل الحيط داخل الكم فالحكم بالعكس من هذا * وان قال احفظ في هذا البيت ولم ينه عن انتقل فنقــل الى ماهو دونه في الحرز ضمن * وان نقل الي ماهو مثله أو فوقه لم يضمن * الا اذا هلك بسبب النقل كأنهــدام البيت المنقول اليه * وكذلك • كتري الدابة اذا ربطها في الاصطبل فماتت لم يضمن * وان انهــدم عليها ضمن * وان نهاه عن النقل فنقل ضمن لصريح المخالفة * والكان المنقول اليه أحرز الا اذا كان النقل أ لضرورة غارة أوحريق * وار نقل من صندوق الى صندوق والصناديق أ للمالك لم يضمن * وان كان لاءو دع فهو كالبيت ﴿ السادس ﴾ التضييع و ذلك أن يلقيه في مضيعة*أو يدلعليه سارقاً* أو يسعى به الي مرن يصادر المالك فيضمن * ولو ضيع بالنسيان فغي ضمانه وجهان * وان سلم مكرها فقرارالضمان

الحامس ﴾ لابناء السبيل * وبيانهما في تفريق الصدقات * والمستحقون بالحاجة تتفاوت حقوقهم بتفاوت الحاجة ﴿ أَمَا الْآخِياسِ الْأَرْبِعُهُ ۖ ﴾، فقد كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم في حيانه * وبعـــده ثلاثه" أقوال (أحدها) أنه للمصالح تكمس الخس (والثاني) أنه يقسم كايقسم الخس فيكون جلة الذيء مقسوماً بخمسة أقسام كما دل ظاهر الكتاب عليه (والثالث) للامام أن يضع ديواناً يحصي فيه المرتزقة بأسمام، وينصب على كلعشرة عريفاً يجمعهم * ويسوى (و) بينهم في الاعطاء فيعطى كل واحد على فدر حاجله * ويعطى (و)لولده وعبده وفرسه وزوجنه وان كنّ أربماً *ولا يزيد على عبد واحد اذ لا حصر فيه ﴿ و يُعطِّي الصغير والكبير ﴿ وَكُلَّا زادت حاجنه بالكبر زاد في حصـته * ويقدّم في الاعطاء قريشاً * ومن جملتهم بنو هـاشم وبنو المطلب * ثم من بعده على ترتيب القرب * ثم يعطى العجم بعد العرب. ثم يقدّم بالسنّ أو بالسبق في الاسلام * ولا يثبت في الديوان اسم صبيّ ولا مجنون ولاعبد ولا ضعيف «بل اسم المستعدين للغزو «فان طرأ الضعف والجنون فان كان يرجى زواله فلا يسقط الاسم * والآ فيسقط *واذا مات فالاظار (و)أنه يعطى لزوجنه وأولاده ماكان يعطبهم في حياته ﴿ أَمَا الروحِة فَالَى النَّرُوحِ ﴿ وَأَمَا الاولاد فالى الاستقلال بالكسب أو الجهاد ﴿ ويفرق أرزافهِم في أول كل سنة * فاو مات واحد بعد جمع المال وانقضاء السينة فحقه لورنته ، وان كان قبل الجمع والحول فلاحق له (و) * وان كان بعد الجمع وقبل الحول فقولان * وان الكان في جملة النيء أرض فخمسها لاهل الحنس ، والباقي يكون وففاً هكذا نصّ الشافعي رضي الله عنه ﴿ فقيل أراد به وقفا شرعيّاً لانه المصاحمة ﴿ وقيل ادعى رجلان وديمة عليه فقال هو لاحدها وقد نسيت عينه * فان صدقاه فى النسيان فصلت الحصومة بينها بطريقها وجعل المال فى أيديها * وان ادعيا العلم على المودع فيحلف لهما يمينا واحدة على نفي العلم * فان نكل وحافا على علمه ضمن القيمة وجعلت القيمة والعين فى أيديهما * وان سلم العين بحجة لاحدهما رد نصف القيمة الى المودع * ولم يجب على الثاني الرد لانه استحقها بمينه ولم يعد عليه المبدل

م كتاب قسم الفي،والغنائم * وفيه بابال كه⊸

﴿ الباب الأوّل في النيء ﴾ وهو كل مال فاء الي المسلمين من الكفار بغير المجاف خيل وركاب كاذا انجلواعله خوفاً و بذلوه لذكف عن قنالهم فهو مخمس الجاف خيل وركاب كاذا انجلواعله خوفاً و الحراج والعشر ومال المرتد ومال من مات ولا وارث له * نخمس هذا المال مقسوم بخمسة (ح) أسهم بحكم نص الحكتاب ﴿ السهم الاول ﴾ المضاف الى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم مصروف الى مصالح المسلمين (و) اذ كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم في حياته والا نبياء لا يورثون * ومصالح المسلمين سد الثفور وعمارة القناطر وأرزاق القضاة وأمثاله ﴿ السهم الناني ﴾ لذوي القربي وهم أقارب رسول الله صلى الله عليه وسلم كبني هاشم وبني المطاب * دون غيرهم من بني عبد شمس وبني نوفل * ويشترك في استحقاقه الغني والفقير والصغير والكبير والرجل والمرأة والغائب والحاضر بعد أن يكون الانتساب لجهة الآباء * ولا يفضيل أحد على أحد الا بالذكورة فانه يضعف به الحق كافي الميراث ﴿ السهم الثالث ﴾ البتاي وهو كل طفل لا كافل له * ويشترط كونه فقيرا على أظهر الوجهين لان لفظ اليتيم ينبئ عنه ﴿ السهم الرابع ﴾ للمساكين ﴿ السهم الثالث ﴾ البتاي وهو كل طفل لا كافل له * ويشترط كونه فقيرا على أظهر الوجهين لان لفظ اليتيم ينبئ عنه ﴿ السهم الرابع ﴾ للمساكين ﴿ السهم الوجهين لان لفظ اليتيم ينبئ عنه ﴿ السهم الرابع ﴾ للمساكين ﴿ السهم الوجهين لان لفظ اليتيم ينبئ عنه ﴿ السهم الرابع ﴾ للمساكين ﴿ السهم الوجهين لان لفظ اليتيم ينبئ عنه ﴿ السهم الرابع ﴾ للمساكين ﴿ السهم الوبه المناس المنه المنه

قولان * والذي لا يستحق (و) السلب * وفي مستحق الرضخ اذا قتل خلاف * والحاتم والسوار والمنطقة من السلب على الاظهر (و) * والحقيبة المشدودة على فرسه * وكذا الجنيبة ليس من السلب على الاشهر * وفيها معــه من الدنانير قولان * والاشبه بالحديث أنه لا يخرج الحس من السلب ﴿ أَمَا | ا قسمة الغنيمة ﴾ فقيها مسائل ﴿ الأولى ﴾ اذا ميز الامام الحس والسلب والرضيخ والنفل قسم الساقي على العانمين بالسوية عقاراكان أو منقولا *ولا بؤخر القسمة (ح) إلى دار الاسلام* والنائم من شهد الوقعة لنصرة ا المسلمين * فلو شهد آخر الوقعة استحق * ولو حضر بعــد انقضاء القتال فلا (ح) * وان حضر بعد انقضاء القنال وقبل حيازة الغنيمة فقولان* واذا غاب في آخر القنال ان كان بانهزام سقط حقه الآاذا قصد التحير الي فئة أخرى * واذا اتهم فالقول قوله مع يمينه * وان مات لم يستحقُّ السهم * وان مات فرسه استحقّ سهمه لان المتبوع قائم هذا هو النص ﴿ وقيل فيه قولان بالنقــل والتخريج * والمرض الذي لا يرجى زواله كالموت ، وقيـل طربانه لا يسقط السهم لحاجئه الي نفقة العلاج والاياب * أما المخــ فل للجيش فيخرج من اله ف * فان بقي فلا يعطى شيئًا أصلام الثانبة ﴾ اذا وجه الامامسريةفغنمت شيئاً يشارك في استحقاقها جيش الامام اذاكانوا بالفرب منرصدين للنصرة ﴿ الثالثة ﴾ من حضر لا لقصد الجهاد كالأجير لسياسه الدواب أن لم يقائل لم يستحقّ (و) * وان فائل فثلانة أقوال * في النالث نخير بين اسقاط الاجرة من التداء القنال وبين اسقاط الننيمه « وفي التاجر هذان القولان ولايجري الثالث * وأما الاجير للجهاد فان كان كافرا استأجره الامام استحق إلاجرة * وان كان مسلماً فلا * ولا يستحق الغنيمة أيضاً على أحد الوجهين ، لانه أراد به التوقف عن قسمه الرقبه * وقيل فرّع (و) على أنه للمصالح * والآ فعلى القول الثاني تجب قسمته * واذا فضل شي من الاخماس الاربعة عن قدر حاجتهم وزّع عليهم

- الباب الثاني في قسمة الغنائم ١٥٥٠

والغنيمة كل مال أخـذه الفئــة المجـاهدة على سبيل الغلبــة * فحمسها مقسوم كخمس النيء * وأربعة أخماسها للغانمين * ويتطرّق اليه النفل والرضخ والسلب * ثم القسمة لعده ﴿أما النفل ﴿ فَهُ وَ زِيادة مال نشتر طه أمير الجيوش لمن تعاطى فعلا مخطراً كتقدمه على طليعه أو تهجمه على قلعه * ومحله مال المصالح أو خمس الخمس مما سيؤخذ من الكفار * وقدره ما يقتضيه الرأي إنحسب خطر الفعل اما ثلث خمس الحمس أو ربعه أو ثلث ما يأخذه أو ربعه كما يراه الامام ﴿ وأما الرضيخ ﴾ فهو مال تقديره الي رأى الامام بشرط أن لا يزيد على سهم واحد من الفاعين بل ينقص ﴿ ويصرف الى العبيد والصبيان أ والنساء * و نقصانه عن السهم لنقصان حالهم * وكذا الكافر (و) ان حضر باذن الامام(و) يرضخله * وفي محله ثلاثة أقوال (أحدهـ) أنه من أصل الغنيمة كأجرة النقل والحمل (والثاني) أنه من خمس الخمس كالنفل (والثالث) أنه من الاخماس الاربعة لانه سهم من الغنيمة الآأنه دونه ﴿ أَمَا السَّلَّبُ إِنَّهُ فهو ما يوجد مع القنيل من ثيبابه وسلاحه وزينته يستحقه فاتله بشرط أن يكونالقنيل مقبلا والقائل راكباً للغزو* فلو رمى من حصن ﴿ أَو من وراءالصف وقنل *أوكان القنيل منهزماً أو غافلا فقئل لم يستحق "ويستحق بالاتخان * فان قتله غـيره فالسلب للمثخن * فان اشتركا في الأثخان فالسلب لهما * واذا أسر [كافراً استحقّ سلبه(و) * وفي استجفاق رقبته اذا رقّ *أو بدله اذا فادي نفسه

عام * وأجرة الكيال على المالك في أحد الوجهين ﴿ الرابع المؤلفة قلوبهم ﴾ * ولا يجوز أن يعطي هذا السهم لكافر نألفاً على الاسلام أذ لاصدقةلكافر * أما المسلم اذا كان ضعيف النية في الاسلام فهل يتألف تقريراً له عليه باعطاء مال فيه قولان ﴿وَكَذَا مِنَاهُ أَذَارًا ۚ فِي الْكُفُرِ يَنْتَظُّرُ فِي اعْطَالُهُ اسْلَامُهُمُ أَحَدُ القولين أنهـم لا يعطون لاستغناء الاسلام عن التألف * والثأني نعم نأسياً | برسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ وعلى هذا فقولان (أحدهما) أنه يعطى من المصالح (والثاني) من الزكاة اذ هو المراد بالمؤلفة * وأما من يتألف على الجهاد مع الكفار أو مع مانعي الزكاة ان كان نألفهم بمال أهون على الامام من بعث جيش لقربهم من المقصودين بالقتال فهؤلاء يعطون قطعاً * وفي محله أربعة أوجه * وقيل قولان(أحدها)أنه من المصالح (والثاني) من سهم المؤلفة { والثالث }من سهم سبيل التَّفانه نألف على الجهاد (والرابع) (و) ان رأي الامام أن يجمع بين سهم المؤلفة وسهم سبيل الله فعل ﴿ الحامس الرقاب ﴾ فيصرف ثمن الصدفات الى المكاتبين (م) العاجزين عن النجوم * وطريقه الصرف الى السيد باذن المكاتب * والصرف الى المكاتب بنير اذن السيد جاَّز أيضاً * ويجوز اعطاؤه قبل حلول النجم على أظهرالوجهين * فانأعطيناه فاستغنى عنه بتبرع السيد باعتاقه أو بتبرع غيره استردعلى الصحيح(و)* الااذا للف قبل العتق فلا يغرم (و) * وإن صرف الى سيده فرده الى الرق لعجزه ببقيه النجوم بسترد (و) ﴿ السادس الغارم م والديون للاثمة ، دين لزمه بسبب نفسه فيقضى من الصدقات بشرط أن بكون معسراً ﴿ وَ وَسَابِ الْاستقراض مباحاً وفان كان معصية وهو مصر لا يعطى جوان كان تائباً أعطى على أحدالوجه بن (الثاني) مالزم بسبب حمالة تبرع بها تطفئته لنائرة فتنة فيقضي دينه والكان

أعرض عنها *وأما الاسير ان كان من هذا الجيش وعاداستحق قائل أو لم يقائل * وان كان من جيش آخر ولم يقائل فقولان * وان كان كافراً فأسلم والتحق بجند الاسلام استحق وان لم يقائل على الاظهر (و) سؤالر ابعة ؟ يسوّي (حم) بين الجيم في القسمة الآلاصماب الرضخ فانهم ينقصون * والا القارس فانه يدهلي (ح) ثلاثة أسهم والمراجل سهم * ولا يدعل الآلركب الخيل ، ثم لا فرق في الفرس (و) بين الدوبي والمجمي والتركي *ولا يدعلى الفديف والاعجف على أقيس القولين * ولو أحضر فرسان لم يعط (و) الآلاحدها * وبعلى لا أرس المستعار والمستأجر * وكذا المند وب * (و) ولكنه للغاصب * أو لله الله فقولان

معظير كتاب قسم الصدقات * وفيه بابان عجر

- الباب الاوّل في بيان الاصناف الثمانية كله --

﴿ الصنف الاوّل ﴾ الفقير وهو الذي لا يملك شيأ أصلا ولا يقدر (ح) على كسب يليق بمروء ته * أوكان يقدر على كسب ولكن يمنعه الاشتغال به عن التنفقه وهو متفقه * وان كان يمنعه عن استغراق الوقت بالعبادات فلا يعطى سهم الفقراء * ولا يشترط الزمانة * ولا التعفف عن السؤال في استحقاق هذا السهم على الجديد (و) * والمكني " بنفقة أبيه هل يعطى فيه وجهان * ولا يجوز للاب اعطاؤه قطماً لانه يدفع النفقة عن نفسه * والمكفية بنفقة زوجها لا تعطي على أظهر الوجهين * لان نفقتها كالعوض من الثاني المسكين في وهو كل من لا يملك قدر كفايته وان ملك شدياً وقدر على الكسب * والفقير أشد من لا يملك قدر كفايته وان ملك شدياً وقدر على الكسب * والفقير أشد حالا منه (حم و) ﴿ الثالث العامل على الزكاة ﴾ كالساعي. والكاتب والقسام حالا منه (حم و) ﴿ الثالث العامل على الزكاة ﴾ كالساعي. والكاتب والقسام أن المامل على الركاة من خمس الحنس لان عملهم

كان لا يحسن الا التجارة على ألف درهم أعطى ليشنفل بالكسب *والمسافر يعطى قندر مايبلغه الى المقصــد أو الى موضع ماله * والغازي يبطى الفرس والسلاح عارية أو تمليكا أو وقفاً مما وقفه الامام بعد أن اشتراه بهذا السهم * ويعطى من النفقة مازاد بسبب السفر * وهل يعطى أصل النفقة وجهان * والمؤلف قلبه يعطى مايراه الامام * والمامل يعطى أجر مشله ، وانكان ثمن الصدقة زائداً على أجرالمثل رد الفضل على الاصناف ** وإن كان ناقصاً كمل من بقية الزكاة (و)* الا اذا كان في بيت المال سعة ورأي الامام التكميل منه فله أن يكمل منه ﴿ فرع ﴾ من اجتمع فبه صفتان هل بستحق سهمين فبسه قولان * ينظر في أحدهما الي امحاد السنخص * وفي الآخر الى تعدد الصفة * وقيل ان تجانس السببان كالفقر والنرم لنرض نفسه فلا بجمع * واناختلفكالغزو والفقر فيجمع ﴿ الثالثة ﴾ بجب (حم و) استيعاب الاصناف الثمانية عند القدرة فان فقد صنف ردّ نصيبه الى البافين ﴿ وَلا يجب استيماب آحاد الاصناف * بل يجوز الاقتصارعلى الثلاثة فانه أقل الجمع * فارف اقتصر على اثنين غرم للثالث أقل ما يتموّل لان النسوبة ببن آحاد الصنف غير واحبة فانه لاحصر لهم * مخلاف النسوية بين الاصناف النماسة * وقيل أنه يغرم النلث * وأن عدم في بلد جميع الأصناف فلا بدُّ من نقل الصدفة * وان فقد البعض فيردّ على الباقين * أو ينقل فعلى وجهين * أظهرهما الرد على الباقين لعسر النقل سِ الرابعة ﴾ في نقل الصدفات الانه أقوال (أحدها) الجواز (م) لعموم الآية (والثاني) المنع لممذهب معاذ (والثالت) لابجوز النقَل ولكن يبرأ ذمته اذا نقل * وقيل يطرد هذا الحلاف في الكفارات والنــذور والوصايا * والاظهر فيها جواز النقل * وصــدقــــــ الفطر كــــــــــــــأر

موسرا (ح) الا اذا كان غنياً بالنقد ففيه وجهان {الثالث} دين الضامن فان كانا معسرين أعني الاصيل والكفيل قضى * وان كانا موسرين أوكان المضمون عنه موسراً فلا يقضى لان فائدته ترجع الي الاصيل * وان كانا الاصيل معسراً والكفيل موسراً فوجهان (أحدها) نعم كالحالة (والثاني) لا اذ صرفه الى الاصيل ممكن وبه يحصل براءة الضامن ﴿ السابع سهم سبيل الله ﴾ والمراد به المتطوعة من الغزاة الذين لا يأخذون من الغيء * فأما من يأخذ من الغيء والسمه في الديوان فلا يصرف اليه الصدقة * والفازى البعلى وان كان غنيا ﴿ الثامن ابن السبيل ﴾ وهو الذي شخص (حم) من بلد ليسافر أو اجتاز به يصرف اليه سهم ان كان معسراً بشرطأن لا يكون الموصوف بصفة من السفر معصية * فهؤلاء م المستحقون بشرط أن لا يكون الموصوف بصفة من المند الصفات كافراً * ولامن المرتزقة "ثابت الاسم في الديوان * ولاهاشميا فالصدقة محرّمة على هؤلاء * وفي مولى الهاشمي وجهان

◄ ﴿ البابِ الثاني في كيفية الصرف اليهم * وفيه مسائل ﴾

﴿ الأولى فيها يمرف به هذه الصفات ﴾ أما الحني كالفقر والمسكنة فيصدق فيه مدعيه * ويحلف اذا أتهم استحباباً * أو ايجاباً فيه خلاف * وأما الجلي كالغازي وابن السبيل فيعطيان بقولهما * فان لم يحققا الموعود استرد منها * وأما الحكاتب والغارم فيطالبان بالبينة لامكانها * والاقرار مع حضور المستحق كالبينة على أظهر الوجهين * رالاستفاضة كالبينة * والمؤلف قلبه ان قال نيتي في الاسلام ضعيفة صدق (و) * وان ادعى كونه شريفاً مطاعاً طولب بالبينة لامكانها ﴿ الثانية في قدر المعطى ﴾ * والفارم والمكاتب يعطيان قدر دينهما * والفقير والمسكين ما يبلغان به (ح) أدني الغنى وهو (و) كفاية سنة *فان * والفقير والمسكين ما يبلغان به (ح) أدني الغنى وهو (و) كفاية سنة *فان *

الإ

الزّ كواتُ في منع النقل ووجوب استيعاب الاصناف * ثم النظر الي المال وقت حولان الحول فيفرق الصدقة عنده * وفي صدقة الفطر ينظر الى مُوضِع المالك على أُظهر الوجبين * وأهل الحيام انكانوا مجتازين فستحق إصدقتهم من هو معهم * فان لم يجدوا مستحقاً فينقلون الي أقرب بلداليهم ا عند تمام الحول * وان كانوا نازلين في الخيام فيجول النقل الى مادون مسافة القصر * الا اذاكانت الحلة منقطمة عن الحلة فقد قيل كل حلة كقرية فلا إيجوز النقل * وقيــل الضبط عسافة القصر ﴿ الحـامسة ﴾ يجوز للمالك تولى الصرف (حم) بنفسه * ولا يجب التسليم الي الامام * وفي المال الظاهر | قول قديم انه يجب * وأما الافضل ففيــه قولان * الا اذا كان الامام جائراً فالاولى التسولى بنفسه * ثم الامام اذا نصب ساعيا فليكن جامعا شرائط الولاية أب ومن شرائطه أن يكون فقيها بأبواب الزكاة وليعلم الساعي في السنة إشهراً يَأْخُذُ فيه صدقة الإموال * وليسم الصدقات ويكتب عليها لله وعلى نعم النيء صغاراً ليتميز أحد المالين عن الآخر ﴿السادسة ﴾ صدقه التطوع غير عرمة على الهاشمي وصرفها سرا والى الاقارب والجيران أفضل والاستحباب في شهر رمضان آكد * ومن احتاج اليه لنفقة عياله فلا يستحب له التصدق *فأن فضل عن حاجته ووجد من نفسه منة (١) الصبرعلي الاضاقية استحب له التصدق بالجميع * وإلا فلا يستحب له أن يتصدّق بجميع ماله لأحاديث وردت في الباب استقصيناها في البسيط والوسيط والله سبحانه وتعالى أعلم (س) المنة بالضم القوة اه.

 « والماملات ويليه ربع المناكات والحمد لله رب العالمين المجاه المالين المجاه المالين المجاه والمسلاة والسلام على سيدنا محمد وآله أجمين الهالية والسلام على سيدنا محمد وآله أجمين الهالية والسلام على المدنا محمد وآله أجمين الهالية والسلام على المدنا محمد وآله أجمين الهالية والسلام على المدنا المحمد والمدن المدنا المد

- 100 A

•

.

﴿ فَهُرَسَتَ الْجَزِّءِ الْأُولُ مِنْ كَنَابِ الوَّجِيرُ ﴾ ﴿ فَي فقه الأمام الشافعي للامام العرالي ﴾

هيڪيه ۽

٧ خطبة الكتاب

﴿ قسم القدمات ﴾

ا ﴿ كتاب الطهارة ﴾

٤ الباب الاول في المياه الطاهرة

\$ القسم الأول المساء المطلق

ه القسم الثاني المساء المتغير يسيرا

المسم الثالث الماء المتغير كثيرا

٦ الباب الناني في المياه النجسه

٦ الدمسل الأول في النجاسات

٧ الفصل الثاني في المساء الراكد

المصل الثالث في الماء الحاري

العصل الرابع في ازالة النحاسة

۹ فروع سبعه

٩ الباب النالث في الاجتهاد

١٠ الباب الرابع في الأواني

١٠ القسم الاول المتحذمن الحلود

١١ القسمُ الثاني المتحدّ من المظام

١١ القسم الثالث المتحد من الدهب والفصة

﴿ قيم القاصد ﴾

Jahl of

فيرينه

المالاة المالاة

٣٧ الباد، الأول في المواقب

٣٧ التصل الأول في وقالر فاهية

٣٤ السمل الثاني في وقب المعذور بن

٣٥ المعيل الناث في الأوقاب المكروهة

٥٥ الباب الناني في الأذان

٣٥ المصل الأولى في محله

٣٦ المصل الناني في صفه الأذان

٣٦ المصل الاالث في منه المؤدن

٧٧ الباب النااث في الاستقبال

٣٩ الباب الرابع في كيفية الصلاة

٤٦ الباب الحامس في شرائط الصلاة

٠٥ الباب المادس في السجدات

٧٥ الباب السابع في صلاة التطوع

٥٣ التعمل الأول في الرواب

٥٥ الدل الاني في عدر الرواب

(كتاب العالاة بالمراة)

٥٥ العمل الأول. في أينانها

٥٥ الصل الناني في معام الأعم

٥٦ العمل المال في سرائط العدوه

﴿ كناب صلاة السافرين ..

م الباب الأول في القصر

إ و الباب الماني في الجمع

حيرية

١١ الياب الأول في صفة الوضوء

١٢ الفول في سأن الوضوء

١٤ الباب الثاني في الاستنجاء

١٤ الفصل الاول في آءاب قضاء الحاحة

14 الفصل الناني فها يسننجي عنه

١٥ الفصل الثالث فيها بستنجي به

١٥ الفصل الرابع في كيفية الاستنجاء

١٥ الباب الثالث في الاحداث

١٥ الفصل الاول في أسبابها

١٧ الفصل الناني في حكم الحدث

١٧ الباب الرابع في الغسل

١٨ كناب التيم

١٨ الباب الاول فيما يببح التيم

٧١ الباب الثاني في كيفية التيمم

٢٢ الباب الثالث في احكام التيم

٢٣ باب المسيح على الخفين

٢٥ كتاب الحيض

٢٥ الباب الاول في حكم الحيض والاستحاضة

٢٦ الباب الثاني في المستعاضات

٧٧ الباب النالث في التي نسيت عادتها

٢٩ الباب الرابع في التلفيق بين ايام الطهر والحيض

٣١ الباب الحامس في النفاس

· (0)

العيمية

٩٧ فصل ثان في الركاز

١٠٠ (كتاب الصوم)

١٠٥ (كتاب الاعتكاف)

١٠٦ الفصل الاول في أركانه

١٠٧ المصل الثاني في حكم النذر

١٠٨ الفصل الثالث في قواطع النتابع

١٠٨ (كتاب الحج)

١١٤ القسم الثاني من الكتاب في المقاصد وفيه ثلاثة أبواب

١١٤ الباب الاول في وجوه اداء التسكين

١١٦ الباب الثاني في أعمال الحج

١١٦ الفصل الأول في الأحرام

١١٨ الفصل الثاني في سان الاحرام

١١٨ الفعمل النالث في سنن دخول مكة

١١٨ الفصل الرامع في العلواف

١١٩ الفصل الخامس في السعي

١٧٠ الفصل السادس في الوقوف بعرفة

١٢٠ الفصل السابع في أسباب التحالم.

١٢١ الفصل النامن في المبيت

١٢٢ القصل الناسع في الرمي

١٢٣ الفصل العاسر في طواف الوداع

١٢٣ الفصل الحادي عشر في حكم الصي

الباب الثالث في محظورات الحج والممرة

١٣٠ القسم الثالث من كتاب الحج

صحيفة

﴿ كتاب الجمة ﴾

٦١ الباب الاول في شرائطها

٢٤ الباب الثاني فيمن تلزمه الجمعة

٥٠ الباب الثالث في كيفية الجمعة

٦٦ (كتاب صلاة الخوف وقت الحرب)

۲۹ (کتاب صلاة العیدین)

٧١ (كتاب صلاة الحسوف)

٧٧ (كتاب صلاة الاستسقاء)

٧٧ (كتاب صلاة الجنازة)

٧٤ القورل في النكفين

٧٥ القول في الصلاة

٧٧ القول في الدفن

٧٩ القول فىالتعسزية والبكاءعلى الميت

٧٩ باب تارك الصلاه

٧٠ (كتاب الزكاة)

٨٨ باب صدقة الحلطاء

٨٧ الفصل الاول في حكم الخلطة وشرطها

٨٣ الفصـــل الثاني في البراجع

٨٣ الفصل الثالث في اجتماع ألخلطة

٨٣ الفصلالرابع في اجبّاع المختاط والمنفرد في ملك واحد

٨٤ الفصل الحامس في تمدد الخليط

٩٦ فصل اذا قلنا العامل لا يملك الربح بالطهور وحب زكاة الجميع

فيحيثه (كالبالنالين) ۱۷۰ (كياب الحير) 171 (كناب الصامع) 177 ١٧٧ الهمل الأول في أركابه ١٧٨ العصل النابي في البراحم على الحقوق ١٨٠ الفصل الثاان في المازع (كناب الحواله) ۱۸۱ (كناب الصمال) ۱۸۳ ١٨٣ الباب الاول في أركانه ١٨٥ الباب الباني في حكم الضان الصحيح (كاب البركة) ۲۸۱ (كان الوكاله) ۱۸۸ ١٨٨ الباب الأول في أركانها ١٩٠ الباب الناني في كم الوكاله ١٩٣ الباب البالث في الزاع (كاب الافرار) 301 ١٩٤ الباب الأول في أركاه. ١٩٧ الباب الناني في الأفارير المجله ٧٠٠ الباب المالت في نعيب الأفرار بما يرفه ٢٠١ الباب الرابع في الافرار بالنسب

المستعيدين

١٠٠ الباب الأول في موانم الحج

١٢١ الراب الراني في الا ماء

١٣١ العمل الأول في المالميا

۱۳۲ اله ل الماني في مكان أراه لم ورمام!

ر كناب البيع).

١٣٢ الباب الأول في اركانه

١٣٦ الباب الناني في النساد بجهه الربا

١١٨ الياب المالت في النساد من جهه النهيي

١٤٠ الباب الرابع في النساد من جهة نفر بني الصففة

(النظر الحامس).

١٥١ الباب الأول في معامله العبيد

١٥٢ الباب الناني في النجالف

كاب السلم والفرض ﴾

٧٥٤ الباب، الأول في سرائط السام

١٥٧ الباب الناني في اداء المسلم فيه والفرض

كناب الرهن أم

١٥٩ الباب الأول في اركانه

١٩٧ الراب الداني في الفيض والطوارئ فبله

الباب الالب في حكم المرهون إمد القبض

الماب الرام في النزاع دين المنماودين

```
4 A D
                                        صحيفة
      ٢٣٤ الباب الثاني في حكم الاجارة الصحيحة
         ٣٣٤ الفصل الاول في موجب الالفاظ المطلقة
                      ٢٣٤ الفصل الثاني في الصان
   الباب الثالث في الطوارئ الموجبة للفسخ
                                         44.5
    (كتاب الجمالة)
                                         450
(كتاب احياء الموات)
                                         421
  (كتاب الوقف)
                                         422
         ٢٤٤ الباب الأول في أركانه ومصححاته
       ٧٤٧ الباب الثاني في حكم الوقف الصحبح
                 ٧٤٧ الفصل الاول فى أموْر لفطية
              ٧٤٧ الفصل الناني في الاحكام الممنوية
     (كتاب الهبة)
                                         489
                     ٧٤٩ الفصل الاول في أركانها
                     ٢٤٩ الفصل الناني في حكمها
    (كتاب اللقطة)
                                         Y0 .
                   ٢٥٠ الباب الاول في أركانها
               ٢٥٧ الباب الثاني في أحكام اللقطة
     (كتاب اللقيط)
                                         402
          ٢٥٤ الباب الاول في الالتقاط وحكمه
             ٢٥٤ الباب الثاني في أحكام اللقيط
```

44.

(كتاب الفرائض)

```
€ ∧ ﴾
```

مينه له (كتاب العارية) (كتاب الفصب) ٢٠٥ الباب الاول في الضان ٢٠٩ الباب الثاني في الطوارئ ٢٠٩ الصل الأول في النقصان ٢١١ الفصل الثاني في الزيادة ٣١٣ الفصل الثالث في تصرفات الغاصب (كتاب الشفعة) 817 ٢١٤ الباب الاول في أركان الاستحقاق ٢١٩ الباب الثاني في كيفية الأخذ ٢٧٠ الباب الثالث فيما يسقط به حق الشفعة (كتاب القراض) 441 ٧٢١ الباب الاول في أركان صحته ٢٢٣ الباب الثاني في حكم القراض الصحيح ٢٢٥ الباب الثالث في النفاسخ والنازع (كتاب الساقاة) ٣٢٦ الباب الاول في أركانها ٢٧٨ الباب الثاني في أحكامها (كتاب الاجارة) ٢٢٩ الباب الاول فى أركان صحبها



وقد تصور أيضاً بيان مدهب الامام مالك وأبى حنبسة والمزى والاقوال والاوجه البعيدة لاصحاب الامام الشافعي بالرمن الى كل منها بالدطلاح مخصوص

- ميجر تأليف كذه-و حجة الاسلام الامام نحد بن تحد ا

(S) [2] [2]

(طبع في مطبعة الآداب والمؤلد بمصر سنه ١٣١٧) ﴿ عَلَىٰ لَفَقَةَ شَرِكَةَ طَبِعِ الْكِنْبِ الْمُرْبِيَةَ بُمُصِرَ ﴾

(1.)

d 1. Ale

٣٩٧ الفصل الا.ل في يان الورث

٣٦٣ الفصل الثاني في التقديم والحجب

٢٦٨ النصل الثالث في أصول الحساب

٢٦٩ (كتاب الوصايا)

٣٦٩ الباب الاول في أركانها

٢٧٤ الباب الثاني في أحكام الوصية الصحيحة

٧٨١ الباب الثالث في الرجوع عن الوصية

٢٨٢ الباب الرابع في الوصاية

٢٨٤ (كتاب الودبعة)

٢٨٨ (كتاب قسم النيء والغنائم)

٢٨٨ البابالاول في النيء

٢٩٠ الباب الثاني في قسم الغنائم

۲۹۲ (كتاب قسم المدفات)

٢٩٢ الباب الاول في بيان الاصناف الثمانية

٢٩٤ الباب الثاني في كيفية الصرف اليهم

4 F >

أحمد الله على نعمه السابغة * و مننه السائف * وأنوكل عليه بعمر فة يستحقر في ضيامًا نور الشمس البازغة * وبصبرة تنخنس دون بهامًا وساوس الشياطين النازغة * وهداية يُمحق في روامًا أباطبل الحبالات الزائفة * وطهأ بينة تضمحل في أرجامًا تخايبل المقالات الفارغه * وأصلي على المصطفي محمد المبعوث بالآيات الدامغة * المؤيد بالحجم البالغة * وعلى آله الطبيين ، وأصحابه الطاهرين إرغاماً لأنوف المبتدعة النابغة

و أما بعد من فاني محفك أيها السائل المنطف * والحربص المتشوق المندا الوجيز الذي اشندت البه ضرورتك وافتقارك * وطال في نبله انظارك * بعد أن مخضت لك فبه جمله الفقه فاستخر جن زيد به * و لصفحت تفاصبل السرع فانتقيت صفونه وعمدته * وأوجزت لك المذهب البسط الطويل * وخففت عن حفظك ذلك العبء البقيل وأد يجب جميع مائله بأصولحا وفروعها بألفاظ خررة لطبفة * في أوراق معدوده خفيفه وعبيت فيها الفروع الشوارد * نحت معاقد القواعد ، ونبهت فها بالرموز ، على الكنوز * واكنفيت عن نقل المذاهب والوجوه البعيده بنفل الظاهر من مذهب الامام الشافعي المطلي رحمه الله * ما الله وأبي حذاته والمزنى والوجوه البعيدة بنفل الظاهر من مذهب الامام الشافعي المطلي رحمه الله * في المام الروم الروم الروم الروم الروم الروم المردة (١) فوق

⁽۱) تعليه قد استبدلها هـده العبلامات الحمـراء ترسم كل من الميم والحاء والراي والواو بين قوسب بعدالكامة لا فوتها فليتدكر المالماء، دناك



﴿ قرَّر مجلس ادارة (شركة طبع الكنب العربية في مصر القاهرة) ﴾

﴿ يوم الخيس (١٨ ذي القعدة سنة ١٣١٦) طبع كتاب (الوجيز) ﴾

﴿ فِي فَفَهُ الْأَمَامُ الشَّافِمِي تَأْلَيفَ حَجَّةَ الْأَسْلَامُ الْأَمَامُ أَبِي حَامِدُ الْغَزَالَى ﴾

﴿ رضى الله تعالى عنهما لانه مع اجماع الفقهاء على جلالة قدر هذا ﴾

﴿ الكتاب لم يسبق طبعه . رغبة في تعميم نفعه بين الحاصة والعامة لاسيما ﴾

﴿ الذين يتعبدون على مذهب الامام الشافعي رضي الله تمالى عنه وآكثر ﴾

﴿ أَهُلَ مُصِرَ مَنْهُم . جعل الله قارئه مو فقاً والنفع به بين الجميع محققاً آمين ﴾

And by the second of the secon

ما البحر وما البار وكل ما نيم من الارضأ ونزل من السماء * ولا يستنى عنه الا الما المستعمل في الحدث فانه طاهم (ح) غير طهور (م) على القول الجديد لتأدي العبادة به وانتقال المنع اليه *فالمستعمل في الكرة الرابعة طهور لعدم المعنيين خواما المستعمل في الثانية والثالثة أو في تجديد الوضوء أو في غسر لما للذه ية اذا اختسلت من الحيض ليحل للزوج غشياتها ففيه وجهان لوجو دأحد المعنبين دون الثاني من الحيض ليحل للزوج غشياتها ففيه وجهان لوجو دأحد المعنبين دون الثاني من الحيض الوجهين من الماء المستعمل في الحدث لايستعمل في الحبث على احسن الوجهين من الثاني من اذا جمع الماء المستعمل في الحبث على احسن الوجهين كالماء النجس هنو الثانث كن المستعمل في الحبث على احسن الوجهين كالماء النجس هنو الثالث كن المستعمل في الحبث على أقيس الوجهين كالماء النجس هنو الثالث كن اذا انذه س الجنب في ماء قليل لويا و غرح ارتفعت (و) جنابه وصار الماء الخروج والانفيال

فوالقسم الثانى كم مانفير عن وصف خاهته تغيراً يسيراً لا بزايله اسم الماء المطلق فهوطهو ركالمتناير (و) بيسار الزعفران «وكذا المتفير بما يجاورد (و) كالعود والكافور الصلب «وكذا المتفير بما لا يمكن صون الماء عنه كالمتفير بالطين والطحاب وكالمنفسير بطول المكث والتراب والزرنيخ والنورة فان كل ذلك لا يسلب اسم الماء المعلان وكنا المسخن والمشمس «وفى المنمس كراهية من جهة الطب اذا شرية البلاد الفرطة الحراره في الاواني المطبعة

مه القديم الثالث في والفاحش أنسيره بمخالطه والبستعني الماء عنه من زايله اريم الماء المطلق فليس بداءور (ح) وان لم بستجد اسما آخر كالمتنسبر بالصابون والرعفر ان الكثير (م) وأجناسها

ه غز فروع تلاله که د

وَ اللَّاوَلَ ﴾ المتغير بالتراب المطروح فيه قصدًا فيه وجهان أظهرهما أنه سلهور

الكلمات * فالميم علامة مالك * والحاء علامة أبي حنيفة * والزاي علامة المزني فاستدل باثبات هذه العلامات فوق الكلمات على مخالفتهم في تلك المسائل * وبالو او بالحمرة فوق الكلمة على وجه أوقول بعيد مخرج للاصحاب * وبالنقط بين الكلمة بن المسئلة بن كل ذلك حذرا من الاطناب * وتنحية للقشر عن اللباب * فتحرر الكتاب مع صغر حجمه * وجزالة نظمه * وبديم تربيبه * وحسن ترصيعه وتهذيبه * حاويا لقواعد المذهب مع فروع غريبة * خلا عن معظمها المجموعات البسيطة * فان أنت تشمر تلطالعتها * وأدمنت مراجمتها * و تفطنت لر موزها و دقائقها * المرعية في ترتيب مسائلها * اجزأت مراجمتها * و تفطنت لر موزها و دقائقها * المرعية في ترتيب مسائلها * اجزأت كلم كثيرة فضلنها كلم قليلة * في التحقيق اذا تأملها قصيرة عن طويلة * فكم من كلم كثيرة فضلنها كلم قليلة * في الكلام ماقل و دل وما أمل * فنسأل الله عزوجل * أن يدفع عنا كيد الشيطان اذا استهوي واستزل * وأن لا يجملنا ممن و زاغ عن الحق وضل * وأن يعنو عما طغي به القسلم أو زل * فهو أحق من أسدى الى عباده سؤلهم وأذل " (١)

- عجر كتاب الطهارة ۞ . ﴿ وفيه ثمانية أبواب ﴾

هِ الباب الاول في المياه الطاهرة ﴾.

والمطهر للحدث والحبث (ح) هو الماء من بين سائرالمائمات؛ ثم الياه الطاهرة على ثلاثة أقسام

هُ القسم الاول ﴾ الماء المطلق الباني على أوصاف خلقته فهو طهور ومنه

(١) قوله وازل اى اسدى كما في المختار فهو عطف مرادف اه

الباطن فأصله على النجاسة كالدم والبول والمذرة الا من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقيه وجهان «وكذافي خرء الجراد والسمائ وماليس له نفس سائلة وجهان لشبههابالنبان « والألبان طاهرة من الآدميين (ح) ومن كل حيوان مأكول « والأنفحة مع استحالهافي الباطن فيل بطهارتها لحاجمة الجبن اليها «وأما المني فطاهر من الآدمي (م) «وفي سائر الحيوانات الطاهرة ثلائة أوجه يخصص الطهارة في الثالث بالمأكول اللحم منها لانه يشبه بيض الطير « وفي بذرالقروبيض مالايؤ كل لحمه وجهان « أما دود القر فطاهر « والمسك طاهر « وفأرته كذلك على الاظهر

وان لم يتغير *والكنبر لا يتجس الااذا تغير ولو تغيرا يسيرا فان زال التغير وان لم يتغير *والكنبر لا يتجس الااذا تغير ولو تغيرا يسيرا فان زال التغير بطول المكث عاد طهورا * وان زال بطرح المسك والرعفران فلا * وان زال بطرح المسك والرعفران فلا * وان زال بطرح النراب فقولان للنردد في أنه من بل أو سار * والكتير فاتان (ح) لقوله عليه السلام اذا بلغ الما، فلتين لم يحمل خبتا *والأشبه أنه ثلا ثماثة من تقريبا لا يحديدا من فروع خمسة * الاول في مالا بدركه الطرف من النجاسة اضطرب فيه نص الشافيي وضي الله عنه * والاقرب أن مااتهت فانه الى حد لا بدركه الطرف مع مخالفة لونه للون ما يتعمل به فلا يدخيل فحت التكليف التحديدا في وما يدرك عنداختلاف اللون ينبغي أن لا بعني عنه لافي النوب التحفظ عنه * وما يدرك عنداختلاف اللون ينبغي أن لا بعني عنه لافي النوب فلافي الماء من الثاني في قالمارة و لم بضر التفريق الااذا كانت النجاسة جامدة فبقيت في ماء راكد كثير يجوز في احدى القلتين من الثالث بم نجاسة جامدة وفعت في ماء راكد كثير يجوز الاغتراف من جوانها على القول القديم وهو الاقيس * و بجب التباعد عنها الاغتراف من جوانها على القول القديم وهو الاقيس * و بجب التباعد عنها الاغتراف من جوانها على القول القديم وهو الاقيس * و بجب التباعد عنها الاغتراف من جوانها على القول القديم وهو الاقيس * و بجب التباعد عنها الاغتراف من جوانها على القول القديم وهو الاقيس * و بجب التباعد عنها الاغتراف من جوانها على القول القديم وهو الاقيس * و بجب التباعد عنها الغيالية المنافقة و بحد التباعد عنها المنافقة و بحد التباعد عنها المنافقة و بعد التباعد عنها المنافقة و بحد التباعد عنها المنافقة و بعد التباعد عنها المنافقة و بعد التباعد عنها المنافقة و بعد التباعد عنها التباعد عنها المنافقة و بعد التباعد عنها المنافقة و بعد التباعد عنها التباعد عنها المنافقة و بعد التباعد عنه التباعد التباعد التباعد عنها المنافقة و بعد التباعد ال

ويقرب منه الملح اذا طرح (و) في الماء لانه أجزاء سبخة من الارض بها يصير ماء البحر مالحا فيضاهي التراب ﴿ الثانى ﴿ اذا تفنت الاوراق في المياه وخالطتها ففيها ثلاثة أوجه يفرق في الثالث بين الحريني والربيمي لتعذر الاحتراز عن الحريفي ﴿ الثالث ﴾ اذاصب مائع على ماء قليل ولم يغيره فان كان عيث لو خالفه في اللون لتفاحش تغيره زالت الطهورية به * وان كان أقل منه فهو طهور * ويجوز استعال الكل على الاظهر * وقيل اذابقي قدر ذلك المائع لم يجز استعاله

-مي الباب الثاني كاه-في المياه النجسة * وفيه فصول أربعة ؟

وللقصل الاول في النجاسات في والجادات كلها على الطهارة الا الخرر وكل نبيذ (ح) مسكر * والحيوانات كلها على الطهارة الا السكاب والحنزير وفروعها والميتات كلها على النجاسة الاالسائ والجراد * وكذا الآدى على الصحيح * ولايحرم أكله مع الصحيح * وماليس له نفس سائلة لا ينجس الماء اذا مات فيه على الطعام على الصحيح * وماليس له نفس سائلة لا ينجس الماء اذا مات فيه على الجديد * وقيل انها لا تنجس بالموت اذ ليس فيها دم معفر فأشبهت النبات * وقيل انها لا تنجس بالموت اذ ليس فيها دم معفر فأشبهت النبات * أما الأجزاء المنفصلة عن ظاهر الحيوان فكل ماأيين من حى فهو الميت الا الشعور المنتفع بهافي المفارش والملابس فانها طاهرة بسد الجز للحاجة * وأما الاجزاء المنفصلة عن باطن الحيوان فكل مترسح ليس له مقر يستحيل فيه الاجزاء المنفصلة عن باطن الحيوان فكل مترسح ليس له مقر يستحيل فيه كالدمع واللعاب والعمرة فهو طاهر من كل حيوان طاهر * وما استحال في

ثانية وتالثة وفي وجوب العصر وجهان فان وجب العصر فني الاحكتفاء بالجفاف وجهان

-ه کر فروع سبعة 💢 -

﴿ الأول ﴾ اذاأورد الثوب الذجس على اءقلبل نجس الماء ولم يعاله رالنوب إ على الاظهر ﴿ الثاني بَحَ اذا أصاب الارض ول فأفيض عليه الماء حتى صاره خلوبا أَا ونضب الماء طهر (ح). وكذا اذا لم ينضب اذا حكمنا بطنارة الفسالة وأن العصر لامجت من الثالث ﴾ اللبن المدجون شاء أبجس يعالهر اذا. ب عابه الساء | الطهور فان طبخ طهر ظاهره بافاضةالماء دون باطنه ﴿ الرابع ﴿ وَلَالِمُنِّي قَبِّلِ إِلَّا أن يطم يكني فيه رشالماء (حم) ولا يجب النسل بخلاف الصبية المدين ا [الحامس ؟ ولو غالكاب يفسل سبها احداهن بالتراب وعرنه وسار أورا؟ كاللمابوفي الحلق(م) الخنزير به قولان والأخاء رأنه لا يقو مالما بور والسناذ. ا (ز) مقام التراب ولا النسلة الثاه نة ولوكان التراب نبسا أو من با فل و بان ب ولوذر التراب على المحل لم يكف بل لا يدهن ماه يهذر به دبوه له اليه الدادس. سؤر الهرة طاهم فانأكلت فأرة تمولنت و ماعمايل نفيه للاته أو جه يسرق أ في الثالث بين أن تلغ في الحال أو بعد غيبة محتدلة لار ارغ في الماءاله - تعدر إ والأحسن تعميم العفو للحاجة (السادم) غساله النجاسة ان تنبرت ذبية وان لم تتغير فحكمها حكم المحل بعد النسل ان طهر فيالهم (ح) وفي الذاءم .: هي طاهرة بكل حال مالم تتمير وقيل حكمه حدسكم الحل قبل الفسل و ذارر فائدته في رشاش الغسلة الثانية من ولوغ الكاب

مريز الباب الذاك في الاجتماد كده-

مهما اشتبه آناء تيقن نجاسته بمذاهدة أو سماع عن عمدل بآناء طـاعـر

بقدر القلتين في القول الجديد من الرابع بمن كوزفيه ماء نجس غير متغير طريق تطهيره أن يغمس في ماء كثير فاذا استوي عليه الماء صار طهورا للاتصال به منالحامس من فأرة وقعت في بئر فتمعطشمرها فالعاريق أن يستق الماءالموجود في البئر فا بحصل بعد ذلك ان رؤي فيه شعر فنجس والا فطهور اذ الاصل طهارته ووقوع الشعر فيه منكوك فيه واخراج جميعه هو الغالب باستقاءالماء

﴿ الفصل الثالث في الماء الجاري ﴾

فان وقعت فيه نجاسة مائمة لم تغيره فطاهم اذ الأولون لم يحترزوا من الانهار الصغيرة «وانكانت جامدة تجرى بجرى الماء فا فوق النجاسة وما تحتها طاهم لتفاصل جريات الماء « وماعلى جانبيها فيه طريقان » قيل بطهارته » وقبل بخريجه على قول التباعد « وانكانت النجاسة واقعة فالحكم ماسبق الاأن ما يجري من الماء على النجاسة ويفصل عنها فهو نجس فيا دون القلتين «فان راد على القلتين أعنى مايين المغترف والنجاسة فوجهان أظهر هما المنع الاأن يجتمع في حوض مترادا فان الجاري لاتراد له فهى متفاصلة الاجزاء هذا في الانهار المعتدلة «فأما النهر العظيم الذي يمكن التباعد فيه عن جوانب النجاسة بقدر القلتين فلا يجتنب فيه الاحريم عجتنب أيضا في الماء المراكد

﴿ الفصل الرابع في ازالة النجاسة هَ

فان كانت حكمية فيكنى اجراء الماء على موردها * وانكانت عينية فلا بد من ازالة عينها *فان بقي طم لم يطهر لان ازالته سهل * وان بقي لون بعد الحت والقرض فمنفو عنه * والرائحة كاللون على الاصح *ثم يستحب الاستظهار بنسلة

التتريب (ح) والتشميس (ح) ولا يجب استعمال الماء في أبناء الدباغ على أُقيس الوجهين * ويجب افاضــة المـاء المطاق على الجلد المـــد بوغ على أظهر الوجهين * شم الجلد المدبوغ طاهر ظاهره وباطنه (وم) بجوز بمه (وم) ويحل أكله على أقيس القولين ﴿ القسم الناني ﴾ المنخذ من العظام ؛ والعظام ينجس {ح } بالموث على ظاهر المذهب وقيل قولان كما في الشعر * ولا ينجس { و } شمر الآدمي بالموت والآبانة ولا سُمر الحيوان المأكول بالجز قولا واحداً فإن حكم بأن شعراً ثما لا ينجس بالموت فالاستح أن شمر الكلب والحنزير نجس لنجاسة المنبت ﴿ القَسْمِ النَّالَ ﴿ الْمُتَخَـَّذُ مَنِّ الذهب والفضة وهو محرم الاستمال على الرجال والنساء ؛ ولا يُجوز تزيين الحوانيت بها على الاصح ولا يجوز اتخاذه (و) ولا قيمة على كاسره (و) ولا يتعمدي التحريم الي النيروزج والياقوت على الاستح لان نفاستهما لا يدركها الا الخواص" * والموه لا بحرم على أظهر المذهبين : والمضبب في محل يلقى فم الشارب محظور على الاظهر وان لم يلق فانكان سنبرأكا يلوح من البعد أو على قدر حاجـة الكسر فجائز (و) فان اننفي المنبان فخرام (ح) وان وجد أحدهما فوجهان * وفي الكحلة الصنيرة تردد ، ممذا قدم القدماد ، أما المقاصد ففيها أربعة أبواب

- محير الباب الأول في سفة الوضوء ><

وفرائضه ستة (الاول) النية فهى شرط فى كل طهارة عن حدث (ح) ولا يجب (و) فى ازالة النجاسة ولا يصح (ح و) وضوء الكافر وغسله اذ لا عبرة بنبنه الا الذهبية تحت المسلم تغتسل عن الحيض لحنى الزوج فلا يلزمها الاعادة بعد الاسلام على احد الوجهين موالردة بعد الوضوء لا تبطله (و) وبعد النيم مرطله

لم يجز {و} أُخذ أحــد الآناءين الا باجتهاد (ز) وطلب علامــة تغلب ظن الطهارة * فان غلب على ظنه نجاسة أحد الاناءين بكونه من مياه مدمني الخر والكفار المتدينين باستعمال النجاسة فهوكاستيقان النجاسة على أحد القولين وعليه تمتنع الصلاة في المقـابر المنبوشة ومع طين الشوارع وكل ما الغـالب نجاسته * ثم للاجتهاد شرائط (الاول) أن يكون للملامات مجال في الحبهد فيه فيجوز (ز) الاجتهاد في الثياب والاواني ولا يجوز في تمييز المحرم والميتة عن المذكاة والاجنبية (الثاني) أن يتأيد الاجتهاد باستصحاب الحال فلا يجو ز الاجتهاد عنداشتباه البول أوماء الورد(ح) بالماء على اظهر الوجهين { الثالث } أن يمجز عن الوصول الى اليقين * فان كان على شط نهر امتنع الاجتهاد في الاواني والثياب على أحد الوجهين (الرابع) أن تاوح علامة النجاســـة كحركة | الماء أو نقصانه أو انصبامه أو التلال طرف الآناء اذاكانت النجاسة بولوغ الكاب وينترك في دركه الاعمى (و) والبصير فان لم تلح علامة صب الماء وتيم فان تيم قبل الصب وجب القضاء لان معه ماه طاهر آ يبقين ﴿ فرع ﴾ لوأدي اجهاده الى اناء وصلى به الصبح ثم أدي عند الظهر اجهاده الى الثاني بمهم ولايستعمل لان الاجتهاد لابنقض بالاجتهاد * وخر ج ابن سريج انه يستعمل ونورده على جميع موارد الاول لان هذه قضية أخري . وعلى النص هل يقضى الصلاة الثانية لان معه ماء طاهراً بحكم الاجتهاد فيه وجهان

﴿ الباب الرابع في الاوانى * وهي ثلاثة أقسام ﴾

﴿ القسم الأول ﴿ المتخدَمن الجلود ﴾ واستعاله جائز بشرط أن يكون الجلد طاهراً وطهارته بالذكاة فيما يؤكل (ح) لحمه أو بالدباغ في الجميع الا الكاب (ح) والحنزير ﴿ وَكُيفِية الدباغ نزع الفضلات بالاشياء الحريفة ولا يكفي

وجوان لان كفافتها قد ته نادراً ، ويجب الخاصة الماء على ظاهر الله يمين الحارجة عن حد الوجه على أحد القولين فر الهرش المائية عندل اليه ين مع المرفقين فلو فطع يده من الساعة غسل الباق وان قولم من الديد استحب غسل الباق لتعلويل النرة «وان كان من الديل يجب غسل رأس العظم الباق على أصح القولين الانهون المرفق « وار بعت ود زائدة من ما عده وجب غسامة وان لم يتميز الزائد من الاعلى وجب غسامة وان لم يتميز الزائد من الاعلى وجب غسامة وان خرجت من المعند لا تفسل الا اذا عاذت عمل الدرن فيد ال القدر الحياذي ممذا فصه واحدة (و) بشرط أن الايخرج عمل المسح عن مدال أس ، والايسة بالنسل على واحدة (و) بشرط أن الايخرج عمل المسح عن مدال أس ، والايسة بالنسل عالى والمحمد في الاخلير وفي الابلال دون المد وجهان (الزرش الماه من الاراد فر أولى مناسل الرجلين مع الكمبين ، الفرض السادس ، الترتيب (حم ز) الااذا فالمنسيان ابن بهذر في تراث النوس الموس الماه يكن البناية فالاد فرج منه بلل واحتمل الجاءة والمهد في تراث الذيب (ح) على المهد واذا خرج منه بلل واحتمل الجاءة والمهد في تراث الذيب المراب التوب وان شداء ترمن منه بلل وحوا مرباً ونه الله التوب وان شداء ترمنا وضوأ مرباً ونه الله التوب المنابة والمه التوب وان شداء ترمنا وضوأ مرباً ونه الله التوب وان شداء ترمنا الموب وان شداء ترمنا وضوأ مرباً ونه المائة والمهد المؤلية والمؤلية والمؤلية والمهد المؤلية والمهد المؤلية والمهد المؤلية والمؤلية والمؤلية المؤلية والمؤلية والم

- عمر القول بي من الروه و وري على الرفك و

أن يستاك بقن بان الانسجار مرماً ، ويس ب ذلك منه كل مدان وعند تغير النكهة بولا كره الابدار الرمال (مرم) الدائم به وأن بند ول بسم الله في الابتداء ، وأن ينسل بديا الاتا عبل احدال الاتاء وأن فند من شم يستنسق فيأخذ غرفة لعيه و ارفة لأنف على أحد القواين، وفي الناني أخذ غرفة اما من الدائم ويقدم المف منة أخذ غرفة اما شم يقدم المف منة

في أحد الوجهين لضعف التيمم *ثم وقت النيــة حالة غــــــل الوجه ولا يضر الدروب دمده » ولو اقترنت بأول سنن الوضوء وعزيت قبل غســل الرجه فوجهان * وكيفيتها أن ينوى رفع الحدث أو استباحة الصلاة أو ما لايباح الابالطانارة أوأداء فرض الوضوء * فان نوي رفع بمضالحدث دون البحض إ فسدت نبيه على احد الوجهين وان نوى استباحة صلاة لا بهينها صحت نينه على أحد الرجمين "وقيل تفسد في الكل "وقيل يباح له ما نوي " ولونوي مايستحصاله الرضوء كقراءة القرآن للدحدث فوجهان * ولو شك في الحدث بمد تيمن الطهارة فتوضأ احتياطا ثم تبين الحدث فني وجوب الاعادة وجعال للتردد في النية؛ وان نوي يوضوئه رفع الحدث والتبرد لم يضر على الاظهر وكذاان نوى غسل الجنابة مع غسل الجمعة حصلا معاً * والمستحاضة لا يكفها نية رائم الحاءث بل تنوى استباحة الصلاة ووفع الحدث ولواقتصرت على نية الاستباحة بازعل الاصم * وارأغفل لمه في الاولى فاننسات في الكرة الثانية على قصد التنغل نني ارتفاع الحدثوجهان * ولوفر ّق النية على أعضاء الوضوء لم يجز على أظهر الوجهين (الفرض الثاني) استيعاب، غسل الوجه من مبتدا تسطيح الجيهة الى منتهي الذقن ومن الاذن الى الاذن واجب «ولا تدخل النزعنان ولا موضم العبارة التحديد يوه وضم التحذيف (٣) من الوجه على الاظهر ووالنصم ان استوعب جيم الجهة وجب ايصال الماء اليه فان لم يستوعب فوجهان ويجب ايسال الماء الى منابت الشمور الحفيفة غالباً كالماحيين والاهداب والشاربين والمذارين ، فأما شمرالذقن فان كثف بحيث لا تترآأي البشرة للناظر لم يجب ايصال الماء إلى منابها الا المرأة فان عليها نادرة * وفي العنفقة ٣) موصمالة عديم هو الموسع الذي يعناد النساء تنجيه الشعر عنه اه من الاصل

ماينتشر من العامة ولا يقتصر على الحجر في دم الحيض *و في النجاسات النادرة قول أنه يتعين الماء وقيل المذي نادر * واذاخر جت دودة لم تاوث فق وجوب الاستنجاء وجهان

وهوكل عين طاهرة منشفة غير مستنجى به به وهوكل عين طاهرة منشفة غير محترمة فلا يجوز بالروث والزجاج الأملس والمطموم وفي سقوط الفرض بالمطموم وجهان والعظم مطموم والجلد الطاهر يجوز الاستنجاميه على أصبح الاقوال

واجب (حمز). فان لم يحصل الانقاء استممل رابعًا فان حصل أو تر بخامسة واجب (حمز). فان لم يحصل الانقاء استممل رابعًا فان حصل أو تر بخامسة و عركل حجر على جميع الودنع على أحسر الوجهين * وقيل ان واحدة الصفحة الميني وواحدة للعمنحة اليسري وواحدة الوسط * و ينبغي أن بضع الحجر على موضع طاهر حنى لا يلقي جزأ من النجاسة ثم يدير ليختطف النجاسة ولا عمر فنقالها * فان أص و لم ينقل كفي على أصح الوجه بن ويستنجي بيده اليسري * والافضل أن الجءم بين الماء والحجر

- يه الباب الثالث في الاحداث ، وفيه فصلان كرر-

مؤ الفصل الأول في أسبابها ولا تنتقض العلهارة بالفصد (ح) والحجامة (ح) والقهقمة (ح) في الصلاة وغيرها واكل مامسته النار (و) واعاتنقض بأمور أربعة (الأول) خروج الحارج من أحد السبياين ربحاكان أو عينا نادر اكان أو معتادا طاهراً أو نجساً «وفي معناه نقبة انفتحت نحت المدة مع انسداد المسلك المعتاد * فان كان فوق المعدة أو تحتها ولكن مع انفتاح المسلك المعتاد فقو لان * فان قلنا ينتقض فلوكان الحارج نادرا فقو لان ، وفي جواز الاقتصار فيه على الحجر

فى الوجه الناني وان يبالغ فيها الا أن يكون صائما فيرفق * وأن يكرر الغسل والمسيم (حم و) فى الجميم وان ثك أخذ بالاقل وأن يحلل اللحية اذاكانت كشيفة * وأن يقدم اليمني على اليسرى وأن يطول الغرة * وأن يستوعب الرأس بالمسمع فان عسر تنحية العامة كل بالمسح على اله مامة * وأن يمسح أذنيه بماء جديد ظاهرها وباطنها * وأن يمسح الرقبة * وأن يخلل أصابع الرجلين بخنصر اليمنى ويختم بخنصر اليمنى وأن لا يستعين في الوضوء بغيره * وأن لا ينشف الاعضاء في سنة على الجديد * وأن لا يستعين في ينفض مديه المنهى عنه ؛ وأن يدعو بالدعوات المأثورة المشهورة عند غسل الاعضاء ينفض مديه المنهى عنه ؛ وأن يدعو بالدعوات المأثورة المشهورة عند غسل الاعضاء

-، يز الباب الناني في الاستنجاء كذر ﴿ وهو واجب ﴿ وفيه فصول أربة ﴾

والقمر والقبلة استقبالا واستدبارا الا اذاكان في بناء * وأن لا يجلس في متحدث الناس ولا على الشوارع * ولا يبول في الماء الراكد ولافي الجحرة ولا يحت الاشجار المثمرة ولافي مهاب الرياح استنزاها من البول * ويعتمد في الحلوس على الرجل اليسري * ويعد النبل (٣) ولا يستنجي بالماء في موضع قضاء الحاجة * ولا يستمحب شيأ عليه اسم الله تمالى ورسوله * ويقدم الرجل اليسرى في دخوله الحلاء والميني في الحروج * وأن يستبري من البول بالتنحنح والنتر في دخوله الخلاء والميني في الحروج * وأن يستبري من البول بالتنحنح والنتر الخرج المقاد نادره كانت أومعنادة جاز الاقتصار فها على المجر مالم تنشر الا

⁽٣) (فوله النبل) هو حجاره الاستجاء بافي أيار اه

فرجل وان بال بفرج النساء أو حاض فاصرأة فان بال بفرج الرجال وحاض بفرج النساء قيل التعويل على المبال لأنه أدوم وقيل مشكل (الثانية) نبات اللحية وبهود الندي فيه خلاف والأظهر أنه لاعبرة بهما كالاعبرة بتأخر النبات والنهود عن أوانهما (الثاله) أن براجع الشخص لمحكم بميله فاذا أخبر لايقبل رجوعه الاأن يكذبه الحس بأن تقول أنا رجل ثم ولدت ولدا في المصل الثاني في حكم الحدث أنه وهو المنع من الصلاة ومس المصحف وهمله ويستوي (ح) في المس الجاد والحواشي ومحل الحكتابة * وفي مس الحريطة والصندوق (ح) والعلاقة وتقليب الاوراق بقضيب وحمل صندوق فيه أمتعة سوي المصحف خلاف * ولا نجرم مس كتاب الفقه والتفسير والدراه المنقوضة الاماكنب للدراسة كاوح الصبيان (و) والاصح أنه والدراه المنقوضة تكايف الصي المميز الطهارة لمس اللوح والمصحف

، عز الباب الرابع في الفسل كدر-

وه وجبه الحميض والنفاس والمون والولادة وان كانت ذات جفاف على الاظهر والجذابة «و حصولها بالنقاء الحتانين أوبايلاج قدرالحشفة من مقطوع الحشفة في أن نرج كان من غير المأتي أومبت (ح) أو بهيمة (ح) وبخروج المنى « وخواص صفاته الانة رائحة الطالع والتدفق بدفعات والناذذ بخروجه « فلو خرج على لون الدم لاستكنار الوقاع وجب الفسل لهية الصفات. وكذلك لو خرج إلى بغير شهوة لمرض أو خرج بقيته بعد الغسل حصات (م) الجنابة اذا بقيت رائحة الطلع « ولوانبه ولم ير الاالثخانة والبيان فيحتمل أن يكون ودياً فلا ينزمه الفسل « والمرأة اذا تلذذت بخروج ماء فهالزمها الفسل . وكذا اذا اغتسات و خرج منها مني الرجل بعده فانه لا ينفك عن مائم ا « نم

للانة أوجه نفرى في النالب بين المماد وغيرد . وكذا في انتقاض العالم بمسه ووجوب النسل بالاملاج نه وحل النظر اليه تردد (التاني) زوال العقل باغماء أو جنون أوسكر أو نوم كل ذلك ينقض الطهر الا النوم فاعدا (م و ز) مكنا مقددة من الارس (المالف) لس يشرن المرأة الكبيرة الأجنبية ناقض الطراره (م م م)فالكانت عرما أوصنيرة أومينة أو مس شعرها أو ظفرها أو عضوامباناه نها ففي الكفل خلاف. وفي الملموس قولان واللمس سهوا أوعمه ا سواء (و م) (الرابم)مس الدكر بهان الكف ناقض (حز)للوضو عوكدامس فرج الرأة وكذا مس علقة الدبر (م) علي البديد وكذا فرج البهيدة على القديم وكذا فرح المين (و) والصمير (م) وكذائعل الجب (و) وفي الذكر المبان وجهان * وفي المس برأس الاصابع وجهان وعما بين الاصابع لا ينتقض على الصحيح * واذامس الحنني من ننسه أحد فرجيه لم ينتقن لاحتمال أنه زائد * وان مس رجل ذكره أو اصرأة نرجه انتفض اذ لا بخار عن مس ولمس ﴿ وان مس رجل نرجه أو امرأنه ذح كره لم ينتفض لاحتمال أن الماموس زائد ؛ ولوأن خنابين مس أحدها من سلحبه الفرج ومس الآخر الذكر نقسه انتقض طهارة أحدهما لابهينه ولكن يصم صلاة كلواحد وحدولان بقاءطهارته ممكن واليقبن لايرنع بالشك (م) لافي الطهارة ولا في الحدث ولوتيقن ا أنه بعد طلوع الشمس توضأ وأحدث ولم بدرأتهما سبق أسند الوهم الى ماقبله فان انتهى الى الحدث فهو الآن متطهر لانه نيقر ﴿ طهرا بِمِده وشكُ فِي الحمدت بعبد الطير وان انتهى الي الطير فيسو الآن محمدت وقيل انه بستصحب ماقبل الحالتين ويتمارض الظنان ، ﴿ قاعدة ٤٠٠ تَنكَسَفُ حال الحنثي بثلاث طرق (الاولي) خروجخارج منالفر جينفان بالبفرج الرجال أوأمني في الوقت فلا يلزمه * وان كان بين الرَّتبتين فقد أمن أنه يلزمه اذا كان على عين المنزل أويساره ونص فيما اذاكانعلى صوب مقصده انهلايلزمه فقيل قولان وقيل بتقرير النصبين لأن جوانب المنزل منسوية اليه دون صوب الطريق * ثم ان تيقن وجود الماءقبل مضى الوقت فالأولى النَّاخير قولاواحدا *فان توقعه بظن غالب فقولان لتقابل نفس فضيلة أول الوقت مع ظر ﴿ ادراكُ الوضوء * الرابعة أن يكون الماء حاضراً كماء البئر يتنازع عليها الواردون وعلم أن النوبة لاتنتهى اليه الابعد الوقت فقد نص فيهوفي مشله في النوب الواحد أنه يصبر ونص في السفينة أنه يصلى قاعدا اذاضاق محل القيامولا يصبرفقيل سببه أن القعود أهون ولذلك جاز في النفل مع القدرة على القيام.وقيل قولان بالنقل والتخريج ﴿ فرعان * أحدهما ﴾ لو وجد ماء لا يكفيه لو ضوئه يلزمه (ح) استعاله قبل التيمم على أظهر القولين ﴿الثاني﴾ لوصب الماء في الوقت فنيمم فغي القضاء وجهان وجهوجوبه أنه عصى بصببه بخلاف الصب قبــل الوقت وبخلاف مالوتجاوزهراً ولم توضأفي الوقت (السبب الثاني) أن يخاف على نفسه أوماله من سبم أوسارق فله التبهم ولو وهب منه الماء أو أعبر منه الدلو يلزمه القبول بخلاف مااذا وهب (ز) ثمن الماء أوالدلو فان المنة فيــه تقل ﴿ ولو بيع بنبن لميلزمه شراؤه وبنمن المئل يلزم الا اذا كان عليه دين مستنرق أو احتاج اليه لنفقة ســفره * والأصح أن نمن المشـل يعرف بقـدر أجرة النقل (الثالث) أن يحتاج اليالماء لعطشه في الحال أونوفهه في المآل أولعطش رفيقه أو عطش حيوان محــترم فله التيمم وان.ات صاحب المــاء ورفقاؤه عطشي عموه وغرموا للورثة النمن فازالمشل لأيكوزله فسمة غالبا * ولو أوصى بمائه لأولى الناس به فحضر جنب وحائض وميت فالميت أولى لأنه آخر عهده

مرا المنابة حكم الحدث مع زيادة تحريم قراءة القرآن والمكث في المسجد (ز) أما العبور فلا (م ح) ثم لا فرق في القراءة بين آية (م) أو بعضها (ح) الا أن يقول بسم الله علي قصد الذكر * ولا يحل للحائض قراءة لحاجة التعليم (م) وخوف النسيان على الاصح * وفضل ماء الجنب والحائض طهور ولا بأس للجنب أن يجامع ويأكل ويشرب ولكن يستحب له أن يتوضأ وضوءه للصلاة * وينسل فرجه عند الجماع (أماكيفية الغسل) فأقله النية واستيماب البدن النعسل ولا يجب المضمضة والاستنشاق (ح) ويجب اليصال الماء الى منابت الشعور وان كثفت ويجب (م) نقض الضفائر ان كان لا يصل الماء الى منابت * والا كمل أن ينسل ماعلى بدنه من أذي أولا ثم يتوضأ للصلاة وان لم يكن محدثا ويؤخر غسل الرجلين الي آخر الغسل في أحد القولين ثم يتعهد معاطف بدنه ثم يفيض الماء على رأسه ثم يكر رثلاثا ثم يدلك * وان كانت حائضا تستعمل فرصة من مسك أوما يقوم مقامها * وماء الغسل والوضوء غير مقدر (ح) وقد يرفق بالقليل فيكني و يخرق بالكثير فلا يكفي والرفق أولي وأحب

-ەﷺ كتاب التيم*وفيه ثلاثة أبواب ﷺ<ر–

﴿ الباب الاول * فيما يبيح التيم ﴾ وهو العجز عن استمال الماء * ولا مجز أسباب سبعة (الاول) فقد ان الماء وللمسافر أربعة أحوال * الاولى أن يتحقق عدم الماء حواليه فيتيمم من غير طلب (و) * الثانية أن يتوهم وجود الماء حواليه فليتردد (ح) الرجل الي حد يلحقه غوث الرفاق . فلو دخل عليه وقت صلاة أخرى فني وجوب اعادة الطلب وجهان * الثالثة أن يتيقن وجود الماء في حد القرب فيلزمه (ح) أن يسمي اليه * وحد القرب الي حيث يتردد اليه المسافر للرعى والاحتطاب وهو فوق حد النوث فان انتهى البعد الي حيث لا يجد الماء للرعى والاحتطاب وهو فوق حد النوث فان انتهى البعد المي حيث لا يجد الماء

- مغير البات الثاني في كيفية التيمم ∢<-

وله سبعة أركان (الركن الاول) نقل النراب الي الوجه واليدين فلا يكفى ضرب(ح) اليد على حجر صلد * ثم ليكن المنفول تراباً طاهراً خالصاً مطلقاً فيجوز التيمم بالاعفر والاسود والاصفر والاحر والابيضوهوالمأكول والسبخ والبطحاء فانكل ذلك تراب ولا يجو زالز رنيخ (ح) والجص (ح) والنورة (ح)والمادن اذ لايسمى تراباً ولا يجوزالتراب النجس والمشوب بالزعفر إن وان كان قليلا ولا النراب المستعمل على أحد الوجيين * ولا يجوز سحاقة الخزف وفي الطين المشوى المأكول تردد * ويجوز بالرمل اذاكان عليه غبار (الثاني) القصد الى الصعيد فاو تدرض لمهاب الرياح لم يكف * ولو عمه غميره باذنه وهو عاجز جاز * وانكان قادراً فوجهان(الثالث)النقل فلوكان على وجهــه تراب فردده بالمسمح لم يجز اذ لا نقل فان نقل من سائر اعضائه الي وجهــه جاز * وان نقل من يده الي وجهـ جاز على الاصح * ولومعـك وجهه في التراب جاز على الصحبح (الرانع) أن ينوى استباحة الصـــلاة فلو نوي رفع الحدث لم يجز ﴿ وَاكُمَاهِ أَنْ يَنُوى اسْتَبَاحَةُ الفَرْضُ وَالنَّهُلِ جَمِّماً أَوْ اسْتَبَاحَـةً الصلاة مطلقاًفيكفيه (و)فاو نوى استباحة النرض جاز النفل أيضاً بالتبعية على الصحيح ولكن في جوازه بعد وقت ملك الفريضة أو قبسل فعلما خلاف مشهور « ولو نوى النفل فني جواز الفرض به قولان « فان منع فني جواز النفل وجهان من حيث ان النف كالتام فلا بفرد ، ولو نوى استباحة فرضين صح تيمه لفرض واحد على أحد الوجهين (الحامس) أن يستوعب (ح) وجعه بالمسح ولا يلزمه ايصال النراب الي منابت الشعور وال خفت (السادس) مسح اليدين الي المرفقين (م)فيضرب ضربة واحدة لوجهه ولا ينزع

ومن عليــه تجاســـة أولي من الجنب اذ لا بدل له ﴿ وفيــه مم الميت وجهان * والجنب أولى من الحدث الااذاكان الماء قدر الوضوء فقط ، فإن انهم هؤلاء الى ماء مباح واستووا في اثبات اليد فالملك لهمم وكل واحد أولى علك نفسه وان كان حدث غيره أغلظ (الرابع) العجز بسبب الجهل كما اذانسي الماء فى رحله فتيمم (ح) فضى الصلاة على الجديد ولو أدرج فى رحله ولم يشمر به لم نقض على الصحيح اذلا تفريط « ولوأضل الماء في رحله فلم يجده مع الامعان إ في الطلب فني القضاء قولان كمن أخطأالقبلة * ولو أضل رحله في الرحالَ فةو لان أ والاولى سقوط القضاء لان المخيم أوسع منالرحل (الحامس)المرض الذي يخاف من الوضوء معهفوت الروح أوفوت عضو أومنفعة أومرضا مخوفا * وكذا ان لم يخف الاشدة الضني وبطء البرء أو بقاء نين على عضو ظاهر على أقيس الوجهين فانكل ذلك ضرر ظاهر * وانكان يتألم في الحال ولا يخاف عاقبة لزمه الوضوء (السادس) القاء الجبيرة بانخلاع الدضو فيجب غسل ماصح من الاعضاء والمسيح على الجبيرة بالماء » وفي نزوله منزلة مسيح الحف في تقدير مدته وستقوط الاستيعاب وجهان ثم يتيمم مع الغسل والمستح على أظهر الوجهين * ولا يمسح الجبيرة بالتراب على الاصم لان التراب ضميف * وفي تقديم النسل على التيمم ثلاثة أوجه الأعدل هو الثالث وهوأنه لا ينتقل عن عضو مالم يتم تطهير ذلك العضو * فاوكانت الجراحة على يده سيم قبل ه عن الرأس (السابع) الجراحة ان لم يكن عليها لصوق فلايمسح على محل الجرحوان | كان فهي كالجبيرة *وفي لزوم إلقاء اللصوق عند امكانه تر دد كالتر دد في لروم لبس الحف على من وجهد من المهاء مايكفيه لو مسيح على الحف من مها تيم لرض أوجراحة أعاده لكل صلاة ولم يعد الوضوء ولا المستح.

الناس في الصحراء «ووقت صلاة الميت بغسل الميت والفائنة بتذكرها والنوافل الرواتب لا يتأقت بممها على أحد الوجهين « ولو تيم لفائة ضحوة النهار فلم يؤدبه الا ظهراً بعمد الزوال فهو جائز على الاصح « وكذا لو تيم للظهر ثم تذكر فائتة فأداها به جاز على الاصح » ولوتيم لنافلة ضحوة وقاننا يستباح به الفريضة فأدى الظهر به فعلى هذا الحلاف (الحكم الثالث) فيما يقضى من الصاوات الحنلة «والضابط فيه أن ماكان بعذر (ح) اذا وقع دام فلا قضاء فيه كصلاة المستحاضة وسلس البول وصلاة المريض فاعداً ومضطجهاً وصلاة المسافر المستحاضة وسلس البول وصلاة المريض فاعداً ومضطجهاً وصلاة المسافر المنتمم » واذا لم يكن العذر فيه دائماً نظر فان لم يكن له بدل و جب (و) الفضاء أومن على جرحه أو ثوبه نجاسة ويساننى عنه صلاة شدة الحوف فأنها رخصة أومن على جرحه أو ثوبه نجاسة ويساننى عنه صلاة شدة الحوف فأنها رخصة وان كان لهابدل كتيم المقيم (و) أو التيمم لالقاء الجبيرة أو نيم المسافر لندة (ح) البردة في القضاء قولان » والعاجز عن السنرة في كيفية صلاته ئلانة أوجه » في وجه لا يتم الركوع والسجود بل يومئ حذراً من كشف المورة وفي وجه يتم «وفي وجه يتغير «فان فلنا لا سم فيقضى لندور الهذر وعدم البدل وان قلنا سم فالا ظهر أنه لا يقضى لان وجوب السنر لبس من خصائد من الصلاة وان قلنا سم فالله المبعد والمدال المنافر العدال الميالة المورة وان قلنا سم فالا قلية المدالة الميالة الميارة الميارة الميارة الميارة الميارة وعدم البدل الميارة ا

->ﷺ باب المستع على الحفين ٪<--

(والنظر فى شروطه وكيفيته وحكمه) * وله شرطان (الأول) أن يلبس الحف على طهارة مائية كاملة قوية * فلو غسل احدي رجليه وأدخلها الحف لم يصع لبسه حتى يفسل النانبة ثم يبتدئ اللبس * وكذا لوصب الماء فى الحف (ح) بعد لبسه على الحدث * والمستحاضة اذا لبست على وضوئها لم تمسح على أحد الوجهين لضعف طهارتها * ووضوء المجروح اذا تيم لأجل الجراحة كوضوء

خاتمه ولايفرج أصابعه وينزغ ويفرج في الضربة الثانية ويمسح اليالمرفقين ولايففل سُيئًا (السابع)الترتيب كافي الوضوء

- م ﴿ الباب النالث في احكام التيمم ﴾ و-

وهي ثلاتة (الأول) انه يبطل برؤية الماء قبل الشروع في الصلاة ولا تبطل الصلاة (ح ز) بعــد الشروع فها وتبطل بظن وجود المــاء قبــل الشروع ولكن المصلى اذا رأي المـاء فالاولي له أن يقلب فرضه نفلا على وجه * وأن يستمر على وجه * وأن يخرج من الصلاة على وجه ليدرك فضيلة الوضوء ·· وفى وجه بلزمه المضى ولا يجوز الحروج وعلى هــذا لوكان فى نافلة بطلت لانها غير مانمة من الخروج وهو بميد * نم لوأراد أن يزيد في ركمات النافلة ففي جوازه وجهـان (الناني)أن لا يجمع بين فرضين بتيمم واحد ويجمع بين فرض ونوافل وبين فرض ومنــذورة ان قىلنا بيسلك بها مسلك جائز الشرع لامسلك واجبه **وبين فرض وركعتي الطواف الااذاقلنا انهما فريضة ويجمع بينهما وببن الطواف بتيمم واحد على أحد الوجهين لانهما كالتابع له*ويجمع ين فربضة وصلاة جنازة * ولا يقعد في صلاة الجنازة مع القدرة على القيام هذا نصه وقيل قولان بالنقل والتخريج ﴿ وقيل ان تعينت عليه فلها حكم الفرض * وقيل لها حكم النفل ولكن القعود لا يحتمل مع القــدرة لان القيام أظهر أركانها ومن نسى صلاة من خس صلوات يصلى خس صلوات بنيمم واحد * وان نسى صلاتين فان شاء صلى خمس صلوات بخمس تيمات وان شاء اقتصر على تيمين وأدي بالتيمم الاول الاربعة الاولى من الخسسة وبالناني الاربعة الاخيرة من الحسة * وكذلك لا يتيمم لفريضة قبل دخول (ح) وقبها « ووقت صلاة الحسوف بالحسوف « ووقت الاستسقاء باجماع

مركز كتاب الحيض «وفيه خمسةأ بواب، 🖈 «

﴿ الأول في حَكِم الحيضُ والاستحاصَةُ مَهُ ﴿

أما الحيض فأول وقت امكانه اول السنة التاسعة في وجه « واذاه ضي سنة أنهر منهافي وجه ﴿وأولالماشرة في وجه ؛ فما قبل ذلك دم فساد، وأفل مدة الحيض يوم (ح م) ولبلة(و)واكثرهاخمسة عنسر يوماً يوأوأقل الطهر خمسة عشر يوماً (ح) وأكثره لاحدله ﴿وأغلب الحيض ست أوسبع ﴿وأغلب الطور بقيه الشهر *ومسنند هذه النقديرات الوجوب المعلوم بالاستفراء فلو وجدنا امرأة تحبض أقل من ذلك على الاطراد ففي اتباع ذلك خــلاف لان بحــٰ الاولين أوفي * وحكم الحيض تحريم أربعة أمور(الاول)مايفتقر الي الطهارة كسجو دالتلاوة والطواف والصلاة ثم لا يجب قضاء الصلاة عليها (الناني)العبور في المسجد فان أمنت التلوبيث فالمكث محرم وفي العبور وجهان(الثالث)الصوم فلابصح منها ويجب القضاء بخلاف الصلاة (الرابع) الجماع ولا يحرم الاستمتاع بما فوق السرة وماتحت الركبة وبمانحت الازار (م) وجهان، نم ان جامعها والدم عبيط نصدق بدينار ﴿ وَفِي أُواخِرِ الدُّم نِصفَ دينار استحبابا * أما الاستحاضة فكسلس البول لاتمنع الصلاة ولكن تتوضأ أكل صلاة في وفتهاو لنلجم وتسنثفر وتبادر الىالصلاة فَانأخرت فوجهان *ووجهالنع تكرر الحدت عليها مــع الاسنفناء' وفى وحوب تجديدالعصابة لكل فريضة وجهان وفان ظهر الدمعلي المصابة فلابد من التجديد *ومهما شفيت قبل الصلاد استأنفت الوضوء مدوان كانت في الصلاه فوجهان أحدهما أنها كالمنيمم اذارأى الماء والناني أنها تتوحأ ونسينأنف لان الحدث متجدد فان انقطع قبل الصلاة ولم ببعد من عادتها المو دفاها الشروع في الصلاة من غير استئناف الوضوء ولكن ان دام الانقطاع فعليها القضاء «وان بعد

المستحاضة ثمان جوزنا فلاتستفيد بطهارة المسح الاماكان يحل لها لوبقيت طهارتها الاولي وهو فريضة واحــدة ونوافل (الشرط الثاني) أن يكون الملبوس ساترا قويا حـــلالا فانتخرق أوكان دون الكعبين لم يــــكن ســـاترا ٍ والمشقوق القدم الذي يشد محل الشق منه بشرج فيه خلاف . والقوي ما يتردد عليه في المنازل ولا كالجورب والافاف وجورب الصوفية والمغصوب (و) لا يجوز المسيح عليه على أحد الوجهين لان المسيح لحاجة الاستدامة وهو مأمور بالنزع ﴿ فَرَعَ ﴾ الجرموق الضميف فوق الحف لا يمسح عليــه وانكان قويا لم يجز أ (م ح)المستحمليه أيضافي الجديد بل عليه أن يدخل اليد بينهما فيمسح على الاسفل إ ﴿ النظر الثاني في كيفية المسحكِ وأقله ماينطلق عليه الاسم مما يوازي محل الفرض فلو اقتصر على الاسفل فظاهر النص منعه *وأما الاكل فأن يمسح على أعلى الحف وأسفله الا أن يكون على أسفله نجاسة ﴿وأما النسل والتكرار فكروهان * واستيعاب الجميع ليس بسنة ﴿ النظر الثالث في حكمه ﴾ وهو إباحة الصلاة الي انقضاء مدته أو نزع الحف *ومدته للمقيم يوم وليلة (مو) وللمسافر ثلاثةأيام من وقت الحدث فلولبس المقيم تمسافر قبل الحدث أتم مدة المسافرين *وكذا لوأحدث في الحضر *فان مسح في الحضر (ح ز) ثم سافر أتم مسح المقيمين (ح) تغليباللاقامة ﴿ ولو مسيح في السفر ثَمَّ أقام لم يزد (ز) على مدة المقيمين ولوشـك فلم يدر أنقضت المدة أومسح في الحضر فالاصل وجوب النسل ولا يترك مع الشك * ومهما نزع الخفين أوأحدها فيجب غسل القدمين * وأما الاستثناف فلايجب ان قلنا ان المسح لا يرفع الحدث وان قانا يرفع وجب لأنه في عوده لا يتجزأ ﴿ فرع ﴾ لولبس فردخه لم يجز المسح الا أن تكون الرجل الاخرى ساقطة من الكمب

* تمفىمدة الطهر تعناط كالمتحيرة أوهى كالمستحاضات ففيه قولان (المستحاضة الثالثة؛ المعتادة وهي التي سبقت لهما عادة فترد الي عادمها في وقت الحيض وقدره فان كانت تحيض خمساً وتطهر خساًوعنمر بن فجاءهادور فحاضت ستاً ثم استحيضت بعد ذلك رددناها الي الست لان الصحيح ثبون العاده عرة واحدة ﴿المستحافةالرابعة ﴿ المعتادة الممزة فان رأت السـوادمطابَّماً لايام المادة فهو المراد * وإن اختلفت بأن كانت عادتها خمسة فرأت عشرة سوادا ثم أطبقت الحمرة فهل الحكم للمادة أم للتمييز فيه قولان *فعلى هذا ان رأت في أيام العادة خمسة حمرة نم عتمرة سواداً ثم أطبقت الحمرة ففي وجه الحكم للعادة (م) وفي وجه للتمييز فتحيض في العشر السواد .دوفي وجه (ح م) يجمع بينها الا أن يزيد المجموع على خسة عشر فيتمين الاقتصار على العادة أو عَلَى النمييز ﴿ فرعان ﴿ الاول ﴾ مبتــدأة رأت خمسة سواداً ثم أطبق الدم على لون واحد فني الشهر الناني نحيضها خساً لان التمييز أثبت (حم) لها عادة ﴿ الناني } قال الشافعي رحمه الله الصفرة والكدرة (م) في أيام الحيض حيض (ح) وهو كذلك في أبام المادة؛ وفيما وراءها الي تمام الخسة عشر ثلاثة أوجه: أحدها أنه حبض كابام الماده، والناني لا لضعف اللون، والنالث انكان مسبوفاً يدم فوى واولطخة فيكون حيضاً والا فلا * ومرد المبندأة كابام العادة أوكما وراءها فبه وجهان

- منظر الباب النالف « في الني نسيت عادم ا محره

ولها أحوال (الاولى) التي نسيت المادة قدراً ووقتاً وهي المنجبرة وهي مردودة الى المبتدأة في قدر الحمض مه والى أول الاهله في دول ضعيف

ذلك من عادتها فعلها استئناف الوضوء في الحال

﴿ الباب الناني في المستحاضات وهن أربعة ﴾

﴿ المستحاضة الأولي ﴾ مبتدأة مميزة تري الدم القوي (ح) أولا فنحيض في الدم القوى نشرط أن لا يزيد على خمسة عشر يوما و لا ينقص عن يوم وليلة وتستنحيض في الضميف بشرط أن لاينقص عن خمسة عشر يوما *والقوي هو الاسود أو الاحر بالاضافة اليلون ضميف لمده *ولو رأت خمسة سواداً ثم خسة حمرة ثم أطبقت الصفرة فالحمرة مترددة بين القوة والضعف ففي وجه تلحق بالسواد اذا أمكن الجمع الا أن تصير الحمرة أحد عشر وفي وجه تلحق الحمرة أبدا بالصفرة هذا اذا تُقدم القوى؛ فلو رأت خمسة حمرة ثم خمسة سوادا ثماستمرت الحمرة فالصحيح أن النظر الي لون الدم لاالي الاولية وقيل يجممان اذا أمكن الجمع بأن لم يزد المجموع على خمسة عشر * ثم المبتدأة اذا انقلب دمها الى الضعيف فى الدور الاول فلا تصلى فلعل الضعيف ينقطع دون الخنسةعشر يومافيكون الكل حيضا فانجاوزذلك نأمرها بتدارك مافات في أيام الضعيف نم في الشهر الثاني كما ضعف (م) الدم فتغتسل اذ بان استحاضتها * ومهما شفيت قبل خمسة عشر يوما فالضميف حيض مع القوى ﴿ المستحاضة الثانية ﴾ مبتدأة لا تمييز لها أوفقدت شرط التمييز فها قولان * أحدها أن ترد الي عادة نساء بلدتها على وجه * أو نساء عشيرتهاعلى وجه نشرط أن لا نقص عن ست ولا يزيد على سبع لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم تحيضي في علم الله ستا أو سبعاً كما تحيض النساء ويطهرن ﴿ والقول الثاني أنها ترد الي أقل مُدة الحيض احتياطاً للعبادة * وأمافي الطهر فـترد الى أغلب العادات وهي أربع وعشرون لانه أغلب في الاحتياط وقيل الي تسم وعشرين لانه تمة الدور الحيض والطهر «لم لا يحنمل الانقطاع في العشر الاول فتنوضاً الحكل صلاة ويحنمل في العشر الثاني فتغتسل لكل صلاة « ولو قالت أضلات خمسة عشر في عشرين من أول الشهر فالحمسة الثانية والثالثة من أول الشهر حيض بيقين لانها تندرج تحت تقدير النقديم والتأخير جميماً . فرع ، اذا السقت عادتها وكانت تحيض في شهر ثلانًا نم في شهر خمساً نم في شهر سبعاً ثم تمود الى النلاث على هذا الترتيب ثم استحيضت فني ردها الى هذه العادة الدائرة وجهان «فان قلنا لا ترد اليها فقد قيل انها كالمبتدأة » وقبل انها ترد الى القدر الاخير فبل الاستحاضة « وقبل ترد الى النادات المائة ان استحيضت بعد الحسب لانها منكر ردة في الحاسة «ولو كانت الاقدار ما سبق من ثلات و خمس و سبع ولكن لا على سبيل الانساق «فان قانا ترد الى العادة الدائرة فهذه كالي نسيت النوبة المتقدمة في العادة الدائرة بعد الاستحاضة « و حكمها الاحياط « فعليها النوبة المتقدمة في العادة الدائرة بعد الاستحاضة « و حكمها الاحياط « فعليها أن تفتسل بعد الثلاث لان الثلاث حيض بينين ثم تتوضأ لكل صلاة الى انقضاء الحامس » ثم تقتسل من أخرى » ثم تتوضأ الى انفينا، السابع شم انتفضاء الحامس » ثم تقتسل من أخرى » ثم تتوضأ الى انفينا، السابع شم تتوضأ الى انفينا، السابع شم تتوضأ الى انفينا، السابع شم من طاهم الى آخر النبر

الباب الرابم في النافيق.

فاذا انقطع دمها بوماً يوماً وانقطع على الخسة عنس . فني فول تلقط أيام النقاء وتافق (ح) ويحكم بالطهر فبه والقول الاصح انا نسحب (م) حكم الحبض على ايام النقاء ونجعل ذلك كالفترات بين دفعات الدم لان الطهر الناقص والمحل فاسد كالدم الناقص والكن نسحب حكم الحيض على النفاء بنمر طين (أحدهما) أن يكون النقاء محنوساً بدمين في الخسة عشر حتى لو رأت يوماً وليلة دماً وأربعة عشر نقاء ورأت في السادس عشر دماً فالنقاء مع ما بعده من الدم طهر لانه

والصحيح أنه لا يعين أول الاهلة فانه تحكم بل تؤمر بالاحنياط أخذاً باشق الاحتمالات في أمور ســــتة (الاول) أن لا يجامعها زوجها أصـــلا لاحتمال الحيض (التاني) أن لاندخل المسجد ولا تقرأ القرآن (الئالث) أنها تصلي وظائف الاوقات لاحتمال الطهر وتغتسل لكل صلاة لاحتمال انقطاع الدم (الرابع) يلزمها أن تصوم جميع شهر رمضان لاحتمال دوام الطهر *ثم علمها أن تقضى ستة عشر يوماً لاحتمال دوام الحيض خمسة عشر يوماً وانطباقها الي ستة عشر بطريانها فيوسط النهار «وقضاء الصلوات لا يجب (و) لمافيه من الحرج(الحامس) اذاكان عليها قضاء يوم واحد فلاتبرأ ذمتها الا بقضاءثلاثة أيامه وسبيله أن تصوم يوماوتفطر يومائم تصوم يوماثم تصوم السابع عشر من صومها الاول فتخرج مما عليها بيقين لان الحيض كيفها قدر مقدما أو مؤخراً فيخرج يوم عن الحيض «وعلة هذا التفدير ذكر ناها في كتاب البسيط (السادس) اذا طلقت انقضت عدتها شلائة أشهر * ولا تقدر تباعد حيضها الى سن اليأس لانه تشديد عظيم ﴿ الحالة الثانية ﴾ أن تحفظ شيأ كما لوحفظت أن ابتداء الدم كان أولكل شهر « فيوم وليلة من أولكل شهر حيض بيقين *وبعده محنمل الانقطاع الى انقضاء الحامس عشر وتنتسل لكل صلاة * وبعمده الي آخر الشهير طهر يقيين فنتوضأ لكل صلاة * ولو حفظت أن الدم كان ينقطع عنــد آخر كل شهر * فأول الشهر الي النصف طهر بيقين * ثم بعده يتعارض الاحتمال ولا يحنمل الانقطاع لان في آخره حيضاً بيقسين فتتوضأوتصلي الي انقضاء التاسع والعشرين *واليوم الاخسير بليلته حيض بيقين ﴿ الحالة الثالثة ﴾ اذا قالت أضلات عشرة في عشرين من أول الشهر فالعشر الاخير طهر بيقين «وجميع العشرين من أول الشهر يحنمل شرطه (الرابعة الناسية) * فان أمر ناها بالاحنياط على الصحيح فحكم احكم من أطبق الدم عليها على قول السحب اذ ما من نقاء الا ويحامل أن يكون حيضا * وانما تفارقها في أنالا نأمرها بحديد الوضوء في وقت النقاء لان الحدث في صورته غير متجدد ولا بحجديد الغسل اذ الانقطاع مستحيل في حالة انتماء الدم * وعلى قول التلفيق يغشاها الزوج في أيام النقاء وهي طاهرة فيها في كل حكم الدم * وعلى قول التلفيق يغشاها الزوج في أيام النقاس ؟.

وأكثره ستون يوما * وأغلبه أربمون يوما ؛ وأقله لحظة (ز) والتمويل فيه على الوجود * فان رأت قبل الولادة دماً على أدوار الحيض فله حكم الحيض في أحد القولين * الافي انقضاء العدة به * فاوكانت تحيض خمساً وتعلير خمساً وعشرين فاضت خمساً ووعشرين فاضت خمساً وولدت قبل مضى خمسة عشر من الطهر في ابعد الولد الفاس * ونقصان الطهر قبله لا يقدح في افساده ولافي افساد الحيض الماضي وجملناها حيضا فلانمدها من النفاس ولا نقول هو نفاس سبق * وكذلك ما يظهر من الدم في حال ظهور مخايل الطلق * فأما الدم بين النواه بين فنفاس على أصح الوجه بوقبل انه كهم الماهل ؛ فأن قانا انه نفاس في الدول ستين على أصح الوجه بونفاس واحد على وجه * وقبل ان عادي الاول ستين يوما فنفاسان على وجه بونفاس واحد * أما المستحاضات في الذماس فهن أربع يوما فنفاسان على قدر عادتها ثم تبندئ حيضها ؛ ولو ولدت مرادا وهي ذات الاربمين على قدر عادتها ثم تبنيدئ حيضها ؛ ولو ولدت مرادا وهي ذات حادة كما أنها لو حاضت خمسة وطهرت ستة وهكذا مرادا ثم استحيضت فلا

ليس محتوناً بالحيض في المدة (والثاني) أن يكون قدر الحيض في المدة الخمسة عشر تمام يوم وليلة وان تفرق بالساعات «وقيـل ان كل دم ينبغي أن يكون يومًّا وايلة * وقيل لا يشترط ذلك بل لوكان المجموع قدر نصف يوم صار الباقي حيعنًا ﴿ فرع ﴾ المبتدأة اذا تقطع دمها فتؤمر بالمبادة في الحال واذا استمر التقطع فني الدور النالث لاتؤمر بالمبادة ﴿ وَفِي النَّانِي بَنِي عَلِي أَنَّ المادة هل تثبت بمرة واحدة «أما اذاجاوز الدمالخسة عسر صارت مستحاضة فلهـا اربعــة أحوال (الاولي المتادة) فانكانت تحيض خمــاً ولطهــر خمــاً وعشرين فجاءهما دور وأطبق الدم مع التقطع وكانت تري الدم يوماً وليملة والنقاء كذلك فعلى قول السحب نحيضها خمسة من أول الدور لان النقاء فيه محتوشبالدم « ولوكانت عادتها يوماً وليلةفاستحيضت وكانت تري يوماً دماً وليلة نقاء وهكذا ففيه اشكال لان اتمـام الدم بالنقاء عســير اذ ليس محنوشاً بدمين في وقت العادة فلا يمكن تكميل اليوم بالليلة * فقد فيلهمنا تمود الى قول التلفيق فتلتقط النقاء من الحيض * وقيل لا حيض لها أصلا * وقيل يسحب حكم الحيض على ليلة النقاء ويضم اليوم الثاني اليه فيكون قد ازداد حبضها (الشانية المبتدأة) فاذا رأت النقاء في اليوم الناني صامت وصلت وهكذا تفعل مهما رأت النقاء الى خمسة عشر «فاذا جاوز الدم ذلك تبين أنهها استحاضة *ثم مردها اما يوم وليلة واما أغلب عادات النساء في حقها كالعادة في حق المتسادة (الشالثة المميزة) وهي التي تري يوماً دماً قوياً ويوماً دماً ضعيفاً * فان أطبق الضعيف بعد الحسة عشر حيصناها خمسة عشر يوماً لاحاطة السواد بالضعيف المتخلل ﴿ وَكُلُّ ذَلْكُ تَفْرُ يُمْ عَلِّي تُرَلُّ التَّلْفِيقِ. وأما | اذا استمر تعاقب السواد والحمرة في جميع الشهر فهي فاقدة التمييز لفوات

بغروب الشمس و بمتمد (م) اليغروب الشفق في قول وعلى قول اذا مضي بعد النروب وقت وضوء وأذان واعامة وفدرخمس (و) ركمات فقد انقضي (ح) الوفت لأن جبريل عابه السلام صلاها في النوهبن في وقت واحد . وعلى هــذا فلو شرع في الصــلاة فهـ آخر الصلاة الى وفت عروب الشفق ففيــه وجهان ﴿ وَوَقِتَ الْمُشَاءُ مَدْخُـلَ إِغْبِيوَ لِهُ النَّسْفَقِ وَهُو الْجُرُّهُ (ح) الني نلي الشمس دون البراض والصفرة ، ثم بمنه وف الاختمار الى مات اللبل على قول والي النصف على قول، ووفت الجواز إلى طلوع الفجر (و) ووقت الصبح مدخل بطلوع الفجر الصادق المساطير ضوءه لا بالفجر الكاذب الذي سدو مستطيلاً كذنب السرحان ؛ تم ينمحق أثره نم يمادي وقب الاختيار الي الاسفار؛ ووقت الجواز الي الطاوع. بم يفاهم (وم) أذان هذه العسلاة على الوقت في النيناء لسبع بؤهن الليل وفي الصيف بنصف سبع، وقبل بدخل وقت أذانه مخروج وقت اخسار المساء ، بم لبكن للمسجد مؤذنان بؤذن أحدهما فبل الصبح والآخر بمدد فاعدد تجب السلاة بأول (ح)الوقب وجوبا موسماً (ح) فلو مان في وسط الوف شبل الأداء عدى على احد الوجهين .. راو أخر حي خرج بمض اله لاه عن الوقف في كونه أداء ثلامة أوجه " وفي الالك بجعل القدر الخارج فناء (ح) " ثم نسجيل الصاوات أفضل (- م) عند ناو فيضالة الاولة بأن بنه غل بأسباب العسلاة كما دخل الوقت * وقبل "ممادي الفضيلة الى نصف وقت الاختبار . ونستاءت لأخبر العشاء | على أحد القواين · ونسنحب الابراد بالظهر في شــده الحر الى وقوع الــــال الذي عنبي فيه الساعي إلى الجاعة ، وفي الابراد بالجمعة وجهان النسدة الحتار في فوانها ﴿ فرع ﴿ من اشتبه عله الوقت يجتهد ويستدل بالأوراد وغييرها تقيم الدور سنة بل أقصى ما يرنق الدور اليه تسهون يوما وهي ما تنقضى به عدة الآيسة فما فوقه لا تؤثر العادة فيه **(الثانية) المبتدأة اذا استحيضت برد الي لحظة على قول ** والى اربعين على قول **(الثالثة) المميزة في كمها حكم الحائض في نسرط التمييز الا أن الستين ههنا بمثابة خمسة عشر ثم لا ينبغي أن يزيد الدم القوي عليه *(الرابعة) المتحيرة اذا نسيت عادتها في النفاس فني قول ترد الي الاحتياط * وعلى قول الي المبتدأة * والرد ههنا الي المبتدأة أولي لأن أول وفتها معلوم بالولادة ﴿ فرع ﴾ اذا انقطع الدم على النفساء عاد الحلاف في التلفيق * ولو طهرت خمسة عشر يوما ثم عاد الدم فالعائد نفاس على وجه لوقوعه في الستين * وقو حيض (ح) على وجه لتقدم طهر كامل عايه * فان الوقوعه في الستين * وقبل تستنى هذه فلنا انه نفاس فعلي قول السحب مدة النقاء أيضا نفاس * وقبل تستنى هذه المدورة أيضا على قول السحب اذبيعد نقدير مدة كاملة في الطهر حيضا وعليه يخر جمااذا ولدت ولم تر الدم الي خمسة عشر في أن الدم الواقع في الستين هل هو نفاس أم لا والله اعلم

م ينزكتاب الصلاة - وفيه سبعة أبواب >< ٥٠٠

﴿ الباب الاول في المواقيت ﴿ وفيه للاَنَّهُ فَصُولُ ﴾.

ر الاول في وقت الرفاهية ؛ أما الظهر فيلدخل وفنه بالزوال وهو عبارة عن ظهور زيادة الظل لكل شخص في جانب المنسرق *و يتمادي وفت الاختيار الى أن يسير ظل الشخص (مزح) مناه من موضع الزيادة وبه يدخل وقت العصر (حز) و يتمادي (م) الي غروب الشمس * ووقت الفضيلة في الاول وما بعده وقت الاختيار الي مصير الظل مثليه * وبعده وقت الجواز الى الاصفرار * ووقت المغرب يدخل الى الاصفرار * ووقت المغرب يدخل

على تركها بعد العشر وان لم يكن عليه قدناء والاعماء في معنى الجنون (ح) قل اوكتر وزوال العقل بسكر أو بسبب عنر م لاب قط القضاء ولو سكر أثم جن فلا يقضى أيام الجنون ولو ازد نم جن فضى أيام الجنون ولو ازد نم جن فضى أيام الجنون ولو القضاء الرتدن أو سكرت بم حاضب لا ياز مها قضاء أيام الجبض لان سقوط الفضاء عن المجنون رخصه وعن الحائض عزعة

الفيدل النالث. في الاوقات المكروهة

، يم الباب اللي في الأذان وفيه الأنه فسول بحد

- الأول في عله وهو مسروع سنه على أنا بر الرأيين في الجاء له الأولى من ساوات الريال بي كل مسروع سنه على أنا بر الرأيين في الجاء له الاستبد من ساوات الريال بي كل مسروضة مؤداد، ولا الجاروني مولان وفي جماله النال الما الموال ، وفي النال أنها سم ولا نؤذن ولا نرام الموت إيمال وفي المارد في به المرة أفوال وفي النال

فان وقمت صلاته فى الوقت أو ما بمده فلا فضاء علبه وان وقمت قبل قضى على أحد القوابن ، وكذافى طلب شمر رمضان ، والقادر على درك اليقين بالصبر هل له المبادرة بالاجماد فى أول الوقت فيه وجهان

الفعمل الباني - في وفت المعذورين -

ونمني بالعذر مانسيقط القضاء كالجنون والصبا والحبض والكفر ﴿ وَلَمَا ثَلَاثُةَ أَحُوالَ الْأُولَى أَنْ يَخَلُّو عَنْهَا آخَرِ الوَفْتُ شَدْرَ رَكَّمَةً كَمَا لُو طهرت الحائض قبل الغروب بركعة يلزه في العصر (ز) وكذا يقدر تكبيرة (مز) على أقيس القولين ، وهل بلزمها (ح) الظهر بما يلزم به المصر فيه قولان ، فعملي قول بلزم (مح) ﴿ وعلى التاني لابد من زيادة أربع ركمات على ذلك حتي يتصور الفراغ مرن الطهر فعلائم بفرض لزوم المصر بعده « وهذه الاربعة في مقاملة الظهر أوالعصر فيه قولان ، وتظهر فائدته في المفرب والمشاء ٪ وهل تمتبر مدة الوضوء مع الوقت الذي ذكر ناه فعلى قولين وان زال الصبا بعد أداء ونايفة الوقت فلا بجب (ح وز) اعادتها * وكذا يوم الجمعة وان أدرك الجمعة بعد القراغ من الظهر على أحد الوجهين : وكذا لو بلغ الصبي بالسن في أثناء الصلاة واسنمر عليها وقع عنالفرض ﴿ الحَالَةَ الثَّانِيةَ ۗ أن يخلو أول الوقت فاذا طرأ الحيض وقد مضى من الوقت مفدار مايسم الصلاة لزمنها ولا يلزم بأقل من ذلك ﴿وقيل لا يلزم مالم تدرك جميع الوقت في صورة الطريان * وأما العصر فلا يلزم بادراك أول الظهر لانوقت الظهر لايصلح للمصر في حق الممذور مالم يفرغ من فمل الظهر ﴿ الحالة الثالثة ، أن يم العذر جميع الوقت فيسقط القضاء «ولا تلتحق الردة بالكفر بل مجب (مح) القضاء على المرتد (مح) * والصبي يؤمر بالصلاة بعد سبع سنين ويضرب اذاكثر المؤذنون فلا يستحب أن يتراسلوا بل ان اتسع الوقت ترتبوا ﴿ ثُمَّ مِن أَذِنَ أُولاً فَهُو يَقْيَمُ فَانَ تساووا أقرع بينهم * ووقت الاقامة منوط بنظر الامام *ووقت الاذان بنظر المؤذن والله اعلم

- مجر الباب النالت وفي الاستقبال بحد ٥-

والنظر فيه فيأركان تلاثة ﴿ الأول الصلاة َ وتعين الاستقبال في فرائض إ(و) الا في القنال ﴿ فلا تَوْدي فريضة على الراحلة ولا • نذوره أن قلنا يسلك ما مسلك واجب الشرع ولاصلاة جنازة (ح) لان الركن الاظهر فيها القيام "ولاتصاح فريضة على بمير معقول * وفي أرجوحة معلقة بالحيال لانهم ليسا لاقرار بخلاف السفينة الجارية لان المسافر محناج البهاء وبخلاف الزورق المشدود على الساحل لانه كالسرير والماءكالارض أما النوافل فيجوز اعامتها فىالسفرالطويـلـراكبّاً وماشياً وفي السفر القصير قولان*ولايجوز (و) في الحفير «ولا يضرانحراف الدابة عن القبلة ، وقيل بجب الاستفبال عند التحرم (و) : وقيل لا بجب الا اذاكان العنان بيده : نم صوب الطريق بدل عن القبلة في دوام الصلاة: ولا بصلى راكب العاسيف اذ لبس له سوب معنن ، وان حرف الدابة عمداً عن أ صوب الطريق بعالب صلامه، وإن كان فلسباً لم بطل أن همر الزمان أحمل إ يسجد للسهو؛ وان طال فق البطلان خلاف يجري منله في الاستمبار ناسيًا وان كان بجهاح الدابه بطل ان طال الرمان وان قصر فوجهان * تم على الراكب أن يومي بالركوع والسجود ؛ ويجمل السجود (ح) أخفض من الركوع بموان كان في مرفدانم السجود والركوع موأما الماشي فاستقباله كهن بيده [زمام ناقته ويركع ويسجـــد ويقعد لا يَا في هذه الاركان - ولا عشي الا في ا حال القبام * وفيــه قول أنه يوميُّ بذلك كله ﴿ فرع ﴾ إلو مشى في نجاســـة |

انما يؤذن اذا انظر حضور جمع فان فانا لا يؤذن فني اقامته خلاف * وان قلنا يؤذن في اقامته خلاف * وان قلنا يؤذن في المدتحب وفع الصوت ولا أذان في غير مفروضة كصلاة الحسوف والاستسقاء وصلاة الجنازة والعيدين بل ينادي لها الصلاة جامعة * وفي الصلاة الفائنة المفروضة تلائة أقوال وفي الثالت بقيم ولا يؤذن (ح) ولو قدم العصر الي وقت الظهر يؤذن الظهر ويقيم لكل واحدة * ولو أخر الظهر الى العصر يؤديها باغاه تين (ح) بلا أذان (و) بناء على أن الظهر كالفائنة فلا يؤذن لها في ويؤد ويها باغاه تين (ح) بلا أذان (و) بناء على أن الظهر كالفائنة فلا يؤذن لها الدراج * والترجيم (ح) مأهور به وكذا التثويب (ح) في أذان الصبح على الفديم وهو الصحيح والقيام والاستقبال شرط للصحة في أحد الوجهين * مها الفديم وهو الصحيح والقيام والاستقبال شرط للصحة في أحد الوجهين * مورفع الصوت في الاذان ركن * والتربيب في كلات الاذان شرط فلو عكسها لا يعتد بها * وان طول السكوت في أثنائها فقو لان * ولو بني عليمه غيره فقو لان مرتبان وأولي بالبطلان * واو ارتد في أثناء الاذان بطل وان قصر الومان على أحد الفو ابن لان الردة تحبط العبادة

سر الفصل الثالث * في صفة المؤذن ؛ ويشترط أن يكون مسلماً عافلا ذكراً فلا بصح أذان كافر وامرأة ومجنون وسكران مخبط * ويصح أذان الصسى المميز * وتستحب الطهارة في الاذان ويصح بدونها * والكراهية في الجنب أشد * وفي الاقامة أشد * وليكن المؤذن صيتاً حسن الصوت ليحكون أرق لسامعيه * وليكن عدلاً تقة لتقلده عهدة المواقيت * والامامة أفضل من التأذين على الاصح لمواظبة رسول الله صلى الله عليه وسلم عليما * وللامام أن يستأجر على الاذان من ببت المال * وهل لآحاد الناس ذلك فيه خلاف ﴿ فرع ﴾

* ثم مهما صلى بالاجهاد فتيفن الخطأ وبان جهة الصواب وجب (حم) عليه القضاء على أحمد القولين * فان تيقن الخطأ ولم يظهر الصواب الا بالاجتهاد فني القضاء قولان مرتبان وأولي بأن لا بجب ﴿ وَمَنْ صَلَّى أَرْبِعِ صَلَّواتِ الْيَ اربع جهات بأربع اجتهادات ولم شمين له الحطأ فلا فضاء (و) عليه وان يقن انه استدبر وهو فيأنناء الصلاذ نحول وني الا اذا قلنا نجب القضاء عندالخطأ فههذا أولى بالانطال كيلا بجمع في صــلاة واحدة ببن جهذبن -: أما اذا ظهر الحطأ لقيناً أو ظناً ولكر ﴿ لَمْ يَظْهِـر جَهِةَ الصَّوَابِ فَانَ عَجْزَ عَنِ الدَّرَكُ بالاجتماد بطلت صلاته ، وإن قدر على ذلك على القرب ففي البطلان فولان مرتبان على تيقن الصواب وأولي بالبطلان لاجل التحير في الحال «ولو بان له الحطأفى التيامن والتباسر فهل هوكالحطافى الجهة فعلى وجهبن برجع حاصلهما الى أن بين المستد في الاستقبال وبين الاشد تفاونا عند الحاذق فهل يجب طلب الاشد أم يكنى حصول أصل الاستا-اد فعلى وجهين . فروع أربعة . الاول ﴾ اذا صلى الظهر باجنهاد فهل بازمهالاسنئناف للمصرفعلي وجهان «ولو أدي اجبهاد رجاين الي جهتين فلا نقندي أحدهما بالآخر واذا نحرم المفلد في الصلاة فقال له من هو دون مفلده أو منله أخيااً بك فلان لم بلزمه فبوله وان كان أعلم فهوكنفبر اجهاد البصير في أثناء صلاته في نفسه ولو فعلم بخطئمه وهو عدل لزمه القبول لأن فطمه أرجح من ظن غبره، واو عال البصير للاعمى الشمس وراءلة وهو عدل فعلى الاعمى فبوله لانه اخبار عن عسوس لاعن اجتهاد

^{- ،} كل الباب الرابع: في كيفية الصلاة ، بحر

وأركانها أحدعشر النكبير والقراءة والقيام والركوع والاعندال عنمه إ

وْسَـداً يُطلَبُ حَلاتُه يُخلاف ما لو وطئ فرسه نجاسه * ولا يلزمه المبالغة في التحفظ عندكثرة النجاسية في الطريق ﴿ الرَّكُنِّ النَّانِي القبِّلَةِ ﴾ ومواقف المستقبل مختلفة وفالصل في جوف الكعبة يستقبل أي جدار شاء ويستقبل الباب وهو مردود ، وانكان مفتوحاً والعتبة مرتفعة قدر مؤخرة الرجل جاز ﴿ وَلُو انْهِدُمُتِ الْكُعْبَةُ وَالْعَيَاذُ بِاللَّهُ صَحْتُ صَلَّاتُهُ خَارِجُ الْعُرْصَةُ مُتُوجِهَا الهمآكن صلى على أبي قبيس والكعبة تحنه * وان صلى فيها لم يجز (ح م) الا أن يكون ببن يديه شجرة أو بقية حائط * والواقف على السطح كالواقف في العرصة : فلو وضع بين يديه شيأً لا يكفيه ، ولو غرز خشبة فوجهان *والواقف في المسجد لووقف على طرف ولصف بدنه في محاذاه ركن ففي صحة صلاته وجهان «ولو اهتد صف مستطيل فريب من البيت فالحارج عن سمت البيت لا صلاة له : وهؤلاء فد يفرض تواخيهم عن أخريات المسجد فنصح صلاتهم لحصول اسم الاستقبال ، والواقف بمكه خارج المسجد ينبغي أن يسوى محرابه بناء على عيان الكمبة : فان لم يقدر استندل علما بما بدل علمها *والواقف بالمدينة ينزل محراب رسول الله صلى الله عليه وسلم في حقه منزلة الكمبة فليس له الاجهاد فبهبالنيامن والمياسر؛ وهل له ذلك في سائر البلاد فعلى وجهين ﴿ الرَّكُنِ النَّالِبِ فِي المُسْتَفَعِلِ ﴿ فَالْقَادِرِ عَلَى مَعْرَفَةَ الفَّبَلَهُ لَا يُجُوزُ له الاجتهاد. والفادر على الاجهاد لا يجوز له التقليماد، والاعمى العاجز يقلد شخصاً مكافًّا مسلم عارفًا تأدك القبلة - وليس للمجتهد أن نقلد غبره * وان تحير في الحال في نظره صلى على حسب عاله وقضي + وقيــل يقلد وتقضي * وقيل أنه هلد ولا نقضي * أما البصير الجاهل بالادلة أن قلد بلزمه الفضاء الا اذا قلنا لا بجب تعلم أدلة القبلة على كل نصبر فعند ذلك بنزل منزلة الاعمى

* ولو قال الله الجليل آكبر فوجهان * لنمسير النظم *ولو قال الأكبر الله نص أ أنه لا يجوز ونص في قوله عليكم السلام أنه يجوز لانه يسمي نسليا وذلك لايسمي تكبيراً ﴿ وفيل قولانْ بالنفل والتخريج ، أما العاجز فبلزه ، ترجمنه ولا إ يجزئه ذكر آخر لايؤدي معناه » والبدوي يلزمه فصد البلدة انعلم كلة النكبير على أحد الوجهمين « ولا يكفيه النرجة بدلا بخلاف النيمم ، وسنن الكبير ثلاث أن يرفع يديه مم التكبير الى حذو المنكبين في فول ، والي أن تحاذى رؤوس الاحالِم أذنيه في قول ﴿ والي أن نحاذى أطراف أحابِمه أذنيه ، وابهامه شحمة أذنيه وكفاه منكبيه في قول ٣ تُم نيل يرفع غيره كبر - ثم عبدي التكبير عند ارسال اليد * وقبل يبيدي الرفع مع التكبير : وفيل يكبر وبداه فارتان بمد الرفع وقبل الارسال « نم اذا أرسل يدبه وضم المي على كو ع (ح) اليسري تحت صدره الركن الناني القيام وحده الأنه اب مم الاقلال فان عجز عن الاقلال انتصب متكثاً * فان مجز عن الانصاب فام منحنيا بهفان لم تقدرالا على حد الرآكمين فعد ، فان عجز عن الركوع والسجود دون القيام قام (ح) وأوماً بها ﴿ ولوعجز عن الفيام فعد كيت سَاء ؛ لكمن الافعاء مكروه وهو أن يجلس على وركبه وينصب ركبنه . والانتراش أفضل في قول * والنربع في قول * وقيل ينصب ركبته الىمنى كالفاري ؛ بالس بين مدى المقرئ ليفارق جلسة التشهد * ثم ان قدر الفاعد على الارتفاع الى حد الركوع يلزمه ذلك في الركوع ﴿ فَانْ لَمْ يَقْدُرُ فَيْرَكُمْ فَاعْدَأُ الْمُ حَدْ نَكُونَ النسبة بينه وبين السجود كالنسبة بينهما في حال القيام . فان مجز عن وضم الجهة انحني للسجود وليكن السجود أخفض منه لاركوع: فان عجز عن القمود صلى (ح) على جنبه الأيمن (و) مستقبلا بمقاديم (ح) بدنه الى القبلة

والسجود والقعدة بين السجدتين مع الطمأنينة في الجميع والتشهــــد الاخـــير والقمود فيه والصلاة على النبي صلى الله عليه وســلم والسلام (ح) * والنية بالشرط أشبه الوالابعاض أربعة القنوت والتشهد الأول والقعود فبه والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فى التشهد الاول وعلى الآل فى التشهد الاخــير على أحد القولين وهذه الأربع تجبر بالسجو دوما عداها فسنن لأتجبر بالسجو د ﴿ الركن الأول ﴾ التكبير ولتكن النية مقرونة به محبث تحضر في العلم صفات الصلاة و لقترن القصد الي هذا المعلوم بأول التكبير وبيق مستديماً للقصد والعلم الى آخر التكبير فلو عزبت بعد التكبير لم يضر * ولو عزبت قبل تمام التكبير فوجهان «ولو طرأ في دوام الصلاة مايناقض جزم النية بطل كما لو نوي الحروج في الحال أو في الرَّدَة النانية أو تردد في الحروج * ولو علق نية الحروج بدخول شخص ان دخل فني البطلان وجهان * واو شك في أصل النية ومضى مع الشك ركن لا يزاد مشله في الصلاة كركوع بطل * وان لم يمض وقصر الزمان لم يبطل * ولو طال فوجهان * والصوم يبطل بالتردد في الحروج على أحد الوجهين لانه ليس له عقد وتحريم يؤثر القصـــد فيه * شم كيفية النية أن نوي الاداء أوالظهر * وهل يجب التعرض للفرضية والاضافة الى الله عز وجل فوجهان * والنية بالقلب لاباللسان * وأماالنوافل فلايد من تميين الرواتب بالاضافة * وغيرالرواتب يكني فيها نبة الصلاة مطلقة * ولو نوى الفرض قاعداً وهو قادر على القيام لم ينعقد فرضه * وهــل سمقد نفلا فيه قولان ﴿ وَكَذَا الْحَلَافَ فِي التَّحْرُمُ بِالظَّهِرِ قَبْلِ الرَّوَالُّ وَكُلَّ حَالَهُ تَنافي الفرضية دون النفلية * هذا حكم النية أما حكم التكبير فتتمين كلته على القادر فلا تجزئ (ح) ترجمته ولو قال الله الاكبر فلا بأس ﴿ لانه لم يغير النظم والمعني

الوجهين * ولوترك الموالاة ناسيا ففيه تردد * ولو طوَّل ركنا قصيرا ناسيا لميضر * أماالعاجز فلا يجزئه ترجمته (ح) بخلاف التكبير بل يأتي بسبع آيات من القرآن متوالية لاتنقص حروفها عن حروف الفاتحة * فان لم يحسن فمتفرقة «فان لم يحسن فيأتي بتسبيح وتهليل لا تنقص حروفه عن حروف الناتحة « فان ا لم يحسن النصف الاول منها أتى بالذكر بدلا عنه * ثم يأتي بالنصف الاخــير * فان تعلم قبل قراءة البدل لزمته قراءتها * وانكان بعد الركوع فلا * وان كان قبل الركوع وبعد الفراغ فوجهان ، ثم بعد الفاتحة سنتان (احداهما) التأمين مع تخفيف الميم ممــدودة أومقصورة ؛ وفي جهر الامام به خلاف « والاظهـر الجهـر » وليؤمرن المأموم مع تأمـين الامام لاقبــله ولا بعده (الثانية) السورة وهي مستحبة للامام والمنفرد في ركعتي الصبيح والاوليين من غيرهما * وفي الثالثة والرابعة قولان منصوصان الجديد أنها تستحب (ح)وان كان الممل على القديم «والمأموم لايقرأ السورة في الجهرية بل يستمع فان لم يبلغه الصوت فني قراءته وجهان ﴿ الرَّكُنِّ الرَّابِعِ الرَّكُوعِ ﴾. وأفله | أن تَعنی بحیث تنال راحتاه رکبتیه وبطمئن (ح) بحیت ینفصل هویه عن ارتفاعه * ولا يجب الذكر * وأكمله أن ينعني بحيت يستوي ظهره وعنقــه وينصب ركبتيه ويضع كفيه عليهما * ويجافي الرجل مرفقيه عن جنبيه * ولا بجاوز في الانحناء الاستواء ، ويقول الله أكبر رافعاً يديه عند الهويّ ممدودا علىقول * ومحذوفاعلى قول كيلاينيرالمنيبالمد «ويقول سبحان, بى العظيم نلانًا *ولا يزيدالامام على الثلاث *ثم يعتدل عن ركو عه *ويطمئن (ح) و استحب رفع اليدين الى المنكبين يشم يخفض يديه بعد الاعندال ويقول عندرفعه سمم الله لمن حمده ربنا لك الحمد الستوي (ح) فيه الأمام والمنفرد الويستحب (ح) القنوت

كالموضوع (و) في اللحد * فان عجز فيومي، (ح) بالطرف أو يجرى الافعال على قلبه لقوله عليه السلام اذا أمرتكم بأمر فأتوامنه بما استطعتم ﴿ فروع ثلاثة * الأول ﴾ من مه رمد لا بيراً الله بالاضطحاع فالأقيس أن يصلي مضطجاً وان قدر على القيام * ولم ترخص عائشة وأبو هريرة لا بن عباس فيه ﴿ الثاني ﴾ مها وجد القاعد خفة في أثناء الفاتحة فليبادر الي القيام * وليترك القراءة في النهوض إلى أن يعتدل * ولومرض في قيامه فليقرأ في هو مه * وان خف بعد الفاتحة لزم القيام دون الطمأنينة ليهوي الي الركوع * فان خف في الرَّكُوع قبل الطمأ بينة كفاءأن يرتفع منحنيًّا لليحدَّ الراكعين ﴿ الثالث ﴾ القادر على القعود لا يتنفل مضطجعاً على أحد الوجهين اذ ليس الاضطجاع كالقعود فانه يمحو صورة الصلاة ﴿ الرَّكُنِ الثالثِ القراءة ﴾ ودعاء الاستفناح بعد التكبير مستحب (م ح) * ثم التعوذ (م) بعده من غير جهر (و) *وفي استحباب التعوذ فيكل ركمة وجهان ﴿ثُمَالْفَاتَحَةُ بَعْدُهُ مُتَّعِينَةً (ح) لا تقوم (ح) ترجمتها مقامها *ويستوى فيه الامام والمأموم (ح) في السرية والجهرية (ح) الافي ركعة المسبوق * ونقل المزني سقوطها عن المأموم في الجهرية *ثم بسم الله الرحمن الرحيم آية (حم) منها وهي آية من كل سورة اما مع الآية الاولي أو مستقلة بفسما على أحدالقولين * ثم كل حرف وتشديدركن * وفي ابدال الضادبالظاء تردد * ثم الترتيب فيها شرط * فلو قرأ النصف الاخير أولاً لم يجزه * ولو قدم آخر التشهد فهو كقوله عليكم السلام * والموالاة أيضاً شرط بين كلاتها فلو قطعها بسكوت طويل وجب الأستئناف (و) وكذا بتسبيح يسير * الاماله سبب في الصلاة كالتأمين لقراءة الامام * والسؤال والاستعاذة أو سجود التلاوة عند قراءة الامام آية سجدة أو رحمة أو عذاب فان الولاء لاينقطع على أحد

الاخبر (ح) وهو أن بسم رجاله كذلك نم تخرجها من بهه عنه ، و مكن ا وركه من الأرض» خ يضم البد السرى على طرف الركبة منسوره مع الماريج ا المقتصد «والمد العمني بضمها كذلك آكن نسبض الحنصر والبنصر والوسطى ا ويرسل المستبحة ٪ وفي الابهام أوجه قسـل برساها وفيل بجلق الابهام [والوسطى ﴿ وَقِبَلَ بِصْمِهَا الْيُ الوسطَى المُمْبُوضُهُ كَالْمَابُضُ الزَّمَّا وعسر بن ال .. بم برفع مسبحه في الدياده عند هوله الا الله. وفي محر بحكما عند الرفع ا خلاف أما الل علم الاخبر فواجب (ح م) والصملاه على الرسول علمه ا السلام واجبه مه (جم)و لي الآل فولان وهل سن المدلاه على الرسول في ا الاول فولان شم آلها_ النسبد و سهور . وأقله المحمات لله سلام علمات أجها إ' الذي ورحمة الله سلام علينا وعلى عباد الله الصالح بن أنسهد أن لا اله الا الله : وأسهد أن مجمداً رسول الله وهو الالحدر المكرر في جميع الروامات وأوجز ا ابن سريج بالمسى وفال الدحمال لله سلام مالك أمها النبي سملام علمنا وعلى إ عبادالله الصالحين أسهد أن لا اله الا الله وأن محدا رسوله و هول دـده [. اللهم صل على محمَّد وعلى آل مُمَّد ، بم ما د. ده مسمور الى هوله الله ١٠٠٠ ما اللهم صل على محمَّد وعلى آل * مم الدعاء بمده مسنون ولمينمركل ، ن الدعا، أعجبه اله مرع الماجر ا عن السها بأبي الرحمة آبكياره العرم والناجر الاالما، بالعربه لالا او بالمجومة بحال ، وفي سار الاذكار مل نأور سرح با بالهجومة م مادف سَال كن السائع السلام وهو واجب ولا موم (س) معامه أد ماد العسلاه ا * وأهله أن هول السلام الكرم واو عال الام علك و حمال وفي المراد الله إ الحروج وجهان و والكله السالام علمكم ورحه الله صرية: (ع م) في الحديد | مع الالمان من الجانبان بحسر، برى ما اد ومع نه السلام على من الحالم الله السلام على ما الله الله الله

في الصبيح ، وأن نزل بالمسلمين نازله ورأى الامام الهنوت في سائر الصلوات ففولان منم الجهر بالفنون مسروع على الظاهر *والمأموم يؤمن فان لم يسمم صوته فنت على أحد الوجهـين ﴿ الكن الحامس الســجود ﴾ وأفله وضع أ الجيمة على الارض مكنوفة بقدر ما ينطلق عليه الاسم وفي وضع البدين والركبتين والفدمين هولان *فان أوجبنا وضع اليــدين ففي كشفهما فولان * أ وكشف الجمة واجب ولو سجد على طرته (ح)أو كورعمامنه (ح)أوطرف كه المحرك بحركمه لم بجز(ح) * والننكس واجب في السجود وهو استعلاء الاسافل * ولو تعذر التنكس لمرض وجب وضع وسادة لوضع الجبهة عابها في أظهر الوجهة بن وأما أكمل السجود فلبكن أول ما يقع منه على الأرض ركبتاه (حمر)، وليكبر عند الهوي * ولا يرفع اليـد. * ويقول سبحان ربي الاعلى تلاث مرات ويضع الانف (ح) مع الجبهة مكشوفًا ﴿ ويفر في بين ركبتيه ﴿ وَيَجَافِي مَرَفَقَيهُ عَنَ جَنِيبُهُ ﴿ وَيَقُلُّ بَطِنْسُهُ عَنَ نَخِذَبُهُ وَهُو النَّخُويهُ ﴿ والمرأة لأنخوري «وبضع يدبه بازاء منكببه منشورة الاصابح ومضمومتها -تُم يجلس مفنرشاً (ح) بين السجد تين حي بطمئن * و بضع يد به قرباً • ن ركبسه منشورة الاصابع*ويقول اللهم اغفر لي واجبرني وعافني وارزفني واهدي. ثم يسجد سجدة أخرى سلها * تم بجلس جلسة خفيفة للاستراحة * تم يعوم مكبراً واضماً يا يه على الارض كما بضع العاجن ﴿ الرَّكُنِ السَّادِسِ بِ اللَّهُ لِهِ والنسهدالاول سنة ، والقعود فيه على هيئة الافتراش (م) لانه مستوفز للحركه *والمسبوق يفترش في النشهد الاخبر لاسبفازه «و من عليه سجو د السهو ها بفنرش فيه خلاف والافنران أن يضم الرجل اليسري ويجاس عليها وبنصب الفدم اليمني ويضع أطراف الاصابع على الارض * والنورك سينة في التشهد اسنتر سقط حكم النجاسة عنه * وان مات قبل النزع لم ينزع على النص لانه ميت كله * وفيه قول مخرج أنه لا ينزع عند خوف الهلاك ﴿ الثانية ﴾ قال صلى الله عليه وسلم لعرن الله الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة والواشرة والمستوشرة*وعلةتحريمالوصل أنالشعر اما أنب يكون نجساً أو شعر أجنبي لا يحل النظر اليه وان كان مبانا على أحد الوجهين * فان كان شعر إ بهيمة ولم تكن المرأة ذات زوج فهي متمرضة للتهمة * وان كانت ذات زوج فهي ملبسة عليــه * وانكان باذن الزوج لم بحرم على أقيس الوجهين * وفي تحمير الوجنة تردد في الحاقه بالوصل (وأماالمكان) فليكن كل ما عاس مدنه طاهراً (ح) وما لا يماس فلا بأس ينجاسته الا مايحاذي صدره في السجو د ففيــه وجهان لانه كالمنسوب اليه * وقد نهى عليه السلام عن الصلاة في [سبعة مواطن المزبلة والمجزرة وقارعة الطريق وبطن الوادي والحمام وظهر الكعبة وأعطان الابل * أما مسلخ الحمام فقبه تردد * وأعطان الابل مجتمعها عند الصدر عن المنهل اذ لابؤمن نفارها هذا حكم النجاسات التي لاعذر في استصحامها * أمامظان الاعدار فيمسه (الاولى) الأثر على عمل النجو *ولو حمل المصلى من استجمر لم بجزعلى أصح الوجهين لان العفو في محل نجو المصلى للحاجة ولوحمل طيرا جاز * ومافي البطن ليس له حكم النجاسة قبل الخروج لانهامسنترة | خلقة ﴿ وما على منفذه لامبالاه به على الأظهر ﴿ وفي الحاق البيضة المذرة | بالحيوان تردد لانالنجاسة مسمنرة خلفة * والفارورة المصممة الرأس ليست كالبيضة (و) (النانية) يعذر من طين الشوارع فيما بتعذر الاحتراز عنه غالباً ﴿ وَكَذَا مَاعَلَى الْحَفُّ فِي حَقَّ مِن يَصِلَى مَعَهُ (النَّالَنَّةُ) دُمُ البِّرَاغيثُ مَعْفُو ۖ عَنْهُ إ الااذاكثركثرة يندر وقوعه ويختلف ذلك بالاوقات والأماكن فان وقع من الجن والانس والملائكة * والمقتدي ينوى الرد على امامه بسلامه * ﴿ خَاتَمَةً ﴾ لا ترتيب في قضاء الفوائت لكن الاحب تقديم الفائنة على المؤداة الا اذا ضاق وقت الاداء * فان تذكر فائنة وهو في المؤداة أثم الني هو فيها ثم اشتغل بالقضاء

- ﴿ البابِ الحامس في شرائط الصلاة ﴿ عــ

وهي سنة ﴿ الأول الطهارة ﴾ عن الحدث فلو أحدث عمدا أو سهوا بطلت صلاته * ولو سـبقه الحدث بطلت (ح) على الجديد * وعلى القديم يتوضأ ويبني بشرط أن لايتكلم ولا يحدث عمداً * ويجري هذا القول في دُفع كل مناقض لاتقصير منه فيه كما اذا انحل ازاره فرده* وكما لو وقع عليــه نجاسة | يابسة فدفعها في الحال * وانقضاء مدة المسح منسوب الي تقصيره وفي تخرق الحف تردد * لتقصيره بالذهول عنه ﴿ الشرط الثاني ﴾ طهارة الحبث وهي واجبة في الثوب والبدن والمكان (وأما الثوب) فان أصاب أحدكميه نجاسة فأدي اجتهاده الي أحدهما فغسله لم تصح صلاته على أحد الوجهين لانه استيقن نجاسة الثوب ولم يستيقن طهارته * ولو ألق طرف عمامته على نجاسة بطلت صلاته وانكان لا تحرك بحركنه * ولو قبض طرف حبـل ملقي على نجاسة يطلت صلاته انكان الملاقي تحرك بحركته والافوجهان ولوكانعلى ساجوركلب أوعنق حمار عليه نجاسة فوجهان مرتبان وأولي بالجواز * ولو كان رأس الحبل تحت رجله فلا بأس لأنه ليس حاملا (وأما البدن) فيجب تطهيره كاسبق في الطهارة * وفيه مسألتان ﴿ احداها ﴾ اذا وصل عظمه بعظم نجس وجب (ح و) نزعه وان كان بخاف الهلاك على المنصوص * ولكن اذاكان متعديًا في الجبر بأن وجد عظمًا طاهرًا واذا لم يكتس العظم باللحمفان

الوجوه * فان تمذرت القراءة الا به لم يضر * وان تعذر الجهر فوجهان * ولا نبطل الصلاة بسبق اللسان ولا بكلام الناسي (ح) * ولا كلام الجاهل (ح) بتحريم الكلام ان كان قريب المهد بالاسلام * وهل تبطل بكلام المكره فيه قولان * ومصلحة الصلاة ليست عذرا (م) فى الكلام * ولو فال ادخلوها بسلام على قصد القراءة لم يضر وان قصد التفهيم * فان لم يقصد الا التفهيم بطلت * وفي السكوت الطويل في أنناء الصلاة وجهان ﴿ الشرط الحامس ﴾ ترك الافعال الكمثيرة * والكئير مايخيــل للسّـاذار ا الاعراض عن الصلاة كثلاث خطوات أو ثلاث ضربات متواليات * ولا إ تبطل بمادونه * ولا بمطالمة القرآن * ولا يتحريك الاصابع في سبحة أو حكه" على الاظهر * واذا مرّ المـار بين بديه فليدفعه فان أبي فليقاتله فانه شبطان هذا لفظ الحبر * وهو تأكيد لكراهية المرور واستحباب الدفع * فان لم ينصب المصلى بين يدبه خشبة أو لم يستقبل جدارا أوعلامة لم يكن له الدفع ا على أحد الوجهين لتقصيره * ولا يكفيه أن مخط على الارض بل لابد من شيُّ مرتفع أو مصلى طاهر* فاذا لم يجد المــار سبيلا سواه فلا دفع له بحــال | ﴿ الشرطُ السادس ﴾ ترك الأكل * وقليله مبطل لانه اعراض * وهل تبطل بوصول شيء الىجوفه كامتصاص سكرة منغير مضغ فيه وجهال ﴿خَاتَّمَةُ ﴾ للمحدث الكث في المسجد * وللجنب العبور دون الكث * ولس للحائض العبور عند خوف التلويث * وعند الامن وجهان * والكافريدخل المسجد باذن المسلم ولا يدخل بغير اذن على أحد الوجهين * فان كان جنبا منع كالمسلم وقيل لا لانه لم يلتزم تفصيل شرعنا

كثرته في محل الشك فالاحتياط أحسن * والترخص به جائز أيضا (الرابعة) دم البثرات وقيحها وصديدها معفو عنه وان أصابه من بدن غيره فوجهان * ولطخات الدماميل والفصدان دام غالباً فكدمالاستحاضة * وان لم يدم فني الحاقها بالبثرات تردد (الحامسة) الجاهل نعاسة ثويه فيه قولان الجديد وجوب القضاء فان كان عالماً ثم نسي فقولان مرتبان وأولي بالوجوب(م) * ومثار التردد أنه من قبيل المناهي فيكون النسيان عذرا فيه أو من قبيل الشروط كطهارة الحدث ﴿الشرط النالث﴾ ستر العورة وهو واجب في غير الصلاة *وفي وجوبه في الحاوة تردد * والمصلى في خلوة يلزمه الستر في الصلاة * وعورة الرجل مايين السرة والكبة * وعورة الحرة جميع بدنها الا الوجه واليدين الي الكوعين «وظهورالقدمين عورة في الصلاة وفي الخمصيهاوجهان * وأما الامة فما مدومنها في حال المهنة ليس بعورة * وما بينه الي محل عورة الرجل فيهوجهان * وأما السائر فكيل مايحول بين الناظروبين البشرة فلا يكنى الثوب السخيف ولا الماء الصافي * وبكني الماء الكدر والطين * وفي وجوب التطيين عنــد فقد الثوب وجهان * واذاكان القميص متســع الذيل فلا بأس وانكان متسم الازرار لم يجز الا اذاكانت كثافة لحيته تمنع من الرؤية عند الركوع فيجوز على أحدالوجهين * وكذا لو ستر باليد بعض عورته * ولووجد خرقةلاتكني الالاحدي سوءتيه لم يستربها الفخذ ويخير بين السوءتين على أعـدل الوجوه اذ لاترجيع * ولو عتقت الامة في أثناء الصـلاة تـــترت واستمرت فلوكان الخمار بعيداً فعلى قولىسبق الحدث ﴿الشرط الرابعِ﴾ ترك الكلام؛ والعمد منهمعالعلم بتحريمه مبطل للصلاة فل " أوكثر فتبطل الصلاة بالحرف الواحد ان كان مفهما * فان لم يكن مفهما فلا تبطل الا بتوالى حرفين

الفرض لا يقطع بالسنة *فانعادعالماً بطات صلاته *وان عاد جاهلا لم تبطل لكن يسجد للسهو «وان كان مأموماً وقعد امامه جاز الرجوع على أحد الوجهين لان القدوة في الجملة واجبةوان لم يكن النقدم بهــذا القــدر مبطلا وانـــ تذكر قبل الانتصاب فيرجع ثم يسجد للسمو ان كان قد انتهى الي حد الرَّاكَعِينَ لانه زاد رَكُوعاً (الرابع) اذا تشهد في الاخبير قبل السجود تدارك ا السجود وأعاد التشهــد وسجــد للسهو لانه زاد قدوداً طويلا * ولو ترك أ السجدة الثانية وتشهد ثمتذكر لميسجد لهذا السهو لانه ركن طويل فلم يوجد الا نقل التشهد وهو غير مبطل على أحد الوجهين «وان جلس عن قبام ولم يتشهد لكن طول سجد للسهو * وان تذكر على القرب فلا لان قدر جلسة الاستراحة في مثل هذا الوقت عمداً لا يبطل الصلاة (الحامس) اذا قام النشهد والنص أنه يتشهدلرعايةالولاء بين التشهد والسلام وكي لا يبقى السلام فرداً غير منصل بركن من أحدالجانيين (السادس) اذا شك في أثناء الصلاة | أخذ بالاقل (ح)وسجد للسهو «ولو شك بعد السلام فقولان «أحدها أن يقوم الى النــدارك وكأنه لم بســلم * والثاني أنه لا يمتبر بعد الفراغ لما فيه من العسر *وان لم يشـك الا بعد طول الزمان فالقياس آنه لا يتلفت اليــه| ﴿ فُواعِدُ أَرْبِعِ * الأوليَ ﴾ من شك في ترك مأمور سجد للسهو اذ الأصل انه لم يفعله ﴿ وَانْ شَكُّ فِي ارْنَكَابِ مَنْهِي لَمْ بِسَجِدَلَانَ الْأَصْلُ الْعَدَمُ ﴿ وَلُو شك في أنه سجد للسهو أو في أنه سجد واحده أو ثننين للسهو فالاصل العدم الا في مسألة وهو أنه لو شك أنه صلى ثلاثًا أو أربعًا أخــذ بالافل تباسا وسجد للسهو جبراً وان كان الاصل انه لم يزد * وقيل ان علتمه انه

- الباب السادس في السجدات ١١٥٠

وهي ثلاثة ﴿ الأولى ﴾ سجدة السهو * وهي سنة (ح م) عند ترك التشهد الاول أو الجلوس فيه أو القنوت أو الصلاة على الرسول في التشهد الاول او على الآل في التشهد الثاني انرأيناهما سنتين * وسائر السنن تجبر بالسجود * وأما الاركان فجرها بالتدارك فان تعمد ترك هذه الابعاض لم يسجد على أظهر الوجهين * ولو ارتكب منهياً تبطل الصلاة بعمده كالأكل والافعال الكثيرة فليسجد عند ارتكابه سهواً * ومواضع السجود ستة (الاول)اذا قرأ التشهد أو الفاتحة في الاعتدال من الركوع عمداً بطلت صلاته وان سها سجد لانه جمع بين تطويل ركن قصير ونقل ركن * ولو وجد أحد المعنيـين دون الثاني فني البطلان بعمده وجهان * فان قلنا لا تبطل ففي السجود بسهوه وجهان * والاظهر أن الجلسة بين السجدتين ركن طويل (الثاني) من ترك أربع سجدات من أربع ركمات سهواً لم يكفه أن يقضيها في آخر صلاته بل الثانية تنتين ومن الرابعة واحدة فليسجدسجدة واحدة ثم ليصل ركعتين «فان ترك أربع سجدات من أربع ركمات ولم يدر من أين تركها فعليه سجدة واحدة وركمتان أخذاً بأشق التقديرين المذكورين * ﴿ فرع ﴾ لوتذكر في قيــام الثانية أنه نسى سجدة واحدة ولم يكن قدجلس بعد السجدة الاولي فليجلس ثم ليسجد * والقيام لا يقوم مقام الجلســـة * وانكان قد جلس بعد السجدة فني تأدى الفرض بنية النفل وجهـان * ثم لا يخني أنه يسجد للسهو في جميع ذلك (الثالث) اذا قام الى الثالثة ناسياً فان انتصب لم يعد الى التشهد لأن

جري السلام محللا *وانعن له أن يسجد عاد الى الصلاة على أحد الوجهين وبان أن السلام لم يكن محللا ﴿ السجدة الثانية ﴾ سجدة التلاوة وهي مستحبــة في ا أربع عشرة آية(مرو) * ولا سجدة فىص (حم)* وفى الحبج سجد ان (م) ثم هي على القاريُّ والمسنمع جميًّا * فان سجد القاريُّ تأكد الاستحباب ا على المستمع * وان كان في الصلاة سجد لقراءة نفسه ان كان منفر داً أو لقراءة | امامه ان سجد امامه * ولايسجد (ح) لقراءةغيرالامام * ومنقرأ آية في ا مجلس مرتين هل نشرع السجدةاليانية فيه وجهان * ثمالصحيحاً ف هذه سجدةفردةوان كانت تفتقرالي سائر شرائط الصلاة * ويسنحب فبلماتكبيرة " مع رفع اليدين انكان في غير الصلاة ودون الرفع انكان فيالصلاة * ومبل بجب التحرم والتحلل والشهد * وفيــل يجبالتحرم والتحلل دون التشهد * وفيل لايجب الا التحرم ﴿ فرع ﴾ الاصح أن هــذه السجدة اذا فانت وطال الفصل لاتقضى لانه لايتقرب الي الله تمالي بسجدة ابتــداء كصلاة أ الكسوف والاسنسقاء بخلاف النوافل الروانب * وفيل آنه نفرب الي الله | سبحانه بها ابتداء ﴿ السجدة النَّالَثَةَ ﴾، سجده (ح) الشَّكروهي سنة عند ﴿ هجوم نعمة أو الدفاع بلية لاعند السمرار نعمة * وبسلحب السجود بن إ يدي الفاسق شكرا على دفع المعصية و نبيها له * وان سجد اذا رأى المبلى [فليكنمه كيلا يتأذى * وهــل نؤدي سجود السـلاوه والشكر على الراحلة فيه وجهان

-ه ﴿ البابِ السابع في صلاه النطوع * وفيه فصلان ﴾≲~

﴿ الأول في الرواتب ﴾ وهي احدي عشرة ركعة * ركعتان قبل الصبح * وركعتان قبل الظهر * وركعتان بعده * وركعتان بعد المغرب * وركعتان

ادي الرابعة على تردد حتى لو تيقن قبل السلام أنها رابعة سجـــد أيضاً * وقيل لايسجد عند زوال التردد ﴿ الثانية ﴾ اذا تكرر السهو فيكفي سجدتان ^ا في آخر الصلاة وانما يتعدد سجود السهو في حق المسبوق اذا سجد لسهو الامام فانه يميد فى آخر صلاة نفســه *وكذا اذا صلوا صلاة الجمعة ثم بان ا لهم بعد سجود السهو أن الوقت خارج تمموهـا ظهراً وأعادوا السجود * ولو ظن الامام سهواً فسجد ثم تبين أن لا سهو فقد زاد سجدتين فيسجد لهذا السهو سجدتين أخريين * وقيل ها جابرتان لانفسه كشاة من أربعين شاة تزكي نفسها وغيرها ﴿ الثالثـة ﴾ اذا سها المأموم لم يسجد بل الامام ا للحمل عنه كما تتحمل عنه سجود التلاوة ودعاء القنوت والجهر والقراءة عن ا لم تعمله * ولو ظن أن الامام سلم فقام ليتدارك ثم جلس قبل سلام الامام فَكُلُ مَاجَاء به سهو ولاسجود عَلَيه * فاذا سلم الامام فليتدارك الآن *وان تذكر في القيام أن الامام لم يتحلل فليرجع الى القعود أو لينتظر قائمًا سلامه ثم ليشتغل بقراءة الفاتحة بعده ﴿ الرابعة ﴾ يسجدالمأموم مع الامام اذا سجد السهوه (ح) فان ترك الامام سجدالمأموم على النص لاجل سهو (ز) الامام * ولوسجد المسبوق مع الامام فهل يعيد في آخر صلاة نفسه فيه ةولان ' بلتفتان الى أنه يسجد لسهوه أو لمتابعتــه * فان لم يسجد الامام سجد في آخر ا صلاة نفسه على النص * وسهو الامام قبل اقنداله يلحقه على الاظهر كما بعد اقتدانه * أما محل السجود وكيفيته فهما سجدتان (ح م) قبـل الســـلام على القول الجديد *فان سلم عامداً قبل السجود فقد فو"ت على نفسه * وان سلم السياً فطال الزمان فقد فات وان تذكر على القرب فان عن له أن لا يسجد فقد

- ﴿ كَتَابُ الصَّلَاةُ بَالْجُمَاعَةُ ﴿ وَفَيْهِ ثُلَاثُهُ فَصُولُ ﴾ و-

﴿ الأول في فضلها ﴾ وهي مستحبة وليست بواجبة الآفي الجمعة » ولا فرض كفاية على الاظهر «وتستحب للنساء (ح)» والفعل في الجمع الكثير أفضل الا اذا تعطل في جواره مسجد فاحياؤه أفضل » وفضيلة الجماعة لاتحصل الا بنهود بادراك ركة مع الامام * وفضيلة التكبيرة الاولي لاتحصل الا بنهود تحريمة الامام واتباعه على الاصح * وه بهما أحس الامام بداخل في استحباب الانتظار ليدرك الداخل الركوع قولان * ولا ينبغي أن يطول ولا أن يميز بين داخل و داخل * ومن صلي منفر دا فأدرك جماعة يستحب له اعادتها بين داخل و داخل * ومن صلي منفر دا فأدرك جماعة يستحب له اعادتها بم يحتسب الله تعالي أيهما شاء * ولا رخصة له في ترك الجماعة الا بعذر عام كالمطر والربح العاصفة بالليل * أوعذر خاص منل أن يكون مريضاً أو ممرضاً أو خافاً من السلطان أومن الغريم وهو معسر أوكان عليه قصاص يرجو العفو عنه أوكان حافناً أو جائماً أو عارياً

﴿ الفصل الثانى * فى صفات الأثمة ﴾ وكل من لا تصح صلاته صحة تغنيه عن القضاء فلا يصح الاقتداء به * ومن صحت صلاته صح الاقتداء به الا اقتداء القارئ بالاي على القول الجديد * ومن لا يحسن حرفا من الفاتحة والمأموم يحسنه فهو أمي فى حقه * ويجوز اقتداء الابن بمناه * ولا بصح اقتداء الرجل بالمرأة ولا بالخنثى ولا اقتداء الحنى بالحنثى * ويصح اقتداء المرأة بالحنثى وبالرجل * فان اقندي الرجل بخنى فبان بعد الفراغ كونه رجلا وجب القضاء على أظهر القولين لوجود التردد في نفس الصلاة * ولو بان بعد الفراغ كونه أمياً أو محدثا أو جنبا فلاقضاء (ح) * ولو بان كونه امرأة أوكافر القراغ كونه أمياً أو محدثا أو جنبا فلاقضاء (ح) * ولو بان كونه امرأة أوكافر الوجب القضاء لان لهماء لامة * ولوبان كونه زنديقا فوجهان * ويصح الاقتداء وجب القضاء لان لهماء لامة * ولوبان كونه زنديقا فوجهان * ويصح الاقتداء

بعد العشاء * والوترركعة * وزاد بعضهمأربع ركعات قبل العصر * وركعتين بعد الظهر فصار سبع عشرة * أما الوتر فسنة (ح) وعدده من الواحد الي احدى عشرة بالأوتار * وفي جواز الزيادة عليه تردد لانه لم ينقل * واذا زاد على الواحدة فيتشهد تشهدين في الأخير تين على وجه * وتشهدا واحدا في الاخيرة على الوجه الناني وهما منقولان * والكلام في الاولى * والأظهر أن ثلاثة مفصولة أفضل من ثلاثة موصولة وأن الثلاثة الموصولة أفضل من ركعة فردة * ومن شرط الوتر أن يوترماقبله ولا يصح (ح) قبل الفرض وفي صحنه بعد الفرض وقبل النفل وجهان * والمستحب أن يحون الوتر آخر تهجده بالليل * ويشبه أن يكون الوتر هو النهجد * ويستحب القنوت في النصف الاخير من رمضان

﴿ الفصل الثاني * في غير الرواتب ﴾ وما شرعت الجماعة فها كالىيدين والحسوفين والاستسقاء فهي أفضل من الرواتب ومن صلاة الضحى وركعتى التحية وركعتى الطواف * نم أفضلها صلاة العيدين * ثم الحسوفين * وأفضل الرواتب الوتر وركعتا الفجر * وفيهما قولان * ويستحب الجماعة في التراويح تأسياً بعمر رضى الله عنه * وقيل الانفراد به أولي لبعده عن الرياء * ثم التطوعات لاحصر لها * فان تحرم بركعة واحدة جاز له أن يتمها عشرا فصاعدا * وان تحرم بعشر جاز له الاقتصار على واحدة * وله أن يتشهد بين كل ركعتين أوفي كل ركعةان شاء * والاحب مثني مثنى * وأظهر الاقوال أن النوافل المؤقتة تقضى (حم) كما تقضى الفرائض * وركعتا الصبح بعد فرض الصبح أداء وليس بقضاء

كاف على أصح الوجهين * فان زاد على ثلاثة أذرع لم تصمح القدوة على أظهر الوجهين ﴿فرع﴾ لوكان الامام في المسجد والمأموم في موات فان لم يكن حائل صح على غلوة سهم * ولوكان بينهما حائل أوجدار لم بصح * وان كان مشبك أو باب مردود غـير مغلق فوجهان * ولوكان بيهها شارع مطروق أونهر لا يخوضه الا السابح فوجهان (الثالث) نية الاقتداء فلوتابع من غير نية بطلت صلاته * ولا يجب تعيين الامام * ولكن لو عين فأخطأ بطات صلاته * ولا إ يجب موافقة نية الامام والمأموم بل يقتدي (حمو) في الفرض بالنفل* وفي | الاداء بالقضاء وعكسها ﴾ ولا تجب نية الامامة على الامام واناقتدى (ح) به النساء؛ فلوأخطأ في تعيبن المقتدى لميضر لان أصل النية غيرواجب عليه ﴿ (الرابع)توافق نظم الصلاتين فلا يقتدى في الظهر بصلاة الجنازة وصلاة الحسوف ويقتمدي في الظهر بالصبح * ثم يقوم عند سلام الامام كالمسبوق * فان اقتدى في الصبح بالظاهر صح على أحد الوجهين *ثم يتخير عند فيام الأمام الي إ الثالثة بينأن يسلم أوينتظر الامامالي الآخر (الخامس) الموافقة وهوأن لايشتغل ُ بما تركه الامام من سجود التلاوة أوالتشهد الاول ولا بأس بالفراده بجلسة الاستراحة والتنوت ان لحقالامام في السجود (السادس) المتابهة فلايتقدمه ولا بأس بالمساوقة الا في التكبير فانه لا بدفيه من التأخير ﴿ والاحب التخلف | في الكل مع سرعة اللحوق؛ فان تخلف بركن لم يبطلوان تخلف بركنين من غير عذر بطل (ز)* والاصح أنه اذا رَكع قبل أن سندي الامام الهوي الي ا السجود لم سطل * وان ابتدأ الهوي لم سبطل أيضاً على وجه لان الاعتدال يس ركنا مقصوداً * فان لابس الامام السجود قبل ركوءه بطل *والتقدم كالتخلف * وقيل يبطلوانكان بركن واحد ﴿ فروع ﴾ المسبوق ينبغي أن يكبر

بالصبي والعبد والأعمي وهو أولي (ح) من البصير لأنه أخشع * والافقه الصالح الذي يحسن الفاتحة أولي من الاقرإ والأورع والأسن والنسيب قولان لتقابل الفضيلة * وإذا تساوت الصفات قدم بحسن الوجه ونظافة الثوب * وأما باعنبار المكان فالوالى أولي من المالك والمالك أولي من غيره * والمكتري أولي من المحسكرى * والمعير أولى من المستعير (حمر) * والسيد أولى من العبد الساكن

﴿ الفصل الثالث في شرائط القدوة ﴾

ويرجع ذلك الى شروط ستة ﴿ الاول ﴾ أن لا يتقدم فى الموقف على الامام «فان فعل لم تنعقد (مو) صلاته * والاحب أن يتخلف * ولو ساواه فلا بأس * ثم ان أمّ باثنين اصطفا خلفه * وان أمّ بواحدوقف على يمينه * والحنثى يقف خلف الرجل * والمرأة خلف الحنثي * ويكره أن يقف المقتدي منفرداً بل يستحب أن يدخل الصف أو يجرالي نفسه واحدا * فان لم يفعل صحت صلاته مع الكراهية * وان تقابل الامام والمأموم داخل الكعبة فلا بأس * وان كان المأموم أقرب الي الجماع في الموقف بين الامام والمأموم أما بمكان جامع كالمسجد فلا يضر فيه التباعد واختلاف البناء أو بالتقارب كقدر غلوة سهم يسمع فيها صوت فيه التباعد واختلاف البناء أو بالتقارب كقدر غلوة سهم يسمع فيها صوت فيه التباعد واختلاف البناء أو بالتقارب كقدر غلوة سهم يسمع فيها صوت الامام في الساحات المنبسطة ملكاكان أو وقفاً أو موانا مبنيا أو غير مبني * واما باتصال محسوس عند اختلاف البناء كما اذا وقف في بيت آخر على والامام في سفل فالاتصال الصف بتواصل المناكب * ولو وقف في علو والامام في سفل فالاتصال عموازاة رأس أحدها ركبة الآخر * وان وقف في بيت آخر خلف الامام في بيت آخر خلف الامام فالاتصال بتلاحق الصفوف على ثلاثة أذرع وذلك في بيت آخر خلف الامام في بيت آخر خلف الامام في بيت آخر خلف الامام فالاتصال بتلاحق الصفوف على ثلاثة أذرع وذلك في بيت آخر خلف الامام في بيت آخر خلف الامام فالاتصال بتلاحق الصفوف على ثلاثة أذرع وذلك في بيت آخر خلف الامام في الاتصال بتلاحق الصفوف على ثلاثة أذرع وذلك في بيت آخر خلف الامام في الانتصال بيد و المناه في الانتصال بيا المناه في بيت آخر خلف الامام في الانتصال بيا المناه في المن

لفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ثمانية عشر بوما ﴿ وهل يزيد على تلك المدة فقولان * وانكان يتوقع التجاز غرضه كل ساعة وهو على عزم الارتحال نرخص انكان الغرض فتالا * وانكان غيره فقولان * أماالطويل فحده مسيرة بومين (ح) وهو ستة عشر فرسخا لايحتسب منها مدة الاباب * ويشترط عزمه في أول السفر * فلو خرج في طلب آبق لينصرف مهما لقيه لم بنرخص وان تمادي سفره الا اذا علم أنه لا يلقاه قبل مرحلتين * ولو ترك الطريق القصير وعدل الى الطويل لغيرغرض لميترخص (حوز) ﴿ومهما بدا لهالرجوع في أثناء سفره انقطع سفره فلينم الي أن بنفصل عن مكانه منوجها الى مرحلتين * وأما المباح فالعاصى بسفره لا يترخص (حز) كالآبق والعاق * فان طرأت المعصية في أنناء السفر ترخص على النص * وفي تناول الميتة ومسح يومر وليلة وجهان أصحها الجواز لانهما ليسامن خصائص السفر ﴿ فلاقصر في الصبح والمغرب ﴿ ولا في فوائت الحضر ﴿ وفي فوائت الســفر ئلاثة أقوال نفرقـــ في الثالت بين أن يقضي في الحضر أوالســفر * والمسافر في آخر الوفت نفصر * والحائض اذا أدركت أول الوقت نم حاضت نلزه ما الصلاة لأن هذا القدركل وقت الأمكان في حفها * نخلاف المسافرهذا هو النص * وقيل فهما قولان بالنقلوالنخريج ﴿ النظر النالثَ ﴾ في الشرط وهو النان (الاول) أن لا هندى بمفهم فلو اقتندي ولو في لحظة (مر) لزمه الانمام * ولو شك في أن امامه مقم أمر لا لزمه الاتمام * ولو شبك في أنه نوي الاتمام وهو مسافر لم يلزمه الاتماملان نية الاتمام لاشمار لها مخلاف المسافر * ولو اقتدى بمقيم ثم فسدت صلاته لزمه (ح) للعقد ثم الهوى * فان اقتصر على واحد جاز * الااذا قصد به الهوى * فان أطلق ففيه تردد لتعارض القرينة * ولو نوي قطع القدوة في أثناء الصلاة فني بطلان صلاته ثلاثة أقوال يفرق الثالث ببن الممذور وغير المعذور* وعلى كل قول اذا أحدث الامام لم تبطل (ح) صلاة المأموم * والمنفرد اذا اقتدى في أثناء صلاته لم يجز في الجديد * واذا شك المسبوق أن الامام هل رفع رأسه قبل ركوعه فني ادراكه قولان لان الاصل كونه لم يدرك * ويعارضه أن الاصل أنه لم يرفع رأسه * والمسبوق عند سلام الامام يقوم من غير تكبير على النص

- ﴿ كَتَابِ صَلَاةَ الْمُسَافَرِينَ وَفَيْهُ بَابَانَ ﴿ وَمِنْ

والشرط (الاول) السبب وهو كل سنر طويل مباح (ح) والمراد بالسفر ربط القصد بمقصد معلوم «فالهائم لا يترخص وانما يترخص المسافر عند معاورة السورأ و عمران البلد ان لم يكن له سوروان لم يجاوز المزارع والبساتين «ويشترط مجاوزتها على سكان القرايا أعني المزارع الحوطة « وعلى النازل في الوادي أن يخرج عن عرض الوادي «أو يهبط ان كان على ربوة «أو يصعد ان كان في وهدة «أو يجاوز الخيام ان كان في حلة «فان رجع المسافر لاخذ شيء نسيه لم يقصر في رجوعه الى وطنه الا اذا رجع الي بلدكان بها غريباً فأظهر الوجهين أنه يترخص وان كان قد أقام بها «ثم نهاية سفره بالعود الي عمران الوطن أو بالعزم على الاقاهة مطلقا أو مدة تزيد على للائة أيام ليس فيها يوم الدخول والحروج « فان كان له في الباد غرض يعلم أنه لا ينتجز فيها يوم الدخول والحروج * فان كان له في الباد غرض يعلم أنه لا ينتجز فيها يوم الدخول والحروج * فان كان الغرض قتالا فيترخص على أظهر القولين

بعد الثانية فوجهان مرتبان وأولى بأن لاتبطل هذا في السفر (أما المعار) فيرخص (حز) في القديم في حق من يصلي بالجماعة * فأما في المنفرد أومن يمشى الي المسجد في كن فوجهان * وفي التأخير أيضاً وجهان لانه لايشق بدوام المطر * ولا بد.من وجود المطر في أول الصلاتين * فان انقطع تبل الصلاة الثانية أو في أثنائها فهو كنية الاقامة

- م ﴿ كَنَابِ الجَمْعَةُ * وَفِيهِ ثَلاثَةً أَبُوابِ ﴾ ح

والباب الاول به في شرائطها وهي ستة والاول الوقت بعفاو وقع تسايعة الامام في وفت المصر فاتت الجمعة * ولو وقع آخر صلاة المسبوق في وقت العصر جازعلى أحد الوجهين لانه تابع في الوقت كما في القدوة في الثاني به دار الاقامة فلا نقام الجمعة في الصحاري (ح) ولا في الحيام (و) بل تقام في خطة قرية (ح) أو بلدة الى حد يترخص المسافر اذا انتهى اليه و الثالث به أن لا تكون الجمعة وسبوقة بجمعة أخري * فلو عقدت جمعتان فالتي تردم تكبيرها هي الصحيحة * وقيل العبرة بتقدم السلام * وقيل بتقدم أول الحليمة * فان كان السلطان في التانية فهي الصحيحة على أحد الوجهين الكلا تقدم أول يقدر كل شردمة على تفويت الجمعة على الاكثرين * وان وقعت الجمعان معالى تعدن التلاحق والتساوق * فان نعينت تعرف السبق واحدة * وكذا ان أمكن التلاحق والتساوق * فان نعينت عرف السبق ولم تعين استؤنف الجمعة ووجب (ز) الظهر على الجميع * وفيه عرف السبق ولم تعين استؤنف الجمعة (و) ومالم يتعين كانه لم يسبق * وفيه قول آخر أن الجمعة فائنة برالرابع العدد به فلا تنعقد الجمعة بأفل من أربين حول الحرم في ذكور مكافين أحرار (ح) مقيمين (ح) لا يظمنون شتاء ولا صية االاحم الحاجة * والامام هو الحادي والاربعون على أحد الوجهين * ولو انفض القوم الماحة * والامام هو الحادي والاربعون على أحد الوجهين * ولو انفض القوم الماحة * والامام هو الحادي والاربعون على أحد الوجهين * ولو انفض القوم

الاتمام * وكذا لو ظن الامام مسافرا فكان مقيم لانه مقصر اذشعار الاتمام * ولو بان أن الامام مقيم محدث لم يازه ه الاتمام على الاصح لانه لاقدوة ظاهراً وباطناً * ولو رعف الامام المسافر وخلفه مسافرون فاستخلف مقيما أتم المقتدون * وكذا الراعف اذاعاد واقتدي به (الشرط الثاني) أن يستمر على نية القصر جزماً في جميع الصلاة فلو لم ينو القصر ولا الاتمام أو شك في نية القصر ولو لحظة لره (زح) الاتمام * ولو فام الاتمام الي الثالثة ساهيا فتوهم المقتدي أنه نوي الانمام شاكا لزمه الاتمام فولو فام الاتمام الي الثالثة ساهيا فتوهم المقتدي أنه نوي الانمام شاكا لزمه الاتمام وقصد أن يجعله اتماما فايصل ركعتين أخريين

- ه الباب الثاني في الجمع ﴿ -

والجمع ببن الظهر والعصر * وبين المنوب والعشاء في وقتيهما جائر بالسنر (ز ح)والمطر * وهل يختص بالسفر الطويل قولان * والحجيج يجمعون بعلة السفر أوبعلة النسك فيه خلاف * والرخص المختصة بالسفر الطويل أربعة * القصر والفطر * والمسح ثلاثة أيام * والجمع على أصبح القولين * ثم الصوم أفضل من الفطر * وفي القصر والاتمام قولان * والذي لا يختص بالطويل أربعة * التيمم * وترك الجمعة * وأكل الميتة * والتنفل على الراحلة على أصح القولين * ثم شرائط الجمع ثلاثة الترتيب * وهو تقديم الظهر على العصر القولين * ثم شرائط الجمع ثلاثة الترتيب * وهو تقديم الظهر على العصر * ولية الجمع في أول الصلاة الاولي أو في وسطها * ولا يجوز في أول الثانية * والموالاة * وهو أن لا يفرق بين الصلاتين بأكثر من قدر افامة * وفي المحد المدا المنا المحد الما عند الجمع بالتأخير خلاف * ومها نوى الاقامة في أثناء الصلاة الاولي عند التقديم بطل الجمع * وان كان في أثناء الثانية فوجهان * وان كان

*وانقلناليس كالمسبوق فيشتغل بترابب صلاة نفسه ويسعى خلف الامامر وهو ممذورفي التخلف؛ أما اذا لم يتمكن من السجو دحتي ركع الامام فقولان (أحدهما) يركع معه وقد حصلت له ركعة واحدة اماملفقة من هذا السجو دوالكوع الاول على أحد الوجهين * واما منظومة من هذا الركوع والسجود *فان قلنا بالملفقة فهل تصلح لادراك الجمعة بها فعلى وجهين * ولوخالف أمرنا ولم يركم مع الامام لكن سجد بطات صلاته الا اذاكان جاهلا فيجعل كأن لميسجد * وينظر بعده فان راعي ترتيب صلاة نفسه فاذا سجد في ركمته الثانية حصات لهركعه فيهانقصان التلفيق ونقصان القدوة الحكمية لوقوعهابمد الركوع الثاني للامام * وهل تصلح الحكمية لادراك الجمعة فبه وجهان ؛ أما اذاناسم الامام بعد فراغه من سجوده الذي سهابه فقد سجد مع الامام حسا وتمت له ركمة مانهة (والقول النباني) أنه لا يركم مع الامام بل براعي ترتبب صلاة نفسه * فان خالف مع العلم وركع بطاب صلاته ، وان كان جاهلا لم سطل وحصل له بسجوده مع الامام ركعة ملفقة «وان وافق فولنا وسجد فسجوده واقع في قدوة حكمبة فني الادراك بها وجهان ، فعلى هـذا للاه امرحالــان عنمه فراغه من السجود ﴿ فَانَكَانَ فَارْغَامِنَ الْرَكُوعَ فَبْجِرِي عَلَى تَرْ نَبِي صَلَّاةً نفسه ﴿ وَانْ كَانْ رَاكُمُا رَكُمُ مُعُهُانَ فَانَا انْهُ كَالْمُسْبُوقَ ﴿ وَالْآخِرِي عَلَى نُرْتَبِ صلاة نفسه . ومهما حكمنا بأنه لم مدرك الجلمة نهل تنفاب صلانه ظهراً فبه فولان بعبر عنهما بأن الجمعة هي ظهره قصوره أمه هي صلاه على حيالها وفان قلنا لا ننقلب ظهرا فهل سبق نفي لا يبني على القولين في المنحرم بالظهر قبل الزوال * والنسيان هل بكون عذرا كالزحام فبه وجهان ` النسرط السادس } الخطبة ﴿ وَأَرَكَانُهَا خَمْسَةُ (ح) ﴿ الْحُمْدَلَةُ وَيَتَّعِينَ هَذَا اللَّهُ ظُ وَالصَّلَّاهُ عَلَى رسول

فى الخطبة لم يجز (ح) لان اسماعها أربسين رجلا واجب ﴿ فَانْسَكَتَ الْحَطْسِبِ ثم بني عند عودهممم طول الفصل فقد فاتت الموالاة * وفي اشتراطهاقولان ، وكذلك في اشتراطها بين الخطبة والصلاة * فلو انفضوا في خلال الصلاة ولو في لحظة بطل على قول * وعلى قول ثان لا تبطل (م) مهما توفر العــــد في لحظة اذا بتي مع الامام واحــد على رأى أو اثنــان على رأى * وعلى قول ثالث لا تبطل بالا نفضاض في الركعة الثانية الجماعة ﴿ الحامس ﴾ فلا يصح الانفراد بالجمعة * ولا يشترط (ح) حضور السلطان في جماعتها ولا اذنه (ح) وفيه ثلاث مسائل ﴿ الأولَي ﴾ اذاكان الامام عبداً أو مسافراً صح لانهمافي جمعة مفروضة * وقيل لايصح اذا عددناه من الاربعين * والكان متنفلا أوصدا فقو لان * وإن كان محدثًا فقو لان مرتبان * وإن كان فأثمالي الركمة الثالثة سهوا فهوكالمحدث في حن. ناقتدي به جاهلا * ولولم يدرك مع المحدث الاركوع النانية ففي ادراكه وجهان والثانية َ اذا أحدثالامام سهواً أو عمداً فاستخلف من كان اقتدى به وسمع الحطبة صعر استخلافه في الجديد فانلم يسمع الحطبة فوجهان * ولا يشترط اسنـئناف ٰبيه القدوة بل هو خليفة ا الاول * وان لم يسنخاف الامام فتقديم القوم كاستخلافه (ح) بلهو أولي من استخلافه * وذلك واجب في الركعة الاولى * وانكان في النانيـ ة فلهم الانفراد بهاكالمسبوق (الثالثة) اذازوحمالمفنديءن سجو دالكمة الاولى أنتظر التمكن فانسجدقبل ركوع الامام وفرأفي الثانية كان. مذورا في التخلف مه وان وجدالامام رآكعاعند فراغه من السجود النحق بالمسبوق على أحدالوجم ينحتي تسقط القراءة عنه للركعة الثانية « فان وجد الامام فارغا من الركوع و لننا انه كالمسبوق فههنا يتابع الامام فى فعله لكن يقوم بعد سلام الامام الى ركعة ثانيـة

لحضورسويالمريض فانهاذاحضر لزمه لكماله ﴿ ويلنحق بعذر المرض المطر والوحل الشديد * وكل ماذكر من المرخصات في ترك الجماعة * ويترك بعذر | التمريض أيضاً اذا كان المريض قرب مشرفا على الوفاة * وفي معناه الزوجـــة | والمملوك "فان لم يكن مشر فاولم يندفع بحضوره ضررلم يجز الترك * وان اندفع به ضرر جاز ﴿ فروع * في صفات النقصان ﴾ من نصفه حر ونصفه رقيق كالرقيق * وقيل تلزمه الجمعة الواقعة في نويته عند المهايَّاه * والمسافر اذاعزم على الاقامة سلدة مدة لز مته الجمعة ثم لم يتم العدد بذر وأهل القرى لا تلزمهم الجمعة الا اذا بلغوا أربعين من أهل الكمال أوبلغهم نداء البلد من رجل رفيع الصوت واقف على طرف البلدفي وقت هدوالاصوات وركو دالرباح * والعذر الطاريء بعد الزوال مرخص الا السفر فأنه بحرم انشاؤه ، وفي جوازه قبل الزوال وبعدالفجرقولان أقيسهما الجوازِّ ثم المنعرفسفر. باح * أمَّا الواجب والطاعة | فلا منع منهما * ويستحب لمن يرجي زوال عذره أن بؤخر الظهر الي اليأس عن درك الجمعة * ومن لا يرجو فليعجل الظهر كالزمن، فانزال العذر بعدالفراغ فلاجمه (ح) عليه * وكذا الصبي اذابلغ بعد الظرر ، وزوال العذر في أُناء الظهر كرؤيه المنيمم الماء في أنناء الصلاف وغير المدوراذ اصلى الظهر فبل الجمعة فني صحته قولان فان قالمنا يصح فني سـقوط الخطاب بالجمعة قولان * وانقلنا لاتسقط فصلى الجمعة فالفرض هو الاول أو الثاني أو كلاهما أو أحدهما لاىمينه أرىمةأقوال

- الباب الناك في كيفية الجمعة ١٠٥١

وهي كسائرالصاوات * وانما تنميز بأربعة أمور ﴿ الاول ﴾ النسل ويسنحب ذلك بعد (ح) الفجر * وأقربه الى الرواح أحب * ولا يجزىء قبــل الفجر

الله ويتعين لفظ الصلاة * والوصية بالتقوي * ولا يتعين لفظها اذغرضه الوعظ * وأقلها أطيعوا الله * والدعاءلاءؤمنين * وأقله رحمكم الله * وقراءة القرآن * وأذارا آبة * والدعاء لايجب الافي الناسة * والقراءة تخنص بالاولي أ على أحد الوجهبن «والتحميدوالصلاةوالوصية واجبة في الخطبتين » وشرائطها سته * الوقت وهو مابعدالزوال * وتقديمها على الصلاة بخلاف صلاة العيدين *والقيام فيهما * والجلوس بين الخطبتين مع الطمأ نبنــة * وفي طهارة الحبث والحدث والموالاة خلاف * ويجب رفع الصوت بحيث يسمع أربعــين من أهل الكمال «وهل يحرم الكلام على من عدا الاربعين فيه قولان؛ الجديد أنه لايحرم كمالا يحرم الكلام على الحطيب * وقيل بطردالةولين في الحطيب فان ذلنا بجب الا نصات فلايسلم الداخل «فانسلم لم يجب «وفي تشميت العاطس وجهان * وفي وجوبه على من لايسمع الخطبة وجهان *وتحية المسجد مستحبة في أثناءالخطبة (حم) *وانقلنا لا يجب الانصات ففي تسميت العاطس وفي ردالسلام وجهان *وأماسنن الحطبة فأن يسلم الحطيب على من عندالذبر *ثم اذا صعدالمنبر أفبل وسلم (مرح)وجلس اليأن يفرغ المؤذن * ثم يخطب خطبتين باين تين قريبتين من الأفهام مائلتين الى القصر يسمند بر القبلة فيهما * ويجلس بين الخطبت بن يقدر سورة الاخلاص * ويشغل احدي يديه في الخطبتين بحرف المنبر والتالية بقبض سيف أوعنزة »نم اذافرغ ابتدر النزولمع اقامةالمؤذن بحيث يبلغ المحراب عند عامالاقامة

-0 ﴿ الباب الثاني فيمن تــلزمه الجمعة ﴾

ولاتلزم الاعلى مكاف حرّ ذكر مقيم صحبح فالعاري عن هذه الصفات لا يلزم فان حضر لم يتم العدد به سوى المريض لكن تنعفد له سوى المجنون « ولهم أداء الظهر مع

من أحد الصفين * ولو تولى الحراسة في الكمنين طائفة واحدة لم يجز على أحد القولين لتضاعف التخلف في حقهم عن الامام * والحراسة بالصف الاول أليق فلو تقدم الصـف الثاني في الركمة الثانيـة الي الصف الاول وتأخر الصف الاول ولم تكثر أفعالهم كان ذلك حسناً ﴿ الثالث ﴾ أن يلتحم القتال ويحتمل الحال استغال بعضهم بالصلاة فيصدع الامام أصحابه صدعين وينحاز بطائفةالي حيث لانبلغهم سهام المدو فيصليبهم ركعة فاذا قامر الي النانية انفردوا بالثانية وسلموا وأخسذوا مكان اخوانهم فى الصف وانحاز الفئة المقاتلة الى الاماموهو ينتظرهم واقتدوا بهفىالثانية فاذا جلس للتشهدفاموا وأتموا الئانية ولحقوا بهقبل السلام وسلم بهم هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرفاع في رواية خوات بن جبير وليس فيهاالاالانفراد عن الامامر في الركمة الثانية وانتظار الامام للطائفة الثانية مرتين * وهذا أولي منرواية ابن عمر فان فيهاكثره الافعال مع الاستغناءعنها * ثم الصحيح أن الامام في الثانية بقرأ الفاتحة قبل لحوق الفرقة النانية لكن يمد القراءة عند لحوقهم * و نقل المزُّ نب رحمه الله أنه بؤخر الفاتحة الي وقت لحوقهم ﴿ وَكَذَا هَذَا الْحَلَافَ فَي انْتَظَارُهُ فِي النَّسْهِدُ قَبَلُ لَحُوقَهُم * ثُمَّ هذه الحاجه ان وقعت في صلاة المغرب فليصل الامام بالطائفة الاولى ركعتين وبالثانية ركعة لان في عكسه تكايف الطائفة الثانية تذبداً غبر محسوب * ثم الامام ان انتظرهم في التشهد الاول فجائز * وان انتظرهم في القيام النالث فحسن * وان كان في صلاة رباعية في الحضر فليصل بكل طائفة ركمنين ﴿ فَانَ فَرَقَهِم أُرْبِعِ فَرَقَ فَالْاَنْتِظَارِ النَالَثُ زَائِدٌ عَلَى المنصوص وفي تحريمه قولان * فال ابن سريج الاننظار في الركعة النالئة هو الانتظار الباني في حق الامام فلا منع منه * وفي اقامة الجمعة على هذه الهيئة وجهان (م)

بخلاف غسل العيد فان فيه وجهين * ولا يستحب الا لمن حضر الصلاة بخلاف غسل العيد فان ذلك يوم الزينة على العموم * والاولي أن لا يتيمم بدلا عن الفسل عند فقد الماء * وقيل يتيمم * ومن الأغسال المستحبة غسل العيدين * والغسل من غسل الميت * والاحرام * والوقوف بعرفة * وبمزدلفة ولدخول مكة * وثلاثة أغسال أيام التشريق * ولطواف الوداع على القديم وللكافر اذا أسلم غير جنب بعد الاسلام على وجه * وقبله على وجه * والغسل من الافافة من زوال العقل * وأما النسل عن الحجامة والحروج من الحمام فقيم تردد ﴿ النالَي بَ البكور الي الجامع . ﴿ الثالث ﴾ لبس الثياب البيض المحائر من غير زينة وتطيب ﴿ الرابع ﴾ يستحب قراءة سورة الجمعة في الركمة العجائر من غير زينة وتطيب ﴿ الرابع ﴾ يستحب قراءة سورة الجمعة في الركمة الاولى * وفي الثانية اذا جاءك المنافقون * فلو نسى الجمعة في الاولى قرأها مع الولى * وفي الثانية اذا جاءك المنافقون * فلو نسى الجمعة في الاولى قرأها مع المورة المنافقين في الثانية

->ﷺ كناب صلاة الحوف * وفيه أربعة أنواع ≫<--

﴿ الأول ﴾ أن لا يكون العدو في جهة القبلة فيصدع الامام أصحابه صدعين الويسلي بأحدها ركعتين والطائفة الثانية تحرسه ويسلم * ثميصلي بالطائفة الاخرى الكعتين أخريين هما له سنة ولهم فريضة وذلك جائز من غير خوف واكمنه كذلك صلي رسول الله صلي الله عليه وسلم ببطن النخل ﴿ الثاني ﴿ أن يكون العدو في وجه القبلة فيرتبهم الامام صفين فاذا سجد في الأولي حرسه الصف الاول فاذا قام سجدوا ولحقوا به * وكذلك يفعل الصف الثاني في الركعة النائية الإول فاذا قام سجدوا ولحقوا به * وكذلك يفعل الصف الثاني في الركعة النائية الإمام بركنين وذلك جائز لحاجة الحوف * ثم لا بأس لواختص بالحراسة فرقتان الإمام بركنين وذلك جائز لحاجة الحوف * ثم لا بأس لواختص بالحراسة فرقتان

صلاته خوف فبادر الي الركوب وكان يقدر على اتمام الصلاة راجلا فأخذ بالحزم لم يصح بناء الصلاة * ولو انقطع الحوف فنزل وأتم الصلاة صح واذا أرهقه الحوف فركب وقل فعله جاز البناء * وان كثر الف مل مع الحاجة فوجهان كما في الضربات المتوالية * ويجوز لبس الحرير وجلد الكاب والحنزير عند مفاجأة القتال * ولا يجوز في حالة الاختيار بخلاف الثياب النجسة * ويجوز تسميد الارض بالزبل لعموم الحاجة * وفي لبس جلد الساة المينة وتجليل الحيل بجل من جلد الكلاب وجهان * وفي الاستصباح بالزيت النجس قولان

- العيدين ١٥٠٠ العيدين

وهي سنة وليست بفرض كفاية * وأقلها ركعتان كسائر الصلوات * ووقتها مابين طلوع الشمس الى زوالها * ولا يشترط فيها شروط الجمعة في الجديد * وواذا غربت الشمس ليلة العيدين استحب التكبيرات المرسلة ثلا ثانسقا حيث كان في الطريق وغيرها الى أن بتحرم الاهام بالصلاة * وفي استحبابهاعقيب الصلوات الثلاث وجهان * ويستحب احياءليلي العيدلقوله عليه السلام من أحيا ليلتي العيدلم يمت قلبه يوم تموت القلوب * ويستحب الفسل بعد طلوع الفجر * وفي اجزائه ليلة العيد لحاجة أهل السواد وجهان * نم النطيب والتزين بأياب بيض مستحب للقاعد و الحارج من الرجال * وأما العجائز فيخرجن في بذله النياب بيض على الرجال التزين بالحرير والمركب من الابريسم وغيره حرام ان كان الابريسم ظاهراً وغالباً في الوزن * فان وجداً حد المعنيين دون الناني فوجهان * ولا بأس بالمطرف بالديباج وبالمطرز وبالمحشو بالابريسم فان كانت البطانة من حرير لمن بيعز * وفي جواز افتراش الحرير للنساء خلاف * وفي جواز لبس الديباج

ووجــه المنع أن العدد فيها شرط ويؤدي الي الانفضاض في الركعة الثانية * ثم يجب حمل السلاح في هذه الصلاة وصلاة عسفان ان كان في وضعها خطر * وان كان الظاهر السلامة واحتــمل الخطر فيستحب الاخـــذ إ وفى الوجوب قولان ﴿ فرع ﴾ سهو الطائفتين محمول في وقت موافقتهم الامام * وسهو الطائفة الاولي غير محمول في ركمتهم الثانية وذلك لانقطاعهم عن الامامر * ومبدأ الانقطاع الاعتدال في قيامر الثانية أورفع الامام رأسه من سجود الاولي فيــه وجهان * وأما سهو الطائفة الثانية في الركمة الثانية فني حمله وجهان لانهم سيلتحقون بالامام قبل السلامـ * وهو جار في المزحوم اذا سها وقت التخلف * وفيمن انفرد بركعة وسها ثم اقتدى في الثانيـة ﴿ النوع الرابع ﴾ صلاة شدة الحوف * وذلك اذا التحم الفريقان ولم عكن ترك القتال لأحد فيصلون رجالا وركبانا مستقبلي القبلة وغير مستقبلها ايماء بالركوع والسجود محترزين عن الصيحة وعن موالاة الضربات من غير حاجة * فان كثرت مع الحاجة في أشخاص فيحتمل * وفي شخص واحد لامحتمل لندوره * وقيل محتمل في الموضعين * وقيل لامحتمل فيهما * فان تلطيخ سلاحه بالدم فليلقه * فان كان محتاجا الي امساكه فالأقيس أنه لا يجب عليه القضاء * والاشهر وجوبه لندور العذر * ثم هــذه الصــلاة تَّقام في كل قتال مباح ولو في الذب عن المال * وكذا في الهزعة المباحة عن الكفار * ولاتقام في اتباع أقفية الكفار عند انهزامهم * ويقيمها الهارب من الحرق والغرق والسبع*والمطالببالدين اذا أعسر وعجز عن البينة * والمحرم اذا | خاف فوات الوقوف قيل يصلي مسرعاً في مشيه * وقيل لا يجوز ذلك * ولو رأى سوادا فظنمه عمدوا ففي وجوب القضاء قولان * ومهما فاجأه في أثناء

أفطرنا وبان فوات صلاة العيد على الأصح * ثم قضاؤهافى بقية اليوم أولي أوفى الحادي والثلاثين فيه خلاف * وان شهدوا نهارا وعدلوا ليلا فالعبرة بوقت التعديل أو الشهادة فيه خلاف * واذاكان العيد يوم الجمعة فلاهل السواد الرجوع قبل الجمعة * وان كان النداء يبلغهم على الصحيح للخبر

۔﴾﴿ كتاب صلاة الحسوف ﷺ ر

وهي سنة مؤكدة * ولاتكره الافيأوفات الكراهية * وأفلها ركعنان في كل ركعة ركوعان (ح) وقيامان * فان تمادي الكسوف فهل يجوز زيادة ثالئة فيه وجهان * وان أسرع الانجلاء فهـل يقتصر على واحدة فيه وجهـ ان * وأكملها أن يقرأ في القيام الاول بعدالفاتحة سورة البقرة وفي الثانية آل عمران وفي النااثةالنساء وفي الرائهة المائدة أومقداره الوكل ذلك لعد الفاتحة * ويسبح في الركوع الاول بقدر مائة آية وفي الثاني بقدر تُمانين وفي الثالث بقدر سبمين وفي الرابع بقدر خمسين * ولا يطول السجدات ولا القعدة بنرما * ويستحب أن نؤدى بالجماعة ؛ وأن يخطب الامام بده اخطبتين كافي العيد * ولا يجهر (م) في صلاة الكسوف ويجرر في السوف فروع > المسبوق اذا أدرك الركوع الثأني لم يدرك الركة لأن الأصل هو الأول * وتفوت صلاه الكسوف بالا نجلاء وبفروب الشمس كاسفة * ويفوت الحسوف بالانجلاء وبطلوع قرص الشمس * ولايفون بذروب القدر خاسةاً لان الليل كله سلطان القمر * ولا يفوت بطلوع الصبح على الجديد لبفاء الظامة *واو اجتمع عيد وكسوف فدم العيد انخيف فواته والافقولان في التقديم والتأذير * ولواجتمع كسوفوجمعة قدمت الجممة عندخوف الفوات والافقولان *ولو اجتمع جنازةمع هذه الصلوات فهي مقدمة الا الجمعة فانها تقدم عند ضيق

للصبيان خلاف * وبجوز للغازي لبس الحرير * وكذا للمسافر لحوف القمل والحكة * وهـ ل بجوز عجرد الحكة في الحضر فيه وجهان * ثم اذا تزين فليقصد الصحراء ماشياً والصحراء أولى من المسجدالا بمكم * وليكن الخروج في عيد الاضحى أسرع قليلا * ثم ليخرج الامام وليتحرم بالصلاة في الحال * وليناد الصلاة جامعة * فيقرأ أولا دعاء الاستفتاح * ويكبر سبع (ح) تكبيراتزائدة (م) في الأولي وخمساً (ح) في الثانية وبقول بين كل تكبير تين سبحان الله والحمد لله ولااله الا الله والله أكبر ثم يقرأ الفاتحة بعمد التكبير والتعوذ ويقرأ سورة ق في الاوليواقتربت في الثانية * ويرفع اليدين (ح) في هذه التكبيرات * ثم يخطب بعد الصلاة كطبة الجمعة لكن يكبر تسعا قبل الحطبة الاولى وسبعاً قبل الثانية على مثال الركعتين * ثم اذا خطب رجع الي بيته من طريق آخر * ويستحب في عيــد النحر رفع الصوت بالتكبــير عقيب خمس عشرة مكتوبة * أولها الظهر من يوم العيد وآخرها الصبيح آخر أيام التشريق * ثم قيل يستحب عقيب كل صلاة تؤدي في هذه الايام وانكان نفــلا أو قضاء * وقيل لايستحب الاعقيبالفرض وقيل لايستحب الاعقيب فرض من فرائض هذه الايام صايت في هذه الايام قضاءأو أداء * ولو نسى التكبيرات في ركمة فلا تداركها على الجديد اذا تَذَكَّرُهَا بَعِدُ القراءة لفواتُوقِّتُهَا * واذا فاتت صلاهُ العيد بزوال الشمس فقد قيل لا تقضى * وقيل تقضي (حم) أبدا * وقيل لا تقضى الا في الحادي والثلاثين * وقيل تقضى في شهر العيد كله * واذا شهد الشهود على الهلال قبل الزوال أفطرنا وصاينا * وان شهدوا بعد الغروب يوم الثلاثين لم نصغ إ اليهم اذ لا فائدة الا ترك صلاة العيد * وان شهدوا بين الزوال والغروب

قيصه(م ح) ومحتاط في غض البصر عن جميع بدنه الالحاجة ﴿ ويحضرماه بارد (ح) طهور * ويبعد الآناء من المفاسل حذراً من الرشاش ثم يبتدئ أ بغسل سوء تيه بعد لف خرقة على البد مد وبعد أن بجلس فيمسح على بطنسه لتخرج الفضلات * ثم يتعهد مواضع النجاسة من بدنه * ثم ينعهـ أسـنانه ومنخره بخرفة مبلوله ﴿ثُمُ يُوضأُ ثُلَانًا مِنْ المضمضة (ح) والاستنساق ﴿ثُمُ يتعهد شعره بمشط واسع الاسنان *ثم يضجع على جنبه الايسر ويصبالماء على شفه الايمن * ثم يضجع على شقه الايمن ويصب الماء على الشني الايسر وذلك غسلة واحدة * نم بفعل ذلك ثلانًا *فان حصل الانقاء والا فخوس أو سبع * ثم يبالغ في تنشيفه صبانة للكفن * ويستعمل قدراً من الكافور لدفع أ الموام ، ويستعمل السدر في بعض الفسلات ، ولا يسقط (ح) الفرض به فان خرجت نجاسة بعد المسل أزبلت النجاسة ولم يعد الفسل على الصحيح وفى اعادة الوضوء وجهان ﴿ وأما الناسل فلايفسل رجل امرأة الا بزوجية ﴿ ح ﴾ أَو محرمية أَو ملك بمين فينسل مستولدنه وأمته (ح) ونغسل الزوجة زوجها * ولا ننسل المستولدة والامة سمدها على أحد الوجهين لان الموت ينقــل ملك اليمين و فرر ملك النكا-ح - فان مانت المرأة ولم يحضر الاأجنبي" اغسلها (مرح) وغضالبصر ﴿ وفبل تهم ۚ وكذا الحنني نغسله رجل أوامرأة استصحاباً لحكمه فى الصغر ، فان ازدحم جمع كبير بصلحون للفسل على امرأة فالبداية بنساء الحارم نم بالاجنبيات ثم بالزوج ثم بالرجال المحارم ثم برنيب المحارم كترنيبهم في الصلاة « وقيل نفدم الزوج على النساء لانه ينظر ما لا ينظرن البه * وفيل بقدم رجال المحارم على الزوج لان النكاح انتهي بالمون عِز فرع ﴾ المحرم لا يقرّب طيباً ولايستر رأسه بل يبقى (مح) أثر الاحرام

وقتها * ويكفيه للجمعة والكسوف خطبة واحدة * وكذا للعيد والكسوف ولا يبعد اجتماع العيد والكسوف فان الله علىكل شيء قدير ولاتصلي صلاة الكسوف للزلازل وغيرهامن الآيات

﴿ كتاب صلاة الاستسقاء ﴾

وهى سنة عندانقطاع المياه ولو انقطع عن طائفة من المسلمين استحب لغيرهم أيضا هذه الصلاة * ولا بأس بتكريرها اذا تأخرت الاجابة * وان سقينا قبل الصلاة خرجنا للشكر والدعاء والوعظ * وهل تصلي للشكر فيه خلاف * والاحب أن يأمر الامام الناس قبل يوم الميعاد بصوم ثلاثة أيام وبالحروب من المظالم * ثم يخرج بهم في ثياب بذلة وتخشع مع الصبيان والبهائم وأهل الذمة ويصلي بهم ركمتين كصلاة العيد ويقرأ في احدي الركعتين انا أرسلنا نوط ثم يخطب خطبة العيد ولكن يبدل التكبيرات بالاستغفار * ثم ببالغ في الدعاء في الحطبة الثانية * ويستقبل القبلة فيهما ويحول رداء وتفاؤلا بتحويل الحال فيقلب الاعلى الحيالاسفل واليمين الى البسار والظاهر الي الباطن * ويتركه كذلك الى أن ينزع ثيا به الى الاسفل واليمين الى البسار والظاهر الي الباطن * ويتركه كذلك الى أن ينزع ثيا به

- ﴿ كَنَابِ صِلاةِ الْجِنَازُ ﴾ و-

المحتضر يستقبل به القبلة فيلتي على قفاه (ح م) وأخمصاه الي القبلة *ويلقن كلمة الشهادة * وتتلي عليه سورة يس * وليكن هو في نفسه حسن الظن بر به تعالى * ثم اذا مات تغدمض عيناه * ويشد الياه بعصابة * وندين مفاصله ويستر بثوب خفيف * ويوضع على بطنه سيف أو مرآة * ثم يشتغل بغسله وأقله امرار الماء على جميع أعضائه * وفي وجوب النية على الغاسل وجهان * فان أوجبنا لم يصح من الكافر * وأعيد غسل الغريق * وأما الاكمل فأن يحمل الي موضع خال ويوضع على سزير ولا ينزع

-ه ﴿ القول في الصلاة ﴿ ٥-

والنظر في أربعة أطراف ﴿ الأول ﴾ : فيمن يصلي عليه وهو كل مبت مسلم ليس بشهيد .: احترزنا بالميت عن عضو آدي فانه لا يصلي عليه الا اذا علم بموت صاحبه فيصلى علىصاحبه وان كانءائبًا ؞. وينسل الدضو ويواري بخرقة ويدفن * وَكَذَا السقط الذي لم يظارر فيه التخطيط لاينسل ولايصلي عليه * أ فان ظهر التخطيط ففي الغسل قولان ، فانغسل ننى الصلاة قولان منشؤهما الانفصال فالصلاة عليه أولى (حم) ﴿ فَانَ مَسْرَخُ وَاسْتَهُلُّ فَهُو كَالْكَبِيرِ ﴾ إ واحترزنا بالمسلم عن الكافر فانه لا يدسلي عليه ذمياً كان أو حربياً لكن الموت فهو كالحربي ولو اختلط موتى المسلمين بالشركين غسلنا جميعهم وكفناهم تفصياً عن الواجب عند الصلاة يميز المسلمون بالنية جوأما الشهيد فلا يغسل (ح) ولا يصلي عليه، والشهيد من مات بسبب القنال مع الكفار في وقت قيام القتال فان كان في فنال أهل البغي أو مات حنف أنفه في فنال الكفار أو قنله الحربي اغنيالا من غيرفنال أو جرح في القتال ومات بمد انفصال القتال وكان بحيث يقطع بموته ففي الكل قولان منشؤها التردد في أن هذه الاوصاف هل هي ، وُثْرة أم لا يه أما القتيل ظلماً من • سلم أو ذمي أو باغ أو المبطون أوالغريب يغسلون وبصلي عليهم وكذا القنيل بالحق قصاصاً أوحداً ليس بشهيد ، و تارك الصلاة يصلي عليه (و) و قاطع الطريق يقتل أولاً ويصلي عليه وينسل ويكفن ثم بصاب مكفنا على قول. . وعلى قول يتنل مصاوبا تم بنزل ويغسل ويصلي عليه ويدفن ، ومن رأى أنه يقتل مصلوبا ويبني فقا. فال لابصلي

وهل تصان المعتدة عن الطيب فيه وجهان * وغير المحرم هـل يقلم ظفره ويحلق شعره الذي يستحب في الحياة حلقه فيه قولان

-ه پخر القول فی الکفین ﷺ ہ-

والمستحب فى لونه البياض وفى جنسه القطن والكتان دون الحرير فانه بحرم للرجال وبكره للنساء * وأما عدده فأقله ثوب واحــد ساتر لجميع البدن والثاني والثالث حق الميت في التركة تنفذ وصيته باستقاطهما * وليس للورثة المضايقة فيهما * وهل للغرماء المنع منها فيه وجهان * ومن لا مال له يكفن من بيت المال * ويقتصر على توب وأحد في أظهر الوجبين * وفي وجوب الكفن على الزوج وجهان * والريادة على الثلاث الي الخس مستحب للنساء جائز للرجال غير مستحب * والزيادة على الحمس سرف على الاطلاق * ثم ان كفن في خمس فعمامة وقميص وثلاث لفائف سوابغ * وان كفن في ثلاث فثلاث لفائف من غير قيص ولا عمامة * وانكفنت في خمس فازار وخمار وثلاث لفائف سوابغ ﴿ وَفِي قُولَ تُبْدُلُ لَفَافَةً بِقَمْيُصِ ﴿ وَانَّ كَفَنْتَ فِي ثُلَاثُ فثلاث لفائف * ثم يذرّ على كل لفافة حنوط * ويوضع الميت عليه * ويأخذ إ قدراً من القطن الحليج ويدسمه في الاليتين * وتشد الاليتان وتستوثق * وتلصق بجميع منافذ البدن من المنخرين والاذنين والعينين قطنة علمهاكافور 📙 ثم يلف الكفن عليـه بعد أن سخره بالعود ويشد عليه بشداد ﴿ وَبَنْزِعُ الْ الشداد عند الدفن * ثم يحمل الجنازة ثلاثة رجال رجل سابق بين العمودين ا ورجلان في مؤخر الجنازة * فان مجز السابق أعانه رجلان خارج الممودين ا فتكون الجنازة محمولة بين خمسة أوببن ثلاثة * والمشي قدام الجنازة أفضل (ح) والاسراع بها أولى

نبطل الصلاة على الاظهر * فأما الأكمل فأرن يرفع (مرح) اليدين في التكبيرات * وفي دعاء الاستفتاح والتعوُّذ خلاف والآصح أن الاستفتاح لايستحب * ثم لا يجهر بالقراءة ليلاكان أونهاراً * ويستحب الدعاءلا.ؤمنين عندالدعاء للميت * ولم يتعرّ ض الشافعي رضي الله عنه لذكر بين التكبيرة الرابعة والسلام ﴿ فرع ﴾ المسبوق يكبر (ح و) كماأ درك وان كان الامام في أثناء القراءة * نم ان لم يتحكن من التكبيرة الثانية مع الامام صبر الي النكبيرة الثالثة فيكبر التكبيرةالثانية عندها * نم اذاسلم الامام تدارك مابق عليه * ولو لم يكبر الثانية قصدا حتى كبر الامام الثالثة بطلت صلاته اذ لاقدوة الا في التكبيرات ﴿ الطرف الرابع * في شرائط الصلاة ﴾ وهي كسائر الصلوات ؛ ولا يشترط الجماعة فيها ولكن قيـل لايسقط الفرض الا بأربعة يصـلون جمعاً أو آحاداً * وقيل يسقط بثلاث * وقيل بسقط بواحد * وفي الأكنفاء بجنس النساء خلاف * ولا يشـــترط حضور الجنازة بل يصــلي (م ح) على النائب الا (و) اذا كان في البلد * ولا يشنرط (م ح) ظهورالميث بل تجوزالصلاة ا على المدفون ولكن تقديم الصلاة واجب * فان لم نقدم فلا يفوت بالدفن تُم قيل أنه يصلي بعد الدفن الي ثلاثه أيام * وفبل الى شهر * وفيل الى انمحاق الأجزاء * وفيل من كان مميزا عند مونه يصلى عليه ومن لا فلا ، وقيل بصلى عليه أبدا * ومع هذا فلا يصلي على قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم

﴿ القول في الدفن ﴾

وأقله حفرة تحرس الميت عن السماع وتكتم رائحنه وأكله عبر على قامة الرجل * واللحد أولى من الشق * وليكن اللحد في جرة القبلة · ثم توضع الجنازة على رأس القبر بحيث يكون رأس الميت عند مؤخر

عليه * ثم الشهيبد لايغسل وان كان جنبا * وهل نزال أثر النجاســـة التي، ليست من أثر الشهادة فيه خلاف * وثيابه الملطخة بالدم نترك عليمه مع ا كفنه الا أن ينزعه الوارث * وينزع منه الدرع وثياب القتال ﴿ الطرف | الثاني فيمن يصلي ﴾ والاولى بهاالقريب * ولا يقدم على القرابة الاالذكور ولا يقدم الوالي (و) عليه * ثم سِداً بالاب ثم الجد ثم الابن ثم العصبات على ا نرتيبهم في الولاية * ثم الاخ من الاب والام مقدم على الاخ من الاب في أصح الطريقين * ثم ان لم يكن وارث فذوو الارحام * ويقدم عليهم المعتق فاذا تمارض السن والفقه فالفقيه أولى على أظهر المذهبين ﴿ وَلُوَكَانَ فَيُهُمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عبد فقيه وحرّغير فقيه أو أخ رقيق وعم حرّ ففي المسئلتين تردد * وعنــد إ تساوي الحصال لامرجع الا القـرعة أو الـتراضي * ثم ليقف الامام وراء ا الجنازة عنــد صــدر الميت ان كان ذكرا وعنــد (ح) عجيزة المرأة كأنه يسترها عن القوم * فلو "قدم على الجنازة لم يجز على الأصح لأن ذلك إيحتمل في حق الغائب بسبب الحاجة * واذا اجتمعت الجنائز فيجوز أن يصلي على كل واحدة وأن يصلي على جميعهم صلاة واحدة * ثم يوضع (و) بين يدي الامام بعضهم وراء بعض والكل في جهة القبلة * وايقرَّب من الامام الرجل ثم الصبي ثم الحنثي ثم المرأة * ولايقــدم بالحرية وانما يقدم ا بخصال دمنية ترغب في الصلاة عليه * وعند التساوي لايستحق القرب الا بالقرعة أو التراضي ﴿ الطرف الثالث * في كيفية الصلاة ﴾ وأقلها تسمة أركان النيــة والتكبيرات الاربع والســـلام والفاتحة (مـ ح) بــــد الاولى إ والصلاة على الرسول بعد الثانية * وفى الصــلاة على الآل خلاف * والدعاء| للميت بعد الثالثة * وقيل بكني الدعاء للمؤمنين * ولو زاد تكبيرة خامسة لم

﴿ الفول في التعزبه والبكاء على الميت ﴾،

(النعزبة) سنة الى نلانة أنام ، وهو الحمل على الصبر بوعد الأجر والدعاء المعبت وللمصاب ، ودري السلم بقريبه الكافر والدعاء اللحي ، ويعزي الكافر بقريبه المسلم والدعاء للميت ، والبكاء بقريبه المسلم والدعاء للميت ، والبكاء جائز من غير ندب ولا نباحة ومن غير جزع وضرب خد وشق ثوب وكل ذلك حرام ، ولا بعذب المت بناحة أهله الا اذا أوصى به فلا تزر وازرة وزر أخرى

- مرز باب ارك الصلاة كدر-

من ترك صلاة واحدة عمداً وامننع عن فضائها حنى خرج وفت الرفاهية والضرورة فتل (ح) بالسيف ودفن كمايدفن سائر المسلمين * وبصلي عليه ولا يطمس قبره، وفبل لاية:ل الا اذا صار النرك عادة له ، وفيل اذا ترك ثلاث صلوات والله أعلم

(كناب الزكاه ، وفيه سنه أنواع)

﴿ الأول) ذكاة النه و النفار في وجوبها وأدائها ، أما الوجوب فله ثلاثه أركان (الأول) فدر الواجب وسبأن ببانه (الماني) مايجب فبه وهو المال وله ستة نبرائط أن يكون نهما نه ابا مملوكا منهيئاً لكمال النصرف سائمة باقبة حولا ﴿ النسرط الأول ﴾ أن تكون نعما فلا زكاة الا في الابل والبقر والغنم « ولا تجب في غيرها ولا في الحل (ح) ولا في المبولد ببن الظباء والغنم وان كانت الأورات (ح) من الغنم ﴿ الشرط الناني ﴾ أن يكون النعم نصاباً والغنم وأما الأبل) فني أربع وعشرين من الأبل فما دونها الغنم « في كل خمس شاة الأما الأبل) فني أربع وعشرين من الأبل فما دونها الغنم « في كل خمس شاة

القبر فيسله الواقف الى القبر من جهة رأسه * ولا يضم المبت في قبره الا الرجل فان كانت امرأة فيتولى ذلك زوجها ومحارمها * فان لم يكن فميدها * فان لم يكن فصيان * فان لم يكن فأرحام ، فان لم يكن فالاجانب لأنهن يضعفن عن مباشرة هذا الاسر + تم ان لم يستقل واحد نوضعه فليكن عدد الواضعين وترا * تم يضجع الميت على جنبه الأيمن في اللحد بحيث لاينكب ولايستلق * ويفضى بوجهه الى تراب أولبنة * ثمرينضه اللبن أ على فتح اللحد * وتسد الفرج بما يمنع التراب "نم يحثو عليه كل من دنا ثلاث حثيات * ثم يهال عليه النراب بالمساحي ﴿ وَلَا يُرفُّمُ نَمْسُ القَبْرِ الْأَ بَقْدُرْشُبُرُ ولا يجصص * ولا يطين * ولا بأس بالحصا ووضع حجر على رأس القـ بر للعلامة "ثم التسنيم أفضل من التسطيح مخالفة لشعار الروافض "ثم الافضل لمشيع الم الزة أن يمكث الي مواراة الميت ﴿ فرعان ﴿الأول ﴾ لا يدفن ف قبر واحد ميتان الالحاجة * ثم يقدم الافضل الى جدار اللحد * ولا يجمع بين الرجال والنساء الالشدة الحاجة ، ثم يجعل بينهما حاجز من النراب سر الثاني به القبر يحذم فيصان عن الجاوس والمشي والاتكاء علبه ﴿ بِل نقرب الانسان منه كما يقرب منه في زيارته لوكان حياله ولا ينبس القبر الااذا انمحق أثر الميت بطول الزمان * أو دفن من غير غسل * أوفي أرض مغصوبه * أو في كفن ا مغصوب (و) * ولو دفن قبل التكفين لم ننبش على أظهر الوجهين * وآكتني بالتراب ساترا * ولا يصلي على جنازة مرتين الا أن محضر الولي وقد صلى أ عليه غيره فيصلي * ولا يكره الدفن ليلا * فان دفنت ذه يـــــة حاملا بمســــــلم ا دفنت بين مقابر المسلمين والكفار ، وقيــل يجمل ذابر ١ الى القبرة . فان ابتلع جوهرة لغيره ومات شق جوفه على الاصح * وان كانت له فوجهان أيضاً |

الى ابن لبون * فمن وجب عليه بنت مخاض ولم تكن في ماله أخذ ابن لبون * وان لم يكونا في ماله جاز له شراء ابن ابون * ولوكان في ماله بنت مخـاض معيبة فهي كالمعدومة * ولوكانت كريمة لزمه على الاقيس شراء بنت مخاض لانها موجودة في ماله وانما تترك نظراً له * وتؤخذ الحنثي من بنات اللبون بدلا عن بنت مخاص عند فقدها * ويؤخذ الحق بدلا عن بنت لبون عند فقدها كما يؤخذ ابن لبون بدلاءن بنت مخاض ﴿ النظر الثالث ﴾ اذا ملك مائتين من الامل فان كان في ماله أحــد السنين أخذ منه الموجود * وان لم يكونًا في ماله اشترى(و) ماشاءمن الحقاق أو ننات اللبون * وان وجدا جميعاً وجب اخراج الأغبط للمساكين * وقيل الحيرة اليه * وقيل يتعين الحفاق فلو أُخذ الساعي غير الاغبط قصداً على قولنا يجب الاغبط لم يقع الموقع وان أُخذ باجتهاده فقيل لا نقع الموقع * وقيل يقع الموقع وليس عاسه جبر التفاوت * وقيل عليـه جبر التفاوت ببذل الدراهم * وقبل يجب جبره بأن ىشترى بقدر التفاوت شقصاً ان وجـده إما من جنس الاغبط على رأى أو من جنس المخرج على رأى ﴿ فرع ﴾ لوأخرج حقت ين وبنتي لبون ونصفاً لم يجز لاتشقيص * ولو ملك أربعائة فأخرج أربع حقاقب وخمس بنات لبون جاز على الاصح ﴿ النظر الرابع في الجبران ﴾ وجبران كل مرتبة في السين الجبران * وان نزل أعطى * والخيرة في تميين الدراهم والشاة (و) الي المعطى * والحيرة في الانخفاض والارتفاع الي المالك الا اذا كان إبله مراضا فارلتي وطاب الجبران لم يجز لانه ربما يكون خبرا مما أخرجه * ولو أخرج بدل الجذعة ثنية لم يكن له جبران على أظهر الوجهين لأنه جاوز اسنان الزكاة * ولوكان

فاذا بلغت خمساً وعشرين الي خمس وثلاثمين فقيها بنت مخاص أنثي * فان لم تكن في ماله بنت مخاض فابن لبون ذكر * فاذا بلغت ستاً و ثلاثين الى خمس وأربمين ففيها منت ليون * فأذا للنت ستًّا وأربمين الى ستين ففيها حقة * فاذا بلغت احدي وستين الي خمس وسبعين ففيها جذعة * فاذا بلغت ستا وسبعين الى تسمين ففها نتا لبون * فاذا بلغت احمدي وتسمعين الي عشرين ومأنَّة ففيها حقتان * فاذا صارت احــدى وعشرين ومائة ففيها ثــلاث ينات لبون * فاذا صارت مائة وثـ لائين فقد اســـتقر الحساب فني كل خمسين حقة وفى كل أربعين بنت لبون(ح) ﴿ كُلُّ ذَلْكُ لَفُظُ أَبِي بَكُر رضي اللَّهُ عَنْهُ في كتاب الصدقة * ومنت المخاض لها سنة * ولبنت اللبون سنتان * وللحقة ثلاث * ولاجذعة أربع (وأما البقر) فني ثلاثين منه تبيع وهو الذي له سنة * ا وفي أربعين مسـنة وهي التي لهـا سلتان * ثم في الستين "بيعان * ثم استقر الحساب ففي كل ثلاثين تبيم * وفي كل أربعين مسـنة (وأما الغنم) ففي أربمين شاة شاة * وفي مائة واحدى وعشر بن شانان * وفي مائتين وواحسد ثلاث شباه * وفى أربعائة أربع شياه * وما بينهما أوقاص لا يعتد بها * ثم استقر الحساب ففي كل مائة شأة * والشاة الواجبة في النتم إما الجنعة من الضأن وهي التي لهما سنة أو الثنية من المهز وهي الني لها سنتان * ثم يتصدي النظر في زَكاة الابل في خمسة مواضع ﴿ الاول ﴾ في اخراج شاة عن الابل وهي جذعة من الضأن أو ثنية من الممز * والعبرة في تعيمين الضأن أو الممز بغالب غنم البلد * وقيل أنه يخرج ما شاء ويؤخذ منه لان الاسم منطلق عليه * ولو أخرج ذَكراً فهو على هذين الوجهين * ولو أخرج بميراً عن خمس أوعن عشر أخذ وان نقصت قيمته عن قيمة شاة ﴿ النظر الثاني ﴾، في العدول

واحد * فلو خلط أربعين بأربعين لغيره فني الكل شاة واحدة (ح) * ولو خلط عشرين بعشرين لغيره فني كل واحدنصف(مرح) شاة * وشرط الخلطة المحاد المسرح والمرعي والمراح والمشرع وكون الحليط أهلا للزكاة لا كالذمي والمكاتب * وفي اشتراك الراعى والفحل والمحلب ووجود الاختلاط في أول السنة وجربان الاختلاط بالقصد واتفاق أوائل الاحوال خلاف * وفي تأثير الحلطة في الثمار والزرع ثلاثة أقوال * فعلى النالث يؤكر خلطة الشيوع دون الجوار * ولا تؤثر خلطة الجوار في مال التجارة وفي الشيوع قولان

﴿ الفصل الثاني فى النراجع ﴾ وللساعي أن يأخذ من عرض المال مايتفق ثم يرجع المأخوذ منه بقيمة حصة خليطه * فلوخلط أربعين من البقر بثلاثين لغيره لم يجب على الساعى أخذ المسنة من الاربعين والنبيع من الثلاثين بل يأخذ كيف اتفق * فان أخذ كذلك فيرجع باذل المسنة بثلاثة أسباعها على خليطه وباذل التبيع بأربعة أسباعها على خليطه لان كل واحد من السنين واجب فى الجميع على الشيوع كأن المال ملك واحد

﴿ الفصل الثالث ﴾ في اجتماع الخلطة والانفراد في حول واحد * فاذا ملك رجلان كلواحد أربعين غرّة المحرم وخلطاغرّة صفر فني الجديد يجبعلى كل واحد في آخر الحول الاول شاه * وفيما بمده من الاحوال نصف شاه نفليباً للانفراد * وعلى القديم يجب أبدا نصف شاه * فان ملك الثاني غره صفر وخلط غرة ربع فالقولان جاريان * وخرّج ابن سريج أن الحلطة لا ثباب أبداً لمقاطع أواخر الاحوال

﴿ الفصل الرابع ﴾ في اجماع المختلط والمنفرد في ملك واحــد * فلو خلط عشرين بعشرين لغيره وهو يملك أربعبن ببلدة أخرى فقولان ﴿ أحدهما أن

عليه بنت لبون فلربجدوا في ماله الاحقة وجذعة فرقى الي الجذعة لم يجزعلى أظهر الوجهين لانه كثر الجبران مع الاستغناء عنه * ولو أخرج عن جبران واحد شاة وعشرة دراهم لم يجز * ولو أخرج عن جبرانين شاتين وعشرين درهما جاز ﴿ النظر الحامس ﴾ في صدفة المخرج في الكمال والنقصان * والنقصان خمسة (الاول) المرض فان كانكل المال مراضا أخذ (م) منه مريضة فانكان فيها صحيح لم يأخذ الاصحيحة تقرب قيمتها من ربع عشر ماله اذا كان ماله أربعين شاة (الثاني) العيب فان كان الكل معيباً أخذ معيبة * وان كان فيها سليمة طلبنا سليمة تقرب قيمتها من ربع عشر ماله * وان كان الكل معيبا وبعضه أردأ أخذ الوسط مما عنده (الثالث) الذكورة فانكان في ماله أنثىأوكان الكل إناثًا لم بؤخذ الا الانثى لورودالنص بالاناث «فانكان الكل ذكورا لم يؤخذ الذكر أيضاً على أحد الوجبين لظاهم اللفظ (الرابع) الصغر فان كان في المال كبيرة لم تؤخذ الصغيرة * فان كان الكل صغارا كالسخال والفصلان أخذنا الصغيرة * وقيل لاتؤخذ لانه يؤدي في الابل الى التسوية بين القليل والكثير * وقيل يؤخذ في غير الابل وفي الابل فيما جاوز احدى وستين *ولا يؤخذ فيما دوله كيلا يؤدى الي التسوية (الحامس) رداءة النوع فانكان الكل معزا أُخذ المعز * وان اختلف فقولان * أحدهما انه ينظر الى الأغلب وعندالتساوي يراعي الاغبط للمساكين * والثاني أنه يؤخذ من كل جنس بقسطه * هذا بيان النصاب ولازكاة فيما دونه الا اذا تم مخلطة نصابا

-ه ﴿ باب صدقة الحلطاء * وفيه خمسة فصول ۗ

﴿ الاول * في حكم الحلطة وشرطها ﴾ وحكم الحلطة تنزيل المالين منزلة مال

النصاب في الزكوات العينية * فان زال بالا بدال عنله ولو في آخر السنة انقطع ا الحول * فلوعاد بفسخ أورد بعيب استؤنف الحول ولم يبن * وكذا اذا انقطع ا ملكه بالردة ثم أســـلم* وكذا لا يبني حول وارنه اذا مات على حوله * ومن أ قصد بيع ماله في آخر الحول صحّ بـ ١٠ (م)وأثم ﴿ السرط الحامس السوم ﴾ فلا زَكَاهُ فَيَمَا عَلَفَ فِي مَعْظُمُ السَّنَّةُ * وَفَيَمَا دُونَهُ أَرْبِعَةً أُوجِهِ * أَفْقَهُمَا أَنْ المستقط قدر يمد مؤونة بالاضافة الى رفق السائمة * وفيــل لا يســقط الا العلف في إ معظمالسنة ﴿وقيل القدر الذي كانت الشاه تموت لولاه نسقط حتى لوأسامها نهاراً وعلمها ليلالم نسقط * وقيل كلما تمول من العلف يسقط * ولو اعنافت الدابة بنفسها أو علفها المالك لامنناع السوم بالثلج على أن يردها الى الاسامة أوعلفها الناصب فني سقوط الزكاة وجهان يعبر عنهما بأن القصد هل يعتبر ﴿ وَكَذَا الحَلافَ فِي قصد السوم فان أوجبنا الزكاة في معلوفه أسامها الناصب نفي رجوعه بالزكاه على الغاصب وجهان ﴿ السَّرَطُ السَّادَسُ كَالَ الْمَلْكُ ﴾ وأسباب الضمف ثلاثة سِ الأول ﴾ امتناع التصرف فاذا نم الحول على مبيع فبل القيض أو مرهون أو مفصوب أو ضال أو مجحود لا بينة علمه أو دين على أ ممسر ففي جميع ذلك خلاف لحصول الملك وامناع النصرف وفي المنصوب فول تالب أنه ان عاد بجمه م فوائده زكاه لأحواله الماصية مدوان لمنعد النموائد فلا» والنحجيل قبل عود المال غير واجب فطماً والدين المؤجل فيــل انه | يلحق بالمفصوب، وفبل كالغائب الدي بسهــل احضاره * فان أوجبنا لم يجب النعجبل في أصح الوجهين لان الخسة نفداً تساوي سمة نسيته فبؤدي الى الاجداف به سر السبب الناني به نسلط الغبر على ملكه كالملك في زون الحيار * والملك في اللقطة في السنة النانية اذا لم يتملكها الملتقط هل تجب

الحلطة خلطة ملك فكأنه خلط السنين بالعشرين * والثاني أنه خلطة عبن فلا تتعدى حكمها الى غير المخلوط * فان قلنا بخلطة العين فعلى صاحب العشر بن نصف شاة * وان قلنا بخلطة الملك فعليــه ربع شــاة وكأنه خلط الستين * وأما صاحب الستين فقد قيل يلزمه شاة تعليباً للانفراد * وقيـل ثـلاثة أرباع شـاة تغليباً للخلطة * وقيل خمسة أسداس ونصف سدس جما بين الاعتبارين فيقدر في الاربعين كانه منفرد بجميم الستين فيخص الاربمين ثلنا شاة * ويقدر في العشرين كأنه مخالط بالجميم فيخص العشرين ربع شاة والجموع ما ذكرناه * ولو خلط عشرين بعشرين لغـيره | ولكم واحدأربعون ينفرد به فالاوجه الثلاثة جارية في حق كل واحد ﴿ الفصل الحامس في تعدد الحليط ﴾ فاذاملك أربعين وخاط عشرين بعشرين لرجل وعشرين بمشرين لآخرفان قلنا بخلطة الملكفعلى صاحب الاربعين نصف شاة فان الكل ثمانون وصاحب العشرين يضم ماله اليخليطه * وهل يضم الى خليط خليطه فوجهان * فان ضم فواجبه ربع شاة والا فواجبه ثلث شاة لان المجموع سنون * وان قلنا بخلطة العين فعلى صاحب العشرين نصف شاة * وفي ـ صاحبالاربعين الوجوه الثلاثة وهو شاة لتغليبالانفراديه أونصفها لمغليب الاخللاط * أو ثلثا شاة للجمع بين الاعنبارين ﴿ السَّرَطُ الثَّالَثُ ﴿ فَاللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ فلا زَكَاةً في النع حتى يحول عليها الحول الا السخال الحاصلة في وسط الحول من نفس النصاب الذي انعقد الحول عليه فان الزكاة نجب فيها بحول الامهات مهما أسيمت في بقية السنة * فلومات الامهات وهي نصاب لم تنقطع النبعية | (ح و) * ولو ملك مائة وعشرين فنتجت في آخر الحول سخلة وجب شاتان لحدوثها في وسط الحول ﴿ الشرط الرابع ﴾ أن لا يزول الملك عن عين

النالث ﴾ فيمن تجب عليه ﴿ وهو كل حرّ مسلم فتجب في مال الصبي (ح) والمجنون (ح) * وفي مال الجنين تردد *وتجب على المرتد (م ح) ان قلنا ببقاء ملكه مؤاخذة له بالاسلام * ولا زكاة على مكاتب ورقيق ولا على سيدهما فى مالهما * ومن ملك بنصفه الحر شيأ لزمه (مح) الزكاة (الطرف الثاني للزكاة طرف الاداء) وله ثلاثة أحوال ﴿ الاولِي ﴾ الاداء في الوقت وهو | واجب على الفور (ح) عندنا وبتخير بين الصرف الي الامام أو الي المسأكبن أ في الاموال الباطنة وأتيهما أولى فبه وجهان * والصرف الي الامام أولى في الاموال الظاهرة وهل بجب فيه قولان * وتجب بيـة الزكاة بالقلب (ح) فينوى الزكاة المفروضة * فان لم سعرض للفرض فوجهان * ولا بلزم تعبين ا المال * فان قال عن مالي الغائب وكان تالفاً لم ينصرف الى الحاضر * ولو عال عن الغائب فان كان تالفاً فعن الحاضر أو هو صدقة جاز لأنه مقتضي الاطلاق * وبنوي ولى الصبي والمجنون * وهل ننوي السلطان اذا أخذ الزكاة | من الممتنع ان قلنا لا تبرأ ذمة الممتنع فـلا * وان قلنا تبرأ فوجهان * | ويستحب للساعي أن يعلم في السنة شهرا لاخذ الزكوات * وان برد المواشي الي مضيق قريب من المرعى ليسهل عليه العــد * ونسنحب أن نقول للمؤدى آجرك الله فما أعطيت وجعله لك طهوراً وبارك لك فما أنقت. ولا تقول صلى الله عليك وان فاله عليه ال لاَم لآل أبى أوفي لانه مخصوص به فله أن ينم به على غـيره * وكما لا نفال محـدعز وجلّ وانكان عز بزاً ا جليلا فلا محسن أن نقال أنو بكر صلى الله عليه وان كان مدخل محت آله تبعًا ﴿ القسم الثاني في التعجيل ﴾ والنظر في أمــور ثلاثه ﴿ الأول ﴾ في وقنه ﴿ وَكُمْ يَجُوزُ تَمْجِيلُ الزَّكَاةُ (ح م) قبل عام الحول ﴿ وَلا يَجُوزُ قبلُ كَالَ النَّصَاب

الزكاة فيها فيه خلاف * واذا استقرض المفلس مائتي درهم ففي زكاته قولان * وجه المنع ضعف الملك لتسلط مستحق الدين عليه وقديملل بادائه الي تثنيــة الزكاة اذ يجب على المستحق باعتبار يساره بهــذا المـال * وعلى هــذا ان كان | المستحق محيث لا تلزمه الزكاة لكونه مكاتباً أويكون الدين حيواناً أو ناقصاً | من النصاب وجبت الزكاة على المستقرض، فإن كان المستقرض غنياً بالعقار وغيره لم يمتنع (زح م) وجوب الزكاة بالدين * وقيل الدين لا يمنع وجوب فهذا أولي بأن يمنع الزكاة لتعلقه بعين المال * ولو قال جعلت هذه الاغنام ضحايا فلا يبقى لايجاب الزكاة وجه منجه وان تمّ الحول عليه * ولو قال للهُ على" التصدق بأربعين من الغنم فهذا دين يترتب على دين الآدمهـين وأولي بأن لا يدفع الزكاة * ودين الحج كدين النذر* واذا اجتمع الزكاة والدين في تركة فني التقديم ئلانة أقوال* وفيالثالث يسوَّى بينهما* ووجه تقديم الزكاة | تعلقها بالعين ﴿ السبب النالث ﴾ عدم فرار الملك * ففى الزكاة فى الغنيمة قبل القسمة ثلاثة أوجه وجه الاسقاط ضعف الملك فانه يسقط بالاسقاط ﴿ وَفَي الثالث انكان الحكل زكويا وجب والا فلا لاحتمال أن الزكاة تقع في سمهم الخس * ولواكري داراً أربع سنين بمائة دينار نقداً وجب علبه في السـنة الاولى زَكَاةُ رَبِعُ المَانَّةِ * وَفِي الثانية زَكَاةُ نَصْفُهَا لَسَنتَينِ اللَّهُ مَا أَدِي * وَفِي النَالنَة زَكَاةُ ثَلَاثُهُ أُرْبَاعُهَا لئــلاث سنين الا ماأدي * وفي الرابعة زَكَاةُ الجميعُ لاربع سنين ويحط عنه مأأدي لان الاجرة هكذا تستقر * بخلاف الصداق فأن تشطره بالطلاق ليس مقنضي العقد *وسقوط الاجرة بالانهدام مقتضي الاجارة وفي المسئلة قول ثان أنه يجب في كل سنة اخراج زكاة جميع المسائة ﴿ الرَّكُنَّ

وقيل انا نقدره مقرضا اذا لم نقع عن جهة الزكاة فنلفت هذه الاحكام على أن القرض يملك بالقبضأو بالتصرف * ولولم علك الاأربعين فعجل واحدة فاسنغنى القابض فان جعلنا المخرج للزكاة قرضا لم يلزمه تجديد الزكاة لان الحول انقضى على تسع وثلاثين بخلاف ماذا وقع المخرج عن الركاة لان المخرج عنالزكاة كالباقى * وان قلنا تبين أن الملك لم نزل التفت على المجحود والمغصوب لو فوع الحيلولة ﴿ القسم الثالث ﴾ في تأخير الزكاة ﴿ وهوسبب الضمان (ح) والعصيان (ح) عند التمكن * وان تلف النصاب بعد الحول وفبل التمكن فلا زكاة *وان ملك خمساً من الابل فنلف واحد قبل التمكن فأحد القولين أنه يسقط كل الزكاة كما لو تلف النصاب قبل الحول لان الامكان شرط الوجوب * والاصح انه لا يسقط الا خمس شاه لان الامكان شرط الضمان * وعلى هذا لو ملك تسماً فتلف أربع قبل التمكن فالجديد أن الزكاة لاتبسط على الوفص فلايسقط بسببه شيء من الزكاه وعلى الفديم يسقط أربعة أتساع شاة *وامكان الاداء يفوت بنببه المال أوبغيبة المسنحي وهو المسكين أوالسلطان فانحضر مستحق فأخر لاننظار القريب أو الجار لم بعص على أحدالوجهين *ولكن جو ازالتأخير بشرط الضمان على أصح الوجهبن ﴿ فَانَ صَلَّ ﴾ فيا وجه نعلن الركاة بالعين ﴿ قلمنا ﴾ فيه أربعة أقوال * فيل لا تتعلق به * وفبل المسكين سَرِيكَ فيه * وقيل له استيثاق المرنهن ، وفيل ان له أملهاً كمعلق أرسُ الجناية وهو الاصح * وعليه نفرع فنقول بصح بعه فبلأداء الزكاة ولكن الساعي ينبع المال ان لميؤد المالك ، فان أخذ الساعي من المشنري انتقض البيع فيه * وفي البافي فولا نفريق الصفهة * وللمستري الحيار قبسل أخذ الساعي اذا عرف ذلك على أحد الوجهين لتزلزل مله ، فان أدى المالك

ولا قبل السوم ﴿ وفي تعجيل صدقة عامين وجهان ﴿ ولو ملك مائة وعشر بنشاة فعجل شاتين ثم حدثت سخلة ففي اجزاء الثانية وجهان ؛ أحدها وهو الاصح اجزاؤه * وأما زكاة الفطرفتمجل فيأول رمضان * وزكاة الرطب والعنب لاتعجل قبل الجفاف * وقيل تعجل بعد بدو الصلاح * وقيل تعجل بعـــد بدو الطلع * وأما الزرع فوجوب ركاته بالدرك والتنقية * ويجوز عند الادراك وبعد الادراك وان لم تفرك * وقيل يجوز بعد ظهور الحب وان لم نشتد ﴿ الثاني ﴾ و في الطوارئ المانعة من الاجزاء وهو فوات شرط الوجوب * وذلك في القابض بأن يرتد أوءوت أو ستغنى عال آخر * فان عرضت بعض هذه الحالات وزالت قبل الحول فوجهان * أو في المالك بأن يرتد أو بموت أويتلف ماله فيتبين بجميم ذلك أن الممجل لم نقم عن الركاة * أما المال لوتلف في يد المسكين أو في مد الامام وقد قبض بسؤال المسكين فلا بأس * وان قبض بسؤال المالك فهو من ضمان المالك * وان اجتمع سؤال المالك والمسكين فأى الجانبين يرجح فيه وجهان * وحاجة أطفال المساكين كسؤالهم * وحاجة البالغين هل تنزل منزلة سؤالهم فيه وجهان ﴿ الثالث ﴾ في الرجوع عند طريان هذه الاحوال فان قال هذه زكاتي المعجلة فله الرجوع * وقيل شرطه أن بصرح بالرجوع وعلى هذا لو نازعه المساكين في الشرط فالمالك هو المصدق في أحد الوجهبن لانه المؤدي * أما اذا لم تتعرض للتحبيل ولا عامه المساكين فني الرجوع وجهان * فان قلنا يرجع فيصدق مع يمينه اذا قال قصدت التعجيل * ولو تلف النصاب بنفسه لم يمتنع الرجوع على أصبح الوجهين * وان كان المال تَالفا في يد المسكين فعليــه ضمانه * وان صار ناقصاً فني الأرش وجهان * وان كانبا فيارد بزوائده المنفصلة والمتصلة ونقض تصرفه وكأنه بان أنه لم بملك

آخر (مر) * ويكمل العلس بالحنطة فانه حنطة حبتان منه في كمام واحد والسلت قيل أنه يضم الى الشعير لصورته * وقيــل يضم الي الحنطة لانه على طبعها * وقيــل هو أصــل بنفسه * ولا يكمل ملك رجــل بملك غيره 'لا السريك والجار اذا جعلنا للخلطة فبــه أثرا * ولا يضم حمــل نخــلة الى حملها النَّـاني * ولا حمل نخــلة الي حــل أخرى اذا تأخر اطلاع الآخر عرن جداد الاولى * وان تأخر عن زهوها فوجهان * ووقت الجــداد | كالجداد على رأي * ولو ضممنا نخلة الى أخري فجدّت الني أطلعت أولا ثم أطلعت ثانياً قبل جداد الثانية لم نضمها الي النابية لان فيها ضما الي الاولي وقد أطلعت بعد جدادها وذلك يتساسل فلا تضم الى الثانية * وأما الذرة لو زرعت بعد حصدالاولي فعلى قول هما كحملي شجرة فلا يضم ﴿ وعلى قول يضم مهما وقع الزرعان والحصادات في سنة * وعلى قول بكنفي في الضمّ بوقوع الزرعين في سنة لانه الداخل نحت الاخليار * وعلى قول ينظر الي اجتماع الحصادين فانه المقصود *وعلى قول ان وقع الزرعان والحصادان أو زرع الثاني وحصد الاول آكـتـفى به * والزرع بعدائــداد الحــكهو بعد الحصاد على أحد | الرأيين * والزرع بتناثر الحبات للاول وبنقر العصافيركهو بالاخنيار * وقيــل انه يضم لانه تابع * ولو أدرك أحد الزرعين والآخر بقــل فالظاهر الضمّ * وقيل يخرّج على الاقوال ﴿ الطرف الثاني ﴾ في الواجب * وهو العشر فيما سقت السماء * ونصف العشر فيما يبسني بنضح أو دالية * والقنوات كالسماء * والناعور الذي بدير المـاء بنفســه كالدواليب ُّ ولو اجنــمع السبقيان على تساو وجب ثلاثة أرباع العشر في كل نصف بحسابه وانكان أحدهما أغلب اعنبر الاغلب في قول ﴿ وَوَزَّعَ عَلَيْهِمَا فِي الْقُولُ الثَّانِي ﴿ وَالْاغَابِ

سقط خياره على الاصح * ولا يلتفت الي رجوع الساعي بخروج ماأخــذه مستحقاً * واذا ملك أربعين من الغنم فتكرر الحول قبل اخراج الزكاةفزكاة الحول الثاني واجبة ان قلنا ان الدين لا يمنع وجوب الركاة * واو رهن مال الزكاة صح * فانكان قبل الحول وقلنا الدين مع الرهن لا عنم الزكاة أخرجت الزكاة من عين المرهون على الاصح تقديما لحق الزكاة على الرهن كما تقدم حق الجاني * ثم لو أسر المالك فهل يلزمه أن بجبر للمرتهن قدر الزكاة سذل ا قيمته ليكون رهناً عنده فيه وجهان ﴿النوعِ الثاني، زكاة المعشرات، والنظر في الموجب والواجب ووقت الوجوب ﴿ الطرف الأول } الموجب وهو مقدار خمسـة أوسق من كل مقتات (حم) في حالة الاختيار (مر) أنبته أرض مملوكة أو مستأجرة(ح)*خراجية (ح) أو غير خراجيه اذا كان مالكه معيناً (ح)حرا (ح) مسلما (ح)* ولا زكاة على الجديد في الزيتون ا والورس والعسل (ح)والزعفران والمصفر * كما لازكاة في الفواكه (ح) والحضراوات؛ ولكن بجب في الارز والماش والباقلا وغيرها من الاقوات ا *والنصاب معتبر وهو تُمَـان مائة من ّ فان الوسني ستون صاعا * وكل صاع أربعة أمــداد * وكل مد رطل ونلث بالبنــدادي * والرطل مائة وثلاثون درهما * والمنّ مائنان وستون درهما * والرطل نصف منّ وهو اناما عشرة أوقية * والاوقية عشرةدراهم وأربعة دوانيڧ*والدرهم أربعة عشر قيراطا * كل أ ذلك بالوزن البغدادي * فأن جملنا ذلك تقريبا لاتحديدا فلا نسقط الزكاة الا بمقدار لو وزع على الأوسق الحمَّسة لظهر النقصان * ثم هـــذه الاوســـن تعتبر تمرآ أوزبيبا * وفي الحبوب منتي عن القشر الا فما يطيمن مع قشره كالذرة * ومالا نتتمر يوسق رطب ا (و) * ولا يكم ل نصاب جنس تجنس رواج التام * ويعتبر (ح) النصاب في جميع الحول * ولا يكمل (ح) نصاب أحد النقدين بالآخر ولكن يكمل جيد النقرة برديتها ثم يخرج من كل تقدره * ولا زَكاة في الدراهم المنشوشة ما لم بكن قدر نقرتها نصاباً * وتصيح المعاملة مع الجهل بقدر النقرة على أحد الوجهين كالغالبة والمعجونات * ولو كان له ذَهب مخلوط بالفضة فدر أحدهما ستمائة وقدر الآخر أرمعائه وأشكل عليه وعسر التمبنز فعلبه زكاة ستمائة ذهباً وسنمائة نقرة لمخرج مما عليه يقين * ولو ملك مائة نقداً ومائة مؤجلاً على ملى ولم نوجب علبه نعجمل زكاة المؤجل وجب اخراج حصة النقد على أصح الوجهين لأن المبسور لابتأخر بالمعسور ﴿ النظر الثاني ﴾ في جنسه ﴿ ولازكاة في شيء من نفائس الاموال الافي النقدين * وهو منوط بجوهرها على أحد القولين * وفي الثاني منوط بالاستغناء عن الانتفاع بهماحتى لو اتخذمنه حلى على قصد استعمال مباح سفطت الزكاة * وانكان على قصد اسنعال محظور كما لو فصد الرجل بالسوار أو الخلخال أن يلبسه أو قصدت المرأه ذلك في المنطقة والسنف لم تسفط الزكاة لأن المحظور شرعًا كالمعدوم حسًّا * بل لايسقط اذا فصد أن بكنزها حلباً لان الاستعال المحتاج اليه لم يفصده * ولو لم يخطر بباله فصد أصلاً ففي السقوط وجهان ينظر في أحدهما الي حصول الصاغة ﴿ وَفِي النَّانِي الْيُ عدم قصد الاستعمال * فان قصد اجارتهما قفه وجهان * والفصد الطارئ بعسه الصباغة في هذه الاموركالقصد المفارن * ولو انكسر الحليّ واحناج الي الاصلاح لم يجر في الحول لانه حلى بعد * وصل يجرى لمعذر الاستعمال * وقيل ينظر الى وصد المالك للاصلاح أو عدمه ﴿ فَانَ صَلَّ ﴾ ما الانتفاع المحرم في عين الذهب والفضة ﴿ قَلْنَا ﴾ أما المذهب فأصله على السحريم في حق

يمرف بالعدد في وجــه وبزيادة النمو والنفع في وجــه * واذا أشكل الاغلب فهو كالاستواء *ويجب أن يخرج العشر من جنس المعشرونوعه *فان اخلف النوع فمن كل تقسطه * فان عسر فالوسط ﴿ الطرف الثالث ﴾ في وقت الوجوب وهو الزهو في الثماروالاشتداد في الحبوب * فبنعقد سبب وجوب إخراج التمر والحب عند الجفاف والنقية * فلو أخرج الرطب في الحال كان مدلاً ﴿ ويستحب (ح) أن يخرّ ص عليه فيعرف ما يرجع اليه تمراً ﴿ وللخلِّ في الحرص جميع النخيل * ولا بترك بعضه (و) لمالك النخيل * وهل يكفي خارص واحدكالحاكم أو لابد من اثنين كالشاهــد فيه قولان * ومها تلف بآفة سماوية فسلا ضمان على المسالك لفوات الامكان * ولوكان باللافه غرم قيمة عشر الرطب على قولنا ان الحرص عبره * أو قبمه عشر التمر على قولناً انه تضمين * ثم اذا ضمناه النمر نف ذ نصرفه في الجميع * وان لم نضمنه نفذ في الاعشار التسعة ولم ينفذ في العشر الا اذا قلنا الزكاة لا تتعلق بالعبن * ومهما ادعى المالك جائحة ممكنة صدّق ببينه * وان ادعى غلط الحارص صـدّق أبضاً الا اذا ادعى قدرا لا مكن الغلط فيه أو ادعى كذبه قصــداً * ومهما أصاب النخيل عطش يضر بالقاء الثهار جاز للمالك فطعه لان في القاءالنخيل منفعة للمساكين ثم يسلم الىالمسكين عشر الرطب اذا قلنا القســمة افراز حق أوثمنه اذا منعناه القسمة «وقيل تخير اذ لا يبعد جوازالقسمة للحاجة كما لا يبعد | أُخذ البدل للحاجة فليس أحدهما بأولي منالاً خر﴿ النوع الثالث ﴾ في زكاة | النقدين والنظرفي قدره وجنسه (أما القدر) فنصاب الورق ما تتادرهم و فصاب الذهب عشرون ديناراً * وفيهاربع العشر * وما زاد فبحسابه * ولا وقص (ح) فيه * وان نقص من النصاب حبة فلا زَكاة فبه وان كان يروج (ح)

ان كان المشترى به عرضا ماشية كانت أولم تكن * وان كان المشـترى مه نقدا فمن وقت النقد نصاباً كان أولم يكن ان قلنا ان النصاب لايعتبر في التداء الحول * وبالجملة زكاة التجارة والنقدين يبتني حول كل واحد ، نهما على حول صاحبه لاتحادالمتعلق ومقدارالواجب *وكل زيادة حصلت بارتفاع القيمة وجب الركاة فها محول رأس المـال كالنتاج * فان رد الي أصـل ا النضوض فقدر الربح من الناض لايضم الي حول الأصل على أحد القواين [لانه مستفاد من كيس المشترى لامن عين المال * فان نتجمال التجارة كان النتاج مال تجارة أيضاً على أحد الوجهين * وبجبر به نقصان الولادة في نصاب مال التجارة وجهاً واحداً * نم حوله حول الاصـل علىالاصـم (وأما | المخرج)فهو ربعءشر القيدة من النقد الذي كان رأس المـال نصابًا كان أولم ا يكن * فان كان اشتراه بعرض فنية قوّم بالنقدالغالب * فان غلب نقدان فلم يبلغ نصاباً الا باحـــدهما قوّ م به * وان بلغ بهما نصاباً يخــير المــالك على وجه وروعى غبطة المساكين على وجه «وتنعين الدراهم على وجه لأنه أرفق * ويـ تبر | بالنقد الغالب في أقرب البلاد على وجه » ولا يمتنم على الناجر التجارةلمدم| اخراج الزكاة * وأما الاعتاق والهبة فهوكبيم المواشى بعد وجوب الزكاه فيها ﴿ فاعدة مَ يَجِبِ اخراج الفطرة (ح)عن عبد النجارة مم زكاة المجاره وان كان مال التجارة نصاباً من السائمة غلب زكاة العـين في فول لانه إ مقطوع به *وغلب زكاة التجارة في تول لانه أرفق بالمساكين الممومه * فان غلبنا الزكاة ولم يكن المال نصاباً باعنباره عمدلنا الى الزكاة الاخرى فيأظر الوجهين * ولو اشترى مماوفة للتجارة ثم أسامها وقبلنا المغاب زَكاة العـين فالاظهر انه يجب في السنة الاولي زكاة التجارة كيلا يحبط بعض حول

الرجال وعلى التحليل في حقالنساء * ولا يحله للرجال الا تمويه لا يحصــل منه الذهب أو اتخاذ أنف لمن جدع أنف له ﴿ وأما الفضة فحلال للنساء ﴿ ولا محل للرجال الا التختم به «وتحلية آلات الحرب كالسيف والمنطقة » وفي السرج واللجام وجهان * ويحرم على المرأة آلات الحرب لما فيه من التشبه بالرجال * فأما في ضير التحلي فقدحرتم الشرع اتخاذ الاواني من الذهب والفضمة على الرجال والنساء * وفي المكحلة الصغيرة تردد * وفي تحلية السكين للمهنة بالفضة الحافاً لها با لات الحرب فيه خلاف * وفي تحلية المصحف بالفضة وجهارن للحمل على الأكرام * وفي تحليته بالذهب ثلاثة أوجه * يفرق في الثالث بين الرجال والنساء * وتحلية غـير المصحف من الكتب لايجوز أصلا* كتحلية الدواة والسهم والسرير والمقلمة * وقيل بجواز تحلية الدواة بالفضة *ويلزم على قياسه المقلمة والكتب * وتحلية الكهبة والمساجد بالقناديل مرن الذهب والفضة قيل أنه ممنوع ولا يبعد تجويزه آكراماً كما في المصحف ﴿ النوع الرابِع ﴾ زكاة التجارة | *ومالالتجارة كل ما قصد الاتجار فيه عند أكتساب الملك بالمعاوضة المحضة [ولا يكني مجرد النية دون الشراء * ولا عنــد الاتهاب أو الرجوع بالعيب وهــل يكفي عند الحلع والنكاح فيه وجهان ﴿ ولو اشترى عبداعلي نية التجارة بثوب قنية فرد عليه بالعيب انقطع حوله * وكذا لو باع ثوب تجارة بعبــد أ للقنية ثم رد * والنصاب معتبر في أول الحول وآخره دون الوسط على قول وفي جميع الحول علىقول*وفي آخر الحول فقط على قول لان انخفاض السعر لاينضبط * فلو صار النقصان محسوساً بالتنضيض فني انقطاع الحول على هذا القول وجهان * وابتداء حول التجارة من وقت الشراء بنيــة التجارة

انقطع بروان كان لمرض أو سفر فوجهان ، وكذلك يكمل النيل (و) بما يملكه من النقدين لا من جهـة الممادن ، وبما يملكه من أموال النجارة حتى اتجب الزكاة في قدر النيسل بحسابه وان لم تجب فيها كمل به لعدم الحول فيسه فان زكان المعدن والنقدين والتجارة منشابهة في اتحاد المتعلق فيكمل بعضها بعض * وللمسلم أن يزعج الذمي من معادن الاسلام * ولكن ما ناله قبل الانزعاج يملكه ولا زكاة عليه الا اذا فلنا على وجه بعيد ان مصرفه النيء على قولنا واجبه الخس م فاذذاك يؤخذ من الذمي "

مر الفصل الناني في الركاز به وفعه الحس مصروفاً الى مصارف الصدقات الصدير و في ولايشترط الحول ويشترط النصاب (مح) وكونه من جوهم النقدين على الجديد، ويشرط كونه على ضرب الجاهلية به فان حصان على ضرب الاسلام فلقطة به وقبل مال ضائع يحفظه الامام به وان لم بكن عليه أثر كالأواني والحلي فهو ركاز على وجه ولقطة على وجه * ويشترط أن يوجد في موضع مشترك كوات أو شارع * وما يوجد في دار الحرب فننيمة أوفي وما يجده في ملك نفسه الذي أحياه بملكه وعليه الحس به وهل بدخل في ملكه بمجرد الاحياء فيه وجهان ولو اشتراه نم وجد فيه ركازا يجب طاب الحيى فانه أولي به به ولا خمس على الذي لانه ليس من أهل الزكاة * ولو تنازع البائع والمشتري والمعير والمستعبر رئال كل واحد منها أنا دفنت الركاز فالقول فول صاحب اليد * فلو فال المكري بعد رجوع الدار البه كنت دفنته فبل الاجارة فالفول قول المسأجر على أحد الوجهين لانها توافقا على أنه كان في بده وجب خمس الركاز اذا كل بغيره * وان كان مافي ملكه دون النصاب أو قبل وجب خمس الركاز اذا كل بغيره * وان كان مافي ملكه دون النصاب أو قبل وجب خمس الركاز اذا كل بغيره * وان كان مافي ملكه دون النصاب أو قبل

التجارة * ولو اشتري حديقة للتجارة فأثمرت وقلنا الثمرة مال التجارة *أو اشترى الثمار قبل الصلاح في يده وغلبنا زكاة العين فالعشر المخرج لا يمنع من العقاد حول التجارة على الثمار بعد القطاف * وهل نسقط زكاة التجارة عن الاشجار والاراضي فيه ثلاثة أوجه منشؤها التردد في التبعية * وفي الثالث يتبع الشجرة دون الارض * ولو اشترى أرضاً للتجارة وزرعها بذر القنية فحق الزرع العشر * ولا تسقط زكاة التجارة عن الارض لان التجارة لم توجد في متعلق العشر حتى يستتبع غيره

المغصوب والضال والآبق طريقان قيل تجب وقيل قولان كسائر الركوات ﴿ ولوانقطع خبر العبد الغائب نص على وجوب فطرته وعلى أن عنقه لايجزيء عن الكفارة * وقيل قولان في المسئلتين لتقابل الاصلين * وقيل يتقرير النصين ميلا الى الاحلياط فيهما ﴿ السابعة ﴾. نفقة زوجة العبدف كسبه وليس عليه فطرتها لانه ليس أهلا لزكاة نفسه فلا يتحمل عن غيره و﴿ الطرف الثاني ﴾ في صفات المؤدى * وهي الاسلام والحرية واليسار* فلا زَكاة على كافرالا في عبده(ح)المسلم على قولنا انالمؤ دىعنهأصل والمؤدي متحمل عنه ﴿ ولازَكَاهُ عَلَى ا رقيق ولا مكاتب (و) في نفسه وزوجنه ولا يجب على السيد زكاة المكاتب لسقوط نفقته ﴿ وقيل تجب عايه ﴿ وقيل تجب في مال المكاتب ﴿ ومن نصفه ا حرّ وجب عليه نصف صاع « والمسر لا زكاة علبه وهو من لم بفضل عن مسكنه وعبده الذي يحناج الى خدمته ودست نوب يلبسه صاع من الطمام فلو أيسر بعد الهلال لم يتجدد الوجوب بخلاف الكفارات ﴿ وَلُو كَانَ الْفَاصْلِ ا نصف صاع وجب اخراجه على أحد الوجهين ﴿ وَلُو كَانَ الفَاصَلَ صَاعاً ومعه زوجنه وأقاربه أخرج عن نفسه على الاصح » وقبل عن زوجبه لان فطرتها ا دين والدين يمنع وجوب هذه الركاة ﴿ وفيل يَخير ان شاء أخرج عن واحد وان شاء وزَّع * وقبل لا يجوز النوزيع ولكن يخرج عمنسًاء * ولوكان ا الفاضل صاعاً وله عبد أخرج عن نفسه « وهل يلزمه بيم جزء من العبد في زكاة نفس العبد فيه خلاف ﴿ ولو فضل صاع عن زكاله ولفقنه وله أفارب قدم من يقدم نفقنه * فان اسنووا فنخبر أو بفسط فيه وجهان ﴿ الطرف الثالث ﴾ في الواجب وهو صاع مما يقنات، والصاع أربعة أمداد (ح) والمد رطل وثلث بالبغدادي « والقوت كلمايجب فيهالعشر « وفي الاقط قولان

تمام الحول ففي التكميل خلاف * ﴿ النوع السادس ﴾ زكاة الفطر *وتجب بغروب الشمس ليلة العيــد في قول * وبطلوع الفجر يوم العيــد في قول * وبمجموع الوقنين في قول ثالث * وعلى الثالث لو زال الملك في وسط الليل وعاد في الليل فني الفطرة وجهان * وعلى الاول اذا ملك عبداً أو ولد له بعد الغروب بلحظة أو مات قبل الغروب بلحظة فلا زكاة * والنظر في ثلاثة أَطْرَافَ ﴿ الطَّرْفُ الأُولَ ﴾ في المؤدى عنه * وكل من وجبت نفقته تجب على المنفق فطرته من الروجة (ح) والمملوك والقريب * ولا تفارق الفطرة النفقة الا في مسائل ﴿ احداها ﴾ الابن تلزمه نفقة زوجة ابيه ﴿ وفي فطرتها وجهانأ صحها الوجوب(ح) ﴿ الثانية ﴾ الابن الكبيرالذيهوفي نفقةأ بيه اذا وجد قدر قوته ليلة الميد فلا فطرة على أبيه لسقوط النفقة ولا عليه لمجزه * ولوكان صغيراً والمسئلة بحالها ففيه خلاف (و) فان حق الصغير آكد ﴿ الثالثة ﴾ الزوج ان كان معسراً لم تستقر فطرتها في ذمته وان استقرت النفقة * ولا تجب عليها فطرة نفسها وان كانت موسرة نص عليه ونص في الامة | المزوجة من المسر أن الفطرة تجب على سيدها وفقيل قولان بالنقل والتخريج وقيل الفرقأن سلطنة السيد آكد من سلطنة الحرة * ولوأخرجت الزوجة فطرة نفسها مع يسار الزوج دون اذنه لم يصح على أحد الوجهين لان الزوج أصل لا متحمل ﴿ الرابعة ﴾ البائن الحامل تستحق الفطرة * وقيل اذا قلنا ان النفقة للحمل فلا تستحق ﴿ الحامســة ﴾ لا فطرة على المســـلم في عبــــه الكافر وتجب عليه في نصف العبد المشترك أو في العبد الذي نصفه حرّ «ولو جرت مهايأة فوقع الهلال في نوبة أحدهما ففي اخنصاصه بالفطرة وجهان لانه ﴿ خرج نادراً ﴿ السادســة ﴾ العبد المرهون تجب فطرته على ســيده * وفي ــ

ينوي لكل يوم (م) نية معبنة (ح و) مبيتة (ح) جازمة * والنعبين أن ينوي أداء فرض رمضان غداً * وقيل لا ينعر َّض للفر بضه * وهيل يتعرَّض لرمضان هذه السنة * ومعنى النبيت أن ينوي ليلا * ولا يختص بالنصف الاخير(و)* ولايجب تجديدها (و)بمد الاكلولابعدالنبه منالنوم * ويجوز نية التطوع قبل الزوال (م ز) * وبعده قولان * وهــذا يشرط خاو أول كان من رمضان لم يجز (ح ز) لانها غير جازمه ﴿ نَمَ لَا نَصْرَ النَّرُودُ بِعَــُدُ إِ حصول الظن بشهادة أو استنصحاب كما في آخر رمضان * أو اجتهاد في حن المحبوس في المطمور، ونم ان غلط المحبوس بالنأخير لم يازمه القضاء * وان غلط بالنقديم وأدرك رمضان لزمه القضاء * وان لم بنبين الا بمد رمضان لم بلزمه الفضاء على أحد الذولين ؛ وكان النسهر بدلا في حقه للضرورة حيى لوكان الشهر يسماً وعشرين كفاه والكان رمضان ثلاثه ن ﴿ الرَّكُنِ الثَّانِي ﴾ الامسالة عن المفطرات ﴿ وهي الجماع والاسنعناء والاسداء ودخول داخل*و حد الدخول أن كل عبن وصل من الظاهم الى الباطي في أ منفذ مفيوح عن فصد مم ذكر الصوم فهو مفطر * أما الباطن فهو كل جوف فيه قوة محملة كباطن الدماغ والبطن والامعاء والمنانة فيفطر بالحتمنة والسموط * ولا يفطر بالاكسحال (م) والمقطبر (مح و) في الاذربن ا * وفيما يصل الى الاحليل وجهان ، ولا نفطر بالقصد والحجامة * ولا متشرب الدماغ الدهن (ح) بالمسلم * ويفطر اذا وجي بطنه بالسكربن وان كان يمض السكين خارجًا (أما القصـد) فنعنى به أنه لو طارت ذبابة الى جوفه أو

للتردد في صحة حديث ورد فيه * فان صحح فاللبن والجبن في معناه دون الخيض والسمن * ثم لا يجزي المسوس والمحيب ولا الدفيق فانه بدل *وقيل انه أصل * ثم يتعين من الافوات القوت الغالب يوم الفطر في قول *وجنس قوته علي الحصوص في فول * وقيل يتخير في الاقوات * واذا تعين فلوأ بدل بالاشرف جاز كابدال الشعير بالبر * ولو كان اللائق بحاله الشعير فاكل الـ برأو بالعكس جاز أخذ ما بابق بحاله * ولو اختلف قوت مالكي عبدواحد لم يكن بالختلاف النوعين بأس * وفيل يجب على صاحب الارد إ موافقه صاحب الاشرف حذراً من الترون

- مركة كتاب الصيام كده-

والنظر في الصوم والفطر (أما الصوم) فالنظر في سببه وركنه وشرطه وسننه فرأما السبب من فرؤية الهلال ويثبت بشهادة عدلين وان كانت السماء مصحية ويثبت بشهادة واحد على قول احنياطاً للعبادة بخلاف هلال شوال بنويثب بمن تقبل روايته على قول سلوكاً به مسلك الاخبار به فان صمنا بقول واحد ولم نر هلال شوال بعد ثلاثين لم نفطر بقوله السابق وفيل نفطر لان الاخبر يثبت ضمناً لثبوت الاول لاقصداً بالشهادة عليه به فاذا رؤي الهلال في وضع يثبت ضمناً لثبوت الاول لاقصداً بالشهادة عليه به فاذا رؤي الهلال في وضع لم ينزم الصوم في موضع آخر بينها مسافة القصر اذا لم ير فيده به وقيل بم حكمه سائر البلاد به فعلى الاول لو سافر الصائم الى بلد آخر لم ير فيه الهلال بعد ثلائين صام ممهم بحكم الحال به ولوكان أصبح معبداً وسارت به السفينة الى حيث لم ير الهلال كان الاولى أن يمسك بقية النهار ويبعد ايجابه فان فيه تجزئة اليوم فاذا رؤي هلال شوال قبل الزوال لم يجز (ح) الافطار الا بعسد النروب فرالقول في ركن الصوم مي وهوالنية والامساك به أما النية فعليه أن

النهار (و) * وانغماره بالاغماء فيه أقوال أنه كالنوم أوكالجنون * وأصح الاقوال انه ان أفاق في أول النهار لم يضره بعده الاغماء ﴿ الرابع ﴾ الوقت القابل للصوم وهو جميع الايام الايوم العيدين (ح) وأيام التشريق (و) ولا يصبح صوم المتمتع في أيام التسريق على الجديد ، وصوم بوم الشلُّ صحيح ال وافق نذرا أوقضاءأووردا ﴿وان لم يكن لهسبب فهومنهي (مح) وفي صحته وجهان كالصلاة في الاوقات المكروهة * ويوم الشـك أن يتحدث برؤية الهلال من لايثبت الهلال بشهادته كالعبيد والفساقي ﴿ القول في السنن ﴾ وهي ثمانية تعجيـل الفطر بعد تيقن الغروب بمر أو ماء ، والوصال منهي عنــه وتأخير السحور مستحب * وكذا اكثار الصدقات وكثرة تلاوة القرآن والاعتكاف لاسيما في العشر الاخير لطاب ليلة القدر * وكف اللسان عن الهذيان * وكذاكف النفس عن جميع الشهوات وهو سر" الصوم * وترك | السواك بعد الزوال * وتقديم غسل الجنابة على الصبح ﴿ القسم النَّانِي ﴾ في مبيحات الافطار وموجباته * أما المبيح فهو المدرض والسفر الطوبل * وطاري المسرض في أثناء النهار مبيح * وطاري السفر لا ببيح * واذا زالا وهو غيرمفطر لم يبح الافطار «والمسافر اذا أصبيح على نية الصوم فله الافطار والصوم أحب من الفطر في السفر لنبريَّة الذمة الا اذاكان يتضرر به ١٠٠ أما موجبات الافطار فاربعة ﴿ الأول } القضاء وهو واجب على كل تارك بردة (ح) أو سفر أو مرض أو اغماء أو حبض ولا بجب على من ترك بجنون أو صبا أوكفر أصلي * وما فات من بعض الشهر في أيام الجنون لا يقضى (ح) * ولو أفاق فى أثناء النهار ففي قضاء ذلك اليوم وجهـان * ولا يجب التتابع في قضاء رمضان ﴿ النَّانِي ﴾ الامساك تشهَّأ بالصائمـين وهو

وصل غبار الطريق الى باطنه أو أوجر نفير اختياره فلا يفطر الا أن يوجر المغمى عليه ممالجة ففيه وجهان * ولو ابتلع دماً خرج من سنه أو سـناً أفطر تخلاف الربق الا أن تجتمع الربق بالعلك ففيــه وجهان * ولورد النخامة الى أقصى الفه ثم ابتلع أفطر * ولو قدر على قطعه من مجراه فترك حتى جري منفسه فقيه وجهان * ولو سبق الماء في المضمضة الى باطنه فقولان * وان بالغ فقولان مرتبان وأولى بالافطار * وان جرى الريق ببقية طعام في خلال الأُ سنان فان قصر في تخليل الأسنان فهو في صورة المبالغة * وان لم يقصر فهو كغبار الطريق * والمنيّ ان خرج بالاستمناء أفطر * وان خرج بمجرد الفكر والنظر فلا * وان خرج بالقبلة والمائقة مع حائل فهوكالمضمضة *والمضاجعة متجرداً كالمبالغة * وتكره القبلة للشاب الذي لايملك إربه * وخروج القيُّ كالمني * ولو اقتلع نخاهــة من مخرج الحاء فني الحاقه بالاستقاء وجهان * ومخرج الخاء من الظاهر * وفي افســـاد القصد شرعاً بالآكراه قولان أصحها أنه يفطر لانه ليس بصائم؛ فأما ذكر الصوم احترزنا به عن الناسي للصوم فانه لا يفطر بأكل ولا جماع (م و) * والغالط الذي يظن عــدم طلوع الفجر أو غروب الشمس أفطر ويلزمه القضاء فى الآخر ولا ينبغي أن يأكل في آخر الهار الا يقين * فأما بالاجتهاد فقيـ وخلاف وفى أول النهار يجوز بالاجتهاد * ولو هجم ولم يتبـين الخطأ لزمه القضاء في الآخر ولم يلزم في الأول؛ ولوطلع الصبح وهو مجامع فنزع انعقد(ز)الصوم ولو اسنمر فسد ﴿ القول في شرائط الصوم ﴾ وهي أربعة ثلاثة في الصائم وهي النقاءعن الحيض والاسلام والعقل في جميم النهار * وزوال العقل بالجنون مفسد ولوفي بعض النهار * واستتاره بالنوم ليس بمفســـد ولو في كل

من الصوم الي الاطعام بعذر شدة الغلمة وجواز "فريق الكفارة على الزوجة والولد عند الفقر واستقرار الكفارة في الذمة عند العجز عن جميع هذه الحصال وقت الجماع خلاف « فني وجه نميل الى القياس ونحمل هذه القضايا في حمديث الاعرابي على خاصيتهما * وفي وجمه نعمل بظاهر الحمديث ﴿ الرابع ﴾ الفـدية وهي مدّ من الطعام مصرفها مصرف الصـدقات تجب. بثلاثة طرق (أحدها) فوات نفس الصوم فيمن تمدي بتركه ومات قبل القضاء فيخرج من تركته مد * وقال في القديم يصوم عنه وليه * ولايجب على من فاته بالمرض * ويجب على الشيخ الهرم على الصحيح (الثاني) مايجب بفضيلة الوقت وهي في حق الحامل والمرضع فاذا أفطرتا خوفا على ولديهما قضتا وافتــدتا عن كل يوم مدا * وفيــه قول آخر أنه لايجب كالمريض * وهل يلحق مهما الافطاربالعدوان * ومن أنقــذ غيره من الهلاك وافتقر الى الافطار فيه وجهان (الثالث) مايجب لتأخير القضاء فلكل يوم أخر قضاؤه عن السنة الاولى مع الامكان مد * وان تكررت السنون ففي تكررها وجهان * فأماصوم التطوع فلايلزم (مح) بالشروع * وكذا القضاء (مح) اذا لم يكن على الفور » وصوم التطوع فى السـنة صـوم عرفة | وعاشوراء وتاسوعاء وسُتة أيام بمد عيد رمضان * وفي الشهر الأيام البيض وفي الاسبوع الاثنين والخيس * وعلى الجملة صوم الدهم مسمنون بشرط الافطار يوم العيدين وأيام التشريق

سير كتاب الاعتكاف يدرم

الاعتكاف سنة مؤكدة لاسيا في العشر الاخير من رمضارت لطلب ليلة القدر * وهي في أوتار العشر الاخير * وميل الشافعي الى الحادي والعشرين

واجب على كل متعد بالافطار في شهر رمضان غيير واجب على من أبيح له الفطر اباحة حقيقية كالمسافر (ح) والمريض (ح) بعبد القيدوم والبرء في بقية النهار * ويجب على من أصبح يوم الشك مفطراً اذا بان أنه من رمضان على الصحيح * أما الصبا والجنون والكفر اذا زال لم يجب الامساك على وجه * ويجب في وجه * ويجب على الكافر دونهما في وجه * ويجب على الصبي والكافر دون المجنون في وجه لانها مأموران على الجملة * وفي وجوب قضاء هذا اليوم أيضاً تردد * ومن نوي التطوع في رمضان لم ينعقب والكان مسافراً لتمين الوقت ﴿ الثالث الكفارة ﴾ وهي واجبة على كل من أفسد صوم يوم من رمضان بجماع تام أثم به لاجل الصوم (ح) فلا يجب على الناسي اذا جامع لانه لم يفطر على الصحيح * ولا على من جامع في غير رمضان ولا على المرأة لانها أفطرت يوصول أول جزء من الحشفة الى باطنها * وفيه قول قديم * ثم الصحيح أن الوجوب لا يلاقيهـا * وقيل يلاقيهـا * والزوج يتحمل * ولا يتحل الزاني * ولا الزوج المجنون ولا المسافر اذ لاكفارة عليهما ولا عن المسرة فان واجبها الصوم فلا يقبل التحمل *ولا كفارة على من أفطر (حم) بغير جماع من الأكل ومقدمات الجماع * وبجب بالزنا وجماع الأمة ووطء البهيمة (حو) والاتيان في غير المأتي (و) * ولا تجب على من ظن أن الصبح غير طالع فجامع (ح) * وتجب على المنفرد (ح) برؤبة الهلال * وعلى من جامع مرارا كفارات (ح) *وتجب على من جامع ثم أنشأ االسهر (ح) *ولو طرأ بعدالجماع مرضأو جنون أو حيض سقط في قول ولم يسقط في قول *وتسقط بالجنون والحيض (م) دون المرض (ح) في قول * ثم هذه كفارة مرتبة ككفارة الظهار * وفي وجوب القضاء وجواز العدول

ويستوي فيه سائر المساجد * والجامع أولي به * ولا يصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتما على الجديد * ولو عين مسجدا بنـ ذره فالصحيح أن المسجد الحرام يتعين * وسائر المساجد لاتتعين * وفي المسجد الاقصى ومسجد المدينة قولان * وقيل ان الكل لانتمين * وقيــل ان الكل تنمين * وأما الزمان فالمذهب أنه يتعين (و) كما في الصوم ثم يقضي (و) عند الفوات ﴿ الفصل الثاني في حَكمِ النَّذَرَ﴾ والنظر في ثلاثة أمور ﴿ الأول ﴾ في التتابع فاذا قال لله على أن أعتكف شهراً لم يلزمه (و) التتابع الا اذا شرط * ولوقال يوماً لم يجز تفريق الساعات على الايام في أصح الوجهين * واذا فال أعتكف هذا الشهر لم يفسد أوله بفساد آخره * ولا يلزم النتابع في قضائه لان التتابع وقع ضرورة لا بقصده * بل لو صرح وقال أعتكف هذا الشهر متناداً لم يلزم التنابع في القضاء على أحد الوجهين اذ التنابع وقع ضرورة فلا أثر للفظه ﴿ الثاني في استنباع الليالي ﴾ فاذا نذر اعتكاف شهر دخلت الليالي فيه ويكفيه شهر بالاهلة * ولو نذر اعتكاف يوم لم تدخل الليلة * ولو نذرعشرة أيام ففي الليالى المتخللة ثلاثة أوجه ﴿ وفي الثالث تدخــل ان نذر التنابع والا فلا * وإذا نذر العشر الاخير فنقص الهـ لال كفاه التسم ﴿ الثالث في الاستثناء ﴾ فاذاقال أعتكفشهرا متنابعالا أخرج الالعيادة زيد لم يجزالخروج لغيره * ولو قال لاأخرج الا لشغل يمن لى جاز (م و) الحروج لكل شغل دنى أودنيوى لا كالنظارة والتنزه ﴿ ولو قال أنصدف بهذه الدراهم الا أن أحتاج اليها فالاظهر صحة الشرط * ولو قال الا أن يبدو لي فالاظهر فساد الشرط * ثم الزمان المصروف الى غرض المستذي يجب قضاؤه الاأن يمين الشهر فيحمل استثناؤه على نقصان الوقت لاعلى قطع التنابع فقط * وقيـل انها في جميع الشهر * وقيـل في جميع السـنة ولذا قال أبوحنيفة لوقال لزوجته في مننصف رمضان أنت طالق ليلة القدر لم تطلق الا اذامضت سنة لأن الطلاق لا يقع بالشك * ويحتمل أن تكون في النصف الاول * وفي الكتاب ثلاثة فصول

﴿ الفصــل الأول في أركانه ﴾ وهي أربُّة ﴿ الاول الاعتكاف ﴾ وهو عبارة عن اللبث في المسجد ساعة مع الكف عن الجماع * وهل يشــــترط الكف عن مقدمات الجماع فيه قولان * ولايشترط (ح و م) اللبث يوماً ولايكنى العبور * ولا يشــترط ترك التطيب وترك البيع والشراء (م و) وترك الاكل (مح) بل يصح الاعتكاف من غير صوّم * فان نذر أن بعتكف صائمًا لزمه كلاهما * وفي لزوم الجمع قولان * ولونذر أن يعتكف مصلياً أويصوم معتكفاً لم يلزم الجمع ﴿ الثاني النية ﴾ ولا بد منها في الابتداء ويستمر حكمها وان دام اعتكافه سنة * فان خرج لقضاء حاجة أولغــيره فاذا | عاد لزمه استثناف النية * أمااذا قدّ رزماناً في نيته كالونوي أن يعتكفشهراً | لم يلزمه اذا خرج تجديد النية في قول * ولزمه ان طالت مدة الحروج في قول * ولزم بالحروج لغيرقضاء الحاجة قرب الزمان أو طال في قول * ونية الحروج عن الاعتكاف كنية الحروج عن الصوم ﴿ الثَّالَثُ المُعتَكَفَّ ﴾ وهو كلُّ مسلم عاقل ليس بجنب ولا حائض فيصح اعتكافالصي والرقيق * والسكر لايفسد كالاغماء * وقيل انهما يفسدان * وقيل انهما لايفسدان * والحيض مهما طرأ قطع* والجنابة ان طرأت باحتلام فعليه أن يبادرالي الغسل ولايلزمه النسل في المسجد وان أمكن ﴿ الرابع المتكف فيــه ﴾ وهو المسجد

المميز لو حج باذن الولي جاز * وكذا العبد * ولايشترط لوقوعه عن حجة الاسلام الا الاسلام والحرية والتكليف * ويشترط لوجوب حج الاسلام هـذه الشرائط مع الاستطاعة * والاستطاعة نوعان ﴿ الاول ﴾ المباشرة والقدرة عليها تتعلق بالزاد والراحلة والطريق والبدن (أما الراحلة) فلايد منها ولايجب (ح م) الحج على الةوى على المشيالا فيما دون مسافة القصر * ولا على من لم يستمسك على الراحلة ما لم يجد محملاً أو شق محمل مع شريك، فان لم يجد الشريك لم يلزمه (وأما الزاد) فهو أن يملك ما يبلغه الي آلحج فاضلا عن ا حاجنه أعنى به المسكن والعبد الذي يخدمه ودست ثوبه ونفقة أهله الي الاياب * فان لم يكن له أهمل ولامسكن ففي اشتراط نفقة الاياب الى الوطن وجهان * ولو احتاج الى نكاح لحوف العنت فصرف المال اليــه أهم * وفى صرفرأس ماله الذي لا يقدر على التجارة الابه الى الحج وجهان * ومن لا نفقة معمه في الطريق وقدر على الكسب لم يلزمه الحروج للمشتقة في الجمع ببن الكسب والسفر (وأما الطربق) فشرطه أن يكون آمناً عما يخاف في الناس والبضع والمال؛ فلوكان في الطربق بحر لزم الركوب على قول لغلبة السلامة ولم يلزم في قول للخطر * ولزم على غير المستشمر في قول دون الجبان * واذا | لم نوجب فلو توسط البحر واسنوت الجهات في النوجه اليمكة والانصراف عنها ففي الوجوب الآن وجهان-واسنطاعة المرأة كاستطاعة الرجل لكن اذاً ا وجدت محرماً أو نسوه (-ح و) ثقات مع أمن الطربق * ولو كان على المراصد | من يطلب المال لم يلزم الحج * وفي لزوم أجرة البذرقة (٣) وجهان * واذا لم يخرج محرم المرأة الابأجرة لزم على أظهر الوجهين (وأما البدن) فلا يمتـــبر |

⁽٣) (فوله البذرفه) بالدال المعتصمة هي الحفارة اه

﴿ الفصل الثالث في قواطم التنابع ﴾ وهو انقطاع شروط الاعتكاف والحروج بكل البدن عن كل المسجد بغير عذر * فلو أخرج رأسه أو رجله لم يضر * ولو أذن على المنارة وبابها في المسجد لم يضر * وان كان بابها خارج المسجد وهي ملتصقة بحريم المسجد فثلاثة أوجه * يفرق في الثالث بعذر المؤذن ا الراتب دون غــيره * وأماالمذر فعلى مراتب (الاولى) الخروج لقضاء الحاجة | وهو لايضر ، ولا يجب قضاء تلك الاوقات ولاتجــديد النية عنـــد العود | * ولا فرق بين قرب، الدار و بمدها (و) وبين أن يكثر الحروج (و) لقضاء الحاجة أو قل * ولا بأس بميادة المريض في الطريق من ذير تمريج م ولا بأس بصلاة الجنازة من غير ازورار عن الطريق * وكذا كلوقنة في حد صلاة الجنازة * وان جامع في وقت قضاء الحاجة انقطع التنابع (و) (الرُّبَّة الثانية) الحروج: | بعذر الحيض غمير قاطع للتنابع الااذا قصرت مدة الاعتكاف وأمحكن ايداعها فى أيام الطهر ففيــه وجهان (الرُّنبة الثالثة) الحروج بالمرض أو ا بالنسيان أو بالأكراه أو لأداء شهادة متعينة أو تمكين من حد أو عدة ففيه قولان مرتبان على الحيض وأولى بأن ينقطع التنابع * ثم مهما لم ينقطع فعايه قضاء الاوقات المصروفة الى هذه الاعذار * وفي لزوم تجديد النية عند العود خلاف

۔ ﷺ ڪتاب الحج ﷺ۔

ولا يجب في العمرالا مرة واحدة والنظر فى المقدمات والمقاصد واللواحق في القسم الاول في المقدمات في وهى الشرائط والمواقيت في القدمات في ولايشترط لصحة الحج الاالاسلام «اذ يجوز للولي أن يحرم (ح) عن الصبى ويحيج به ولا يشترط لصحة المباشرة الا الاسلام والتمييز فان

الاستنابة وذلك عند القدرة علمها من المسكلف الحر بمال بملكه فاضلاً عن حاجته التي ذكر ناها وافياً باجرة الاجير راكباً * فان لم يجد الا ماشياً لم يلزمه على أحد الوجهين لما فيه من الحطر على المال * وان قدر ببذل الاجنسي مالاً لم يلزمه القبول للمنة * وان بذل ابنه الطاعة في الحج عنه وجب القبول (ح) * وان بذل الاجنبي الطاعة أو الابن المال فوجهان * وان كان الابن ماشيًّا فني لزوم القبول وجهان * وان كان معوَّلا في زاده على الكسب أوعلى السؤال فخلاف مرتب؛ وأولىبأن لا يجب ؛ ومهما تحقق وجوب الحيج فالعمرة تجب (مح) على الجديد ﴿ الطرف الثالث ﴾ في الاستئجاروالنظر فىشرائطه وأحكامه * فأماشروطه فمذكورة فىالاجارة * ولنراع همنا أربعة | أمور ﴿ الأول ﴾ أن يكون الأجير قادراً فان كان مريضاً أوكان الطريق مخوفاً أو طالت المسافة مع ضيق الوقت لم يصح * ولا بأس به في وقت الأنداء والشلوج فان ذلك يزول * ثم ليبادر الاجير مع أول رفقة ولا يلزمه المبادرة وحــده ﴿ الشَّانِي ﴾ أن لا يضيف الحج الى السنة | القابلة (ح) الا اذا كانت المسافة بحيث لا تقطع في سنة أو كانت الاجارة على الذمة ﴿ النَّالَثُ ﴾ أَن تَكُونَ أَعمال الحبح معلومة للأُجير * وفي اشتراط تعيبن الميقات قولان * وقيـل انه ان كان على طريقه ميقات واحد تعين * وان أمكن أن يفضي الى ميفاتين وجب التعيين ﴿ الرابع ﴾ أن لا يعقد بصيغة الجعالة * فلو قال من حج عني فله مائة فحج عنه انسان نقل المزني صحتمه * وطرده الاصحاب في كل اجارة بلفظ الجمالة * والاقيس فساد المسمى والرجوع الىأجرة المثل لصحة الاذن * أماأحكامه فتظهر باحوال الاجير وهي سبعة ﴿ الاولى ﴾ اذا لم يحج في السنة الاولى

فيه الا قوة يستمسك بها على الراحلة * ويجب على الاعمى اذا قدر على قائد * ويجب على المحجور والمبذر * وعلى الولي أن ينفق عليه وينصب عليه قو"اماً ﴿ ومهما تمت الاستطاعة وجب الحج على التراخي (م ح ز) وله أن يخلف عن أول قافلة * فان مات قبل حج الناس تبين عدم الاستطاعة * وان مات بعد الحج فلا * وان هلك ماله بعد الحج وقبل إياب الناس تين أن لا استطاعة لان نفقة الاياب شرط في الحج * فان دامت الاستطاعة الى اياب الناس ثم مات أوطرأ المضالق الله عن وجل عاصياً على الاظهر وتضيق عليه الاستناية اذا طرأ العضب بعد الوجوب؛ فإن امتنع ففي اجبار القاضي اياه على الاستنابة وجهان * ولا بد منالترتيب (م ح) في الحج فيبدأ بحجة الاسلام ثم بالقضاء | (و) ثم بالنذر ثم بالتطوع فلو غير هذا الترتيب وقع على هذا الترتيب ولغت نيته * واذا حج عن المستأجر وهو لم يحج عن نفسه وقع عنه دون المستأجر (مح) ﴿ النوع الثاني ﴾ استطاعة الاستنابة * والنظر في ثلاثة أطسراف ﴿ الطرف الأول ﴾ جوازالاستنابة * وانماتجو زللعاجزعن المباشرة بالموت أو بزمانة (م) لا يرجى زوالها * وانما تجوز في حجة الاسلام اذاوجب بالاستطاعة أو مات قبل الوجوب أو امتنع الوجوب لعدم الاستطاعة * وفي الاستئجار للنطوع قولان * واذا استأجر المعضوب حيث لا يرجي زواله فمات أوحيث لا يرجي برؤه فشفي فني وقوع الحبح موقعه فولان ينظر في أحدهما الى الحال وفي الآخر الى المآل * فان قلنا انه لا يقع عنه فالصحيح أنه نقع عن تطوعه ويكونهذا عذراً في تقديم التطوع كالصبا والرقّ *ثم يستحق الاجير الاجرة | ولا يجوز الحيج عن المعضوب بغير اذنه « ويجوز عن الميت من غير وصية (مح) ويستوي فيــه الوارث والاجنبي ﴿ الطرف النَّانِي ﴾ في وجوب

﴿ الحامسة ﴾ لو أحرم عنه ثم نوى الصرف الى نفسه لم ينصرف اليه وسقط أجرته على أحد القولين لانه أعرض عنها ﴿ السادســة ﴾ من مات في أثناء الحبح فهل للوارث أن يسـ نأجر أجيراً ليبني علىحجه فيهقولان * فانجوزنا ذلك فان مات بين التحلاين أحرم الاجمير احراما حكمه أن لايحرم اللبس والقلم لانه بناء على ماسبق فهوكالدوام * فعلي هذا اذا مات الاجير في أثناء الحج استحق قسطا من الأجرة لانماسبق لمبحبط * وانقلنا لا يمكن البناء فقد حبط حق المسنأجر فني استحقاقه شيئاً وجهان * ولو مات قبل|الاحرام| فني استحقافه قسطاً لسفره وجهان مرتبان وأولى بأن لايسنحق لأن السفر لم يتصل بالمقصود ﴿ السابعــة ﴾ لو أحصر فهو كما لو مات * ولو فات الحبح فهو كالافسادلانه بوجب القضاء ولانستحق شيئاً * ﴿ المقدمة الثانية المواقبت ﴿ *والميقات الزماني للحج شهر شوال (ح)وذوالقعدة وتسعمن ذي الحجة * وفي ليلة الميذالى طلوع الفجر وجهان * وأما العمرة فجميع الســنة وفـتها * ولا تكره في وقت أصلاً الاللحاج العاكف بمني في شغل الرمي والمببت لاتنعقد عمرته لعيجزه عن التشاغل به في الحال * ولو أحرم قبل أشهر الحج بحج انعقد احرامه وبتحلل بعمل عمرة * وهل يقع عن عمرة الاسلام فبه قولان * أما الميقات المكانى فهو في حق المقيم بمكه خطة مكه على رأي وخطة الحرم على رأى * والافضل أن يحرم من باب داره * فان أحرم خارج الحرم فهو مسىء * أماالاً فاقي فميقات من يتوجه من جانب المدينة ذوالحليفة * ومن الشمام الحِمة * ومن اليمن بلملم * ومن نجد اليمن *ونجد الحجاز قرن * ومن جهة المشرق ذات عرق * وهذه المواقيت لاهلها ولكل من مرتبها * والذي مسكنه بين الميقات وبين مكة فيقاته من مسكنه * والذي جاوز الميقات لاعلى

انفسخت الاجارة الااذاكانت على الذمة فللمستأجر الحياركافلاس المشترى وقِيل تنفسخ في قول كالقطاع المسلم فيه * فان حكمنا بالحيار فكان المسنأجر ميتاً فليس للوارث فسخ الاجارة فانه يجب صرفه الى أجير آخر فأجير الميت أولى ﴿ الثانية ﴾ اذا خالف في الميقات فأحرم بعمرة عن نفسه ثم أحرم بحج المستأجر في مكه فني قول لاتحسب المسافة له لانه صرفه الي نفسه فيحط من أجرته بمقــدار التفاوت بين حجه من بلده وبين حجه من مكة فيكثر ا المحطوط * وعلى قول تحسب المسافة فلا نحط الا مقدار التفاوت ببن حج من الميقات وحج من مكة فيقل المحطوط * وان لم يعتمر عن نفسه وأحرم من مكة فعليه دم الاساءة * وهل ينجببر به حتى لا يحط شيُّ فيه وجهان * فان قلنا لا يُعجبر فني احتساب المسافة في بيان القــدر المحطوط وجهان مرتبان وأولى بأن يحتسب لانه لم يصرف الى نفسه * ولو عين له الكوفة فهل يازمه الدم في مجاوزتها الحافاً لهــا بالميقات الشرعي فعـــلي وجهبن * ولو ارتكب محظوراً لزمه الدم ولاحط لانه أني بمام العمل ﴿ الثالثة ﴾ اذاأس بالقران فأفرد فقد زاد خيراً * وان قرن فدم القران على المستأجر على أصح الوجهين * ولى أمر بالافراد فقرن فالدم على الاجير * وبرئت ذمةالمستأجر عن الحج بالعمرة لان القران كالافراد شرءاً وفي حط شيء من الاجرة مع جبره بالدم الحدلاف السابق * وان أمر بالقران فندمتم كان كالقران على وجه * وفي وجه جعل مخالفاً له وعليــه الدم * ويمود الحلاف في حط شيء | من الاجرة ﴿ الرابعة ﴾ اذا جامع الاجير فسدحجه وانفسخت الاجارة ان وردن على عينه ولزمه القضاء انفسه * وان كان على ذمته لم تنفسخ * وهل يقع قضاؤه عن المستأجر أوتجب حجة أخري سوى القضاء له على وجهين

(الاول) أَنْ لاَيكُونَ مِن حاضري المسجد الحـرام فان الحاضر ميقاته نفس مَكَةً فلا يَكُونَ قد ربح ميقاتاً * وكل من مسكنه دون مسافة القصر حوالي مكة فهو من الحاضرين * والآفاق اذا جاوز الميقات غير مربد نسكا فكما دخل مكه اعتمر نم حيج لم يكن متمتعا اذصار من الحاضرين الليس يشترط فيه قصد الاقامة * (الناني)أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج فلو تقدم تحله الم يكن متمتعاً اذ لم يزحم الحج بالعمرة في مظننه * ولو تقدم احرامها دون التحلل ففيه خلاف * فاذا لم يكن متمتعاً فني لزوم دم الاساءة لاجل انه أحرم بالحجمن مكه لامن الميقات وجهان * (الثالث) أن يقع الحج والعمرة في سنة واحدة * (الرابع)أن لا يعود الى ميقات الحج فلو عاد اليه أو الى مثل مسافته كان مفرداً * ولو عاد الي ميقات كان أقرب من ذلك الميقات فوجهان *(الحامس) أن يقع النسكان عن شخص واحد فلو اعتمر عن نفســه ثم حج عن المستأجر فلا يمنع على أحد الوجهين * (السادس) نية التمتع على أحد الوجهين تشبيها له بالجمع بين الصلاتين * والاصح أنه لايئترطكما في القران * واذا وجدت الشرائط فحكة ميقات المنمتع كما أنها ميفات المكي «فلوجاوزها في الاحرام لزمه دم الاساءة مع عدم النمتع * وأنما يجب دم النمنع باحرام الحج * وهل يجوز تقديمه بعد العمرة على الحج فيه قولان للتردد في نشبيه العمرة باليمين مع الحنث فانه أحد السبين * وأما المعسر فعليه صيام عشرة أيام ثلاثة في الحبح بعد الاحرام وقبل يوم النحر ﴿ولا تقدم(ح)على الحج لانها عبــاده بدنيــة * ولا مجوز في أيام النسريق على الجديد * واذا نأخر عن أيام التسريق صـــار فائتا ولزم القضاء (ح) * وأما السبعة فأول وذيها بالرجوع الي الوطن* وهل | بجوزفي الطريق فيه وجهان * وقيل المراد به الرجوع الي مكة * وقيل الفراغ قصد النسك فاذا عن له النسك فيقاته من حيث عن له والأحب أن يحرم من أول جزء من الميقات وان أحرم من آخره فلا بأس ولوحاذي ميقاتا فيقاته عند المحاذاة اذ المقصود مقدار البعد عن مكة وان جاء من ناحية لم تحاذ ميقاتا ولا مر به أحرم من مرحلتين فانه أقل المواقيت وهو ذات عرق ومها جاوز ميقاتا غير محرم فهو مسىء وعليه الدم ويسقط عنه بأن يعود الى الميقات قبل أن يبعد عنه بمسافة القصر وان عاد بعد دخول مكة لم يسقط وان كان بينها فوجهان هم ينبخي أن يعود أولا ثم يحرم من الميقات فان أحرم ثم عادم ما فني سقوط الدم وجهان ولو أحرم قبل الميقات كان أحب أما العمرة فيقاتها ميقات الحج الا في حق المسكى والمقيم بها وفاف على المورة فيقاتها ميقات الحج الا في حق المسكى والمقيم بها وفاف عرفة جامع بينهما وأفضل البقاع لاحرام العمرة والحرام « والحرام « والحرام « والحرام « والحرام العمرة الحرام » والحديثة ثم الخديبية

﴿ القسم الثاني من الكتاب في المقاصد ﴿ وفيه للاثة أبواب ﴾

﴿ الباب الاول﴾ في وجوه أداء النسكين * وهو ثلاثة * (الاول) الافراد وهو أن يأتي بالحج مفرداً من ميقاتها * (الشاني) القران وهو أن يحرم بهما جميعاً فيتحد الميقات والفعل (ح) وتندرج العمرة تحت الحج * ولو أحرم بالعمرة ثم أدخل الحج عليه قبل الطواف كان قارنا * وانكان بعده لغااد خاله * ولو أدخل العمرة على الحج لم يصبح في أحدالقولين لانه لا يتغيير الاحرام بعد العقاده * (الثالث) التمتع وهو أن يفرد العمرة ثم لحج ولكن يتحد الميقات اذا تحر م بالحج من جوف مكة * وله ستة شروط الحج ولكن يتحد الميقات اذا تحر م بالحج من جوف مكة * وله ستة شروط

فهو كما لو أحرم مفصلا ثم نسى ما أحرم به * والقول الجديد والله لا يؤخذ بغلبة الظن اجتهاداً لكن يبني على اليقين فيجعل نفسه فارناً فتبرأ ذمت عن الحج بيقين * وكذاعن العمرة الا اذا قلنا لا يجوز ادخال العمرة على الحج فانه يحتمل أنه وقع الآن كذلك * وقيل النسيان عذر في جواز ادخال العمرة على الحج وفي فان قلنا كي يبرأ عن العمرة فعليه دم القران والا فلا * وان على الحج ويحلق و يبتدي أحرامه بالحج و بتمه فيبرأ عن الحج بيقين لانه ان كان حاجا و يحلق و يبتدي أحرامه بالحج و بتمه فيبرأ عن الحج بيقين لانه ان كان حاجا فغايته حلق في غير أوانه وفيه دم * وان كان معتمراً فقد تحال ثم حج وعايم فعايته حلق في غير أوانه وفيه دم * وان كان معتمراً فقد تحال ثم حج وعايم دم التمع فالدم لازم بكل حال * ولا يضره السك في الجهة فان التعيين ليس لشرط في نية الكفارات

من الفصل الثاني في سنن الاحرام به وهي خمسة من الاولي به الفسل تنظفا حتى يسن للحائض والنفساء *ويغتسل الحاج لسبعة مواطن *للاحرام * ودخول مكة *والوقوف بعرفة * وبرزدلفة * ولري الجمرات الثلاث لان الناس بجنمه و في هذه الاوقات فن الثانية التطيب للاحرام به ولا بأس بطبب له جرم (ح) وفي تطيب ثوب الاحرام قصداً له خلاف * لانه ربحا ينزع فيكون عند للبس كالمستأنف * فان اتفق ذلك فني وجوب الفدية وجهان * ويسنحب خضاب المرأة تعميا لليد لا تظريفاً فن النائة به أن يتجرد عن المخيط في ازار ورداء أبيضين ونعاين فن الرابعة به أن يصلي ركعتي الاحرام نم يلبي حيث تنبعث به دابته * وفي القديم بحيث يتحلل عن الصلاة فن الخامسة به أن بلبي عند النية ويجددها عند كل صعود وهبوط وحدوث حادث وفي مسجد مكة ومني وعرفات * وفيا عداها من المساجد قولان * وفي حال الطواف

عن الحجه ثم اذا فات الثلاثة قضى عشرة أيام * ويفرق بين الثلاثة والسبعة بمقدار ما يقع الفرقة في الاداء * فان لم يفعل فني صحة اليوم الرابع عن هذه الحجة قولان * فان قلنا لايصح (و) صح مابعده * وجعل اليوم الرابع كالافطار المتخلل * وان وجد الهدي بعد الشروع في الصوم لم يلزمه * ولو وجد قبل الشروع وبعد الاحرام بالحج ببني على أن العبرة في الكفارات بحالة الاداء أو بحالة الوجوب * ولو مات المتمتع قبل الفراغ من الحج سقط عنه الدم على أحد القولين نظراا في الآخر * ولو مات بعد الفراغ أخرج من تركته فان مان معسرا صام عنه وايه أو فدى كل يوم بمدكما في رمضان * وقيل انه يرجع ههنا الى الاصل وهو الدم

<u>-مُو الباب الثاني في أعمال الحيح * وفيه أحد عشر فصلا كة∞-</u>

بشرط في اجزاء الطواف على الصحيح «أماسنن الطواف فهي خمس ﴿الأولي ﴾. أن يطوف ماشياً لا رَاكباً * وانما ركب رسول الله صلى الله عليه وسلم ليظهر ليستفتى ﴿ الثانية ﴾. تقبيل الحجر الاسود * ومس الركن الماني بالسد * فان منعت الزحمة عن التقبيل اقتصر على المس والاشارة * ويستحب ذلك في آخر كل شوط * وفي الاوتار آكد ﴿ التالثة الدعاء ﴾ وهو أن بقول عند ابتداء | الطواف بسم الله وبالله والله آكبر اللمم إيماناً بكوتصديقاً بكتابك ووفاءبمهدك واتباعاً لسنة نبيك محمد عليه وعلى آله السلام ﴿ الرابعة ﴾ الرمل في الاشواط الثلاثة الاول والهينة في الاربعة الاخيرة» وذلك في طواف الفدوم ففط على قول * وفي طواف بعده سعى فقط على قول *وان ترك الرول أولاً لم يقضه آخراً أذ تفوت به السكينة * ولو تعذر الرمل مع الفرب للزحمة فالبعد أولى * ولو تعذر لرحمة النساء فالسكينة أولي * وليقل في الرمـــل اللممّ اجعــله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وسمياً مشكوراً ﴿ الحامسة ﴾ الاضطباع في كل طواف فيمه رمل وهو ان يجمل وسط ازاره في ابطه اليمني وبجمع طرفيه علىعانقه الايسر ثم يديمه الى آخر الطواف في قول واليآخرالسعي في قول ﴿ فرع ﴾ لو طاف المحرم بالصي الذي أحرم عنــه أجزأ عن الصــى الا اذا لم يكن قد طاف عن نفسه فان الحامل أولى به فينصرف اليه ولا يكفيها طواف واحد بخلاف ما اذاحمل صبيين وطاف بها فانه تكني الصبيبن طواف واحدكراكبين على داية

﴿ الفصل الحامس في السعي ﴾ ومن فرغ من الطواف استلم الحجر وخرج من اباب الصفا ورقي على السعي المحدر قامة حتى يقع بصره على السكعبة ويدعو شم يمشى الى المروة ويرقافيه ويدعو «ويسرع في المشى اذابق بينه وبن الميل الاخضر

ويستحب رفع الصوت بها الاللنساء

والفصل الثالث في سنن دخول مكة من * * وهيأن يغتسل بذي طوى * ويدخل مكة من ثنية كداء * ويخرج من ثنية كدى واذا وقع بصره على الكعبة قال اللم تزد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة وبراً وزد من شرفه وعظمه ممن حجه واعلم ه تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابة وبراً * ثم يدخل البيت من باب بني شيبة فيؤم الركن الاسود * ويبتدئ طواف القدوم * وكل من دخل مكة غير مريد نسكاً لم يلزمه (ح) الاحرام على أظهر القولين ولكنه نستحب كتحية المسجد

و الفصل الرابع في الطواف و وواجباته ستة و الاول و شرائط الصلاة من طهارة الحدث والحبث وستر العورة الا أنه يباح فيه الكلام و الشاني الترتيب (-) وهو أن يجعل البيت على يساره و يبتدئ بالحجر الاسود و ولا حمله على يمينه لم يصح و لو استقبله بوجهه فيه تردد ولو ابتدأ بغير الحجر لم يعتد بذلك الشوط الى أن ينتهي الى أول الحجر فمنه يبدأ الاحتساب ولا عادى آخر الحجر ببعض بدنه في ابتداء الطواف فيه وجهان و الثالث أن يكون بجميع بدنه خارجاً عن البيت فلا يمشى على شاذروان البيت ولا في يكون بجميع بدنه خارجاً عن البيت فلا يمشى على شاذروان البيت ولا في يكون بجميع بدنه خارج و فان سنة أذرع منه من البيت ولوكان يمس الجدار يبده في موازاة الشاذروان صح (-) لان معظم بدنه خارج و الرابع الله يعده في موازاة الشاذروان صح (-) لان معظم بدنه خارج و الرابع بالمسجد لم يجز و الحامس به رعاية العدد فلو اقتصر على ستة أشواط لم يصح بالمسجد لم يجز و الحامس به رعاية العدد فلو اقتصر على ستة أشواط لم يصح رح) و وفي وجودها قولان و وليس لتركها جبران لانه لا يفوت اذ الموالاة ليس وفي وجودها قولان وليستا من الاركان وفي وجودها قولان وليستا من الاركان وفي وجودها قولان وليستا من الاركان وفي وجودها قولان وليس لتركها جبران لانه لا يفوت اذ الموالاة ليس

منى بعد طلوع الشمس رموا سبع حصيات الي الجمرة النالنة وكبروا مع كل حصاة بدلا عن التلبية ، ثم بحلقون وينحرون ويعودون الى مكة لطواف الركن ، ثم يعودون الى منى الرمى فى أبام الة نبريق ، ولاحج نحالان يحصل أحدهما بطواف الزيارة والآخر بالرمي ، وأيهما فدّ م أو أخر فلا بأس ، ويحل ببن التحالين اللبس والقلم ، ولا يحل الجماع ، وفى النطيب والشكاح واللمس وفنل الصيد قولان ، وان جملنا الحلق نسكاً صارت الاسماب ملائة فلا يحصل أحد التحالين الا بانتين أي امنين كانا ، ويدخل وقت التحلل بانتصاف يحصل أحد التحالين الا بانتين أي امنين كانا ، ويدخل وقت التحلل بانتصاف الحلق نسكاً فولان ، ولا خلاف أنه مستحب يازم بالنذر ، فان جمل نسكاً جاز (مرح) البداءة به فى أسباب التحلل ، وفسدت العمرة بالجماع فبدل الحلق لان التحلل لم يتم دونه ، واذا تركه لم يخبر بالدم لان تداركه تمكن ولا يتم الحلق لان التحلل لم يتم دونه ، واذا تركه لم يخبر بالدم لان تداركه تمكن وانق هم مذا النسك بأقل من حلق نلان (مرح) شعرات من الرأس ، ولا يتم التقصير والنتف والاحراق مفام الحلق الا اذا نذر الحلق ، ولا حلى على الرأة ، ويسنحب لها النفصير

﴿ الفصل النامن في المبيت ﴾ والمبيت عزدافة ليلة العبد وبمني ثلاث لبال بعده نسك ، وفي وجوبه قولان ، فان هلنا آنه واجب فيجبر بالدم (ح) ﴿ وفي قدرالدم قولان ﴿ أحدها دم واحدالجميع ﴿ والناني دم لمزدافة ودم لليالي منى ﴾ والرمي ومجاوزة الميفات مجبوران بالدم قولا واحدا ﴿ والطواف والسعي والوقوف والحلق لا تجبر بالدم فولاً واحداً فانها أركان ﴿ والمبدن وطواف الوداع والجمع بين الليل والنهار بعرفة فيها فولان ﴿ ولادم على من

المعلق بفناء المسجد نحو ستة أذرع الي أن يحاذي الميلين الاخضرين ثم يعود الى الهينة * والترقي والدعاء وسرعة المشي سنن * ولكن وقوع السعي بعد طواف ما شرط ﴿فلا يصح الابتداء به ﴿فان نسى بعد طواف القدوم لا يستحب الاعادة بمده ولا يشترط فيه الطهارة وشروط الصلاة بخلاف الطواف ﴿ الفصل السادس في الوقوف بعرفة ﴾ والمستحب أن يخطب الامام اليوم السابع من ذي الحجة بمكة بعد الظهر خطبة واحدة ويأمرهم بالغدو الى منى ويخبرهم بمناسكهم ويخرج اليوم الثامن ويبيت ليلة عرفة بمني ثم يخطب بعد الزوال بعرفة خطبة خفيفة ويجلس ثم يقوم الي الثانية ويبــدأ المؤذن بالاذان حتى يكون فراغ الامام مع فراغ المؤذن * ثم يصلى الظهر والعصر جميعاً * ثم يقبلون على الدعاء الى وقت الغروب ويفيضون بعد الغروب الى مزدلفة يصلون بها المغرب والعشاء * والواجب من ذلك ما ينطلق عليه اسم الحضور في جزء من أجزاء عرفة ولو في النوم (و) وان سارت به دابته * ولا يكفي ـ حضور المغمى عليه * ووقت الوقوف من زوال يوم عرفة الي طلوع الفجر من يوم الميد * ولو أنشأ الاحرام ليلة العيد جاز (و) لان الحج عرفة ووقته باق، وقيل لا يجوز الا بالنهار * ولو فارق، عرفة نهاراً ولم يكن حاضراً عند الغروب ولا عاد بالليل تداركا ففي وجوب الدم قولان * حاصلهما أن الجمع بين الليل والنهار هــل هو واجب * ولو وقفوا اليومالماشر غلطا في الهلال فلا قضاء * ولو وقهوا اليوم الثامن فوجهان لانهذا الغلط نادر

﴿ الفصل السابع فى أسباب التحلل ﴾ فاذا جمع الحجيج ببن المغرب والعشاء بمزدلفة باتوا بها «ثم ارتحلوا عند الفجر فاذا انتهوا الي المشمر الحرام وقفوا ودعوا وهذه سنة «ثم يتجاوزونه الى وادى محسر فيسرعون بالمشى فاذا وافوا * والثاني وظيفة جرة * والنالث ثلاث حصيات

والفصل العاشر في طواف الوداع ﴾ وهو مشروع اذا لم يبق شعل وتم التحلل * فلو عرّج بعده على شغل بطل الافى شد الرحال ففيه نردد * وفى اكونه مجبوراً بالدم قولان ولا يجب على غير الحاج ، ومها المصرف قبل المجاوزة مسافة القصر وتدارك جاز * والحائض لا يازمها الدم بترك طواف الوداع * فان طهرت قبل مسافة القصر لم يلزمها المود بخلاف المقصر بالترك الموقيل في المسئلة قولان بالنقل والتخريج حاصلها أن الوداع يفوت بمجاوزة الحرم أو مجاوزة مسافة القصر

وفي الفصل الحادي عشر في حكم الصبي به وللولي أن يحرم عن الصبي الذي لم الميز (ح) ويحضره المواقف فبحصل الحيج للصبي نفلاً وللام ذلك أيضاً وفي القيم وجهان * وهل للولي أن يحرم عن المهيز فيه وجهان * والمهيز يحرم المذن الولي وبهان * ولو استقل لم ينعقد على أحد الوجبين *أما المهيز فينعاطي الاعمال بنفسه * وما يزيد من نفقة السفر على الولي أو الصبي فيه وجهان * ولوازم المحظورات لم تجب على أحد الوجهين نظراً له فان أوجب فعلى الولي أو الصبي فيه وجهان * ويفسسد حجه بالجماع * وفي لزوم القضاء خلاف مرب على البدنية وأولى بأن لا يجب لانها عبادة بدنية * فان أوجب لم يصح من الصبي على أحد الوجهين لكونه فرضاً * فاذا للغ لزمه القضاء بعد الفراغ عن فرض الاسلام * وان بلغ الصبي في حجه قبل الوقوف (ح) وفع عن حجة الاسلام فان كان فد سعي قبله لزمه الاعادة في أصح الوجهين * وهل يلزمه دم بنقصان الحرامه اذا وقع في الصبي " فالفدية على الولي " الا اذا قصد المداواة فيكون

ترك المبيت بعذركرعاة الابل وأهل سقاية العباس ومن لم يدرك عرفة الا ليلة النحر * وفي الحاق غير هذه الاعذار بها وجهان

﴿ الفصل التاسع في الرمي ﴾ وهو من الأبعاض المجبورة بالدم وهو رمى سبعين حصاة * سبعة يوم النحر الى جمرة العقبة *واحدى وعشرين حصاة في كل يوم من أيام التشريق الى ثلاث جمرات * ومن نفر في النفر الأول سقط عنـــه رمي اليوم الاخير ومبيت تلك الليلة فان غربت الشمس عليه بمنى لزمهالمبيت والرمي ﴿ ووقت الرمي في أيام التشريق بين الزوال والغروب ﴿ وهل يتمادي الي الفجر فيه وجهان * ولا يجزئ الا رمي الحجر * فأما رمي الرربيخ والاثمد والجواهر المنطبعة فلا * وفى الفـيروزج والياقوت خلاف * ويتبع اسم الرمي فلا يكفي الوضع * ولو انصـدم بمحل في الطريق فلا بأس * ولو وفع في الحمل فنفضه صاحبه فلا يجزي * ولو رمي حجرين معاً فرمية وآحدة وان تلاحقاً في الوقوع * ولو أتبع الحجر الحجر فرميتان وان تســـاويا (و) في الوقوع * والعاجز يستنيب في الرمي اذا كان لايزول عجـزه وقت الرمي ﴿ فَلُو أَغْمِي عَلَيْهِ لَمُ يَنْعَزَلُ نَائِبُهِ لَانَهُ زَيَادَةً فِي الْعَجْزُ ﴿ وَلُو تَرَكُ رَمِّي يُومُ ففي تداركها في بقية أيام التشريق قولان * فان قلنا شـدارك ففي كونه أداء قُولان * فان قلنا أداء تأقت بما بمد الزوال وكان التوزيع على الايام مستحباً * ولا بد في التدارك من رعاية الترتيب في المكان * فلو ابتدأ بالجرة الاخيرة لم يجزه بل يبدأ بالجمرة الاولي ويختم بجمرة العقبة «وفى وجوب تقديم القضاء على الاداء قولان * ومهما ترك الجميع يكفيه دم واحد في قول * ويلزمه أربعــة دماء فى قول لوظيفة كل يوم دم «وفي قول دمان دم لجمرة العقبة ودم إ

الورد والبنفسج وجهان ﴿ والبان ودهنه ليس بطيب ﴿ واذا تناول الحبيص المزعفر فانصبغ لسانه لزمت الفدية بدلالة اللون على بقاء الرائحة ﴿ واذا بطل رائحة الطيب فلا يحرم استعمال جرمــه على الصحيح كماء ورد اذا وقع في ماء وانمحق * ومعني الاستعال الصاق الطيب بالبدن أو الثوب * فان عبق به الريح دون العين بجلوسه في حانوت عطار أو في بيت يجمرساكنوه فلا فدية | * ولو احنوى على مجمرة لزمت الفيدية ١٠ ولو مس جرم العود فان عبق به رأْئُته فقولان * ولو حمل مسكاً في قارورة مصممة الرأس فلا فدية - وان حمله في فأرة غير مشقوقة فوجهان ﴿ ولو طيب فراشه ونام عليه حرم ﴿ وأما | القصد فالاحتراز به عن الناسي اذ لا فديه عليه * وكذا اذا جهل كون الطيب محرَّماً ﴿ وَلَوْ عَلَمْ أَنَّهُ طَيْبِ وَلَمْ يَعْلَمُ أَنَّهُ يَعْبُونَ بِهُ لَزَمْتَ الْفَدَيَّةَ ﴿ وَلَو أَلْقَ عَايِمُهُ الريح طيباً فليبادر الي نسله فان تُواني لزمته الفدية ﴿ النوع الثالث ﴾ ترجيل شمر الرأس واللحبة بالدهن موجب للفدية ولو دهن الاصلم رأسه فلا شيء عليه ﴿ وَانْ كَانَ الشَّمْرُ مُواوِّفًا فُوجِهُ انْ ﴿ وَلا يَكُرُهُ فِي الْجِدْيَادُ الْفُسُلِّ وَلا غُسُلّ الشمر بالسدر والحطميّ ، ولا بأس بالأكحال اذا لم بكن فيه طبب ، وفي الحاق الخضاب للسعر بالنرجيل تردد ﴿ النوع الرابع ﴾ الننظف بالحلق وفي رأسه أو من البدن؛ ولو فطع بد نفسه وعليه سُعرات فلا فدية ، واو اماشط لحيته فانتنف شعرات لزمت الفدية * وان شك في أنه كان منسلاً فانفصل أو انتنف بالمشبط ففي الفدية قولان لمماردنه السبب الظاهر أصل البراءة 🔐 وَبِكُمْلِ الدُّمْ فِي ثَلَاثُ شَمْرَاتَ. وفي الدَّاحَدُهُ مَدُّ فِي قُولَ ﴿ وَدَرَهُمْ فِي قُولَ ﴿ وثاث دم في قول * ودم كامـل في قول . وان على بسبب الاذي جاز ولزم

كناستعمال الصبى على أحد الوجهين

->ﷺ الباب الثالث في محظورات الحج والعمرة * وهي سبعة أنواع ﷺ -﴿ النوع الأول اللبس ﴾ ويحرم على المحرم أن يســـتر رأسه بمــا يمــــد ساتر ا من خرقة أو ازار أو عمامة * ولو توسد بوسادة أو استظل بالمحمل أو الغمس ' فى ماء فلا بأس * ولو وضع زنبيلاً على رأسه أو حملاً فقيه قولان * ولو طين رأسه فقيه احتمال * ولو شدّ خيطاً على رأسه لم يضر بخلاف العصابة * وأقبل ' ما يلزم الفدية أن يستر مقداراً يقصد ستره لعرض شجة أو غيرها * أما سائر . البدن فله ستره لكن لا يلبس المخيط الذي أحاطتــه الحياطة كالقميص * أو إ النسج كالدرع * أو العقد كجبة اللبد * ولو ارتدى بقميص أو جبة فلا بأس * إ وكذا اذا التحف نامًا * ولو لبس القباء لزمه الفدية وان لم يدخل اليد في الكر ولا بأس بعقد الازار تكة تدخل في حجزة * ولا بالهميانوالمنطقة *ولابلف الأزار على الساق * أما المرأة فاحرامها على وجهها وكفها فقط * ولها أن تستتربثوب متجاف عن الوجه واقع بازائه هذا في غير المعذور ﴿ أَمَا المُهَدُورُ بحر أو برد فله اللبس ولكن يلزمه الفدية * وان لم يجد الا سراويل ولو فتقه لم يتأت منه ازار فليلبس ولا فدية عليه للخبر * وكذا اذا قطع الحف أسفل الكعبين *واستتارظهر القدم به كاستتاره بشراك النعل * وليس للرجــل لبس القفازين في اليدين * وللمرأة ذلك في أصح القولين * وان اتخذ للحيته خريطة ففي الحاقه بالقفازين تردد ﴿ النوع الثاني التطيب ﴾ وتجب الفديه باستمال الطيب قصــداً * والطيب كل ما يقصد به رائحة كالزعفران والورس والورد والنرجس والبنفسيج والريحان الفارسي *دون الفواكه كالاترج والســفرجل والادوية كالقـرنفل والدارصيني وأزهار البواديكالقيــوم * وفي دهرــٰ

والماسة *وكل ما ينقض الطهارة منها يوجب الفدية أنزل أو لم ينزل (مر) * ولا تجب البدنة الا بالجماع * وأما النكاح والانكاح لا ينعقدان من المحرم (ح) ولا فدية فيه ﴿ فَانَ قِيلَ ﴾ فلو باشر هذه المحظورات كلها فهل بتداخل الواجب ﴿ قَلْنَا ﴾. ان اختلف الجنس كالاستهلاك والاستمتاع لم يتداخل * أ وان اختلف النوع في الاستهلاك كالقبلم والحلق لم يتبداخل أيضاً * وجزاء الصيود لا يتداخل * وان أتحد النوع والزمان في الاستمتاع تداخل * كما اذا لبس العمامة والسراويل والحف على التواتر المتاد فيكفيه دم واحد* وارت | تخاله زمان فاصل فتولان في الاتحاد ﴿ ومَهَا تَخَلُّلُ الْكُفَيْرِ تَمَدُّ دَ ﴿ وَانَ اخْتَلْفَ إِ النوع في الاستمتاع كالبطيب واللبس فالاصح التعدد * وانكان العذر شاملاً | كم اذا حلق وتطيب بسبب شجة أو تطيب مراراً يسبب مرض واحدفني التداخل وجهان * ولو حلق ثلاث شعرات في ثلاثة أوقات وقلنا لا أثر أ لتفريق الزمان فالواجب دم والا فثلاثة دراه على قول * أو ثلاثة أمداد على إ قول ﴿ النوع السابع ﴾ اتلاف الصيد «ويحرم بالحرم والاحرام كل صيد ماكول | ليس مائيـًا من غير فرق بين أن يكون مستأنساً (م) أو وحشــياً مملوكا أو إ مباحاً (م) * ويحرم التعرضِلاً جزائه ولبيضه * وما ليس ماكولا فلا جزاء [فيه (ح) الااذا كان تولد من ماكول وغير ماكول «وصيد البحر حلال « ويضمن هذا الصيدبالماشرة والسبب واليد * والسبب كنصب شبكةأوإرسال كلبأو انحلال رباطه بنوع تقصير في ربطه أو تنفير صيد حتى يتمنز قبل سكون نفاره وكل ذلك يوجب الضمان اذا أفضى الى التلف» ولو حفر المحرم بثرا في ملكه لم يضمن ما يتردي فيمه ﴿ ولو حفر في الحرم فوجهان ﴿ ولو أرسل كلباً حيث لاصيد فمرض صميد فني الضمان وجهان * ولو دل حلالا على صميد عصى

الفدية * وان نبتت شعرة في داخل الجفن فلا فدية في نتفها لانه مؤذ ننفسه كالصد الصائل * والنسيان لا تكون عذراً في الحلق والاتلافات على أظهر القولين ﴿ وَلَوْ حَلْقُ الْحَلَالُ شَمْرُ الْحَرَامُ بَاذَنَّهُ فَالْفَدِّيَّةُ عَلَى الْحَرَامِ ﴿ وَانْ كَانْ مَكْرُهُمَّا ﴿ فعلى الحلال ﴿ وَانْكَانَ سَاكَتًا فَقُولَانَ ﴿ النَّامِ النَّاعِ الْحَاعِ ﴾ ونتيجته الفساد والقضاء والكفارة «وانما نفسد بالجماع قبل التحللين (ح) وفيما بينهما فلا «وفي العمرة قبل السعى الا اذا قلنا الحلق نسك فيفسدقبل الحلق * وليس للعمرة الا تحلل واحد * ثم يجب المضي في فاسدها باتمام ماكان تتمة لولا الافساد * ثم عليه بدنة ان أفسد * وان كان بين التحللين فشاة * وقيل بدنة * وقيل لا يجب شيء * والجماع الثاني بعد الافساد فيه شاة * وقيل بدنة * وقيسل لا شيء بل تداخل * ثم اذا أتم الفاسد يازمه القضاء * ويتأدي بالقضاء ماكان يتأدي بالاداء من فرض اسلام أو غيره * فان كان تطوعاً فيجب القضاء ولا يتأدي به غير التطوع * وفي وجوب القضاء على الفور وجهان * وكذا في الكفارة وقضاء الصوم اذا وجبا بعدوان * وانكان بسبب مباح فلا يضيق * وقضاء الصلاة المتروكة عمداً على الفور لتعلق القتل به ، وإذا أحرم من مكان لزمه في القضاء أن يحرم من ذلك المكان * ولا يلزمه أن يحرم في ذلك الزمان بل له النأخير * ولو أفســـد القارن ففي لزوم دم القران وجهان * وتفوت العمرة بفساد القران، وهل تفوت بفوات الحج في القران فيه وجهان ، ووجه الفرق أن التحلل عن الفائت باعمال العمرة * والجماع دائر بين الاستمتاعات والاستهلاكات؛ فان ألحق بالاستمتاع كان النسيان عذراً فيه ، ويفسد الحج بالردة طالت أو قصرت * فلو عاد الي الاســـلام لم يلزمالمضي في الفاسد على ا آحد الوجهين لأن الردة محبطة ﴿ النوع السادس ﴾ مقدمات الجماع كالقبلة |

حاملاً أُخرج طعاماً بقيمة شاة حامل حتى لاتفوتفضيلة الحمل بالذبح *وقيل يذبح شاة حائلاً بقيمة الحامل * وان ألقت الظبية جنينا مينا فليس فيــه الا ماينقص من الام * وان انفصل حياً ثممات فعليه جزاؤ.ه * وان جرح ظبياً فنقص من قيمته العشر فعليه الطعام بعشر ثمن شاة كيلا يحناج الي التجزئة وقيل عشر شاة * ولو أزمن صيداً فتمام جزائه * فان قتله غيره فعليه جزاؤه معيباً * ولو أبطل قو"ة المشي والطيران من النعامة فني تعــدد الجــزاء وجهان * واذا اكل من لحم صيد ذبحه غيره حلّ له الا اذا صيد له (ح) أوصيد بدلالته فلا يحل له الأكل منه * فان أكل فني وجوب الجزاء قولان * ولو أكل من صيد ذبحه لم يتكرر الجزاء (ح) بالأكل * ولو اشترك المحرمون في فتل صيد واحد أوقتل القارن صيداً أو فتل المحرم صيداً حرمياً اتحد (ح) الجزاء لاتحاد المتلف ﴿ السبب الثاني للتحريم الحرم﴾ وجزاؤه كجزاء الاحرام (ح) ﴿ وَيَجِبَ عَلَى مِن رَمِي مِن الحَلِّ الْيِ الْحَرِّمِ أَوْ بِالْعَكُسُ ﴿ وَلُو فَطْعِ السَّهِمِ فَي مروره هوا، طرف الحرمفوجهان ﴿ ولو تخطى الكاب طرف الحرم فلاجزاء اذالم يكن له طريق سواه * ولو أخذ حمامة في الحل فهلك فرخها في الحرم أو بالعكس ضمن الفرخ * ونبات الحرم أيضاً يحرم قطعه أعنى ماينبت بنفسه دون مايستنبت * ويســـتني عنه الاذخر لحاجة السقوف * ولو اخسلي الحشيش للبهائم جاز (ح) على أحد الوجهين ﴿ كَمَا لُو سُرَّحَهَافِيهُ ﴿ وَلُواسْتَنْبُتُ ما بنبت أو نبت مايستنبت كان النظر الى الجنس (و) لا الى الحال حتى لو نقل أراكاً حرمياً وغرسـه في الحل لم ينقطع حكم الحرم * ثم في قطع الشجرة | الكبيرة بقرة (م ح) * وفي الصـــنيرة شاة (م ح) * وفيما دونهما القيمة | كما في الصيد ﴿ وَفِي القديمُ لا يجبِ (ح) في النبات ضان ﴿ وَيَلَّحَقُّ حَرَّمُ المَّدِّينَةُ ا

ولا جزاء عليه * وفي تحريم الأكل عليه منه قولان * وما ذبحه ينفسه فأكله حرام عليه * وهل هو ميتة في حق غيره فيه قولان * وَكَذَا صيد الحرم * وأثبات اليد عليه سبب الضمان * الا اذا كان في بده فأحرم ففي لزوم رفع البيد قولان * فان قبلنا بازم فني زوال ملكة قولان * وان قبلنا لا يازم فلو قتله ضمن لأنه الله اللاف * ولو اشترى صيداً وفانا ان الاحرام لا يقطع دوام الملك فقيه قولان كما في العبد المسلم * والصحيح انه يرث ثم يزول ملكه * وان أخذ صيداً ليداويه كان وديعة (ح) * والناسي كالعامد في الجزاء لافي الاثم * ولو صال عليه صيد فلا ضمان في دفعه * ولو أكله في مخمصة ضمن * ولو عمت الجراد المسالك فتخطاه المحرم ففيه وجهان ﴿النظر الثاني في الجزاء ﴾ فالواجب في الصيد مئله من النعم (ح) أوطعام بمثل قيمة النم ﴿ أُو صيام يعدل الطعام كل يوم مد ﴿ فان انكسر مد كمل وهو على التخبير فان لم يكن مثليا كالمصافير وغيرها فقدر قيمته طعاماً أو عدل ذلك صـياماً والمبرة في قيمة الصيد بمحل الاتلاف * وفي قيمة النعم بمحل مكم" لانه محل ذبحـه * والمثلى كالنعامة فنيـه بدنة * وفي حمار الوحش بقرة * وفي الضبع كبش * وفى الارنب عناقب * وفى الظبي عنز * وفي اليربوع جفرة * وفي غير فاسق فغي جوازه وجهان *وفي الحمام شاة روفي معناهالقمري والفواخت وكل ماعت وهدر * وما دونه فيه القيحة * وما فوقه فيه قولان * أحدهما القيمة قياساً * والثاني الحاقه بالحمام ﴿ فروع ﴾ مجوز مفابلة المريض بالمريض * وفى مقابلة الذكر بالانثي مع التساوي في اللحم والقيمة ثلاثة أفوال ﴿ فِي ا الثالث تؤخذ الانثى عن الذكركما في الزكاه بخلاف عكسه * ولوفتل ظبيـــة

فلازوج مباشرتها والاثم عليها ﴿ الحامس ﴾ للأبوين منع الولد من النطوع بالحج * ومن الفرض على أحد الوجهين ﴿ السادس ﴾ لمستحق الدين منع المحرم الموسر من الحروج * وليس له التحال بل عليه الاداء * فان كان معسراً وكان الدين مؤجلاً لم يمنع من الحروج * فأما من فاته الوقوف برفة بنوم أوسبب فعليه أن يتحلل بأفعال العمرة ويلزمه القضاء ودم النوان ، بخلاف الحصر فانه معذور * فلو أحصر فاخار طريقا أطول ففاته أو صابر الاحرام على مكانه توقعاً لزوال الاحصار ففانه فني القضاء فولان اتركب السبب من الاحصار والفوات * ولو صد بعد الوقوف عن لقاء البين لم يجب الفضاء على الصحيح (و) كما قبل الرقوف * والمتمكن من لفاء البيت اذا صد من عرفة فني وجوب القضاء عليه قولان

-ه ﷺ الباب الثاني في الدماء * وفيه فصلان ﴿ ٥-

والفصل الأول به في أبدالها وهي أنواع إلاول دم النمتع وهو دم ترتيب وتقدير كافي القرآن وفي معناه دم القوات والقران والناني جزاء الصبد وهو دم تعديل وتخيير (و) في نص القرآن والنالت مودم الحلق وهو دم تغيير و تقدير اذ يتخير ببن شاة و نلاثة آصع من طعام كل صاع أربعة أه داد بطعمه المنة مساكين و وبين صبام نلاثة أيام فيذه النلات منع و مس علمها الرابع كالواجبات المجبورة بالدم فيها دم تعديل و ترتيب و فيل انه كدم التمنع في المقدير أيضاً و الحامس كو الاستمناعات كالطبب والابس وه ندمات الجاع المناه فيه دم ترتيب و نعد بل و فيه دول آخر أنه دم تغيير دسبها بالحال و وقبل انه دم ترتيب و نعد بل و فيه دول آخر أنه دم تغيير دسبها بالحال و وقبل انه دم تفير أيضاً الما الناه به وأما الناه مي موريا المالي مذ السادس عبد ما المناع و فيه بدنة أو بقرة أو سبع من الغنم فان عجز فو مالبدنة دراهم دم الجماع وقبه بدنة أو بقرة أو سبع من الغنم فان عجز فو مالبدنة دراهم المالية المالية

بمكة في التحريم * وفي الضمان وجهان * أحدهمالا * اذورد . فيه سلب ثياب الصائد فهو جزاؤه * ثم السلب للسالب * وفيل انه لبيت المال * وفيل انه يفرق على محاويج المدينة * وأبما يستحق السلب اذا اصطاد أو أتلف (و) * والشجر والصيد في الساب سواء وورد النهى عن صيد وج الطائف ونباتها * وهو نهى كراهية يوجب تأديباً لاضمانا

﴿ القسم الثالث من كتاب الحج في اللواحق * وفيه بابان ﴾:

﴿ الاول في موانع الحج ﴾

وهى ستة ﴿ الاول ﴾ الاحصار وهو مبيح للتحلل مهااحتاج في الدفع الى قتال أو بذل مال * وان كانواكفاراً وجب القتال الا اذا زادوا على الضعف * ولو أحاط العدو من الجوانب لم يتحلل على قول لانه لا يريح منه التحلل كالا يتحلل بالمرض (ح) * ولو شرط التحلل عند المرض فني جواز التحلل قولان * وتحلل المحصر هل يقف على ارافة دم الاحصار (ح) فيه قولان * فان كان معسراً وقلنا ان الصوم طويل * ولا يشترط (ح) بعث المرتبان * وأولى بأن لا يتوقف لان الصوم طويل * ولا يشترط (ح) بعث الدم الى الحرم * واذا قلنا لا يتوقف فيتحلل بالحلق أو بنية التحلل * ولا قضاء (ح) على الحصر ﴿ الثانى ﴾ لو حبس السلطان شخصاً أو شر ذمة من الحجيج فهو كالاحصار العام * وقيل فيه قولان * وقيل يجوز التحلل والقولان في وجوب القضاء ﴿ الثالث ﴾ الرق فلاسبد منع عبده ان أحرم ابنير اذنه * واذا منع تحلل كالحصر ﴿ الثالث ﴾ الزوجية * وفي منع الزوج زوجته من فرض الحج (مرح) قولان * فاذا أحرمت فني المنع قولان مرتبان المن فرض الحج (مرح) قولان * فاذا أحرمت فني المنع قولان مرتبان المن فرض الحج (مرح) قولان * فاذا أحرمت فني المنع فان لم تفسعل المنع وكذا ان أحرمت بالتطوع * فان منعت تحللت كالمحصر * فان لم تفسعل * وكذا ان أحرمت بالتطوع * فان منعت تحلك كالمحصر * فان لم تفسعل * وكذا ان أحرمت بالتطوع * فان منعت تحلك كالمحصر * فان لم تفسعل * وكذا ان أحرمت بالتطوع * فان منعت تحلك كالمحصر * فان لم تفسعل * وكذا ان أحرمت بالتطوع * فان منعت تحلك كالمحصر * فان لم تفسعل * وكذا ان أحرمت بالتطوع * فان منعت تحلك كالمحصر * فان لم تفسعل * وكذا ان أحرمت بالتطوع * فان منعت تحلك كالمحصر * فان لم تفسعل * وكذا ان أحرمت بالتطوع * فان منعت تحلك كالمحصر * فان لم تفسع التحريق * وكذا ان أحرمت بالتطوع * فان منعت تحلك كالمحسر * فان لم تفسع التحريق * وكذا ان أحرمت بالتطوع * فان منعت تحلك كالمحسر * فان لم تفسع التحريق * ولمحريق * ولمحر

النكاح فانه لا يجري مغافصة (٣)* وينعقد الببع بالكناية مع النية على الاصح كالكتابة والحلع * بخلاف النكاح فانه مقيمه بقيد الشهادة مَرْ الركن الثاني كم العاقد وشرطه التكليف فلا عبارة لصي (حم) ولامجنون باذن الولي ودون اذنه *وكذلك لا بفيد قبضهما الملك في الهبة * ولا تعين الحق في استيفاء الدين ويعتمد اخباره عن الاذن عنــد فنح الباب * والملك عند ايصال الهــدية على الاصح * أما اسلام العاقد فلا يشترط الااسلام المشترى في شراء العبــد المســلم والمصحف (ح)على أصبح القولين دفعاً للذل * ويصبح شراء الكافر أباه المسلم على أصح الوجهبن ﴿ وَكَذَلَكُ كُلُّ شَرَّاء يُسْتَعَفُّ الْعَتَاقَةُ * ويصح استئجاره وارتهانه العبد المسلم على أقيس الوجهين * لانه لا ملك فيه كالاعارة والايداع عنده ولا يمنع من الرد بالعيب وانكان يتضمن انقلاب العبد المسلم الى الكافر على أظهر المذهبين لان الملك فيه فهري كما في الارث *ولو أسلم عبدكافر لكافر طولب ببيعه * فان أعنق أو أزال الملك عنــه بجهة | كني * وَتُكني الكنتابة على أسد" الوجهبن * ولا تكني الحيلولة والاجارة وفاقاً الا في المستولدة لان الاعتاق تخسير والبيع ممننع (و) * نم يستكسب بعد الحيلولة لاجله * ولو مان الكافر قبـل البيع بنع على وارثه ﴿ الرَّكَنِ النَّالِثُ المعقود عليه مجه و نسر الطه خمسة ، وأن يكون طاهراً ﴾ منتفعاً به * مملوكاً للماقد *مقدوراً على تسليمه * معلوماً ﴿ الأول ﴾ الطهارة فلا مجوز بيع السرجـين ا (مح) والكلب (مح) والخنزبر والاعيان النجسه * كما لا بجوزبيم الحمر والعذرة والجبفة وفاقًا والكانفها منفعه والدهن اذا نجس علافاة النجاسة | صبح بيعه (م) وجاز استصباحه على أطهر القولان ﴿ الثاني المنفعة ﴾ وبيع (٣) (فوله معافيسه) المعافية الاحد على عن اه

والدراه طعاماً والطعام صياماً * فهو دم تعديل وترتيب * وقيـل انه دم تخيير كالحلق * وقيل بين البدنة والبقرة والشاة أيضاً ترتيب ﴿ السابع ﴾ الجماع الثاني أو بين التحللين ان قلنا فيه شاة فهو كالقبلة * وان قلنا بدنة فكالجماع الاول ﴿ الثامن ﴾ دم التحلل بالاحصار وهو شاة فان عجزفلا بدل له في قول * وفي قول بدله كدم التمتع * وفي قول كدم الواجبات المحبورة

﴿ الفصل الثاني * في مكان اراقة الدماء وزمانها ﴾ ولا تختص دماء المحظورات والجبرانات بزمان بعد جريان سببها بخلاف دم الضحايا * ودم الفوات يراق في الحجة الفائنة * أو في الحجة المقضية فيه قولان * وأما المكان فيخنص (ح) جواز الاراقة بالحرم * والافضل في الحج مني * وفي العمرة عند المروة لانها محل تحلها * وقيل لو ذبح على طرف الحرم جاز * وقيل ما لزم بسبب مباح لا يختص بمكان * واختتام الكتاب بمعني الايام المعلومات وهي العشر الاول من ذي الحجة وفيها المناسك * والمعدودات فهي أيام التشريق وفيها الهدايا والضحايا والله أعلم بالصواب

۔ ﷺ الباب الاول فيأ ركانه ﷺ۔

وهى ثلاثة ﴿ الأول ﴾ الصيغة وهو الايجاب والقبول * اعتبرا للدلالة على الرضا الباطن * ولا تكني المعاطاة (مح و) أصلاً *ولا الاستيجاب (م) والايجاب وهو قوله بعني بدل فوله اشتريت على أصح الوجهين * بخلاف

بعت صاعاً من هذه الصبرة وكانت معلومة الصيعان صح ونزل على الاشاعة وانكانت مجهولة الصيمان لم يصح على اخنيار القفال لتمذر الاشاعة ووجود الابهام * وابهام ممسر الارض المبيعة كابهام نفس المبيع * وبيع بيت من دار دون حق المر جائز على الاصح * أما القدر فالجهل به فيما في الذمة ثمناً أو مثمناً مبطل كقوله بمت بزنة هذه الصنجة * ولو قال بمتك هذه الصبرة كل صاع بدرهم صح (ح) ﴿ وان كانت مجهولة الصيمان لان تفصيل الثمن معلوم وان لم يعلر جملته * والغرر ينتني به * فأن كان معيناً فالوزن غــير مشروط بل يكنى عيان صبرة الحنطة والدراهم ﴿ فَانَ كَانَ تَحْمُهَا دَكُهُ تَمْنَعُ تَحْمَينُ القَـدر فيخرُّ جعلى قولى بيع النائب لاستواء الغرر * وقطع بعض المحققين بالبطلان لعسر اثبات الخيار مع جريان الرؤية ﴿ أما الصفة فني اشتراط معرفتها بالعيان | قولان ﴿ اخْنَارِ المزنَّى الاشــتراط وأبطل بيع (حم)ما لم يره وشراءه ولعــله أ أُصحالقولين » وفي الهبة قولان مرتبان» وأولى بالصحة» وعلى القولين يخرّج شراء الاعمى لانه يقدر على التوكيــل بالرؤية والنسخ على أصح الوجهين * ا ويصبح سلم الاعمي اعتماداً على الوصف ؛ وكذلك الأكمه الاعلى رأى المزني فانه أو ل كلام الشافعي رضى الله عنه على غير الآمَه ﴿ التَّفْرِيعِ ﴾ ان شرطنا الرؤية فالرؤيةالسابقة كالمقارنة (و) فيما لا يتغير غالباً «وليس استقصاء الوصف كالرؤية على الاظهر * ورؤية بعض المبيع كافية ان دل على الباقي لكونه من جنسه أوكان صواناً له خلقة كقشر الره ان والبيض « وان لم تشترط الرؤية فبيع الأبن في الضرع باطل(م)لنوقع اختلاطه بغيرالمبيعوعسرالتسليم؛ ا ولو اشترى ثوبًا نصفه في صندوق فالنص أنه باطل لان الرؤية سبب اللزوم وعدمها سبب الجواز فيتناقضان على محل واحد لا يتبعض * ولو قال بعت ما

ما لامنفعة فيه لقلته كالحية من الحنطة * أو لحسيته كالحنافس والحشرات! والسباع (و) التي لا تصيد باطل ﴿ وَكَذَلْكُ مَا أَسْقُطُ الشرعُ مَنْفَعَتُهُ كَا لَاتَ ا الملاهي(و) *ويصح بيع الفيل والفهدوالهرة* وكذا الماء(و) والنراب والحجارة وان كثر وجودهـا لتحقق المنفعة* ويجــوز بيع(م ح) لبن الآدميات لانه | طاهر منتفع به ﴿ الثالث ﴾ أن يكون مملوكًا لَمن وقع المقد له فبيمالفضولي مال الغير لا يقف (ح) على اجازته على المذهب الجديد * وكذلك بيم الغاصب وان كثرت تصرفاته فى أثمـان المغصوبات على أقيس الوجهين فيحكم ببطلان | الكل * ولو باع مال أبيه على ظن أنه حي فاذا هو ميت والمبيع ملك البائع حكم بصحة البيع على أسد القولين ﴿ الرابع ﴾ أن يكون مقدوراً على تسليمه | فلا يصح بيع الآبق والضال والمغصوب * وان قدر المشــتري على انتزاعــه | من يد الناصب دون البائم صح على أسدّ الوجهين * ثم له الحيمار ان عجز * | وبيع حمـام البرج نهاراً اعتماداً على العود ليلاً لا يصــح على أصــح الوجهــين ﴿ ولا يصح بيع نصف من سيف أو نصل قبل التفصيل لان التفصيل ينقصه والبيع لايوجب نقصان غير المبيع * ويصح بيع ذراع من كرباس (٣) لاينقص بالفصــل علي الاصح * ولا يصح بيع ما عجز عن تسليمه شرعاً وهو المرهون *واذاجني العبدجناية تقتضي تعلق الارش برقبته صبح بيمه على أقوى القواين وكان النزاماً للفداء لانه لم يحجر على نفسه فيقدر على ما لا يفوّت حق الحجنيّ ا عليه ثمللمجني عليه خيار الفسيخ ال عجزعن أخذالفداء ﴿ الحامس العلم ﴾. وآيكن المبيع معلوم العين * والقدر * والصفة * أماالعبن فالجهل به مبطل * ونعني به أنه لو قال بعت منك عبداً من العبيد (ح)أو شاةً من القطيع بطل (ح) * ولو فال (٣) الكرباس بالكسر ثوب من الفطن الابيض معرب فارسيته بالفتح كمافى العاموس

سبرة بصبرة جزافاً وانخرجتا متماثلتين ﴿ وَلا يَصِيحُ بِيعَ الْمُرُويُ ۚ (ح)بالهروي *ولاباحد التبرين على الحلوص * ولا بيع مدّ ودرهم (ح) بمدّ ودرهم لان حقيقة المائلة غسير معلومة * ولو راطل مائتي دينار وسط بمائة دينار عنق ومالة دينار ردىءلم يجز لان مافي أحد الجانبين اذا وزع على مافى الجانب الثاني باعتبار القيمة أفضى الى المفاضلة اذ لاتعلم المفاضلة الابتقدير القيمة * والنقويم تخمين وجهل لايفيد معرفة في الربا ﴿ فَهَمَا اشْنَمَاتُ الصَّفَقَةُ عَلَى مَالَ الربا مَن الجانبين واختلف الجنس في أحد الجانبين * أو في كلا الجانبين * أو اختلف النوع فالبيع باطل(ح)﴿ الطرف الثاني ﴾ في الحالة التي تمتبر الماثلة فيها ﴿ وقد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الرطب بالتمر فقال أينقص الرطب اذا جف فقيسل نعم فقال فلا اذاً * فنبه على أن الماثلة تراعى حالة الجفاف وهو حال كمال الشيء * ولا خـلاص في الماثلة قبـله فلا يجوز بيع الرطب بالرطب (مرحز) ولا بالتمر «وكذا العنب (ح) « وكل فأكهة (و) كالهافىجفافها وهوحالة الادخار * وادخارالحب اذا بني حبًّا فلايدخر الدقيق (حمو) وما يتخذ منه * ولا الحنطة المقلية والمبلولة * ويدخر السمسم والدهن والزبيب والحل* وكمال منفعة اللبنأن يكون لبناً أو سمناً أو مخيضاً دون ماعداه من سائر أحواله ﴿ وَكَذَا كُلُّ مَعْرُوضَ عَلَى النَّارُ مَنْ دَبِسَ أَوْ لَحْمُ فَلَا كَالَ فَبِهِ * وماعرض للنمييز كالعسل فهو على الكمال * واذا نزع النوى من التمر بطل (و) كماله * بخلاف العظم اذا نرع من اللحم اذ ليس في ابقائه صلاح لا دخاره ﴿ الطرف الثالث ﴾ في معنى الجنسية * والأدقة والالبان والحلول والأدهان مختلفة باختلاف أصولها .. وفي لحوم الحبوانات قولان أصحهما أنها مختلفة | لتفاوت المعنى وان الفق الاسم * وأعضاء الحيوان الواحد كالكرش والكبد

فى كمي لم يصح (و) ما لم يذكر الجنس * ومها رأي المبيع فعله الخيار * وله الفسخ قبل الرؤية دون الاجازة لان الرضا قبسل حقيقة المعرفة لا يتصور * وفيه وجه آخر

- ﴿ الباب الثاني في الفساد بجهة الربا كدٍ ٥-

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لاتبيعوا الذهب بالذهب والورق بالورق والبر بالبر والتمر بالتمر والشعير بالشعير والملح بالملح الاسواء بسواء عيناً بعين يدا بيد * فن باع شيئاً من هذه المطمومات بجنسه فليرع المماثلة بمعيار الشرع والحلول أعني ضد النسيئة والتقابض (ح) في المجلس فان باع بغير جنسه لم يسقط الا رعاية الماثلة في القدر ﴿ وَفَي مَعْنِي المَطْعُومَاتَكُلُّمَا يَظْهُر فيه قصد الطم وان لم يكن مقدرا حتى السفرجل (و) والزعفران (م) والطين الارمني (م) لان عـلة ربا الفضـل فيـه الطعم (مح) ولكن في المتجانسين ﴿ وعلة تحريم النسأ ووجوب التقابض الطعم (م ح) فقط ﴿ واذا بيع مطعوم بمطعوم فهو في محل الحكم بتحريم النسأ ووجوب التقابض ﴿وعلة الربا في النقدين كونهما جوهري الانممان (ح) فتجرى في الحليّ والاواني المتخذة منهما * ولا يجوز سلم شيء في غيره اذاكانا مشتركين في علة النقدية أُو في الطم * ثم النظر في ثلاثة أطراف * أولهـا طـرف الماثلة * فماكان مكيلاعلى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يجوز فيه الا الكيل وما كان موزونا فبالوزن * ومالم يثبت فيه نقل فالوزن فيه أحصر (ح) * وقيل الكيل جائز لانه أعم * وقيــل ينظر الىعادة الوقت (و) * وما لا يقدّر كالبطيخ (و) فـلا خلاص فيــه عن الربا الا ماله حالة جفاف وهو حالة كماله فيوزن * والجهل حال العقد بالماثلة كحقيقة المفاضلة * فلا يصح بيع

صح الشرط (و) لدلالة الحبر (الحامس) أن يشترط مالا بق علقة ككما، شرط وافق العقــد من القبض وجواز الانتفاع * أو مالايتعلق مه غرض كشرطه أن لا يأكل الا الهريسة * وهذا استنى بالقياس * وكذلك شرطه أَنْ بَكُونَ خِيازاً أَوْ كَامِياً وَكُلُّ وَصَفْ مَقْصُودٍ * فَلُو شُرَطُ أَنْ يكون حاملاً فقولان * ولو شرط أن تكون لبوناً فالاصح أنه كشرط الكتابة * وه هم فسدت هذه الشرائط فسد بفسادها العقد * والاصح أن شرط نفى خيار المجلس والرؤية فاسد * والعقد الفاسد لايفيد الملك (ح) وان اتمه ل الفيض به * وان كانت جارية فوطئها وجب المهر وثبت النسب للشبهة والولد حر ولا ينقلب العيفد صحبيحا * بخلاف الشرط وان كان في المجلس (ح) * ولا يصم شرط أجل (ح)وخياروزيادة عن (ح)ومنمن بعداز ومالعقد عدوالافيس منعه أيضاً في حالة الجواز ﴿ الفسم الناني ﴾ من المناهي مالا بدل على الفساد وهو كلمانهي عنــه لمجاوره ضرراباه دون خلل في نفســه * ومنه النهي عرب الاحتكار * والتسمير * وأن يبيم حاضر لباد وهو أن يتربص بسامته الي أن يغالي في ثمنها فيفوت الرزق والربح على الناس * وأن يتلق الركبان ويكذب فى سسعر سلعتهم فيشنريها رخيصاً فللبائع الحيار اذا عرف كذبه لانه تغرير *-ونهي عن السوم على السوم وهو بعد قرار الثمن وفب ل العقد * ونهى عن البيع على البيع وهو بعد العقد وفيسل اللزوم * ونهى عن النجش وهو أن يرفع فبمة السلمة وهو غبر راغب فيها ليخدع المشترى بالترغيب * ونهمي أن توله (٣) والدة بولدها وذلك في الصغير * فان فرت بينهما بالبيع فني فساد البيع قولان لان التسليم تفريق محرم فكأنه منعذر

⁽٣) الوله التحير من شدة الوجد اه

والشحم أجناس على الاظهر ان جعلنا اللحم أجناسا * ولا يجوز بيع (حو) اللحم بالحيوان من غير جنسه على أحد القولين لأنهي عنه * ولا يجوز بيع دهن السمسم بالسمسم * ولا بيع السمن باللبن وان جاز بيع كل واحد منهما بجنسه

ـــو ﴿ البابِ الثالث في الفساد من جهة النهي ﴿ ٥−

والمناهي قدمان ﴿ أَحدهما ﴾ مايدل على فساد العقد وذلك كنهيه عن بيع اللحم بالحيوان (ح) وبيع ملم يقبض «وبيع الطعام حتى يجري فيه الصيعان « وبيم الكالي بالكالي * وبع الغرر * وبيع الكلب والخازير * وبيع مسب الفحل وهو نطفته * وحبــل الحبلة وهو نتاج النتاج * والملاقيح وهي مافي بطون [الامرات والمضامين وهي ما في أصلاب الفحول * وبع الملامسة وهو أن بجعل اللمس بعاً * والمنابذة بأن بجعل النبذ بيعاً * ورمى الحصاه وهو أن يعين أ للبيع مانقع الحصاة عليه * وبيعتين في بيعــة فيةول بعت بألفــين السـيئة أو بالف نقداً خذ بأيهما شئت * وعن بيع وشرط* فلو باع بشرط قرض*أو إ بشرط بيم آخر * أوشرط على بائم الزرع أن يحصده(و) * أوكان مما يبقي عامة | بعد العقد يثبت نزاع بسبها لم يجز الا في مواضع عدة استثنيت بالنصوص (أحدها) شرط الاجل المعلوم (والثاني) شرط الحيار ثلاثة أيام(والىااب) ' شرط وثيقة الثمن بالرهن بعد تعيين المرهون * وبالكفيل بعــد تدينــه إ *و بالشهادة ولايشترط فيها التعيين * ومهما تمذر الوفاء بالرهن المشروط إ أُو وجد به عيباً فله فسخ العـقد (والرابع) شرط عتق العبد احتمل غديث إ بريرة * والقياس الطال الشرط * وقد قيل به * ثم للبائع المطالبة بالعتق على |

الحيار الى خيار التروّي؛ والى خيار النقيصة * وخيار النروّي مالانتوقف على أ فوات وصف * وله سببان (أحدهما) المجلس فيثبت (م ح) خيار المجلس في كل معاوضة محضة من بيع وسلم وصرف واجارة (ح) الاَّ فيما بستعقب إ عتاقة كشراء القريب وشراء العبد نفسه (و) * ولا يثبت فيما لا يسمى بيعاً , بلفظ يدلُّ على اللزوم وتمام الرضا * وبمفارقة المجلس بالبدن * وهل يبطل بالموتفيه قولان * أصحهاأنه لا يبطل كخيار الشرط(وح)فيثبت للوارث*ولو | فرَّق بينهما على أكراه فني بطلان الحيار خــلاف * ويثبت عنـــد جنون أحد | المتعاقدين قبل التفرُّق للقيم « ولو تنازعاً في جريان التفرُّق فالاصل عدمه « ومن يدعيــه يطالب بالبينة * ولو تنازعا في الفسيخ بعد الاتفاق على التفرّ ق فالاصل عدم الفسخ (و) ﴿ السبب الثاني الشرط ﴾ قال عليه السلام لحبان بن منقذ وكان يخدع في البيوع اذا بايعت فقل لا خلابة* واشتراط الحيار ثلاثة أيام « ولا يجوز الزيادة عليه (م) » ولا التقدير بمدّة مجهولة » ولاالابهام في أحد العبدين *وأولمدّته عند الاطلاق من وقت المقد لامن وقت التّمرّ ق علي الاصح * ولا يتوقف الفسخ به على حضور (ح) الحصم وقضاء القــاضي (ح)*ويتبت خيارالشرط في كل معاوضة محضة مما هو بيع*الاً في الصرف والسلم وما يستعقب العتق من البيوع * ثم ان كان الحيار للبائع وحده فالمبيع باق على ملكه على الاصح * وان كان للمشتري وحده فالملك منتقل (و ح) اليه * وان كان لهما فثلاثة أقوال (أحدها) أنه موقوف فان استقر العقد تبـين زوال الملك بنفس المـقد ﴿ وان فسخ تبـين أنه لم يزل الملك ولم يتمُّ | السبب * والكسب والنتاج والوطء والاستيلاد والعنق وغير ذلك من

ــه ﷺ الباب الرابع ﴿في الفساد من جهة تفريق الصفقة ۗ رابع ﴿

ومهما باع الرجل ملك نفسه وملك غيره ففي صحة بيعه في ملكه قولان * ولو كان ما بطل البيع فيه حراً أو خراً أو خنزيراً أو ما لاقيمة له فقولان مرتبان وأولى بالبطلان * وللبطلان علتان (احداها) أن الصيغة متحدة فاذا فسدت في بعض المقتضيات لم تقبـل التجزي (والاخري) أن الثمن فيما يصح يصير مجهولاً * وعلى هذه العلة لا يمتنع تفريق الصفقة في الرهن والهبة اذ لاعوض فيهما * ولا في النكاح فانه لا يفسد بالجهل بالعوض * ولو اشتري عبدين وانفسخ العقد في أحدهما بالتلف قبــل القبض أو بسبب يوجب الفسخ ففي الانفساخ في الباقي قو لا تفريق الصفقة * وأولى بأن لا ينفسخ في الباقي * والاصح أنالفساد مقصور على الفاسد الا اذا صار ثمن مايصح المقدعليه مجهولا حتى لو باع عبداً له نصفه صح في نصيبه اذ حصته نصف الثمن ﴿ وَكَذَا بِيم جملة الثمار وفيها عشر الصدقة * بخلاف ما لو باع أربعين شاة وفيها الزكاة اذ حصة الباقي مجهولة * ثم مها قضينا بالصحة فلامشتري الحيار اذ لم يسلم له جميع ما اشتراه * ويأخذ الباقي ان أجاز بقسطه من الثمن على أصح القولين لا بكل الثمن ﴿ وأصحالقولين اله لوجمع بين عقدين مختلفين في صفقة واحدة كالاجارة والسلم * أوالاجارة والبيع *أو النكاح والبيع * مثل أن يقول زوجتك جاريتي وبعتك عبدي بدينار فالعقد صحيح وان اختلفت في الدوام أحكامهما ﴿ وَتَعَدُّدُ الصفقة بتعدّ دالبائع * وبتفصيل الثمن مثل أن يقول بعت هذا بدرهم وهــذا بدينار * وهل تنمدّ د بتمدّ د المشترى فيه قولان * واذا جرى العـقد بوكالة فالاصح أن الاعتماد على الموكل في تعدّده واتحاده ﴿ النظر الثاني * في لزوم آتحاد العقد وجوازه ﴾ والاصــل في البيع اللزوم والحيار عارض * ثم ينقسم

بنير المبيع لورود الحبر * ولو تحفلت الشاة بنفسها *أوصر ّي الآنان *أو الجارية أُولطة الْثوب بالمداد مخيلاً أنه كاتب فلا خيـار له (ح و) لانها ليست في معنى النصوص * وأحوط المذهبين أن غير التمر لا يقوم مقام التمر * وأن قدر الصاع لا ينقص (و) بقلة اللـبن ولا يزيد بكثرته للاتباع * وثبوت الحيـار بالكذب في مسألة تلقي الركبان من باب التغرير * وكذلك خيارالنجش اذاكان عن انفاق مواطأة البائع على أقيس المذهبين ﴿ وَلَا يُنْبِتَ(مَ)بَالْغَبَنَ خَيَارَ اذَا لَمُ ا يستند الي تغرير يساوى تغرير المصرّاةحتى لو اشتري جوهمة رآها فاذا هي زجاجة فلاخيار * هذه أسباب الحيار و وجباته (أمادوافعه ومسقطاته) أعنى في خيار النتميصة فهي أربعة و الاول بسشرط المراءة من العيب صحيح على أقيس القولين «ويفســـد (ح) العــقد به على القول الثاني « ويصحّ العــقد ويلغو الشرط (ح) في قول ثالث ﴿ ويصح في الحيوان ويفسد في غيره (ح) في قول رابع ﴿ النَّالِي ﴾ هلاك الممقودة عليه * فلو اطلع على عيب العبد بدله موته فلا ردّ اذ لا مردود - فاوكان العبــد قائمًا والنوب الذي هو عوضــه [تَالَمَا رِدُ المِيهِ بِالْعِيبِ وَرَجْمُ اللَّهِ فَيْمَةُ النَّوْبِ ﴿ وَالْمِنْ وَالْاَسْنِيلَادُ كَالْمُلَاكِمَ ۗ وهل يجوز أخذ الارش بالبراضي مم الكان الردّ فيه وجهان : واذا عجز عن الردّ فله الارش وهو الرجوع الي حزء من النمن يعرف فدره بمعرفة نســـبة ,' قدرنقصان العيب من قيمة المبديم فيرجع من الثمن بمنل نسبته ، وزوال الملائءن ا المميب يمنعه من الرد في الحال ، ولا يمنع طاب الأرس في الحال لنوقم ا عود الملك على الاصمح مر ولو عاد الملك اليه نم اطلع على عيب فله الرد على ا الاصح ﴿ فَالَوْائِلُ الْمَائِدُكُالَّذِي لَمْ يُؤْلِّ ۚ النَّالَثُ ۗ التَّقْصَادِ اللَّهُ وَمَرْفَةُ المبيب سبب بطلان الحيار وفوات المطالبة بالارش لتقصيره * وترك التقصـير بأن |

الطواريُّ فروع الملك فينتظر آخر الامر وما يستقرُّ عليه آخراً يقدر وجوده أُولاً (و) * ويحصل الفسخ بوطء البائع (و) وبيعه وعتقه وهبته مع القبض وانكان من ولده * ولا تحصـل الاجازة (و) بسكوته على وطء المشترى * وما جعلناه فسخاً من البائم فهو اجازة (و) من المشتري ان وجــــ * وكذا الاجارة والتزويج في معنى البيع (و) من كل واحد منها * والعرض على البيع والاذن فيه لا يقطع خيار البائع * ولو اشترى عبداً بجارية وأعنقهما معاً تمين العتق في العبد على الاصح (ح) تقديماً للاجازة على الفسخ ﴿ القسم الثاني خيار النقيصة ﴾ وهو ما يثبت بفوات أمر مظنون نشأ الظن فيه من التزام شرطي *أو قضاء عرفي *أو تغرير فعليّ (أما الالتزام الشرطيّ) فهو أن يقول لعت نشرط أنه كاتب أو خباز أو متجعد الشعر فان فقد فللمشتري الخيار * وكذلك كل وصف يتعلق به غرضأو مالية (وأما القضاء الدرفيّ)فهوالسلامة ا عن العيوب المذمومة فهما فاتت ثبت الحيار * وذلك بكل عيب ينقص القيمة *والخصيّ معيب وان زادت قيمته * واعنياد الزنا والسرقة والاباق والبول في الفراش (ح) عيب * والبخر والصنارن (ح) الذي لا يقبل المعالجة ويخالف العادة عيب في العبيد والاماء * وكون الضيعة منزل الجنود * وثقل الخراج عيب * وكل عيب حدث قبل القبض فهو من ضمان البائم * والرد يثبت به « وما حدث بعده فلاخيار به(م) * وان استند الى سبب سابق كالقطع بسرقة سابقة والقتمل بردة سابقة والافتراع بنكاح سابق فقيمه خلاف (وأما النغرير الفعليّ) فهو أن يصرّي ضرع الشاة حتى يجنمع اللبن ويخيل غزارة اللبن فمهما اطلع عليه ولو بمد ثلاثة أيام ردّها (ح) وردّ معها صاعاً من تمر بدلاً عن اللبن الكائن في الضرع الذي تعذر ردّ عينه لاختلاطه

العقد فيحلف أنى بعتبه وأقبضينه وما به عبب ﴿ وَلا يُمتنع الرَّدُ بُوطِّهِ الثَّبِيبِ (ح)* والاستخدام* ولا بالزوائد (ح) المنفصلة ﴿ بل تسلم (م) الزوائد للمشتري ان حصلت بعد القبض * وكذلك لو حصلت فبل الفيض على أُقيس الوجهين * والحمل الموجود عند العفد بسلم أَدْضَاً للمشـنري على أصـح أ القولين * والافالة فسنخ (م) على الجديد الصحبح * ولا يتوقف الرد بالعبب على حضور الخصم وقضاء القاضي (ح) ﴿ النظر الىالثَ ۚ فَ حَكُمُ العَمْدُ ا الحكم) فهوانتقال الضمان الى المشتري والسلط على التصرف اذ المبهم قبل. القبض في ضمان البائع (م) * ولو تلف انفسيخ العقد والدلاف المستري فبض منه " واتلاف الاجنبيّ لا يوجب الانفساخ على أصح القولبن ﴿ وَلَّكُنَّ ينبت الحيار للمشــتري * واتلاف البائع كاللاف الاجنيّ على الاصــــم. وان إ نعيب المبيع بآفة سماوية فبل القبض فللمشيري الخيار ، فان أجاز بجسنر بكل الثمن ﴿ ولا يطالب بالأرش الا أن بكون النعبب بجناية أجنبي فبطالبه ا بالأرس * وكذا ان كان بجنابة البائع على الاصح * ونلف أحدالعبـــد بن | يوجب الانفساخ في ذلك القدر (و) وسقوط هـ. مله من النمن ﴿ والسفف إ من الدار كأحد العبدين ، لأكالوصف على الالله بر ، وفد نهى رسدول الله صلى الله عليه وسلم عن بع مالم يقبض ﴿ وَلَا بِمَاسَ عَلَى البَّمِ العَّسَى (وَ) والهبة (و) والرهن * وَكَذَلْكُ لا يَقَاسَ عَلَيْهِ الْآجَارِهِ * وَالنَّزُونِجُ عَلَى الْآصِحَ | * وبيع الميراث والوصية والملك العائد بالفسيخ قبل القبض والاسنرداد جائزًا * وانمـا المـانع يد تقنضي ضمان العدد * ولذلك لايجوز بـم الصــدان قبل | القبض اذافلنا آنه مضمون على الزوج ضمان العقد * وكذلك فى بدل الخلع والصاحح

يردعليه في الوقت انكان حاضراً * وانكان غائبًا أشهد شاهدين حاضر بن فان لم يكن حضر عند القاضي ويترك الانتفاع في الحال * وينزل عن الدابة ان كان راكباً * ويضع عنه إكافه وسرجه فانه انتفاع * ولا يحط عذاره فانه في محل المسامحة الا أن يعسر عليه القود فيعذر في الركوب الى مصادفة الخصم أوالقاضي﴿ الرابع ﴾ العيب الحادث مانع من الرد * وطريق دفع الظلامـــة | أن يضم أرش الحادث الي المبيع ويرده*أو يغرم البائع له أرش العيب القديم * فان تنازعاً في تعيين أحد المسلكين فالاصح أن طالب أرش القديم أولى بالاجابة لان أرش العيب الحادث غرم دخيل لم يقتضه العقد * وانكان | المبيع حلياً وقدقو بل بمثل وزنه فبضمّ الارش اليه أواسترداد جزء من الثمن أ الفضل وهو الاصح * وقيل أنه لا يبالي بذلك أذ المحذور الزيادة في المقابلة في التداء عقده * واذا أنعل الدالة وأراد ردها بالميب فلينزع النعل * وانكان ا نزع النعل يعيبها فليسمح بالنعل * والافليسله على البائع أرش ولافيــة النعل ا * وان صبغ الثوب بما زاد في قيمته فطاب فيمةالصبغ له وجه *واكن أ ادخال الصبغ وهو دخيل في ملك البائع كادخال أرش السبب الحادث * ولا يرد البطيخ (ح و) والجوز والبيض بعد الـكسـر وان وجده معيباً بل يأخذ ً أرش الميب * وقيل ان له الرد (م ح و ز) وضم أرش الكسر اليه * واذا ً اشتري عبداً من رجاين فله أن يفرد (ح) أحدها برد نصيبه * واذا اشتري ا رجلان عبداً من واحد فلأحــدهما أن يفرد نصيب نفســه بالرد على أصح ا القولين * واذا تنازعافي قدم العيب وحدوثه فالقول قول البائع اذ الاصل لزوم

في موجب الالفاظ المطلقة وتأثيرها باقتران العرف * وهي ثلاثة أقسام ﴿ الاوَّلَ ﴾ مايطلق في العقد ﴿ فَنِ اشتري شيئًا عِمَانَة فقال لغميره وليتكُ أ هذا العقد فقبل انتقل الملك اليه بالمـائة» وسلم الزوائد للاول (و) × وتتجدد إ الشفعة بجريان هذا البيع (و) ﴿ ولوحط عن المائه لحق الحط (و) المستري الثاني أ لانه في حق الثمن كالبناء * ولوقال أشركتك في هذا العقد على المناصفة كان أ تولية في نصف المبيع * ولو لم يذكر المنــاصفة فالاصـــ التـــنزيل على الشعار | ﴿ القسم الثاني ﴾ ما يطلق في النمن من ألفاظ المرابحـة ﴿ فاذا فال بعت بمـا أَ اشـــتريت ورمح دهيازده وكان فد اشــتري بمائه استحق مائة وعشرة ﴿ ولو ا قال بحط ده یازده وکان قد اشتری بمائة وعشرة استحق مائة (و) * ولو أ قال بعتك بما قام على استحق مع الثمن ما بذله من أجرة الدلال والكيال وكراء البيت * ولا يستحق ماأنفقــه في علف الدابة.. ولاأجرة مثله انكان | يه مل بنفسه أوكان البين ماكم لانه ليس من خرج التجارة * فلوكان ا مقدار مااشنري به أو ماقام عليه مجهولا للمشتري الناني عند العقد بطل (و) عقده * ويجب (ح) على البائع حفظ الامانة بالصدق في عدر مااشتري به وبالاخبار عما طرأ في يده من عيب منقص أوجناية (ح) ﴿ وَلَا يَلْزُمُ الْاخْبَارِ إِ عن الغبن(و) في المقد * ولا عن البائم وان كان ولده (سرو) .. و يجب ذَكر تأجيل الثمن أ قلنا لا يحط فله الحيار لكونه مظلوماً باللبيس الااذا كان عالماً بكذبه *والاصحأن لاخيار للبائم ان فلنا يحط ولا للمشيري ، ولوكذب بنقصان الثمن وصدفه المشنري فالاصح أن لابلحمه الزيادة اذ العمد لا يُصنيل الزبادة | ولكن للبائع الخيار ان صدقه المشتري * وان كذبه فلاتسمع بينته ودعواه

عن دمالعمه * والمبيع سواء كان منقولا أوعقاراً (ح) فيمتنع (م) بيعه قبل القبض * وان كان دينا كالمسلم فيه فكمثل (م) * وكل دين ثبت لابطريق المعاوضة بل نقرض أو باتلاف فيجوز الاستبدال عنه ولكن بشرط قبض البدل في الحِلس على الاصح ﴿ ولا يجوز بيع الدين من غير من عليه الدين على إ الاصح * والاظهر منع الحوالة بالمسلم فيه * وعليـه لان في الحوالة معنى الاعتياض * ويجوز (و) أن يستبدل عن النقدبالنقد وان كان ثمناً (و)المحديث هذا اذا لم يكن معيناً * فانءين تهدين (ح) * وامتنع (ح) الاستبدال عنه * وانفسخ المقد بتلفه (ح) (أماصورة القبض) فيحكم فيه بالعادة * ففي المقار يكني فيه الثخلية * وفي المنقول يكني فيه النقل * ولا يُكني التخلية (مح) *وقدفيل يحصل انتقال الضمان بالتخلية * وما يشستري مكايلة فتمام القبض فيه بالنقل * والكيل * فاذا اشتري مكايلة و باع مكايلة فلا بد لكل بيع (و) من كيل جديد ليتم القبض للحديث ﴿وليس لأحد(و)أن يقبض لنفسه من نفسه فيتولى الطرفين * الا الوالد يقبض لولده من نفسه * ولنفسه من ولده كما يضعل ذلك في طرفي البيم (وأماوجوب التسليم) ييم الطرفين والبداءة بالبائع (حم) في قول ﴿ وبالمشترى في قول ﴿ ويتساويان (مح) في أعدل الاقوال فمن ابتدأ أجبر صاحبه * فان سلم البائع طالب المشتري بالثمن من ساعته * فان كان ماله غائباً أشهد على وقف ماله أي حجر عليه (و) *فان وفي أطلق الوقف عنه * وان لم يكن له مال فهو مفاس * والبائع أحق (ح) بمتاعه هذا لفظ الشافعي رضي الله عنه وهذا حجر سببه مسيس الحاجة اليه خيفة فوات أمواله بتصرفه * وذلك عنــد امتناع الفسخ بالفلس * وقيــل بانــكار الحجر لكنه خلاف نص الشافعي رضي اللهعنه ﴿ النظر الرابع ﴾ منالكتاب الرفوف * والسلاليم المنبنة بالمسامير ﴿ اللَّهُ طُلَّ اللَّهِ العبد ﴾ ولا يتناول مال العبد وان قلنا أنه علك بالتمليك * وفي ثبابه الني عليه ثلاثه أوجه * وفي الثالث يندرج ساتر المورة دون غيره * والوجه الصحيح تحكيم العرف ﴿اللَّفْظُ الْحَامُسُ الشجر ﴾ ويندرج تحنه الاغصان والاوران حتى ورق الفرصاد على الاصح وكذا العروق *ويسنحق الانفاءمغروساً * ولايستحق المغرس على الاصحمن القولين *ولكن يسنحن منفعه اللابقاء *وان كان عليها نمرة مؤيرة لم نندرج تحنه *وغيرالمؤبرة تندرج (ح) * وفِ معنى المؤبرة كل ثمرة بارزة ظهرت الناظربن * واذا تأبر بمض النمار حكم بالقطاع النبعمة فىالكل نظراً الى وقت النأببرلسسر تتبع العنافيد * هذا اذا أيحد النوع وشملت الصفقة * فان اختلفا أو احدهاففيه خلاف مدوليس لمشتري الاشجار أن يكاف البنم اقطع المار وبل له (ح) الا بفاء الى أوان القطاف للعرف .. ولكم واحد أن بسنى الاشجار اذاكان يحناج اليهان لم يكن تضرر صاحبه عنوان نفابل الضرران فأبها أولى به عنه فلانه أوجه أصمها أن المشتري أولى اذا النزم البائع سلامه الاشجار له * وفي الثالث يتساوبان فيفسخ العقد لتعذر الامضاءان لم نصطلحاء ومعما لم تتضرر النمار بالسق وتضر رالشجر بنرك السقى فعلى البائع السبي أو الفطع ﴿ اللفظ السادس بيع النمار ﴾ وموجب اطلافه استحقاق الابفاء الى القطاف؛ فال كان بعمد بدو الصلاح صح بكل حال ، و، وجب الاطلاق السمية (ح) ، وان كان فيله بطل (ح) الآبشرط الفطع لأنها شهر ص العاهات فلا يونق بالفدره على السلم المِي الفطاف * وقد نهى عليه السلام عن بع المار حيى ننجو من العاهة ولو اشتراها صاحب الشجرة فلا مجب شرط القطع(و)، واو باع السجرة وبفبت التمار له لم بجب شرط الفطم لان المبيم هو السجر ولا خوف فيسه * ولو باع

لانه على نقيض ماسبق، نه وان ذكروجهاً مخيلا في الغلط فتسمع دعواه على رأى لبهض الاصحاب متجه ﴿ القسم الثالث ﴾ مابطلق في المبيع "وهي سنة أَلْهَاظَ ﴿ الْأُولُ لَفُظُ الْأَرْضُ ﴾ وفي معناها العرصة والساحة والبقعة . ولا تندرج تحتها الاشجار والبناء على أصح القولين؛ الااذا قال بعت الارض ا (و) بما فيها * وأصول البفول كالاشجار* والزروع لاتندرج قطعاً *ولاالبذر ا وان كان كامنا ﴿ والاصح أنها لا تمنع صحة بيع الارض كما لو باع داراً مشحونة بأمتعة * نعم ان جهل المشترى فله الحيار لتضرره بتعطيل المنفعة * والاصح آنه يدخل في ضمان المشتري (ح) ويده بالتسليم اليـه وان نمذر انتفاعه يسبب الزرع * والحجارة ان كانت مخلوقة في الأرض اندرجت * وان كانت إ مدفونة فلا *وعلى البائع النقل والتفريغ وتسوية الحفر * فان كانت تنعيب به إ الارض أو تتعطل به منفعة في مدة النقل فله الحيار عندالجهل * فان أجاز فالاظهر ال أن له طلب أجرة المنفعة في هذه المدة وفي مدة هاء الزرع * وكذلك له طلب آرش التعيب * فان ترك البائع الحجارة بطل خيار المشترى لانه غير منضرر بالبقاء * ثم لا يملكه بمجرد الاعراض(و)الا اذا جرى لفظ الهبة و نسرطها ﴿ اللَّفْظُ النَّانِي البَّاغُ ﴾ وفي معناه البسنان * وهو مستتبع للانسجار * ولا يتناول البناء على الاظهر * وأما اسم العرية والدسكرة(٣) بتناول البناء والشجر أ ﴿اللفظ الثالث الدار﴾ ولا يندرج تحته المنقو لات الامفتاح الباب استثناه صاحب إ النلخيص * ويندرج تحته الثوابت وما أثبت من مرافق الدار للبقاء كالا بواب والمغاليق * وفي الاشجار وحجر الرحا والاجانات!لمثبتة خلاف*وفي معناها

النظر الى جانب من حصل الرطب في ملكه لان الرطب محل الحرص الذي هو خلاف القياس * هذا في الرطب بالتمر * فأما في الرطب بالرطب فقيه خلاف * وكذا في غير المحاويج اذا تعاطوا (ح) العرايا * واذا اجناحت الآفة الثمار قبل القطاف وبعد التنخلية فهي من ضمان البائع على أحد القولين * وميل الجديد الى أنه ابس من ضمانه (م) * وما فات بآفة السرقة ليس من ضمانه على الاصح * ويجب على البائع أن يدي الاشجار التربة النمار * فان ترك الستى فقسدت الثمار فهي من ضمانه * فان لم تقدم على القبض المقبوض عرض تقدم على القبض * وان باع الفتاء أو ما يغلب عليه التلاحق وعسر التسليم بطل على الاصح * فان كان باع الفتاء أو ما يغلب عليه التلاحق وعسر التسليم بطل على الاصح * فان كان عادراً واتفق ذلك قبل القبض انفسخ العقد على قول * ولمل الاظهر أنه لا ينفسخ * ولكن المستري الحيار (و) ان لم يهب البائع ما تجد د منه * فان وهب سفط خياره * وان كان ذلك بعد التخلية * فان قانا ان الجوائح من نمانه فهو كما قبل الدخاية

- يرز النظر الحامس من كناب البيع عجره

﴿ فِي مِدَايِنَةِ العِبِيدِ وَالنَّالِفِ ؛ وَفَيْهِ بَابَانَ ﴾

﴿ الأول في مماملة المبيد

والنظر في المأذون له في النجاره وغيره أما المسأذون به فالنظر فيما يجوز له وفي العهدة وفيما يغضى منه دبونه أما ما بجوز له في فكل ما يندرج تحت اسم النجارة أوكان من ارازمه فلا ينكم ولا بؤاجر (ح) نفسه العلم ولا يتعدى (ح) النوع الذي رسم له الانجار فيه ولا يأذن (م) المبيده في التجارة الا بتوكيل مسين ولا يتخذ (م) المدعوذ للمجهزين ، ولا يعامل سيده (ح) * ولا يتصرّف (ح) فيما اكتسب باحنطاب واصطارا دواتهاب

الشجرة مع الثمرة فلا يشترط القطع لفتمد العلة المذكورة * ولو اطرد عرف قوم بقطع الثَّمار فني الحاق العرف الحاص بالعام خــلاف * ثم الفقوا على أنَّ وقت بدو الصلاح كاف (ح) كما في التأبير ولكن بشرط أتحاد الجنس * وكذلك ينبغي أن يتحد النوع والبســـتان والملك * والصفقة *فلواختلف شيء من ذلك قفيه خلاف، وصلاح الثمار بأن يطيب أكلما ويأخذ الناس في الاكل وذلك بظهور مبادي الحلاوة * وبيــع البطييخ ان كان مع الاصول يتقيــد إ (و) بشرط القطع قبل الصلاح الا اذا بيع مع الارض ﴿ وبيع أصول البقل لا يتقيد به اذ لا يتعرَّض للآفة * ولا بد من الاحتياط في أمرين ﴿ أحدها ﴾ أَنْ تَكُونَ النَّهَارِ بَادِيةَ الأَّ عَلَى قُولَ تَجُويْرِ بِيعِ الفَائْبِ ﴿ أُوفِيمَا صَلَاحَهُ فِي القَائَهُ فَ الكهام كالرمان * وفي استتار الحنطة بالسنبلة والارزة بالقشرة والباقلاء والجوز بالقشرة العليا خلاف (مح) منشؤه أن الصلاح هل يتعلق ببقائه فيها ﴿ الثاني ﴾ أن يحذر من الربا فلو باع الحنطة في سنبلها بحنطة فهي الحاقلة (٣) (م) المنهى عنها وهي ربًّا اذ لا يمكن الكيل في السنابل * وكذا لو باع الرطب بالتمر أيضاً فهي المزابنة المنهى عنها (م) * ولاخبر في التخمين بالحرص * الافيمادون خمسة أو سق (ح) اذا باعها خرصاً بما تمود اليـه على تقدير الجفاف وهي وميل المزنى رحمه الله تعالى الى تخصيص الجواز عادون خمسة أوسق لترددال اوى فيه * فلو زاد على خمسة أوسق في صفقات جاز (ح) * وكذا اذا تعدّ د المشترى أ واتحد البائم * ولو اتحد المشنري وتعدّ د البائع ففيه خــلاف * ووجه الفرق

والرهن (ح) وغيره * فوجبه التحالف سواء كانت السلمة قائمة أو هالكة" (حم) جري مع العاقد؛ أو مع ورثته؛ قبـل القبض أو بعـده (ح) لقوله صلي الله عليه وسملم اذا اختلف المتبايمان تحالفًا وترادًا ﴿ وَبَحْرَى ا فى كل معاوضة * كالصلح عن دم العمد * والخلع * والنكاح * والاجارة * | والمساقاة * والقسراض * والجمالة * ولكن أثره في بدل الدم والبضع | الرجوع الى بدل المئل لافسخ الخلع والنكاح * ولو قال وهبت هذا مني | فقـال لابل بعتــه فالقول قوله في أنه ماوهب ﴿ وَلَمْ يَتَّحَالُمَا اذْ لَمْ يَتَّفَا عَلَى ا عقد ﴿ وَلَوْ تَنَازُعَا فِي شَرَطَ مُفْسَـدٌ فَكَذَلَكُ ﴿ وَالْاَصِيحَ أَنَ الْقُولَ قُولَ مِنْ الْ ينكر الشرط الفاســـد * ولو رد المبيع عليه بعيب فقــال هـذا ليس مافبضته منى فالقول قوله * وان جرى ذلك فى المسلم فيه ففيه خلاف من حيث انه [لم يمترف له بقبض صييح ﴿ وقال ابن سريج ان كان بحيث لو رضي به ﴿ لوقع عنجهة الاستحقاق لرجوع التفاوت الى الصفة فهو كالمبيع لان القبض صحيح فيه لو رضي به ، ﴿ أَمَا كَيْفِيةَ الْهَيْنِ ﴾. فالبداءة (ح) بالبائع * وفي السلم أ بالمسلم اليه ﴿ وَفِي الـكتابة بالسيد لانهما فيرتبة البائع ، وفي الصداق بالزوج [لانه في رتبه بائم المدال ، وأثر التحالف بغاير فيه لا في البضم ، وقيل انه | يبدأ بالمشدري وهو محنريج وفيل بنساوبان فبتسده بالقرعة أوبرأسي القاذي ء نم يحلف البائع يميناً واحداً ويجمع بينالنفي والانبان له ويقدم(و) [النني فيقول والله مابِمته بألف بل بمته بألفين ﴿ فَانَ حَلْفَ الْبَائْعِ عَلَيْهُمْ وَأَكُلُّ ا المشـ تري عن أحدهما قفني عليه له وفيــه هول مخرّج أنه لايجمع في يمــين واحــدة بين النفي والاتبات بل يحلف البــائم على النفي ثم المشترى على النفي | « ثم البائع على الاثبات تم المنسترى على الاثبات فينمدد اليمين « أما حكم أ

*ثُمِلاً يَنْعَزَلُ (ح) بالأباق * ولايستفيد (ح) الأذن بالسكوت واذا ركبته الديون لم يزل (ح) ملك سيده عما في يده * ويقبل اقراره (ح) بالدين لابيه وابنه ﴿ وَلاَ يَكْتَنِي بَقُولُه (ح) انِّي مَأْذُونَ ﴿ بِلِّ لا بِد من سماع من السيد أو بينة عادلة « ويكتني بالشيوع على أحد الوجهين » ويكتني بقوله في الحجر أ ﴿ أَمَا الْعَهَدَةُ ﴾ فهو مطالب (و) بديون معاملته * وكذا سيده على الاظهر * وقيل السيد لايطالب أصلا * وقيل يطالب ان لم يكن في يد العبــد وفاء *ويطرد هذا الحلاف في عامل القراض مع رب المال * وقيــل بطرده أيضاً في الموكل اذا سلم الى وكيله ألفاً معينة * وانَّ عتق العبد طولب به * فان غرمه فني رجوعه على السيد وجهان * ولو ســـلم الى عبده ألفاً ليتجربه فاشترى بعينه شيئًا وتـلف الالف انفسخ العقد * وان اشتري في الذمة فشــلاثة أوجه | * الثالث أن للمالك الحيار ان شاء فسخ وان شاء أجاز وأبدل الالف مُؤاّمًا | قضاء ديونه ﴾فمن مال التجارة * لامن رقبته (ح) * وفي تعلقه باكتسابه | منالاحتطاب وغيره وجهان هِووأما غير المأذون، فلا يتصرف بما يضر سيده كالنكاح فانه لا ينعقد دون اذنه * والاقيس جواز اتهاله *وقبولهالوصية ا فيدخل في ملك سيده كما يدخل باحتطابه * ويخلع زوجته *ولا يصمر(ز) ضمانه وشراؤه على الاصح لانه عاجز عن الوفاء بالملتزم * وقيل انه يصح كما في المفلس *ولا يملك العبد بتمليك السيد (م) على القول الجديد

- 🦠 الباب الثاني في التحالف 🏂 –

والنظر في سببه وكيفيته وحكمه ﴿ أما السبب﴾ فهو التنازع في تفصيل العقد وكيفيته بعد الاتفاق على الاصل * كالحلاف في قدر العوض (ح) وجنسه المجروبة و الاجل (ح) والحياد (ح) * وشرط الكفيل (ح) والحياد (ح)

العادة الأجل * فان أطلق ثم ذكر الاجل قبل التفرّ ق جاز نصّ عليه * ثم لايجوزتأقيت الاجل بالحصاد والدياس (م) وما يختلف وقته * ويجوز (وح) بالنيروز والمهرجان ﴿ وَكَذَا بِفُصْحَ(وَ) النَّصَارَى وَفَطَّرَ البَّهُودُ (وَ) انْ كَانَ يَعْلَمُ دون مراجعتهم * وفي قوله الى نفر الحجيج * أو الى جمادي وجهان * والاصح صحته * والتنزيل على الاول * ولو قال الى ثلاثة أشهر احتسب بالاهلة (ح) الاشهرا واحداً انكسر في الابتداء فيكمل ثلاثين * ولو قال إلى الجمعة أو رمضان حل بأول جزء منسه * ولو قال في الجمعة أو في رمضان فهو مجهول لانهجعله ظرفًا * ولوقال الي أول الشهر أو الي آخره فالمشهور البطلان لانه يعبر به عن جميع النصف الاول والنصف الاخـير ﴿ النَّـرَطُ الثَّالَثُ ﴾ أن يكون المسلم فيه مقدوراً على تسليمه * فلا يصح السلم فى منقطع لدى المحل| * ولايضر الانقطاع قبله (ح) ولابعــده * ولا يكنى الوجود فى قطر آخر لايعتاد نقله اليه في غرض المعاملة » ولوأسلم في وقت الباكورة في فدركثير يمسر تحصيله ففيه وجهان » ولو طرأ الانقطاع بعد انعقاد السلم فأصح القولين انه لاينفسخ بلله الحيار كما في العبد المبهم ﴿ وَلُو تَدِينَ الْعَجْزُ قَبْلُ الْحُلُّ فَفِي تنجيز الحيار أو تأخره الى المحل قولان » وأصح القولين أنه لاينسترط تميين مكان التسليم * بل ينزل المطلق على مكان العقد ﴿ الشرط الرابع ﴾ أن يكون معلوم المقدار بالوزن أو الكيل * قال رسول الله صلى الله عليه وسلم * من أسلم فليسلم في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم ﴿ وَلَا يَكُفَى أَلَمُدُ فَيَ المعدودات * بللا بدمن ذكر الوزن في البطيخ والبيض * والباذنجان *والرمان * وكذا الجوز * واللوز ان عرف نوع لا يتناوت فى القشور غالباً * ويجمع فى أ اللبن بين العد والوزن * ولو عين مكيالا لا يعتاد كالكوز فسد العقد * وان

التحالف فهو انشاء الفسخ اذا استمرا على النراع * وفيه قول مخرّج أنه ينفسخ * ثم القاضى يفسخ * أو من (و) أراد من المتعاقدين فيه وجهان * ثم يردعين المبيع عند التفاسخ ان كان قائما والا فقيمته عند التلف اعتباراً بقيمته يوم التلف على الاصح * وقبل يعتبر يوم القبض * ولو كان المبيع عبدين وتلف أحدها ضم قيمة التالف الى القائم * ولو كان تعيب في يده ضم أرش العيب اليه * وان كان آ بقاً أو مكاتبا أو مرهو ناأو مكرى غرم القيمة * واذا ارتفعت الموانع فني رد العين واسترداد القيمة خلاف

-oﷺ كتاب السلم والقرض * وفيه بابان ﷺ o−

﴿ الأول * في شرائطه ﴾

والمتفق عليه منها خمسة ﴿الأول ﴾ تسليم رأس المال في المجلس جبرا للغرر في الجانب الآخر * ولوكان في الذمة فعين في المجلس فهو كالتعيين في العقد * ومها * وكذلك في الصرف * وفي مثل ذلك في بيع الطعام بالطعام خلاف * ومها فسيخ السلم استرد عين رأس المال وان كان قد عين بعد العقد على الاصح * وأصح القولين وهو اختيار المزني أن رأس المال اذا كان جزافا غير مقدر جاز العقد (ح) كما يجوزف البيع وكما يجوزمع الجهل بقيمته ﴿ الشرط الثاني ﴾ أن يكون المسلم فيه دينا * فلا ينعقد في عين لان لفظ السلم للدين * وهل ينعقد بيماً فيه قولان * وكذلك لوقال بعت بلا ثمن هل ينعقدهمة * والاصح ينعقد سلم الابطال لتهافت اللفظ * ولو أسلم بلفظ الشراء انعقد * وهسل ينعقد سلما ليجب تسليم رأس المال في المجلس فعلى وجهين * منشؤهما تقابل النظر الى اللفظ والمعنى * ولايشترط (ح) في المسلم فيه كونه مؤجلا * ويصح سلم الحال اللفظ والمعنى * ولايشترط (ح) في المسلم فيه كونه مؤجلا * ويصح سلم الحال اللفظ والمعنى * ولايشترط (ح) في المسلم فيه كونه مؤجلا * ويصح سلم الحال (حم) ولكن يصر ح بالحلول * فان أطلق فهو محمول على الاجل لافتضاء (حم) ولكن يصر ح بالحلول * فان أطلق فهو محمول على الاجل لافتضاء (حم) ولكن يصر ح بالحلول * فان أطلق فهو محمول على الاجل لافتضاء (حم) ولكن يصر ح بالحلول * فان أطلق فهو محمول على الاجل لافتضاء (حم) ولكن يصر ح بالحلول * فان أطلق فهو محمول على الاجل لافتضاء (حم) ولكن يصر ح بالحلول * فان أطلق فهو محمول على الاجل لافتضاء (حم) ولكن يصر ح بالحلول * فان أطلق فهو محمول على الاجل لافتضاء (حم) ولكن يصر ح بالحلول * فان أطلق فه و محمول على الاجل لافتضاء (حم) ولكن يصر ح بالحلول * فان أطلق في المحمل علي الاجل لافتضاء (حم) ولكن يصر ح بالحكول * فان أسلم فيه كونه مؤلم علي الاجل لافتضاء (حم) ولكن يصر ح بالحكول * فان أسلم فيه كونه مؤلم علي الاجل لافتضاء (حم) ولكن يصر ح بالحكول * في الاجل المناء ولم المناء النظر المناء المن

الجشة * ويقول في اللحم لحم بقر أوغنم ضأن أومعز ذكر أوأتي خصي أو غير خصي رضيع أو فطيم معلوفة أو راعية من الفخذ أو من الجنب * ولا يشترط نزع العظم * ولا يسلم في المطبوخ والمشوي اذاكان لا يعرف قدر تأثير النار فيه بالعادة * وفي السلم في رؤس الحيوانات بعد التنقية من الشعور قولان لترددها بين الحيوانات والمعدودات * والاصح في الاكارع الجواز لقلة الاختلاف في أجزائها * ويجوزالسلم في اللبن * والسمن * والزبد * والحيف والوبر * والصوف * والقطن * والابريسم * والغزل المصبوغ وغير المصبوغ * وكذا في الخلف في الثياب بعد ذكر النوع والدقة والغلظ والطول والعرض * وكذا في الحطب في الثياب بعد ذكر النوع والدقة والغلظ والطول والعرض * وكذا في الحطب والحشب * والحديد * والرصاص * وسائراً صناف الاموال اذا اجتمعت الشرائط التي ذكر ناها * فان شرط الجودة جاز * ونزل على أقل الدرجات * وان شرط الاجود لم يجز اذ لا يعرف أقصاه * وان شرط الرداءة فكذلك لا يجوز فان شرط الارداً جاز على الاصبح لان طلب الارداً عناد محض فلا يثور به شرط الارداً جاز على التعريف ينبغي أن يكون بلغة يعرفها غير المتعاقدين نزاع * والوصف الذي به التعريف ينبغي أن يكون بلغة يعرفها غير المتعاقدين نزاع * والوصف الذي به التعريف ينبغي أن يكون بلغة يعرفها غير المتعاقدين نزاع * والوصف الذي به التعريف ينبغي أن يكون بلغة يعرفها غير المتعاقدين

-٥٠﴿ الباب الثاني في أداء المسلم فيه والقرض ﴿ ﴿٥-

هِ أما المسلم فيه ؛ فالنظر في صفته وزمانه ومكانه (أما صفته) فان أتي بغير جنسه لم يقبل لانه اعنياض وذلك غير جائز في المسلم فيه * وان كان من جنسه ولكنه أجود وجب قبوله * وان كان أردأ منه جاز قبوله ولم يجب * وان أتى بنوع آخر بأن أسلم في الزبيب الابيض فجاء بالاسود فني جواز القبول وجهان اذ يكاد أن يكون اعنياضا (أما الزمان) فلايطالب به قبل المحل ولكن ان جاء به قبله وله في التعجيل غرض بأن كان بالدين رهن أو ضامن أو كان يظهر (و) خوف الانقطاع وجب القبول " يجب قبول النجوم من المكاتب يظهر (و) خوف الانقطاع وجب القبول * كا يجب قبول النجوم من المكاتب

كان يعتاد فسد الشرط وصبح العقد على الاصبح لانه لغو ﴿ وَاوَ أَسْلَمُ فَي ثُمْرَةً بستان بعينه بطل لانه ينافي الدّينية ﴿ وَانْ أَصَافُهُ الَّي نَاحِيةَ كَمْقَلِّي البَّصِرةِ جاز اذ الغرض منه الوصف ﴿ الشرط الحَّامس } معرنة الأوصاف: فلا يصم السلم الا في كل ماينضبط منه كل وحيف تختلف بن القيمة اختبلافاً ظاهرا لايتغابن الناس عثله في السلم * ولايصح في المختلطات القصودة الأُدكان(١) كالمرق والحلاوي والمعجو ناتْ والخفاف والقسى والنبال والاصح انه بصح في العتابي والخز وان المختلف اللحمة والسدى لأنه في حرٍّ الجنس الواحدكالشهد (و)واللبن * وَكَذَلَكُ مَالَا يَقْصِد خَلَطُهُ كَالْحِبْرُ وَفِيلُهُ الْمُلْحِ* وَالْجَابِنُ وَفِيلُهُ الانفحة * وكذا دهن البنفسج والبان * وفي خل الزبيب * والتمر وفيه الماء تردد * وأما ما يقبل الوصف لكن يفضى الاطناب فيه الي عن الوجود كاللآلئ الكبار؛ واليواقيت ؛ والجارية الحسناء مع ولدها الي غير ذلك مما يعزوجوده فان ذلك يوجب عسرا في النسليم فلا يجوز السلم فيه * ويجوز السلم في الحيوان(ح)للاخبار والآثارفيه فيتعرّ ضللنوع ﴿واللون ﴿وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُواللَّهُ وَتُهُ والسن فيقول عبد تركي أسمر ابن سبع طويل أو قصير أوربع «ثم ينزل كل شيَّ على أقل الدرجات ﴿ ولا يشترط وصف آحاد الاعضاء اذ يفضي اجتماعها الى عزة الوجود * وفي الكحل والدعج وتكاثم الوجه والسمن في الجارية *ومالايعز وجوده ولكن قديمد استقصاء فيه تردد * وكذا في ذكر الملاحة ويقول في البعير ثني أحمر من نعم بني فلانغير مودون أي غير ناقصالحلقة ا * ويتعرض في الخيل للون * والسن * والنوع * ولا يجب التعرض للشيات كالأغمرواللطيم(٣)*ويتعرض فيالطيور للنوع؛ والكبر * والصغر •ن حيث

يلزمه الوعد * بخلاف البيع فانه يفسد بمثله اذ بصير ذلك القرض جزأ من العوض المقصود (وأما حكمه) فهو التملك ولكن بالقبض أوبالتصر ف فيه قولان أقيسهاانه بالقبض لانه لا يتقاعد عن الهبة * وللعوض فيه مدخل وعلى هذا الاصح أنه لو أراد الرجوع في عينه جاز لانه أقرب الى حقه من بدله وله المطالبة ببدله للخبر * وان قانا يملك بالتصرف فقيل انه كل تصرف يزيل الملك فيخرج عنه الرهن والتزويج * وقيل كل تصرف يتعلق بالرقبة فبخرج عنه الرهن عنه الرهن أخرج عنه الرهن المستعار جائز

-ه﴿ كتاب الرهن * وفيه أربعة أبواب ﴾<−

-∞ ﴿ الباب الأول في أركانه ﴿ و-

وهى اربعة الراهن والمرهون والمرهون به وصيغة الرهن الآل الأول المرهون وفيه ثلاثة شرائط ﴿ الأولى ﴾ أن يكون عيناً فلا يجوز رهر الدين الرهن عبارة عن وثيقة دين في عين الهايئة كان عيناً لم يشترط (ح) فيه الافراز بل يصح رهن الشائع ويكون على المهايئة كا في شركاء الملك ﴿ الثانية ﴾ أن لا يمتنع اثبات يد المرتهن عليه كرهن المصحف (ح) والعبد (ح) المسلم من الكافر فيه خلاف مرتب على البيع الموكد رهن الجارية الحسناء ممن ليس بعدل فهو مكروه ولكن ان جري فالاصح صحته الجارية الحسناء ممن ليس بعدل فهو مكروه ولكن ان جري فالاصح صحته أم الولد «والوقف وسائر أراضي العراف من عبادان الى الموصل طولاً ﴿ ومن القادسية الى حلوان عرضاً وقف على اعتقاد الشافي رضي الله عنه وقفها عمر رضي الله عنه على المسلمين بعد تماكيا عنوة وقال ابن

قبل المحل * وان لم يكن له غرض سوي البراءة نظر فان كان للممتنع غرض بأن كان في زمان نهب أو غارة أو كانت دابة يحذر من علفها فلا يجبر * وان لم يكن من الجانبين غرض فقولان في الاجبار (أما المكان) فحكان العقد فلو ظفر به في غيره وكان في النقل مؤنة لم يطالب به * ولكن يطالب (و) بالقيمة للحيلولة *ثم لا يكون عوضاً اذ يبقي استحقاق الدين * وان لم تكن مؤنة طالب به * وفي مطالبة الغاصب بالمثل في موضع آخر مع لزوم المؤنة خلاف تغليظاً عليه ﴿ أما القرض ﴾ فأداؤه كالمسلم فيه ولكن يجوز الاعنياض عنه * ويجب المثل في المثليات * وفي ذوات القيم وجهان أشبههما بالحديث أن الواجب المثل *اسنقرض رسول الله صلى الله عليه وسلم بكراً وردّ بازلاً (٣) والقياس القيمة * ثم النظر في ركن القرض وشرطه وحكمه (أما ركنه) فمن جهة اللفظ صيغة دالة عليه كقوله أقرضتك « وفي اشتراط القبول وجهان » وجه المنع ان هــذه اباحة اتلاف بعوض وهي مكرمة ولذلك يجوز الرجوع (م) عنه في الحال * ولا يجوز (م) شرط الاجل فيه * وأما المقرض فكل ما جاز السلم فيه جاز قرضه الا الجواري ففيها قولان منصوصان والقياس الجواز * وما لا يجوز السلم فيه ان قلنا أنه يرد في المتقوّمات القيمة فيصح أيضاً اقراضه (أما شرطه) فرو أن لابجر القرض منفعة * فلو شرط ريادة قدر أو صفة فسد ولم يفــد جواز التصرّف * ولو شرط ردّ المكسر عرن الصحيح * أو تأخير القضاء (م) لغا شرطه وصح القرض على الاصح لانه عليمه لا له * ولو شرط رهناً أوكفيلاً به جاز فانه إحكام عينه * ولو شرط رهناً بدين آخر فسد * ولو قال أقرضتك بشرط أن أقرضك غيره صحّ ولم ٣) البكر من الابل حديث السنوالبازل المسن اه

الدين لانه معير في حقه ان كان الدين حالاً . وان كان مؤجاراً فقولان مولا باع في حق المرتهن الآ اذا أعسر الراهن ، ولو تلف في يد المرتهن فلاضمان على أحد على الاصح وان تلف في يدالراهن ضمن لانه مستعيرة والاصح أنه يشترط في هذه الاعارة ذكر قدر الدين و بنسه ومن يرهن عندهلان معنى الضمان ظاهر فيسه والذرض يختاب به ﴿ الرَّكُنَّ الثَّالَي المرهونُ بِهُ ﴾ وله ثلاثة شرائط أن يكون ديناً ثابتاً لازماً * فلا يرهن بدين ولا بدين لم شبت لعد كقوله رهنتك عا تقرضه مني أو بالثمن الذي ألنزمه بالشراء منك * ولو فال بعت منك العبد بألف وارتهنت النوب به فقال اشتربت ورهنت جاز على الاصح ، لأن شرط الرهن في البيم جأئز للحاجة فزجه به أولى وآكد : ولكن ليتقدّم من الخطابين والجوابين لفظ البيع * وليتأخر لفظ ا الرهن حتى يتأخر تمام الرهن عند تمام الببع ﴿ وَكُلُّ دَينَ لَا مُصَدِّيرً لَهُ الْيَ اللزوم كنجوم الكتابة لا يصح الرهر ن به ﴿ وما هو لازم أو مصيره الي اللزوم كالنمن في مدّة الخيار جاز الرهن به 14 وما أصله على الجواز الكن فد يصير الى اللزوم كالجعل في الجمالة فبه وحيان ٪ والاصمح المنع لانب سبب وجوده لم يتم قبل العمل فكأنه غير تابت ﴿ وَلا يَنْتَرَطُ فِي الدِّينِ أَنْ لا يَكُونَ به رممن بل تجوز الزبادة في قدر المردون بدين واحد ﴿ وَفِي الزبادة فِي الدين على مرهون واحد قولان ۽ واخليار المـزنيّ جوازه (ح) ﴿ الرَّكَنَ الْمَالَثُ الصيغة ﴾ ولا يخني اشتراط الايجاب والفبول فيه ﴿ وَكُلُّ شَرَّطَ قَرَلَ بِهُ مُمَّا يو افق مقتضي مطلقه ، أو لا يتعلق به غررض أصلاً فلا يقدم ، وما يغير موجبه كشرط المنع من بيعه في حقه فهو مفسد له وما لايفير مطاعه ولكن يتملق به غرض كهوله بشرط أن ينتفع به المرتهن فقولان في فساد الرهن *

ريج هي ملك * ويجوز رهن الام دون ولدها اذ لا تفرقة في الحال * وعند البيع تباع الام دون الولد على رأي * ويقال هــــذه تفرقة ضرورية * وعلى رأي تباع معمه * ثم يختص المرتهن بقيمة الام فتقو م الام منفردة فاذا هي مأنة ومع الولد فهي مأنة وعشرونفنقول حصة الولد سدس كيفها اتفق البيع * وقيل ان الولدأيضا يقدرقيمته مفرداً حتى نقل قيمته فتكون عشرة مثلاً فيقال هو جزء من أحــد عشر جزأ فيقسم على هذه النسبة * ورهر ن ما يتسارع اليه الفسـاد بدين مؤجل قبــل حــلول أجله صحيح ان شرط البيم وجعل الثمن رهناً *وان شرط منعه فباطل * وان أطلق فقولان * ولاخلاف أنه لو طرأ مايمر"ضه للفساد يباع ويجعل بدله رهناً * ويجوز رهن العبد (ح) المرتدكما بجوز بيعه ﴿ ورهر • _ العبد الجاني سنبني على جواز بيعه ﴿ ولص الشافعي رضي الله عنه على أن رهن المدبر باطل ﴿ وفيه قول مخرَّج منقاس أنه صحيح * وكذا رهن المعلق عتقه بصفة * وقيــل انه باطل اذ لا يقوي الرهن على دفع عتق جرى سببه * ويصح رهن الثمار بعد بدو الصلاح * والاصح جوازه أيضاً قبل بدو الصلاح وان لم يشترط القطع * ولكن عند البيع يشترط القطع * وقيل لا يجوز الا بالتصريح بالاذن في شرط القطع عند البيم ﴿فَانَ قِيلَ ﴾ هل يشترط أن يكون المرهون مَلكاً للراهن ﴿فَلنا ﴾ لا فقد نص الشافعي على أنه لو استعار الرهن جاز؛ وفي تغليب حقيقة الضمان أو العارية تردد قول * والاولى أن يقالهو فيما بدور بينالراهن والمرتهن رهن محض وفيما بين المعير والمستعير عارية * وفيما بين المعير والمرتهن حكم الضمان أغلب فيرجع فيه ما دام في يد الراهن * ولا يرجع بعد القبض على الاصمح لانه ضمن له الدين في عين ملكه ويقدر على أجيار الراهن على فكه بأداء

* وقيل بالفرق لضعف الرهن * ثم لا بد (و) من مضى زمان يمكن المسير فيه الي البيت الذي فيه الرهن حتى يلزم ينونص الشافعي رضي الله عنه أنه لا يكون قبضًا ما لم يصل الي بيته * وقيل ان ذلك انما بشترط عند التردد في بقائه ليتيقن وجوده » والاصح (و) أنه او باع من المودع دخل في ضمانه بمجرد البيع ﴿ ولو رهن من الناصب لم ببرأ (محز) من ضان النصب ﴿ كَمَا ا لو تعدي في المرهون يجامع الضمان والرهن : ولو أودع من الناصب يبرأ؛ ا وفى براءته بالاجارة منه وتوكيله بالبيع وجهان ﴿ وَكَذَلْكُ فِي بِرَاءُهُ الْمُسْمِيرِ ﴿ * وكذا لوصر ّح با براء الفاصب مع بقائه في بده ﴿ أَمَا الطُّوارِي ۚ فَبَلِّ الْقَبْضُ ﴿ ٢٠ ا فكل ما يزبل الملك فهو رجوع « والتزويج ليس برجـوع » واجارته رجوع ان قلنا انها تمنع من البيع ، والتدبير رجوع على النصّ ، وعلى التخريج لا ﴿ والنصُّ أنه يننسخ بموت الراهن ولا ينفسخ بموت المرَّبهن ﴿ فَقَيْلُ قُولَانُ بالنقل والتخريج لتردد الرهن بين البيم الجائز والوكالة :: وقيــل بالفرق لان ركن الرهن من جانب الراهن العين وهو منعلق حق الورثة والغرماء، وركنه إ من جانب المرتهن دينه وهو باق بحاله بعد وفاته ، والأظهر أنه لا ينفسخ بجنون العافدين «وبالحجر عليهماً بالنبذير · وفي انفساخه بالقلاب العصير خمراً * وباباق المبد وجنايته وجهان أيضًا * ولا بجوز اقباضه وهو خمر فلو القاب خمراً بعد القبض خرج عن كو نه مر هو نًا * فاذا عاد خلا عاد هر هو ُنا (و)* والتخليل بالقاء الملح فيه (ح) حرام الديب أبي طلحه ، وبالامساك غبر محرم *وكذا بالنقل من ظلّ الى شمس على الاصح

⁻ عجر الباب التالت من كم المرهون به المبين كرو-

وهو وثيقة لدين الرتهن في عين الرهن تمنع الراهن من كل مايقدح فيه

*واذا قال رهنتك الاشجار بشرط أن تحدث الثمار مرهونة فني صحة الشرط قولان * ولو شرط عليه رهن في بيم فاسد فظن لزوم الوفاء به فرهن فله (و) الرجوع عنه * كما لو ظن أن عليه ديناً فأدّاه ثم تبين خلافه * ولو قال رهنتك الارض فني اندراج الاشجار تحنه * وكذا في اندراج الأس تحت المجدار * وفي الخار في الثمار غير المؤبرة وفي الجنين واللبن في الضرع خلاف * وكذا في الصوف المستجز على ظهر الحيوان * وفي الاغصان الحلاف * ووجه الاخراج من اللفظ ضمف الرهن عن الاستتباع * الركن الرابع العاقد ؟ فلا يصح الا ممن يصح منه البيع * وفيه زيادة شرط وهو كونه من أهل التبرع * ولذلك لا يصح لولي الطفل أن يرهن ماله الا لمصلحة ظاهرة * وهو أن يشترى بمائة ما يساوي مائتين ولا يساوي المرهون آكثر من مائة حتى لو تلف لم يكن فيه ما لا يجبره المسترى * الأ اذا كان في وقت يجوز فيه الايداع خوفاً من الهب فيجوز الرهن * وكذا المكاتب (و) والمأذون (و) * ويجوز الولي الارتهان عند عسر الستيفاء الحق أو تأجله مهما باع بنسيئة مع الغيطة * ويجوز أن يرهن عقاره استيفاء الحق أو تأجله مهما باع بنسيئة مع الغيطة * ويجوز أن يرهن عقاره المنتبطة ظاهرة في القوت حتى لا يفتقر الى بيعه

-->ﷺ الباب الثاني * في القبض والطوارئ قبله ﷺ--

القبض ركن في الرهن لا يلزم (م) الآبه وكيفيته في المنقول والعقارما ذكرنا في البيع ولا يصح الآمن مكاف ويجوز للمرتهن أن ينيب غيره الآعبد الراهن ومستولدته لان يدهما يد الراهن ويستنيب مكاتب الراهن وفي عبده المأذون خلاف ولو رهن من المودع نص أنه يفتقر الي اذن جديد وفي الهبة من المودع نص أنه يلزم فقيل قولان بالنقل والتخريج «

سقط الغرم عنه * وني البيرع قبل حاول الاجل يمنع (ح) تعلقه بالثمن * وله الرجوع قبـل البيم ؛ وكذا اذا أذن في الهبة ووهب ولم يقبض الله الرجوع * واو شرط في الاذن في البيم جمل الثمن رهناً لم يجز ذلك في الاصح لانه نقل للوثيقة * ولو شرط أن يعبِّل حقه من الثمن فســـد الاذن (و) لانهاذن بعوض فاسد * بخلاف ما او شرط لوكيله أجرة مرن ثمن مايبيعه اذ ايس الموض ههنا في مقاللة الآذن ﴿ والتركُّةُ اذَا تَمَلَّقُتُ الدُّيونُ مِمَا كَالمُرْهُونُ فِي منع التصرف فيه * وقيل انه كالعبد الجاني * فال منع منه فظهر دين برد عوض بعد تصرف الورثة فني تتبعه بالنقص خلاف ﴿ الطرف الناني ١٠ جانب المرتهن * وهو مستحق ادامة اليه ولا تزال يده الا لاجل الانتفاع (ح) نهاراً ثم يردّ عليه ليلاً * ولو شرط التحديل على يد ثالث ليثق كل واحد به إ جاز * ثم ليس للمدل أسليمه الي أحدهما دون اذن صاحبه * فان فمل ضمن الآخر * ولو تغير حاله بالفساتي أو بالزيادة فيه فلكبل- واحد طلب التحويل منه أ الي عدل آخر ﴿ وللمرتهن استحقاق الببع تقدماً به على الغرماء عند حاول أ الدين ولكن لايستقل به دون اذن الراهن «بل يرفع الي الفاضي حتى يدلالب الراهن أو يكانه البيم : ولو أذن للممال وقت الرهري في البيم الجب مراجعته تانيا على الذين وأو دنائ التمن في يد الدل ذرو أمانه . فان مالم الم المرتبن باذن الراهن ولكن أنكر السليمه عرو منامن يا فان صدقه الراهن فن ضمانه التقصيره في الالتراد خلاف: ولا يبيم المدل الا بثمن الثل حفان | طلب بزيادة في خالس المندحول العدالي العالب ؛ وعلى الرادين وؤونة | المرهون؛ وأجرة الا علمال و ان الداية؛ وسمّ الاشتمار؛ ومؤنَّة الجداد | | من خاص ماله على الاصم حروفيل انه يباع فبه جزء من المرهون * فان | |

والنظر في أطراف ثلاثة ﴿ الأوَّل ﴾ جانب الراهن * وهو ممنوع عن كل تصرف قولي يزيل الملك كالبيع والهبة * أويزاحم حقه كالرهن من غيره * أو ينقص كالتزويج أو يقلل الرغبة كالاجارة التي لاتنقضي مدتها قبل حاول الدين ﴿ وَفِي الْاعْتَاقِ (حِ) ثلاثة أَقُو ال يَفْرِق فِي الثَّالَثُ بِينَ المُوسِر والمُعسِر : فَان تفذنا غرّ مناه * وان لم ينفذ فالاقيس أن لا يعود العتق ان اتفق فكاك الرهن * وحكم النعليق مع الصفة في دوام الرهن حكم الانشاء * فان وجدت الصفة بعد فكاك الرهن نفذ على الاصح * ويمنع من الوطء خيفة الاحبال المنقص *والاحوط (و) حسم الباب وان كانت صغيرة (و) أو آيسة (و) * فان فعل فالولد نسيبٍ * والاستيلاد مرتبٍ (و) على العتق وأولي بالنفوذ لانه فعل أ * وقيل بنقيضه لان العتق منجز *ثم اذا انفك فالاصمعود الاستيلاد *ولو ماتت بالطلق فعليه القيمة لآنه مهلك بالاحبال ﴿ وَكَذَا اذَا وَطَيُّ أُمَّةَ الْغَيْرِ بَسْمِةً *ولا يضمن الزوج روجته به*وكذلك الزاني بالحرةلان|لاستيلادكأنه|ثبات بد وهلاك تحت اليد المسئولية على الرحم والحرّة لاتدخل تحت اليد والا فمجرد السبب ضعيف « ولذلك قيــل على رأي يجب أقصى القيم من يوم الاحبال الى الموت * وقيل يمتبريوم الاحبال * وقيل يوم (ح) الموت * ولا عنع من الانتهاع (ح) بسكني الدار «أو استكساب العبد «أو استخدامه «أو انزاء | الفحل على الآناث ان لم ينقص قيمته * ويمنع عن المسافرة به لعظم الحياو للهُ كما يمنع زوج الامة عنالسفر بها * بخلافالحر فانه بسافر بزوجته «وان أمكن ا استكساب العبد في يده لم ينتزع من يده جمًّا بين الحقين * ومهما انتزع فعليه | الاشهاد * الا أن يكون عدالت ظاهرة فني تكايفه ذلك خلاف * وكل مامنع منه فإذا أذن المرتهن جاز لان الحق لايعدوهما * ثم اذا أذنه في العتق

(ح) والزيادات العينية (ح)كاللبن والولد (ح) والصوف والثمرة (ح) * فان كان الولد مجنَّناً حالة البيع والعـقد كان تابعاً * وانكان مجنَّناً في احدى الحالتين فني تبعيته خلاف ﴿ الطرف الثالث في فك الرهن ﴾. وهو حاصل بالنفاسخ * وفواتءين المرهون بآفة سماوية * ويلتحق به ما اذا جني العبد وبيع في الدين فأنه فأت بغير بدل * وكما يقدم حق الحجني عليه على حق المالك يقدم على حق المرتهن وفان جني على عبد السيد أو السيد نفسه فله القعم اص كما للاجنبي * وليسله الارش والبيع اذ لا يستحق شيأ على عبد نفسه * ولو | جنى على عبد أبيه وانتقل اليه بموته ففي استحقاقه الفك خلاف لانه في حكم الدوام * وان جني على عبد آخر له مرهون من غبر هذا المرتهن فله فالمه*وانُ فات حقّ المرتهن فان عفا على مال تعلق حقّ مرتهن القتيل بالعبد * وان عفا بنير مال فهو كمفو المحجور عليه * ولو أوجب أرشاً فلمرتهن القتيل أن يطلب بيعه في حقه * وان كان القنيل أيضاً مرهوناً عنده فهو فوات محض في حقــه الاَّ أَنْ يَكُونُ القَتْيُلِ مُرهُونًا بِدِينَ آخَرِ يَخَالَفُ هَذَا الَّذِينَ فَلَهُ بِيعِــهُ وَجَعَــل تُمنه رهناً بالدين الآخر * وبنمـك الرهن أيضاً بقضاء كل الدين * فان قضى بعضه بقي كل المرهون مرهوناً ببقية الدين ﴿ وَكَذَلَكُ اذَا رَهُنَ عَبْدَيْنُ وَسُلِّمٌ أحدهما كان مرهوناً بجمله الدبن (ح) ﴿ وَكَذَا لُو تَلْفَ أَحَدُهَا الَّا أَنْ يَتَعَدُّهُ العقد والصفقة أو مسنحي الدين أو المسنحق عليه فينفصل أحدهاعن الآخر ولا ينظر الى تعدّ د الركيل واتحاده * وفي النظر الى تعدّ د الملك في المرهون المستعار من شخصين خلاف مها قصد بقضائه فك نصيب أحدها * واذا مات الراهن فقضي أحد ابنيه نصف الدين لم ينفك (و) نصيبه * ولو تعلق دين باقرار الورثة بالتركة فقضى واحد نصيبه فني انفكاك الحصة قولان *

كان بحيث تهلكه النفقة يباع كما يفعل بما يتسارع اليه الفساد * ولا يمنع الراهن من الفصد والحجامة والحنان، ويمنع من قطع سلة (١) فيه خطر ﴿ والمرهون أمانة (ح) في يده * ولا يسقط (ح) بتلفه شيَّ من الدين * ولو آذن له في الغراس بعد شهر فهو بعد الغراس عارية مضمونة «وان سرط أن يكون مبيعاً منــه بعــد شهر بالدين فهو بعد الشهر مضمون لانه مبيع بيماً فاســـداً * وللفساد حكم الصحة في ضمان العقود * ولو ادعى المرتهن تلفأ أو ردًّا فهو كالمودع عنـــد المــراوزة ﴿ والقول قوله ﴿ وطردوا ذلك في ا المستأجر * وكل مد هي غير مضمنة * وفال العراقيون يختص ذلك بالوديعة وبالوكيل بغسير أجرة * ومر · عداهما يطالب بالبينــة فياساً لان المودع وقع الاعتراف بصدقه وأمانته دون غيره * والمرتهن من الغاصب عند المراوزة كالمودع من الغاصب يطالب ولا يستقرُّ الضان عليه وان تلف في يده * وكذا المستأجر بخلاف المسنعير والمسنام * وعند العراقيين في مطالبتهم وجهان * ثمّ في قرار الضمان بعد المطالبة وجهان آخران * والمرتهن ممنوع من كل تصرّف قولاً وفعلاً فإن وطئ فهو زان * وإن ظن الاباحة فواطئ بالشبهة * فان أذن له الراهن وعلم التحريم فزان * وفيل مذهب عطاء في اللحة الجواري بالاذن شهة * وان ظن حلاَّ فواطئ بالسُّهة * وفي وجوب المهر عليه وقيمة الولد عليه وجهان من حيث انّ الاذن ضعيف الآثر في الوطء بدليل المفوَّضة * وهذه الاحكام تثبت في عين الرهن وبدله الواجب بالجناية على المرهون اذ يسري اليه حقّ الرهن حتى لا ينفذ ابراءالرهن استقلالاً ولا ابراء المرتهن اذ لا دين له * ولا يسرى إلى الكسبوالعقر (٣)

⁽١) السلعة شيءيشبهالدمل اه (٣) العقر بالصم دية الفرح المفصور وصداق المرأه اه

وان قال تعمدت الكذب فلا يسمع (و) ولا يمكن من النحليف ﴿ الأمر الثالث في الجنباية ﴾ فاذا اعترف الجاني وصدّقه الراهن دون المرتهن أخسذ الأرش وفاز به * وان صدَّقه المرتهن أخذ الأرش وكان رهنًّا عنده الى قضاء الدين * فاذا قضي من موضع آخر فهو مال ضائع لا بدعبه أحد * وال جني العبــد واعــترف به المرتهن فالقول قول الراهن * ولو قال الراهن أعنقته أو غصبته قبل أن رهنت أوكان فد جني وأضاف الى معين مجني عليه ففيه ثلانه أقوال * كما في تنفيذ عنقه لانه مالك لا تهمة فيه * فان قلنا لا يقبل فيحلف المرتهن على نفى العلم ﴿ فَانْ حَافَ هُلْ يَغْرُ مِالْرَاهُنِ لَا عَلَى ثَوْلِي الْغُرُمُ الْعُرْمُ بالحيلولة * وان نكل يرد اليمين على الراهن أو على المقرّ له قولان * وكل واحد من المرتهن والمقر" له مهما نكل فقد أبطل حق نفسه عن الغرم بنكوله وان رددنا على الراهن فتكل فهل للمقر له الحلف لكيلا سطل حفه ينكول غيره فيه قولان * وان قلنا يقبل اقراره فهل للمرنهن تحليفه فيه وجهان * فان حلفناه فنكل وحلف المرتهن اليمبن المردودة فقائدة حلفه نقرير العبدفي يده أو أن يغرم الراهن له قولان ﴿ ولو كان المقرّ به الاستيلاد فنزيد أنالمسنولدة تحلف اذا نكل الراهن وان حربة الولد والنسب تثبت لا محالة ﴿ الامر الرابع فبما يفــك الرهن ﴾، فلو أذن المرتهن في البيع ثمّ ادّعي الرجوع قبل البيع فالقول قوله (و) لان الاصل أن لا بيع ولا رجوع فيتمارضان وبهق أن الاصل استمرار العقد * ولو قال الراهن ما سلمته من المال كان عن جهة الدين الذي به الرهن فانفك وادّعي المرتهن أنه عن جهة غبره فالقول نول الراهن ، وكذا في كل ما يدعيه من قصوده في الاداء فانه أعرف بنية نفسه ﴿ ولو قال لم أنو عند النسليم أحد الدينين فعلي وجه يوزع على الجهتين ﴿ وعلى

ومقما انفك نصيب أحدها فله أن يستقسم المرتهن بعد اذن النسريك الراهن بناء على الاصح في أن حكم القسمة في مثل هذا الحكم الافراز لا حكم البيع ولو فال للمرتهن بع المرهون لي واستوف النمن لي ثم استوفه لنفسك فني استيفائه لنفسه تردد من حيث أتحاد القابض والمفبض * وان قال بعه لي واستوف النمن لنفسك فسد استيفاؤه وكان مدنموناً في يده لانه استيفاء فاسد فأشبه الصحيح في الضمان * ولو فال بع لنفسك بعل الاذن اذ كيف يبيع ملك غيره لنفسه * ولو قال بع مطلقاً فالاصح صحنه و تنزيله على البيم للراهن يبيع ملك غيره لنفسه * ولو قال بع مطلقاً فالاصح صحنه و تنزيله على البيم للراهن

->﴿ الباب الرابع * في النزاع بين المتماقدين ﴾ --

وهو في أربعة أمور ﴿ الأول في العقد ﴾ ومها اخ الها فيه فالقول قول الراهن اذ الاصل عدم الرهن * فلو ادّ عي المرتهن أذ النخيل التي في الارض مرهونة مع الارض فللراهن أن ينكر رهنها أو وجودها ويحلف ان لم يكذبه الحس في انكار الوجود * فان كذبه واستمر على انكار الحس جمل ناكلاً عن اليمين ورد على المرتهن الا أن يعمل الي نني الرهن فيحاف عليه * واو ادّ عي على رجلين رهن عبدها عنده فلاحدها أن ينهدعلى الا غرادا انفرد بتكذيبه الولا ادّ عي رجلان على واحد فصد ق أحدها فهل له أن يشهد للمكذب ولو ادّ عي رجلان على واحد فصد ق أحدها فهل له أن يشهد للمكذب فيه وجهان ينبنيان على أنه هل يشاركه فيما سلم له ارام ينهد إلا مر الثاني في القبض ، والقول فيه أيها قول الراهن * وكذا ان وجدناه في يد المرتهن اذا الاذن فوجهان * لا نه اعترف بقبض مأذون نيه من الرائن وأزاد صرفه عنه * الاذن فوجهان * لانه اعترف بقبض الرهن ففال كنت غلطت فيه تمويلاً على الحداب الوكيل أو اقامة على رسم القبالة (و) فله أن يحلف المرتهن على نفيه * المرتاب الوكيل أو اقامة على رسم القبالة (و) فله أن يحلف المرتهن على نفيه *

استفيد منه * وأجرةالكيال والحمال وما يتعلق بمصلحة الحجر يقد معلى سائر الديون * ولو التنتري شيئاً قبل الحجر فله رده بالعيب على وفق النبطة * فان كانت الغبطة في ابقائه فلاكما في ولي الطفل *ولو حجر عليه في مدة الحيار فله التصرّف بالفسخ والاجازة في العقدالمتقدم من غير نقيبد (و)بشرط الغبطة لان الامر فيه لم يسنقر بعد فليس تصرفاً مبندأ * واذا كان له دىن وله شاهد واحد فيحلف * وكذا اذا ردّتعليه اليمين *فان نكل فالنص أن الغريم لا يحلف والمفلس حي * فلوكان ميتاً فقولان منصوصان * فنهم من سوتي ومنهم من فرق بأنّ صاحب الحق قائم فنكوله يوهم أمراً * ولو أراد سفراً فلمن له دين حال منعه * وليس لن له دين مؤجل منعه * ولا طلب الكفيل ولا طلب الاشهاد(و) ﴿ الحَكِمِ الثاني بيع ماله وقسمته ﴾ وعلى القاضي أن يبادر اليه كيلا تطول مدة الحجر، ويقسم على نسبة الديون ، ويبيع بحضره المفلس، ولايسلم مبيعاً قبل قبض الثمن ﴿ وَلا يَكَافُ الْفَرَمَاءَ حَجَةً عَلَى أَنْ لَا غَرَبُمُ سُواهُمْ ﴾ وبموَّل على أنه لوكان لظهر مع استفاضة الحجر * فان ظهر بعـــد القسمة فلا تنقض القسمة" بل يرجع على كل واحد بحصه" يقتضيها الحساب * ولو خرج مبيع مستحقاً فكذلك يرجع علي كل واحد بجزء من النمن ﴿ فان كان قد بيم في حالة الفلس فيرد تمـام الثمن * أويضارب فيه خلاف * ووجه الاكمال انه من مصالح الحجر ﴿ثُمُ يَتُرَكُ عَلَيْهِ دَسَتْ نُوبِ يَلِيقَ بِحَالَهُ حَتَّى خَفَّهُ وطيلسانُهُ ان كان حطها عنه بزرى بمنصبه ﴿ ولا يترك مسكنه وخادمه ؛ بل يبهي له سكني يوم واحد ونفقته ونفقه زوجنه وأولاده ﴿ وَكَذَا بِنَفِي عَامِهُمْ مُدَّةً الحجر مدونص في الكفارة أنه يعدل الى الصيام ، وان كان له مسكن وخادم فقيل بمثله في الديون * والفرق أن الكفارة لها بدل وحقوق الله على المساهلة

وجه يقال له اصرف الآن الي ما شئت * وكذا في جميع نظائره

- ﴿ كناب التفليس ﴿ حَابِ

التماس الغرماء الحجر بالديون الحالة الزائدة على قدر المال سبب لضرب الحجر (ح) على الفلس بدايل الحديث * وفي التماس المفلس دون الغرماء والتماس الغرماء بدين يساوي المال أو يقرب منه خلاف، والديون المؤجلة لاحجر بها (و) ﴿ ولا يحل الاجل بالفلس على الاصح *ثمّ للحجر أربعة أحكام ﴿ الاول ﴾ منع كل تصرف مبتــد إيصادف المال الموجود عند ضرب الحجر كالعتق * والبيع * والرهن * والكتابة * ولا يخرّ ج عنقه على عنق الراهن لان تنفيذه ابطال لما أنشئ الحجر له * ثمّ لو فضل العبد المعتق أو المبيع بعد قضاء الدين ففي الحكم ينفوذه خلاف * فان قلنا ينفذ فليقض الدبن من غيره ما أمكن * أما ما لا يصادف المالكالنكاح * والحلم * واستيفاء القصاص * وعفوه * واستلحاق النسب * ونفيه باللعمان * واحتطابه * واتهابه * وقبوله الوصية فهي صحيحة * وكذا شراؤه على الاصح *وكذا اقراره *الآأن ما تعلق منه بالمال يؤاخذ به بعد فك الحجر ولا يقبل على الغرماء * ولو أقرّ في عين مال أنه وديعة عنده أو غصب أو عارية ففيه قولان في القديم ﴿ وَمَنَّهُ خُرَّجٌ قُولُ السِّبُ الْأَقْرَارُ المرسل بالدين أيضاً يوجب قضاءه في الحال من ماله اذ لا تهمه" فيه * والمال الذي يتجدد بعد الحجر هل يتعدّي اليه الحجر فيه خلاف * ومرز باع بعد | الحجر منه شيئاً فني تعلقه بعين متاعه ثلاثة أوجه يفرق في الثالث بينأن يعلم افلاسه أو يجهل * فان قلنا لا يتعلق به فيصبر على وجه الىأن يقضى ثمنه بعد فك الحجر فانه دين جديد فلا يقضي من المال القديم كما يلزمه بضمان أو اقرار أو اتلاف * وعلى وجه يضارب به لان ثمن المبيع في مقابلة ملك جديد ا

لان فيه منة وغرر ظهور غريم آخر * ولا رجوع (و) اذا تعذر بامتناعه بل يستوفيه القاضي * ولو انقطع جنسه ومنعنا الاعتباض عن الثمن فله الفسيخ كما فى انقطاع المسلم فيه (الثانى الحلول) ولارجوع الا اذاكانالثمن حالاولا | يحل الاجلبالفاس على الاصح ﴿وأما المعاوضة﴾ فلها شرطان (الاول)أن يكون معاوضة محضة فلاننبت الفسخ في النكاح والخلع والصلح بتعذر استيفاء العوض * ويثبت في الاجارة والسلم فيثبت الرجوع الى رأس المـال عند | الافلاس انكان باقيا * والمضاربة بقيمة المسلم فيه انكان تالهاً * ثم يشترى بقيمته جنس حقه * ولا يجوز الاعتياض عن المسلم فيه * واذا أفلس المسئأجر | بالاجرة رجع المكري الى عين الدابة أو الدار المكراة؛ فان كان في بادية نقله الي مأمن بأُجَرة مثله يقدّم بها على الغرماء * وان كان قد زرع الارض "برك زرعه بعدالفسيخ بأجرة يقدّم بها على الغرماء اذ فيه مصلحة الزرع الذي هو حتى الغرماء ﴿ وَانْ أَفْلُسُ الْمُكُرِّي لِعَمْدُ تَعَيْنُ مَا آكُرُاهُ فَلَا فُسَيْحُ لِلْ يَقْسُدُم المسأجر بالمنفعة لنعلق حقه يعين الدابة كما بفدم المرتهن ؛ وانكانت الاجارة ا واردة على الذمة فله الرجوع الى الاجرة اذا بقيت بعينها أو المضاربة بقيمـــة ا المنفعة لتحصل له المنفعة (الشرط الثاني) للمعاوضة أن تكون سابقة على الحجر أ * احترزنانه عما بجري سبب لزومه بعد الحجركما اذا باع من المفلس المحجور عليه هل تعلق بعين ماله وقد ذكر أماه « وكذلك لو أفلس المكري والدار في يد المكنري فأنهدمت ثبت لهالرجوع الى الاجرة «وهل يزاحم به الفرماء فيه وجهان *وكذا لو باع جارية لعبد فنالهت الجارية في يد المفاس المحجور فردّ بائعما العبد ا بالعيب فله طلب قيمة الجاربة قطعاً وهل يتقدم بالقيمة أو يضارب بها وجهان * والاصم أنه يضارب ﴿ أَمَا المعوضَ ؛ فله شرطان (الاول) أن يكون باقياً

* ثم ان بقي شيء من الدين فلايستكسب(م) * وفي اجارة مستولدته والضيعة" الموقوفة عليه خلاف مأخذه أن المنفعة ليست مالاً عنيداً وأنما هو اكتساب «ثم اذا لم سبق له مال واعترف به الذر ما وفيفك الحجر» أم يحتاج الي فك القاضي فيه خلاف *وكذا لوتطابقو اعلى رفع الحجر لان الظاهر أن الحق لا يعدوهم وأكن يحتمل أن يكون وراءهم غريم * والاظهر أن يبعه ماله من ذير النرماء لا يصح وان كان باذنهم * ولو باع من الغريم بالدين ولا دين سواه فقيـه خلاف لان سقوط الدين يسقط الحجر على رأي ﴿ الحكم الناات ﴾ حبسه الي تبوت اعساره * وللقاضيضر به انظهر عناده باخفاءالمال*فان أقام بينةعلى اعساره سمع في الحال (حم) وأنظر الى ميسرة * وليشهد من يخبر باطن حاله فانه | شهادة على النفي قبلت للحاجة * ثم للخصم أن يحلفه مع الشهادة * فان لم يطاب فهل بجب على القاضي أدبا في قضائه فيه خلاف * وان لم يجد بينةوقد عهدله | مال فلا يقبــل قوله * وان لم يعهــد فقيل ان القولُ قوله لان الاصل عدم اليسار * وقيــل لابل الاصل في الحر الاقتدار * وقيل ينظر أن لزمه الدين باختياره فالظاهر أنه لايلتزم الا عن قدرة * فان لم يقبل يمينه فان كان غريباً. فليوكل القاضي به من يسأل عن منشئه ومنقلبه حتى يغاب على ظنه افلاسه فليشهدكيلا يتخلد الحبس عليه * والصحيح أنه يحبس في دين ولده لانهلولم يحبس فيؤدي الى أن يفرّ ويمتنع عن الأداء ويعجز عن الاستيفاء ﴿ الحـكم الرابع ﴾ الرجوع (ح) الي عين المبيع لقوله عليه السلام أعمار جل مات أوأفاس فصاحب المتاع أحق بمتاعه اذاوجده بعينه ﴿ ويتعلق الرجوع بثلاثة أركان الدوض والمعوض والمعاوضة ﴿ أماالعوض ﴾ وهوالثمن فله شرطان(الاول) أن يتعذر استيفاؤه بالافلاس فلو وفي المال به فلا رجوع، وانقدمهالغرماءنلهالرجوع مأنقص قبل القبض لم يدخل في ضمان المشــــتري * ويعتبر للشجرة اكثر القيمتين على الاظهر (و) تقليلا للواجب على المشترى * أما الزيادة الملتحقة بالمبيع من خارج ينظر ان كان عيناً محضاً كما لوبني المشتري أوغرس فعلى ثلاثة أقوال * أحــدها أنه فاقد عين ماله * والثاني أنه يباع الحل فيوزع مه على نسبه" القيمه" * والاصح أنه يرجع الي العين ويتخير في النراس بين أن يبذل قيمته وبين أن يغرم أرش النقصان أو يبقى بأجرة * فان لم تقبل الزيادة التمييز كالو خلط مكيلة زيت مكيلة من جنسه أو أردأمنه رجع (و) البائع الى مكيلة واحدة * وان خلط بأجود فه و فاقد على قول * و ساع على قول و يوزع على نسبة القيمة * وعلى قول نقسم المسكيل على نسبة القيمه " * والفرق بينه وبين الأردإ أن ماحصل من نقصان الصفة عكن أن بجمل عبناً في حف البائع فيقال له اما أن تقنع بالمبيع بعيب أو تضارب « وتضييع جانب المشتري لاوجهله هذا هو النص * و نقل عن ابن سريج التسوية * وان كانت الزيادة | عيناً من وجه ووصفاً من وجه كمالو صبغ الثوب فان لم تزد قبمنه فلا أثر له ﴿ وان زاد فالمشتري شريك (ح)مذلك القدر الذي زاد * الا اذاكانت الزيادة | آكثر من قيمة الصبغ فالزيادة على قيمة الصبغ صفة محضة * وفي الصفة المحضة في طحن الحنطة ورياضةالدامة وقصارة النوب وكل مايسسنأجر على تحصيله قولان * أحدهما أنه يسلم للبائع فهوكالزيادة المنصلة • ن السمن وغبره * والناني أنها كالصبغ لانهاعمل محترم متقوم * نخلاف مالوصدر من الغاصب فأنه عدوان محض* فعلى هذا للاجير حق الحبس * ولوتلف الثوب في يد القصار سقطت أُجرته * ولوكانت قيمةالثوب عشرة وقيمة القصارة خمسة والاجرة درهم وأفاس قبل توفيه الاجرة فيقدم (و) الاجير بدرهم والبائع بعشرة وأربعــة للغرماء

في ملكه * فلوهلك فليس له الا المضاربة بالثمن* وكذا (و) لو زادت القيمة. على الثمن* والحروجءن ملكه كالهلاك * وتعلق حق الرهن والكتابة كزوال | الملك * ولو عاد الى ملكه بعد الزوال رجع اليـه فى أظهر القولين (الثانى) أن لا يكون متغيراً * فان تغير بطربان عيبِّ فليس له الا أن يقنع أو يضارب| بالثمن * الأأن يكورن بجنالة أجنى فله المضاربة بجزء من الثمن على نسبة نقصان القيمة لابارش الجنابة اذ قديكون ذلك كل القيمة عند قطع اليدين وذلك لايمتبر في حق البائم * وجناية المشتريك كجناية الاجني على أحد الطريقين * وان تنير بفوات بعض المبيع كأحد العبدين رجع الى القائم وضارب أبثمن التالف * ولقصان وزن الريت بالاغلاء تنسير صفة أو تـلف جزء فيــه وجهان؛ أما التغيربالزيادة فالمتصلة من كلوجه لاحكم لها بل تسلم للبائم مجانًا ا * والمنفصلة من كل وجه كالولد لا يرجع فيه ولكن ان كان صفيرًا فعليــــه أن بِذَلَ قَيْمَةُ الوَلَدُ حَـَدُرا مِن التَّهُرِيقِ ﴿ فَانَ أَنِّي يَطِلَ حَقَّهُ عَلَى رأَي مِن رأَي الرجوع (و) "وبيعت الام والولد على رأي ﴿ وصرف اليه نصيب الام على الحصوص ؛ واذا تفرخ البيض المنستري أونبت البذر بالزراعة فقلم فات أللبيع على الاظهر (و) وهذا موجود جديد * وانكانت الجارية المبيعة حاملا فولدت قبل الرجوع ففي ذ لمن الرجوع به قولان * ولو حبلت بعـــد الببيع فالصنعيج تعدي الرجوع الى الجنين * وحكم الثمرة قبــل التأبير حكم الجنين وأولى بالاستقلال * ولو نقيت الثمرة للمشتري فعلى البائع القاؤها الى الجداد *وكذا ابقاء زرعه من غيرأجرة (و)*وحيث يثبت الرجوع في الثمار فلوكانت قىدتىلفت فرجع في الشجرة فيطالب بجزء من الثمن للثمرة بطريق المضاربة * ويمرف قدره باعتبار أقل (و) القيمتين من يوم العقد الى يوم القبض لأن

* والاصح أنه لا يقبل اقراره باتلاف مال الغير كالصبي * وينعقد احرامه بالطبح ثم يمنع الزاد ان لم يكن فرضا عليه * ثم حكمه حكم المحصر أوالمحر مالمفلس حتى لا يتحلل الا بلقاء البيت فيه خلاف * وولي الصبى أبوه أو جده وعند عدمها الوصى * فان لم يكن فالقاضى * ولا ولاية للام (و) * ولا يتصرف الولي الا بالنبطة * ولا يستوفي قصاصه (ح) ولا يعفو عنيه ولا يعتق * ولا يطلق بعوض وغير عوض * ولا يعفو عن حق شفعته الا لمصاحته * فلوترك فليس له الطلب بعد البلوغ على الاصح (و) * وله أن يأكل بالمعروف من ماله ان كان فقيرا * وان كان غنيا فليستعفف

-ه﴿ كتاب الصلح » وفيه ثلاثة فصول خ~-

والفصل الاول في أركانه في وهو ماوضة له حكم البيع ان جرى على غير المدي ه فالصلح لا يخالف البيع الافي ثلاث مسائل والاولى به فال صاحب التلخيص يجوز الصلح على أروش الجنايات ولا يصح بلفظ البيع ه وأنكر الشيخ أبو على وغيره وقال ان كان معلوم القدر والصفة جاز باللفظين والا امتنع (ح) باللفظين ه وان علم القدر دون الوصف كابل الدية ففي كلا اللفظين خلاف والثانية في أن يصالح عن بعض المدعى فهو جائز فيكون بمعنى هبة البعض ولفظ البيع لا ينوب منامه في هذا المقام ه وقبل أنه بلفظ الصلح أيضا لا يصح في الثالثة به اذا قال ابتداء لغيره من غيرسبق خصومة صالحى من دارك هذه على ألف ففيه خلاف اذ لفظ البيع واقع فيه ه ولا يطلق المطح الا في الحصومة ه وأما الصلح على بعضه فهو الماء (و) عن البعض ه ولوصالح من حال على مؤجل أو مؤجل على بعضه فهو ابراء (و) عن البعض ه ولوصالح من حال على مؤجل أو مؤجل على بعضه فهو صحيح على مكسر أومكسر على صحيح فهو فاسد لا نه وعد من المستحق أوالمستحق

*وانكانت الاجرة خمسه وقيمه القصارة درهم اختص الاجير بالدرهم الزائد وضارب بالاربعه ويقال (و) للاجير اقنع بماوجدته من القصارة أوضارب بكل الاجرة فان القصارة وان شبهت بالصبغ فليست عينا يمكن الراد الفسخ علمها

-ه ﴿ كتاب الحجر ﴾٥-

﴿ أَسباب الحَمْرِ خَسَة ﴾ الصبا والرق والجنون والفلس (ح) والتبذير (ح) * وحجرالصبي ينقطع بالبلوغ مع الرشد * والبلوغ باستكمال خمس عشرة سنة (حم) للغلام والجارية * أوالاحئلام * أو الحيض للمرأة (ح) * أو نبات (ح) العانة في حقَّ صبيان الكفار فانه أمارة فيهم (و) لعسر الوقوف على سنهم * وفي صبيان المسلمين وجهان * وأما الرشد فهو أن يبلغ صالحا في دينه مصلحا لدنياه * فاذا اخنل أحدالا مرين استمر الحجر (مح و) * ومهما حصل انفك الحجر (و) * فلوعاد أحد المعنيين لم يعد الحجر لان الاطلاق الثابت لا يرفع الا يبقين كماآن الحجر الثابت لا يرفع الابيقين * فلو عاد الفسق والتبذير جميعا يعود الحجر أويعاد على أظهر الوجهين * ثم يلي القاضي أمره أموليه في الصبيّ فيه وجهان * وكذا في الجنون الطاري بعد البلوغ * وصرف المال الى وجوه البر ليس بتبذير * فلا سرف في الخير * وصرفه الى الاطعمة النفيسة التي لاتليق بحاله تبذير (و) * فاذا انضم اليه الفسق أوجب الحجرج ثم فائدة الحجر سلب استقلاله في التصر فات المالية كالبيع والشراء (و) والاقرار بالدين (م) * وكذا الهبة * وفي سلب عبارته عند | التوكيل به خلاف * وعليه ببتني صحة قبوله الوصية والهبة * ولاحجر عليه فما لايدخل تحت الحجر كالطلاق والظهار والحلع واستلحاق النسب ونفيه والاقرار بموجب العقوبات لانه مكلف والوليّ لايتولى ذلك فلابد وأن يتولاه بنفسه إ

ساكن هل ينحط من باب داره الى أسنل السكه فيه نردّد، ولا يجوزائسراع | الجناح وفتح باب جديد الا برضاهم؛ ورضاهم اعارة بجوز الرجوع عنــه ٪ [ولو فنح باب دار أخري في داره الني هي في سكه منسدة الاسفل » أوفنح من تلك الدار بأباً ثانياً في السكم فوق الباب الاولفةيه نردّد لانه بكاد بكون إ زبادة على الانتفاع المسنحق، وأما فنح الكوة فلا منع منه ٪ أما الجــدار ان ا كان ملك أحدهما فلا يتصرّف الآخر فيه الاّ بامره . فان استماره لوضع جذعه لا يلزمه (م) الاجامه في الفول الجديد وفان رضي فهم رجع كان له النقض بشرط أن يغر مالنقص ﴿ وفيل فأبَّدة الرجوع الطالبة بالاجر وللمستقبل | * وان كان مشتركًا فلكل واحد منع صاحبه من الازَّفاع دون رضاه ،، فلو ا تراضياً على القسمة طولاً أو عرضاً جاز؛ ولا يجبر على الفسمة في كل الطول | ونصف العرض اذ يتعذر الانتفاع بوضع الجذوع ﴿ وَكَذَا فَى نَصِفَ الْطُولُ | (و)وكل العرض * واذا جرت بالبراضي أفرع في الصورة الاخبرة · والاولى | التخصيص لحكل وجه بصاحبه في الصورة الاولى حنى لا نقضى القرعة بخلافه م ولا مانع (و) في الاساس من الاجبار على قسمه. والفول الجديد أنه لا بجبر (مح) على العارة في الاملاك المناركة لا نه ربا بنضر "ر بنكليفه العارة ، نام لو انفر د النسريك الآخر فلا يمنع لانه عناد محض « نم ان أعاد الجدار بالنفض المشنرك عاد ملكاً مشيرًا كما كان « ولو نماونا على العمل فكمثل * ولو الفرد احدها ونسرط له الآخر أن بكون ملما الجدار له صح ٣ وكان سدس النفض عوضًا عن عمله المصادف اللَّ لا سريات .. واذا الهدم العلو والسفل وفلنالبس اصاحب العلو اجبار والدول على الدول على العارة فلهأن بعمر بنفسه فان عمر فلبس (و) له منع ساحب السفل من الانتفاع بسفله

عليه لا يلزمالوفاءبه * ولو مالح من ألف مؤجل على خمسمائه حال فهو فاســـد لأنه نزل عن القدر للحصول على زيادة صفة * ولو صالح عن ألف حال على خممانة مؤجل فهو ابراء عن خممائة ووعد في الباقى لايلزم * هذاكله في الصلح على الاقرار * فأما الصلح على الانكار فلا يصح (ح) كما اذا قال صالحني على دعواك الكاذبة أو عن دعواك أوصالحني مطلقا * فان قال بعني الدار التي تدعيها فهو اقرار فيصح وان فال صالحني عن الدار فالظاهر الهليس باقرار والصلح باطل * وفي صلح الحطيطة على الانكار في العين وجهان لانه في حكم الهبة للبعض بزعم صاحب اليد * وكذا الحلاف في صلح الحطيطة في الدين * وان جاء أجنبي وصالح من جهـة المدعى عليـه وقال هو مقر صح نظراً الي توافق المتعاقدين * وان فال هو منكر ولكنه مبطل في الانكار فالنظر الى مباشر العقد وهو مقر أو الى من له العقد وهو منكر فيه خلاف، ولو صالح لنفسه وزعم أنه قادر على الانتزاع فالاظهر (و) الصحة * واذا أسلم الكافر على عشر نسوة ومات قبل التمبين صبح اصطلاحهن في قسمة الميراث مع التفاوت في المقدار وكان مسامحة * وصح مع الجهل للضرورة * ولا بصح الصليح على غير التركة لانه معاوضة من غير ثبت في استحقاق المعوض ﴿ الفصل الثاني ﴾ في التزاحم على الحقوق في الطرق والحيطان والسقوف * ﴿ أَمَا الطَّرَقَ ﴾ فالسُّوارع على الآباحة كالموات الآ فيما يمنع الطروق فلـكلُّ ـ واحد (ح) أن يتصرّف في هوائه بما لا يضرّ بالمارّة ولا يمنع الجمل مع الكنيسة * وكذلك يفتح اليه الابواب * والاظهر (و) جواز غرس شجرة وبناء كمه اذا لم يضيق الطريق أيضاً * والسكم المنسدة الاسفل عند العراقبين كالشوارع * وعند المراوزة هي ملك مشترك بين سكان السكة * وشركة كل

المجامها مختص باليد اذ ليس نمت علامة قوية في الاشتراك فالركوب ظاهر في التخصيص * أما وضع الجذوع فزيادة التفاع فهو كزبادة الاقشة في الدار * وكذلك اذا تنازع صاحب العلو والسفل في السقف فهو في يدهما (حم) الا اذا كان بحيث لا يمكن احداثه بعد بناء العلو فيكون متصلا بجدار صاحب السفل اتصال ترصيف وهو علامة اليد * وكذا الجدار المننازع فيه اذا اتصل بأحدهما اتصال ترصيف كان هو صاحب اليد ﴿ الثالثة ﴾ علو الحان لواحد وسفله لآخر وتنازعا في العرصة * ان كان المرفي في أسفل الحان في معامر الخان فوجهان في مدها * وان كان في دها بن الحان فوجهان

-ه ﴿ كتاب الحواله ﴾≼ ٥-

وهى معاملة صحيحة لقوله صلى الله عليه وسلم مطل الغنى ظلم فاذا أحيل أحدكم على ملي فليحتل * والنظر في شرائطها وأحكامها * أما الشرائط هو فالاول بَ رضا المستحق للدين والمستحق عليه (و) ايجاباً وفبولا * ورضا المحال عليه لايشترط (ح) لانه محل التصرف * وهل يسترط أن يكون على الحال عليه عليه دين فيه وجهان * فان لم يشترط فقيفه تجويز الضمان بشرط براءة الاصيل * وعند ذلك يسترط رضاه لامحاله هو الناني به أن بكون الدين لازماً أو مصيره الى الازوم * فنصيح (و) الحواله على النمن في مدة الحيار لازماً أو مصيره الى الازوم * فنصيح (و) الحواله على النمن في مدة الحيار فان فسيخ البيع انقطعت الحواله ، وفي نجوم الكمابة خلاف * قيل بحال بها ولا يحال عليها هو النالث به أن بكون ماعلى المحال عامه مجانساً لما على المحبل فاثراً ووصفاً * فلو كان بينهما فاوت بفنفر في أدائه عنه الى المعاوضة لم يجز * وان لم يفتقر بل أجبر على قبوله كأ داء الجمد عن الردي، جاز (و) * وان افنقر الى الرضا دون المعاوضة ففيه خلاف (و) * أماحكه هافبراءة المحيل (ح) عن دين المحال وتحول دون المعاوضة ففيه خلاف (و) * أماحكه هافبراءة المحيل (ح) عن دين المحال وتحول المدون المعاوضة ففيه خلاف (و) * أماحكه هافبراءة المحيل (ح) عن دين المحال وتحول المحال المعال وتحول المعاوضة ففيه خلاف (و) * أماحكه هافبراءة المحيل (ح) عن دين المحال وتحول المعاوضة ففيه خلاف (و) * أماحكه هافبراءة المحيل (ح) عن دين المحال وتحول المعاوضة ففيه خلاف (و) * أماحكه هافبراءة المحيل (ح) عن دين المحال وتحول المعال وضة ففيه خلاف (و) * أماحكه هافبراءة المحيل (ح) عن دين المحال وتحول المحال وتحول المعال وضة ففيه خلاف (و) * أماحكه هافبراء المحيل (ح) عن دين المحال وتحول المحال و تحول المحال و تحول المحال و تحول و المحال و تحول و تحول و المحال و تحول و

ولا أن يغرمه (و)قيمة ما بناه من الجدار والسقف * ومن له حق اجراء الماء في ملك النير فلا يجبر علي العهارة بحال * أما السقف الحائل بين العلو والسفل المجوز لصاحب العلو الجلوس عليه وان كان مشتركاً للضرورة * وكذا ان كان مستخلصاً لصاحب السفل وانما يتصور ذلك بأن يبيع صاحب السفل حق البناء علي سقفه من غييره فيصح (ز) هذه المعاملة وهي بيع فيها منسابه الاجارة * ولا يجوز بيع حق الهواء لاشراع جناح من غير أصل يعتمده البناء * ويجوز بيع حق مسيل الماء وعجراه * وحق المر وكل الحقوق المنابه المقصودة علي التأبيد * ويجب أن يذكر قدر البناء وكيفية الجدار لاختلاف النرض في تناقله * ولو باع حق البناء على الارض لم يجب (و) ذكر ذلك الخومها هدم صاحب السفل السفل لم ينفسخ البيع لانه خالف للاجارة ولكن أيغرم له قيمة البناء للحيلولة * فاذا أعاد السفل استرد القيمة

والفصل الثالث في التنازع به وفيه ثلاث مسائل والاولى به لو ادعى على الرجلين دارا وهي في يدهما فكذبه أحدها وصدقه الآخر فصالح المصدف على المال فأراد المكذب أخذه بالشفعة ان ادعى عليها عن جهتين جاز * وان ادعى عن جهة واحدة من ارث أوشراء فلا * لانه كذبه في استحقاقه فالصلح باطل بقوله * وفيه وجه أنه يأخذه من الثانية كه تنازعاً جداراً حائلا ببن الملك بهما فهو في أيديهما * فلوكان وجه الجدار أوالطاقات أومعاقد القمط الى أحدها لم يجعل (م) صاحب يدلان كونه حائلا بينها علامة ظاهرة اللاشتراك فلا ينير بمثله * وكذلك (ح) لوكان لاحدها عليه جذوع المحلاف مالو شهدت بينة لاحدها بالملك في الجدار يصير (و) صاحب يد في الأس اذليس فيه علامة الاشتراك * وكذا راكب الدابة مع المتعلق في الأس اذليس فيه علامة الاشتراك * وكذا راكب الدابة مع المتعلق

اذا اندفعت الحوالة حتى لا يضيع حقه * وفيه وجه آخر انه لا يطالب لا نه اعترف ببراءته بدعوي الحوالة * أما اذا قال للستحق وكلتني فقال لا بل أحلتك فان لم يكن قد قبض فقد امتنع عليه القبض * وان كان بعد القبض فالصحيح (و) أنه يتماكه الآن وان لم يملك عند القبض

- ١٠٠٤ كتاب الضان * وفيه بابان ١٠٥٠

-->﴿ الباب الاول في أركانه ﴾<--

وهي خمسة ﴿ الاول المضمون عنه ﴾ ولا يشترط رضاه لانه يجوز لغيره أن الوجهين أنه لا يمتبر معرفته ﴿ الركن الثانى المضمون له ﴾ وفي المستراط معرفته الوجهين أنه لا يمتبر معرفته ﴿ الركن الثانى المضمون له ﴾ وفي اشتراط معرفته وجهان * فان شرطت فني اشتراط رضاه وجهان * فان شرطت فني اشتراط قبوله وجهان * وهذا لان الضمان تجديد سلطة له لم تكن فلم يجز الا باذنه بخلاف المضمون عنه ﴿ الركن الثالث الضاه ن ﴾ ويشترط فيه صحة العبارة وأهلية التبرع * ويصتح (م) ضمان الزوجة دون اذن الزوج * وفي ضمان الرقيق دون اذن السيد وجهان * فان صح فيتبع به اذا علق * فان ضمن بالاذن فيتملق بكسبه في وجه ؛ ولا بتماتي به في وجه ﴿ ويفرق بين المأذون في التجارة وغيره في وجه ﴿ الركن الرابع المضمون به ﴾ وسرطه ان يكون حقاً ثابتاً (مح و) لازماً (مح و) معلوماً (مح و) واحسترزنا بالناب عن خمان دين سيلزم بيم أو قرض بعده فانه لا بصعح (مح) في الجديد * وفي ضمان ما سبق سبب وجو به ولم يجب كنفقة الفد للمرأة قولان في الجديد * وفي ضمان العهدة المستري صحيح (و) بعد قبض الثمن لاجل الحاجه الى معاملة الغرباء * وكذلك المشتري صحيح (و) بعد قبض الثمن لاجل الحاجه الى معاملة الغرباء * وكذلك

الحق الى المحال عليه وبراءة ذمة المحال عليه من دين المحيل * فلو أفلس المحال (س) عليه أو جمه لم يكن (ح) للمحتال الرجوع على الحيل اذ حصلت البراءة مطلقة * ولوكان الافلاس مقروناً بالحوالة وهو جاهل فالاظهر ثبوت الحيار *ولوأحال المشتري بالثمن على انسان فرد عليه المبيم فني انفساخ الحوالة قولان (و) أَظهرهما أنها تنقطع * فال كان ذلك قبــل قبض المبيع فأولى بأن "نقطع وان كان بعمد قبض المحتال مال الحوالة فأولى بان لا تنقطع * فلو أحال البائع على المشتري فأولى بأن لاينقطع ﴿ وهو الظاهر لانه تَماقِ الحق بثالث * ومنشأ الحلاف تردد الحوالة بين مشابه الاستيفاء والاعتياض * فان قلنا لاينفسخ فللمشتري (و) مطالبة البائع بتحصيله ايغرمله بدله ﴿ أُو بتسايم بدله اليه في الحال اذا لم يكن قد قبض البائع بعد مال الحوالة * وان قلنا ينفسيخ ولم يكن قد قبض فليس له القبض * فان فعل فالاصمح (و) أنه لا يقع عن المشتري لان الحوالة انفسخت والاذن الذي كان ضمناً له لا يتوم بنفسه «ولو كان المبيع عبداً فأحيل بالثمن على المشتري فقال الدبد أنا حر" الاصل وصدقوه جميعاً بطلت الحوالة * وان صدقه البائع والمشتري دون الحتال لم يكن قولهما حجة عليه فتبقى الحوالة في حقه ﴿ فرع ﴾ اذا جري لفظ الحوالة وتنازعا فقال أحــدهما أردنا به الوكالة وقال الآخر بل الحوالة فقولان في أن القول ا قول من * ينظر في أحدهما الى ظاهر اللفظ * وفي الثاني الى تصديق من يدعي ارادة نفســه ونيتــه فانه أعلم بها ﴿ ولو لم يتفقا على جريان لفظ ولـكن قال أ مستحق الدين أحلتني وقال من عليه الدين وكلتك باستيفاء ديني منه فالقول إ فول من عليه الدين في نفي الحوالة * ثم ان لم يكن فد قبض فليس له ذلك لأنه ^ا انعزل بانكار الوكالة وأندفعت الحوالة بانكار منعليهالدين *وله مطالبته بالمال

الصيغة به وهى قوله ضمنت * وتكفلت * وتحملت * وما ينبئ عن اللزوم * ولو عال أؤدي أو أحضر لم يكرف ضامناً * ولو شرط الحبار في الضمان فسد * ولو علقه بمجيء الشهر فسد (ح) * ولو علق الكفالة بالبدن بمجيء الشهر أو بوفت الحصاد فقبه خلاف لانه بني على المصلحة * ولا بجوز نعلمي الا براء كما لا بجوز تعليف ضمان المال * ولو نجز كفاله البدن وشرط الناخبر في الاحضار شهراً جاز للحاجة * ولو شرط الاجل في ضمان المال الحال فقيه خلاف * ولو ضمن المؤجل حالاً فني فساد السرط وجهان * فان فسد فني فساد الضمان وجهان ، ولو سكفل بعضو من بدنه صح في الكل على وجه * وفسد على وجه * وصح ان كان العضو لا سبني البدن دونه على وجه والا فلا

- مريز الباب الثاني في حكم الضمان المحجم كرد-

وله أحكام ﴿ الأول ﴾ بجوز (م) مطالبة الضامن من غير انفطاع الطلبة عن المضمون عنه ﴿ ومها أبري الاصل برئ الكفيل ﴿ وان أبري الكفيل لم ببرأ الاصل ﴿ ولو كان الدبن مؤجلا في ان الاصيل لم يطالب الكفيل لانه حي إلى الناني ﴾ أن للضامن اجبار الاصل على نخليصه ان طولب ﴿ وفي مطالبه بالنخليص فبل أن لطالب خلاف ﴿ وكذا في قدرته على المطالبة بنسلم المال الله حي تؤديه بنفسه فمخرج عن العهدة ﴿ النالث الرجوع ﴾ ومن أدى دين غبره بفبر اذنه لم برجع ﴿ وان أدى نشرط الرجوع واذنه رجع ﴿ وان أدى بالاذن دون شرط الرجوع فوجهان ﴾ والضامن يرجع ان ضمن وأدى بالاذن ه وان استقل بهما لم يرجع ﴿ وان ضمن دون الاذن وأدى بالاذن من طالبة فيرجع ﴿ وان ضمن بالاذن وأدى بنبرالاذن عن مطالبة فيرجع فالصحيح أنه لا يرجع ﴿ وان ضمن بالاذن وأدى بنبرالاذن عن مطالبة فيرجع ﴿ وان ضمن بالاذن وأدى بنبرالاذن عن مطالبة فيرجع ﴿ وان ضمن بالاذن وأدى بنبرالاذن عن مطالبة فيرجع ﴿ وان ضمن بالاذن وأدى بنبرالاذن عن مطالبة فيرجع ﴿ وان ضمن بالاذن وأدى بنبرالاذن عن مطالبة فيرجع ﴿ وان ضمن بالاذن وأدى بنبرالاذن عن مطالبة فيرجع ﴿ وان ضمن بالاذن وأدى بنبرالاذن عن مطالبة فيرجع ﴿ وان ضمن بالاذن وأدى بنبرالاذن عن مطالبة فيرجع ﴿ وان ضمن بالاذن وأدى بنبرالاذن عن مطالبة فيرجع ﴿ وان ضمن بالاذن وأدى بنبرالاذن عن مطالبة فيرجع ﴿ وان ضمن بالاذن وأدى بنبرالاذن عن مطالبة فيرجع ﴿ وان ضمن بالاذن وأدى بنبرالاذن عن مطالبة فيرجع ﴿ وان ضمن بالاذن وأدى بنبرالاذن عن مطالبة فيربي بالاذن وأدى بنبرالاذن عن مطالبة فيربي به بالودن و بالدي بنبرالادن عن مطالبة فيربي بالودن و بنبرا لادن عن مطالبة فيربي بالودن و به بالودن و بنبرا لادن عن مطالبة فيربي بالودن و به بالودن و بالودن و به به بالودن و با

ضمان نقصان الصنجة ورداءة الجنس في المبيع * وفي صحة ضمان عهدة تلحني بالعيب أو بالفساد مسن جهة أخرى لابخروجه مستحقا وجهان مه فان صحح صر تحافق اندراجه تحت مطلق ضمان العهدة وجهان العرد أباللاز معن نجوم الكتابة فلا بصح ضمانها * ويصح (و) ضمان التمن في مدة الحيار أذه صبره الى اللزوم * وفي ضمان الجعل في الجمالة وجهان * واحترزنا بالمعلوم عن ضمان المجهول وهو باطل (ح) على الجديد * وكذلك الابراء (ح) عن المجهول * والصحبح جواز ضمان ابل الديه كما يجوز الابراء عنها * ولو فال ضمنت من واحد الى عشره فاشهر القولين الصحة * ويصح (و) كفاله البدن عن كل من وجب عليه الحضور بمجلس الحكم من زوجة أو عبد آبق أو من عليه عقوبه لآدمي على الاظهر لانه حق كالدين فلا يشترط كونه مالا ﴿ وَكَذَلْكُ ضَمَانَ عين المغصوب والمبيع * وكل ما يجب مؤنة تسليمه دون الوديعة والامانات * وتصح كفالة البدن ممن ادعي عليه وان لم تقم عليه البينة بالدبن اذ الحضور مسمحق عليمه * ومعناها الزام احضاره * وتصم الكفالة ببدن الميت اذ قـد يستحق احضاره لأداء الشهادة على صورته * ويخرج الكفيل عن العهدة بنسلمه في المكان الذي شرط أراده المسنحن أو أباه الاأن يكون دونه مد جلبلة مانعة فلا يكون تسليما * ويلزمه اتباعه في غيبنه ان عرف مكانه * فان مات أو هرب أو اخنفي فالصحيح أنه لا يلزمه شيء * وفيل يلزمه الدين ان قامت به البينــة * فان قلنا لا بلزمه شيء سوي الاحضار فلا تجوز الكفاله دون رضا المكفول بدنه * وتجوز الكفاله بدن الكفيل كا بجوز ضمان الضامن * فاذا مات المكفول له انتفل الحق الي ورثته على الاظهر * ومعما حضر بنفسه برئ الكفيل كما لو أدى الاصيل الدين ﴿ الرَّكُن الحامس

تراخي ففيه خلاف * ولايشترط (و) تساوى المالين في الفدر * ولا العلم بالمقدار حاله العقد * ولا تصح سركه الابدان (مح) وهي شركه الدلالين والحمالين اذ كل واحد منميز بملك منفعته فاخنص علك بدلها * ولا شركه المفاوضة (ح م) وهي أن يشتركا فيما يكتسبان من مال وبلنزمان من غرم بغصب أو بيم فاسد اذ كل من اخنص بسبب اخنص بحكمه غرماً وغما * ولا سركة الوجود (ح) وهي أن يبيع الوجيه مال الحامل بزيادة ربح لبكون له بعضه ، بل كل الثمن لمالك المثمن * وله أجر المنسل * وحكم السُركة تسليط كل واحد على النصر"ف بشرط الغبطة مع الجواز حنى يفدركل واحد على العزل «و سفسيخ بالجنون والموت* ويتوزّع الربح والحسران على قدر المال * فاو سرطا لهاوتًا بطل الشرط وفسد العقد * ومعنى الفساد أنَّكُل واحد يرجع على صاحبـــه بأجرة عمله في ماله ولو صحّ لما رجع، ولو سرط زباده ربح لمن اخسص عزيد عمل فني صحة الشرط خلاف * ومن حكمها كون كل واحد أمبناً القول فوله فيما يدعيه من تلف وخسران * الآ اذا ادعى هلاكاً بسبب ظاهر, فعلبه اقامة البينة على السبب ونم هو مصد ف الهلاك به، والفول فوله فما استراد أعصد مه نفسه أو مال النسركة «فان فالكان من مال السركه فخاص ل باله سمه فالمول دول صاحبه في انكار القسمة «واذا باع أحد النبر بكان باذن الآخر عبداً مسنركا ثمّ أُهرَّ الذي لم يبعرأنَّ البائع فبض النمن كلهوهوجاحه عالمنسري بريء من نصاب المقر لاقراره «وللبائع طلب نصبه من المسترى وفان استحافه المهر فاف أنه لم يقبض سلم له ما فبض * وان نكم حلف الخصم واسنحق * ولوكانب المسأله بحالها ولكن أقر" البائع أن الدي لم سبع مبض اليمن كله لم سبسل امرار الوكيل على الموكل * وبرى المئيزي من مطالبة المنز بان: ركى فبض اذا كان شربكه (و) * وان ابتداً فوجهان * ولو صالح المأذون في الاداء بشرط الرجوع على غير جنس الدين رجع على الاصح * ولو صالح الضامن عن ألف بعبد يساوي تسعائة يرجع بتسعانة على وجه * وعلى وجه بالالف لان المساعة جرت معه * ولو سومح الضامن بحط قدر من الدين أو صفته لم يرجع الا بما بذل هذا كله اذا أشهد على الاداء * فان قصر في الاشهاد ولم يصد ق لا يرجع * وان صدقه المضمون عنه فلا يرجع أيضاً في وجه لأنه لم ينفعه أداؤه * وان صدقه المضمون اله رجع في أظهر الوجهين لان اقراره أقوي من البينة مع انكاره * ولو أشهد رجلا وامرأتين جاز * وفي رجل واحد ليحلف معه خلاف خوفاً من فاض حنفي * وفي المستورين خلاف * ولو ادعى موت الشهود وأنكر المضمون عنه أصل الاشهاد فوجهان في أنالقول ادعى موت الشهود وأنكر المضمون عنه أصل الاشهاد فوجهان في أنالقول ولول من لتقابل القولين

- ﴿ كتاب السُركَة ﴾ -

شركة العنان معاملة صحيحة * وأركانها نلائة ﴿ الاول العاقدان ﴾ ولا يشترط فيهما الاأهاية التوكيل والنوكل فان كل واحد متصرف في مال نفسه ومال صاحبه باذنه ﴿ الثاني الصيغة ﴾ وهي ما تدل على الاذن في التصر ف * والاظهر أنه يكفي قولهما اشتركنا اذا كان يفهم المقصو دمنه عرفاً ﴿ الثالث المال ﴾ واشارة النص اليأنه لا بد وأن يكون نقداً كالقراض لان مقصو ده التجارة * والاقيس أنه يجوز في كل مال مشترك * والاشتراك بالشبوع هو الاصل * ويقوم مقامه الخلط الذي يعسر معه التمييز فانه يوجب الشيوع * ولايكني (ح) خلط الصحيح بالقراضة * ولا السمسم بالكتان * ولا عند (ح) اختلاف السكة * وكذا (ح) كل اختلاف يمكن معه التمييز فان الشيوع لا يحصل معه * وليتقدم (ح) الخلط على العقد * فاو

أوصاف السلم * ولوترك ذكر مبلغ الثمن أوذكر النمن ولم يذكر نوعه ففيه خلاف * والتوكيل بالابراء يستدعي علم الموكل بمبلغ الدين المبرإ عنـــه لا علم الوكيل * ولا علم من عليه الحق *ولو قال بع بما باع به فلان فرسه فالعلم بمبلغ ماباع به فلان فرسه يشترط في حق الوكيل لافي حق الموكل *ولو فال وكاتك عخاصة خصماي فالاظهر جوازه وان لم يمين ﴿ الرَّكُنِّ الثَّانِي المُوكُلِّ ﴿ وشرطه أن يملك مباشرة ذلك النصرف بملك أوولاية * فلا يصح توكيل الصبي (ح) والمجنون * ولا يصح (ح) توكيل الرأة في عقد النكاح * ويجوز توكيل الاب والجد * ولا يصح توكيل الوكيل الا اذا عرفً إ كونه مأذوناً بلفظ أو قرينة ﴿ وَفِي تُوكِيلِ الولِيِّ الذي لا يُجِبر "تردد لتردده ِ بين الولي والوكيل ﴿ الركن النالث الوكيل ب ويشترط فيه صحه العبارة وذلك بالتكليف * ولا يصح (ح) توكيل الصبي الا في الاذن في الدخول | وايصال الهدية على رأي . ولا بصح توكيل المرأة (ح) والمحرم (ح) في عقد النكاح * والاظهر جواز توكيل العبد والفاسق في ايجاب النكاح * وكذا المحجور بالسفه والفلس اذ لاخلل في عبارتهــم * ومنع اســتفلالهم بسبب أمور عارضة الركن الرابع الصيغة _، ولا بد من الايجاب « وفي القبول للاثة أوجه « الاعدل هو الىالت وهو أنه لو أتى بصبغة عقد كفوله وكانك أو فو ضت ينترط القبول ﴿ وَانْ فَالَ لِمْ وَأَنْدَى فَيَكُفِّي الْقَبُولُ ا بالامتنال كما في اباحة العامام ، وإذا لم يسترط قبوله ففي اشـ تراط علمه مفروناً بالوكالة خلاف ، ولا خلاف في أنه بسترط عدم الرده، عنه فان رد انفسيخ لانه جائز ﴿ وَفِي الْمَالِيقِ الْوَكِالَّهِ بِالْآغْرِارِ خَلَافُ مُشْهُورٍ ﴿ فَارْتِ منع فوجد الشرط ففد فيل يجوز النصرف بحكم الاذرب ﴿ وَفَائِدَةُ فَسَادُهُ

أيضاً مأذوناً من جهته ولم يبرأ من مطالبة الجاحد فله أخذ نصيبه من المشتري

-ە﴿ كتاب الوكالة * وفيه ثلاثة أبواب ٍ≫⊸

﴿ الباب الاول في أركانها ﴾

وهي أربعة ﴿ الأول ﴾ مافيه التوكيل وشروطه ثلاثة (الاول) أن يُكون ا مملوكا للموكل * فلووكل يطلاق زوجة سينكحها * أُوبِيع عبد سيملكه فهو باطل (الثاني) أن يكون قابلا للنيابة كأنواع البيع * وكالحوالة * والضمان * والكفالة * والشركة" * والوكالة * والمضاربة * والجعالة * والمسافاة * والنكاح * والطلاق * والحلم * والصلح * وسائر العقود * والنسوخ * ولا يجوز التوكيل في العبادات الآفي الحج وأداء الزكوات * ولايجوز في المعاصي كالسرقة والغصب والقتل بل أحكامها تلزم متماطيها * ويلنحق بفن العبادات الأيمان والشهادات فانها تتعلق بألفاظ وخصائص * واللعان والايلاء من الأيمــان * وكذا الظهار على رأى * وبجوز التوكيل مقبض الحقوق * وفي التوكيل بانبات اليد على المهامات كالاصطياد والاستقاء خلاف * وفي التوكيل بالاقرار خلاف لنردده بين الشهادة والالتزامات * ثم ان لم يصح ففي جمله مقرا بنفس التوكيل خلاف * وكذلك يجوز التوكيل بالحصومة برضا الحصم وغير رضاه (ح)* وباستيفاء العقوبات في حضور المستحق * وفي غيبته طريقان * أحدهماً المنع * والآخر قولان * وقيل بالجواز أيضا (الشرط الثالث) أن يكون مابه التوكيل معلوما نوع علم لايعظم فيه الغرر * ولو قال وكاتك بكل قليل ا وَكُشْيِرُ لَمْ يَجْزُ * وَلُوقَالُ وَكَلَتْكُ بِمَا الْيُ مِنْ تَطَلَيْقُ زُوجًا تِي وَعَنْقُ عَبِيدِي * وبيع أملا كي جاز * ولوقال وكلتك بما اليّ من كل قليل وكثير ففيه تردد * ولوقال اشتر عبدالم يجز (و) * ولوقال عبدا تركيا بمائة كني * ولايشــــــرط

الوكيل بالاثبات لايستوفى * وبالاستيفاء يثبت ومخاصم سعيا في الاستيفاء ﴿ الثالثة ﴾ أن الوكيل بالشراء أذا أشتري معيبًا ثمن مثله وجهل الديب وقع عن الموكل * وان علم فوجهان * وان كان بغبن وعلم لم يقع عن الموكل ، وان جهل فوجهان * ثم مهما جهل الوكبل فله الرد (و) الا آذا كان العبد معيناً من جهة الموكل فوجهان في الرد ﴿ وحيث يكون الوكيل عالمًا فلا ردله * وفي الموكل وجهان * اذ قد قوم علم الوكيل مقام علم الموكل كما في رؤيته * ومهما ثبت الحيار لم يسقط برضا الوكيل حق الموكل * ويسقط برضًا الموكل رد الوكيل ﴿ الرابَّة ﴾؛ الوكيل بتصرف معين لايوكل الااذا اذن له فيه * فلو وكل بتصر قات كنيرة وأذن في التوكيل وكل * وان أطلق فثلاثة أوجه * وفي الثالث يوكل في المقدار المعجوز عنه ويباشر البافي * ثم لا يوكل الآ أميناً رعاية للغبطة ﴿ الخامسة ﴾ تتبع مخصصات الموكل، فلوقال بع من زيد لم يبع من غيره * وان خصص زمَّانَّا نعـين * وان خصص سوقّاً يتفاوت بها الغرض تعين والا فلاء واذا صرّح بالنهي عن غـير المخصوص امتنع فطعاً * ولوفال بع عائة يبيع عافوقه الآ اذا نهاه عنه ؛ ولا يبيع عا دونه بحال ﴿ ولو قال اشتر عائة يسترى عا دونها الآ اذا نهاه ﴿ ولا سترى عما فوقها محال * ولو فال بع عائـة نسيئة فباع نقداً بمائـة .. أوفال|شنر بمائـة نقداً فاشتري عائة نسبئة فوجهان لان التفاوت فيه ينبه اختلاف الجنس، ولا خلاف أنه لو فال بع بالف درهم فباع بألف دينار لم بجز وفيه احمال ، ولو سلمّ البه ديناراً ليشترى شاةً فاشتري شانبن تساوي كل واحدة منهما ديناراً وباع احــداهما بدينار وردّ الدىنار والشاه فقــد فعل هذا عروة البارقي مع سقوط الجعل المسمي والرجوع الى الاجرة * ولو قال وكلتك فى الحال ولا يتصرف الا بعد شهر فهو جائز (و) ويلزمه الامساك * ومهما صححنا التعليق فقال مهما عزلتك فأنت وكيلي فطريقه فى العزل أن يقول ومهما عدت وكيلي فأنت معزول حتى يتقاوما فى الدور ويبتي أصل الحجر

﴿ الباب الثاني في حَكِمِ الوَكَالَةُ ﴾

ولهـا ثلاثة أحكام ﴿ الأول ﴾ صحة ماوافق من التصر فات وبطلان ماخالف ﴿ الاولَى ﴾ اذا قال بع مطلقاً فلا يبيع بالعرض (ح) ولا بالنسيئة (ح) ولا عـا دون ثمن المئل (ح) الاقدرآيتنابن الناس بمثله كالواحد في عشرة *ويبيع (ح) على الاصحمن أقارمه الذين تردّله شهادتهم ولا يبيع من نفسه * فان أذن له في البيع من نفسه فني توليه الطرفين خلاف * أجراه ان سريج فى تولي ابن العم لطرفي النكاح * وتولى من عليه الدين أوالقصاص أو | الحد استيفاءه من نفسه بالوكالة * ويطرد في الوكيل من الجانبين بالخصومة ومن الجانبين في عقد النكاح والبيع * كما اذا كان وكيلا من جهة الموجب والقابل جميماً * وان أذن له في البيم بالاجل هتدرا جاز * وان أطلف فالاصح ان العرف يقيده بالمصلحة * وقيل أنه مجهول ﴿النَّالِيَّةُ ﴾ الوكيل بالبيم لايملك أ تسلم المبيع قبل توفر الثمن * وبعد النوفير لايجوز له المنع فانه حق_ الغير| * والوكيل بالشراء يملك تسليم الثمن المسلم اليـه وعملك قبض المشــتري * ا * والوكيل بالبيع هل مملك قبض الثمن من حيث أنه من توابمه ومقـاصده | وان لم يصرح به فيه خلاف * ونقرب منه الحلاف في أن الوكيل باثبــات ا الحق هل يستوفى * وباستيفاء الحق هل يخاصم فيه ثلاثة أوجه * الاعدل أن فبنعزل بعزل الموكل اياه في حضرته وكذا في غيبته (ح) قبل بلوغ الحبر فبأقبس القولين كماينه إلى ببيع الموكل واعنافه، وينغزل بعزل نفسه وبرده الوكالة وجعوده مع العلم ردّ لها : ومع الجهل أو لغرض في الاخفاء ليس بردّ وينعزل بخروج كل واحد منهما عن أهلبة التصرّف كالموت والجنون بهوكذا الاغماء على الاظهر وفي انعزال العبد بالعنق والكتابة والبيع خلاف ولحروجه عن أهلية الاستخدام والاس في حفه منزل على الحدمة

- عرد الباب النالث في النزاع كره

وهو في نلائة مواضع عز الاول به في اصل الاذن وصفنه وقدره والفول فيه قول الموكل فاذا اشتري جارية بعشرين فقال ماأذنت الآفي الشراء بعين مال الموكل وحد فه البائع في أنه وكبل فالبيع وحلف في فان كان اشتراه بعين مال الموكل وحد فه البائع في أنه وكبل فالبيع باطل وغرم له الوكيل العشرين وان اشتراه في الذمة واعترف البائع بالوكالة فباطل وان أنكر البائع الوكاله لم يقبل في فان انكر الوكالة وبقيت الجارية في يد الوكيل فليتلمك الحاكم بالموكل حنى فول الوكبل بعتك بعشرين والوكيل ان كذت أذنت الك فقد بعتك بهشرين صدح على النص فان اه تنع والوكيل العشرين من غنها لانه فقد بعتك بهشرين صدح على النص فان اه تنع والوكيل العشرين من غنها لانه فامر بغبر جدر حقه ومن له الحلق لا يدعى عدين المال فيقطع بجواز أخذه و الماني في المأذون فاذا قال تصرفت كما أذنت الوكيل لانه أوين وعادر على الانشاء رالندس فقولان (احدهما) القول قول الوكيل لانه أوين وعادر على الانشاء رالندس في تلف المال فالقول قوله على الموكل ملزم والأوسل عده مه وكذا اذا ادعى تلف المال سواء كان بجعل لانه يبقي دفع الضمان عن نفسه في وكذا اذا ادعى تلف المال سواء كان بجعل لانه يبقي دفع المضان عن نفسه في وكذا اذا ادعى رد المال سواء كان بجعل لانه يبقي دفع المضان عن نفسه في وكذا اذا ادعى رد المال سواء كان بجعل لانه يبقي دفع المضان عن نفسه في وكذا اذا ادعى رد المال سواء كان بجعل لانه يبقي دفع المخان عن نفسه في وكذا اذا ادعى رد المال سواء كان بجعل

بيم الشاة خلاف ظاهر * وتأويل الحديث أنه لعله كان وكيلاً مطلقاً ﴿ السادسة ﴾ الوكيل بالحصومة لا يقرّ على موكله كما لا يصالح * ولا يبريُّ الوكيل بالصلح عن الدم على خمر اذا فعل حصل العقوكما لو فعله الموكل؛ ولو صالح على خنزير ففيه تردّد * والوكيل بالشراء الفاسد لا يستفيد به الصحيح فلا معنى لوكالته * وليس للوكيل بالخصومة أن نشهد لموكله الآاذا عزل قبل الخوض في الخصومة ثمّ شهد * وان كان قد خاض لم قبل لأنه منهم بتصديق نفسه * واذا وكل رجلين بالخصومة فهل لكل واحد الاسبتداد وجهان ﴿ السَّابِعَةَ ﴾ اذا ســلمَّ اليه ألفاً وقال اشتر بمينه شيئاً فاشترى في الذمة لم يقع عن الموكل * وان قال اشتر في الذمة وسلمّ الالف فاشتري بعينه فني صحنه وجهان * ثم الوكيل مهما خالف في البيع بطل تصر فه ﴿ ومهم خالف في الشراء بمين مال الموكل فكمثل * فان اشتري في الذمة وقع عن الوكيــل الآ اذا صرّح بالاضافة الي الموكل فني وقوعه عن الوكيل وجهان ﴿ الحَمْ الثَّانِي للوكالة العهدة في حقَّ الوكيل ﴾ *ويده يد أمانة في حقّ الموكل حتى لأ يضمن سواء كان وكيلاً بجعل أو بغير جعل * ثم ان سلمّ اليه الثمن فهو مطالب به مهما وكل بالشراء * وأن لم يسلمّ الثمن وأنكر البائم كونه وكيلاً طالبه * وان اعترف وكالته ففيه ثلاثة أوجه * والظاهر أنه يطالبه مهدون الموكل * وفي التاني يطالب الموكل دو نه * وفي النالث يطالبهما * ثمّ ان طولب الوكيل فالصحيح رجوعه على الموكل * وكذلك لو ناف الثمن في يده بعد أن خرج ما اشتراه مستحقاً * فالمستحقّ يطالب البائع * وفي مطالبت الوكيل والموكل هذه الاوجه * وكذا الوكيل بالبيع اذا قبضَ الثمن وتلف في يده فخسرج المبيع مستحقاً فرجع المشتري بالثمن على الوكهل أو على الموكل ففيه هذا الخلاف ﴿ الحَكِمِ الثالث لاوكالة الجواز من الجانبين ﴾

مساوب مطلقاً * نعم لو ادّعى أنه بلغ بالاحنلام في وفت امكانه بصدّق اذلا يمكن معرفته الامن جهته * ولو ادّعي البلوغ بالسن طولب بالبينة * والمجنون وهو مسلوب القول مطلقاً * والسكران وهو ملنحق بالمجنون أو الصاحى فيه خلاف مشهور « والمبذر والمفلس وقد ذكرنا حكمهم «والرقيق وافراره مقبول بما يوجب عليه عقوبة * ولو أقرّ بسرفة مال ووجب عليــه القطع فني قبوله في وجوب المال قولان * ولو أفرّ بانلاف مال وكذبه السيد لم يتعلى برقبته بل يطالب مه يعد المتق * ولو كان مأذوناً فأقرّ مدين معاملة قبل وأدى من كسبه * ولو لم يسنند الى معاملة بل أطلق فني القبول خلاف ، ولو أفرّ بعد الحجر بدين أسنده الى حال الاذن فالظاهر ردّه لانه في الحال عاجز عر ` انشأتُه * والمريض وهو غمير محجور عليه عن الاقرار في حق الاجانب * وفي حقّ الوارث أيضاً على الصحيح * وفيـل فيهقولان * ولو أفرّ بانه كان وهب من الوارث في الصحة فالظاهر أنه لايقبل لعجزه عن الانشاء في الحال * ولو أقرّ بدين مستفرق فمات وأفرّ وارنه عليه بدين مستفرق فيتزاحمان * أو يقدم اقرار المورت لوفوع اقرار الوارث بعــد الحجر فيه قولان * ولوأقر بعبن ماله في المرض لنخص نم أقر بدبن مستغرق سلم العين للاول ولا شيء للثاني لانه مان مفلسّاً ﴿ وَانْ أَخْرُ الْأُورَارُ بِالْعَبْنُ فَكُمْثُلُ ﴿ وَفِيهِ وَجِهُ آخَرُ أَنَّهُ اذَا نَأْخُرُ بِنَزَاحَانُ ﴿ الرَّكُنِ النَّانِي المَقْرَّلُهُ ﴾ وله شرطان ﴿ الأول ﴾ أن بكون أهلا للاستحقاق ﴿ ولو فال لهذا الحمار على " أَلف بطل قوله * ولو فال بسببه على ألف لزمه لمالكه على تقدير الاستئجار * ولو أقرّ لعبد لزم الحق لمولاه * ولو فال لحمل فلانه على ألف من ارث أو وصية قبل * ولو أطلق ولم يذكر الجهة فظاهر النص أنه لا بقبل * وفيه فول

أُو يغير جعل * وذكر العراقيون في تصديق الوكيل بالجعل وجهين * وكذلك لو قال قبضت الثمن وللف في يدي وكان ذلك بعــذ التسليم فالقول قوله لان الموكل يريد أن يجعله خائنًا بالتسليم قبل الاستيفاء * فأما اذا كان قبــل التسليم فالقول فيه قول الموكل والأصل بقاء حقه ﴿ النَّالَثُ ﴾ اذا وكله بقضاء الدين فليشهد فان قصر ضمن بترك الاشهاد * وكذا قيم اليتيم لا يصد ق (و) في دعوي ردّ المال * قال الله تمالي فاذا دفعتم اليهم أموالهم فأشهدوا عليهم * ومن يصدّق في الردّ اذا طولب بالردّ هل له النَّاخير بقدر الاشهاد وجهان، ولمن عليه الحق (ح و ز) أن لا يسلم الى وكيــل المستحقّ الا بالاشهاد وان اعترف به * وان كان في يده تركة وأقرّ لانسان بأنه لا وارث سواه لزمه(و) التسليم وليجزله تكليفه شهادة (و)على أن لاوارث سواه ولواعترف لشخص بأنه استحقّ ألفاً عن جهة الحوالة ولكن خاف انكار الحيل فهو كحوف انكار الموكل فعلى وجهين * ولو ادّعي على الوكيل قبض الثمن فجحد فأقيم عليه بينة ا بالقبض فادّعى ثلفاً أو ردّاً قبل الجحود للقبض لم يقبل قوله لانه خائن ولا بينته (و) لانهلاتسمع دعواه * ولو ادّعي بعدالجحود ردّاً سمع الدعوي(و)ولا ا يصدّ ق لانه خائن * ولكن تسمع البينة * ولو ادّعي التلف صدق لببرأ من العين ولكنه خائن فيلزمه الضمان

- ﴿ كتاب الاقرار * وفيه أربعة أبواب ﴾ ٥--

﴿ الباب الاول فيأركانه ﴾

وهىأربهة ﴿ الرَّكَنِ الأولَ ﴾ المقرّوهو ينقسم الى مطلق ومحجور * فالمطلق ينفذ افراره بكل ما يقدرعلى انشائه * والمحجور عليه سبعة أشخاص * الصبي واقراره وكذا اذا قال زنه أو خذه (و) ولو قال بلي أو أجل أو لهم أو صدقت أو أنا مقرّ به أولست منكراً له فهو اقرار * ولو قال أنا مقر ولم يقل به فلا يكون اقراراً به * ولو فال أنا أقرّ به قيل انه اقرار * وقيل انه وعد بالاقرار * ولو قال أليس لي عليك ألف فضال بلي لزمه * ولو قال نعم فهو اقرار بالعبد والأصح التسوية * ولو فال اشتر مني هذا العبد فقال نعم فهو اقرار بالعبد

-ه ﴿ الباب الثاني في الاقارير المجملة ﴿ ٥-

وهى سبعة ﴿ الاو له اذا فال الهلان على شي يقبل تفسيره بأقل ما يتمول (ح) لانه محتمل * وهل يقبل بجبة من الحنطة فيه خلاف * وهل يقبل بالكلب والسرجين وجاد المبيئة فيه خلاف * والاظهر القبول لانهشي لازم * ولا يقبل بالحمر والحنزير لانه لا يازم ردّها * ولا يقبل برد جواب السلام والعيادة فانه لامطالبة بها * وان قال غصبت شيئاً قبل بالحمر والحنزير * ولوقال له عندي شيء لم يقبل بالسلام لانه لا يملك * وفيه وجه * ثم ان امتنع عن التسفير حبس الى أن يفسر على رأي * وجمل نا كلا عن اليمبن على رأى حتى يحاف المدعي * فلو فسر بدره فقال المدعي بل أردت عنسرة لم يقبل دعوى الارادة بل عليه أن يدعى نفس العشرة * والقول قول المقر في عدم الارادة وعدم الازوم ` الناني أ اذا فال على مال يقبل باقل ماليمول والم يقبل باقل ماليمول والم الكرس وجل المينة * والاظهر فبول المستولدة * ولو قال مال وحمل على عظم الرتبة بالاضافة * فلو فال مال اكثر من مال فلان أو مما شهد به الشهود على فلان قبل تفسيره بما دونه * ومعنادان الدبن آكثر بقاء من المين أو الحلال على فلان قبل تفسيره بما دونه * ومعنادان الدبن آكثر بقاء من المين أو الحلال على فلان قبل تفسيره بما دونه * ومعنادان الدبن آكثر بقاء من المين أو الحلال على فلان قبل تفسيره بما دونه * ومعنادان الدبن آكثر بقاء من المين أو الحلال على فلان قبل تفسيره بما دونه * ومعنادان الدبن آكثر بقاء من المين أو الحلال كثر من الحرام خ الدالت أسادا فال له على كذا فهو كالشي * واذا قال كذا

أنه يقبل وينزل على هذا الاحتمال * وكذلك اذا قال للمسجد أو للمقبرة على" أَلْفَ انْ أَصَافَ الى وقف عليه قبل * وان أَطلق فعلى الحلاف هُو الثاني ﴾ أن لاَيكذبه المقرَّله فانكذبه لم يسلم اليه ويترك في يدالمقر في وجه * ويحنظه القاضى في وجه * فان رجع المقرَّ له عن الانكار سلم البه * فان رجع المقرِّ في حال انكار المقرّ له فالاظهر أنه لا يقبل لانه أثبت الحق لغيره بخلاف المقرّ له فانه اقتصر على الانكار ﴿ الرَّكُنِ الثالثِ المقرُّ به ﴾ ولا يشــترط أن بكون ا معـلوماً مل يصح الاقرار بالحجهول * ولا أن يكون ممـلوكا للمقر بل لوكان ا ملكا يطل اقراره * فلو قال داري لقلان أو مالي لفلان فهو متناقض ٪ ولو شهدالشاهد أنه أقر له بدار وكان ملكه اليأن أقر كانت الشهادة باطلة * واو قال هذه الدار لفلان وكانت ملكي الى وقت الاقرار آخذناه بأوّل كلامه ولم ﴿ نقبل آخره * نعم يشترط أن يكوز التمرّ به تحت يده وتصرّفه * فلو أفرّ بحرية عبد في يد غيره لم يقبل * فلو أقدم على شرائه صح تعويلا على قول صاحب اليد * ثم قيل انه شراء * وقيل انه فداء من جانبه بيع من جانب البائم *والصحيح أنخيارالشرط والمجلس لايثبت فيه * كالايثبت في يبعه عبده من نفسه * ولا يثبت في بيع العبد من قريبه الذي يعتق عليه على الصحيح * ثم يحكم بعتق العبد على المشتري ولا يكون الولاء له ولاللبائع * فان مات العبد وله كسب فللمشتري أن يأخذ من تركنه قدر الثمن لآنه ان كذب فكاله له * وان صدق فهو للبائع وله الولاء وقد ظلمه بالثمن * وقد ظفر هو بماله إ هَكَذَا ذَكُرِهِ المزني رحمه الله * ومن الاصحاب من خالفه لانه غير مصدق في هــذه الجهة ﴿ الرَّكُن الرابع الصيغة ﴾ فاذا قال لفلان على " أوعندي ألف فهو اقرار * ولو قال المدعي لىعليك ألف فقـال زن أو خذ لم يكن اقرارا *

ناقصاً يلزمه الاتمـام عند القفال ﴿ وَلَا يَلْزُمُهُ عَنْدُ أَنِّي زَيْدُ لِلْحَصِّرِ * وَلَوْ قَالَ الالف الذي في الكيس لايازمه الاتمام * فان لم يكن فيه شيء فهل يازمه الالف فوجهان * ولو فال له في هذا المبد ألف درهم ان فسر بارش الجناية | قبل * وان فسر بكون العبد مرهوناً فالاظهر أنه يقبل * ولو قال وزن في شراء عشره ألفاً وأنا استربت جميع الباقي بألف قبــل ولا يازمه الا عشر العبد * ولو قال له في هذا المال ألف أو في ميرات أبي ألف لزمه * ولو قال له في مالى ألف أو في ميراثي من أبي ألف لم يلزمه للتناقض ﴿ السادس ﴾ اذا قال له علي درهم درهم درهم لم يازمه الا درهم واحد لاحمال التكرار * ولو قال درهم ودرهم أو درهم ثم درهم لزمه درهمان لامتناع التكرار «ولو | قال درهم مع درهم أو درهم تحت درهم أو فوق درهم لايلزمه الا واحد تقديره مع درهم لي مخلاف لظيره من الطلاق ﴿ ولو قال درهم قبل درهم أو بمد درهم لزمه درهمان اذ النقدم والنأخر لا يحتمل الا في الوجوب * ولو قال درهم ودرهم ودرهم وفال أردت بالنالث تـكرار الناني قبل* ولو قال أردت بالنالث تكرار الاول لم يقبل لتخلل الفاصل * وكذاني فوله طالق وطالن وطالق «فاذا أطلق فني الطلاق قولان (أحدهما) بلزمه ثلاثه لصورة اللفظ (والثاني) ثنتان لجري العادة في البكرار ؛ والاظهر فيالافرارأنه بيزمه عند ا الاطلاق ثلاثة لانه أبعد عن قبول الماكبداعا ياداً سولو فال على درهم فدرهم يلزمه درهم واحد ﴿ ولو قال أنت طالق فطالق يقع طلقنان ﴿ وَتَقَدِّيرِ الْأَقْرَارُ فَدَرُهُمْ لازم * وقيل بتخريج فيه من الطلاق * ولو قال درهم بل درهمان فدرهمان *ولو قال درهم بل ديناران فدرهم وديناران ، اذ اعادة الدرهم في الدينار غير مَكُن ﴿ السَّابِعِ ﴾ اذا قال يوم السبت عليَّ ألف وقال ذلك يوم الاحــد لم

كذا درهم فهو تكرار *ولو قال كذا درهم (ح و) يلزمه درهم واحد * وكذلك كذا وكذا (ح) درهم * ولو قال كذا وكذا درهما نقل المزنى رحمه الله قولين (أحدهما) أنه تفسير لهما فهما درهمان (ح) (والثاني) أنه درهم (حو) واحد * وهذا في قوله درهما بالنصب * وفي قوله درهم بالرفع الأصح انه درهم واحد * ولو فال على ألف ودرهم فالالف مبهم وله تفسيره بما شاء * مخلاف مالو قال ألف وخمسة عشر درهما * أو ألف ومأنه وخمسة وعشرون درهما فان الدرهم لم يثبت بنفسه فكان تفسيراً للكل ولو قال درهم ونصف ففي عشرة منها تساوي سبعة منافيل * وهي دراهم الاسلام * فان فسر بالناقص في الوزن متصلا قبل (ح) * وانكان منفصلا لم يقبل * الااذاكان التعامل به غالباً ففيه وجهان * وعليه يخرّ ج التفسير بالدراهم المفشوشة * ولو فسر بالفلوس لم يقبل محال * وكذا لو قال على دريهمات أو دراهم صنار وفسر بالناقص لم يقبل * ولو قال على دراهم يلزمه ثلاثة * ولو قال على من واحد الى عشرة فالاصح أنه يلزمه تسمة * وقيل ثمانية * وفيل عشرة * ولو فال درهم في عشرة ولميرد الحساب لميلزمه الا واحد ﴿ الحامس ﴾ اذا قال له عندي زيت في جرّة أو سيف في غمد لايكون مقرًّا بالظرف (ح) * ولو قال له عندي غمد فيه سيف أوجر"ة فيها زيت لم يكن مفراً الا بالظرف * وعلى قيـاس ذلك قوله فرس فياصطبل * وحمار علىظهره اكاف * وعمامة في رأس عبد ونظائره * ولوقال له عنديخاتم وجاءيه وفيه فص وقال ماأردت الفص فالظاهر آنه لايقبل * ولو قال جارية فجاء بها وهي حامل ففي استثناء الحمل وجهان * ولو قال ألف في هذا الكيس ولم يكن فيه شيء لزمه الالف * فان كان الالف

أَلَفَ آخَرٍ * وهو أَظهر فيما اذا فال على وفي ذه في أو فال أَلفَ دينًا ﴿ النَّالنَّةِ ﴾ اذا قال هذه الدار لك عارية قبل لان الاضافة باللام تحنمل المارية اذا وصل به * وقيل فيه قولان * ولو قال هي لك هبة نم فال أردت هبة قبل القبض فبل أيضاً * ولو قال وهبت وأقبضت * أورهنت وأقبضت ثمقال كذبت لم لقبل * ولو فال ظننت أن القبض بالقول قبض ، أوأشهدت على الصك على العادة ؛ وهل تقبيل دءواه اليحلف الخصم فيسه خلاف ولو أفر بم قال لقنت بالعربية وهو عجمي لايفهم قبل دعواه بالنحليف ر الرابعة ، اذا قال الدار لزيد بل لعمرو ســلم الى زيد وينرم لعمرو فى أفيس القولين ولو فال غصاتها من زيد وملكها لعمرو يبرأ بالنساييم الى زيد فلمله مرنهن أو مسنأجر ﴿ الحامسة ﴾ اذا استننى عن الاقرار مالا يستنرق صح كقوله على ّ عشرة الاتسمة يلزمه واحد . ولو عال عشرة الاتسمة الاتحالية يلزمه تسمة لان الاستثناء من النفي البات كما أنه من الأشبات نفي (السادسة الاستثناء من غير الجنس صميح كقوله على ألف درهم الأنوب ممناه قيمة | أوب، ثم ايفسر بما ينقص قيمنه عن الالف - فاو استغرق بعال تفسيره في وجه لا وأصل استثنائه في وجه ﴿ السَّالِمِهِ ﴾ الاستنتاء عن العبن صبح كمَّوله هذه الدار لفلات الاذلك البيب والحام الاالمص وهؤلاء المبيد الإ واحداً ﴾ ثم له التحبين ؛ فان مانوا الا واحداً ففال هو المستنى فبل ﴿ وَقَيْلُولُ

﴿ الباب الرابع في الافرار بالنسب ومن هو من أهل الأفرار * الناسب ومن هو من أهل الأفرار * الماسب أن يكون * الذا قال لنبيره هـذا ابني التحق به بسرط أن لاَبكذبه الحس بأن يكون أكبر سناً منه * أو الشرع بأن يكون مشهور النسب أو المقرّ له بأن بكون أ

يلزمه الآ ألف واحد الآأن يضيف الي سببين مختلفين «فلو أضاف أحدهما الي سبب وأطلق الآخر نزل المطلق على المضاف « وكذلك لو قامت الحجة على اقرارين بتاريخين جمع بينها « وكذلك اذاكان بلغتين احداهما بالعجمية والاخري بالعربية « وكذلك لو شهد على كل واحد شاهد واحد فالاصح أنه يجمع نظراً الى المخبر عنه « وفي الافعال لا يجمع أصلاً

- ﴿ الباب الثالث * في تعقيب الاقرار بما يرفعه ﴿ -

وله صور ﴿ الاولى ﴾ اذا قال على آلف من ثمن خمر أو خارير أو من ضمان شرط فيه الحيار فني لزومه قولان يجريان في تعقيب الاقرار بما ينتظم لفظاً في العادة ويبطل حكمه ﴿ وكذلك اذا قال علي آلف من ثمن عبد ان سلم سلمت خطي قول لا يطالب الا بتسليم العبد ﴿ وعلى قول يؤاخذ بأول الاقرار ﴿ ولو قال ألف لا يلزم يلزمه لانه غير منتظم ﴿ وقيل قولان ﴿ ولو قال علي آلف قضيته فالاصح أنه يلزمه ﴿ وقيل قولان ﴿ ولو قال ألف ان شاء الله فالاصح أنه لا يلزمه ﴿ وقيل قولان ﴿ ولو قال ألف ان شاء الله فالاصح أنه لا يطالب في الحال ﴿ وقيل قولان ﴿ ولو قال ألف مؤجل من جهة تحمل العقل قبل قولاً واحداً ﴿ ولو قال من جهة القرض لم يقبل ﴿ ولو قال من جهة القرض لم يقبل ﴿ ولو قال من جهة القرض لم يقبل ﴿ ولو قال هو و دية عندي قبل ﴿ الثانية ﴾ اذا قال له على آلف لم يلزمه أصلا ﴿ لان الاقرار المعلق ﴿ ولو قال ان جاء رأس الشهر فهو على القولين يلزمه أصلا ﴿ لان الاقرار المعلق ؛ ولو قال ان جاء رأس الشهر فهو على القولين على مؤجل أن يكون مضمونا عليه بالنم وقال هو و دية عندي قبل ﴿ الثانية ﴾ اذا قال له على آلف ثم عليه بالتعدي وكان لازماً عليه ﴿ ولا يقبل قوله في سقوط الضمان لو ادعي عليه بالتعدي وكان لازماً عليه ﴿ ولا يقبل قوله في سقوط الضمان لو ادعي عليه بالتعدي وكان لازماً عليه ﴿ ولا يقبل قوله في سقوط الضمان لو ادعي عليه بالتعدي وكان لازماً عليه ﴿ ولا يقبل قوله في سقوط الضمان لو ادعي التلف بعد الاقرار ﴿ وفيه قول آخر أنه لا يقبل تفسيره بالوديمة أصلاً فيلزمه ألتاف بعد الاقرار ﴿ وفيه قول آخر أنه لا يقبل تفسيره بالوديمة أصلاً فيلزمه ألتافيه ﴿ ولا يقبل تفسيره بالوديمة أصلاً فيلزمه أله التفاؤل المؤلم المؤلم المؤلم المؤلم المؤلم أله القبل القبل المؤلم المؤلم

- مغر كتاب العارية كر-

والنظر في أركانها وأحكامها ، أما الاركان فأربهة ﴿ الأول المهير ولا يعسر فيه الأكونه مالكاً للمنفعة غير محجور عليه في التبرع فيصح من المستأجر ولا المحتمد من المستمير على الاظهر لانه مستبيح بالاذن كالفحف . أم له أن يسنو في المنفعة بالوكيل يوكله لنفسه ﴿ الناني المستعبر ﴾ ولا بستبرفبه الآكونه أهلا التبرع ﴿ النالث المستعار ﴾ ونسرطه أن يكون منتفعاً به مع بقائه وفي اعارة الدنائير والدراهم لمنفعة التزيين خلاف لانها منفعة ضمينه فاذا جرت في مضمو نقلانها عارية فاسدة ، وأن يكون الانتفاع مهاحاً فلا نستمار الجواري للاستمتاع * ويكره الاستخدام الآلهرم * وكذا يكره استعارة أحد

بالغا فينكر * فلواسناحق مجهولا بالنَّا ووانَّه لحن * ولوكان صغيراً - إن في الحال حتى شوارثان في الصغر * ذاو بلغ وأنكر نفي اعتبار انكاره بعدالكم به خلاف « واو مات صيّ وله مال فاستلمقه ثبت نسبه وورث « وان كان بالناً فاستاحته بمد الوت فنيه خلاف « لان تأخيره الى الموت بوشك أن أبكون خوفاً من انكاره * ولوكان له أمتان ولسكل واحمدة ولد ولا زوج لهما فقال أحدها ابني علقت به أمه في ملكي طولب بالنديين بدفات عين ثبت نسبه وعقهوأمية الراء الرُّم ﴿ فَانْ مَاتَ كَانْ تَمْيَيْنَ الْوَارِبُ كَتَمْبِينَهُ ﴿ فَانْ عِبْرُنَا عنه فالحاق الفائف كتميينه . فان عجزنا فيقرع بي ما فن خرجت فرحته عتق ولم يثبت نسبه ولا ميرانه اذ القرعة لا تما لي الا في العلق " وهل يقرع بين الأمتين الاستيلاد فيه خلاف من حيث ان أميـة الولد فرع الندب وذله أيس عنه * وهل يوقف نصيب ابن من الميراث فيه خلاف لانه نسب أيس من ظهوره فيمتنع التوريث به ﴿ ولو كانت له أمة لها ثلاثة أو لاد فقال أحد ﴿ م ا بني فان عين الاصغر تعين * وان عين الاوسط عتق معمه الاصغر وثبت نسبهما * الا أن مدعى استبراء مد ولادة الاوسط ورأينا ذلك نافياً لانسب * فأن مات فبل البيان وعجزنا عن تعيين الوارث والفائف أقرع بنبر. - * وأدخل الصنير في القرعة ﴿ وفائدة خروج القرعة عليه اقتصار العتق الياء والا فهو عتيق في كل حال * وفي وقف الميراث الحلاف الذي مضي أمااذا أقرّ باخوة غيره أو بعمومته فهو اقرار بالنسب على الغير فلا يقبل الا من وارت. مستغرق * كمن مات وخلف امناً واحمداً فأقر " بأخ آخر ثبت نسبه ومديرامه * وان كان معه زوجة اعتبر موافقتهما (و) لشركتهما في الارث * و= عذا إ موافقته المولى (و)المعتق * وان خلف بنتاً واحــدة وهي ممتقة ثبت النسب

أعار البناء والغراس مطلقا لم يكن له نقضه مجانا لانه محترم * بل يتخير ببن أن يه في أجرة أو ينقض بارش أو يتملك ببدل فأيها أراداً جبر المستعير عليه * فان أبى كلف تفريغ الملك * فان بادر الى التفريغ بالقام فني وجوب تسوية الحفر إ خلاف لانه كالأذون في القلع بأصل العارية * وبجوز للمعــير دخول الارض وبيعها قبل التفريغ * ولا يجوز للمستعير الدخول بعد الرجوع الا لمرّمة البناء | على وجه ﴿ وَفِي حِواز بِيعِهِ البِناءِ خــلاف لانهِ معــرَّض للنقض ﴿ وَلُو قَالَ إِ أعرتك سنة فاذا مضت قلمت مجاناً فله ذلك ﴿ ولو لم يسترط القلع لم يكن له | الآ التخبير ببن الحصال الثلاثة كما في العاربة المطلقة * وإذا أعار للزراعة ورجع قبل الادراك لزمه الابقاء الى الادراك، وله أخذ الاجرة من وقت الرجوعُ أ * واذا حمل السيل نواة الى أرض فأنتت فالشحرة لمالك النواة * والظاهم أ أن لمالك الارض قامها مجاناً اذ لا تسليط من جهنه ﴿ الحَكِمِ الرابع فصل الخصومة ﴾ فاذا قال رآكب الدابة لمالكها أعرتنيها وعال الممالك أجرتكهما فالقول قول الرآكب * ولو قال ذلك زارع الارض لمالكها فالقول قول المالك لان عارية الارض نادرة ﴾ وفيل في المسئلمين فولان بالنفل والنخريج ﴾ ولو ا قال بلغصبتنيها فالقول قول المالك اذ الاصل عدم الاذن ﴿ وَلَوْ قَالَ الرَّاكَبِ اركبتنيها وفال المالك أعربكها فالفول عول المالك اذ الاصل عدم الاجارة فبحلف حنى يستحق الفيمة عند الناف ءوجواز الرجوع عند القيام

م مل كناب الفصب · وفيه بابان م: م

- مر الباب الاول في الضمان ≫-

وفيه ثلاثة اركان ﴿ الاول الموجب ﴾ وهو ثلاثه ﴿ النفوبت بالمباشرة أو التسبب أو اثبات اليد العادية ﴿ وحد المباشرة انجاد عله النلف كالفتل والاكل ا

الابوين الخدمة * واعارة العبد المسلم من الكافر * ويحرم اعارة الصيد من المحرم ﴿ الرابع صيغة الاعارة ﴾ وهو كل لفظ يدل على الاذن في الانتفاع * ويكنى القبول بالفعل * ولو قال أعربتك حماري لنعير لي فرسات فهو اجارة فاسدة غير صحيحة ولا مضمونة * ولو قال اغسل هذا النوب فهو استعارة لبدنه * وان كان الناسل ممن بعمل بالاجرة اعلياداً استحق الاجرة * أما أحكامها فأربعة ﴿ الأول الضمان مَم والمارية مضمونة الردّ والعين بقيمتها (ح) يوم التلف * وقيل بأقصى القيم من يوم القبض الى يوم التلف كالغصب *وما نمحن من أجزائها بالاستعال غير مضمون*والمستعير منالمستأجرهل يضمن فيه خلاف * والمستمير من الغاصب يستقرّ عليه الضمان اذا ثلف تحت مده * ولو طولب بأجرة المنفعة فما ثلف تحت بده فلا خلاف في قرار ضمانه على الممير * وما نلف باستيفائه فقولان لانه منرور فيه * والمستعيركل طالب أخذ المال لنرض نفسه من غير استحقاق «فلو ارك وكيله المستعمل في شفله دانته فتلفت فلا ضمان عليه * ولو اركب في الطريق ففيراً تصــدقاً عليــه فالاظهر إ أنه لا يضمن ﴿ الحَكِمُ النَّانِي ﴾ التسلط على الانتفاع * وهو بقدر النسليط * فان أذن له في زراعة ألحنطة لم يزرع ما ضرره فوقها ﴿ وزرع ما ضرره مثلها أُو دونها الآ اذا نهاه * ولو أذن في الغراس فبني أو في البناء فغرس فوجهـان عين جنس الزراعة كفاه ﴿ الحكم الثالث ﴾ جواز الرجوع عن العارية * الا اذا أعار لدفن ميت فيمتنع نبش القبر الي أن يندرس أثر المدفون * واذا أعار جدارا لوضع الجذوع عليه فلا يستفيد بالرجوع قبل الانهدام شيأ اذلا أجرةله حتى يطالب به ولا يمكن هدمه والطرف الآخر في خاص ملك الجار * فان

* وان دخل ولم يزعج ولم يقصه الاستيلاء لم يضمن * وان قصد صار غاصبا للنصف والنصف في يد المـالك ﴿ والضَّمِيفُ اذَا دخل دار القويُّ وهو فيها] وقصــد الاستيلاء لم يضهن ﴿ لأن المقصود غير ممكن ﴿ وان لم يكن القوى ۗ فما ضمن لانه في الحال مستول واثر القوة في القدرة على الانتزاع * فروكما | لو غصب قلنسوة ملك ضون في الحال؛ وكل يدّنتني على يد الغاصب فهي ا يد ضمان ان كان مم العلم، وان كان مم الجهل بالفصب فهو أيضاً يد ضمان «والكن في اقرار الضمان تفعيل ، وكل بدلوا بأي على بدال الك اقتضى أصل الضمان كيد المداربة والسوم والنسراء؛ فإن ابتني على يد الغاصب مع الجهل اتتفى قرارالفيان عند النلف، وما لا كبد الوديمة والاجارة والرهن والوكالة ا لا تتمنضي قرار الفيمان وميمها ألمن الآخذ مرن المساصب فالقرار عليمه أبداً : الاَّ اذاكان ه نروراً : كما لو فدم اليه حنيافة ففيه قولان لمعارضة ا الغرور والمباشرة .: وكذا الحلاف فيما لو غرّ الفاصب المالك وقدمه اليه [فأكله المالك ، وهم: الأولى بأن ببرأ الناس، وكذلك بعارد الخلاف في الابداع والرهن والاجارة من المالك اذا نانف في بدد ولوزوَّج الجارية من المالك | فاستولدها مم الجهل نفذ الاستبلاد وبرئ الناصب. وكذلك لووهبه ممه | فان التمايج نام . ولو نال دمو سبدي فأسمه ننه ديل لا شفذ عنقه لانهمنرور . وهيل ينفذ ويرجم بالرم وفيل لابرجم بالرم الركن الماني في الموجب فيه به وهركل دال منه وب وينقيم المالحوان وغيره فاليوان يضمن بقيمنه سي المبد ادندن ١٠ الدان والا الاف بأسري ذبه ، وارفطم الغاصب احدى بدي الهباء النزم آكار الاصرين من نصف قيمته أو أرش النقصان لانه تلف تحت يده اذا ذانا جراح العبد مقدور ولو سقطت يده

والاحراق * وحدّ السبب الجاد ما محصل الهلاك عنده لكن بعلة أخرى اذا كان السبب مما يقصد لتوقع ثلث العلة فيجب الضمان على المكره علىاتـلاف المال ﴿ وعلى من حفر بثرا في محل عدوان فتردت فيه بهيمة انسان ﴿ فارت رداه غيره فعلى المردي تقديماً للمباشرة على السبب ولو فتح رأس زق فهبت ريح وسقط وضاع فلا ضمان * لان الضياع بالريح ولا يقصد بفتيح الزق تحصيل الهبوب * فهو كالوفتح الحرزفسرق غيره «أودلٌ سارفاً فسرق * أوبني داراً فألق فيها الريح ثوباً وضاع «أو حبس المالك عن الماشية حتى هلكت فلا ضمان في شيء من ذلك ﴿ وَكَذَا اذَا نَقَلَ صَابِيّاً حرّاً إلى مضيعة فافترسه سبع * ولو نقله الى مسبعة أو فتح الزقّ حتى أشرقت الشمس وأذابت ما فيه فني الضمان خلاف * لان ذلك يتوقع فيقصد * وكذلك نقول اذا غصب الامهات وحمدثت الزوائد والاولاد في يده مضمونة وكان ذلك تسبباً الي اثبات اليد * ولو فتح قفص طائر فوقف ثمّ طار لم يضمن لانه مخنار * وان طار في الحال ضمن * لأن الفتح في حقه تنفير م وكذا البيمة والعبد الجنون المقيد عنزلة المهيمة * وال كان المبد عاقلا فلا يضمن من فتح باب السجن وان كان آبقاً * ولو فتح رأس الزق فنقاطرت قطرات وابتل أسفله وسيقط ضمن لان التقاطر حصل بفعله ﴿ ولو فتح الزقُّ عن جامد فقرَّب غيره النار منه حتى ذاب وضاع فالثاني بالضمان أولى * وقيسل لا شمان عليهما ؛ أما انسات اليد فهو مضمن * واذا كان عدواناً فهو غصب * والمودع اذا جحمد فهو من وقت الجحود غاصب * واثبات اليد في المنقول بالنقــل الأ في الداية فيكفي فيها الركوب (و)* وفي الفراش الجلوس عايه فهو غاية الاستيلاء: وفي المقار (ح) يثبت الغصب بالدخول وازعاج المالك ﴿ وَانَ أَرْعَجَ وَلَمْ يَدْخُلُ لَمْ يَضَّمَنَ

ثم قدر على المثل فلايردُّ الفيمة على الاظهر لتمام الحكم بالبدل الحقيق» ولو أتلف مثلياً فظفر به في غسير ذلك المكان لم يلزمه الا القيمة ، فاذا عاد الي ذلك المكان لزمه المثل وأخذ القيمة ﴿ ولو ظفر به في غير ذلك الزمان جاز أ طلب المئل لان رد الزمان غير ممكن فتعذر المثل الحقيق ، والمسلم اليه اذا | انتقل لم يطالب * وفي مطالبنه بالقيمة تردد من حيث آنه اعتياض * فان منع ﴿ فله الفسخ * وطلب رأس المـال * ولو أتَّـلف آنية من نقرة يلزمه المثل * وما | زاد بالصنعة يقوُّ م بغير جنس الاصلحذاراً من الرباء؛ وقيل لا يبالي به فانه | ليس ببيع .. ولو أتخذ من الرطب تمرآ وفلنا لاه: ل لارطب وللتمر مثل : أو أ من الحنطة دقيقاً فالاولى أن يتخبر المالك بين المطالبة بقيمة الرحاب والدقيق | أو مثل التمر والحنطة ﴿ كَمَا لُو اتَّخَذُمُن السَّهُ سَمَ الشَّيْرِجِ فَيْطَالُبِ انْ شَاءُ بالسَّمَ أوبالشيرج * ولو عدم المثل الا بالاكثر من ثُمن المثل لم يازه الشراء على ً الاظهر * أما المتقوَّ مات اذاتافت تضمن بأقصى قيمتها من وقف النصب الى التلف * فان أبق العبد ضمن (ح) في الحال للحيلولة * فاذاعا دردت القبمة (ح) وسلم العبد * وللغاصب حبس العبد الى أن ترد القيمة عليه ، وان تنازعا في ا تلفُ المفصوب فالقول قول الغاصب(و)لانه رعما يعجزعن البينة وهو صادف * فان حلف جاز طلب القيمـــة وان كان العين باقية بزعم الطالب للعجز ﴿ بالحلف ﴿ وَكَذَلَكُ اذَا تَنَازَعَا فِي الفَيْمَةِ أُوفِي صَفْفَةِ السِّبَدَ(وَ) أُوفِي عَيْبِ (زَ) نؤثر في القيمة فالقول فول الغاصب لان الاصل براءة الذمة ﴿ وَكَذَلْكُ اذَا نَنَازِعَا في الثوبالذي على العبد لان العبد ونوبه في يد الغاصب

﴿ الباب الناني في الطواري؛ ﴿ وَفَيْهِ مَلاَيْهِ وَدَوَلَّ .

﴿ الأول في النقصانُ ﴾ فاذا غصب القيمنية عشرة فعاد ال درهم وردّه

بآفة سماوية لايضمن الا ارش النقصان * ولا يجب في عـين البقرة والفرس الا ارش النقص * ولا يضمن الخر لذي ولا مسلم * ولكن يجب ردهاان كانت محترمة * ولا راق على أهل الذمة الا اذا أُظهروها * فان أريق فلا ضمان *وكذلك الملاهي اذا كسرت *فانأحرقت وجب قيمة الرضاض لانه غيرجائز * وكذا في الصايب والصنم والمستولدة والمدير * والمكاتب ملحق في الضمان بالعبد القن * ومنفعة الاعيان تضمن بالفوات تحت البد والتفويت * ومنفعة البضع لاتضمن الابالتفويت * ومنفعة بدن الحر تضمن بالتفويت * وهل يضمن بفواتها عند حبس الحر وجهان * وهو ترددفي ثبوت يد غيره عليه حتى ينبني عليه جواز اجارة الحرعند استثجاره ان قلنا تثبت اليــد وانه بتسليم نفسه هل يتقرر أجرته * وفي ضمان منفعة الكاب المفصوب وجهان * وما اصطاده بالكاب المنصوب فهو للغاصب على أحـــــد الوجهـــين * فان | اصطاد العبد فهل ىدخل أجرته تحته لان الصيد للمالك فيسه وجهان * ولو لبس ثوبا ونقص قيمته فهل "تندرج الاجرة تحت النقص فيه وجهان * ولو ضمن العبد المنصوب بعد اباقه فهل تسقط عنهأجرته بعد الضمان فيهوجهان مِنْ الرَّكَنِ الثَّالَثِ ﴾ في الواجب: وهو ينف بم الي المنل والقيمة * وحد المثلي ما تما ثل أجزاؤه في المنفعة والقيمة من حيث الذات لامن حيث المنفعة * والاظهر ان الرطب والعنب والدقيق منلي * وكذا الحبز فان أخلاطه غير مقصودة بخلاف سائر المخلوطات * ثمان لم يسلم المثل بعد أن تلف المغصوب حتى فقد المثل «فقيل الواجب أقصى قيمة المفصوب من وفت الفصب الي التلف * وقيل أقصى قيمة المثل من وفت وجوبه الى الاعواز * وقيل من وقت النصب الى الاعواز * وقيل الى وقت طلب الضمان ولو غرم القيمة |

أو لوقوعه في شارع يحذر من التعثر به ضمانًا * ولو حفر بثراً في داره فله طمها وان أباه المالك ليخرج عن عهــدة ضمان التردي * فان أبرأه المــالك فالاظهر أن رضاه الطاري كالرضا المقرون بالحفر حتى يستقط الضمان مه فلا يجوز له الطم بعد رضاه * واذا خصى العبـد فعليه كمال قيمته ؛ فان سقط ذلك العضو بآفة سماوية فلا شيء (و) عليه لانه به تزيد قيمته ؛ وكذلك اذا نقص السمن المفرط ولم منقص من القيمة * ولو عاد الربت بالاغلاء الى نصفه ضمن مثل نصفه وان لم تنقص القيمة لان له مثلا ﴿ وَكَذَا فِي اعْلا وَالْعَصِيرِ * وقال ابن سريج لايضمن في العصير لان الذاهب مائية غير متموّ له بخلاف الزيت * ولو هزلت الجارية ثم سمنت * أو نسى الصنعة ثم تذكر م أو أبطل صنمة الآناء ثم أعاد مثله ففي حصول الجبر وجهان ﴿ وَلُوأُعَادُ صَنَّمَةُ أَخْرَيَ فَلَا ينجبر أصلا * ولو غصب عصيراً فصار خراً ضمن مثل العصير لفوات المالية * ولو صار خلا فالاصح أنه يردّمع أرش النقصان ان كان الحل أنقص قيمة | * وقيل يفرم مثل العصير ويرد الحل وهو رزق جديدكالســــــــــ العائد * وكذا الحلاف في البيض اذا تفرّخ ، والبذر اذا زرع * والاصح الاكتفاء مه فانه استحالة الى زيادة * ولو غصب خمراً فلخلل في يده ﴿ أُو جلد ميتسة ـ فديغه فالاصح أن الحل (ح) والجلد للمفصوب منه * وقيل بل للفاصب فانه حصل نفعله مما لامالية للمالك فيه

﴿ الفصل الثاني في الزيادة ﴾ فاذا غصب حنطة فطحنها ، أو ثوباً فقصره * أو خاطه * أو طيناً فضربه لبناً * أو شاه فذبحها وشواها لم يملك (ح) شهاً من ذلك * بل يرده على حاله وأرش النقص ان نقص * وان غصب نقرة فصاغها حاياً ردّها كذلك * ولوكسره ضمن الصنعة وان كانت من جهته

لمنه فلا شيء عليه لان الفائت رغيات الناس لاشيء من المفصوب * وان تلف فالواجب عشرة وهو أقصى الفيمة * وان تلف بعضه كالثوب إذا أبلاه حتي عاد الي نصف درهم بعد رجوع الاصل الى درهم ضمن القدر الفائت وهو نصف الثوب بنصف أقصى القيم وهو خمسة *وردها مع الثوب البالي * ولو من ق الثوب خرقاً لم مملكه (ح) بل يرد الحرق وأرش النقص *وان كانت الجنابة لاتقف سرايتها الى الهـ لاك كما لو بلّ الحنطة حتى تعفنت « أو اتخذمنهاهم يسة * أومن التمر والسمن حلواء فنص الشافعي رحمة الله عليه أن ' المالك بالخيار بين أن يأخذ المعيب وأرش النقص أو يطالب بمثل أصل المال فان مصيره الي الهلاك في حق من لا يريده فكأ نه هالك * وفيه قول ا مخرَّجوهو القياسأنه ليس له الا مابقي من ملكه وأرش النقص * ولوجني | العبد المغصوب جنابة قتل مها قصاصا ضمن الفاحب للمالك أقصى قيمته اذ حصل الفوات تحت يده * وان تعلن الارش برقبته ضمن الغاصب للمجنى عليه كما يضمن المالك اذامنع البيع وكأن الغاصب مانع * قان تلف العبد في يده ضمن للمجنى عليه الارش وللمالك القيمة * وانسلم القيمة الى المالك فللمجنى عليه التعلق به لأنه يدل عبد تعلق به أرشه * فاذا أخذُه المجني عليه رجع المالك على الغاصب بما أخذه لانه لم يسلم له * واذا نقل الغاصب التراب من أرض المالك فعليه رد التراب بعينه أوردمثله أوالارش لتسوية الحفر * والبائع اذا قلع أحجاره يكفيه تسوية الحفر ولايلزمه الارش * وقيل في المسئلتين قولان بالنقــل والتخريج * والأكتفاء بالتسوية في الموضِّمين أولى فانه لايتفــاوت * بخلاف مناء الجدار بعد هدمه * وليس للغاصب أن ينقل التراب الى ملكه الا باذنه «فان منعه لم يكن له ذلك الا اذا تضرر الغاصف به لتضييقه ملكه

<u>"</u> . "

على تفاوت فيؤدى الى الربا * وخلط الدفيـق بالدقيق كخلط الزيت بالزيت * وخلط الزيت بالشيرج أولي بجعله اهلاكاء وخلط الحنطة بالشعبر ليس باهلاك بل يلزمه الفصل بالالتقاط « ولو غصب ساجة وأدرجها في سائه لم يماك بل يرد (ح) على مالكه وان أدّي الي هدم بنـائه ، وان أدرج في ســفينة لم ينزعان كان في النزع اهلاك الغاصب، أو اهلاك حيوان محترم أواملاك مال لغيره ولكن يغرم القيمة في الحال للحياوله الي أن يتيسر الفصل ﴿ وَانْ لَمْ يَكُنَّ ا فيه الاّ مال الغاصب ففي جواز النزع وجهان ﴿ وَكَذَا لُو غُصِبَ خَيْطًا وَخَاطُ إِ به جرح آدمي أو حيوان محترم غير مأكول وكان في نزعه خوف هلاك لم ينزع اذ يجوزالنصب بمتل هذا القدر ابتداء بل بفرم قيمته مدفان مات الحبروح أو ارتد ففي النزع خلاف لان فيه منله ، وفي الحبوان الماكول خلاف لانه ذبح لغير مأكلة ﴿ وينزع عن الحنزير والكاب المفور أذ لا حرمه لهما ، ولو أُدخل فصيلاً في بيته أو ديناراً في محــبرته وعـــر اخراجه كـــر عايـــه تخايصاً للمال * وان لم يكن بفعله فالاظهر أن المخاص ماله يغرم أرش النفص «وان غصب فردخف قية الكرل عنسرة وقده الفردللانة ضدن سبعة لان البافي للائة به وفيل للانه لانه المفصوب وقال خسه كا لو أثلف غبره الفرد الآخر تسويه ببناها

وطها الفصل النالث في نصرتا الفاصب في فاذا باع الجاربة المفصوبة ووطها المسترى وهو عالم لزمه الحد والهر (س) ان كانت مستكرهة وان كانب المسترى وهو عالم لزمه الحد والهر (س) ان كانت مستكرهة وان كانب المستدى وان كانب المستدى والكن المهر للسيد فيسبه المستد فوجهان لقوله عليه الصلاة والسلام لا مهر لبغي وان كان المهر لردد لان منافع البضع النا مهر واحد لاتدخل تحت الغصب * وان كان جاهلاً لزمه المهر و ولا يجب الا مهر واحد

لانها صارت تابعةً للنقرة * فان أجيره المالك على رده الى النقرة فله ذلك ولا يضمن أرش الصنعة * ويضمن ما نقص من قيمة اصل النقرة بالكسر * ولو غصب ثوبا قيمته عشرة وصبغه بصبغ قيمته عشرة فصارت قيمة النوب عشرين فهما شريكان «فهباع ويقسم الثمن بينهما «فان وجدز بون يشتري بنلانين صرف الى كل واحد خمسة عشر * وان عاد الثوب الى خمسة عشر بالصبغ حسب النقصان على الصبغ * وان عاد الي ثمانية ضاع الصبغ وغرم الغاصب درهمين * وكذا القول في تبوت الشركة اذا طير الريح النوب الى اجانة صباغ * أوصبغ الثوب المغصوب بصبغ مغصوب من غيره * فان قبل الصبغ الفصل أجبر الغاصب على فصله كما يجبر على قلع الزرع والفراس والبناء وان نقص زرعه به * وقال ابن سريج لا يجبر على فصل الصبغ ان كان يضيع بالفصل أولا تني قيمته بما يحدث في الثوب من نقصان بسبب الفصل* ومهما طواب بالفصل وكان يستضريه فلو تركه على المالك أجبر على قبوله في وجه كالنعل في الدابة المردودة بالعيب* وان لم يكن عليه ضرر لم يكن له الاجبار على القبول * ولو بذل المالك قيمة الصبغ لم يكن له أن يتملك عليه فان بيع الثوب للخلاص من الشركة سهل * بخلاف المعيريتملك بناء المستعير ببدل لان بيع العقار عسير * ومعها رغب المالك في بيع الثوب أجبر الغاصب على بيع الصبغ ليصل كل واحد الى الثمن * فان رغب الناصب فني اجبار المالك وجهان * واذا غصب زيتًا وخلطه بزيته فالنصّ أنه كالاهلاك فيضمن المثل من أين شاه * وتخريج الإصحاب أن لا ضمان لانه لو خلطه بمثله فهو مشترك * وان خلطه بالاجود أو بالاردإ فقولان * ان قلنا انه هالك غرم مثله من أين شاء * وان قلنا انه مشترك فبباع الكل ويوزّع على نسبة القيمة * ولا يقسم الزيت (و) بعينه ا

عقار ثابت منقسم * احترزنا بالعقار عن المنقول فلا شفعة فيه للشريك فحفة الضرر فيه * وبالثابت عن حجرة عالية مشتركة مبنية على سقف لصاحب السفل فانه لاأرض لها فلا ثبات * فان كان السقف لشركاء العلو فوجهان لان السقف في الهواء فلا ثبات له * واحترزنا بالمنقسم عن الطاحونة والحمام | وبئر الماء وما لا يقبل القسمة الآ بابطال منفعته المقصودة منه فلا شفعة فيها (ح و) اذ ليس فيها ضرر مؤنه الاستقسام وتضايق الملك بالقسمة ﴿ الرَّكُنِّ ا الثاني الآخذ ﴾ وهو كل شريك بالملك * فلا شفعة (ح) للجار عنـــدنا وان كان ملاصقاً (و) * وتثبت للسريك وان كان كافراً * فان شارك محصة موقوفة وقلنا لا يملك الموقوف عليه فلاشفعة * والاّ فهو بناء على أنه هل يجوز افراز | الوقف عن الملك * والشريك في الممرّ المنقسم يأخذ الممرّ بالشفعة ان كان للمشترى طريق آخر الي داره «والاّ فيأخذ نشرط أن عكنه من الاجنياز « أ وقيل بأخذ وان لم يمكن * وقيل لا يأخذ وان مكن ﴿ الرَّكَنِ الثالثِ المأخوذُ ا منه ﴾ وهوكل من تجدّد ملكه اللازم بمعاوضة * احترزنا بالتجدّدعنرجلين اشتريا داراً فلا شفمة لاحدهما على الآخر اذلا تجدّد لاحدهما * واحنرزنا باللازم عن الشراء في زمان الحيار فانه لايؤخذ انكان للبائع خيار لانه اضرار | به * ولا حقّ للشفيع على البائع * وان كان للمشتري وحده فطريقان أحدهما لا لان العـقد بعد لم يستقرّ * والنَّـاني فيه فولان * كما لو وجــد المشتري بالشقص عبباً وأراد رده وقصد الشفيع أخذه فأيها أولى وقـد تقـابل الحقان فيــه فولان * وكذا الخلاف في تزاحم الشفيم والزوج اذا طلق قبل المسبس على الشقص المهور * واحترزنا بالمعاوضة عن ملك حصل بهبة أو ارث أو رجع بافاله أو رد بعيب * فلا شفعة في شيء من ا

وطآت اذا اتحدت الشهة * وفي تعدد الوطء بالاستكراه تردد في تعدد المهر * أما الولد فهو رقيق لا نسب له ان كان عالمًا * وان كان جاهلا انعقد على ا الحرية * وضمن المشتري قيمته *ورجع به على الناصب اذ الشراء لا يوجب ضمان الولد * وان انفصل الولد ميتاً فلا ضمان لان الحياة لم تنيقن * وانسقط ميتًا بجناية جان يجب الضمان لانه انفصل مضمونًا وقد قدّر الشارع حياته إ وضانه عشر قيْمةَ الام * وقيل في هذه الصورة يجب أقلّ الامرين من عشر قيمة الام أو الغرّة اذ وجب الضمان بسببها فلا يزيد عليها* ويضمن المشتري انعقاده حرّاً * ويرجع بكل ذلك على الغاصب مهاكان جاهــالاً * ويغرم قيمة العين اذا نلفت ولا يرجع * وكذا المتزوّج من الغاصب لا يرجع بالمهر * وهل يرجع المشتري بقيمة منفعة استوفاها فيــه قولا الغرور* ولو بني فقلع بنــاءه فالاولى أن يرجع بأرش النقص * ولو تميب في يده نص الشافعي أنَّه يرجع (ز) لأن العقد لا يوجب ضمان الاجزاء بخلاف الجملة * وَكَذَا اذَا تَعْيَبُ قَالُ ا القبض لم يكن للمشتري الارش* ولو اشتري عبداً لجارية وردّ الجارية بعيب وبالعبد عيب حادث لزمه قبول العبد أو طلب قيمته * وليس له طلب الارش مع العبد ولذلك فرق بين الجزء والجملة * ونقصان الولادة لا يجبر (ح)بالولد إ فان الولد زيادة جديدة

-ەﷺكتاب الشفعة * وفيه ثلاثة أبواب ٍٍ≫-

-ه ﴿ الباب الاوّل في اركان الاستحقاق ﴾٥-

وهي ثــلائة الْمأخوذ والآخــذ والمأخود منــه ﴿ الاوَّلِ المأخوذ ﴾ وهوكل

النمابك بالسراء في ثبوت خبار المجلس لاشفيع وامتناع النصرف في الشفص قبل القبض · وامنناع النملك دون رؤيه الشقص فيه خلاف من حيث الله ينبه البيع في كونه معاوضة وبخالفه في أنه لا براضي فيه ﴿ العارف الثاني ﴿ فيما يبذل من النمَن ﴿ وعلى السُّفيع بذل منل مابذله المستري انكان مثاماً أوفيمة إ (و) يوم العفد ان كان من ذوات العيم فببذل فى المهور وما علمه الحلم صبة] . . (وم) البضع وفي عوض الكتابة فيمة النجوم (وم) - وفي عوض المعة إ قيمة المنمة (و م) وفى الصلح عن الا م فيمة الدم (و م) وان باع بالف الى إ سنة ﴿ فَانَ شَاءَ عَجِلُ فِي الحَالُ الآلفُ وأَخَذُ ﴿ وَانْ نِـاءُ نَبِهُ عَلَى الطَّالِ ﴿ وَ ﴾ | وأخر النسليم الى مغيّ السنه * وروى حرملة نولا أنه بأخذ (ح) بنمن ووّ جل أ عليه كما أخذه المشتري " وحكى ابن سريج أنه بأخــذ بموض يساوى أانا الى، سنة ، ولو اشتري شقصاً وسيفاً بألف أخذ (م) الشقص بمما يرمه ، ن النمن باعتبار قيمة يوم المقد ، نم لاخبار لامشىرى فيما فرّ في علمه من الصففه ولو نعيبت الدار بامنطراب سقفها أخذ المهب بكل النمن كما بأخذ المسترى و ز البائم اذا عاب المبيم قبل القبض * وان نلف الجدار مع بمن العرصة بأن تغشاه السبل أخذ البلق بحصنه ٧ وان اني نمام الرومه واحدرفت السفوف فان فلنا أنهاكأ طراف العبد أخذ (م) بالحرل وان فالناكأحد السدين أَخَذَ بِحِصْتُهُ . وَانْ كَانَ النَّفْضُ بِافْبَأَ فَهِ وَ مُنْعُولُ فَقَ سِمَّاءُ السَّفْعَةُ فَبِ له مُولان (و) لأنه لو عارن الابتداء لم يتعلق با السفعه ﴿ وَانْ فَلَمَّا يَبِقَ حَيَّ السُّفَيِّعِ فَيْهِ ا فيأخذ المنهدم مع النقض بحل النمن ، وان هانا لاجني الحق فيه ﴿ فَانْهَا الْجُدَارُ إِ كأحد المدبن أخذ البافي بحصنه وان داناكاطراف العبد ففولان اذيبهد أن يفوز المذنري بسئ مجأنًا ولو اشترى السقص بألف ثم حط بالابراء ذلك * وتنبت (ح) الشفعة فيما جعل أجرة في اجارة * أوصداقاً في تنكاح * أوعوضاً في كتابة أو خلع أو صابح عن دم عمد أو عن متعة ننكاح * ولو بذل المكاتب شقصاً عوضاً عن نجومه شم عجز ورق فني السنفعة خلاف اذخرج عن كونه عوضاً * ولو أوصى لمستولدته بيئقص ال خدمت أولا ده شهراً فه يه خلاف لتردده بين الوصية والمعاوضة * ولو اشتري الوصي للطفل وهو شريك أخذ (و) بالشفعة لنفسه * ولو باع شقص الطفل لم يأخذه (و) لانه متهم كما لو باع من نفسه * والاب يأخذ فانه غير متهم * واذلك يبيع من نفسه * ولو كان المشترى كان له في الدار شركة أخرى فديمة فيترك (و) عليه ما يخد له لوكان المشترى غيره * ولوباع المريض شفصاً بيساوى أله ين بألف من أجنبي والوارث شريك فلا يأخذ بالشفعة لانه يصل اليه المحاباة * وقيل يأخذ لان المحاباة معه ليست من نلر بالديض * وقيل لا يصح البيع لتناقض الا ثبات والذي جميعاً * وقيل يأخذ الوارث بقدر قيمة الالف والباقي بيق المسترى عباناً * ولو تساوق شريكان الى مجلس الحكم وزعم كل واحد أن شراء الآخر متأخروله الشفعة شريكان الى مجلس الحكم وزعم كل واحد أن شراء الآخر متأخروله الشفعة فالقول قول كل واحد في عصمة ملكمون الشفعة * فان تحالماأ و تناكلا تساقطا * وان حلف أحدها ونكل الآخر قضي لمن حلف فون حلف أحدها ونكل الآخر قضي لمن حلف

- ﴿ الباب الثاني في كيفية الاخذ ﴿ -

والنظر فى أطراف ثلاثة عز الاول أم فيمالا يملك به فلا يملك بقوله أخذت وتماكمت * ولكن يملك بتسليم الثمن وان لم يرض المشتري به * أو بتسليم المشترى الشقص اليه رضا بكون الثمن فى ذمته * وهل يملك بمجر درضا المشترى دون التسليم * أو بقضاء القاضي له بالنفعة عند الطلب * أو بمجرد الاشهاد على الطلب فيه خلاف * والاظهر أنه لا يملك * وهل بلتحق هذا المساهد على الطلب فيه خلاف * والاظهر أنه لا يملك * وهل بلتحق هذا المساهد على الطلب فيه خلاف * والاظهر أنه لا يملك * وهل بلتحق هذا المساهد على الطلب فيه خلاف * والاظهر أنه لا يملك * وهل بلتحق هذا المساهد على الطلب فيه خلاف * والاظهر أنه لا يملك * وهل بلتحق هذا المساهد على العلم المساهد على الطلب فيه خلاف * والاظهر أنه لا يملك * وهل بلتحق هذا المساهد على العلم المساهد على المساهد على العلم المساهد على العلم المساهد على المساهد على

* ولو تنازع المشترى والشفيع في العــفو فالقول قول الشفيع، أوفي قـدر أ الثمن فالقول قول المشتري ﴿ أُو فِي كُونِ الشَّفيمِ شَرِيكُا فَاللَّهِ وَلَ قُولُ إِ المشتري بحلف أنه لا يعرف له شريكاً ﴿ فَانَ أَنْكُرُ المُشْتَرَى الشَّرَاءُ فَانَكَانُ أَ للشفيع بينة أخذ الشقص وترك الثمن في يده على رأي (و) الى أن يتمر ﴿ أُو ا يحفظه القاضي في وجه * أو يجبر المشتري على قبوله في وجه .. وان لم يكن أ له بينة فان أقرَّ البائع بالبيع دون قبض الثمن سلم التمن اليــه وأخـــذ (و) بالشفعة فالحق لا بمدوهما ﴿وان قال قبضت الثمن فيترر الثمن في يده أو يحفظه القاضي * وقيل لاشفعة ههنالتعــذر الاخذ بلا تمن ﴿ الطرف النالث ﴾ في تراحم الشركاء «فان توافقوا في الطلب وتساوت حصصهموزع عليهم بالسوية | * وأن تفاوتت حصصهم فقولان في أنه يوزع على قدر الحصص (حو) أو على عدد الرؤس * والجــديد على أنه على قدر الحصص * ولو باع أحــد الشريكين نصيبه من شخصين في صفقاين متعاقبتين فالمشتري الأول هل يشارك الشريك القديم في اخذ مضمون الصفقة الثانية وملكه في نفسه معرّض للنقض ثلاثة أُوجه يفرق في الثالث بين أن يأخــذ القديم نصيبه فلا بســاهمه | (ح)أو يعفو عن صفقاه فيستقر شركته فيساهم فيه ﴿ وَانْ عَفَا أَحَدَالُنْسُرِيكُانِ وجب على الثاني أن يأخذ الكل (و) لان أخذ البعض انسرار بالمشتري ، وانعفا شريك واحد عن بمضحقه سقط (و)كله كالعفو عن القيماص فاله لا يتجزأ نظراً للمشترى * وان كانوا ثلاثة ولم يحضر الا واحد أخذ السكل وسلم كل الثمن حذراً من التبعيض «فاذا رجع الثاني شاطره وه لك عليه من وقت تسليم نصف الثمن اليه وعهدته عليه * وإذا جاء النالث فاسم الجيماً وهم تمدد البائع أو المشتري جاز أخذمضمون احدى الصفقتين ، وان اشارى في صفقة

فأنه ان كان بعد اللزوم فلا ياحق الشفيع * وان كان في مدة الحيار لحقه على الاصح (و) * وان وجد البائع بالعبد الذي هو عوض الشقص عيباً وأراد استرداد الشقص قبل أخذ الشفيع فهو أولي به من الشفيع في أقيس القولين *وان كان بمد أخذ الشفيع لم ينقض (و) ملك الشفيع *ولكن يرجع الي قيمة الشقص * فان زاد على ما بذله الشفيع أو نقص ففي التراجع بين المشتري والشفيع خلاف اذ صارت القيمة ماقام الشقص بها على المشتري أخيراً *وكذا لو رضى البائم بالعيب ففي استرداد الشفيع به قيمة السلامة من المشتري خلاف * وان وجد المشتري بالشقص عباً بعد أخذ الشفيع لم يكن (و) له طلب أرش * فان ردّ الشفيع عليه ردّ هو على البائع * فان وجه قبل أخذ الشفيع ومنعه عيب حادث من الرَّد فاستردُّ أرشاً فهو مُعطوط عن الشفيع قولاً واحداً * ولو اشتري بكف من الدراهم لم يعرف وزنه وحلف على أنه لايعرف وزنه فلا شفعة(و) اذ الأخذ بالحِمول غير ممكن ﴿ولو خرج ثمن المبيع مستحقًّا وهو معين تمين بطلان (ح) البيع والشفعة * وان خرج ثمن الشفيع مستحقّالزمه الابدال ولم يبطل ملكه ولا شفعته في أظهر الوجهين * وكذا اذا خرج زيوفًا *ولو نبي المشتري في الشقص الذي فاسمه وكيل الشريك في غيبته فاذاحضر فحقه في الشفعة باق له فانه كان شريكاً ولم تسقط هو حق الشفعة وقد نقى له نوع انصال وهو الجوار * ولكن لا يقلع (ح ز) بناء المشترى مجاناً * بل يتخير بَّان يَبْقِي بَأْجِرة أَو يَتْمَلَكُ بِعُوضَ أُويِنقَصَ بِأَرْشُ كَالْمُعِيرِسُواءَ*الْأَنْهُ يَبْقي زرعه ولا يطالبه (و) بالاجرة *والمعير له الاجرة لان المشتري زرع ملك نفسه فكأنه استوفى منفعته فهو كما لوزرع ملكه وباع ﴿ولو تصرفالمشتري بوقف أوهبة نقض (و) *وان كان ببيع فالشفيع بالخيار ببن أن يأخذهبالبيع الاولفينقضه(و)* أو بالثاني

جَاهَارًا ففي بطلان شنعته خلاف

-، ﴿ كَتَابِ الْمُرَاضُ ﴿ وَفِيهِ ثُلَاثُهُ أَبُوابٍ ﴾ ﴿ ٥-

- ، ﴿ الباب الأول في اركان صحنه ﴿ - ،

وهي سنة ﴿ الأول رأس المال ﴾ وشرائطه أربعة وهي أن يكون نقداً معيناً | معاوماً مسلماً منه احترزنا بالنقد عن المسروض والنقسرة التي ليست مضروبة فان ما يخناف قيمنه اذا جمل رأس المال فاذا رد بالاجرة اليه ليتميز الربح فربمـا ارتفع قيمته فيستذرق رأس المـال جميع الربح ﴿ أَو نقص فيصير بعض رأس المال ربحاً ﴿ ولا يُرْوزُ (و) على الفلوس ولاعلى الدراه (ح و) المنشوشة [« واحترزنا بالمعاوم عن القراض على صرّة دراهم » فان جهل رأس المال بؤدي الى جهل الربح ، واحترزنا بالمعين عن القراض على دين في الذمة ، ولو عـين وأبهم فقال فارضنك على أحد هذين الالفين والآخر عندك وديعة وهافى كيسين متميزين فنميه وجهان : ولوكان النقاء ودبعةَ أو رهناً في يده أو غصباً وهارونه عليه صعرة وفي الناطاع ضان الفصب خلاف ، وأردنا بالسلم أن يكون في يد المماه الم غاون طالمالا عان بكون في بده أو أن يكون له بد أو براجع في التصرّف أو يراجم منسرفه في له السراض لأنه تضبيق للتجارة «ولو سرط أن يعمل معه غلام المالك جاز على الناس" الركن الناني العمل . وهو عوض الربح الوشروطة للانة وهي أن بكون نجارة غبر مضيقة بالنمبين والتأقيت واحترزنا بالتجارة عن المابغ والجبز والرفة فان عقد الفراض على الحنطه ليربح بذلك فاسد * أ ا النقل والد- يبل والوزن واواحدتي التجارة تبع للتجارة * والنجارة هي الاسترباح بالبيع والنسراء لا بالمرفة والسنعة "ثمّ لو عين الخزّ الادكن أوالحيل واحدة شقصين في دارين شريكها واحد فني جواز أخذ أحدهما وجهان - عِيْرِ الباب الثالث فيما يسقط به حق الشفعة ﷺ ۔

الله علبه وسلم الشفعة كحل العقال(والثاني) أنه يبقى ثلاثة أيام (والثالث) أنه تأمد فلا يبطل الآبابطال أو دلالة الابطال (و) * والصحيح أنه على النمور وانه يسقط بكل ما يعد تقصيراً أو توانياً في الطلب * فاذا بلغه الخبر فلينهن عن مكانه طالباً * فان كان ممنوعاً عرض أو حبس في باطل فليوكل *فان لم يوكل مع القدرة بطل حقه (و)ان لم يكن فى التوكيل مؤنة ومنة `قيلة | * فان لم يجد الوكيل فليشهد * فان ترك الاشهاد ففي بطلان حقه قولان «وان كان المشتري غائباً ولم يجد في الحال رفقة وثيقة لا يبطل حقه * وانكان في حمـام أو على طعام أو في صلاة نافلة لم يازمه (و) قطعها على خلاف العـادة « أ ولو أخبر ثمّ قال لم أصدّ ق المحبر فان أخبره من تقبل شهادته بطل حقه ﴿وان أُخبره من لا تقبل روايته كفاسق وصيّ فلا يبطل * وان أُخبره عدل واحد أو عبد يقبل روايته فالاظهر (و) أنه يبطل حقه * وان كذب المخبر في مقدار الثمن ﴿ أُو تَمْبِينَ المُشتري ﴿ أُو جنس (وح) الثمن ﴿ أُوقَهُ رَالْمُبِيمُ فَتُرَكُ الْمُبِيمُ لِمِ بِطَل حقه لان له غرضاً * وان أخبربان الثمن ألف فاذا هو ألفان لم يكن له الرجوع اذ لا غرض فيه * واذا لتي المشتري فقـال السلام عليكم لم يبطل حقـه * ولو قال بكر اشتريت ففيه تردّد ﴿ وَكَذَا فِي قُولُهُ بَارِكُ اللَّهُ لَكُ فِي صَفْقَةً يَمِينَكُ ﴿ إِ ولو قال اشتريت رخيصاً وأنا طالب بطل حقه لأنه فضول من غيرغر،ض. ولو باع ملك نفسه مع العلم بالشفعة بطل حقه * فان لم يعلم فقولان من حيث ا انه انقطع الضرر، وإن صالح عن حق الشفعة لم يصبح الصلح *ثمّ ان كان

نعد د العامل واتحد المالك أو بالعكس فلا حرج * ومهما فسد القراض بفوات شرط نفذ النصر فات وسلم كل الربح للمالك * وللعامل أجرة مشله الآ اذا فسد بأن شرط كل الربح للمالك فني استحقاقه الاجرة وجهان لانه لم يطمع في شيء أصلا

- الباب الناني في حكم القراض الصحيح كد-

وله خمسة أحكام ﴿ الحَرِ الأوَّل ﴾ أن العامل كالوكيل في تقييد تصرَّ فه بالغبطة * فلا يتصرّف بالغبن ولا بالنسيئة بيعاً ولا شراء الا بالاذن ﴿ ويبيع بالعرض فانه عـين التجارة * ولـكل واحــد منهما الردّ بالمبب، فان تنازعا فقال العامل يرد وامتنع رب المالأو بالعكس فيقدم جانب الغبطة ولا يعامل العامل المالك * ولا نشتري عال القراض أكثر مر · رأس المال * وان اشتري لم يقع للقراض * وانصرف اليه ان امكن * ولو اشتري من يعتق على المالك لم يقع عن المالك فانه نقيض النجارة * ولو اشتري زوجة المالك فوجهان * والوكيل بشراء عبد مطلن ان اشنرى مرن يمتق على الموكل فيه | وجهان ﴿ والعبد المأذون ان قيل له اشتر عبداً فهو كالوكيل ﴾ وان قيل له اتجر فهو كالعامل ؛ وان اشترى العامل قرب نفسه ولا ربح في المال صح * وان ارتفعت الاسواق وظهر ربح وقلنا يملك بالظهور عنق حصته (و) ولم يسر اذ لا اخليار في ارتفاع السوق ﴿ وان كان في المـال ربحوقلنا لا بملكبالظهور | صحّ ولم يعنق « وان قلنا يماك فني الصحة وجهان لانه مخالف للنجارة *فانصح عنق (و) حصته وسرى الى نصبب المالك لانالمشترى مخنار وغرم له حصته | ﴿ الحَكِمِ الثاني ﴾ رايس لعامل القراض أن يقارض عاملا آخر بغيراذن المالك * وفي صحته بالاذن خلاف (و) *فان فعل بغير الاذن وكثرت التصرّفات والربح أ

الاملق للتجارة عليه وأو عين شخصاً للمعاملة معه فهو فاسد (حو) لانه تضيبق * ولو عين جنس الحزّ أو البزّ جاز لانه معتاد * ولو ضيق بالنأقيت الي ســنة مثلا ومنع من البيع بعدها فهو فاسد فانه قد لا يجد زبوناً قبلها ﴿ وَانْ قَيْدُ الشراء وقال لاتشتر بعد السنة ولك البيع فوجهان؛ اذ المنع عن الشراء مقدور له في كلوقت فامكن شرطه * فان قال قارضتك سنة مطلَّها فعلى أيّ القسمين ينزل فيه وجهان ﴿ الثالث الربح ﴾ وشرائطه أربع وهي أن يكون مخصوصاً بالعاقد من مشتركاً معلوماً بالجزئية لا بالنقدير ﴿ وعنينا بالخصوص أنه لو أَضيف جزء من الربح الى ثالث لم يجز * وبالاشتراك أنه لوشرط الكل للعامل أو للهالك فهو فأسد (م)* وبكونه معلوماً احترزنا عما اذا قال لك من الربح ما شرطه فلان لفلان فانه مجهول * ولو قال على أن الربح بيننا ولم يقل نصفين فالاظهر (و) التنزيل على التنصيف ليصح * واحترزنا بالجزئيـة عمـا اذا قال لك من الربح مائة أو درهم أو لي درهم والباقي بيننا فكل ذلك فاسد اذ ربما لاَ يَكُونَ الرَّبِحِ الاَّ ذلك المقدار ﴿ الرَّابِعِ الصَّيْعَةُ ﴾ وهي أن يقول قارضتك أو ضاربتك أو عاملتك على أن الربح بيننا نصفين فيقول قبلت * ولو قال على أن النصف لي وسكت عن العامل فسد (و) * ولو قال على أن النصف لك وسكت عن جانب نفسه جاز ﴿ الركن الحامس والسادس العاقدان ﴾ ولا يشترط فيهما الآما يشترط في الوكيل والموكل * نم لو قارض العامل غيره بمقدار ما شرط له باذن المالك نفيه وجهان لان وضع القراض أن يدور بين عامل ومالك * ولوكان المالك مريضاً وشرط ما يزيد على أجرة المثل للعامل لم يحسب من الثلث لان التفويت هو المقيدبالثلث والربح غير حاصل ﴿ وَفَي نَظْيَرُهُ من المساقاة خلاف (و) لان النخيل قد تثمر بنفسها فهو كالحباصل * ولو

غمرم حصته * وكذا الاجنبي فان الاتلاف كالقسمة * ولوكان في المال جارية لم يجز المالك وطؤها لحقه هوالحكم الحامس والزيادة العينية كالثمرة والنتاج محسوب من الربح وهو مال القراض * وكذا بدل منافع الدواب ومهر وطء الجواري حتى لو وطيء السيدكان مسترداً بمقدار العقر (٣) * وأما النقصان فيا يحصل بانخفاض السوق أو طريان عيب ومرض فهو خسران يجب جبره بالربح * وما يقع باحتراق وسرقة وفوات عين فوجهان أصحها أنه من الحسران كان زيادة العين من الربح * ولو سلم اليه ألهين فتلف أحدها قبل أن يشتري به شيأ أو بعد أن يشتري كما لو اشتري عبدين منلا ولكن قبل البيع فرأس المال ألف أوالهان فيه وجهان وهو تردد في أنه هل يجعل ذلك من الحسران وهو واقع قبل الحوض في التصرقات

ــه﴿ البابِ النَّالَثِ * في التَّفاسخ والتَّنازع ﴾ٍ<∞-

والقراض جائز ينفسخ بفسخ أحدها « وبالموت » وبالجنون «كالوكالة فارف انفسخ والمال ناض لم يخف أمره « وان كان عروضاً فعلي العامل بيعه ان كان فيه ربح ليظهر نصيبه « وان لم يكن ربح فوجهان » مأخذ الوجوب أنه في عهدته أن يرد كا أخذ « فان لم يكن ربح ورضي المالك به وفال العاهل أبيعه لم يكن له ذلك الآ اذا وجد زبوناً بستفيد به الربح « ومهما باع العاه ل قدر رأس المال وجعله نقداً فالباقي مشترك بينها ولبس عليه بيعه » وان رد الى نقد ليس من جنس رأس المال لزمه الرد الى جنسه «ولومات المالك فلوارثه مطالبة العامل بالتنضيض » وله أن يجدد العقد معه ان كان المال نقداً » وان كان في المال ربح أخذ بقدر حصته من ربحه عند القسمة » والباقي ينبع فيه كان في المال ربح أخذ بقدر حصته من ربحه عند القسمة » والباقي ينبع فيه

فعلى الجديد الربح كله لامــامـل الاول ولا شيَّ للمالك * وللمــامـل الثاني أجر | مثله على العــامـل الاوّل اذ الربح على الجديد للفــاصب ﴿ والماه لِي الاوّل هو | الغاصب الذي عقد العقد له * وقيل كله للمامل الثاني فانه الفاصب: وعلى القديم يتبع موجبالشرط لامصلحة وعسر ابطال التصرّفات وللمالك نصف (و) الربح والنصف الآخر ببن العاملين نصفين (و) كما سُرطاً ﴿وهل يرجع المامل الثَّاني بنصف أجرة مثله لانه كان طمع في كل النصف من الربح ولم ' يسلم له فيه وجهان ﴿الحَكِمَالثَالَثُ ﴾ ليس للعامل أن يسافر (ح مو) بمال القراض الا بالاذن فانه خطر فان فعل نفذت تصرفاته واستحق الربح واحكنه ضامن بعدوانه * واذا سافر بالاذن فأجرة النقل على مال القراض كما أن نفقة الوزن والكيل والحمل الثقيل فيالحضر أيضاًعلىمال القراض ﴿ وليس علىالعامل الا التجارة والنشر والطيّ و نقل الشيء الحفيف «فان تماطي شيئًا مما ليس عليه فلا أُجِرة له * وإن استأجر على ماعليه فعليه الاجرة * ونفقته على نفسه (م) في الحضر ﴿ ونص في السفرأن له نفقته بالمعروف ﴿ فَنهم من نزله على نفقة النقل ﴿ إِ ومنهم من قال فيهقو لان* ووجه الفرق بين الحضر والسفرأنه منجرد في السفر أ الشغل * نعلى هذا لو استصحب مع ذلك مال نفسهوزع النفقة عليهما يـ ثم قـد قيل القولان في القدر الذي يزيد في النفقة بسبب السفر «وقيل انه في الأصل ﴿ الحَمَالُ ابع ﴾ اختلفالقول في أنه هل يملك الربح بمجر د(م ز) الظهور أم يقف ا على المُقَاسمة * فان قلنا يملك بمجرد الظهور فهو ملك نمير مستقر بل هو وقاية | لرأس المال عن الحسران * وان وقع خسران أنحصر في الربح * ولا يستقر الا بالقسمة * وهل يستقر بالتنضيض والفسخ قبل القسمة فيه وجهان * و ن فـلنا لايملك (ح) فله حق مؤكد حتى لو مات يورث عنه ﴿ وَلُو أَنَّامُ الْمَالُ الْمَالُ

المعاملة عليه لنهيه علمه الصلاة والسلام عن المخابره وهي أن يكون البذر من العامل * وعن المزارعة وهي (و) أن يكون البذر من المالك؛ نم يجوز ذلك على الاراضى المتخللة بين النخيل والكرم تبعاً للمسافاة بشرط اتحاد العـامـل وعسر افراز الاراضي بالعمل* فلو وفعت منغابرة بتعدّد الصفقة أو يتفاوت الجزء المشروط من الزرع والنمر أو بكثرة الاراضي وان عسر افرازها بالعمل أو بكون البذر من العامل فني بفاء حكم السبعية في الصحة خلاف ﴿ النَّانِي ﴾ أن لا تكون النَّهار بارزه * وان سافي بعد البروز (م) فسد على القديم وصح " على الجديد لانه عن الغرر ألمد اذ الموض موثوني به ﴿ الثالث ﴾ أن نكون الاشجار مربيَّة والاُّ فهو باطل للغرر ﴿ وفيل انه علىفولي ببعالغائب ﴿ الرَّكَنَّ الثاني الثمار﴾ وليكن مخصوصاً بمـا شرطاعلى الاستبهام معلوماً (و)بالجزبُّهُ لا باللقدير كما في الفراض * ولو سافي على ودي عبر مغروس لنفرسه فهو فأسد (و) فانه كتسليم البذر * وان كان مغروساً وهدر المقد عده لا يثمر فيها فهو باطل * وان كان بتوهم وجود المار فان غلب الوجود صح (و) ﴿وان غلب العدم فلا (و) * وان نساوي الاحمالان فوجهان * نمّ ان ساقي عشر سنين وكانب النمرة لا سومع الآ في العاسرة جاز فمكون ذلك في مما بله كل العمل كالاشهر من سنة واحدة * ولو فال سافينك على أن لك من الصحاني نصفه ومن العجوة ثلمه لم نصح الآاذا عرف مفدار الاسجار وان شرط النصف منها لم نشترط معرفه الافدار * ولوسافاه على احدى الحد فسان لا نعبنهـــا * أو على أنه ان سنى عماء السماء فله الثلث أو بالدالمة فله النصف فهو فاسد لنردده بين جهبن «ولو ساقى شربكه في الحدمه و نرط له زماد ، صحر ان اسبد بالعمل « وان شارك الآخر بالعمل فلا﴿ الرَّكُنُّ الثَّالْ العمل ﴾ وسرطه أن لا نضمُّ البه موجب الشرط « وان كان عرضا فني جواز التقرير عليه وجهان » ووجه الجواز أنه قد ظهر رأس المال وجنسه من قبل فلم يوجد علة اشتراط النقدية ههنا « وان مات العامل لم يجز تقرير وارثه على العرض فانه ما اشتراه بنفسه فيكون كلاّ عليه « نعم ان كان نقداً فهل ينعقد القراض معه بلفظ التقرير فيه وجهان « ومهاكان استرد " المالك طائفة من المال وكان اذ ذاك في المال ربح فهو شائع ويسنقر ملك العامل على ما يخصه من ذلك القدر فلا يستقط بالنقصان « وان كان فيه خسران لم يجب على العامل جبر ما يخص " المسترد" من الحسران « وان فال العامل الفي المال أو رددت (و) أو ما ربحت أو خسرت بعد الربح أو هذا العبد اشتريته للقراض أو لنفسي أو ما نهيتني عن شرائه وخالفه المالك فالقول قول العامل « وان اختلفا في قدر ما شرط له من الربح فيتحالفان ويرجع الى أجر المثل « وان اختلفا في قدر رأس المال فالقول قول العامل اذ الاصل عدم القبض

- ﴿ كَتَابِ الْمُسَاقَاهُ * وَفَيْهُ بَابَانَ ﴾ و-

-ه ﴿ الباب الاول في اركانها كايم-

وهي أربعة ﴿ الأول متعلق العقد ﴾ وهو الاشجار اذ عليها يستعمل العامل بجزء من الثمار كما يستعمل عامل القراض * الآأن المساقاة لازمة ، وقئة يستحق (و) الثمار فيها بمجرّد الظهور بخلاف القراض * وأصلها ما روى أنه صلى الله عليه وسلم ساقى أهل خبير على النصف من الثمر والزرع * وللاشجار ثلاث شرائط ﴿ الأول ﴾ أن يكون نخيلا أوكرماً * وفيها عداهها من الاشجار المثمرة قولان * وكل ما يثبت أصله في الارض فشجر الآ البقل (و) فانه يلتحق بالزرع والبطيخ والباذ نجان وقصب السكر وامثاله * ولا يجوز (و) هذه

الْثمار للعامل وكان هو متسبرعا ﴿ وَكَذَا لُو اسْتَأْجِرُ عَالِيهِ اذْ لَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْكُمُ لنفسه * ولو عجز عن الحاكم فكمثل (و) ان لم بشهد على الاستعجار * وان أشهد فوجهان * ثم له أن يفسخ العقد اذا عجز ويسلم الى العامل أجرة مثل ماعمل قبل الهرب وفان تبرع أجني بالعمل فله أن يفسيخ اذ قد لا رضي بدخوله ملكه * وان عمل الاجنبي قبل أن يشعر به المالك سلم الثمار للعامل وكان | الاجنى متبرعاً عليه لاعلى المالك * فان مات العامل تمم (و) الوارثالعمل | من تُركته ﴿ فَانَ لَمْ يَكُن تُركَّهُ فَلَهُ أَن يَتُمْ مِن مَالُهُ لأَجِلَ الثَّمَارِ ﴿ فَانَ أَبِي (وم) لم يجبعليه شيء اذا لم يكن تركه وسلم اليه أجرة العمل المناضي وفسيخ العقد | للمستقبل * وان ادعى المالك سرقة أو خيانه على العامل فالقول فول|لعاهل فانه أمين * فان ُثبتت خيانته بنصب (و) عليه مشرف وعليه (و) أجرنه ان ثبت بالبينة خيانته ﴿ وَانَّ لَمْ يَكُنُّ حَفَظُهُ بِالمَشْرِفُ أَرْبِاتُ (مَ وَ)بده واسنؤجر ا عليه * فان خرجت الاشحار مستحقة فللعامل أُجرة عمله على الفاصب * فان كانت الثمار باقية أخذها المسحق ﴿ فَانَ لَلْفَ عَمْمُ الدَّاهُ لِ مَا فَبَضَّهُ لَدْ عَبِّهِ ضمان (و) المشتري فانه أخذه في معاومته، ونصيب المسافي ﴿ وَكَذَا الاَهْ ﴿ إِلَّا اذا للفن يطالب بها الغاصب دوفي مطالبة العاهل بها وجهان من حبث ان با ه لم يثبت عليه مقصوداً مخلاف المودع. فان طواب رجم (و) به على الفاد.ب رجوع المودع * وان اختلف المتعافدان في قدر المزءال مروط نحالها (م) كمافي القراض

⁻ مير كناب الاجارة ، وفيه ثلامه أبواب)<- - مجير الباب الاول في أركان صمتها الهجز،

وهي بعد العاقدين ولا يخني أمرها ثلاثة ﴿ الاولَ ﴾ السيفة وهي أن يفولُ

عمل ليس من جنس المساقاة * وأن لايشترط مشاركة المالك معه في اليد بل يستبد المامل باليد * ثم لو شرط دخول المالك أيضاً لم يضر (و) * وأن لا يشترط عمل المالك معه بل ينفر د بالعمل * ولو شرط أن يعمل معه غلام المالك صح على النص * ثم النفقة على المالك الآ اذا شرط على العامل فني جوازه وجهان * ووجه المنع أنه قطع نفقة المالك عن الملك * ولو شرط أن يستأجر العامل بأجرة على المالك ولم يبق للعامل الآ الدهقنة والتحذق في الاستعال فقيه وجهان * ويشترط ناقيت المسافاة لانها لازمة فيضر التأبيد * وليعرف العدل جملة . ثم ليعرف بالسنة العربية . فان عرف بادراك الثمار جاز على الاصح * فان عرف بالدية فبرزت الثمار في آخر المدة ولم تدرك في المدت * فان عرف النصل المنافئة على هذه النخيل بالنصف أو عاماتك فيقول قبلت * فلو عقد بلفظ الاجارة لم يصح على الاظهر (و) لفقد شرط الاجارة * ولايشترط (و) تفصيل الاعمال فان العرف يعرف إلى فيقول الاعارة * ولايشترط (و) تفصيل الاعمال فان العرف يعرفها

ح ﷺ الباب الثاني في أحكامها كلاب

وحكمها وجوب كل عمل يتكرر في كل سنة وتحناج اليه الثمار من السقي والتقليب وتنقيمة الآبار (و) والانهار وتنحيمة الحشيش المضر والقضبان وتصريف الجريد وتسوية الجرين ورد الثمار اليه * وما لايتكرر في كل سنة ويعد من الاصول فهو على المالك كحفر الآبار والانهار الجديدة وبناء الحيطان ونصب الدولاب وأمثاله * وفي أجرة الناطور وجداد الثمرة وردم ثلمة يسيرة في طرف الجدار خلاف * واذاهرب العامل قبل تمام العمل المنتقرض القاضي عليه أو استأجر من يعمل عليه * فان عمل المالك بنفسه سلم

الكرم والبستان لثمارها والشاة لنتاجها ولبنها وصوفهما باطل فانه بيع ءين قبل الوجود؛ واستئجار الشاة لارضاع السخلة باطل واستئجار المرآة للارضاع مع الحضانة جائز *ودون الحضانة فخلاف* والاولي الجواز لاحاجة *واستئجار الفحل للضراب فيه خلاف * والأولى المنع لآنه لايوثق بتسليمه على وجه ينفع * أما القدرة على التسليم نعني به ان استئجار الاخرس للتعليم والاعمى للحفظ بأطل لان المقصود غير ممكن * ولو استأجر قطعة أرض لأماء لهـــا لازراعة فهو باطل * وان استأجر للسكني فجائز * فان أطلق وكان في محل تتو فعر الزراعة كان كالتصريح بالزراعة * وان كان الماء متوفعاً ولكن على الندور ففاســـد بناء على الحال * وان كان بملم وجود الماء فصحبح * وان كان يغلب وجود الماء بالامطار فالنص أنه فاسد نظراً ألى المجز في الحال * وقيـل انه صحيح اذ انقطاع الشرب العد والماء الجاري أيضاً ممكن * وان استأجر أرضا والماء مستوعليها في الحال ولا يعلم انحساره فهو باطل * وان علم انحساره فهو صحيح (و) ان تقــدمت رؤبة الارض أوكان المــاء صافياً لا عنع رؤية الارض * واجارة الدار للسنة القابلة فاسدة (ح) اذ لا نسلط عليه عفيب المقد مع اعتماد العقد العين * ولو أجر سينة شم أجر من نفس المسينأجر السينة الثانية فوجهان * ولو فال استأجرت هذه الدانة لأركم الصف الطريق وأترك النصف الياك * فال المزنى هو اجارة للزمان القابل اذ لا بتعين له النصف الاول * وقال غبره يصح * وانما النقطع بحكم المهايَّة فهو كاستنجار نصف الدابة ونصف الدار وهو صحيح (ح) والعجز شرعاً كالعجز عساً ﴿فاو استأجر على فلع سن صحيحة وقطع يد صحيحة أو اسـنـأجر حائضًا على كنس (٣) العد مكسر العين المساء الحارى الدائم الذي له مادة لاسقطع كماء العيل والبر اه

أكريتك الدار أو أجرتك فيقول قبلت * ويقوم مقامها (و) لفظ التمليك ولكن يشترط أن يضيف الى المنفعة فيقول ملكتك منفعة الدار شهراً ا * والظاهر (و) أن لفظ البيع لايقوم مقىام التمليك لانه موضوع لملك الاعيان ﴿ الرَّ كَنِ الثَّانِي الأجرة ﴾ فانكانت في الذمة فهي كالثمن حتى يتعجل (ح م) بمطاق العقد * وان كان معيناً فهو كالمبيع فيراعى شرائطه فلو أجر داراً بعمارتها أو بدراهم معلومة بشرط صرفها الى العارة بعمل المستأجر فهو فاسد لان العمل في العمارة مجهول * ولوكانت الاجرة صبرة مجهولة جازكما في البيع * وقيل أنه على قولين كما في رأس مال السلم * ولو استأجر السلاخ بالجلد والطحان بالنخالة أو بصاعمن الدقيق فسد لهيه عليه الصلاة والسلامعن قفيز الطحان ولانه باع ماهو متصل بملكه فهو كبيع نصف من سهم «ولوشرط للمرضمة جزأ من المرتضم الرفيق بعد الفطام ﴿ ولقاطف الثمار جزأ من الثمار المقطوفة فهو أيضاً فاسد * وان شرط جزأ من الرقين في الحال أو من الثمار في الحال فالقياس صحته (و) م وظاهر كلام الاصحاب دال على فساده حتى منعوا استئجار المرضعة على رضيع لها فيه شرك لان عملها لا يقع على خاص ملك المستأجر ﴿ الرَّكِنِ الثَّالَثِ المُنْفَعَةِ ﴾ وشروطها خمسة أن تَكُون متقومة لا بانضام عين اليها * وأن تكون مقدوراً على تسليمها * حاصلة للمستأجر * معلومة * أما التقويم عنينا به أن استئجار تفاحة للشم وطعام لتزيين الحانوت لا يصح * وكذا (ح) استئجار الدراهم والدنانير لتزيين الحانوت فانه لاقيمة له على الاصح (و) * وكذا استئجار الاشتجار لتجفيف الثياب والوقوف في ظلها ﴿وَكَذَا اسْتُتَّجَارِ البِّياعِ عَلَى كُلَّةَ تروجِهَاالسَّلَّمَةُ وَلَا تَعْبُ فَيَّهَا ﴿ وَفَاسْتَتَّجَارِ ا الكلب للحراسة والصيد وجهان * أما المتقوم دون العين معناه ان استئجار

بالحاجة * والناني أنه لايزاد على للائين سنة * ولو آجر سنين ولم يقدّر حصة كل سنة من الاجرة فالاصح (و) الجوازكما في الاشهر من سنة واحدة * ولو قال آجر تك شهراً بدرهم وما زاد فبحسابه فهو فاسد اذ لم يقدر جملته * وقيل اله يصح في النهر الاوّل وبفسد في الباقي * ولو عال آجرنك الارض ولم يعسين البناء والزراعة والغراس لم يجز لانه مجهول «ولو فال لتنتفع به ما شئت جاز (و) * ولو قال آجر لك الزراعة ولم نذكر ما يزرع قفيه خلاف لأن التفاوت فيه قريب * ولو فال آكر نك ان شئت فازرعها وان شئت فاغرسها جاز على الاصح (و) و يخسير كما لو قال النفع كبف سئت * ولو قال آكريتك فازرعها واغرسها ولم يذكر القدر فهو فاسدء وقيل آنه بنزل على النصف *ولو أكثري الأرض للبناء وجب نعريف عرض البناءوه وضعه ﴿ وَفَي لَعْرِيفَ ارتفاعه خلاف (و) (أما الدواب)فان استؤجر للركوب عرف (م) الآجر الرآكب برؤية شخصه أو سماع صفنه في الضخامة والنحافة ليعرف وزنه تخميناً ﴿ وَلَمْرُفُ الْحُمْلُ (ح) بالصَّفَّة في السَّمَّة والضِّيق وبالوزن فان ذَكَّر الوزن دُون الصِمَة أو بالعكس فقبه خلاف (و) » ويعرف تفاصيل المعاليق » فان شرط المعالمق مطلقاً فهو فاسد (حم) على النصّ لنف اوت الناس فيمه * والمسأجر بعرف لداية برؤيها أو يوصفها انأوردت الاجارة على الدين أهي فرس أم بغل أم ناقة أم حمار ﴿ وَفِي ذَكَرَ كَيْفِيةِ السَّيْرِ مِن كُونِهَا مُهْمَاجًا أُو بحراً خلاف (و) * ويعرف تفصيل السمير والسرى ومقدار المنازل ومحسل النزول أهو القرىأو الصحراء ان لم يكن للعرف فيه ضبط «وان كان فالعرف متبع * وان استؤجر للحمل فيعرف قدره بالتخمين ان كان حاضراً ، فان كان غائبًا فبتحقق الوزن بخلاف الراكب * وان كان في الذمة فلا يشترط معرفة

سجد فهو فاسد لان تسليمه شرعا متمذر ولوكانت اليد متأكلة أو السهز وجمة صحت » فان سكنت قبــل القام انفسخت الاجارة » ولو اســتأجر منكوحة الغبر دون اذن الزوج ففاسد (و) * ولو استأجرها الزوج لنفسهفهو صحيح «وان استأجرها (و) لارضاع ولده منهاصح « أما الحصول للمستأجر نعني به ان استئجار على الجماد (و) والعبادات التي لاتجري النيانة فهافاسد اذ يقع للاجير * وأما الحج وحمل الجنازة وحفر القبر وغسل الميت فيجري فيها النيابة والاجارة * وللامام (و) استئجار أهــل الذمة للجهاد اذ لا يقع لهم * والاستئجار على الاذان جائز للامام * وقيل انه ممنوع كالجهاد * وقيل انه يجوز لآحاد الناس ليحصل للمستأجر فائدة معرفة الوقت * ولا يجوز الاستئجار على امامة الصلوات الفـرائض * وفى امامة التراويح خــلاف *] والاصح منعه ﴿وبالجملة فكل منفعة متقوَّمة معلومة مباحة يلحق العامل فيها أ كلفة ويتطوع بها النسير عن الغير يصح ايراد العقد عليها ﴿ وأَمَا قُولُهُ مُعَاوِمَةُ ا فتفصيله في الآدميّ والاراضي والدوابّ *(أماالآدميّ) اذا استؤجر لصنعة ا عرف بالزمان أو بمحــل العــمل كما لو استأجر الحياط نوماً أو لحياطة ثوب معين * ولو قال استأجرتك لتخيط هذا القميص في هــذا اليوم فسد (و) لانه ربما يتمّ العمل قبـل اليوم أو بعده ﴿ وَفَى تَعْلَيْمُ القَرَّآنُ يَعْلَمُ بِالسُّورِ أَوْ بالزمان * وفي الارضاع يمين الصبي ومحل الارضاع * فان هذا عما يخلف الغرض به (أما الاراضي) فما يطلب للسكني يري المستأجر مواضع الغرض فينظر في الحمام الي البيوت وبسئر الماء ومستقط القاش والاتون والوقود وبمرف قدر المنفعة بالمدة * فان أجر سنة فذاك * فان زاد فالاصم (و) أنه جائز ولا ضبط فيه قولان آخران * أحدها انه لايزاد على السنة لانه مقيد

داراً ليس لها باب وميزاب فليس عليه نجديده * فان جهله المكترى فله الحيار * وتطهير عرصة الدار عن الكناسة والنلج الخفيف والأنون عن الرماد على المكترى ﴿ ونسليم الدار وبئر الحش والبالوعة خالية على المكري ﴿ فَانَامَارُ ۗ فني وجوب تفريغه على المكري لبقية المدّة خلاف، واذا مضت المدّة على ا المُكنري النفريغ من الكناسات ولايلزمه تفريغ البالوعة والحس * ومسننفع الحام كالحش * ورماد الأنون كالكناسة ﴿ أما الاراضي * اذا استؤجرت للزراعة ولها شرب معلوم فالعرف فيه الانساع وان لم بذكر * وال كان العسرف مضطرباً فالاصح أنه لا يتبع ﴿ وقيل ان لفظ الزراعة كالشرط للنسر ب ﴿ وقيل يفسد لاجل هذا النردد ، فإن مضت المدة والزرع بأن وأنما بهي القصيره في الزراعة فلع مجاناً * وانكان لغلبة البرد لم بقلع مجاناً فانه غبر مقصر * وان اسنؤجر لزراعة القمح شهرين فان شرط القلع بعد المسدة جاز وكأنه لا ينمى الاّ القصيل * وان شرط الابقاء فهو فاسد للنناقض بينه وببن التأفيب * وان أطلق فقيل انه صحيح وينزل على الفلع. وفيل انه يفسد اذ العادة نقضىبالا بقاء * وكذا ان آجر للبماء والغراس سنة أو سنمن انبع النسرط *فات أطلق فهو كالزرع الذي سبقي . وحيث صححنا ففي جواز الفلع مجاناً بعد المدّه خلاف « وقيل انه لا يُعلم كما فبالعاربه المؤفنة، وفيل انه بقلَّم اذ فائده المأفنت في العارية طلب الاجره بمد المدّه ولا فأنده ههنا الآ الفلع ﴿ فَانَ فَلْنَا لَا يَقْلُمُ مُجَانّاً فَهُو كالمعير ينخير مبن القلع بالأرسُ أو الابفاء بأجرة أو النملك بعوض " ومباشرة القلم أو بدل مؤننه على الآجر أو المسمأجر فيه خلاف، فإن منع المسنأجر ماعينه الآجر فبل أنه نقلع مجانًا نفر نما لملكه من والاناس أنه نقلع وينسرم له ولا يبطل حفه باميناعه، ولو استأجر أرضاً للذره فله زرع الفمح * ولواسنأجر

وصف الدابة الآ اذاكان المنقول زجاجا اذ يخلف الغرض بصفات الدابة * واذا شرط مأنة من من الحنطة بكون الظرف ورآه فليعرف قدره ووزنه الآ اذا تماثلت الغرائر بالعرف *وان قال مائة من فهو مع الظرف على الاصح (و) * وان استؤجر للسقي فيعرف قدر الدلاء والعدد وموضع البئر وعمقه * وان كان للحراثة فيعرف بالمدة (و) أو بتعيين الارض فيعرف صلابتها ورخاوتها وعلى الجملة ما يتفاوت به الغرض ولا تسامح به في المعاملة يشترط تعريفه

- مركز الباب الثاني في حكم الاجارة الصحيحة * وفيه فصلان كان

والفصل الاول في موجب الالفاظ المطلقة الهذافي الآدمي المناسبة الحياط لا يوجب عليه الحيط بل هو على المالك واستئجار الحاضنة على الحضانة هل يستنبع الحضانة فيه ثلاثة أوجه يفرق في الثالث وبقال الارضاع يستنبع الحضانة فيه ثلاثة مقصوداً بالاجارة و الحضانة لا تسنتبع الارضاع فان صرّح بالجمع بينهما أو مقصوداً بالاجارة والحضانة لا تسنتباع فانقطع اللبن فعلي وجه ينفسخ لانه المقصود وعلى وجه بسقط قسط من الاجرة لانه أحد المقصودين وعلى وجه بنبت الحيار لانه نابع (و) فهوكالعيب أما الحبر في حق الورّاف المورك فمارة الدارباقامة ماثل أواصلاح منكسر على المكري وان احناج الدورك فمارة الدارباقامة ماثل أواصلاح منكسر على المكري وان احناج المن تجديد بناء أو جذع فان فعل استمرّت الاجارة وان أبي فللمكتري الحيار المن تجديد بناء أو جذع فان فعل استمرّت الاجارة وكذا اذا غصب الدار لم يلزمه الانتزاع وان قدر ولكن للمكتري الحيارة ويجب على المكرى تسليم المفتاح فان ضاع في يد المكتري فهو أمانة وليس على المكري ابداله ولو أجر فان ضاع في يد المكتري فهو أمانة وليس على المكري ابداله ولو أجر فان ضاع في يد المكتري فهو أمانة وليس على المكري ابداله ولو أجر

وفي وقت القيلولة (و) ولا يجوز الاتزار به * وفي الارتداء به تردّد ﴿ الفصل الثاني في الضمان ﴾ ويد المستأجر في مدة الانتفاع يدأمانة ﴿ وَكَذَا بعد مضي المدة على الاصح * وفيه وجه أنه بعد المدة كالمستعير * وقبل الانتفاع لو ربط الدابة ولم ينتفع استقرتالاجرة * فان للفت فلا ضمان الا اذا انهدم الاصطبل عليه ضمن لانه لو ركب لأمن من هذا السبب ، أما بد الاجمير على الثوب الذي يراد خياطته أو صمينه أو قيصارته أو على الدامة لرياضتها وأمثاله فهي (ح) يد أمانة على الاصح (و) كيد المستأجر ب وفيه قول آخر أنه يد ضمان (ح) ﴿ وقول ثالث ان يد الاحير المشترك يد ضمان بخلاف الاجير الممين للعمل * وظاهر النص أن من غسل ثوب غــيره أو دلكه أو حلق رأسه ولم يجر لفظ الاجارة لابستحق أجرة لانه أللف منافع نفسه باختياره * وقال المزني انكان عادته طلب الاجرة اسنحق الاجرة * وأما من دخل الحمام لزمه الاجرة لانه ينلف منفعة غيره بسكونه ولاضان على الحمامي اذا ضاع الثياب بنير تقصيره على الاصح (و)كسائر الاجراء * ولو قصر الثوب فتلف في يده * فان قلنا ان القصارة عين لم يسنحق الاجرة لانه نلف قبل التسليم * وان قلنا أتر فبسحق اذ وفع مسلما بالفراغ ولو استأجر دابة ليحملها عشرة آصع فزاد صاعاً صار عاصباً ضامناً ، ولو سلم الى المكرى وقال انه عشرة وهو أحد عشر وكذب فنانث الدابة بالحل فبحب عليه الضمان * وفي قدره فولان *أحدهما النصف كما اذا جرح نفسه جراحات وجرحه غيره جراحة فات * والثاني أنه يجب جزء من أحد عشر جزأ من الضمان لان الجراحات لاتنضبط يخلاف الحمل ، وهذا الحلاف جار في الجلاد اذا زاد واحداً على المائة انه يضمن النصف أو جزأ بحسابه وان سلم توبا إلى

للقمح لم يجز زرع الذرة وله الشمير ﴿ وَكَذَا اذَا اسْتَأْجُرُ دَكَاناً لَصَنْعَةً فَلَا سِاشَر ماضرره فوقها * ويفعل ما ضرره دونه * فلو استأجر للقمم فزرع الذرة فللآجر القلع في الحال * فان لم يقلع حتى مضت المدّة يخير بين أجرة المشل وبين أخذ المسمى وأرش نقص الأرض * وقيل انه تعين أجر المشل وهل الغرس يتعين أجر المثل اذ تغير الجنس * ولوعدل من خمسين منا الي مائة في الحمل نمين المسمى وطلب الزيادة لانه استوفى المعقود عليه وزاد ﴿أَمَا فَي الدواب ﴾ فيجب على مكري الدابة تسليم الأكاف * والحزام * والثفر (*) والبرة والخطام * وفى حقّ الفرس فى السرج خلاف * والمحمل والمظلة والفطاء وما يشدُّ به أحد المحملين الى الآخر فعلى المكنري * والوعاء الذي فيه نقــل المحمول على المكتري ان وردت إلاجارة علي عين الدابة * وان ورد على الذه ة فعلى المكرى * فالدلو والرّشاء في الاستقاء كالوعاء * ويجب تقدير الطعام المحمول * فلو فني فالاظهر أنَّ له ابداله * ويجب عــلى الْـكري اعانة الراكب للنزول والركوب في المهمات المتكرّرة * وكذا الاعانة على رفع الحمل وحطه * وكذا في المحمل الاّ اذا وردت الاجارة على ءين الدابة وسلمّ الي يد المكتري * ومهما للفت الدابة المعينة الفسخت * وان أورد على الذمة فسلم دابة فتلفت لم ينفسخ * وكذا ان وجد ما عبباً * ويجوز ابدال المستوفي فله أن يركب (ح ز) مثل نفسه ﴿ بلله أن بؤاجر الدابة والدار من غيره ﴿ وَلا يَجُوزُ ابدال الاجير المعين والدابة والدار * وفي ابدال الثوب الذي عين للخياطة والصي الذي عين للرضاع والتعليم وجهان * ومعها استأجر ثوبًا للبس نزعه ليلاً اذا نام (٣) الثفر بالتحريك وبالمثلثة ثفر الدابة وهو السير الذي يجعل في مؤخر السرج اه

ينفسخ (ح) العقد * ولو مات الصبي المتعلم أو المرتضع أوثلف الثوب المخيط فهو متردّد بين ثلف العاقد والدابة الممينة فقيه خلاف (و) أنه هل ينفسخ به أم يبدل بغيره * واذا غصب الدار المستأجرة حتى مضت المدة انفسخت * وفيه قول أن للمستأجر الحيار * فان شاء طالبالغاصب بأجرة المنل * ولو أقرّ المكرى للناصب بالرقبة قبل اقراره في الرقبة "وهل نفوت حق المنفعة" تبعاً على المستأجر فيه خلاف (و) * والاقيس (و) أن للمستأجر أبضاً مخاصمة الناصب لاجل حقه في المنفعة * ومها حبس المكترى الدامة حتى مضت المدة استقرت الاجرة سواء قدرت المدة أم لا عينت الداية أم لا * فان حبس المكرى وقدرت المدة انفسخت * وارن لم تقدّر فوجهان ﴿ النَّالَثُ ﴾ ما يمنع استيفاء المنفعة سُرعاً يوجب الفسخ كما لو سكن ألم السن المستأجر على قلمه * أو عفا عمن عليه القصاص وفد استؤجر (و) لقطمه ، ولو مات البطن الاول من أرباب الوقف بعد الاجارة وقبل مضى المدة فالاقيس (و) الانفساخ لانه تناول مالا يملسكه * ولو آجر الولى الصبي أو دابنه مدة تجاوز البلوغ لم يجز * فان قصرت فبلغ بالاحتلام على قرب فالافبس أنه لا بنفسخ اذبي العقد له على المصلحة ﴿ وَانْ أَعْنَى العبد المكري لم تنفسخ (و) الاجارة * ولا خيار (و) للعبد * ولا برجع بالاجرة على السد في أقبس الوجهين * ونفقته على بين المال في هذه المدة * وقبل انها على السيد * ولو باع الدار المسنأجرة من المسنأجر صح ولم ينفسخ الاجاره على الاصح (و) فيستوفى المنفعة بحكم الاجارة * وكذلك يصح للمستأجر اجارة الدار من المالك كما يصح من الاجنبي * وقيل ان الاجارة والملك لايجتمعان كالنكاح والملك * ولو باع الدار من غير المستأجر صح (و) البيع في أقيس الوجهبن |

خياط نفاطه قباء فقال ماأذنت لك الا في القميص * فاذاتنازعا (م) تحالفا اذ يدعي المالك خيانته فاذا حلف أنه مأذون سقط الارش * ويدعى الحياط اذن المالك والاجرة فاذا حلف أنه لم يأذن سقطت الاجرة * وفيه قول أن الاجرة تسقط عند التحالف ولكن الضمان يجب فكان أثر التحالف في رفع المقد * وفال ابن أبي ليلي القول قول الحياط * وقال أبو حنيفة رضي الله عنه القول قول المالك * وقال الشافعي رضى الله عنه قول أبي حنيفة أشبه * وكلاها مدخولان * وقيل انها قولان للشافعي رضى الله عنه وليس بصحيح

-ه﴿ الباب الثالث في الطوارئ الموجبة للفسخ №-

وهي ثلاثة أقسام ﴿ الاول ﴾ ماينقص المنفعة نقصاناً تتفاوت به الاجرة فهو عيب موجب للفسيخ قبل قبض الدار وبعده الا اذا بادر المكرى الى الاصلاح ان قبل الاصلاح * وان ظهر للعافد عذر بأن تخلف عن السفر وقد استأجر الحانوت أومرض لم يكن له وقد استأجر الحانوت أومرض لم يكن له النسخ بهذه الاعذار لا نه لاخلل في المعقود عليه * ولو آكترى أرضاً لازراعة فقسد الزرع بجائحة فلا بحط شيء من الاجرة * ولو فسد الارض بجائحه ثبت الرد * فيها أجاز أجاز بجميع (و) الاجرة كما في البيع * وان فسخ رجع الى أجرة البافي واسنقر مااستوفاه على الاصح (و) * ويوزع المسمى على المدتين باعتبار القيمة لا باعنبار المدة ﴿ الثاني ﴾ فوات المنفعة بالكاية كموت الدابة والاجير المعين * وانها الدار موجب للفسخ نص عليه * ونص ان انقطاع شرب الارض غيره وجب للخيار لا نها بقيت أرضاً والدار لم تبق دارا * وفدقيل فيها فولان بالنقل والتخريج وهو الاظهر * واذا مات أحد المتعاقدين لم

حنى لا يستحق بالبعض البعض * بل لو مات العبد على باب الدار أو هرب قبل السليم فلاحق * وان أنكر المالك شرط أصل الجعل «أوشرطه في عبد معين * أو سعى العامل في الردّ فالفول قوله * وان تنازعا في مفدار الجعل محالفا والرجوع الى أجرة الملل

- مير كناب احباء الموات ١٠٠٠

والمسنركات للائة والاراضى ومعادنها ومنافعها ذأما الاراضيء فالموات منها بملك بالاحياء ، قال صلى الله عليه وسلم من أحبا أرضاً منه فهي له ، والموات كل منفك عن اختصاص * والاختصاص سنة أنواع ﴿ النوع الأول ﴾ العمارة فلا نملك معمور، وإن الدرست (و) العمارة فالها ملك لمعبن أو لبب المال الا أن بكون محارة جاهاية ولم بظهر أنها دخلت في مد المسلمين بطريق الفندمة أوالفيُّ حنى بجسري حكمها ففي نملكها بالاحساء (و) فولان لنعارض أصل الاباحة وظاهر استملاء المسلمين علمه الدوممور دار الحرب لا يملك الاكما (و) علك سائر أمو الهم ، ومواتها الذي لا بذبون المسلمين عنما علكها المسلمون والمكفار جيماً بالاحباء «بخلاف وات الاسلام فان الكفار لا علكوز إ (ح) بالاحماء ﴿أما موات بذبون عنها فاذا اسمولي طائفة عامها ففي اختصاص المسوابن بها دون الاحماء خلاف * قبل ١ م علكون * وقيل هم أولى بالىملك باحيائه ، و فيل لا أثر لجرد الاستبلاء فيما لس بمماوك ﴿ الثاني حريم العارة ﴾ فلا عماك، وأهل دار الحرب اذافرروا في ملد بصلح فلا بحما (و) ما حوالها من الموات « وسائر الفرى للمسلمين لا يحما ما حوالها من محمم النادي، ومرنكض الحبل وملمب الصبان ومناخ الابل وما لعده ن حدود مرافقهم، وأما الدار ان كان في موات فحريمها مطرح البراب والثلج ومصب

واستمرت الاجارة الى آخر المدة * وفى استثناء المنفعة عن بيع الرقبة شرطا خلاف (و) مأخوذ من جواز بيع المستأجر

- ﴿ كتابِ الجمالة ١١٥٠

وصورتها أن يقول من ردّ عبدي الآبق فله درهم مثلا * وهي صحيحة وأركانها أربعة ﴿ الاوَّلِ الصِّيعَةِ ﴾ الدالة على الاذن في الرد بشرط عوض * فلو ردّ انسان ابتداء فهو متبرع فلا شيء له (سم م) * وكذا اذا ردّ من لم يسمع نداءه فانه قصــد التبرع * واذاكذب الفضولي وقال قال فلان من ردّ فله درهم فلا يستحق الرادّ على المالك ولا على الفضولي لانه لم يضمن * وان قال الفضولي من رد عبد فلان فله درهم لزمه لانه ضامن ﴿ الثاني العاقد ﴾ وشرطه أهلية الاجارة * ولا يشترط تعيين العامل لمصلحة العقد * وكذلك لا بشترط القبول (و)قطماً ﴿ الثالث العمل ﴾ وهو كل مايستأجر عليه وانكان مجهولا فان مسافة رد العبد قد لاتمرف * ولا يشمترط (ز) الجهل بل لو قال من خاط ثوبي أو من حج عنى فله دينار استحق (ز) لانه اذا جاز مع الجهــل فمع العلم أولي * وفيه وجه آخر انه لايجوز الا على عمــل مجهول ﴿ الرابع الجمل ﴾ وشرط أن يكون معلوماً مقدراً كالاجرة فلو قال من رد من بلد كذافله دينار فرد من نصف الطريق استحق النصف أو من الثلث استحق الثلث * ولو ردّ من مكان أبعد لم يستحق زيادة لانه لم يشترط *وان قال من ردّ فله دينار فاشترك فيه اثنان فهو لهما * فانعين واحداً فعاونه غبره لقصد معاولة العامل فالكل للعامل * وان قصد طلب أجرة فلا شيء له * وللعامل نصف دينار ﴿أَمَا أَحَكَامُهَا ﴾ فالجواز من الجانبين كالقراض وجواز الزيادة والنقصان قبل فراغ العمل ووجوب استحقاق الاجرة على تمام العمل

في موضع آخر أو يترك الحرفة أو يطول مرضه بحيث ينقطع الالفة الي غبره * والاظهر (و) أن الاقطاع لامدخل لهفيها إذ الملك ليس مطلوباً منه *ومن جلس في المسجد ليقرأ عليه القرآن والعلم فيألفه أصحابه فهو كمفاعد الاسواق * فان جلس للصلاة لم يختص به في صلاة تائية * ومخنص (و) في تلك الصلاة اذا عاب بعدر رعاف أو غبره ﴿ والسابق في الرباطات وغيرها الى يقمة يختص بها * ثم ان طال عكو فه على هذه الانتفاعات المشتركة وصار كالتملك الذي أبطل أثر الاشتراك فني الازعاج خلاف(و) ﴿ أَمَا المُعَادَنَ ﴿ فظاهرة وباطنة (أما الظاهرة)فالملح والنغط وأحجار الرحا والرخام والبرمة وكل مالايحناج فيه الى طلب فلا يخنص به أحد الاباحياء وتحويط حوله ولا يختص بتحجير ولا باقطاع بل هو مباح كالمياه الجارية ﴿ والسابق الي موضع لا نرعيم قبل قضاء وطره * فان نسابق رجلان أقرع بينهما (و) و بفدم القاضي من رآه أحوج (أما الباطنة) وهي الني نظهر بالعمل كالذهب والفصة * فان ظهر في أ ملك انسان بعد أن أحباه فهو ملكه ، فان لم بحي ولكنه ظهر بعمله فهل بملكه مه فيه وولان * فان علنا علك دخل الافطاع فيه كالمواب * ولا بقنصر ملكه على محل النيل بل الحفرة الى حواليه وبلبق بحرعه يملكه أيضاً ﴿ أَمَا المياه ﴾ فئلانه ﴿ محرز في الاواني فهو ملك (و)كسائر الاملاك بصح (و) بيعه * وعامّ لم يظهر بعمل ولا بجري بحفر نهر فلكل واحد أن يأخذ ساقية منه فيجري الماء الى أرضه، وللأعلى أن بسنى أرضه الى الكعب (و)ويلزمه بعد ذلك أن يسرّحه الى الاسفل وفيل لا لمزه ه (و) « فإن تعلى واحد وأخذ ساقية وقطع الماء عن الكل منع لا نهم باحياء الارش استحفوا مرافقها والماء من المرافق فيمنع من احداث مالم يكن * الشالث مانردد بين

الميزاب والممرّ في صوب البياب * وان كان في ملك فلا حريم (و) لهما اذ الاملاك متعارضة * واكم واحد أن يتصرف في ملكه محسب العادة * فان تضرر صاحبه فلا ضمان ولواتخذ حانوت حداد أو قصار أو حماما على خلاف العادة فني منعه خلاف * ولوكان لا يتأذى المالك الا بالريح كالمدبغ فالظاهر (و) اله لا يمنع منه * أما البئر في الموات فحريمها موضع النزح والدولاب ومتردد البهيمة * وان كان فناة فما حواليها مما ينقص ماءها لو حفر * وقيل انه لايمنع مما ينقص اذا جاوز حريم البئر ﴿ الثالث ﴾ اختصاص الحلـق بالوقوف بعرفة * هل يمنع من الاحياء فيه نرد د * والاظررأنه اذا لم يضيق لا يمنع ﴿ الرابع ﴾ اختصاص المتحجر مرعى وهو نصب أحجار علامة على العارة فهو أولي به ان لم يطل الزمان وكان مشتغلا بأسباب العارة * فان جاوز ذلك بطل اختصاصه (و)* وقيل البطلان لو تمدى غبره وأحبا فني حصول الملك خلاف (و) * وَكَذَا فِي جُوازِ اعتباض المتحجر عن اختصاصه ﴿ الْحَامِسُ ﴾ اقطاع الامام * وهو متبع في الموات * وحكمه قبل الاحياء كحكم التحجر ﴿ السادس﴾ الحمى لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو النقيم ولمن بعده من الأئمة كالتحجر في المنع من الاحياء * ولا يجوز لمن بعده أن يحمى لنفسه وكان ذلك خاصة له * ويجوز (و) أن يحمى لابل الصدقة أعنى للائمة * وفي نقص الحمي بعد زوال الحاجة خلاف (و) * قيل انه لاينير كالمسجد * وقيل نعم لانه بني على مصلحة حالية ﴿ أَمَا المُنافِعِ المُشْتَرَكَةِ ﴾ فهي منفعة الشوارع للطروق والجلوس ومنفعة المساجد والرباطات * أما الشوارع فللطروق * ويجوز إ الجلوس بشرط أن لايضيق * ثم السابق يختص به فلا يزعج * فاز. قام بطل حقه الا اذا جلس للبيع فيبتى حقه الى أن يسافر أو يقمه

وقف المستولدة والكاب(و) خلاف «سببهالتردّد في أنّ الوقف هـ بزيا. ملك الرقبة * ويجوز وقف الحلى للبس * ووقف الدراهم للتزبين فيه تردّ دكما في الاجارة ﴿ وَلا يَجُوزُ وَقَفَ الطَّعَامُ فَانَ مَنْفَعَتُهُ فِي اسْتَهَلَاكُهُ ﴿ الْرَكْنِ الثَّانِي المو قوف عليه ﴾، فانكان • وقوفاً على شخص معين فسرطه أن يكون أهلا للمة منه والوصية له «فيحوز الوقف على الكافر الذمي «وعلى المرتد والحربي فيه خلاف (و) لانه لا بقاء له لانه مقنول * ولا يجوز على الجنين لانه لاتسليط في الحال * ولا على العبد (و) في نفسه ولكن الوقف عليه وقف على السيد * والوقف على البهيمة هل هو وقف على مالكها فيه خلاف * ولا يجوز الوقف على نفسه (م) اذ لا يتجدّد به الاّ منع النصرّف * وفيه وجه آخر أنه يجوز * ولو شرط أن يقضى من ريع الوقف زكانه وديونه فهو وقف على نفسه ﴿ وَكَذَا انْ وَقَمْتُ عَلَى الْفَقْرَاءُ ثُمٌّ صَارَ فَقَيْرًا فَفِي شَرَكَتُهُ خَلَافَ (و) ﴿ وَلُو كَانَ الوقيف على جهة عامة كالمساكبن والفقراء فانكان فيمه قربة فصحيح * وان كان ممصة كالوقف على عمارة البيع والكنائس وكنبة النوراة ونفقة فطاع الطريق فباطل وان لم يكن لا فربة ولا معصية كالوقف على الاغنباء أو على المساكين من الكفار والفساف ففيه خلاف (و) ﴿ الرَّكُنَّ الثالَ الصَّيْعَةُ مُهُ ولا بدّ منها ؛ فلو أذن في الصلاة في ملكه لم بصر مسجداً * وكذا اذا صلى ما لم يقل جعلنه مسجداً * وللصبغة مراتب (الاولى) فوله وفيفت وحبست وسبلت وكل ذلك صريح (الثانبه) قوله حروت هذه البقعة وأتبدتها ان نوي الوقف فهو وقف * وان أطلق فوجهان (النالمة) قوله تصــد قت بهذه البقعة وهي بمجرّدها ليس بصريح ما فان زاد وقال صدقة محرّه لا تباع ولا توهب صار وقفاً (و) * فان اقتصر على المحرّمة أو اقتصر على مجرّد النية

العموم والاختصاص وهو ماء البئر فهو مختص به * ولا يلزمه بذله له يره (و) لغرض الزرع (و) الا بعوض * وهل يلزمه بذله الماشية *ان لم يكن البئر مملوكاً له بل كان قصده من الحفر الانتفاع بالماء وجب البذل للحديث * وان كان مملوكاً فالظاهر وجو به للحديث * ومنهم من خصص بما لم يملك هنبه وألمي هذا بالحرز بالاواني * أما القناة المشتركة فالملك فيها بحسب الاشتراك في العمل * ولهم القسمة بنصب خشبة فيها تقب متساوية * وتصح المهايأة ولا تلزم على الاظهر (و) ﴿ فان قبل * وما طريق احياء الموات ، قلنا ؟ ان قصد المسكن فلا يماك الا بالنحويط وتعليق الباب (و) وتسقيف (و) البعض اذ المسكن فلا يماك الا بالنحويط وتعليق الباب (و) وتسقيف * وفي البستان يحتاج المسكن فلا يحتاج في الزرية الي التسقيف * وفي البستان يحتاج المزرعة الى جمع (و) التراب حواليه وتسوية الارض وسوق الماء اليها * المزرعة الى جمع (و) التراب حواليه وتسوية الارض وسوق الماء اليها * والاظهر أنه يحتاج الى الزرع * وفيه وجه آخر أنه لا يحتاج اليه كا لا يحتاج الى الدار والله أعلم

-ەﷺكتاب الوقف * وفيه بابان №-

-هﷺ الباب الاوّل في اركانه ومصححاته ☀٠٠

وهى أربعة ﴿ الأوّل الموفوف ﴾ وهو كل مملوك متمين يحصل منه فأئدة أو منفعة لا يفوت العين باستيفائها * فيجوز وقف العقار والمنقول (حم) والشائع والمفرز * ويجوز وقف الاشجار لنمارها * والحيوان (ح) لالبانها وأصوافها * والاراضى لمنافعها * ولا يجوز وقف الحرّ نفسه * ولا وقف الدار المستأجرة * ولا يجوز وقف الموصى بخدمته لانه لا ملك فى الرقبة * وفى

وقف على شخصين وبعدها على المساكين فمات أحدها فنصيبه لصاحبه أو للمساكين فيه وجهان «ولو ردّ البطن الثانى وفلنا برتدّ بردّه فقد صارمنقطع الوسط فنى مصرفه ما ذكرناه «وقيل انه بصرف الى الجهة العامة المذكورة بعد انقراضهم فى شرط الوقف «وقيل بصرف الى البطن الثالث وبجعل الذين ردوا كالمعدومين

- الباب الثاني في حكم الوقف الصحبح * وفيه فصلان 🔆 .

و الفصل الاول في أمور لفظية ؛ فاذا فال وفقت على أولادي وأولاد أولادى فهو للتشريك ولا يفدم البطن الاول الا بشرط زائد ولو فال وقفت على أولادى لم بدخل الاحفاد، ودخل البنات والحنائي، ولو فال وقفت على البنات أو على البنين لم ندخل الحنائي ولا بدخل أنحت الولد الجنين ولا المنفق (و) باللمان ولو فال على ذرئي أو نسلى أو عنبي دخل (م) الاحفاد * ولو قال على الموالى وله الاعلى والاسفل فهو فاسد للاحتمال * وقيل يوزع * وقبل يخنص بالاعلى لعصوبه

﴿ الفصل الثانى فى الاحكام المعنونة ﴾ وحكم الوقف اللروم (م) في الحال وان لم يضف الى ما بعد المون » ونأ ثبره ازاله الملك وحبس المصرف على الموقوف * ثمّ ان كان مسجداً فهو فك من الملك كالنحر بر ولو وفف على معين فهو ملك (و) للموقوف عليه ﴿ ولو وقف على جهه عامشه فالملك مضاف الى الله * وقيل باطلاق ثلاثه أقوال (أحدها) أنه للوافف (م) مضاف لى الله بدليل انباع نسرطه (والنانى) أنه لله (م و) اذ لا نصر ف لاحد فيه (والثالث) أنه للموقوف علمه (ح م) فانه المصرّف بالانتفاع *

فو جهان * اللّ اذا عين شخصاً وقال تصدّقت عليك لم يكن وقفاً (و) عجرّد النية بل ينعقد فيما هو صريح فيه وهو التمليك ﴿ أَمَا المُوقُوفَ عَلَيْهُ الَّذِي فَالَّ رددت الوقف ارتد (و) «وان سكت فني اشتراط قبوله وجهان ، وأما البطن الثاني فلا يشترط قبوله (و) * وفي ارتداده عنه برده وجهان ﴿ الرَّكْنِ الرَّابِعِ في الشرائطيُّ. وهي أربع ﴿ الأولى ﴾ التأبيد فاذا قال وقفت سسنة فهو باطل كالهبة المؤقنة * وفي الوفف المنقطع آخره قولان * كما لو وقف على أولاده ولم يذكر من يصرف اليه بمدهم * فان قلنا بالصحة فقولان في أنه هل يعود مَلَكًا إلى الواقيف أو إلى تركته بعــد انقراضهم * فان قلنا لا يمود فيصرف الي أهم الحيرات * وفيل انه لاقرب النباس اليه * وقيل انه للمساكين (و) * وفيل انه للمصالح اذ أهم الحيرات أعمها ﴿ الثانبِــة التنجيز ﴾ فاذا قال اذا جاء رأس الشهر فقد وففت لم يصبح (و) فأنه تعليق كما في الهبة ﴿ولو قال وقفت على من سيولد من أولادي فهو منقطع الاول فقولان كمنقطع الآخر * وقيل يبطل قطعاً لانه لا مقرّ له في الحال. وان صححنا فاذا وقف على عبده أو على وارثه وهمرمرياض ثم بعده علىالمساكين فهو منفطع الاول ﴿ الثالثة الالرامَجُهِ قلو فال على أني بالحيار ني الرجوع عنه ورفع شرائطه فسد (و) الوقف * ولو فال على أن لي الخيارفي نفصيل الشرط مع نقاء الاصل ففيه وجهان ﴿ ولونسرط أ أن لا يؤاجر الوفيف اتبع شرطه * وفيل لا يتبم الآ في الزيادة على السينة * ولو خصص مسجداً بأصحاب الرأي والحدبث لم يخنص (و) * ولو خصص المدرسة والرباط جاز * ولو خصص المقبرة فنيه تردّد (و) مر الرابعـة بيان المصرفَ مَن ولو أقلصر على فوله وقفت لم يصح (م) على الاظهــر * وقيــل يُصْبَحُ ثُم يصرف الى أُهُمُّ الحيرات كما ذكرنا في مصرف منقطع الآخر ﴿ ولو

والدار النهدمة ﴿ أما المسجد نفسه ان انهدم ونفرّق الناس من الباد فلا بمود ملكا لانه يتوقع أن يعودوا اليه

٠٠ ﴿ كتاب الهبة ٠٠ وفيه فصلان ١٠٠٠

﴿ الأوَّلُ فِي أَرَكَانُهَا ﴾ وهي ثلاثة ﴿ الأولُ الصِّيفَةِ ﴾، ولا بد • ن الانجباب والقبول الا في هدايا الاطعمة * وفيد فيهل انه بكتنى بالمماطاة اذكان ذلك ا معتاداً في عصر رسول الله صلى الله علمه وسلم ، ولا بصبح نعامةه وتأفينه . وتأخير القبول فيه عن الإبجاب كالببع ﴿ وَلَوْ فَالَ أَعْمَرُنَكُ هَذَهُ الدَّارِ فَاذَا مِنَ ا فهي لورثتك صح (م) فأنه هبــة .. ولو اقتصر على قوله أعمرتك لم بصح (ح و) على الفول الفديم لانها مؤفئة ، وعلى الجديد يصيم وينأيد ، فان قال فان مت عاداليّ فهو بالبطلان أولى ٠٠ وكذا الرفى فهى بالبطلان أولي . وهو أن نقول أرقبتك هذه الدار وجعلتها لكرقبي أو وهبنك علىأنك ان مت فبلي عاد اليُّ أو مت قبلك اســـتقرّ عليك ﴿ النَّانِي الموهموبِ ﴾ وما جاز بيمه جاز ا هبيه فلا يمننع بالشيوع وان قبل القسمه (ح) : ولا بسيح (م)ه. قالجهول ا عند الفاق فكاكه فبه خلاف (و) وهبه الدين لانصح (و) كما لابصح رهنه اذ الفيض فيه غير ممكن ﴿ النَّالَتِ الْفَيْضِ ﴿ وَبِهِ مُحْصَلُ (مِ وَ) المَّلْتُ ء. فان مات الواهب قبل القبض تخير الوارث في الافباض - وفبــل شفســنم كالوكالة ﴿ وَكَمَا فَبْلِ الْفَبُولِ ﴾ وأو فبض إ المنهب دون اذن الواهب لم المحصل الملك

مَوْ الفَصِلِ النَّانِي فِي حَكُمُهَا ﴾، وهو ضمان ﴿ الاوَّلَ ﴾، ماقبـــد بـنق النواب فيلزم بالقبض » ولا رجوع فيه الا للوالد (حم) فيما يهب لولده ؛ وفي معناه

وبملك الموقوف عليه الغلة والثمرة والصوف والوبر من الحيوان وبدل منفعة البضع والبدن وان لم يكن له الوطء للشبهة * وهل علك نتاجه فيه خلاف لانه يتردّد بين ولد الضحية وهو ضحية وبين لبن الحيوان الموقوف والظاهر (و) أنه يمكن تزويجها ثمّ يتولى التزويج من نقول ان الملك فيهـا له * فان قلنــا للموقوف عليه فلا يستشير أحداً * وان قلنا لله فالسلطان. يستشير الموقوف عليه (و)* وتولية أمر الوقفالي من شرط له الواقيف فانسكت فهو اليه أبضاً لانه لم يصرفه عن نفسه ﴿وقبل بِنبي على الاقوال في الملك فهو للمالك * ثمّ يشترط في المتولي الامانة (و) والكفاية «ويتولى العمارة والاجارة وتحصيل الريع وصرفها الى المستحقّ ويأخذ أجرته ان شرطت له * وانكان الوقف عبداً فنفقته من حيث شرط *فان لم يشرط فن كسبه * فان بطل كسبه فعلى مالكه ويخرّج على أقوال الملك * ولو اندرس شرط الوقف فينقسم على الارباب بالسوية * فان لم يعرف الارباب فهوكوقف منقطع الآخر في المصرف * ولو آجر المتولى الوقف على وفق النبطة في الحال فظهر طالب بالزبادة لم يفسخ على الاقيس (و)* ولو نعطل الموقوف وبقيله أثر نظر *فان كان البافي هو الضمان بأن قتل العبد فيشــــتري به المنل ويجعل وقفاً * وان لم يوجد عبد فشقص عبد * وقيل اله يصرف ملكماً الى الموقوف عليه * وان كان شجرة فجفت فقيل ينقلب الحطب ماكماً للوافف * وقيل هو ملكالموقوف عليه * وقيل يباع ويشتري به شقص شجرة ويجعل وقنَّماً * وقيل ينتفع به جذعاً ولا يباع ولا يملك لانه عينالوقف * والحصير في المسجد اذا بلي ونحالة خشبه قيبل انه يباع ويصرف في مصالح المسجد * وقيل أنه يحفظ فانه عين وقفه فلا يباع * وكذا القول في الجذع المنكسر

علم الحيانة فمحرّم * وان خاف الحيانة فق الجواز خلاف كما في عال. اله شاء ا ممن بخاف الحيانة ﴿ وقد فال رسول الله صلى الله عليه وسلم و ن المفدل له عله فليشهد علمها «فاحنمل أن بكون بعار مني الأرشاد واحنمل أزَّن. تكون انجابًا [فهيه خلاف (و) * نم اذا أشهد فلبمرّف الشهود (٠٠٠ن (و) أو. اف الله اله [ليكون في الاشهاد فائده (أما المله في في كل حر مسلم سكان، عدل لان فبه معنى الامانه والولاية والكسب. والأدين أن الكافر أهل للالمفاط في ا دار الاسلام كالاحتطاب 4 وفي أهابه الناسي والعبد والصــــ، درلان (و) لفوات أهلبه الولايه والاماله - وفائده المتم أنى لاءاكمون - كون في أيديهم مضمونه ، ولمل الاصح أنهم عمل كمون لان أ-نبار الله الم عاده ، فمل هذا الفاضي اما أن ينتزع(ح و) من بدالفاء في أحدالو - إن أو نه ب (ح و) علبـه رفيباً كما يراه إلى أن عضي مده الدر رن، وللمبـد أز امرّ ف وينملك باذن السبد ويحصل الملك للسبد ويفهر اذنه فيه خلاف (و) كما في السراء ﴿ وَإِنْ لَلْفُ فِي بِدُهُ فِبِلِ اللَّهِ فَلا نَهَانَ ۚ فَأَنْ لَلْمُ ، فِي مَاهُ وَمِدُ وَ أَنَّا المعريف مهفان أذن السمد في العملك يملق الذيان بالسمد (و) لا يردينه كما ال أذن في السراء، وأن لم أذن تعلى بذه العبد لا بذه السبد ولا برديه لانه لاخباله منه ولا اذن من السمد والمكاب ومن نصر ود منه رصي كالحرّ على الاصح و وهو المنصوص وأما الصبي فنذبن أن خنزعا الرلى من يده و عملك له بمد مدّه السريف فإن ألله الديّ و ن وإن ناف في مده فوجهان ووجمه الانباب انه ابس أهار الامانه و إساله المالام علمه بخلاف الأبداع عندالصبي فان مدرا الول المن ده مي أنا ه الدربي أو عام فقرار الصلل على الراء لانه المزم - زا الم أ - بر ابر أ ا

الوالدة والجد (م) وكل أصل * وفيل انه يختص بالاب * وان تصدق عليه افقره فني الرحوع خلاف * ومها تلف الموهوب أو زال ملك المتهب فات الرجوع * ولا بثبت طلب القيمة * ولو كان عصبراً فصار خمراً ثم عاد خلا عاد الرجوع * ولا بثبت طلب القيمة * ولو كان عصبراً فصار خمراً ثم عاد خلا زواله فني عود الرجوع قولان (و) * ولو حصان زيادة منفصلة سلمت للمتهب واخنص الرجوع بالاصل في الشاني الهبة المطلقة ، ان كان من النظير على الاظهر * ولو كان من النظير على الاظهر * ولو كان الى الكبير الى الصغير لم تقتض ثواباً * وكذا ان كان من النظير على الاظهر * ولو كان الى الكبير من الصغير فقولان * الجديد أنه لاثواب (م) * وقيل قدر القيمة يزمه (ح) للعرف * ثم قيل انه ما برضى به الواهب (م) * وقيل قدر القيمة رجع فيه * أما اذا صرّح بشرط النواب فان عينه فهو بيع ويثبت فيه أحكام البيع (و) * ولكن عند العقد أو عند القبض قولان * وفيل لا ينعقد لنناقض الليع فوان كان مجهولاً * فان قالنا المطلق لا يقتضيه بحال فهو فاسد * وان اللفظ * وان كان مجهولاً * فان قالنا المطلق لا يقتضيه بحال فهو فاسد * وان قلنا يقنضيه فقبل ان هذا كالمطلق * وفيل ان النصريح بالثواب بجعله بيماً فيفسد بالجهل في فيفسد بالجهل فيفسد بالجهل فيفسد بالجهل

-ه ﴿ كَنَابِ اللَّقَطَّةُ * وَفَيْهُ بَابَانَ كُوْنَا وَ ﴿

-- ﴿ البابِ الاوَّل فِي أَرَكَانُهَا ﴾ --

وهي الالتقاطوالملنقط واللقطة ﴿ أَمَا الالتقاط يَ فَهُو عِبَارَةُعِن أَخَذُ مَالُ ضَائِعِ لَيْعِرَّفُهُ المُلْتَقِطُ سَنَةً ثَمْ يَتَمَلَّكُهُ انْ لَمْ بِظَهْرِ مَالَّكُهُ بِشَرْطُ الضّمَانَ اذَا ظَهُر والاظهرأ نه ليس بواجب ولكنه أن وثق بأمانه نفسه فسنحب (م) * وان

يجوزله أن يسافر به فيعرّف في موضع آخر ﴿ وَانْ وَجِدْ فِي الصَّحْرَاءُ فَيَعْرُّفُ في أي بلدة أراد قرب أم بعد ﴿ وَلَا يَلْزُمُهُ أَنْ بَهْيَرِ قَصِدَهُ فَيَقَصِدُ أَقْرِبِ البِلادِ * ثُمَّ وجوب النعريف سنة في مال كنير لا يفســـد * أما القليـــل الذي لا إ يتموّل فلا يعرّف أصلاً ﴿ وان كان متموّلا عرّف مرّة (حم و) أو مرّين على [قدر الطلب في مثله ٪ وحدّ القلبل ما يفتر مالكه عن طلبه على القرب، وقيل انه يقدّر بنصاب السرفة ﴿ وفيل الدينار فما دونه فايل اذ وجد على كرّم الله وجهه ديناراً فأمره صلى الله عليه وسلم بالاسننفاق «أما ما يفسدكالطمام ا فقد فال صلى الله علمه وسلم من النقط طعاماً فليأكله ﴿ وَفِ مَعْنَاهُ السَّاةُ ا فانه طعمام يحسَّاج الى العلَّف ؛ وفي الجيَّمش وصفار الحموانات الني لا نؤكل ا خلاف - فقبل لا يلتحق بالشاة لان الساهل في الطمام آكثر . ثمّ في وجوب التعريف بمد أكل الطعام خلاف (و) * وان وجد طعاما في بلد فقد فيسل ببيمه وبعرَّف ثمنه لان ذلك في الصحراء غبرتمكن ﴿ وَفَبَلَ مُحَلَّفَهُ لَمُمُومُ الْحَبِّرُ ﴿ الشَّالَتُ النَّمَاكُ ﴾ وهو جائز بعد مضيَّ المدَّة ؛ وفد قبل أنه بحسل بمجرَّد مضيّ السنة اذا تقدّم الفصد، وقيل لا بدّ من تجديد القصد، وقيل لا بدّ من لفظ أيضاً * وقيل لا بدّ من نصرّف أبضاً مزبل للملك كما في القرض * أما لقطة مكة فلا يتملكها ؛ حم) لقوله صلى الله علبه وسامّ لا يحلّ لفطها الا لمنشد و مناه على الدوام والآثم نظم فأده التخصيص، وفيل انه علك كسائر ا البلاد (الرابع ﴾ وجوب (و) الرق فهما أفام المالك بينه فال أطنب في الوصف وغلب على الذان تعدمه جاز الردّ، وفي الوجوب بنهر بنه خلاف، ولمل الككفا، بعمل واحمد أولى فان البينة فد أمسر اعام ما منفان رد الى الواصف فظهر مالك وأفام البينة فان شا، طالب الملتقط، وإن شاء طالب

اللقطة ﴾ فهوكل مال معرّض للضياع كان في عامر الارض أو غامرها وذلك ظاهر في كل جماد رحيوان صغير * أما الابل وفي معناه البقروالحمار ان وجد في صحراء لم يلتقط (ح) لورود الحبر * ولو وجد في عمران فقد قيـل يلتقط لانه يضيع بامتداد يد الناس اليه * ولو وجد كلباً اللقطه واختص بالانتفاع به بعد مدة النعريف

- و الباب الثاني في أحكام اللقطة كالهاب

وهي أربعة ﴿ الأوّل حَمِ الضّمان ﴾ وهو أنه أمانة في يد من فصد أن يحفظها أبداً كمالكها ومضمون مغصوب في يد من أخذها على قصد الاختزال و و من أخذها البير فها سنة ثم يتملكها فهي أمانة في يده في السنة و فاذا مضت وكان عزم التملك مطرداً صار ممسكا لنفسه ولو أخذ على قصد الامانة ثم قصد الحيانة ولم يحقق فني تأثير مجرد القصد في التضمين خلاف (و) وان كان مجرد قصد المودع في دوام يده لابؤ ثر لانه مسلط من جهة المالك و شم معها صار ضامناً فلو عرف يده لابؤ ثر لانه مسلط من جهة المالك و شم معها صار ضامناً فلو عرف السبب و وانحا المحرر م القصد ولم يتحقق هو الحكم التاني التمريف أن السبب و وانحا الحرر م القصد ولم يتحقق هو الحكم التاني التمريف أن كل أسبوع ثم كل شهر بحيث لا ينسى أنه تكرار لما منى و ويذكر في التمريف المناسبوع ثم كل شهر بحيث لا ينسى أنه تكرار لما منى ويذكر في التمريف المنابة لمالك فاذ ذاك يكون ساعياً لنفسه في التعريف وفاذا قصدالحفظ المائة لمالكوفي لوم أصل التعريف خلاف والاظهر لرومه فانه كتمان المنابة لمالكوفي لوم أمل التعريف خلاف والاظهر لرومه فانه كتمان المفوت وينبغي أن يعرف في موضع الالتقاط ان كان في بلد و ولا يوقي بالد ولا المن في بلد ولا العرف في الدول في بلد ولا المنه في الدمن في بلد ولا العرف في الدمن في بلد ولا المنه لمنا المنه في الدمن في بلد ولا المها المنابة ال

البادية الى اللبلد جاز بخوان نقل من بلد الى باد أو من قبيلة الى قبيلة في البادية البادية البادية البادية البادية البادية البادية البادية المن المنه المن المنه ال

عِيْرِ الباب الراني في أحكام الافيعا الدره-

وهي أربعة ﴿ الاوّل اسلامه ﴿ والاسلام بحمل اسفلالا بمباسرة البالغ ا ولا يحصل بمبانسرة العسي وانكان ممنزاً (حم) على المذهب النااهم .. نعم اذا وصف الاسلام حيل ببنه وببن أبو به خبفه الاسدراج ، وذل ان ذلك استحباب ان فرعناه على المذهب في بطلان اسلامه أما العسبي الذي لا بمبز والمجنون فلا يصور اسلامهم الأتابة : ولا تبعبة نلات جهاب الاولى ؟ . الواصف * ثمّ القرار على الواصف ان لم يكن فد اعترف الملنقط له بالملك * ولو ظهر المالك بعد التملك غرم الملنقط قيمته يوم التملك * فان كان العين فامّة فنى وجوب ردّ العين تردّد (و) * فان ردّ تعين على المالك القبول * فان كانت معببة وضمّ اليه الارش فهل عليه القبول أم يجوز له المطالبة بالقيمة فيه وجهان

- مركز كتاب اللقيط * وفيه بابان كيد ا

حرير الباب الاوّل في الالنقاط وحكمه ﴿ ﴿

وكل صبي ضائع لا كافل له فالنقاطه من فروض الكنايات * وفي وجوب الاشهاد عليه خيفة من الاسترفاق خلاف (و) مرتب على اللقطة * وأولى اللوجوب * وان كان اللقيط بالفا فلا يلقط * وان كان مميزاً فقيه تردد * وولاية الالنقاط لكل حرّ مسلم عدل رشيد * أما العبد والمكاتب اذا التقطا بغير اذن السيد انتزع من أيديهما فان الحضانة تبرّع وليس لهما ذلك * وان اذف السيد فهو الملتقط * والكافر يانقط العبي الكافر دون المسلم لانه لا ولاية * أما المسلم فياتقط الكافر * وأما الفاست فينتزع من يده وكلا ولاية * أما المسلم فياتقط الكافر * وأما الفاست فينتزع من يده وكلا والتروي على المبدر فان الشرع لا يأتمنها * وأما الفير فهو أهل له * ولو ازدم النانقد من سبق * فان استويا قدم الذي (و) على الفقير * والبلدي على القروي * والقروي على البدوي * وكل ذلك نظراً المسي * وظاهر العدالة مقد م على المستور في أقيس الوجهين * وان تساوبا من كل وجه أقرع بينها وسلم الى المستور في أقيس الوجهين * وان تبرم مع القدرة في سلمه الى العافي * فان تبرم مع القدرة في سلمه الى العافي * فان تبرم مع القدرة في سلمه الى العافي * فوض كفاية فيلزمه * وعليه حفظه في موضع النقاطه الوجهين في فرض كفاية فيلزمه * وعليه حفظه في موضع النقاطه الوجهين في فرض كفاية فيلزمه * وعليه حفظه في موضع النقاطه المناه * الوجهين في فرض كفاية فيلزمه * وعليه حفظه في موضع النقاطه المن كل وجه أقرع من النقاطه المناه المن كل وجه أقرع من النقاطه المن كل وجه أقرع من النقاطة المن عن فرض كفاية فيلزمه * وعليه حفظه في موضع النقاطه المن كل وحم أورة علي المناه على أحد

اللقيط وفأرشه على بيت المال من غيير توقف ﴿ كَمَا أَنَّهُ لُو مَاتُ فَالَّهُ لبيت المـال من غير توقف * وان جني عليه فالارش له * وان فـتل عمــداً فني القصاص قولات (و) (أحدها)أنه يجب لانه مسلم معصوم (والشاني) لا يجب لانه ليس له وارث معين * وفي المسلمين صبيان ومجانين [فَكَيفَ يُستوفِي* وهذا يجري في فنلكل من لاوارث له * وزيف صاحب التقريب هذا لان الاسنحقاق لاينسبالي آحاد المسلمين وعلله بالتوقف في اسلامه * فعلى هذا يستوفيه الامام ان شاء * أو أخذ المال لبيت المال ان رأى المصلحة فيه * وان قطع طرفه فيجب القصاص لأن مستحقه معين * وعلى تعليل صاحب النقريب ال كان الجاني مسلم توقفنا وفان أعرب بالاسلام تبينا وجويه * وإن أعرب بالكفر تبينا عدمه * ثم إن قضينا يوجوبه فلا يستوفيه الامام (و) لانه تفويت * وهل نأخذ الارسَ نظر* فال كان المجنيّ علمه مجنوناً فقيراً أخذه * وان كان صبياً غنياً لم نأخذه * وان وجد أحد المعنبين فوجهان * فان قلنا يأخذه فبلغ أو أفاق وطلب القصاص فوجهان المنشؤها أنأخذ المال للحياولة أو لاسقاط القصاص ﴿ الحكم النالث نسب اللقيط }، فإن اسناحقه الملتقط أوغيره ألحق به لان افامة البينة على النسب عسير * وان بلغ فأنكر فهل ينقطع النسب فيـه خلاف * وان اسلحق بالغا فأنكر لم بثبت * ولو استلحقه عبد فالصحيح من القولين أنه كالحرّ (و) في النسب «ولو استلحقه ذمي ألحق به * وفي الحكم بكفره تابعًا له ماسـبق * وان استلحقته امرأة ذات زوج لحقها على أقبس الوجهين ﴿وقبل لا لانه يتضمن اسنلحاقها لحوق الزوج * وقيل ان الخلية بلحقها دون ذات الزوج *وان تداعى اثنان مولو داً لم يقد مر (ح و)على عبد ولا مسلم على كافر * بل بعرض على القائف * فان لم

سلام أحد الابوين ﴿ فَكُلُّ مِن انفصل مِن مسلم أو مسلمة (م) فهو مسلم ﴿ وان طرأ اسلام أحد الابوين حكم بالاسلام في الحال * وكذا اذا أسلم أحــــــــ الاجدادأو الجدّات اذالم يكن الأقرب حياً ﴿ فَانَ كَانُ حَيَّافَقَ تَبْعِيتُهُ تُرْدُدُ (و) *ثم اذابلغ وأعرب عن نفسه بالكفرفه ومرتدعلى أصح القولين * وما سبق من التصرّفات لا ينقض * ولو قال قبل البلوغ لم يسفط القصاص لشبهة الكفر، وان قتل بعد الباوغ وقبل الاعراب وجبت الدية * وفي القصاص خلاف لاجل الشبهة ﴿ الجهة الثانية ﴾ تبعية السابي المسلم * ومن استرق طفلا حكم باسلامه (و) * وان استرقه ذميّ لم يحكم باسلامه على أصح الوجهـين * وان باعه من مسلم لم يحكم أيضاً باسلامه لأن ملك المسلم طاري وانمـا ذلك أثر الابتداء * ولواسترقه مسلم ومعه أبواه لم يحكم باسلامه * ثم حكم هذا الصي حكم من قضى باسلامه تأبعاً لا بويه اذا بلغ ﴿ الجهة الثالثة ﴾ تبعية الدار وهو المقصود * فكل لقيط وجد في دار الاسلام فهومحكوم باسلامه * وان وجد في دار الحرب فكافر «الا اذاكان فيها مسلم ساكن من ناجر أو أسير ففيه خلاف ﴿ ثُمُ اذا بلغ وأُعرب عن نفسه بالكُفر فقد فيل انه كافر أصليّ وليس بمرتد لان تبعيـة الدار ضعيفة وكأنه توقف * ومنهم من قال فيـه قولان كما في تبعية السابى والوالدين؛ فاذا قبلنا انه كافر أصلى ففي التوقف في الاحكام الموقوفة على الاسلام نظر *ومال صاحب التقريب الى التوقف ويه علل نص الشافعي رضي الله عنه في سقوط القصاص عن قاتله ﴿ وَلَا خَلَافَ فِي أَنَّهُ لُو بالاسلام * ولو افتصر الذيّ على مجرد الدعوــــــ لحقه النسب * وفي تنبر حكم الاسلام من حيث أنه تابع للنسب خلاف ﴿ الحكم الناني ﴾، جناية

مملوكني على ملكي * فان اقتصر على قوله ولدته مملوكتي فقد قيــل لايكني (و) لأنه قله تلد المملوكة حرًّا * والاصح أنه يكني اذ القصيد قطع احتمال الاستناد الي ظا هم اليد ﴿ الرابعة ﴾ أن يقر على نفسه بالرق * فانكان بعد أن أقرّ بالحرّية لم يقبل على الصحيح * وان كان قبل أن أفر بالحرية قبل اقراره * وان أقر لانسان بالرق فأنكره فأفرّ لنيره فالنص أنه لا يقبل للشاني لانه كالمحكوم بحريته يردّ اقراره الاول ﴿والقول المخرَّج أَنَّه يَفْهِل ﴿ كَمَا لُوأْنَكُمْرُتْ المرأة الرجعة ثم أقرت * وان كان قد سبق منه تصر ف "فان أفيم بينة على رفه تبعت النصر فان وجعلت كأنها صدرت من عبد بغير اذن السبد ، وان عرف رقه باقراره فبقبل افراره فيما علبه مطلقاً ﴿ وفيما يضر بنبره أيضاً على أظهر الاقوال * وفي فول لا تقبل فما يضر بنبره * فان قـننا لا يفبل فيما يضر \ بغيره * فانكان لقيطة فأقرّت بعد النكاح فالنكاح مطرد - والمسنحق للسيد أفل الامرين من المسمى أو مهر المثل . والاولاد أحرار ، ولو طلفها زوجها فعليها للاته أفراء (و) نظراً للزوج ؛ فان مات الزوج فعايها شديران وخمسه أبام اذ مان الزوج فلا معنى للنظرله - وفيل انه لابازمها الا الاستبراء ات وه نئت * فان الزوج فيد مات وهي ندعي بطلان أسل النكاح ، والنص هو الأوّل ﴿ فرع ﴾ لو فذف له طا بالما وادى الهاذف رقه وأنكر فالاصل الحريه والاصل براءة الدمة عن الحدّ، فالمول دول من فمه فولان (و) للفايل الاصلين ، ولو عطع حرّ طرفه وجرى النزاع فعلى الفواين ، وقبل بجب القصاص قطعاً لان الفهمه أنضا لو عدلنا المها في سكوك مها . والدر بر الذي يمدل عن الحد اليه مسميمن ايحل عال

يوجد يقال له بعد البلوغ (و) وال من شئت « ويمو"ل فيه على ميل الجبلة «فلو رجع عن اخنياره لم يمكن * ولو وجد بعده قائف قدّمت القيافة على اختياره * فان قامت بينة قدمت البينة (و) على حكم القائف * وان أقام رجلان ببنة على نسب مولود تهاترتا وأقرع بينهـما على قول ويبقى مجرد الدعوى * ولا تقدم صاحب اليد ان كان يده عن التقاط * وان لم يكن عن النقاط وكان قد سبق استلحاقه قدّم على من يسنلحقه من بمــد وان لم يسمع استلحاقه الا عند دعوى الثاني * وفي تقــديمه بمجرد اليدخلاف * ولو تنازعا في الحضالة بحكم الالتقاط فصاحب اليد أولى * فان تعارضت البيتان تساقطتا (و) وأقرع ينهما على قول * ولاوجه للقسمة ولا للتوقف فان الصي لا يحتمل ذلك ﴿ الحَكُمُ الرَّابِعِ ﴾ رقه وحريته ﴿ وله أربع أحوال ﴿ الحَالَةِ الأولِي ﴾ اذا لم يدع أحد رقه فالاصل الحرية * ويحكم بها في كل ما يازم غيره شيأ فنملكه المال ونفرَّم من أملف عليه ﴿ وميراثه لبيت المال ﴿ وَكُذَلِكُ أَرْشُ جَنَايِتُهُ فِي بيت المال * وان قنله عبد قنل به (و) * وانقتله حرّ فقد قيـل يجب القصاص * وقيل يسقط بالشبهة واحتمال الرق ويبقي الدية * وقيل يجب أقل الامرين من الدية أو القيمة فانه المستبقن ﴿ الحالة الثانية ﴾ أن يدعى رقه * فلا يقبل بمجرّ د الدعوى من غير صاحب اليد * ولا من صاحب اليد اذاكان يده عن الالتقاط * وان لم يكن فيحكم (و له بالرق ظاهراً *قان بلغ وأنكر ففي انتفاءال قوجهان ﴿الثالثة ﴾ أن يقيم المدعي بينة على الرق مطلقاً * فقيمه ثلاثة أقوال (أحدها) أنه يسمم كبينة المال (والشاني) لالانه ربما يستند الى ظاهر يد الالتقاط (والثالث) انه لايقب ل من الملتقط ويقبل من غيره لسقوط هذا الحيال * فان شرطناالتقيهد فالمقيد بأن يستند الي شراءأو ارث أو سبى أو يقول ولدته

أم الام * أو بمحض الذكور كام أب الاب * أو بمحض الاناث الي محض الذكوركام أم أبأب الاب فانها ترث (م) *واذا دخل في نسبها الى الميت ذكر بين الانثبين لم ترث * وفيه قول آخر أن كل جدة ندلى مذكر فلا ترث الآأم الاب وامهاتها من قبل الام (أما الاب والجد") فللاب السدس بالفريضة المحضة ان كان للمين ولد ذكر وارث (م) * وله كل المال أو ما بقي بالمصوبة المحضة اذا لم بكن للميت ولد وارث «فان كان للميت ولد اثني وارثة فله السدس بالفريضة * وما يبقى من الفرائض بالعصوبة * ويجمع بين الفرض والتعصيب * والجدّ في معنى الاب الآفي مسئلتين ﴿ احداهما ﴿ أَنْ الاب يسقط الاخوة والجدّيقاسمهم (ح) ﴿ النّانية ﴾ أن الاب يرد الام الى ثلث ما يبني اذاكان في المسئلة زوج وأبوان ﴿ أُو زُوجة وأبوان ﴿ وَالْجِدَالَا يُردُّهَا بِلِ لَهَا مِمِ الْجِدَّ الثلث كاملا (أما الاولاد) فالابن الواحد يستغرق جميع المال*وكذا الجماعة * وان كان معهم انتى فالمال بينهم للذكر منل حظ الانثبين * وللبنت الواحدة النصف * وللبنتين فصاعداً الثلثان * وأما أولاد الابن اذا انفردوا فحكمهم حكم أولاد الصلب «و'ذا اجنم أولادالصلب وأولادالابن فانكان في أولاد الصلب ذكرسة ما أولاد الآبن * والله بكن نظر *فانكانت بنن واحدة فلها النصف * ثم ينظر الى أولاد لابن فان كان فيهم ذكر فالبافي بينهم للذكر مثل حظ الاننهين «وان لمبكن ذكر فسواء كانت بنت واحدة أو بناف فلها أولهن السدس تكملة الثلثين «أما اذا كان من الصلب بنمان فصاعداً فلهن الثلثان * ثم ينظر فان لم يكن في أولاد الابن ذكر سقطن اذلم يبن من فروض البنات شيء وهو تكملة الثلثين * وان كان فيهم ذكر فله المال؛ أو ذكر مع الاتي فالمال لهم؛ وتنصب الاتني بأخيها ﴿ وَكَذَا بَذَكُرُ هُو أَسْفُلُ مَنْهَا كَابِّنَ أَخْيَهَا أُو ابْنُ ابْنُ أَخْيَهَا وَانْ سَفُلُ (وأما

⊸چ كتاب الفرائض * وفيه فصول ◄٠٠

﴿ الفصل الاوَّل في بيان الورثةُ ﴾ والتوريث اما بسبب أو نسب * والسبب اما عام كجهة الاسلام (ح و) في صرف الميراث الى بيت المال * واما خاص كالاعناق * ولا يورث به الآبالعصوبة * أوكالنكاح ولا يورث به الا ابالفريضة * وأما النسب فالقرابة * والوارث من الرجال عشرة اثنان مر واثنان من الاسفل وهما الابن وابن الابن * وأربعة على الطرف وهم الاخوة وبنوهم الآبني اخوة الامِّ والاعمام وبنوهم الآ الاعمام من جهة الامَّ و مم اخوة الاب للأمّ "والوارثات من النساء سبع، اثنتان من السببوها المعتقة والزوجة ﴿واثَّنتانَ مِن أَعَلَى النسبِ وهما الآمِّ والجدَّة ﴿واثنتانَ مِن الاسفلوهما البنت ومنت البنت * وواحدة على الطرف وهي الاخت * ومن عدا هؤلاء كأب الام *وأولاد البنات* وبنات الاخوة* وأولاد الاخوات* والعات والحالات؛ وبنات الاعمام فهم من ذوى الارحام ولا شيء لهم (زح و) * فنذكر الآن قدر نصيب كل واحد من الورّاث(أما الزوج) فله النصف «فان كان للمبيت ولد أو ولد ولد وارث فلهُ الربع(وأما الزوجة) فلها الربع * فانكان للميت ولد أو ولد ولد وارث فلها الثمن *فَانَ كَنَّ جمَاعة اشــتركن في الربع أو النمن * ولا يزيد حقهن" (أما الأم) فلها الثلث الآفي أربع مسائل * زوج وابوان * وزوجة وابوان *فلها في المسئلتين ثلث (و) ما يبني * وان كان للميت ولد أو ولد ولد وارث * أو اثنان من الاخوة أو الاخوات فصاعدا *فلها في المسئلتين السدس (أما الجدّة)فلها السدس أبداً وهي التي تدلى بوارث * ولا شيء لام أب الام لانها تدلى بغير وارث * فكل جدّة تدلى بمحض الاناث كأم

﴿ الفصل الثاني في التقديم والحجب ﴾ فان لم يكرن للميت الآعصبات فترتبيهم أن أولى العصبات البنون * ثم بنوهم وان سفلوا * ثم الاب* ثمالجدّ والاخوة فانهم يتقاسمون (حزو) * ثم اخوة الابوالام يتقدّ مون على اخوة الاب ثم بنو اخوة الابوالام *ثم بنو اخوة الاب *ثم العم للاب والام *ثم العم للاب ثم بنوه على ترتبهم ثم اعمام الاب * ثم أعمام الجدّ وبنوهم على ترتبهم * فان لم يكن واحد منهم فالعصوبة لمعتق الميت * فان لم يكن حياً فلعصبات المعتق * فان لم يكن فلمعنق المعتق * فان لم يكن فلعصبات معتق المعتق الى حيث ينتهي * فان لم يكن واحد منهم فالمال لبيت المال * وهو أيضاً (ح) عصو بة (و) لا نه يستغرق اذا لم يكن وارث «ويأخذ ما بقي من أصحاب الفرائض اذاكان للميت ذو فرض ﴿ ثُم ليعلم ﴾ أن ابنالاخ وان سفل مقدّ م على العم القريب لاختيلاف الجهة * وابن الاخ اللب مقدة م على ابن ابن الاخ للاب والام بسبب القرب مع أن جهة الاخوة في حكم جنس واحد * ولوكان للميت ابنا عمّ أحدها أخ للام فعله بأخوّة الام السدس والباقي بينهما بعصوبة بنوة العمُّ على السيواء * ولوكان للمبت بنت وابنا عمَّ أحدها أخ للام* فللبنت النصف ويسقط اخوة الام بالبنت * والبافي بينهما (و) بالسوية * أما عصبات المعتنى * فان كان المعتق أم وابن فالعصوبة للابن * ولا يثبت الارث بالولاء للاناث الا اذاكانت المرأد معتقـــة * وأخ المعتق لابيه وأمه يقد معلى الاخ للاب كما في النسب * وقبل لا يقدم اذ لاأثر لقرابة الامومة في الولاء * ولو اجتمع جـد المعنق واخوه فقو لان (أحدهما) أنها يستويان (حم) لاستواء القرب (والناني)أن الاخ مقدم لانه ابن أب المعتق *والادلاء بالبنوة أقوى في العصوبة * والولاء بدور على العصوبة

الاخوة والآخوات)ان كانوا لاب وأم فحكمهم عندالانفرادحكم أولادالصلب * وكذا الاخوة والاخوات منالاب اذا انفردوا فهم كاخوة الأب والام* الاّ إ في المسئلةالمشتركة ﴿وهي زوجوأم وأخوان لام وأخ لابوأم ﴿فللزوج النصف وللام الســــــ ولاخوة الام الثلث * ولا يبقى للاخ من الاب والام شيء فيشارك أولاد الام بقرابة الامومة ويسقط اخوة الاب* ولوكان بدله أخ لاب سقط ولايشاركهـم اذلايساويهم في قرابة الام * ومهما اجنمعوا فحكمهم ا حكم أو لاد الصلب معرَّ ولاد الابن اذا اجنمعوا * وينزل أولاد الاب والام ا منزلةًأولاد الصلب؛ والاولاد من الاب منزلة أولاد الاين من غير فرق؛ الاُّ في شيء وهو أن بنت الابن يعصبها من هو أسفل منها* والاخت للاب لا بعصبها الآمن هو في درجتها (وأما الاخوة والاخوات من جهة الام) فللواحد منهم السدس وللاثنين فصاعداً الثلث ولايزيد حقهم بزيادتهم يستوى ذكرهم والشاهم في الاستحقاق(وأما بنات الاخوة) فلا • يراث (ح و) لهن * وبنو الاخوة للام أيضاً لاميراث لهم (حو) * وبنر الاخوة للاب والام * وبنو الاخوة للاب فينزلون منزلتهم عند عدمهم الآفى حجب الام من الئلث الى السدس * و في مقاسمة الجد * و في مسئلة المشركة ، وفي تدصيب الاخت فانهم لا ير دون الام الى السدس *ويسقطون بالجد *ويسقطون في مسئلة المشركة لوكانوا بدل أيهم؛ ولا يعصبون اخواتهم اذ لا ميراث لاخواتهم أصلا * وأما أخ الاب وهو الم فهو عصبة ﴿ وَكَذَا ابنه مُ وَكَذَا عَمَ الابوعِم الجد وبنوهم ﴿ ومن حَكِمَ الاخواتُ أنهن مم البنات عصبات * فاذا كان للميت بنت وثلاث أخوات متفرَّقات فللبنت النصف والباقي للاخت من قبل الابوالام بالعصوبة | وسقطت الاخت للاب المصوبة الاخت للاب والام وتسقط الاخت للام بالبنت

الاخت أخ سقط اذ لافرض للاخ بحال *هذا حكم العصبات (أماسائر الورثة) فالزوج والزوجة لايحجبان كالاب والام والابن والبنت لانهم يدلون بأنفسهم *أما الجد فلا يحجبه الاالاب * والجدة من قبل الام تحجبها الام * بل لاترث مع الام جدة أصلا * وأم الاب يحجبها الاب والام * والقربي من كل جهة | تحبيب البعدي من تلك الجهة * والقربي من جهـة الام تحبيب البعدي من جهة الاب * والقربي من جهة الاب لاتحجب (ح) البعدي من جهة الام على أُظهر القولين * والجدة من الجهتين لاتحجب الجدة من جهة واحدة * بل ىشتركن على السواء في السدس * أما إن الابن فلا يحجبه الا الابن * وأما بنت الابن فيحجبها الابن * وبنتان من أولاد الصل الا أن يكون معها أو أسفل منها من يعصبها *والاخ للاب والام لا يحجبه (ح ز و) الا الاب والابن وابن الابن «والاخت للاب والام كذلك * والاخ للاب يحجبه من يحجب الاخ للاب والام * والاخ للاب والام أبضاً يحجبه *والاخت للاب يحجبها من يحجب أخاها «وأختان من قبل الام والاب «والاخوة والاخوات للام بحجهم الاب والجدة والابن والبنت وابن الابن وبنت الابن * ومن لايرث لايحجب الافي مسئلة وهي أبوان وأخوان فان الاخوين ساقطان بالاب ويحجبان الاممن الثلث الى السدس «والنقدير أنها يحجبان الام أو لا ثم الاب محجهما ويأخذ فاندة حجبهما «ومهما اجتمعت قرابان في شخص واحد لا يجوز الجمع بنهما في الاسلام قصداً "ولكن لوحصل بنكاح المجوس أو بوطء الشبهة يسقط أضعف القرابتين بأفواهما ولم يورتش(حو)بهما *والاقوى يعرف بأمرين (أحدهما) أن تحجب احداها الاخري كبنت هي أخت لام فتسقط أخوته الامبالبنوة(والثاني) أن تكون احداها أفل حجباكاً مأم هي أخت لاب ورثت

المحضة * أما مقاسمة الجد والاخوة فى النسب فالاخوة للام يسقطون * وأما مقاسمته مع اخوةالاب والامأو الاخوة للاب فصورتها آنه اذا لم يكن معهم ذو فرض فيكون الجدكواحد منهم مادامت القسمة خيراً له من الثلث * فانُ نقصت القسمة من الثلث فله الثلث كاملا * فال كان معه أخ أو للاث أخوات أُوأُم وأختان فالقسمة خير *وانكان معه اخوان أو أربع أخوات أو أخ وأختان فالقسمة والثلث سيان * فان كان الاخوة آكثر من هذا فالثلث خير له فيسلم اليه * وان كان معهم ذو فرض سلم لذوي الفرض فروضهم * فان لم يبنى الا السدس سلم الي الحد * وان بقى أقل من السدس أولم يبق شي أعيلت المسئلة وفرض للجدّ سدس عائل وسقط الاخوة * وان نقى أكثر من السدس فيسلم للجد * اما سدس جميع المال أو نلث ماييق أو ما توجبه القسمة فأى ذلك كان خيراً له خص الجدّ به * هذا اذا لم يكن معه الااخوة للاب والام أو اخوة الاب، فاذا اجتمعوا جميعاً فحكم الجد لا يتغسير بل هو كما كان «وانما تتجد دالمادة وهي ان أولاد الاب نمده على الجد في حساب المقاسمة ونقدرهم ورثة * تُماذا أَخذ الجدّ حصته قدّر نصيب الاخوة كأنه كل المال بينهم * فان كان في أولادالاب والامذكر استرد جميع ماخص أولاد الاب * وان كان في أولاد الاب والام أنني واحدة استردّت ما يكمل لها به النصف. وان كانتا اثنتين استردتاماً يكمل مه لهماالثلثان * فانكان لا يتم النصف أو النلنان باســـترداد الجميع اقتصر على ذلك اذ لم يبق شئ للتكميل «ولايفرض للاخت مع الجد الافي مسئلة تعرف بالأكدرية * وهي زوج وأم وجدُّ وأخن * فلاز وج النصف وللام الثلث وللجد السدس ولم يبق للاخت شيء فيفرض لها النصف و تعول المسئلة * نم يؤخذ مافي يدالجدوالاخت وبقسم عليه اللذكر مثل حظ الانثيين *فان كان بدل

لاميراث له ان كان قله مضمونا اما بكفارة «أو اثم (و) « أو دية «أو قصاص سواء كان عمداً أو خطأ (ح مو) ﴿بسبب كُمُورِ البُّرِ ﴿ أُو مِباشرة من سكلف (ح) أو غـير مكلف * فان لم يكن مضموناً كقتل الامام في الحـيد فقولان *وان كانيسوغ قنله و تركه كقتل القصاص*ودفع الصائل*وةتل المادل الباغي فقولان مرتبان ﴿ الرابع ﴾ انتفاء النسب باللمان يقطع النوارث بين الملاعن والولد*وكذا كل من يدلي بالملاعن لانه انقطع نسبه * وبـبني الارث.ين الام والولد * ولونغ باللمان تو أمين فهما يتو ارثان بأخو ة الاملا بالعصو به اذ الابو " قمنقطعة *وولدالزناكالمنفي باللعان* فلايرث من الزاني * وترنه الام ويرثها ﴿ الحامس ﴾ اذا استهم التقدموالتأخر في الموت ﴿ كَمَا اذا مات قوم من الافارب في سفر ﴿ أَو تحت هدم؛ أو غرق *فيقد ر في حق كل واحدكانه لم يخلف صاحبه * وانما خلف الاحياء اذ عسر النوريث للاشتباه * وكذلك نفعل ان علمنا أنهم مانوا على ترتيب ولكن عسر معرفة السابق ﴿ السادس ﴾ ما يمنع من الصرف في الحال * وهو الاشكال امافي الوجود أوفي النسب أوفي الذكورة (أما الاشكال في الوجود) فصورتهالاســبر والمفقود الذي القطع خبره * انكان له مال حاضر فلا لقسم مالم تقم بينة على موته أو تمض (و) مده يحكم الحاكم فيها بأن مثله لابعيش فيقسم على ورثته الموجودين عند الحكم * وان مات له دريب حاضر نوقفنا في نصيبه وأُخذنا في حن الحاضرين بأضر الاحوال على كل واحد أُخذاً بأسوإ الاحوال * فن كان ينقص حقه بمو به قد "رنافي حقه مو به *ومن كان ينقص حفه بحياته قدرنا في حقه حيانه * وقد فيل بقدر الموت في حق الكل * وقبل يقدر الحياة في حق الكل * نم أن ذا في حلافه عبر اللكم (أما الاشكال في النسب) فهو الذي يفتقرالي عرضه (ح) على القائف فحكمه حكم المفقود

بالجدودة لان الجلمة لاتسقطالا بواحدة وهي الام «والاخت تسقط بالاب والابن وابن الابن * فاذا نكح المجوسيّ الله فولدت بنتاً فمات المجوسي فقد خلف بنتين احداهما زوجة فلا حكم للزوجية * ولهما الثلثان * وان ماتت العليا بعده فقد خلفت بنتاً هي أخت لأب فلها النصف بالبنوة * وسقطت (حو) الاخوَّة * وإن ماتت السفلي أوَّلا فقد خلفت أماهي أخت لابفلها الثلث بالامومة وسقطت (ح و)الاخوة *فلوأن المجوسي وطيء البنت السفلي فولدت بنتاً * فاذا مات فقد خلف ثلاث بنات فلهن الثلثان * فان ماتت العليا فقد خلفت بنتا وبنت بنت * فللبنت النصف بالبنوة * ولبنت البنت الباق بأخوة الاب* وأَخوَّة الاب في حق البنت العليا قيد سقطت «فلوماتت الوسطى أوَّلا " فقدخلفت أثما وبنتاً هما أختاأب وفسقطت الاخوّةمن الطرفين وفللام السدس وللبنت النصف * فلو مانت الســفلي أولا فقد خلفت أتّما وأم أم هما أختا أب *فللام الثلث بالامومة*ولاً م الأم النصف بأخوّة الاب* وسقطت جدودتها بالام * هذا طريق النظر فيه ﴿ وما يندفع به الميراث ﴾ ستة أمور ﴿الاوَّل ﴾ اختلاف الدين «فلا يتوارثالكافروالمسلم (حو) «ويتوارث اليهود والنصاري وأهــل الملل * وفي توارث الذميّ والحربيّ مع انقطاع الموالاة بينهما بالدار خلاف (و) *والمعاهد (ح) في حكم الذمي على الاظهر * لافي حكم الحربي * وقيــل آنه فيحكم الحربيّ * والمرتد لايرث ولايورث(ح)أصلا *بل ماله فيُّ والزنديق كالمرتد ﴿ الثاني ﴾ الرقيق فلا يرث ولا يورث اذ لاملك له ويستوي فيه المكاتب (حم) والمدبر وأم الولد والقن * ومن نصفه حرّ ونصفه رقيق لايرث *بل يورث في القول الجديد * فان قلنا لا يورث فما ملكه إنتهيه الحر لسيده الولبيت المال «فيه خلاف (وم) ﴿ الثالث ﴾ القائل

وأخنين * للزوج النصف وهو ثلاثة من ستة اذ المسئلة من ستة * وللاخنين أربعة فيكون المجموع سبعة فترفع الستة الى سبعة ﴿ أما تصحيح مسائل الفرائض ﴿ فان كان الورثة كلهم عصبات فالمسئلة من عدد رؤسهم تصح * فان كان فيهم التي نقدر كأن كل ذكر انئيان * وان كان فيهم ذو فرض وعرفت كان فيهم التي نقدر كأن كل ذكر انئيان * وان كان فيهم ذو فرض وعرفت المسئلة بعولها ثم عند القسمة انكسر على فريق أو على فريقين فطريق التصحيح ذكرناه في المذهب البسيط والوسيط جميعاً وهذا الوجيز لا يحنمل استقصاءه

-ه ﴿ كتاب الوصايا * وفيه أربعة أبواب ۞ --

- ﷺ الباب الأوّل في أركانها ﴿ -

وهى ارابه من الركن الاول الموصى و المعين الذي لا يميز الموسية من كل حرّ مكلف لانه تبرع المولا يصح من السفيه المبذرلصحة عبارته في الاقارير و في الصبي المميز قولان لترددها بين مشابه القربات والتمليكات والرقيق ان أوصى ثم عنى وملك لم ينفذ على أظهر الوجهين والتمليكات والرقيق ان أوصى شم عنى وملك لم ينفذ على أظهر الوجهين والتكافر ينفذ وصيته الآأن يوصي بخمر أو خنزير أو عمارة كنيسة ولو أوصى بعمارة قبوراً بيام مجازلان عمارتها احياء للزبارة والركن الثاني الموصى أو من يتصور له الملك الآالقائل والوارث فلو أوصى لحمل جاز له به وهو كل من يتصور له الملك الآالقائل والوارث فلو أوصى لحمل جاز الشهر و فاز كان لما فوقه والمرأة ذات زوج لم سنحق اظهور طربان العلوف الشهر والم يكن فأظهر الوجهين أنه بسنحق «الآأن يجاوز اربع سنين لان طريان وطء الشبهة بعيد ومها انفصل ميناً ولو بجناية نجان فلا ثيء له ولو أوصى وطء الشبهة بعيد ومها انفصل ميناً ولو بجناية نجان فلا ثيء له ولو أوصى

(أماالاشكال) فى الذكورة والوجود جميعاً فبأن يخلف الميت زوجة حبلى فنأخذ بأضر الاحوال فى حق كل واحد من الورثة * وأقصى المحتمل (و) من حيث العدد أن يقدر أربعة أولاد *وكذلك لو خلف ولدا خنثى فنأخذ فى حقه وحق الباقين (ح و) بأسوأ الاحتمالات أخذا بالمستيقن وتوقفا فى محل الشك

﴿ الفصل الثالث في أصول الحساب ﴾ ومقد رات الفرائض ست * النصف ونصفه وهو الرابع ونصف نصفهوهو الثمن *والثلثان ونصفهما وهو الثلث و نصف نصفها وهو السدس * أما مستحقوها * فالنصف فرض خمسة من الورثة في أحوال مختلفة *والربع فرض اثنين *والثمن فرض واحدة *والثلثان فرض أربعة *والثلث فرض اثنين * والسدس فرض سبعة * واذا نأملت ما سبق عرفت التفصيل * وأما مخارج هذه المقدّرات فسبمة * الاثنان * والثلاثة والاربعة *والستة *والثمانية *والاثنا عشر *والاربع والعشرون* وزاد آخرون ثمانية عشر وستة وثلاثين * وذلك يحتاج اليه في مسائل الجدحين يطلب ثلث مابق بعد اخراج سهم ذي فرض * ولا يخرج الثلث الآمن ثلاثة *والسدس الامن ستة ﴿والْثَمْنِ اللَّا مِن ثَمَانِيةٍ ﴾ والسدسوالربع معاً الآ من اثني عشر ﴿ والثمرَ نِ والسدس معاً الآمن أربعة وعشر بن (أما المول) فداخل من جملة هذه الاعداد على ثلاثة * على ستة فتعول ال سبعة * والي ثمانية * والي تسعة * والي عشرة * ولا يز بدعليه * واثنا عشر لعول بالا فراد الى ثلاثة عشر * وخمسة عشر ﴿ وسبعة عشر * ولا تمول الىأربعة عشر وستة عشر *والاربع والعشرون تعول مرّة واحدة الى سبعة وعشرين فقط *ومعنى المول الرفع وهو أن يضيق المالءن الاجزاء **فيرفع الحساب حتى يدخل النقصان على الكل على وتيرة واحدة *كزوج**

عطية من الورثة *فان كان عنقاً فلهم الولاء * ولو أوصى لكم وارث يقدر حصته فهو لغو * فان خصص كل واحد بِمين هي قدر حصنه فني الحاجة الي الاجازة فيه خلاف * والاظهر أنه يحناج اذ يظهر النرض في أعيان الاموال* *وكذلك لو أوصى بأن يباع عين ماله من انسان ينفذ (حو) * ولا خلاف أنه لو باع في مرض الموت عين ما له من وارثه ثمن المثل نفذ ﴿ الرَّكُنِ الثَّالَثُ في الموصى به ﴾ وتصح الوصبة بكل مقصود يقبل النقل بشرط أن لا يزيد على الثلث * ولايشترط كونه موجوداً أو عناً اذ بصحبالحل *ونمرة البسنان والمنفعة *ولاكونه معلوماًومقدوراً عليه اذ يصح بالحمل والمغصوب والمجاهيل *ولاكونه معيناً (و) اذ تصح باحد العبدين وان لم يصمح لاحد الشخصين على الاظهر فرقا بين الموصىله والموصى به* ولاكونهمالا اذ يصح بالـكابـالمنتفع مه وجلد المينة والزبل والخرة المحترمة وكل ما منتقل الىالوارث؛ الآ القصاص وحسد القدف فانه لا أرب فيه للموصى له بخلاف الوارث * ولو أوصى بكلب ولاكلب له لم يصح لان شراءه متعذر * وانكان له كلاب لامال له سواها فوجه اعتباره من الثلث تقدير القيمة (و) لهما * وقبل بعتبر بعده الرؤس * وقيـل يقــدّر بتقويم المنفعة * وكلا الوجهين متعذر فيمن لا مملك الآكلباً وطبسل لهو وزق خمر وأوصى بواحد منها * فان كان له مال سواه نفذ وان قلّ المال لانه خير من ضعف المكلب الذي لا فيمة له *وفسل تقدركانه لامال له وبرد الى ثلث الكلاب ﴿واذا أُوصَى بِطِبل لَهُو فَسَدَّتُ الا اذاقبل الاصلاح للحرب مع بقاءاسم الطبل * وان كان رضاضه من ذهب أوعود فيكون هو المقصود فيلزل عليه (و) فكانه أوصى برضاضه * ويشترط أن لا يكون الموصى به زائداً على ثلث المال الموجود عند الموت

لحمل سيكون فسد في أصح الوجهـين اذ لامتعلق للمقد في الحال * ولوأوصي بحمل سيكون صح في أصح الوجهين * كالوصية بالمنافع وتمار الاشجار * أما العبد فالوصية له صحيحة * ثم ان كان حرّاً عند الاستحقاق فهو له * والاّ فهو [السيده * وفي افتقاره الى اذن السيد في القبول (و)خلاف * وكذا في مباشرة السيد القبول بنفسه خلاف (و) * وان كان عبد وارث لم يصح (م) * لان الملك للوارث الا أن يكون عند الاستحقاق حرّاً ﴿ أُو فِي ملك أَجنبي * ويصيح الوصية لام الوله ﴿والمُكَاتِ ﴿والمدبر انْأُعْنَى مِنْ الثَّلْتُ ﴿ وَالاَّ فَلا فَانَّهُ عَبْدَ وارث * أما الدابة فالوصية لهــا باطلة ان أطلق أو قصد التمليك * وان فسر بالصرف في علفها صحّ * وهــل يفنقر الى قبول المـالك فوجهان * وان قبل فهل يلزم صرفه الى الدابة * أم هو كالوصية للعبد فوجهان * ولو فال أوصيت للمسجد فقد قيل أنه كالدابة ولا بصح الا اذا فسر بالصرف الى مصالحه * والظاهر تنزبل المطلق عليه للعرف بخلاف الدابة "أما الحربي" فيصح (ح) الوصية له على ظاهر المذهب، كالهبة والبيع * وكذا المرتدّ * وهيل لا بصح لانه أ تَقرّب الى من أمر نقتله ﴿ ولاخلاف في جوازه للذمي ٓ ﴿ أَمَا الْقَائِلِ فَفِي الوصية ﴿ له ثلاثه أقوال * بصح (ح) * ولا نصح * ويفر ف إلناات بين الوصية للجارح وبيزالوصية قبل الجرح فأنه مسمجل للارث يوالمسنولده اذا قناب سيدهافان استعجلت عنقت * وكذا مسمحن الدين المؤجل اذا قال من عليه الدين حلُّ آجـله * والمــدبر مردّد بين الموصى له وبين المستولدة ففيه خلاف * وأما } الوارث فلا وصبة له لقوله صلى الله علبه وسلم ألالا وصية لوارث* وان أجاز | الورثة وصية الوارث والقائل ووصية الاجني بما زاد على الثلث نفذت في أُصِم القولين وكان ثنفيذاً أو امضاء * وفي القول الثاني هو ابتداء (ح م)

الثلث ﴿وَانَ نَكْتُمْ بِأَقُلُ مِنْ مَهْرَ الْمُثُلُّ فَلَاحْرَجَ(وَ) فَانْ ذَلْكَامَتْنَاعُ مِنَ الأكتساب والبضع لايرثه الوارث؛ فان آجر دوابه أو عبيده بأقل من أجرة المثل فالحاباة من الثلث *وان آجر نفسه فلا لانه لا يعد مطمعا للورثة *وفيه وجه أنه كنفعة العبد (فان قيل) فكيف يحسب من الثلث (قلنا) ان كانت التبرعات منجزة | على الترتيب قدم الاوّل فالاوّل * وان تقدّم هبة واقباض فهي أولى من [[٠٠ العتق بعدها * وان أعنق عبيداً وضاق المال أقرع (ح) بيهم * وانوهب عبيداً نفذ في بعض كل عبد لان التشقيص في العتق محذور لورود الحبر فيه * وان أضاف الكل الى الموت فني تقديم العتق على غيره قولان * ولا يقدّم (و) العتق على الوصية بالعتق * وهل تقدّم الكنابة على الهبات خلاف (و) * والكتابة محسوبة (ح) من الثلث * ولوكان له عبدان فقال لغانم ان أعنقتك فسالم حرّتم أعنق غانماً والثلث لا بني الآ بأحدهما تعسبن غانم للعتق ولا قرعة فانها ان خرجت على سالم فكيف يعتق ولم توجد في حقه الصفةالتي علق عليها عنقه وغانم كان السبب وسالم كان المسبب فكيف بقدتم المسبب على السبب ؛ واذا وصي بعبد هو ناث ماله وناما ماله غائب لم يتسلط الموصى له علبه ، وفي تسايطه على النائ خلاف (و) ﴿ ووجه المنع مع أنه مسنحق بكل حال أن حنَّ الوارث أن بتسلط على منلي ما بتسلط عايه الموصى له وهو غبر ممكن همنا ﴿ الرَّكَنَ الرَّابِعِ الصَّيَّعَةَ ﴾، ولا بدُّ من الايجاب وهو فوله أوصيت أو [أعطوه أو جملتــه له ﴿ فَانَ فَالَ هُو لَهُ فَهِــو اقرار يُؤَاخَذُ بِهِ الْأَأْنُ يَقُولُ هُو من مالي له . ولو قال عيننه له فهوكنا به فينفذ مع النية ، والقبول شرط و) « ولا أثر له في حماة الموصي» ولابشترط الفور بعد الموت « وان ماتالموصى له انتقل حقّ القبول والملك الى الوارث ﴿ وَانْ أُوصَى لَلْفَقْرَاءُ وَمِنَ لَا يَتَّعِينَ

قوله صلى الله عليه وسلم لسـعد بن أبي وفاص الثلث والثلث كثير « وكل تبرع في مرض الموت فهو محسوب من الثلث وان كان منجزاً * وكذا اذا وهب في الصحة ثم أقبض في المرض (فان قيل) وما المرض المخوف (قلنا) كل ما يستعد (ح) الانسان بسببه لما بعد الموت كالقولنج* وذات الجنب *والرعاف الدائم *والاسهال المتواتر مع قيام الدم *والسلّ في انهائه (و) *والفالج في ابتدائه *والحمي المطبقة * أما ابتداء السلّ وآخر الفالج والجرب ووجع الضرس وحمي يوم أويومين فليس بمخوف * ومها أشكل شيُّ من ذلك حكم فيــه بقول مسلمين طبيبين عدلين حرين * واذا ثبت كونه مخوفاً حجرنا عليه في التبرعات في الزيادة على الثلث * وان سلم تبينا الصحة * وان لم يكن مخوفًا لم نحجر * فان مات موتا قيل انه من ذلك المرض وحكنا لانظنه مخوفا تبين البطلان * فان حل على الفجأة فلا * ومهم التحمت الفرقنان في القنال *أو تموّج البحر * أو وقع في اسركفار عادتهم القتل * أو قندم للقتل في الزنا * أو ظهر الطاءون في البلد ولم يتعلق بدنه ففي هذه الاحوال والتحافها بالمرض المخوف قولان (و)* وان قدّم للقصاص فالنصأنه قبل الجرح غير مخوف * وقبل هو كالاسمير * والحامل قبل أن يضربها الطلق ليس بمخوف: * فاذا ضربها فهو مخوف * وقيل ان السلامة منه أغلب فليس بمخوف (فان قيل) ها حدّ التبرع (قلنا) هو ازالة الملك عن ماله بغير ثمن المثل من غير استحقاق كالعنف والصدقة والهبة * أما قضاء الديون والزكوات (ح) والكفارات (حو) الواجبة فن رأس المال (حم) أوصى (و) بها أولم يوس ، واذا باع ثمن المثل من وارث (ح) أو من بعض النرماء نفذ من رأس المال ﴿فالوكان عِمَالِاتُهُ فقدر الحاباة من الثلث * وان نكح بأكثر من مهر المشل فالزيادة من

والجلاهق (٣)الا ّاذا قال فوس من قسي ولم يكن له الا ّقوس الندف والجلاهق * ولو أوصى بشاة دفع اليه الصغير والكبير والمعيب والسليم والذكر والانثي والضأن والمعز * ولا يعطى الكبش على النصّ * وقيل بعطى أذ ليس التاء فيها للتأنيث* واسم البعيرف تناوله الناقة كالشاة في تناولهـــا الكبش فيه خلاف* ا والجمل لا متناول الناقة *ولا الناقة الجمل *ولا الثو رالبقرة*ولا عكسها *ولا الكلب الكابة * ولا الحمار الحمارة * ولا الدامة الحيل والبغال والحمير * فان خصص عرف بلدة بالفرس فقيل يحكم بالعرف * وفيل ينزل على الوضم «والرقيق يتناول الصغير والكبير والمعيب والسليم والذكر والاني والحنثي «وان قال أعطوه رأساً من رقيق ومات وله واحد تعين ، وان ما توا أو فنلوا قبــل موته انفسخت الوصية * وان فنلوا بعد موته انتقل حنّ الوصية الي القيمة * ولو قال أعنقوا عني عبداً جاز المعيب * وقيل يخنص ّ بالسليم لعرف الشرع في ـ المتــق * وان فال أعنقوا عني رفاياً فأقله ثلاثة * فان وفي النا ي باثنين وبعض النالث اشترينا البعض على الاظهر (و) ، وان وفي ينفيسين أو خسبسين وبعض الماك فني الاولى تردّد ﴿ الطرف النّاات فِي الموصى له ﴾ فاذا فال لحمل فلانة كذا فأتت بولدبن وزّع عليهما بالسوبه « واسنوي الذكر والانكى في المفدار؛ فلو خرج حيّ ومبت عالمكل لاحيّ ، وفيل بسقط السطر « ولو عال ان كان حملها غلاماً فأعطوه فولدت غلامين أو غلاماً وجاربه لم بسنحق * ولو قال ان كان في بطنها غلام فأعطوه استحنّ الغلام دون الجارية * وارت كانا غلامين فثلانة أوجه * فيل يوزّع عليهما * وفسل خيـار النعهن الي الوارث * وقيل يوقف بينها الي الصلح بعدال الوع، وكذا الكي اذا أوصى لاحد الشخصين (٣) الحارهن نصم الحيم وكسر الهاء البدق الدي يرسى به اه

لا يشترط القبول * والمعين ان رد بعد القبول وقبل القبض فني نفوذه خلاف * والاصح (حم) من الاقوال أن الملك قبل القبول موقوف * فان قبل تبينا الملك من وقت الموت * وان رد تبينا الانتقال الي الورثة بالموت * ويملك بالموت في قبول ثالث * ونتوقف في أحكام الملك كما توقفنا في الملك كالزيادة الحادثة والنفقة وزكاة الفطر والمغارم وانفساخ النكاح ان كان الموصى به زوجة الوارث أوالوصى له والعتنق ان كان قريب الموصى له أو الوارث * ولوكان الموصى به ابن الموصى له ومات قبل القبول وقبل أخوه الوارث عنق الابن بطريق التبيين من وقت (و) موت الموصى فوبل أخوه الوارث عنق الابن بطريق التبيين من وقت (و) موت الموصى * مو

- ﴿ الباب الناني في أحكام الوصية الصحيحة ﴿ --

وهى تنقسم الى لفظية والي حكمية والي حسابية ﴿ أَمَا اللفظية ﴾ فالماطرفان ﴿ الأوّل ﴾ فى الموصى به واذا أوصى بجارية دون حملها * وبالحمل دون الجارية صح * وعند الاطلاق هل يتناول الحمل باسم الجارية فيه خلاف * فان تناوله فلا ينقطع بالانفصال بل يبقى موصى به * ولو أوصى بطبل من طبوله وله طبسل لهو وطبل حرب نزل على طبل الحرب ميلا الي التصحيح * ولو أوصى بعو د من عيدانه وله عود الهو والبناء والقوس بطل لان ظاهره لهو * وقيل انه ينزل على عود البناء أو القوس * كما اذًا قال عود من عيدانى ولم يكن له الآ عود القوس والبناء * ولو أوصى بقوس حمل على ما يرمى به النشاب دون قوس الندف

«ولا يدخل الابوالابن فلا مرفان بالقريب» ويدخل الاحفاد والاجداد *وقيل لا يدخل (ح) الاصول والقروع *وقيل يدخل الكل (ح) * ولا يرتي في بني الاعمام من الاقارب الا الى أقرب جدّ ينسب اليه الرجل * حنى لو أوصى لاقارب الشافعي في زمانه ارتقيناالي بني شافع لا الى في عبــد مناف و في المطلب * وفى زماننا لا يصرف الا الى أولاد الشافعي ومن يننسب اليه لاالي ني شافع * وقرابة الام تدخل في وصية العجم * ولا ندخل في وصية العرب على الاظهر لأنهم لايعم ون ذلك قرابه * الا اذا أوصى للارحام فان لفظ ا الرحم لابخصون به ﴿ وَلُو أُوصِي لَافَارِبِ نَفْسُهُ خَرْجٌ وَرَبُّهُ لَفَّرِينَـهُ الشَّرْعِ * وكانت الوصية كلها للآخرين * وقبل بوزع فببطل نصب الوارث وبصح الباقي ، ولو أوصى لأ قرب أعار به دخل فيه الاب والابن * تم لا ترجيح بالذكورة هفيسنوى الابوالام والاخوالاخب، والاخ من الجانبين أولى من الاخ من جهة واحدة - والاحفادوان سفلوا بفدمون على الاخوه، وكذا بنو الاخوة على الاعمام اموتة الجهم ، ولا يفدم ابن ابن الاخ للاب والام . ويقدم ابن البنت على حنده الابن لافرب ولا بنظر الى الوراثة . وفي الجد [مم الاحالاب هولان أحــدهما دـــومان . والماني الاخ أولى لفويه «وفي الجد مع ابن الاخ دولان أحدها الجد أولى لعربه والآخر ابن الاخ أولى القوّه البنوه ، والجد أب الام مع الاخ الام كأب الاب مع الاخ للاب سِالقَسَمِ النَّانِيِّ؛ في المسائل المُنوبِهِ أَوَّلُما َ الوصيه بمنافع الدَّارِ وعَلَمُ البِّسَانُ [ونمرته نص السافعي رضي الله عنه على صحنه ﴿ وَكَذَا مِنَافِعِ الْعَبِيدِ وَهُو تَعْلَمُكُ منفعة بعد الموت لا مجرد (ح) اباحه حي اذامات الموصى له ورث (ح)عنه « و بصح

ومات تبل البيان ان جوّزنا الابهام في الموصى له وصححنا هذه الوصية * واذا أوصى لجيرانه أعطى لاربعين (ح و) جاراً من أربمة جوانب قدّام وخلف وبمين وشمال للحديث * واسم القرّاء لمن يحفظ جميم القرآن *فان لم يحفظ عن ظهر قلب فوجهان * والعلماء ينزل على العلماء بعلوم الشرع * ويدخــل فيــه التفسير والحديث والففه ؛ ولا يدخل فبه من يسمع الحدبث فقط ولا علم له بطريق الحديث * ولو أوصى للفقراء دخل المساكين * وللمساكين دخل الفقراء اذ يطلق الاسمان على الفرريقيين * ولو أوصى للنقراء والمساكين وجب الجمر بين الفربقين * وان أوسى لسبيل الله فهو للغزاة* والرقاب فهو للمكاتببن (م) بعرف الشرع * تُملا يجب الاستيعاب * وأقل ما يكفي من كل جنس ثلاثه, ح) * ا ولا يجب التسوية بين الثلاث الآ اذا أوصى لثلاثة م-ينين * ولو أوصى لزيدًا وللفقراء قال الشافعي الفياس انه كأحده * فقيل معناه أنه لو أعطى أربعه أو خمسة فيعطيه الحمس أو السدس فيكون كأحدهم (و) * وفيل بكفيه (م ح) أقلَّ ما تموّل اذ له ذلك في آحاد الفقراء ﴿ وقيــل يعطيه الربع (خ) اذ أقـل عدد | الفقراء ثلاثة * وقيل النصف (م) لزيد والنصفاللفقراء للمقاللة في الذكروهو خلاف النص * ولو أوصى للعلوبين أو الهاشميين أو فبيلة عظيمة ففي صحة الوصية قولان * ووجه الابطال عسرالاستيماب* مع أنه لا عرف في السرع يخصص بثلاثة بخلاف الفقراء * ولو أوصى لزيد ولجبربل فالنصف (و) لزيد والبافي باطل * وَكَذَا لَوْ قَالَ لَزَيْدَ وَلَلْرَيْحِ * وَفَيْلِ الْـَكُلُّ لَهُ اذْ الْاصَاءَةُ الى الربح لاغية بخلاف حبربل * ولو أوصى لزيد ولله قيــل الــكل لزيد ،؛ وذكر الله تعالى نأكيد لقربة الوصية « وقيل المضاف الي الله للفقراء فأنهم مصب الحقوق * ولو أوصى لاقارب زيد دخل فيه الوارث والمحرم وغير المحرم (ح)

الصدقة المنذورةوفي الكفارات ثلاثة أوجه (أحدها) انها ديون كالركوات (والشاني) أنها كالتطوّعات لانه متبرع بالنزامها * فان أوصى احتسب من الثاث (والثالث) ان التزامها كالوصية فيؤدىمنالثاث وان لم يوس * ثم الكفارة مهما أخرجها الوارث من مال نفسه ولم يكن له تركه وقعت عنه تشبيهاً بقضاء الدين* ويستوي فيه العتق والاطعام * وأ ما الاجنسي اذا تبرع به ففي ا نفوذه عنـه وجهان ﴿ ولا يجوز التـبرع بالعنق الذي ليس بلازم على المبت للوارث ولنيره * ولو أوصى بالعتق في كفارة مخسرة والناث لا بني به فهو كالتبرع * وان كان احدى خصال الواجب * أما الدعاء للميت سفمه مدليل الحبر * وكذا الصدقة * وأما الصلاة عنه قضاء لما فاته لا تنفعه (و) * والصوم آيضاً لا يقم عنه على القول الجديد ﴿ الثالثة ﴾ اذا ملك قريبه في مرض الموت بالارث عتق (و) من رأس المال * وان ملك بالشراء عتق من النلث * فيا زاد لم يعنق * وان ملك بقبولوصية أو هبة نفيه وجهان * وقدر الحاباه من المبيع كالموهوب * ثم اذا عتق من الثلث لم يرث (حوم) اذ ينقلب العتق تبرَّعاً على وارث فيمتنع * وان عتق من رأس المال ورث (و) لانهوقع مستحقاً شرعاً *ولو قال أعنقوا عبدي بعد ،وتي لم يفيقر الي فبول العبد لان لله حقاً في العتق * ولو قال أوصيت له برقبت ه فني اشنراط القبول وجهان * ولو أعتق ثلث العبيد بعد موته وليس في المال متسمع لم بسر لانه معسر والمال لغيره بعد موته * وان أعنق الجاريه دون الحمل ففي السراية الى الحمل بمدالموت وجهان *من حيث انه من الاصل كعضو معبن لا يفف العمق عليه - وكذلك اذا استثنى الجنين صريحاً عن الحربة فني صحة الاستناء وجهان ﴿ ولو أوصى شلث عبــده فاستحق للثاه نزلت الوصــية على للنه الذي بقي * وقبــل لايبق

(ح) اجارته *ولا يضمن اذا نلف المبدفي يده * ويملك جميم اكتساب العبد من الاصطياد والاحتطاب *ولا على ولد الجارية ولاعقرها * ولا ماعلكه العبد بالاتهاب على أظهر الوجهين * وهل يملك المسافرة بها دون رضا المالك فيه وجهان * والوارث يملك اعتاقه *ثم يبتى (وَ) مستحق المنافع بعد العتق *ويلزمه (ح) الانفاق قبل العتق * فان أراد الخلاص فليعتق* وقيل الانفاق على الموصى له ﴿ كَمَّا أَنَّهَا عَلَى الزُّوجِ ﴿ وَتَيْلِ انَّهَا فَى كَسَبُّهُ وَلَا يُمْلُكُ الوَّارِثُ بِيعَمَانَ أوصى بمنفعته مؤيدا * وانكان مؤقناً فهوكبيع المستأجر * وهل يملك كتابته ولا كسب له الا الصدقات فيه وجهان ﴿ والماشية الموصى بنتاجها للغير يجوز بيعما لبقاء بعض المنافع * واذا قدل العبد فلاوارث استيفاء القصاص * ويحبط حق الموصى له * فان رجع الى القيمة فقد قبل ان الوارث يختص بها * وقيــل يشتري بها عبد فيقوم مقامه * وقيل يوزع على الرقبـة مســـلوبة المنفعة وعلى ا المنفعة * ويقسم بينهما بهذا الاعتبار * وانجى هو تداق الأرش بر قبته *فاذا بيع بطل حق الموصى له * وان نداه السميد استهر حقه * والصحبح أن طربق احتسبابه من الثلث أن يعنب ما نقص مرس قيمته بسبب الوصية عنفعته إ ﴿ الثانية ﴾ اذا أو مي بالحج عنه نظر *ان كان تاويَّماً صحت ان جوز نا الاستنامة بتطوّع الحجه ثم هو محسوب من الثلث * ولكن يتنزل مطلقه على حجه من الميقات "أو من دويرة أهله فيه وجهان " وانكان حجة الاسلام فلا حاجة الي الوصية فاله دين يخسرج من رأس المال وان لم يوص به كالرسحوات وسيائر الديون * ولكن ان قال حجوا من ثلثي كان فائدته زحمــة الوصايا بالمضارية * ولا يقــــــــــم الحبج على الوصـــايا في الثاث على الصحيح (و) * ثم ان لم يتم الحبج بما حصل من المضاربة كمل من رأس المال * أما الحجة المنذورة ففيها وفي

بثلث فالمسئلة من ستة عند الاجازة للموصى له بالنصف ثلاثة وللموصى له بالنصف ثلاثة وللموصى له بالثلث سهمان * والمجموع خمسة والنسبة بينهما بالاخماس فنطلب مالا لثلثه خمس يضرب ثلثه في خمسه وهو خمسة عشر ويصرف ثلاثة من الحمسه الي الموصى له بالثلث فهذا طريقه وهذا الوجيز للا يحتمل آكثر من هذا البيان في الحساب

- معرفي الباب الثالث في الرجوع عن الوصية × ···

ويصح الرجوع عنها قبل الموت لانه جائر لم يتصل به القبض * وللرجوع أسباب ﴿ أَوْلُما ﴾ صريح الرجوع كقوله نقضت ورجعت وفسخت وهذا لوارثي * فلو قال هو تركتي فالظاهر أنه ليس برجوع ﴿ الثاني ﴾ ما يتضمن الرجوع كالبيع والعتق والكتابة والاستيلاد والوصية بها فان ذلك ضد الوصية * أما اذا أوصى بعبد لزيد * ثم أوصى به لعمرو فهو تشريك بينها كالو قال أوصيت لها ولو قال الذي أوصيت به لزيد فقد أوصيت به لعمرو فهو رجوع * ولو أوصى بثلث ماله وباع جميع ماله لم يكن رجوعاً لان الثلث المرسل لا ينحصر في العين الحاضرة ﴿ الشالث ﴿ مقد مات هذه الامور كالعرض على البيع * ومجرد الايجاب في الرهر والهبة رجوع في أظهر الوجهين لدلالته على قصد الرجوع * وتزويج العبد والامة * واجارتها * ومع الانزال الوجهين لدلالته على قصد الرجوع * والوط؛ مع العزل ليس برجوع * ومع الانزال دليل على قصد الرجوع * والوط؛ مع العزل ليس برجوع * ومع الانزال دليل على قصد الرجوع فانه تسر * ولو أوصى بمنفعة سنة ثم آجر سنة ومات دليل على قصد الرجوع الا فلا شيء له * وقبل انه يسنأنف له سنة كاه لة بعد الموصى له بقية السنة والا فلا شيء له * وقبل انه يسنأنف له سنة كاه لة بعد مضى مدة الاجارة سلم الى مضى مدة الإجارة سر الرابع ﴿ ما يبطل به إسم الموصى به همكا لو أوصى بمنطة الموصى به عنا الوصى الوصى به عنا الوصى الوصى به عنا الوصاء ال

للوصية الاثلث الثاث بحكم الشيوع ﴿ فرع ﴾ اذا منعنا نقل الصـــدقات ففي نقل ماأوصى مه في بلده للمساكين وجهان * ﴿ القسم الثالث ﴾ في المسائل الحسابية «اذا قال أوصيت له بمثل نصيب ابني أو بنصيب (ح و) ابني وله ابن واحد فهو وصية بالنصف (و) * ولوكان له ابنان وأوصى بنصيب واحدفهو وصية إبالثلث (م) * وان كانوا ثلاثة فبالربع (م) * وبالجملة يسوّى بينه وبين البنسين في القسمة * وكذا أذا أوصى بنصيب ابن ثالث لو كان ولم يكن في الحالُ فهو كما لوكان وأوصى بمثل نصيبه * ولوأوصى بمثل نصيب أحد ورثته أعطى مشل سمهم أقلهم نصيباً (م) * ولو أوصى بضعف نصيب ولده أعطى مشل ماأعطى ولده مرتين * ولو أوصى بضعفين أعطى مثله ثلاث مرات (حم) * وان أوصى بثلاثة أضعافه أعطى مثله أربع مرات * وان أوصى بحظ أو نصيب أو سهم أعطي أقل ما يتمو ل (حمو) * ولو أوصى بالثلث الاشيأ نزل على أقــل ما يتموّل * واذا أوصى مجزء من ماله وله ورثة فطريق تصحيح الوصية أن ينسب جزء الوصية الى مايبق من المال الذي هو مخرج الوصية ويزاد مثل نسبته على مسئلة الورثة فما بلغ فمنه نصح المسئلتان ﴿ وَ بِيانِهِ أُوصَى شلث ماله وخلف ابنين و بنتين فمسئلة الوصية من للاثة ومسئلة الورنة من ستة ونسبة جزء الوصية وهو واحد الى مابقي من مخرجها وهو الثلانة مثل النصف اذ الباقي بعد اخراج الواحد اثنان والواحد مثل نصف الاثنين فيزاد على مسئلة الورثة وهيمن ستة مثل نصفها ليصير تسمة ويعطى الموصى له الثلث ثلاثة يبقى ستة تصمح على الورثة * أما اذا أوصى بمـايزيد على الثلث وردّ مازاد على الثلث فطريقه أن يعرف نسبة التفاوت بين أرباب الوصايا حالة الاجازة ويقسم الثاث بينهم على تلك النسبة * فعاو أوصى لواحمد بنصف ولآخر

استقلال أحدهما عند موت الثاني صبح شرطه * ولا يجوز نصب الوصي على الاولاد البالغين * نعم ينصب وصياً في قضاء الديون وتنفيذ الوصايا * ولا يجوز نصبالوصيّ في حياة الجدّ فانه ولي شرعاً ﴿ الثالث الموصى فيه ﴾ وهو التصرّفات المالية المباحة * ولا يجوز الايصاء في تزويج الاولاد اذلاغبطة فيه * ولا في بناء البيعة * وكتبة التوراة فانها معصية ﴿ الرابع الصيغة ﴾ وهي أن نقوِّل أوصيت اليك لتنصرّف في مال الاطفال * فان لم يذكر التصرُّف لم بنزل مطلق الايصاء الاّ على مجرّد الحفظ في أحد الوجهين ﴿ ومعما اعْنُقُــلُ لسانه فقري عليه كتاب الوصيه" فأشار برأسه كني (ح) روله أوصى اليه في أ بعض التصرّفات لم يتعدّ (ح) ما رسمه لانه منصرّف بالاذن ﴿ وَلُو أُوصَى ا الى رجلين فمطلقهمنزل على التعـاون حـتى لايســتقل أحدهما بشيء الاّ اذا صرّح باثبات الاستقلال * فان لم يثبت الاستقلال فيات أحدها لم ينفرد الثاني حتى ينصب القاضي بدلاً عن الميت فانه ما رضي يرأي واحد ﴿ وَلُو أَ أوصى الى زىد ثم أوصى الى عمرو فان قبلا جميعا كانا شريكين «ولم ينفرد أحــدهما بالتصرّف * وان قبــل أحدهما دون الآخر انفرد بالتصرّف * ولو إ أوصى الي زيد ثم قال ضممت اليـك عمراً فقبـل عمرو دون زيد لم يكن لعمرو الانفراد حتى يضم القـاضي اليــه أمينًا آخر لان لفظ الضم للشركة ٪ ومهما اخناف الوصيان في تعبين من بصرف اليه الوصيه" من التمقراء أو في حفظ المال تولي القاضي الامر المتنازع فيـه ﴿ وقد قيل انه يقسم المـال | بينهم اذا قبل القسمه" مهم ننازعا في الحفظ . أما أحكام الوصاية } فأنها عقد جائز * وللوصيّ أن بعزل نفسه (ح) هذا ناه را أن يفضي ديون الصبي * وأن ينفن عليه بالمعروف * وايس له أن يزوّج الاطفال ﴿ وله تزويج اما نَّهُم فطحها * أو دقيق فعجنه * أو غنل فنسجه * انفسخت الوصية * ولو أوصى بخبر فجعله فتيتاً * أو بلحم فقد ده * أو برطب فففه * أو بقطن فحشا به الفراش * أو بدار فالهدمت حتى بطل اسم الدار * أو بعرصة فبني فيها أو غن س * أو بثوب فقطعه قميصا * أو بخشب فاتخذه باباً * أو بشيء ونقله من موضع الموصى له الي مكان بعيد فني الكل وجهان * فأما اذا أوصى بصاع حنطة فخلطها بغيرها كان رجوعاً * وان أوصى بصاع من صبرة فصب عليها صبرة مثلها لم يكن رجوعاً لانها زيادة لم تدخل في الوصية * وان كان أرداً فوجهان

- م الباب الرابع في الوصاية ١٠٠٠

والنظر في أركانها وأحكامها (أما الاركان) فاربهة ﴿الاوّل الوصي ﴾ وشرائطه خمسة التكليف (م ح) * وكال الحرية * والاسلام (ح) * والعدالة (ح) وكفاية التصرّف * وفي جواز التفويض الي الاعمى وجهان * ويجوز النفويض الي النساء * والام أولي من ينصب قيماً * فان لم تنصب فلا ولاية لها * ولو أوصى الى مستولدته أو مد بره فقيه تردّ * منشؤه أن المرعي حالة الموت أو حالة المقد * ولو أوصى الكافر الى كافر في أولاده الكفار جاز * ولو كان الوصى أميناً فطرأ الفسق المعزل * فان عاد أميناً لم بعد وصياً * وكذلك القاضى ينعزل ثم لا يعود بالتوبة المعزل المورد ولا ية القاضى والوصي بالافاقة بعد الجنون على أظهر الوجهين * والا مام لا ينعزل بالفسق لا جل المصلحة الكاية * ولكن لو على أظهر الوجهين * والا مام لا ينعزل بالفسق لا جل المصلحة الكاية * ولكن لو أمكن الاستبدال به من غير فتنة فعل ﴿ الثاني الموصى ﴾ وهو كل من له ولا ية أمكن الاستبدال به من غير فتنة فعل ﴿ الثولين الموصى ﴾ وهو كل من له ولا ية على الولي قى الا يصاء الا يصاء الا يصاء الآ اذا أذن له الولي قى الا يصاء فله ذلك على أصح القولين * كما اذا اشترط أن يكون ولده وصياً بعد البلوغ اذ يتحوّل الوصاية اليه * ولو أوصى الي رجلين وشرط وصياً بعد البلوغ اذ يتحوّل الوصاية اليه * ولو أوصى الي رجلين وشرط

مع القدرة ضمن ﴿ فَانَ عَجْزُ عَنِ الْكُلِّ فَسَافَرُ لِهُ تَعْرِضُ لِحُطْرِ الضَّمَانُ عَلَى أَظْرِر الوجهين * ومهما تبرم بالوديعة فسلمها الى القاضي عنـــد المجز عن المــالك ففي لزوم قبوله وجهان * جاريان في الناصب اذا حمل المنصوب الى القاضي *وفيمن عليمه الدين اذا حمل الدين اليمه بومر حضرته الوفاة فلم يوص بالودبعة ضمن الاأن يموت فجأَّة * ولو أوصى الى فاسق ضمن * ولو أوصى فأجمل | ولم يميز الوديعة ضمن ﴿ كَمَّا اذا قال عندي ثوب ولم يصفه وله أثواب ﴿ ولو قال عندي ثوب فلم يصادف في تركته فلا ضمان تنزيلا علىالتلف قبل الموت *ولو وجد في تركته كيس مختوم مكتوب عليهانه وديمة فلان لم يسلم اليه فلعله ا كتبه تلبيسا ﴿ الثاني } نقل الوديعة من قرية الي قرية ان كان بينها مسافة ضمن بالسفر * وان لم يكن فان نقل من قرية أهله ضمن لان قربة أهله أحرزني حقه * ولوكان بالمكس لم يض زالا اذاظهر نقصان الحرز في القرية الآهلة ﴿ الثالث ﴾ النقصير في دفع المهلكات - فان ترك علف الدابة أو سقيها ضمن الااذا نهاهالمالك فانه يعصى ولا يضمن * وكذلك اذا لم يعرُّض النوب الذي يفسده الدود لار يح ضمن - فان لم يندفع الاباللبس لزم اللبس ، الا اذانهاه المالك * ومها أمر صاحبه بعلف الدابة أوسقيها لم يضمن على الاظهر لان ذلك معناد ﴿ وَكَذَا لُوا خُرَجِهِ لَاسْنِي وَالْطَرِبْقِ آمَنِ ﴿ وَقِيلَ اللَّهِ لِضَمَنَ لَانَّهِ اخْرَاج من الحرز بغمير عمدُر ﴿ الرَّابِعِ ﴾ الانتفاع فاذا لبس النوب أو ركب الدابة ضمن الا أن يركب لدفع الجوح عند الستى هأو يلبس لدفع الدود عنـــد الحر * وكذا ان أخذ الدراهم ابصرفها الى حاجبه (ح) ضمن * وان نوى الاخذ ولم بأخذ لم يضون وبخلاف المائة على فانه اضمن بمجرد النية اذ سبب أمانسه عرد نيته ، وفيل ان الودع أيضاً يضمن ، نم هما نرك الحيانة لم بعد (ح) وعبيدهم على الاظهر * وليس له أن يتولى طرفي العقد * وأن يايع من نفسه بخلاف الاب * وليس له أن يشهد للاطفال بمال اذ يستفيد بها ولايه التصرف فيه * فان لم يكن وصياً الآفى الثلث استفاد اتساع التصرف باتساع الثلث * ومها نازعه الصبي فى قدر النفقه ونسبه الى الزيادة فيها أو نسبه الى الخيانة في بيع فالقول قول الوصي فانه أمين والاصل عدم الحيانة * وان نازعه فى تاريخ موت الاب او تكثير النفقة أوفى دفع المال اليه بدد البلوغ فالقول قول الوسي * اذ الاصل عدم الرد والوت واقامة البانة عليها ممكن

- ﴿ كتاب الوديمة " ﴿ وَ-

وحقيقها استنابه في حفظ المال * واركانها كاركان الوكالة ه وصيغها كصيفها الحدة الوالتكايف شرط في العافدين * فاو أخذ الوديمة من حبي ضمن الآ اذا أخذ الخليصاً على وجه الحسبه فانه لا يضمن على أحد الوجهين * ولو أودع عند صبى فأنلفه الصبي لم يضمن على أحد القولين لانه مسلط عليه * كما لو أقرضه أو باعه * وكذا الحلاف في تعليق الضمان برقبة العبد اذا أودع فأنلف هو أما حكم الوديمة في فهو عقد جائز من الجانبين ينفسخ بالجنون * والاغماء * والموت * وبويزله نفسه *واذا انفسخ بي أمانه شرعيه في يده كالنوب تطيره الريح الى خوبعزله نفسه *واذا انفسخ بي أمانه شرعية في يده كالنوب تطيره الريح الى داره هو الوديمة عاقبتان في ضمان عند التلف *وردعند البقاء * أما الضمان في فلا عند النقصير * وللنقصير سبعة أسباب هو الأول في أن يودع عند غيره سواء أودع زوجنه أو عبده أو أجنبياً * الآ أن يودع عند القاضى غيره سواء أودع في حالة السفر فطريقه عند السفر أن يرد الى المالك الحضر *الآأن يودع في حالة السفر فطريقه عند السفر أن يرد الى المالك * «فان عجز فالى القاضى * فان عجز فعند أمين * فان ترك هدذا الترتيب * خان ترك هدذا الترتيب * خان المال في خان عجز فعند أمين * فان ترك هدذا الترتيب *

على الظالم * وفى توجه المطالبة عليه وجهان * ومهما طالبه الظالم فعليه أن يخفي. * ولا بأس أن يحلف كاذبا لامصلحة *فان خير بين الحلف بالطلاق أو التسليم فانسلم ضمن وان حلف طلقت زوجته لان الحيار فى التعيين اليه ﴿ السابع ﴾ الجُدُود وهو مع غير المالك غير مضمن ﴿ ومع المالك بعــ له مطالبته مضمن * وبعد سؤاله دون المطالبة وجهان * ومهما ﴿ حِد فالقول قوله * فان أقيم ا عليه البينة فادعى الردمين قبل فان كان صيغة جحوده انكارا لاصل الوديعة لم يقبل قوله بغير بينة * وفي قبوله مع البينة وجهان اتناقض كلاميه * وانكان صيغة جحوده انه لايلزمني تسليم شيء اليك قبــل قوله فى الرد والتلف اذ لاتناقض بين كلاميه ﴿ العاقبة الثانية ﴾ رد العين عند بقائه وهو واجب مهما طلب المالك * فان أخر بغير عذر ضمن * وان أخر لاستتمام غرض نفسه بأن كان في حمام أو على طعام جاز بشرط سلامة العاقبة * وان قال ردّعلى وكيلى فطلب الوكيل ولم يردّ ضمن * وان لم يطلب ولكن تمكن من الرد. ولم يردّ ففي الضمان وجهان جاريان في كل أمانة شرعية * كالثوب اذا طيره الريح الي داره * ومهما رد على الوكيل ولم يشهد فأنكر الوكيل لم يضمن بهذا الت تصيير على أظهر الوجهين ﴿ بخلاف الوكيل بقضاء الدّين فانه يضمن بترك الاشهاد لان حق الوديعة الاخفاء هو فرعان * أحدها ﴾ لوطالبه بالرد فادعى التاف فالقول قوله مع يمينه «الا أن يدعى تحريقاً أو غارة فانه لا يصدق الا ببينة أو استفاضة * ولو ادعى الرد فالقول قوله *الا أن يدعي الرد على غير من أتمنه كدعوى الرد على وارث المالك؛أو دعويوارث المودع على المالك ﴿أُودعوي من طيرال يح النوب في داره ﴿ أَو المُلْنَقَطُ ﴿ أَو دَعُويِ المُودِعِ الرَّدِ عَلَى وَكَيْلِ المَالِكُ فَأَنَّهُ يُحْتَاجُ الي البينة في كل ذلك اذ لا يجب تصديقه الاعلى من اعترف بأمانته ﴿ الثَّالَيْ ﴾.

مينا * فلو ردّ عين ذلك الدرهم الى الكيس واختلط بالباقي لم يتعـــد الضمان الي الباقي على أقيس الوجهين ﴿ تخلاف ما اذا ردّ بدله اليه فان ذلك خلط ملكه بملك الغير * ومهما أنلف بعض الوديعة لم يضمن الباقي الا اذا كان متصلا به * كماذا قطع طرفالعبدأو الثوب فانه يضمن الكل لخيانته * فانكان مخيطاً لم يضمن الا المفوّت على أسد الوجهين ﴿ الحامس ﴾ المخالفة في كيفيه الحفظ فاذا سلم اليه صندوقا فقال لاترقدعليه فرقدعليه فقد زاد خيراً فلا يضمن الا اذا أخذ اللصوص من جنب الصندوق في الصحراء فانه يضمر لأن مثل هذه المخالفه" جائزة بشرط سلامه" العاقبه" * ولو سلم اليه دراهم وقال اربطها في كمك فأخذها في مده فأخذها غاصب لم يضمن لأن اليد همنا أحرز * فان استرخى بنوم أو نسـيان ضمن * وان ربط في كمه امتثالا له وجمــل الجيط الرابط خارج الركم فأخذه الطرارضمن لان ذلك اغراء العارار *فان ضاع بالاسترسال لم يضمن وان جعل الحيط داخل الكر فالحكر بالعكس من هذا * وان قال احفظ في هذا الببت ولم ينه عن انتقل فنقــل الى ماهو دونه في الحرز ضمن * وان نقل الي ماهو مثله أو فوقه لم يضمن * الا اذا هلك بسبب النقل كانهـــدام البيت المنقول اليه * وكذلك • كتري الدابة اذا ربطها في الاصطبل فماتت لم يضمن * وان انهــدم عليها ضمن * وان نهاه عن النقل ! فنقل ضمن لصريح المخالفه"* وان كان المنقول اليه أحرز الا اذا كان النقل ! لضرورة غارة أوحريق * وار نقل من صندوق الى صـندوق والصـناديق للمالك لم يضمن * وانكان لاء و دع فهوكالبيت ﴿ السادس ﴾ التضييع وذلك | أن يلقيه في مضيعة ﴿ أُو يدل عليه سارقاً ﴿ أُو يسمى به الي من يصادر المالك فيضمن * ولو ضيع بالنسيان ففي ضمانه وجهان * وان سلم مكرها فقرارالضمان |

الحامس ﴾ لابناء السبيل * وبيانهما في تفريق الصدقات * والمستحقون بالحاجة تتفاوت حقوقهم بتفاوت الحاجه ﴿ أَمَا الاخماس الاربعة ﴾، فقد كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم في حيانه ** وبعــده ثلاثه" أقوال (أحدها) أنه المصالح ككمس الخمس (والثاني) أنه يقسم كما يقسم الخس فيكونجله النيء مقسوماً بخمسة أقسام كما دل ظاهرالكتابعليه (والثالث) للامام أن يضع ديواناً يحصى فيهالمرتزقة بأسمائهم وينصب على كل عشرة عريفاً يجمعهم * ويسوى (و) بينهم في الاعطا، فيعطى كل واحد على فدر حاجنه ﴿ ويعطى (و)لولده وعبده وفرسه وزوجنه وان كنّ أربعاً ﴿ ولا يزيد على عبد واحد اذ لا حصر فيه ﴿ و يعطى الصغير والكبير ﴿ وَكُلَّ زَادَتَ حَاجِنُهُ بالكبر زاد في حصمته * ويقدّم في الاعطاء قريشاً * ومن جملتهم بنو هماشم وبنو المطلب * ثم من بعدهم على ترتيب القرب * ثم يعطى المجم بعد العرب، ثم يقدّم بالسنّ أو بالسبق في الاسلام * ولا يثبت في الديوان اسم صبيّ ولا مجنون ولاعبد ولا ضعيف * بل اسم المستعدين للغزو «فان طرأ الضعف والجنون فان كان يرجى زواله فلا يسقط الاسم * والا فيسقط *واذا مات فالاظهر (و)أنه يعطى لزوجنه وأولاده ماكان يعطبهم في حياته ﴿ أَمَا الروحِة فَالَى النَّرُوجِ ﴿ وَأَمَا الاولاد فالى الاستقلال بالكسب أو الجهاد ﴿ ويفرق أرزافهم في أول كل سنة * فأو مات واحد بعد جمع المال وانقضاء السينة فحقه لورنته ، وان كان قبل الجمع والحول فلاحق له (و) * وان كان بعد الجمع وقبل الحول فقولان * وان كان في جملة الني، أرض فخمسها لاهل الخمس ، والباقي يكون وففاً هكذا نصَّ الشافعي رضي الله عنه * فقيل أراد به وقفا شرعياً لانه المصلحة * وقيل ادعى رجلان وديمة عليه فقال هو لاحدها وقد نسيت عينه * فان صدقاه فى النسيان فصلت الخصومة بينها بطريقها وجعل المال فى أيديهما * وان ادعيا العلم على المودع فيحلف لهما يمينا واحدة على نفي العلم *فان نكل وحافا على علمه ضمن القيمة وجعلت القيمة والعين فى أيديهما * وان سلم العين بحجة لاحدهما رد نصف القيمة الى المودع * ولم يجب على الثاني الرد لانه استحقها بمينه ولم يعدعليه المبدل.

والباب الأوّل فى النيء ملى وهو كل مال فاء الى المسلمين من الكفار بغير البحاف خيل وركاب كااذا انجلواعنه خوفاً و بذلوه لذكف عن فنالهم فهو مخمس وكذاماأخذ بغير تخويف كالجزية والحراج والعشر ومال المرتد ومال من مات ولا وارث له وفيم الأول كالمضاف الى الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم مصروف الى مصالح المسلمين (و) اذكان لرسول الله صلى الله عليه وسلم في المنه والمنه والانبياء لا يورثون ومصالح المسلمين سد النفور وعمارة القناطر ويمانه والمناف وأرزاق القضاة وأمثاله والسهم النافي كله لذوي القربي وهم أقارب رسول الله عليه وسلم كبني هاشم وبني المطلب والقير والصغير والكبير والرجل وبني نوفل ويشترك في استحقاقه الغني والفقير والصغير والكبير والرجل والمرأة والغائب والحاضر بعد أن يكون الانتساب لجهة الآباء ولا يفضيل والمرأة والغائب والحاضر بعد أن يكون الانتساب لجهة الآباء ولا يفضيل أحد على أحد الا بالذكورة فانه يضعف به الحق كا في الميراث في السمهم الناك كالمناكين في السمهم الوجهين لان لفظ اليتيم ينبئ عنه هو السمهم الرابع كله للمساكين في السمهم الوجهين لان لفظ اليتيم ينبئ عنه هو السمهم الرابع كله للمساكين في السمهم الوجهين لان لفظ اليتيم ينبئ عنه هو السمهم الرابع كله للمساكين في السمهم الوجهين لان لفظ اليتيم ينبئ عنه هو السمهم الرابع كله المساكين في السمهم الوجهين لان لفظ اليتيم ينبئ عنه هو السمهم الرابع كله المساكين في السمهم الوجهين لان لفظ اليتيم ينبئ عنه هو المسمهم الرابع كله المساكين في السمهم الرابع كله المساكين في السمهم الوجهين لان لفظ اليتيم ينبئ عنه هو المساكين في السمهم الرابع كله المساكين في السمه الموركة المساكين في المساكين في المساكين في المساكين في المساكين في المساكية المساكين في المساكية المساكين في المساكية المساكين في المساكية المسا

قولان * والذي لا يستحق (و) السلب * وفي مستحق الرضخ اذا قلل خلاف * والحاتم والسوار والمنطقة من الساب على الاظهر (و) * والحقيبة المشدودة على فرسه * وكذا الجنيبة ليس من السلب على الاشهر * وفيها معــه من الدنانير قولان * والاشبه بالحديث أنه لا يخرج الحمس من السلب ﴿ أَمَا إِلَّا قسمة الغنيمة ﴾ ففيها مسائل ﴿ الأولى ﴾ اذا ميز الامام الحس والسلب والرضيخ والنفل قسم الباقي على الغانميين بالسوية عقاراكان أو منقولا *ولا بؤخر القسمة (ح) إلى دار الاسلام * والفائم من شهد الوقعة لنصرة المسلمين * فلو شهد آخر الوقعة استحق * ولو حضر بعــد انقضاء القتال فلا (ح) * وان حضر بعد انقضاء القنال وقبل حيازة الغنيمة فقولان * واذا غاب | في آخر القنال ان كان بانهزام سقط حقه الآاذا قصد التحيز الي فئة أخرى * ا واذا الهم فالقول قوله مع يمينه * وان مات لم يستحقُّ السهم * وان مات فرسه استحقّ سهمه لان المتبوع قائم هذا هو النص ﴿ وقيل فيه قولان بالنقــل والتخريج * والمرض الذي لا يرجى زواله كالموت ، وقيــل طربانه لا يسقط السمم لحاجنه الي نفقة الملاج والاياب * أما المخــ ذل للحيش فيخرج من اله ف * فان بق فلا يعطى شيئًا أصلا ﴿ الثانبة ﴾ اذا وجه الامام سرية فغنمت شيئًا يشارك في استحقاقها جيش الامام اذاكانوا بالفرب منرصدين للنصرة وَ الثالثة بَهِمن حضر لا لقصد الجهاد كالأجير لسياسه الدواب أن لم يقائل لم يستحقّ (و) * وان فائل فثلانة أقوال » في النالث نخير بين اسقاط الاجرة من المنداء القنال وبين اسقاط الننيمه ﴿ وفي التاجر هذان القولان ولا يجري الثالث * وأما الاجير للجهاد فان كان كافرا استأجره الامام استحق إلاجرة * وان كان مسلماً فلا * ولا يستحق الغنيمة أيضاً على أحد الوجهين ، لانه

أراد به التوقف عن قسمه الرقبه * وقيل فرّع (و) على أنه المصالح * والآ فعلى القول الثاني تجبِ قسمته * واذا فضل شئ من الاخماس الاربعة عن قدر حاجتهم وزّع عليهم

- م الباب الثاني في قسمه الغنائم ناهم المنائم الم

والغنيمة كل مال أخلد الفئه الجاهدة على سبيل الغلبه * فحمسها مقسوم كخمس النيء * وأربعة أخماسها للغانمين * ويتطرّق اليه النفل والرضخ أ والسلب * ثم القسمة بعده ﴿أما النفل﴾ فهو زيادة مال يشترطه أمير الجيوش لمن شعاطىفمــــلا مخطراً كتقدمه على طليعه أو تهجمه على قبلعه * ومحله مال المصالح أو خمس الخمس مما سيؤخذ من الكفار ﴿ وقدره ما يقتضيه الرأي بحسب خطر الفعل اما ثلث خمس الحمس أو ربعه أو ثلث ما يأخذه أو ربعه كما يراه الامام ﴿ وأما الرضخ ﴾ فهو مال تقديره الي رأى الامام بشرط أن لا يزيد على سهم واحد من الغانمين بل ينقص * ويصرف الى العبيد والصبيان والنساء * و نقصانه عن السهم لنقصان حالهم * وكذا الكافر (و) ان حضر باذن الامام(و) يرضخله * وفي محله ثلاثة أقوال (أحدهـــا) أنه من أصل الغنيمة كأجرة النقل والحمل (والثاني) أنه من خمس الحمس كالنفل (والثالث) أنه من الاخماس الاربعة لانه سهم من الغنيمة الأأنه دونه ﴿ أَمَا السلبِ ﴾. فهو ما يوجد مع القنيل من ثيبابه وسلاحه وزينته يستحقه فاتله بشرط أن بكون القنيل مقبّلا والقائل راكباً للغزو * فلو رمي من حصن * أو من وراء الصف وقلل *أوكان القنيل منهزماً أو غافلا فقنل لم يستحقّ *ويستحق بالاثخان* فان قتله غـيره فالسلب للمثخن * فان اشتركا في الاثخان فالسلب لهما * واذا أسر | كافراً استحقّ سلبه(و) * وفي استحقاق رقبته اذا رقّ *أو بدله اذا فادي نفسه

عام ما وأجرة الكيال على المالك في أحد الوجهين ﴿ الرابع المؤلفة قلوبهم ﴾ * ولا يجوز أن يعطي هذا السهم لكافر نألفاً على الاسلام أذ لاصدقة لكافر * أما المسلم اذاكان ضعيف النية في الاسلام فهل بتألف تقريراً له عليه باعطاء مال فيه قولان ﴿وَكَذَا مِنَ لَهُ أَوْارًا عِنْ الْكُفُرِ يَنْتَظُرُ فِي أَعْطَأَتُهُ اسلامهم أحد ا القولين أنهم لا يعطون لاستغناء الاسلام عن التألف * والثأني نعم لأسياً برسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ وعلى هذا فقولان (أحدهما)أنه يعطي من المصالح (والثاني) من الزكاة أذ هو المراد بالمؤلفة * وأما من يتألف على الجهاد مع الكفار أو مع مانعي الزكاة ان كان نألفهم بمال أهون علي الامام من بعث جيش لقربهم من المقصودين بالقتال فهؤلاء يعطون قطعا * وفي محله أربعة أوجه * وقيل قولان(أحدها) أنه من المصالح (والثاني) منسهم المؤلفة { والثالث }من سهم سبيل الله فألف على الجهاد (والرابع) (و) الدرأي الامام أن يجمع بين سهم المؤلفة وسهم سبيل الله فعل ﴿ الحامس الرقاب ﴾ فيصرف ثمن الصدفات الى المكاتبين (م) العاجزين عن النجوم * وطريقه الصرف الى السيد باذن المكاتب * والصرف الى المكاتب بغير اذن السيد جائز أيضاً * ويجوز اعطاؤه قبل حلول النجم على أظهرالوجهين * فان أعطيناه فاستغنى عنه بتبرع السيد باعتاقه أو بتبرع غيره استردعلي الصحيح (و)* الااذا للف قبل العتق فلا يغرم (و) * وان صرف الى سيده فرده الى الرق لعجزه ببقيه النجوم بسترد (و) ﴿ السادس الغارم م والديون للائة ، دين لزمه بسبب نفسه فيقضى من الصدقات بشرط أن بكون معسراً {و} وسبب الاستقراض مباحا * فان كان معصيه وهو مصر لا يعطى * وان كان تائباً أعطى على أحد الوجه ين (الثاني) مالزم بسبب حمالة تبرع بها تطفئته لنائرة فتنة فيقضي دينه وانكان

أعرض عنها *وأما الاسير ان كان من هذا الجيش وعاداستحق قائل أو لم يقائل * وان كان من جيش آخر ولم يقائل فقولان * وان كان كافراً فأسلم والتحق بجند الاسلام استحق وان لم يقائل على الاظهر (و) ﴿ الرابعة ﴾ يسوّي (حم) بين الجميع في القسمة الآلاصاب الرضخ فانهم ينقصون * والا الفارس فانه يعطى (ح) ثلاثة أسهم والمراجل سهم * ولا يعلى الآلكب الخيل * ثم لا فرق في النرس فلائة أسهم والمراجل سهم * ولا يعلى الآلكب الخيل * ثم لا فرق في النرس (و) بين الحربي والمعجم والتركي * ولا يعلى الفهيف والاعجم على أقيس القولين * ولو أحضر نرسبن لم يعط (و) الآلاحده الم * وبعلى للأرس المستعار والمستأجر * وكذا الذر وب * (و) ولكنه للغاصب * أو للهالك فقولان

- هي كتاب قسم الصدقات * وفيه بابان كتر-

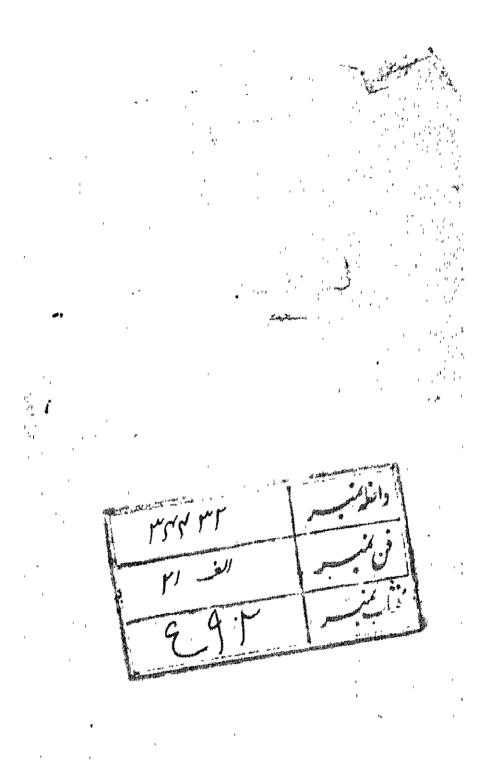
- الباب الاوّل في بيان الاصناف الثمانية كالجر-

﴿ الصنف الأوّل ﴾ الفقير وهو الذي لا يملك شيأ أصلا ولا يقدر (ح) على كسب يايق بمروء ته * أوكان يقدر على كسب ولكن يمنعه الاشتفال به عن التفقه وهو متفقه * وانكان يمنعه عن استغراق الوقت بالعبادات فلا يعطى سهم الفقراء * ولا يشترط الزمانة * ولا التعفف عن السؤال في استحقاق هذا السهم على الجديد (و) * والمكني " بنفقة أبيه هل يعطى فيه وجهان * ولا يجوز للاب اعطاؤه قطعاً لانه يدفع النفقة عن نفسه * والمكفية بنفقة زوجها لا تعطى على أظهر الوجهين * لان نفقتها كالموض على الثاني السكين * وهو كل من لا يمك قدر كفايته وان ملك شيأ وقدر على الكسب * والفقير أشد من لا يمك قدر كفايته وان ملك شيأ وقدر على الكسب * والفقير أشد حالا منه (حم و) ﴿ الثالث العامل على الزكاة ﴾ كالساغي. والمكاتب والقسام حالا منه (حم و) ﴿ الثالث العامل على الزكاة ﴾ كالساغي. والمكاتب والقسام وإن المام والقاضئ فرزقهم من خمس الحنس لأن عملهم

كان لايحسن الا التجارة على ألف درهم أعطى ليشنغل بالكسب «والمسافر يعطى قدر مايبلغه الى المقصد أو الى موضع ماله * والغازي يعطى الفرس والسلاح عارية أو تمليكا أو وقفاً مما وقفه الامام بعد أن اشتراه بهذا السهم * ويعطى من النفقة مازاد بسبب السفر * وهل يعطى أصــل النفقة وجهانُ * والمؤلف قلبه يعطى مايراه الامام * والسامل يعطى أُجر مثــله ، وانكان ثمن الصدقة زائداً على أجر المثل رد الفضل على الاصـناف * وإن كان ناقصاً كمل من بقية الزكاة (و)* الا اذا كان في بيت المـال سعة ورأي الامام التكميل منه فله أن يكمل منه ﴿ فرع ﴾ من اجتمع فبه صفتان هل بستحق سهمين فسمه قولان * ينظر في أحدها الى انحاد الشخص * وفي الآخر الى تعدد الصفة * وقيل ان تجانس السببان كالفقر والغرم لنرض نفسه فلا بجمع * واناختلفكالغزو والفقر فيجمع ﴿ الثالنة ﴾ مجب (حم و) اسنيعاب يجب استيماب آماد الاصناف * بل يجوز الاقتصارعي النلاتة فانه أقل الجمع * فان اقتصر على اثنين غرم للثالث أقل ما يتموّل لان النسوبة ببن آحاد الصنف غير واحبة فانه لاحصر لهم * بخلاف النسوية بين الاصناف النمانية * وقيل أنه يغرم الئلث * وأن عدم في بلد جميع الأصناف فلا بدّ من نقل الصدفة * وان فقد البعض فيردّ على الباقين *أو ينقل فعلى وجهين *أظهرهم الرد على الباقين لعسر النقل ﴿ الرابعة ﴾ في نقل الصدفات للأنه أقوال (أحدها) الجواز (م) لعموم الآية (والثاني) المنع لمذهب معاذ (والثالت) لابجوز النقَل ولكن يبرأ ذمته اذا نقل * وقيل يطرد هذا الحلاف في الـكفارات والنــذور والوصايا * والاظهر فيها جواز النقل * وصــدقـــه الفطر كـــــــاأر

موسرا (ح) الا اذا كان غنياً بالنقد ففيه وجهان {الثالث} دين الضامن فان كانا معسرين أعني الاصيل والكفيل قضى * وان كانا موسرين أو كان المضمون عنه موسراً فلا يقضى لان فائدته ترجع الي الاصيل * وان كانا الاصيل معسراً والكفيل موسراً فوجهان (أحدها) نع كالحمالة (والثاني) لا اذصرفه الى الاصيل ممكن وبه يحصل براءة الضامن ﴿ السابع سهم سبيل الله ﴾ والمراد به المتطوعة من الغزاة الذين لا يأخذون من النيء * فأما من يأخذ من النيء واسمه في الديوان فلا يصرف اليه الصدقة * والغازى بعطى وان كان غنياً ﴿ الثامن ابن السبيل ﴾ وهو الذي شخص (حم) من بلد ليسافر أو اجتاز به يصرف اليه سهم ان كان معسراً بشرطأن لا يكون الموصوف بصفة من السفر معصية * فهؤلاء * م المستحقون بشرط أن لا يكون الموصوف بصفة من هذه الصفات كافراً * ولامن المرتزقة "ثابت الاسم في الديوان * ولاهاشميا فالصدقة * عرمه " على هؤلاء * وفي مولي الهاشمي وجهان

﴿ الأولى فيه المرف به هذه الصفات ﴾ أما الحني كالفقر والمسكنة فيصدق فيه مدعيه * ويحلف اذا أتهم استحباباً * أو ايجاباً فيه خلاف * وأما الجلي كالغازي وابن السبيل فيعطيان بقولهما * فان لم يحققا الموعود استرد منها * وأما المكاتب والغارم فيطالبان بالبينة لامكانها * والاقرار مع حضور المستحق كالبينة على أظهر الوجهين * والاستفاضة كالبينة * والمؤلف قلبه ان قال نيتي في الاسلام ضعيفة صدق (و) * وان ادعى كونه شريفاً مطاعاً طولب بالبينة لامكانها ﴿ والفقير والمسكين ما يبلغان به (ح) أدني الغنى وهو (و) كفاية سنة * فان المحلى أدني الغنى وهو (و) كفاية سنة * فان المحلي والفقير والمسكين ما يبلغان به (ح) أدني الغنى وهو (و) كفاية سنة * فان المحلي والموالم والمسكين ما يبلغان به (ح) أدني الغنى وهو (و) كفاية سنة * فان المحلي والمسكين ما يبلغان به (ح) أدني الغنى وهو (و) كفاية سنة * فان المحلي والمسكين ما يبلغان به (ح) أدني الغنى وهو (و) كفاية سنة * فان المحلي والمسكين ما يبلغان به (ح) أدني الغنى وهو (و) كفاية سنة * فان المحلي والمسكين ما يبلغان به (ح) أدني الغنى وهو (و) كفاية سنة * فان المحلي والمحلي والمحلي والمحلي والمحلي والمحلي والمحلي والمحلية والمحلي والمحلية والمحلي والمحلية والمحلي والمحلي والمحلي والمحلي والمحلي والمحلي والمحلية والمحلي والمحلية والمحلي والمحلية والم



الرّ كوات في منع النقل ووجوب استيماب الاصناف * ثم النظر الي المال وقت حولان الحول فيفرق الصدقة عنده * وفي صدقة الفطر نظر الى مُوسَع المالك على أظهر الوجين * وأهمل الحيام الكانوا مجتازين فستحق رُصِيدَقَتْهُم من هو معهم * فان لم يجدوا مستحقاً فينقلون الي أقرب بلداليهم إ عند تمام الحول * وان كانوا ّلزلين في الحيام فيجولز النقل الى مادون مسافة القصر * الا اذاكانت الحلة منقطعة عن الحلة فقد قيل كل حلة كقرية فلا إيجوز النقل * وقيل الضبط عسافة القصر ﴿ الحامسة ﴾ يجوز للمالك تولى الصرف (حم) بنفسه * ولا يجب التسليم الي الامام * وفي المال الظاهر | قول قديم انه يجُبُ * وأما الافضل ففيــه قولان * الا اذا كان الامام جائراً | فالأولى التسولي بنفسه * ثم الامام اذا نصب ساعيا فليكن جامعا شرائط الولاية أبه ومن شرائطه أن يكون فقيها بأبواب الزكاة وليعلم الساعي في السنة شهراً يأخذ فيه صدقة الاموال * وليسم الصدقات ويكتب علم الله * وعلى نعم النيء صغاراً ليتميز أحد المالين عن الآخر ﴿السادسة ﴾ صدقه التطوع غير محرمة على الهاشمي «وصرفها سرّاً والى الاقارب والجيران أفضل «والاستحباب في شهر رمضان آكد * ومن احتاج اليه لنفقة عياله فلايستحب له التصدق *فأن فضل عن حاجته ووجد من نفسه منة (١) الصبرعلي الاضاقية استحب له التصدق بالجميع * والا فلا يستحب له أن يتصدّ ق مجميع ماله لأحاديث وردت في الباب استقصيناها في البسيط والوسيط والله سبحانه وتعالى أعلم (٣) المنة بالضم القوة اه.

⁻هرتم ربع المعاملات ويليه ربعالمناكات والحمد لله رب العالمين ﷺو-﴿ والصلاة والسلام على سيدنا محمدواً له أجمعين ﴾